الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٩٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن عشر ـ العقد الاستثنائي الاول

الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الثلاثاء والاربعاء والخميس والاثنين والثلاثاء والاربعاء

في ٢٣ و ٢٤ و٢٥ و ٢٩ و٣٠ و٣١ من شهر كانون الثاني ١٩٩٦

المواضيع المبحوثة:

درس واقرار مشروع موازنة عام ١٩٩٦

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الثلاثاء والاربعاء والخميس والاثنين والثلاثاء والاربعاء في ٢٣ و ٢٤ و٢٥ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من شهر كانون الثاني ١٩٩٦ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: علي عيد، مصطفى سعد المصري، حسن الحسيني، يحيى شمص.

واعتذر السادة: رشيد الخازن.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري والوزراء السادة: ميشال المر، شاهي برصوميان، مروان حمادة، الياس حبيقة، اسطفان الدويهي، قبلان عيسى الخوري، عمر مسقاوي، فريد مكاري، علي الخليل، انور الخليل، اسعد حردان، نديم سالم، محمود ابو حمدان، فارس بويز، محسن دلول، روبير غانم، نقولا فتوش، عبد الرحيم مراد، ميشال اده، بهيج طبارة، شوقي فاخوري، هاغوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، بيار فرعون، الفضل شلق، ياسين جابر، علي حراجلي، فايز شكر.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

يتلى المرسوم رقم ٧٨٠٥ بدعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي.

تلي المرسوم الآتي نصه:

مرسوم رقم ٧٨٠٥ دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لا سيما المادتان ٣٣ و ٨٦ منه،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: يدعى مجلس النواب الى عقد استثنائي يفتتح بتاريخ ١٩٩٦/١/٨ ويختتم بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٥.

المادة الثانية: يحدد برنامج اعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

ـ مشروع موازنة ١٩٩٦.

ـ مشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب والتي ستحال اليه.

ـ سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة..

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٦ كانون الثاني ١٩٩٦

الامضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

الرئيس: تتلى اسماء النواب المتغيبين بعذر.

تليت الاسماء.

الرئيس: نأمل من السادة الزملاء الوقوف دقيقة صمت حدادا على روح النائب السابق الاستاذ فريد جبران. ووقف الحضور دقيقة صمت حدادا.

الرئيس: تتلى المواد ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩ و ١٢٠ من النظام الداخلي.

تليت المواد الآتي نصها:

مادة ١١٤: ليس للمجلس اثناء مناقشة واقرار مشروع الموازنة ان يزيد الاعتمادات المطلوبة بدون موافقة الحكومة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها او بطريقة الاقتراح. غير ان للمجلس بعد الانتهاء من مناقشة واقرار مشروع الموازنة ان يقرر مشروع قانون احداث نفقات جديدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مادة ١١٥ : يجوز للمجلس الغاء او تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات من بند الى بند أو من فصل الى فصل او من باب الى باب.

مادة ١١٦ : يجري التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات اضافية او استثنائية بندا بندا.

مادة ١١٧ : لا يجوز ان يطرح على التصويت اكثر من اقتراحين بالتخفيض على ان يطرح اولا الاقتراح الذي يتضمن الرقم الاكبر. مادة ١١٨ : يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات ثم قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات. مادة ١١٩ : لا يجوز للمجلس الغاء ادارة او وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به بطريقة الغاء الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وعليه اذا اراد الالغاء اجراء ذلك بقانون خاص.

مادة ١٢٠ : اذا لم ينته المجلس من درس واقرارالموازنة بنهاية دورة تشرين الاول يدعو رئيس الجمهورية المجلس فورا لدورة.

الاسباب الموجبة

نصت المادة ٨٧ من الدستور على ما يلي:

«أن حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة يجب ان تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة...»

تمكنت وزارة المالية خلال السنة الماضية في ظروف عمل صعبة من انجاز أول قطع حساب بعد الاحداث العامة يعود لموازنة ١٩٩٣ تم تصديقه بالقانون رقم ٤٠٨ تاريخ ٧/ ٢/ ١٩٩٥ وكان آخر قطع حساب سابق مصدق لعام ١٩٧٩، وهذه السنة قد تم الالتزام بصورة عامة بالنص الدستوري في عرض حسابات الادارة المالية النهائية على المجلس النيابي لجهة الفترة الزمنية التي تقدم خلالها هذه الحسابات على المجلس بحيث سيفسح في المجال لهذا المجلس في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الحسابات المالية قبل نشر موازنة ١٩٩٦.

اتخذت خلال سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ خطوات هامة في مجال تعزيز الوحدات المعنية في وزارة المالية بأجهزة مؤقتة مساندة لتعويض النقص الحاصل في الموظفين، والتنسيق بين هذه الوحدات وبينها وبين الادارات المختصة، ومكننة معلومات النفقات وتدريب الموظفين على تنظيم الحسابات وتدقيقها والمطالبة فيما بينها، وتحقق بذلك تقدم ملموس في اعداد حسابات ١٩٩٤ والمباشرة مبكرا في اعمال تدقيق وتوحيد الحسابات الادارية لعام ١٩٩٥ التي ينتظر انجاز اعداد قطع حسابها ضمن المهلة القانونية.

جدير بالذكر ان اعمال تدقيق وتوحيد الحسابات الادارية للمحاسبين واعداد قطع حساب الموازنة تسير

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بالموازاة مع اعمال تدقيق الحسابات المالية للمحتسبين واعداد حساب المهمة العام الذي يتم ارساله الى ديوان المحاسبة سندا لاحكام المادة ١٩٥ من قانون المحاسبة العمومية.

تميز الحساب الاداري لعام ١٩٩٤ بالمقارنة مع حساب ١٩٩٣ بالايجابيات التالية:

أ ـ شموله لقطع حساب موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية بعد انقطاع دام عشرين سنة، وذلك نتيجة تدخل وزارة المالية وتكليف بعض موظفيها لمساعدة هذه الادارة في اعداد حساب مهمتها لعام ١٩٩٤ الذي مكننا من الحصول على رقم الواردات المحصلة.

ب ـ ابلاغه الى ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٥ قبل ارساله الى مجلس الوزراء افساحا في المجال امام الديوان للاطلاع عليه وابداء الملاحظات بشأنه، عند الاقتضاء، قبل عرضه على المجلس النيابي. ولقد تم وضع الجداول المرفقة المتعلقة بخلاصة قطع الحساب ووضعية مال الاحتياط ومصادر اعتمادات ونفقات الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٤، كما نشير الى ان الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٩٣ الى سنة ١٩٩٤ بلغت / ٤٧٧،٠٠،٠٢٤،٦٣٨،٢٦٥/ ل. ل.

لذلك، اعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي اذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو اقراره.

تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٥٦٣ الرامي الى قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٤

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة لها بتاريخ يوم الثلاثاء الواقع فيه ١٦/ ١/ ١٩٩٦ برئاسة النائب سمير عازار وحضور عدد من السادة النواب اعضاء اللجنة.

حضر الجلسة ايضا: معالي وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة، مدير عام المالية حبيب ابو صقر، رئيس مصلحة الموازنة الياس شربل، وذلك من اجل درس مشروع القانون المشار اليه اعلاه.

وبعد البحث في المشروع من كافة جوانبه، وبعد الاطلاع على كافة بنود المشروع والجداول المرفقة به وخلاصة قطع الحساب ووضعية مال الاحتياط ومصادر اعتمادات ونفقات الموازنة العامة و الموازنات الملحقة لعام ١٩٩٤.

لذلك، صدقت اللجنة مشروع القانون كما ورد وهي اذ تحيله الى المجلس النيابي الكريم، ترجو اقراره.

بيروت في ١٧/ ١/ ١٩٩٦

رئيس لجنة المال والموازنة

النائب سمير عازار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: من يوافق على المادة كما تليت يرفع يده.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الاولى.

من يوافق على المادة الثانية كما تليت يرفع يده.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثانية.

القانون مطروح على التصويت بالمناداة بالاسماء.

نودي السادة النواب بأسمائهم.

اكثرية

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

والكلمة لرئيس لجنة المال والموازنة الاستاذ سمير عازار لتلاوة تقرير اللجنة حول مشروع قانون الموازنة العامة.

فتلي التقرير الآتي نصه:

سمير عازار: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

عقدت لجنة المال والموازنة ما يتجاوز الى ٣٢ الاثنين وثلاثين اجتماعا لمناقشة ارقام الموازنة وابواب توزعها ومناقشة السياسات الحكومية التى تعكسها هذه الارقام.

ولقد ثابرت اللجنة طوال الاشهر الثلاثة الماضية على هذا العمل واستعرضت مع العديد من الوزراء السياسات والاجراءات والخطوات التي يقومون بها وقدمت العديد من التوصيات بما يخدم التنفيذ السليم للموازنة من جهة وبما يخدم حسن سير العمل الاداري والانمائي من جهة اخرى.

والملاحظة الاولى الاساسية التى تكونت لدى اعضاء اللجنة هي ان التحضيرللموازنة على مستوى الوزارات المختصة يستمر كعمل روتيني ولا يعطى الاهتمام الكافي لناحية دراسة الارقام وجدوى وتوزعها مما يجعل لجنة المال والموازنة تشدد على ضرورة تغيير جذري في اسلوب تحضير واعداد الموازنة ودراستها في الوزارات المختصة وفى مجلس الوزراء.

وقد وعدت وزارة المالية لجنة المال والموازنة بالنسبة لهذا الموضوع بتقديم اقتراحات جديدة من اجل اعادة النظر بتبويب الموازنة وطريقة تحليل ارقامها بما يجعل الامور على قدر من الشفافية والوضوح وينتشل الادارة من واقع الروتين الذى تنغمس فيه حاليا...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما الملاحظة الثانية الاساسية حول اعداد الموازنة فتتعلق بالمؤسسات العامة والصناديق التي تحصل على مساهمات ضخمة من موازنة الدولة دون ان يستطيع مجلس النواب ان يراقب مراقبة فعالة كيفية صرف هذه الموازنات او حتى كيفية تبرير تخصيص هذه الاعتمادات وكان من الاولى ان تلحق الموازنات التفصيلية هذه المؤسسات بالموازنة العامة لكي يتمكن السادة الزملاء من الاطلاع على عمل هذه المؤسسات ولكي نتمكن من تبرير تخصيص هذه الاعتمادات على الشكل الذي اتت فيه، وكانت وزارة المال وعدت سابقا بهذا الموضوع، الا انها لم تقدم للجنة أي من هذه الموازنات. وهنا ايضا شددت لجنة المال على ضرورة التغيير في طريقة اعداد وتحضير موازنات المؤسسات العامة والصناديق وعلى ضرورة ان تكون هذه الموازنات مبررة ومبوبة بشكل واضح يوحي ايضا بقدر من الشفافية.

اما بالنسبة للموازنة العامة، فقد ازدادت في حجمها الاجمالي من ٥٦٣٠ مليار لعام ١٩٩٥ الى ٦٤٥٠ مليار لهذا العام أي بزيادة تبلغ نسبتها حوالي ١٤٪. وتعود هذه الزيادة الى ازدياد حجم الديون المتوجبة الاداء التي ارتفعت من ١٦١٠ مليارات لعام ١٩٩٥ (١٣٠٠ فوائد سندات خزينة+ ٣١٠ نفقات الدين العام الخارجي) الى ٢٦٠٠ مليار لعام ١٩٩٦ (٢٢٥٠ فوائد سندات الخزينة+ ٣٥٠ نفقات الدين العام الخارجي). أي ان مجمل الزيادة في ارقام الموازنة العامة يبقى اقل من الزيادة في الديون المتوجبة.

وهذا الموضوع يعيدنا مباشرة الى عجز الموازنة الذي بلغ السنة الماضية ٤٧٪ وتحاول الحكومة لهذا العام تخفيضه الى حوالي ٣٧٪.

ان هذا التخفيض في عجز الموازنة لا يتم على حساب اداء الديون المتوجبة التي ترتفع بوتيرة متزايدة وانما على حساب نفقات تشغيل الادارة ومنها رواتب الموظفين والمستخدمين والاجراء الذين لا يزالون بانتظار سلسلة الرواتب الجديدة الموعودة منذ اكثر من سنة، وعلى حساب برامج الانماء والخدمات والتقديمات.

لقد استدعى ذلك ملاحظات من الزملاء اعضاء لجنة المال والموازنة الى الحكومة بضرورة العمل الجدي والسريع على مكافحة كل ابواب الهدر في نفقات الدولة وترشيد انفاقها بشكل يجعل من تخفيض عجز الموازنة امرا لا يتم على حساب المواطن بل لخدمة المواطن والاستقرار الاقتصادي.

من ناحية ثانية، يظهر مجموع ارقام الجزء الثاني من الموازنة انخفاضا من ١٠٤٦ مليار لعام ١٩٩٥ الى ٨١٤ مليار لعام ١٩٩٦ أي حوالي ٢٠٪ وهو ما يعني ان ما اعلنته الحكومة عن تخفيض تقشفي بنسبة ١٠٪ طاول الخدمات والمشاريع والتقديمات الاجتماعية بنسبة اجمالية متوسطة بلغت ٢٠٪ وسجلت العديد من الوزارات انخفاضا حادا في ارقام الجزء الثاني الخدماتي والانمائي. فوزارة الزراعة مثلا اصابها تخفيض تجاوز الـ ٢٥٪ ووزارة الاشغال اصابها تخفيض من ٢٠٠ مليار الى ١١٠ مليار أي بنسبة ٤٥٪ مما دفع الزملاء في لجنتي المال والاشغال الى الطلب الى الحكومة باعادة النظر بهذا التخفيض واعادة النظر عامة بتوزيع الاعتمادات كما قررت اللجنتان نقل مبلغ خمسين مليارا اضافية الى موازنة الاشغال لضرورات اساسية لا يمكن تجاوزها. وبنفس الوقت نقلت اللجنة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المالية مبلغ ١١ مليارا من المساهمات في موازنات المؤسسات العامة الى موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية نظرا لحجم الالتزامات وعقود الرعاية المرتبطة بهذه الوزارة والتي لا يمكن تجاوزها.

يبقى ان نشير الى ان الكثير من الادارات والمؤسسات تقدمت من لجنة المال خلال مناقشة موازناتها بطلبات لزيادة ارقام هذه الموازنات نظرا لضرورات ماسة لتشغيل الادارة وتجهيزها ولكن ومع تفهم لجنة المال لدوافع هذه الطلبات واهميتها، فان موقف الحكومة بقي مصرا على عدم اعادة النظر بالاعتمادات وعلى تأجيل البت بالكثير من المواضيع المتعلقة بها.

كما اننا نلفت النظر الى تقدير الواردات الذي يبلغ حوالي اربعة الاف مليار من بينها حوالي ١٨٠٠ مليار رسوم جمركية. اننا نعتبر ان هذا التقدير للواردات متفائل جدا ونتمنى للحكومة تحقيقه ولكن مع تأكيدنا على ان لجنة المال والموازنة لم تتجاوب مع الحكومة في موضوع رفع الرسوم الذي نقترحه بنسب عالية لهذا العام.

اننا نتقدم منكم بهذه الملاحظات مع الامل بأن تكون مفيدة في مجمل المناقشات حول الموازنة، كما نأمل من الحكومة الاخذ بمجمل التوصيات التي قدمتها لجنة المال والموازنة حول تحديث عملية تحضير الموازنة وحول ضرورة التشديد على طابعها الاجتماعي الإنمائي.

رئيس لجنة المال والموازنة

النائب سمير عازار

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية لتلاوة فذلكة الموازنة.

وزير الدولة للشؤون المالية: دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

منذ اواخر عام ١٩٩٢ وسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية تهدف الى الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم الاهلي وتحقيق تحسين تدريجي ومتواصل في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين من خلال ايجاد المناخات الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار املا في خلق فرص عمل جديدة امام اللبنانيين وزيادة الانتاج والانتاجية بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني في عصر سيشهد الكثير من التحولات الكبرى على مختلف الاصعدة والمستويات ولا سيما على الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سعيها الى تحقيق هذه الاهداف عملت الحكومة على استعادة الثقة في حاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني وذلك من خلال تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ولجم حالة التضخم وتقليص العجز في الموازنة عن طريق ترشيد الانفاق وضبط جباية واردات الدولة وتحسينها وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل ملحوظ. كما عملت الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة من محلية وخارجية بهدف اعادة بناء البنى التحتية الاساسية والمشاريع الحيوية بشكل يمكن الاقتصاد اللبناني من استعادة دوره الاقتصادي في المنطقة العربية في ظل اوضاع ومناخات متغيرة.

وقد جاءت قوانين موازنات الاعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ ترجمة فعلية وعملية لهذه السياسة الاقتصادية. وتشير

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ارقام هذه الموازنات الى مدى تأثير الاحداث على وضع المالية العامة وهيكلية حساباتها اذ ان النفقات والالتزامات الثابتة تشكل العبء الاكبر على الموازنة وبالتالي تحد من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية.

ان اهم بنود هذه النفقات والالتزامات الثابتة هي: الاجور والرواتب، العطاءات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة وخدمة الدين العام. وكما هو معلوم، فان الدين العام بدأ بالتراكم منذ منتصف السبعينات ومع بداية الاحداث في لبنان بسبب عدم تمكن الدولة من السيطرة على مرافقها العامة ومصادر مواردها واضطرارها الى تحمل انفاق متعاظم التزمت به الدولة بسبب الاحداث والظروف التي منعت الحكومات السابقة من اعتماد السياسات اللازمة لايجاد مصادر ايرادات جديدة توازن بمبالغها وطبيعتها الانفاق الكبير المتزايد الذي جرى تحميله للخزينة خلال السنوات الماضية.

وهنا تجدر الاشارة الى ان نمو الدين العام يأتي من مصدرين الاول بسبب عدم تمكن الدولة من تغطية نفقاتها التشغيلية والاستثمارية بواسطة وارداتها العادية والثاني بسبب اعباء خدمة الدين العام.

ان مشروع موازنة عام ١٩٩٦ يشكل خطوة هامة على مسار المعالجة المدروسة للدين العام. فالمشروع يرتقب ولاول مرة منذ سنوات عديدة انخفاضا في القيمة الاجمالية للعجز وثانيا ملحوظا في نسب هذا العجز الى اجمالي النفقات والناتج المحلي الاجمالي، كما يلحظ تحولا من عجز دائم ومستمر في حساب الموازنة الاولي كان سمة الموازنة خلال سنوات طويلة ماضية الى فائض ولو متواضع في هذا الحساب خلال عام ١٩٩٦.

فتحقيق فائض بسيط في حساب الموازنة الاولي يشكل خطوة اولى ومهمة في عملية الحد من نمو الدين العام. وهذا الفائض الاولي يمكن الدولة من احتواء الاثر السلبي للمصدر الاول لنمو الدين العام الا وهو العجز عن طريق ردم الفجوة ما بين النفقات التشغيلية والاستثمارية للدولة وواردتها العادية كما يسمح بنفس الوقت بتغطية، ولو جزء بسيط، من اعباء المصدر الثاني الا وهو خدمة الدين. ان مشروع موازنة عام ١٩٩٦ يستند الى مبدأين اساسيين وهما: الاول تفضيل الاهم على المهم في عملية الانفاق، والثاني ان لا زيادة في الانفاق الجاري دون تأمين المصادر المالية التي توازي في حجمها وطبيعتها هذا الانفاق. وهذه السياسة ليست بالجديدة بل ان الحكومة الحالية نالت ثقة مجلس النواب الكريم على اساسها وعبر عنها البيان الوزاري صراحة. كما يجب التأكيد هنا بأن الاستمرار في تحقيق فائض اولي في هذه الموازنة والموازنات المستقبلية يتطلب التقيد المتواصل بهذه السياسة. اما معالجة مشكلة الدين بطريقة جذرية فتتطلب اتخاذ خطوات اضافية على المدى المتوسط. فالمطلوب في المرحلة المقبلة تعزيز الفائض في الحساب الاولي للموازنة ومن ثم الانتقال تدريجيا الى مرحلة اخرى تستطيع الدولة خلالها تحقيق فائض في الحساب الجاري للموازنة توصلا الى مرحلة ثالثة تتمكن فيها الدولة من التوصل الى التوازن في موازنتها. ان عملية الانتقال التدريجي هذه تتطلب وقتا ليس بالقصير وجهدا مضاعفا وحثيثا. وينبغي ان يتركز الجهد على ترشيد الانفاق وتعزيز الواردات كما يتطلب استنباط طرق جديدة للعمل والانفتاح على افكار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جديدة خلاقة والاستناد الى تجارب البلدان الاخرى فيما يتلاءم مع طبيعة وخصوصيات اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية.

ان التحديات الاقتصادية التي تواجهنا وستواجهنا على المدى المتوسط تتطلب منا العمل على تحقيق زيادة ملموسة في مستوى الانتاجية في مؤسسات القطاعين العام والخاص كافة كما تتطلب مراجعة دائمة لدور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد عامة وفي عملية اعادة الاعمار والبناء خاصة، واتخاذ خطوات جريئة لاعادة هيكلية الدين العام من خلال اطالة مدد الاستحقاقات وتنويع عملات الاقتراض بشكل يؤدي الى تخفيض كلفة الدين. ويجب ايضا اعادة هيكلية ميزانية القطاع العام من خلال العمل على اعطاء دور فاعل ونام للقطاع الخاص يسمح باشراك اكبر عدد من المواطنين في النشاطات المتعلقة حاليا بمؤسسات القطاع العام الامر الذي سيؤدي الى تحسين الانتاجية وتخفيض الكلفة وبالتالي الى تخفيض تدريجي في قيمة الدين العام واعبائه على الخزينة.

ان الاستمرار في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط من خلال الشروع التدريجي في تحقيق وفر في الحساب الجاري ومن خلال الخفض التدريجي للعجز لن يكون ويجب ان لا يكون على حساب البرنامج الإستثماري والانمائي الذي يهدف الى ازالة آثار الحرب والنهوض بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية ومواجهة التحديات القادمة وتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد اللبناني يعيده الى مصاف مجموعة الدول الاكثر نموا. هذا البرنامج من شأنه ان يخلق فرص عمل لعشرات الالوف من اللبنانيين الذين ينضمون الى سوق العمل سنويا ويؤدي بالتالي الى تحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

ان مشروع موازنة ١٩٩٦ يلحظ هذه الثوابت والاجراءات التي تؤدي الى تخفيض العجز ولكن ليس على حساب الشأن الاجتماعي ولا على حساب البرامج والمشاريع الاستثمارية. فالاعتمادات المدرجة في مشروع الموازنة للشأن الاجتماعي لم تخفض بل على العكس فان بعض الاعتمادات قد زيدت بنسب ملحوظة. والاعتمادات المدرجة للمشاريع لم تلحظ انخفاضا اساسيا كما ان معظم المشاريع الاساسية المقررة هي ممولة بقروض خارجية وليس باعتمادات موازنة. هذا وان سياسة الحكومة تجاه المشاريع الحيوية الجديدة سوف تركز على اقرار هذه المشاريع بقوانين منفصلة متضمنة طرق تمويلها كما ستركز على اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ وتمويل بعض هذه المشاريع الحيوية الجديدة.

أ ـ ارقام مشروع الموازنة العامة

ينطوي مشروع موازنة ١٩٩٦ على الخطوط العريضة الآتية:

١ ـ قدرت الواردات المرتقب تحقيقها ما يقارب ٤٠٢٢ مليار ليرة أي بزيادة تبلغ ٢٧،٦٨٪ عن مجموع الواردات المقدر لعام ١٩٩٥ وهذه الواردات تشمل الى جانب الايرادات من الضرائب والرسوم والايرادات الاخرى ايرا دات خزينة تتمثل بتحويلات من موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية لتسديد سلفات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الخزينة. هذه الزيادة المتوقعة مبنية على استمرار تحسن النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في القطاعين العام والخاص انطلاقا من مشاريع القوانين التي اعدتها الحكومة والتي اقرها مجلس النواب والمتعلقة بضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية ورسم الانتقال التي خفضت فيها معدلات الضرائب المباشرة بشكل ملحوظ، كما هي مبنية على الاستمرار في تحسين الجباية. وتجدر الاشارة الى ان واردات الخزينة المحققة خلال العام ١٩٩٥ حسب احصاءات مصرف لبنان ارتفعت بنسبة ٣٥٪ عما كانت عليه في العام ١٩٩٤ حيث بلغت ٣٣٠٣ مليارا بالمقارنة مع ٢٢٤٢ مليارا للعام ١٩٩٤.

٢ ـ اما الفرق بين مجموع النفقات والواردات والبالغ حوالي ٢٤٢٨ مليار ليرة فيشكل مقدار العجز الذي تدنت نسبته الى مجموع النفقات من ٤٤٪ في قانون موازنة ١٩٩٥ الى ٣٧,٦٪ في مشروع قانون موازنة ١٩٩٦ والذي يمكن تمويله دون ان يحدث هذا التمويل تأثيرا سلبيا على سياسة الاستقرار النقدي التي التزمت بها الحكومة. اما العجز في الموازنة الاولية فقد تحول من عجز مقداره ٨٧٠ «٥٦٣٠ ـ ١٦١٠+٣١٥٠ع مليار ليرة الى فائض يبلغ ١٧٢ مليار ليرة لبنانية.

بلغت ارقام مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع ارقام قانون موازنة ١٩٩٥ ما يلي. الخ...

تفصيل اهم النفقات في باب رئاسة مجلس الوزراء

لا بد من الاشارة الى ان النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء هي التالية:

- نفقات ومساعدات اجتماعية مختلفة وقدرها ٩٠ مليار ليرة لبنانية (مساعدة لتعاونية موظفي الدولة).
- مساهمة للصندوق المركزي للمهجرين وقدرها ٦٤ مليار ليرة لبنانية.
- نفقات مجلس الجنوب وقدرها ٦٤ مليار ل.ل.
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار وقدرها ٦ مليارات ليرة لبنانية لنفقات موازنته الادارية.
- مساهمة لمؤسسة الاسواق الاستهلاكية وقدرها ٤،١٠ مليارات ليرة لبنانية.
- مساهمة لمؤسسة تشجيع الاستثمارات وقدرها ٧ مليارات ل.ل. (منها ٥ مليارات مساهمة لانشاء مصنع زيت دوار الشمس او مصنع لأية زراعات بديلة في البقاع).
- نفقات ومساعدات اقتصادية ـ مساهمة لمجلس الانماء والاعمار لتمويل النفقات المحلية المتوجبة على المشاريع الممولة في معظمها من الخارج وقدرها ٥٠ مليار ليرة لبنانية.
- نفقات الاصلاح الاداري وقدرها ٤،٠٣ مليارات ليرة لبنانية.
- نفقات ومساعدات ثقافية ٦،٥٥ مليار ليرة لبنانية.
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار ١٢٠,٩٢ مليار ليرة لبنانية لتمويل مشاريع انماء الضواحي (قانون ٢٤٦)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- مساهمة لمجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ١٢٣،٣٤ مليار ليرة لبنانية لتمويل مشاريع انماء الضواحي (قانون ٢٤٦).

- مساهمة لمجلس نتفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت ٢٥,٥٧ مليار ليرة لبنانية لتمويل مشاريع انماء الضواحي (قانون ٢٤٦).

اما في ما يتعلق بالمؤسسات العامة والصناديق فقد قامت وزارة المالية بعدة خطوات على هذا الصعيد:

- فأعدت نموذجا لتقرير المراقب المالي المنتدب لديها بحيث يمكن بيان الاوضاع المالية والادارية والوظيفية والاقتصادية في هذه المؤسسات لا سيما الاستثمارية منها وهو ما يجري التقيد به من قبل وزارة المالية في مراجعة حسابات هذه المؤسسات.

- واعدت مشروع قانون لاخضاع حسابات هذه المؤسسات لنظام التدقيق الداخلي ولتدقيق مكاتب المحاسبة المعتمدة، وذلك بهدف تطوير الرقابة على هذه المؤسسات وتغيير مفهومها من رقابة شكلية الى رقابة فاعلة على الانتاجية والاداء وبهدف تمكين اجهزة الرقابة وهيئاتها من ممارسة دورها الرقابي على اساس تقارير واضحة وصريحة وعلمية في منطلقاتها ونتائجها.

هذه الاجراءات التي اعتمدتها وزارة المالية تهدف الى تعزيز رقابة وزارة المالية على هذه المؤسسات والصناديق من حيث الانفاق والجباية والتقيد بالقوانين المالية وحسن الاداء باعتبار ان هذه المؤسسات والصناديق تتمتع بالاستقلال المالي والاداري وان الانظمة المرعية الاجراء تنص على اصول اعداد و اقرار وتصديق موازناتها.

واخيرا تجدر الاشارة الى اننا بدأنا العمل باعادة تصنيف النفقات والواردات في الموازنة العامة على اساس اداري ووظيفي واقتصادي بدلا من اداري فقط كما هو الحال الآن مما سيمكن وزارة المالية من ضبط الحسابات لدى الخزينة وجعلها متلائمة مع الحاجات الجديدة للمحاسبة العمومية والمعايير الدولية من جهة ولتحسين عملية تحليل تقديرات وارقام الموازنة من جهة ثانية. بالاضافة الى ذلك فان هذا الامر سيمكن الحكومة من تقديم موازنة لمجلس النواب تتميز بالشفافية والوضوح في الاهداف و الغايات والخدمات التي تؤديها الدولة من خلال الموازنة وتبين الاثر الذي تتركه الموازنة على الاقتصاد الوطني وعلى كل قطاع من قطاعاته من خلال اجهزتها ومراكزها المختلفة. واستنادا الى ذلك فسوف تشرع وزارة المالية بتحضير موازنة عام ١٩٩٧ على هذا الاساس الجديد علما ان هذا الامر سيتطلب جهدا كبيرا على صعيد تدريب جميع العاملين في الوزارات والادارات المختصة الموازنة وتنفيذها على الاسس الجديدة...

استنادا الى هذه الفذلكة والملاحظات التي تضمنتها تضع الحكومة بين ايدي مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٩٦ راجية اقرارها وهي تشكر المجلس الكريم رئيسا واعضاء وبصورة خاصة اعضاء لجنة المال والموازنة على تعاونه وتجاوبه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: هل الفذلكة مطبوعة ام لا؟

من المفروض ان توزع الفذلكة مع الموازنة، والا فللمجلس الحق وللسادة الزملاء ان يطلبوا ٢٤ ساعة للاطلاع عليها، فتؤجل الجلسة الى يوم غد، والرئاسة لا مانع لديها من ذلك، والا فلتطبع الفذلكة وتوزع الان. ولقد تمعنت فيها ووجدت انها تتضمن اشياء عمومية غير مختصة.

الكلمة للزميل الدكتور عصام نعمان بالنظام.

عصام نعمان: دولة الرئيس، فذلكة الموازنة جزء من الاسباب الموجبة لمشروع قانون الموازنة، وهي وثيقة تفسر فيها الحكومة بنود الموازنة، كما تشرح فلسفتها في وضعها ونهجها في مواجهة المسائل والقضايا المالية والنقدية والاقتصادية التي تواجه البلد. لذلك، يقتضي ان توزع قبل جلسة مناقشة مشروع الموازنة بثمان واربعين ساعة على الاقل، وهذا امر لم يحصل، وهو يدل بمعنى من المعاني على عدم احترام الحكومة لمجلس النواب.

انا لست من دعاة تأجيل الجلسة من اجل التمعن في فذلكة الموازنة خاصة وانها جاءت كما قلت على درجة واسعة من العمومية، ولكن يجب ان نسجل هذه النقطة كي لا يكون هناك تقليد بأن تقدم فذلكة الموازنة مع مشروعها.

هذا من جهة، من جهة اخرى، فلا يسعني الا الاشارة الى قرار مجلس شورى الدولة في تفسير حق دولة رئيس مجلس الوزراء في تفويض صلاحياته. ومنعا لأي تأويل ارى ان يصار الى وضع الامور في نصابها، فيعين معالي وزير المالية وزيرا اصيلا للمالية، مع العلم انني شخصيا والعديد من النواب لسنا من دعاة «تأبيد» مدة هذه الحكومة، اما وان القدر الاقليمي يقضي بذلك، فلا مانع من وضع الامور في نصابها، وشكرا.

الرئيس: النقطة الثانية ليست في النظام ايها الزميل. الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم بالنظام.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، العموميات الموجودة في الموازنة خطيرة جدا في رأيي لانها تمنع الشفافية التي تحدثت عنها الفذلكة.

وهناك عدة نقاط جديرة بأن تناقش، لذلك اخذت بعض الملاحظات اثناء كلام معالي الوزير، ولكنها لا تغني عن قراءة الفذلكة، لذلك اطلب التأجيل.

الرئيس: هل ترغبون في تأجيل الجلسة؟

نجاح واكيم: دولة الرئيس، النظام الداخلي واضح وهو يوجب ذلك.

الرئيس: هل بدأتم بطبع الفذلكة؟

الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب بالنظام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

زاهر الخطيب: هناك بعض العناوين قائمة على محور مطالعتنا لمناقشة الموازنة.

تبين ان هناك عملية نسف يكاد يكون تزويرا لكل مضمون الموازنة، لاننا فوجئنا بطلة ترشيد الانفاق والاجور والرواتب والعطاءات، وعلميا لدينا امور جديرة بالتوقف عندها ولا بد من مناقشتها، فهناك فقرات يجب مناقشتها في جو الفذلكة.

لقد جهزنا انفسنا لنناقش تحت شعار عدم وجود ترشيد للانفاق او رشد له، ولكن تبين لنا ان كل فذلكة الموازنة قائمة على الترشيد للانفاق، والقطاعات الانتاجية «مقلعة».

مخايل الضاهر: يجب على الرئاسة العودة الى النظام الداخلي وضرورة ان توزع الفذلكة على النواب قبل ٢٤ ساعة.

الرئيس: ليس للرئاسة اعتراض على ذلك، اذا كنتم تريدون التأجيل، فلا بأس، لكن المناقشة ستستمر اكثر من يومين.

هناك امكانية لان توزع الفذلكة الآن ويتم الاطلاع عليها، اما اذا كنتم تريدون طرحها على التصويت، فلا مانع لدي.

زاهر الخطيب: انا بصدد تقديم الحيثيات التي تؤكد خطورة الامر. لذلك، من المفترض درسه ثم يتم الرد عليه.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ فتحي يكن بالنظام.

فتحي يكن: اقترح ان يجري تصوير وتوزيع هذه الدراسة وارجاء الجلسة لبدء مناقشة الموازنة الى الغد، على ان تخصص هذه الجلسة لمناقشة قانون الاعلام، وشكرا.

نجاح واكيم: الحكومة ملزمة بأن تقدم فذلكة الموازنة قبل اربع وعشرين ساعة، وبمجرد ان طلب نائب واحد الارجاء يجب الارجاء.

الرئيس: لماذا لم تطبع الفذلكة؟ اين النسخ المطبوعة؟

ترفع الجلسة حتى صباح غد الساعة العاشرة، واتمنى ان يأخذ الزملاء الفذلكة معهم. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٦/١/٢٤

الرئيس: تتابع الجلسة.

والكلمة لدولة الرئيس الدكتور سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

عندما أقر مجلس الوزراء مشروع الموازنة للعام ١٩٩٦، أعلن المسؤولون أنها موازنة تقشفية، ضغطت فيها النفقات المقدرة الى أبعد مدى ممكن، ووصف هذا المشروع بأنه الإنجاز الأكبر لعهد الرئيس الياس الهراوي. وأول ما يتبادر إلى الأذهان في هذا الصدد هو السؤال: إذا كان التقشف ممكنا هذه المرة فلماذا لم يكن ممكنا فيما مضى؟ أما كان واجبا أن تكون جميع الموازنات منذ بداية العهد ذات طابع تقشفي؟ لماذا لم تكن موازنة الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ كذلك؟ هل كان على الحكومة أن تنتظر تصاعد الدين العام إلى أرقامه الفلكية التي بلغها حتى تبادر الى إعداد مشروع موازنة تقشفية؟ لو سلكت الحكومة طريق التقشف منذ البداية أما كان الوضع المالي الحالي أفضل مما هو عليه الان؟ إننا في أي حال نؤيد هذا النهج الجديد في سياسة الحكومة المالية ونحضها على متابعته.

كان التقشف باديا في الإعتمادات المرصودة لمختلف أبواب الموازنة. فهي جميعا أقل للعام ١٩٩٦ مما كانت عليه في العام ١٩٩٥، اللهم إلا في حالتين جاءت فيهما الإعتمادات المرصودة للعام ١٩٩٦ أكثر مما كانت عليه في العام ١٩٩٥، ألا وهما باب الديون المتوجبة الأداء وباب إحتياطي الموازنة. فجاء مجموع الإعتمادات المرصودة في الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ بنتيجة ذلك أكبر مما كان في العام ١٩٩٥ بنسبة ١٥ في المئة تقريبا، وهذا الفارق، الذي يتجاوز نسبة التضخم الحاصل خلال السنة، يعود كليا لإزدياد الرقم الملحوظ في باب الديون المتوجبة الآداء للفوائد المترتبة على الدين العام.

إلى ذلك، فإن تجربة السنوات الماضية أظهرت فوارق لا يستهان بها بين تقديرات الموازنة والارقام المحققة فعلا. ففي العام ١٩٩٤ زادت النفقات الفعلية عن النفقات المقدرة في الموازنة بما لا يقل عن٢٧ في المئة. وفي العام ١٩٩٥ تدنت الواردات المحققة عن الواردات المقدرة بنسبة ٤ في المئة تقريبا وزادت النفقات الفعلية بنسبة ٢ في المئة تقريبا. أي أن تقديرات موازنة العام ١٩٩٥، كانت ظاهرا أقرب الى الواقع مما كانت عليه في العام السابق. وفي هذا تقدم يذكر. ولكن الحقيقة هي أن الفرق كان في الواقع سيبدو أكبر لولا أن جزءا من المتوجب على الخزينة بموجب قرار رفع الرواتب والاجور نسبة ٢٠ في المئة خلال العام ١٩٩٥ لم يدخل في حسب النفقات لهذا العام وانما أرجيء تسديده للعام ١٩٩٦، ولولا أن أجزاء من المبالغ المستحقة للمقاولين على الأشغال المنفذة أخرت الحكومة دفعها الى العام ١٩٩٦ من خلال تأخير تصفية حسابات المشاريع أو إعطاء المقاولين حوالات مؤجلة الدفع، ولولا أن مجموع الواردات المحققة زادت بفعل رسوم استحدثت خلال العام ١٩٩٥ ولم تكن ملحوظة في موازنة هذا العام، بما فيها زيادة الرسم على البنزين وزيادة الرسوم الجمركية على عدد لا يستهان به

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

من السلع تحت عنوان حماية الصناعات الوطنية. ولولا أن الحكومة إستنكفت لغير ما سبب مشروع عن تسديد المستحقات للبلديات من أصل الواردات التي حصلتها خلال العام ١٩٩٥. وهكذا، لئن كانت نسبة العجز الى مجموع النفقات تقدر في موازنة العام ١٩٩٤ بنحو ٤٥ في المئة فقد بلغت فعلا ٥٧ في المئة عند التنفيذ. ولئن كانت نسبة العجز الى مجموع النفقات في موازنة العام ١٩٩٥ تقدر بنحو ٤٤ في المئة فقد بلغت ظاهرا ٤٧ في المئة عند التنفيذ.

قياسا على هذه التجربة، وباعتبار أن النفقات المقدرة في موازنة ١٩٩٦ جاءت مضغوطة الى درجة قد لا تكون واقعية في بعض الحالات، فإننا لا نستبعد أن تبلغ نسبة العجز الى مجموع الإنفاق عند التنفيذ في العام ١٩٩٦ نحو ٤٦ في المئة بدلا من نسبة ٣٨ في المئة التي يلحظها مشروع الموازنة، هذا لو فرضنا زيادة في النفقات عما هو مقدر بنسبة ١٠ في المئة، وتدنيا في الواردات عما هو مقدر بنسبة ٥ في المئة.

إن من حقنا أن نتساءل عما إذا كان في مقدور الحكومة إلتزام الأرقام المرصودة في مشروع الموازنة. ذلك لأن هذه الارقام ضغطت، على ما يبدو، الى حدود قد يكون من المتعذر على كثير من الإدارات إلتزامها وقد تضطر الحكومة تاليا الى العودة الى مجلس النواب، ربما خلال النصف الثاني من السنة، لإستصدار قوانين بإعتمادات إضافية، ناهيك بسلفات الخزينة. ويتراءى لنا أن تمرير مشروع الموازنة هذا كان ميسورا لأن الإنطباع السائد بين الوزراء كان يوحي بأن أجل الحكومة سينتهي في نهاية عهد الرئيس الياس الهراوي، أي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٥.

وقد تعزز هذا الإنطباع بإعلان رئيس مجلس الوزراء في تصريح له أن حكومته ستستقيل في ذلك التاريخ في كل الأحوال، سواء مدد لرئيس الجمهورية أم لم يمدد. وهكذا كان من اليسير على الوزراء الموافقة على موازنات لوزاراتهم قد تكون مغالية في التقتير لأنهم، كما كانوا يتصورون، لن يكونوا في سدة المسؤولية عند التصديق على الموازنة العامة من قبل مجلس النواب أو إبان فترة تنفيذها.

إلى كل ذلك، فإن العجز المقدر في مشروع الموازنة يبلغ ٢٤٢٧ مليار ليرة. وهذا المبلغ لا يستهان به ولو أنه يعود في كليته الى الفوائد التي ستترتب على الدين العام في شقيه الداخلي والخارجي. ولما كانت تغطية العجز تتم بطبيعة الحال بموارد إستثنائية تتخذ شكل سندات الخزينة. فإن وجود عجز بهذا الحجم في الموازنة يعني عمليا أن الدين العام، لو صدقت أرقام الموازنة، سيرتفع بنهاية العام ١٩٩٦ بما لا يقل عن ٢٤٢٧ مليار ليرة، وستزداد معه الفوائد المترتبة على الدين العام من ثم تبعا لذلك. ولما كانت خدمة الدين العام تشكل المصدر الأساسي لعجز الموازنة فإن هذا يعني أن العجز سيكون أكبر فأكبر في السنوات المقبلة ما لم تتخذ إجراءات أخرى اكثر فاعلية لتصحيح وضع الخزينة. هنا مرة اخرى نفتقد المساعدات الخارجية التي كان لبنان يراهن على ورودها مع عودة الإستقرار الى ربوعه، إلا أن المساعدات الموعودة لم تأت بالحجم المرتجى. هذا يقودنا الى إشكالية الدين المتعاظم الذي باتت الدولة ترزح تحت وطأته. أضحى مجموع الدين العام يفوق السبعة مليارات دولار بنهاية العام، ١٩٩٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بذلك بات هذا الدين يشكل نسبة عالية بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي. ليست هناك، ويا للاسف، تقديرات دقيقة للانتاج المحلي. إلا أننا لو إعتمدنا أكثر التقديرات المتاحة تفاؤلا، أي ٩,٥ مليار دولار، لوجدنا أن نسبة مجموع الدين العام الصافي الى الناتج المحلي تبلغ نحو ٧٥ في المئة بنهاية العام ١٩٩٥. ويقدر لهذه النسبة أن تتجاوز عتبة ال ٨٠ في المئة بنهاية العام ١٩٩٦ في أحسن الإحتمالات، وذلك بإعتبار ما يتوقع من عجز في موازنة هذا العام وعلى فرض ازدياد الناتج المحلي بنسبة ١٠ في المئة. هذا مع العلم أن إتفاقية ماسترخت، التي إتفقت دول الإتحاد الأوروبي بموجبها على قواعد الوحدة النقدية الأوروبية، حددت ٦٠ في المئة سقفا للدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي كمؤشر على سلامة الوضع المالي في الدول المرشحة لدخول الوحدة النقدية الأوروبية. فلا غلو في القول والحال هذه إننا بلغنا عتبة الخطر في مديونية الدولة اللبنانية، او على الاقل إقتربنا منها.

ومما يذكر أن مجموع الدين العام الصافي بلغ بنهاية ١٩٩٥ نحو ٣٦٠ في المئة مما كان عليه بنهاية ١٩٩٢، أي أنه إرتفع الى أكثر من ثلاثة أضعافه خالل ثلاث سنوات. إن سياسة الإقتراض التى سلكتها الدولة كان لها تأثير سلبي مزدوج على الحركة الإقتصادية العامة: فمن جهة ظهرت الدولة بنتيجة هذه السياسة في موقع المنافس للقطاعات الانتاجية على مدخرات المجتمع، فكان من جراء هذه السياسة أن جفت الأسواق من أموال التسليف أو الإستثمار، أو كادت. ومن جهة ثانية كان من شأن تزايد إقبال الدولة على الإقتراض من طريق إصدار السندات رفع معدلات الفائدة في السوق إلى مستويات كابحة لحركة الإستثمار الخاص. فكان من جراء هذا الواقع، الناجم عن تجفيف السوق من أموال الإستثمار ورفع معدلات الفائدة الى مستوى غير عادي، أن حل الركود بالحركة الإقتصادية العامة، وبلغ هذا الركود حدود الأزمة الإقتصادية الرافدة للازمة المعيشية الخانقة التي ما زالت تستبد بحياة الفقراء وذوي الدخل المحدود من المواطنين، علما بأن المعلومات تشير الى أن لا أقل من ٣٠ في المئة من مجموع الشعب اللبناني يعيشون دون خط الفقر المتعارف عليه. ومما زاد من فداحة هذا الواقع السياسة التي إنتهجتها الحكومة فى اصدار سندات خزينه، أي في الإقتراض، بأكثر مما تتطلب تغطية عجز الموازنة وقيد فائض حصيلة الإصدارات في الحساب الدائن العائد للدولة لدى مصرف لبنان. وقد تراوح رصيد هذا الحساب الدائن ما بين ال ١٠٠٠ وال ٢٠٠٠ مليار ليرة. وقد كان لهذه السياسة ايضا تأثير سلبي مزدوج: فمن جهة كان لهذه السياسة فعل التمادي في تجفيف السوق من أموال التسليف أو الإستثمار المتاحة، ومن جهة ثانية كان من شأنها أن رتبت على الدولة فوائد إضافية لا موجب لها، وهذا في الوقت الذي باتت تشكل فيه فوائد الدين العام المصدر الأساسي لعجز الموازنة. بالانتقال الى جانب الموارد من الموازنة يهمنا أن ندلي بكلمة حول السياسة الضريبية التي تعتمدها الحكومة. تستمد الدولة جل مواردها من الضرائب غير المباشرة، وأهم عناصرها على الإطلاق الرسوم الجمركية. أما الضرائب المباشرة فلا تتجاوز في موازنة العام ١٩٩٦ ال ١٤ في المئة من مجموع الموارد. أما ضريبة الدخل من بين الضرائب المباشرة فتبلغ أقل من ٩ في المئة من مجموع الموارد العامة.

عندما طرحت الحكومة أمام مجلس النواب مشروعها بتخفيض معدل ضريبة الدخل الى ١٠ في المئة، كانت حجتها على وجهين:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولا، إن معدلات الضريبة العالية كان من شأنها حفز المكلفين على إتباع أساليب التهرب من الضريبة. لذا فإن تخفيض معدل الضريبة سيكون من شأنه إلغاء هذا الحافز، مما سيؤدي، حسبما كان الإفتراض، الى زيادة حصيلة ضريبة الدخل.

ثانيا، إن تخفيض معدل الضريبة سيجعل من لبنان فردوسا ضريبيا يجتذب الإستثمارات من الخارج فتزداد المداخيل الخاضعة للضريبة وتزداد معها حصيلة الضريبة. إن ارقام موازنة العام ١٩٩٦ تظهر بجلاء أن حجة الحكومة في تخفيض معدل الضريبة لم تؤت ثمارها، أقله حتى الآن. إن مكافحة التهرب من الضريبة لا يكون بالغلو في تخفيض معدلاتها وإنما بالتشدد في ضبط جبايتها. ثم إن حركة الإستثمارات الوافدة من الخارج تتأثر بالمناخ السياسي والأمني والإجتماعي العام، وبالمناخ الاقليمي، أكثر مما تتأثر بمعدلات الضريبة. وتتأثر أيضا، كما هو معروف، بفعالية القضاء وسرعة إنجاز القضايا المحالة عليه. والمعروف أن كثيرا من القضايا تستغرق في لبنان من الوقت ما لا يطمئن المستثمرين.

ثمة حقيقة أخرى وهي أن الضرائب المباشرة يقع عبؤها في الدرجة الأولى نسبيا على عاتق الشركات وأصحاب الرساميل، أما الضرائب غير المباشرة فيقع عبؤها في الدرجة الأولى نسبيا على عاتق متوسطي الحال والفقراء. من هنا القول إن النظام الضريبي يجب أن يرمي ليس الى تحصيل الموارد فحسب وإنما أيضا الى إعادة توزيع الثروة. من هذه الزاوية يبدو النظام الضريبي اللبناني غير عادل.

وفي حال وجود عجز في الموازنة يغطى بسندات خزينة ذات مردود مرتفع، كما هي الحال في لبنان، فإن المستفيدين من فوائد الدين العام هم في جلهم من المصارف والموسرين والمستثمرين الأجانب الذين يوظفون أموالهم في سندات الخزينة للافادة من فارق الفائدة بين الليرة اللبنانية والعملات الأجنبية. لذا فإن الإعتماد على الضرائب غير المباشرة، كما هي الحال في لبنان، يعني عمليا تحميل الفقراء ومتوسطي الحال عبء فوائد الدين العام لصالح المستثمرين في سندات الخزينة من اصحاب الرساميل داخل لبنان وخارجه، علما بأن فوائد لسندات الدين لا تخضع لأية ضريبة.

ولا بد لنا هنا من الإشارة الى أن الهدر الحاصل في بعض أبواب الإنفاق العام هو أيضا من مسببات عجز الموازنة. لذلك فإن معالجة العجز تستوجب في ما تستوجب إغلاق مسارب الهدر في الإنفاق العام. والهدر ملحوظ في شكل سافر في إنفاق مجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين، كما هو ملحوظ في عدم الحرص على تلزيم المشاريع بالطرق التي تضمن أوسع قدر من المنافسة كالمناقصة العامة أو إستدراج العروض بصورة موسعة. إن حصر تلزيم المشاريع بعدد مختار ضئيل من المقاولين ليس هو الطريق الفضلى لحصول الدولة على أفضل الشروط في تلزيم مشاريعها.

إن الموازنة العامة، بما هي خطة مالية لسنة معينة، تفترض وجود إدارة صالحة لتنفيذها. أما الإدارة في لبنان فما زالت مشوبة بكثير من الفساد والفوضى، وقد إزداد حال الإدارة سوءا بعد فشل الحكومة في عملية التطهير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التي أقدمت عليها. إننا في إنتظار خطة متكاملة لا للاصلاح الإداري يكون فيها لهيئات الرقابة، أي مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي، دور محوري.

أخيرا، في صدد قضية الإعلام المرئي والمسموع المطروحة على النقاش العام هذه الأيام، نطالب الحكومة بأن تأخذ في الإعتبار، عند درس التقرير الفني، سائر الاراء الفنية التي أدلى بها أصحاب الإختصاص تعليقا على هذا التقرير، على أن يكون الهدف الترخيص لأكبر عدد ممكن من المؤسسات الإعلامية حفاظا على تعددية الرأي السياسي وصونا للحريات العامة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سامي الخطيب.

سامي الخطيب: دولة الرئيس، السادة الزملاء المحترمين،

اذا كان من حق النائب ومن واجبه، كممثل للشعب، كل الشعب عند درس الموازنة السنوية العامة للدولة، ان يكتشف مواطن النقص فيها وان يدفع الحكومة التي وضعت الموازنة الى تعديلها حسبما يراه ضروريا ومناسبا لقضايا المرحلة التي يفترض بالموازنة ان تخدمها. . . فان من حق الحكومة على النائب، ومن واجب النائب نفسه ان يكون موضوعيا، أي ان ينظر الى ارقام الموازنة ومعانيها ومدلولاتها من الزاوية الصحيحة والمنصفة، بشكل تضع نظرته الى العمل او الموقف او التوجه الذي يطلبه من الحكومة، في اطار الممكن تنفيذه أو تحقيقه، وذلك كي لا يكون الكلام تنظيرا غير قابل للتطبيق، وكي لا تصبح المواقف مزايدات لا تستند الى واقع، وكي لا يتحول الحوار الخلاق الى حوار للطرشان.

في اطار هذا التوجه وضمن هذا السياق قرأنا مشروع الموازنة لعام ١٩٩٦، وحللنا ارقامه في جلسات لجنة المال البرلمانية، وناقشنا مع الزملاء والوزراء وخاصة مع وزير الشؤون المالية، تفاصيل هذه الارقام ومدلولاتها ضمن خطة الحكومة، لاعادة بناء الدولة ومؤسساتها، لاننا نعتقد بأن أي موازنة بالمطلق، هي الترجمة الرقمية لسياسة الحكومة على مدى عام واحد على الأقل، وعلى المدى الابعد من خلال الخطة التي يجب ان تبلورها الموازنة في سياق ما ترصد في الجزء الثاني منها من اعتمادات، ولكي يكون حكمنا ومحاكمتنا لهذه الموازنة صادقين وهادفين علينا ان نقرن نتائج التحليل الاقتصادي والسياسي لارقام الموازنة، بما هو جار على الارض، اذ لا يمكن لاي مراقب في أي موقع كان ومن أي زاوية ينظر، الا ان يلاحظ التطور الواضح والمتنامي في ورشة الاعمار التي تعيد تجهيز العاصمة ولبنان ببنية تحتية متطورة تتمثل فيما يمكن ملاحظته لكل ذي بصر وبصيرة من مشاريع تشارف على الانتهاء واخرى تستكمل وثالثة تاخذ طريقها الى التنفيذ، ورابعة تستعد لخطوة البداية.

وهذه الورشة، هي ورشة اساس، لا يمكن بدونها تنفيذ خطة اعادة بناء الدولة ومؤسساتها، لتأمين الخدمات الضرورية لحركة الاقتصاد ولحياة المواطن، وهي ورشة لا يمكن تجاوزها في أي عملية نهوض للبلاد واستنهاض للاقتصاد في كافة قطاعاته بشكل يفتح الباب ليس فقط لفرص العمل الجديدة التي تخلقها مشاريع الورشة ذاتها، وانما ايضا لفرص العمل الجديدة الناتجة عن مبادرات الاستثمار التي لا يمكن ان تنطلق وان تأخذ مداها لولا هذه الورشة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وانسجاما مع هذا الواقع الذي نلاحظ، ويلاحظه الجميع ايضا لا يمكن لنا الا ان ننوه بما يحصل وان نثمن ما تقوم به الحكومة وخاصة رئيسها الذي اطلق هذه الورشة ورعاها وما زال متمسكا بها.

ولكن ملاحظة ذلك والاعتراف به، يجب الا يثنينا عن لفت نظر الحكومة وخاصة رئيسها إلى الموضوعات التالية التي استخلصناها من تحليل الموازنة:

١ ـ ان خفض العجز في الموازنة الى ما نسبته ٣٧,٦٣٪ هو انجاز بدون شك نشكر عليه وزير الشؤون المالية الذي لا يمكن انكار جهده في هذا الحقل ولو على حساب حجم الحب الشعبي الذي يتمتع به معاليه، ولكن نود ان نسأل لماذا هذا الاحتياطي الضخم في هذه الموازنة؟ وما هو المبرر لجعل الاحتياطي ٢٦,٥٦٪، علما بان احتياطي الموازنة كان دائما لا يتجاوز ٣،٥ ـ ٤٪ من مجموع ارقام الموازنة، ولان هذا الاحتياطي يمر بدون رقابة المجلس النيابي، وكنا نود يا دولة الرئيس لو ان قسما من هذا الاحتياطي وضع لدعم طرقات الجنوب والبقاع الغربي لتدعيم صمودهم وتشبثهم بالتراب الوطني.

٢ ـ لم نلحظ في الموازنة اهتماما كافيا لبناء الانسان اللبناني، رغم ما بدأته الحكومة حياله مؤخرا من خطوات مشكورة لكنها ما زالت قليلة وقاصرة وخجولة...

فاذا كان لنا ان ننوه بخطوة البداية على طريق بناء هيكلية جديدة للتعليم، وتوحيد كتابي التاريخ والتربية المدنية، عبر وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة برعاية وقيادة عضو كتلتنا النيابية الوزير روبير غانم، وكذلك بخطوة البداية على طريق الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، عبر الوزارة المختصة بقيادة صديقنا وعضو لائحتنا ولكن عضو كتلة غيرنا، الوزير عبد الرحيم مراد، فان هذا التنويه بهذه الخطوات التي ما زالت في بدايتها لا تغنينا عن المطالبة بخطة متكاملة او ببرنامج مرن لبناء الانسان اللبناني انسان ما بعد الحرب، تشترك فيه كل الوزارات المعنية بالانسان وعلى رأسها ايضا وزارة الثقافة والتعليم العالي، ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية وترصد له الموازنات اللازمة اذ لاحظنا ان مجموع ما رصد للوزارت المعنية ببناء الانسان في لبنان هو مانسبته ٨،٣٧٪ من مجموع الموازنة بما فيه رواتب كل السلك التعليمي والجامعة اللبنانية، أي يبقى واحد بالمائة من ارقام الموازنة فقط، مخصصا لبناء الانسان، فهل هذا معقول؟

اننا نريد لبنانيا مسلحا بالمهارات والتقنيات والمعارف، قادرا على استيعاب المتغيرات المتلاحقة في عالم الآلة والانتاج ليتمكن من المنافسة فى عالم جديد شديد التعقيد، نريد لبنانيا ذو هوية مميزة عارفا لتاريخه مدركا لرسالته الوطنية والقومية، واعيا لأبعاد انتمائه العربي، وباختصار، لبنانيا بمستوى العصر وبمستوى مفاهيمه الجديدة.

٣ ـ اما البيئة والتلوث، فما زال اهتمام الحكومة بهما قاصرا عن بلوغ الهدف الاساسي الذي هو اعطاء الانسان في لبنان بيئة بمستوى ما حباه الله به من موقع ومناخ وطبيعة، خاصة وان الاهتمام بالبيئة والتلوث اصبح هما عالميا وسيصبح ـ ان لم يكن قد اصبح الان ـ مستوى الاهتمام بدولة ما هو بمقدار اهتمامها بالبيئة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتلوثها، وقد لاحظنا اهتماما متصاعدا من الحكومة ومن الوزير فرعون منذ استلامه هذه المهمة ايضا، ولكن هذا الاهتمام ما زال في خطواته الاولى اذ ان ما رصد لوزارة البيئة في هذه الموازنة لا يتجاوز ٠,١٥٪ من ارقام الموازنة العامة فهل بهكذا موازنة نستطيع ان ننقذ البيئة في لبنان بحرا وساحلا وجبلا، وكل النفايات تزين الطرقات بشكل همجي لا يطاق، وبقايا السيارات مجمعة كالبيادر، بيادر من حديد تزين مداخل بيروت وكل مداخل المدن والقرى في لبنان، ويكفينا ما نحن فيه في البقاع الغربي، فبحيرة القرعون ومجرى نهر الليطاني اللذين كانا وسيبقيان الموضوع الرئيسي لاي بحث في انماء البقاع او في نظافة بيئته، ونحن هنا نسجل شكرا لفخامة رئيس الجمهورية ولدولة رئيس الحكومة، لعملهما على تأليف لجنة وزارية سداسية برئاسة نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية الاستاذ ميشال المر اثناء ولاية الحكومة الحريرية الاولى، وكانت مهمتها بحث وايجاد السبل الناجعة لحل موضوع تلوث مجرى الليطاني وبحيرة القرعون، وبسبب تغيير الحكومة الحالية، لم نعد نعلم حتى الان ماذا تم في هذا الموضوع، وطبعا لا بد ايضا من التنويه بمبادرة الحكومة بالتعويض المادي الرمزي لصيادي الاسماك في بحيرة القرعون والذين تعطلت ارزاقهم بسبب تلوث البحيرة.

الفقرة الرابعة: اما التنظيم الريفي لقد رأيناك والكلام موجه لدولة رئيس الحكومة، واتأمل من نائب الرئيس ان ينقله اليه، لقد رأينا دولة رئيس الحكومة، وسمعناه في تدشين المبنى الجديد للمديرية العامة للتنظيم المدني، وكنا نتمنى ان نراه وان نسمعه يتحدث ايضا عن خطته للتنظيم الريفي، فلا يكفي التنظيم المدني في تنظيم مناطق السهل والجبل بشكل يسهم بمعالجة جذرية لموضوع شيوع الحصص في ملكية الاراضي، وعدم توحيدها واتمام اعمال المساحة بما يسهل على المواطنين الحصول على رخص البناء، وجميع الرخص التي تتطلب قانونية البناء، ويساعد بالتالي في وقف الهجرة المزدوجة لاهلنا من الريف الى المدن داخل لبنان ومن لبنان الى الخارج، كيف نطالبهم بالصمود؟ ونمنعهم من البناء، ومن استثمار اراضيهم بحجة شيوع الحصص، اننا امام واقع مؤلم ولا يجوز أن نؤخر معالجته مهما كانت الاسباب وان عمليات الضم والفرز، رصد لها في موازنة وزارة المالية تحت بند نفقات التخوم والمثلثات ما قيمته مليار وستة وثلاثون مليون ليرة، وبالامكان البدء بالعمل في البقاع الغربي، بصورة خاصة وفي طرابلس التي رصد لها تسعمائة مليون ايضا لهذا الغرض بالذات يمكن البدء الآن، وهذا الكلام موجه طبعا لمعالي وزير الشؤون المالية.

اما وزارة الاشغال العامة، وهنا ايضا ننوه بجهد وعمل وزير الاشغال العامة الدكتور حراجلي ووزارته، هذا الوزير الذي يحاول ان يكون ميدانيا لا نظريا، ليستطيع ان يقرر بموضوعية، ولكننا نلفته ونلفت ايضا معالي وزير المالية الى أن مخصصات هذا العام ليست كافية وليست عادلة، وانا اصر على زيادة الخمسين مليارا التي وافقنا عليها في لجنة المال اثناء بحث ميزانية وزارة الاشغال العامة وعلى ان يكون للبقاع الغربي وراشيا اربعة مليارات على الاقل، ملياران من حصص الاقضية بالتساوي وملياران باعتبارها منطقة محتلة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومطلوب دعمها خاصة اذا قارنا ما خصص للبقاع الغربي وراشيا ٥٤٠ مليونا، بما خصص لمجازات ومداخل مدينة واحدة حيث تجاوز ذلك المليارين؟

اذ لا يجوز ان يخصص للمدينة ملياران للمداخل، وان يخصص لقضائين مجتمعين ٥٤٠ مليون ليرة فقط.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

لا اود الاسترسال في هذا المجال فهو واسع جدا ومشعب ومعقد، وانا اعرف مثلكم وادرك تماما ان الاهتمام بكل شيء ومعالجة كل النواقص والحاجات في وقت واحد امر مستحيل لكن مطالعتنا لارقام الموازنة ولمستوى الانفاق الحكومي عبر كل المؤسسات كانت كافية لان تظهر لنا اهتمام الحكومة بكافة وزاراتها ومؤسساتها وانوه هنا بمؤسسة كهرباء لبنان، بمعظم القطاعات والمرافق ولو بنسب متفاوتة، وهذا يدفعنا للاصرار على الحكومة بضرورة المحافظة على مستوى الانماء المتوازن الذي اقره الطائف، ورفعت شعاراته كل الحكومات المتعاقبة وخاصة هذه الحكومة التي ضمنته بيانها الوزاري وخطب رئيسها في اكثر من مجال.

نريد خطة تطلق الطاقات الكامنة في مجتمعنا وشعبنا وتجمع بين الامكانات المقيمة والمغتربة، وتستنفرها على طريق ملاقاة القرن الواحد والعشرين، لنكون قادرين على المنافسة في مرحلة السلام الشامل الذي يقترب مثلما كنا قادرين على الصمود في مرحلة الحرب، فنجعل السلام اقل خطرا من الحرب واكثر مردودا منها، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

للعام الرابع على التوالي في مثل هذه المناسبة، نجهد كي نتلمس ملامح الخروج من نفق الازمة الاقتصادية الاجتماعية فلا نفلح. نجهد كي نغلب الايجابيات المتناثرة على السلبيات المتراكمة، فلا ننجح. كأننا ما زلنا في بداية الدرب، كأن البلد يستنقع في جنة محروسة لقلة من المحظوظين، فيما تصطف على ابوابها الموصدة غالبية قلقة على الحاضر والمستقبل.

ايها الزملاء الكرام، بين ايدينا مشروع موازنة ١٩٩٦.

اذا اكتفينا بالنظر الى ارقامه واهدافه المعلنة، لا يسعنا الا الاعراب عن اعجابنا بهذه القدرة الحسابية على تخفيض العجز وهذه القدرة النظرية على التقشف. اما اذا تجاوزنا الجداول المضغوطة، التي قلصت الميزانية الى حد اقتصارها على مجرد رواتب واجور.

اذا غصنا في لب الوقائع، لطالعتنا الحقائق المرة نفسها، ولوجدنا ان الازمة الى تعمق واستقرار، لا الى تقلص وانحسار.

الحقيقة، ايها الزملاء، هي ان مديونية الدولة تفاقمت خلال العام الماضي بوتيرة لم تعرفها في السابق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان كسب رهان المديونية، ايها السادة، يتوقف بالضبط على القدرة على قلب الاتجاه الحالي، حيث معدل النمو ينحسر من سنة الى اخرى فيما لا يتوقف الدين عن التوسع.

الحقيقة، ايها الزملاء، هي ان ما نشهده من نمو، يقتصر حتى الآن على المواقع غير الانتاجية، وما زلنا نرى الرساميل تدور في حلقة مفرغة من التوظيفات القصيرة الاجل التي لا تبتغي الا الربح السريع.

اسألو أهل الاعمال، اسألوا اهل الصناعة والزراعة والخدمات: كم منهم حقق نموا ملحوظا في الفترة الاخيرة؟ من منهم مطمئن الى مستقبل اعماله؟

ان كسب رهان النمو، ايها السادة، يتوقف على اعتماد سياسات واضحة ومتكاملة للقطاعات الانتاجية. قطاعاتنا تعاني من الاختناق، فهي لا تجد الرساميل اللازمة لتحديث تجهيزاتها المتقادمة ولا تستطيع زيادة انتاجها لفقدان الاسواق الملائمة.

من دون ذلك كيف تدخل قطاعاتنا باب العصر والتحولات المرتقبة، محصنة، قوية، قادرة على المنافسة؟

الحقيقة، ايها الزملاء، ان الدولة المراهنة على سياسة تثبيت النقد، تتخلى يوما بعد يوم عن وظيفتها الانمائية، فالسمة الابرز للموازنة الحالية انها غير انمائية. وابسط دليل على ذلك هو انخفاض نفقات الانماء في داخلها من الف مليار الى ٨٠٠ مليار ليرة ومن ١٩٪ الى ١٣٪ من اجمالي الموازنة، فيما يزداد الجنوح نحو تركيز الانفاق الاستثماري خارج الموازنة، بعيدا عن اعين المجلس ورقابته.

كما ان تعامل الدولة مع ادارتها مجحف بحق الدولة وبحق الادارة، فبعد التطهير الاداري السيء الذكر، ها نحن نشهد تخصيصا عشوائيا في غير محله وبعيدا عن الاصول، واقتساما لما تبقى من الادارة بين مواقع النفوذ الطائفي والمذهبي، ان ابواب الاهدار الحقيقية التي اقر بها المسؤولون مرارا لم يطلها التقشف،

ايها السادة، اذا كان الفساد في بلد عادي يؤدي الى اهدار جزء من المال العام، فان هذا الاهدار يصبح مضاعفا ومضروبا بعدد الطوائف في بلد منكوب بالحصصية الطائفية كلبنان.

أيها الزملاء الكرام، التحدي ليس في تصميم الارقام والجداول المضغوطة، وان كنا نعرف جميعا مقدار الجهد الذي يبذله الوزير السنيورة لتنقية المالية العامة للدولة، التحدي هو في التزام بهذه الارقام.

ولنا في قطع حساب الاعوام الماضية امثولة صارخة، كيف يختلف حساب الحقل عن حساب البيدر.

المشكلة، ايها الزملاء، هي في تلك العقلية الاقتسامية المتفشية في كل مكان، عقلية لا تقيم وزنا للمصلحة العامة ولا تحفظ من القانون الا ما يخدم مصالح اصحابها. والا، كيف تنشأ الشركات العقارية وآخرها في ساحل المتن من دون مناقصة ولا منافسة؟ والا، كيف يفرض رسم مرور فريد من نوعه في العالم على الاوتوستراد الدائري والطريق الساحلية بين نهر الموت ومعاملتين ان لم يكن لتبرير خيارات خاطئة تم تبنيها في مشاريع اخرى؟

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

هذه العقلية جعلت المشاريع العملاقة والبي.او.ت. تحقق مكاسب قلة من المحظوظين بدلا من حفظ حق الدولة والمواطنين، عقلية تشرع الاستنساب وتسهل التوفيق بين الشركات المتنافسة، بدلا من تحصيل افضل الشروط للمصلحة العامة. هكذا ترتفع الكلفة على الدولة والمواطن حيث يجب ان تنخفض. هكذا تنخفض حصة الدولة حيث يجب ان ترتفع.

أيها الزملاء، نتيجة العقلية نفسها، بين ليلة وضحاها، يتحول قانون عصري للاعلام، رائد في العالم العربي، الى مطية لتقاسم القطاع بين قلة من المسؤولين.

ان النزعة الحالية لاقتسام المحطات والاقنية تفرغ هذا القانون من ابسط مقومات الوجود وتؤدي الى تطويقه بدلا من تطبيقه. لو اراد المسؤولون الحرية والتعددية، لفصلوا بين امتلاك المحطات ومواقع النفوذ السياسي. بفضل موقعهم في الحكم والحكومة اجازوا لانفسهم دخول قطاع الاعلام. باسم هذا الموقع بالذات، كان يقتضي واجب التحفظ والائتمان على المصلحة العامة أن يحجموا عن دخول هذا القطاع.

في النظام الديموقراطي، ثمة علاقة وثيقة بين السلوك والسياسة. في النظام الديموقراطي، ايها الزملاء، للناس، كل الناس، مسؤولية حاسمة في اصلاح مكامن الخلل. وفي النظام البرلماني، الانتخابات العامة هي المناسبة لاحداث التغيير. فلنجعل من الاقتراع الشعبي القادم والذي لا نقبل مجرد التفكير بتأجيله، تلك الفرصة المميزة لبلورة الخيارات البديلة وتعميق الوفاق والوحدة الوطنية والشروع حقا في مسيرة بناء هذا الوطن، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس، السادة النواب،

في تقرير لجنة المال والموازنة اكد النائب سمير عازار رئيس اللجنة ان تخفيضا حادا قد طرأ على ميزانية وزارة الزراعة وصل الى ٢٥٪ على ميزانية السنة الماضية التي كانت بدورها اقل بكثير من الرقم المطلوب.

يعني ان هذه الميزانية قد انخفضت الى درجة اصبحت بالكاد تكفي لرواتب الموظفين ولبعض التجهيزات والتقديمات الامر الذي يعرض اكبر شريحة من اللبنانيين للفقر المدقع والهجرة من اماكن اعمالهم ومراكز ارزاقهم للمدن التي اصبحت تضج بكثافة سكانها وكثرة العاطلين عن العمل والمتسولين على الطرق العامة.

دولة الرئيس،

١ ـ ان نسبة ميزانية وزارة الزراعة من الميزانية العامة لا تتجاوز الـ ٠,٤٥٪ من قيمة الميزانية العامة وهي نسبة مخيبة للامال وهي مرفوضة من اساسها.

٢ ـ ان نسبة حصة الزراعة في لبنان في ارقام الخطة العشرية للانماء والنهوض الزراعية هي ضئيلة جدا ولا تبشر بأي مستقبل خير لنسبة كبيرة من سكان هذا البلد.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

٣ ـ ان هذه السياسة تنطلق بنظري من مفهوم خاطئ الا وهو اعتبار الزراعة قطاعا غير منتج ومن هنا اتت ارقام الميزانية لتؤكد هذا المفهوم وهذه السياسة.

٤ ـ لقد عاشت الزراعة والقطاع الزراعي في لبنان ثلاث سنوات عجاف في عهد الوزير السابق حولت باغلبها لمؤتمرات ومحاضرات وتنظير وهدر لمحسوبيات واحلف ان الوزير الحالي سيجاوز هذه المطالب السابقة مؤكدين لمعالي وزير الزراعة على ضرورة انجاز ما يلي، والا فستبقى الامور كما هي ضمن تصريف الاعمال ليس الا:

١ ـ اقرار مشروع قانون التسليف الزراعي واعتماد منهج الاقراض الزراعي المراقب والموجه، من هنا ضرورة ايجاد وتفصيل دور بنك التسليف الزراعي بقروضه الميسرة وفوائده المخفضة، ان تجربة التسليف الزراعي عن طريق مكتب الانماء الريفي مثلا في بعلبك ـ الهرمل كان فاشلا وغير منتج ولن نقبل برهن ارضنا لاي جهة من اجل حفنة من الدولارات.

٢ ـ تطوير الادارة العامة الزراعية وتفصيلها وتزويد القطاع الزراعي في المحافظات بالمعدات والاليات والخبرات والكفاءات اللازمة، الادارة تغرق حاليا في مستنقع الروتين الاداري والعمل المكتبي فهي في واد والمزارع في واد.

٣ ـ انشاء مراكز زراعية في الاقضية وتفعيل مراكز الارشاد والتنسيق مع البحث العلمي الزراعي والافادة من خبرات خريجي كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية وغيرها.

٤ ـ حماية الانتاج الوطني وتنظيمه: توضيب وتصدير وتبريد ونقل المنتجات الزراعية حسب روزنامة زراعية تطبق بحذافيرها لا ان تبقى حبرا على ورق.

٥ ـ حماية المزارعين من شر مشاكل ـ تجار الجملة ـ التي تنصب افخاخا للمزارعين: تقتسم انتاجهم وتعطيهم شيكات بدون رصيد، الامر الذي دفع المزارعين للكفر بكل الشرائع والانظمة التي تدعي انها تحمي حقهم. اني اطالب بانزال اشد العقوبات بمحرري الشيكات بدون رصيد لحماية المزارعين من شرورهم.

٦ ـ تثبيت وتوسيع سياسة دعم مزارعي القمح والشمندر السكري والتبغ والزراعات الصناعية، ان تدخل الحكومة هو مخجول في هذا المجال ودولة رئيس الحكومة يعرف الاتصالات التي اجريناها ونجريها معه لحماية الزراعة البديلة للمخدرات.

٧ ـ تشجيع الرساميل للاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني.

٨ ـ اعتماد المطارات الداخلية وهي كثيرة وغير مستغلة حاليا كمطارات شحن تجاري مراقب وموجه من قبل السلطات، وهي خدمة للمناطق البعيدة عن العاصمة.

٩ ـ إنشاء ساحات عامة لتسهيل تبادل الانتاج بين المزارع والمستهلك مباشرة دون وسيط وفي كافة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المحافظات والاقضية، لقد كان المزارع وما زال ضحية جشع التجار والوسطاء الذين يأكلون الاخضر واليابس.

١٠ ـ ادخال مادة التعليم الزراعي والحفاظ على سلامة البيئة في مناهج التعليم المدرسي الرسمي، وهذا الاقتراح هو مسؤولية معالي وزير التربية الوطنية.

١١ ـ مراقبة تجارة الاسمدة وتوزيعها ومراقبة تجارة المبيدات لان اغلبيتها من الصنف السيء والمحظور دوليا في مجال الزراعة، الامر الذي يساهم في تكون التربة والنبات وبنقل الأمراض الخطرة على الانسان والحيوان.

١٢ ـ اصدار مجلة فصلية تخصص لنشر الابحاث العلمية الزراعية لتعميم الثقافة الزراعية والخبرات على كافة العاملين في الحقل الزراعي.

دولة الرئيس، الزراعة في لبنان بحاجة لمبادرة ومراقبة وتحديث اساليب العمل وتشجيع الوسائل الحديثة وفي كافة المحافظات.

١٣ ـ تأمين البنية التحتية لتصنيع الزراعات البديلة عن الزراعات الممنوعة.

١٤ ـ ان الانتاج الحيواني يعيش حاليا ازمة حادة: مزارع الدجاج مهددة، استيراد الحليب السائل والمجفف عن طريق التهريب يشكل خطرا على الانتاج المحلي، فاين المراقبة والعقوبات التي تفرض على المخالفين، لقد بدأ المزارع يعيش حالة تهميش مقصودة فأين الرقابة؟

١٥ ـ ان الطب البيطري والاطباء البيطريين يعيشون على هامش مهنهم فلم لا يفعل دورهم وذلك بالافادة من خبراتهم: اين حملات التلقيح المنظم المستمرة لحماية الثروة الحيوانية؟

دولة الرئيس، الثروة الحرجية في لبنان مهددة بالزوال:

- حرائق تغتال الخضار وتترك مسافات شاسعة سنويا جرداء، فماذا اعددنا لحماية ثروتنا الحرجية؟
- حملات التشجير عشوائية نشهد غيابا فاضحا لوزارة الزراعة. اين نشاط المدارس والمهنيات والجامعات؟ أين نشاط الجمعيات والاندية والبلديات التي تتلقى دعما سنويا من وزارات الدولة؟
- اجمل اشجار لبنان تتعرض للابادة، تقطع وتحول لفحم او للتدفئة او للبيع وذلك على مرأى من المسؤولين، فأين حراس الاحراج الفاعلين وليس المحسوبين على المسؤولين؟ لم لا يتم انزال العقوبات بالمخالفين الذين يبيدون الثروة الحرجية في لبنان؟

دولة الرئيس، ان تسرب الملوثات الغذائية والصناعية والبترولية الى مياه البحر والانهر والبحيرات الداخلية اصبحت تشكل خطرا يهدد الثروة السمكية التي بدأت تتراجع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- شبكة الصرف الصحي العشوائية اصبحت تهدد حاليا مياهنا السطحية والجوفية وهي ستحول سهولنا الخضراء لمجموعة من برك المياه الاسنة تنقل الحميات والامراض وتساهم في تصحر اراضينا نتيجة لانتشار الزيوت وتكاثف الاملاح التي لا تبقى ولا تذر.

- ان اقنية الري في لبنان اصبحت بحاجة لتحديث، لذلك نطالب بشبكة اقنية ري حديثة تقوم بتحديدها لجان من المهندسين بتوجيه من وزارة الموارد المائية والكهربائية على ان يكون للوزارة الاشراف المباشر على التنفيذ. انني اطالب بالغاء كل اللجان المالية في المحافظات والاقضية التي تهدر الاموال العامة ويأتي عملها مخالفا لاقل المواصفات الفنية، نريد ان نتجنب المحسوبيات.

المياه بدأت تشح، وهناك ازمة مياه في العالم وعلينا ان نحافظ على كل قطرة ماء من ثروتنا المائية. من هنا ضرورة تأهيل اقنية الري وصرف المياه الفائضة وتنفيذ البرك الاصطناعية واقامة السدود لتخزين مياه السيول وذلك بهدف زيادة المساحات المروية من ٩٠ الف هكتار الى ١٥٠ الف هكتار كحد ادنى.

دولة الرئيس، نحن بحاجة ماسة لتصنيف الاراضي الزراعية وتنظيم حديث ومتطور لملكية الاراضي الاميرية والمشاعية واملاك البلديات وغيرها من الاملاك غير الخاصة.

التعديات كثيرة ولا تحصى، الفائدة المرجوة هي لا شيء وعلى الدولة ان تستغل اراضيها لا ان تتركها عرضة للتعديات والتجاوزات.

المشروع الاخضر مثلا وبناء على توجيهات من وزارة المال لم يعد صرف القروض والمساعدات واستصلاح الاراضي الا لاصحاب الاملاك ٢٤٠٠ سهم الامر الذي اوقف عملية استصلاح الاراضي.

نريد حلا لهذه المشكلة لان سياسة تجميد الاعتمادات تؤثر سلبا على عمل المزارعين لذلك نريد زيادة قيمة قروض استصلاح الاراضي الزراعية.

ان المزارعين بحاجة لشبكة طرق زراعية للوصول الى ملكياتهم تسمح لهم بالعمل بسهولة في اراضيهم ونقل انتاجهم بسهولة. من هنا ضرورة خطة جديدة لتنفيذ شبكة طرق زراعية بمعدل ١٠٠ كيلومتر في السنة وفي مختلف الاراضي اللبنانية.

دولة الرئيس، نحن بحاجة ملحة وماسة لوضع مخطط توجيهي جديد، ان الابنية السكنية اخذت تنتشر بشكل عشوائي وهذا الانتشار يساهم حاليا بتراجع المساحات الخضراء، وهذا ما يسبب بأزمه بيئية وجمالية حادة، لذلك ضرورة المراقبة وفرض الغرامات على المخالفين.

دولة الرئيس، ان الملف الزراعي في لبنان بحاجة لصفحات وصفحات، تحدثت عنه لخطورته ولالتصاقه بحياة الانسان ولقمة عيشه. لقد اصبحت الهجرة من الريف الى المدينة مقلقة للغاية، هناك تقرير يقول: من كل بيت يهاجر فرد او اثنان باتجاه المدينة من هنا فان عملية دعم ومساعدة الريف مهملة حاليا، وشكرا.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور زهير العبيدي.

زهير العبيدي: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

كثيرون هم الذين هللوا لارقام مشروع موازنة ١٩٩٦ لدى سماعهم عن خفض نسبة العجز الى مستوى ٣٨٪، ٢٤٢٧ مليار والتي اطلق عليها زورا وبهتانا موازنة التقشف مقارنة مع عجز العام ١٩٩٥ بنسبة ٤٨٪، الا ان هؤلاء لم يتعظوا بما آلت اليه الموازنات السابقة التي بدأت بعجز مشابه ثم تدحرجت الارقام امام ضغط سلفات الخزينة والاعتمادات الاضافية ناهيك عن ضغط الاستحقاقات المعيشية وزيادة معدلات الاجور والرواتب.

كما ادى تحميل الخزينة لعبء نفقات التحويل الخارجي للمشاريع الى زيادة حجم الدين العام الى حدود ٢٦٠٠ مليار ليرة، كل ذلك يدفعنا الى التأكيد لجوقة المهللين لسياسة الحكومة المالية ان العبرة تكمن في تنفيذ ارقام الموازنة والتصدي لازدياد الهدر عن طريق تفعيل دور الرقابة الادارية والقضائية على عمليات الانفاق العام وفي نفس الوقت التصدي لوقف بنود النفقات السرية او تلزيم الصفقات واللوازم والاشغال بالتراضي.

ونبدي في ارقام مشروع الموازنة الملاحظات التالية:

اولا: تعطينا النظرة المتفحصة لارقام الواردات المقدرة في الجزء الاول ان نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة الى مجمل الضرائب والرسوم تبلغ ٤٩٪ في حين ان الضرائب والرسوم المباشرة تبلغ حوالي ٣١٪ مما يدل على مدى تحمل الطبقات ذات الدخل المحدود للعبء الضريبي في ظل نريد من التراكم الرأسمالي واستقطاب الثروة وسوء توزيع الدخل بين المواطنين مما يفقد الموازنة وظيفتها الاساسية المتمثلة باعادة توزيع الدخل وعدالته.

وهذا الوضع الخطير يؤدي الى خوف المواطنين على مستقبلهم من جراء هذه السياسة الخاطئة التي تجعل من لبنان جنة ضريبية لاصحاب الاستثمارات الاجنبية وجورا وعذابا وظلما لافراد الشعب اللبناني الذي من حقه ان ينعم بالبحبوحة والرخاء والعيش الكريم، مع الاشارة الى ان مقارنة لنسب ضريبة الدخل بين لبنان وبعض البلدان الاجنبية نجد ان نسبة الضرائب المباشرة في لبنان تشكل حوالي ١٠,٦٪ من مجمل الواردات بينما في الولايات المتحدة الاميركية تشكل حوالي ٤٪ وفي بريطانيا ٤٣٪ وفي الهند ١٩٪.

ثانيا: بناء على ما تقدم نرى ضرورة اعادة النظر بقانون ضريبة الدخل ليعاد العمل من جديد بقانون نظام ضريبة الدخل التصاعدية حرصا على عدالة التوزيع للثروة.

ثالثا: ان تمادي الحكومة واستمرارها في انتاج سياسة التجويع المبرمج لاوسع قطاعات الشعب اللبناني عبر اصرارها على تطبيق برنامجها الاقتصادي والمالي الخاطئ، ادى ويؤدي الى مزيد من الخلل في التعامل في االاسواق المالية بين التجار، وضررا فادحا لتلك الاسواق التي يفتقد فيها التجار والصناعيون الى السيولة النقدية مع ارتفاع قيمة الشيكات المرتجعة بدون مؤونة والتي ارتفعت من ٨٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ الى

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، حتى ان التقارير التي صدرت تقول بأن شيكات بقيمة ١٠٠ دولار ترجع من البنوك دون مؤونة او رصيد، كما ان هذه السياسة المالية ستؤدي بشكل حتمي لاستمرار الاعتماد على العمالة الاجنبية وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف القادرين على الانتاج من المواطنين اللبنانيين، ناهيك عن سياسة ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة التي استقرت عند نسبة ٣٠٪ لمدة سنة.

رابعا: من نافلة القول ترداد ما نشكو منه في مجلس النواب حول فقدان الرقابة على مؤسسات وصناديق الهدر، صندوق الجنوب، مجلس الجنوب، صندوق المهجرين، مجلس الانماء والاعمار، وكل المؤسسات التي تصدر عن الحكومة بمراسيم بين الحين والاخر، كما اكد ذلك تقرير لجنة المال والموازنة في الملاحظة الثانية اذ قال: وكانت وزارة المالية وعدت سابقا على تمكين مجلس النواب من القيام بمراقبة فعالة لكيفية صرف هذه الموازنات وطالبت اللجنة بضرورة تغيير طريقة اعداد وتحضير موازنات المؤسسات العامة والصناديق وعلى ضرورة ان تكون هذه الموازنات مبررة ومبوبة بشكل واضح يوحي ايضا بقدر من الشفافية، كما قالت المغنية الفرنسية parole، نسمع كلاما في دون تنفيذ، اسمع تفرح، جرب تحزن، هذا الكلام يدلنا على ان موازنات تلك المؤسسات بعيدة كل البعد عن الشفافية والصدقية ولذلك من موقعنا النيابي والمسؤول نكرر مطالبتنا بوقف تفريخ المؤسسات العامة التي تكون خارج اطار الرقابة وضرورة ربط المؤسسات الحالية بالوزارات ذات الوصاية عليها وبالتالي اعادة العمل بوزارة التصميم والتخطيط لاعطاء سياسة الحكومة قدرا من الشفافية.

خامسا: ان غياب الاحصاءات والبيانات الرسمية حول مفردات الوضع الاقتصادي والمالي انطلاقا من حجم الدخل الفردي، وحجم الناتج المحلي والناتج القومي الى باقي الاحصاءات والبيانات اللازمة والضرورية لكل باحث ومحلل اقتصادي ومالي ناهيك عن ضرورتها للنائب المسؤول عن الرقابة والمحاسبة، يجعل الارقام التي تقدمها الحكومة ومعالي وزير الدولة للشؤون المالية حول سياستها المالية تبدو متناقضة مع غيرها مما يعكس تفاؤلا مفرطا من قبل الحكومة والموالين لها مقابل تشاؤم مفرط من قبل المعارضة، لذلك لا بد من ان تعمل الحكومة على تزويد الرأي العام بشكل طوعي بالبيانات والاحصاءات اللازمة وبصورة منتظمة دون الحاجة الى ان يطلبها النواب والمختصون ليتم محاسبتها ومراقبتها بشكل دقيق.

سادسا: ان تأخر الحكومة في انجاز سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام عن الموعد المحدد لها من قبل مجلس النواب واغفال الموازنة لنفقات هذه السلسلة في موازنة العام ١٩٩٦ القى ظلالا من الشك حول سياستها الاجتماعية تجاه موظفي القطاع العام في حين ان الحكومة وكأنها لا تريد ان تزيد من وارداتها في الخزينة، تغافلت عن اقرار مشروع تسوية الاملاك العمومية البحرية واحالته الى المجلس النيابي الا اخيرا لمزيد من استمرار تقاسم المغانم بين ارباب الطوائف والمذاهب في السلطة.

لكل هذه الاسباب ايها الزملاء، ارى من واجبي التصويت ضد مشروع الموازنة المعروض امامنا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما على صعيد الحريات العامة وانتهاكات حقوق الانسان في بلد يقال عنه بلد الحريات فأقول:

انني اسجل على الحكومة موقفا لا مباليا امام الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في لبنان كما اسأل معالي وزير العدل ومعالي وزير الداخلية على سبب التجاوزات في مراعاة الاصول القانونية الحاصلة في السجون والمعتقلات للاشخاص المتهمين بجنح وجرائم مختلفة مما يشكل طعنة قاسية لابسط القواعد الاخلاقية والقانونية المعتمدة في لبنان وانتهاكا خطيرا للدستور اللبناني الذي يحمي الحريات العامة وحقوق الانسان في لبنان.

وانني اطلب من الرئاسة الكريمة تشكيل وفد من النواب لزيارة نظارات التوقيف الاحتياطي لدى الاجهزة الامنية ولدى النيابات العامة ومدد التوقيف الحاصلة والاطلاع عن كثب على المعاملة السيئة التي يتلقاها الموقوفون رهن التحقيقات وكذلك سوء التغذية والنظافة.

اسأل باسم الشعب اللبناني ما هذا الذي يحصل في لبنان بلد الحريات من اعمال التعرض للسلامة الشخصية عن طريق اطالة فترات الحجز والاحتجاز، ما هذا الذي يحصل في اقسام الشرطة ومخافر التحقيق لدى الضابطة العدلية المتسمة احيانا بالاذلال والتعرض للكرامات قبل ان يثبت على المتهم جرم او جنحة؟ نسأل عن القوى الخفية التي تتدخل في اعمال التحقيق والتعذيب لانتزاع اعترافات خاطئة لتكوين ملفات سياسية للاحزاب اللبنانية ممثلة في هذا البرلمان، ان مثل هذه الممارسات تعرض السلم الاهلي للخطر وتشجع على الاقتتال الداخلي بين المواطنين.

اني اتهم المسؤول عن امن المواطنين الذي يرعى هذه الاعتداءات والتجاوزات ويغض الطرف عن الاساءات المتكررة التي ترتكب تحت عين الدولة وسمعها، انه هو الشريك المحرض على ارتكاب الجريمة وردات الفعل عليها وتعريض سلامة الافراد والشخصيات للاذى والاعتداء.

نطالب الدولة ان تكون ابا للجميع وان تقف على مسافة واحدة من الجميع وتلتزم الدستور وتخضع له كما يخضع له سائر الافراد والاضراب والمنظمات وان تقف بحزم لمنع تكرار انتهاكات حقوق الانسان في لبنان وان تحمي الحريات العامة فيه باعتبارها احد الموقعين على الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص في مواده على:

مادة ٣: حق كل فرد في الحياة والحرية والسلامة الشخصية.

مادة ٥: لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة.

ان ما حدث مع احد العلماء صاحب الباص الذي جرى تفخيخه وما تعرض له من تعذيب لانتزاع اعترافات خاطئة والتعدي على حريته الشخصية، فانني اطالب بتطبيق قانون العقوبات اللبناني وخاصة المواد ٣٦٧ و ٣٦٨ منه،

المادة ٣٦٧ التي تنص: كل موظف اوقف او حبس شخصا في غير الحالات التي ينص عليها القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمادة ٣٦٨ التي تنص: ان مديري وحراس السجون والمعاهد التأديبية والاصلاحيات وكل من اضطلع بصلاحياتهم من الموظفين، اذا قبلوا شخصا دون مذكرة قضائية او قرار قضائي او استبقوه الى ابعد من الاجل المحدد يعاقبون بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات.

او لجهة انتزاع الاقرار والاعترافات تحت التعذيب المنصوص عليها في المادة ٤٠١ عقوبات والتي تنص: «من سام شخصا ضروبا من الشدة لا يجيزها القانون رغبة منه في الحصول على اقرار عن جريمة او على معلومات بشأنها عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات، واذا افضت اعمال العنف عليه الى مرض او جرح كان ادنى العقاب الحبس سنة».

انني اسجل اليوم بدلا من ان تسعى الوزارات المختصة الى التحقيق في هذه الاحداث، نرى ترفيات لبعض المسؤولين عن هذه الضروب من اعمال التعذيب، وهنا اطرح سؤالا كبيرا امام الرأي العام اللبناني، فأقول: من يحمي المواطن اللبناني من ارهاب الدولة وتجاوزاتها لنصوص الدستور وهل يحق لجهاز مكافحة الارهاب ان يمارس الارهاب على الابرياء، ليثبت كفاءته امام رؤسائه؟

انني ازاء ما يسود الساحة اللبنانية من اتهامات صارخة لحقوق الانسان والاعتداء على الحريات اطالب الرئاسة مجلسكم الكريم الموافقة على:

تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق عن الانتهاكات والتجاوزات واعمال التعذيب الجسدي والنفسي وانتزاع المعلومات والاقرارات خلافا للقانون التي رافقت اكتشاف الباص المفخخ وملاحقة المسؤولين عن هذه الاعمال امام القضاء وتكليف وزير الداخلية التابع له هذا الجهاز ان يبادر الى اجراء التحقيقات اللازمة، وان تقوم اللجنة النيابية بالاطلاع على اوضاع السجون والنظارات لدى الاجهزة الامنية والنيابات العامة.

اننا من خلال مسؤوليتنا السياسية فاننا نؤكد حرص كل التيارات الوطنية والاسلامية على الامن والاستقرار في هذا البلد بنفس القدر الذي نحرص به على الحريات العامة واحترام حقوق الانسان في لبنان.

اما في الموضوع الاعلامي فأننا نؤكد حرصنا على صدق الحرية والديمقراطية في لبنان وافساح المجال امام المعارضة ان يكون لها منابرها الموازية لمنابر الموالين والمسؤولين مع حرصنا الاكيد على ضرورة تنظيم هذا الاعلام مع الطلب الى اعادة النظر بالسلطة الاستنسابية لمجلس الوزراء في تحديد عدد المؤسسات التلفزيونية والمحطات الاذاعية ووقف العمل بالمادة ١٦ من قانون الاعلام، لذلك نطالب باعادة النظر بالتقرير الفني لاستيعاب اكبر عدد ممكن من آراء التيارات السياسية الفاعلة وخاصة التيار الديني المشارك في الحياة السياسية في لبنان، كما نستنكر حصر نقل البرامج الدينية عبر الاذاعة اللبنانية والتلفزيون الرسمي وبعد موافقة المرجعيات الدينية الرسمية، مما يعني بوضوح تعليب الحريات العامة وتدجين الحياة السياسية وحصرها في تلك المرجعيات.

واخيرا نسأل الحكومة عن سبب قرارها بالسماح لالات القمار البوكر الكهربائية video poker machine

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الذي كان ممنوعا سابقا، كما نسأل عن المستفيد من تسويق هذه الالات وادخالها الى لبنان؟

الا يكفي يا معالي وزير الدولة للشؤون المالية ما تقبضه وزارة المالية من عائدات اليانصيب الوطني وسباق الخيل واللوتو والتيكوتاك ويانصيب المسافر حتى يسمح لهذه الالات الجهنمية ان تتمركز بالقرب من المدارس والاحياء الشعبية لتحرف الطلاب عن تلقي العلم والمعرفة ولتجعلهم نواة خطيرة للعنف والجريمة والاجرام، لذلك نطالب الحكومة بمنع هذه الانواع من القمار وخاصة الات قمار الفيديو الكهربائية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ حبيب صادق.

حبيب صادق: دولة الرئيس،

ايها الزملاء الاعزاء، نظرا للعلاقة الوثيقة بين مشروع الموازنة للسنة الجارية وموازنات السنوات الثلاث المنصرمة ترانا ملزمين بتسجيل مجموعة ملاحظات على هامش سياسة الحكم والحكومة على صعد السياسة والاقتصاد والاجتماع، والحريات العامة، كما نسجل مجموعة ملاحظات على هامش مشروع الموازنة لعام ١٩٩٦

العنوان الاول لسياسة الحكم والحكومة هو الوفاق الوطني.

ان العمل على تغييب دولة القانون والمؤسسات والاستئثار بالسلطة، من شأنهما ان يحولا دون تحقيق الوفاق الوطني وفق ما نص عليه اتفاق الطائف. ومن النافل القول بأن الدولة اذا اريد لها ان تقوم، على اسس القانون والعدل والالتزام بمبادئ الديمقراطية والحريات العامة، فلا تقوم على غير صخرة الوفاق الوطني.

ولبنان اليوم، كما لم يكن في أي يوم مضى، مرهون البقاء والاستمرار بوحدته الوطنية الحقيقية فهي حصنه الوحيد في مواجهة تحديات الداخل والخارج، خصوصا تحديات الخارج في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ المنطقة.

وعلى الرغم من الاجماع الشعبي على هذه الحقيقة الموضوعية فان اهل الحكم يصرون على التنكر لها في ممارساتهم اليومية في حين انهم يشبعونها مدحا وثناء في خطابهم المنبري. فهم، وقد اختزلوا في ثلاثة لا اكثر، يتبارون في لعبة تقاسم المغانم والاسلاب حصصا بالتراضي يخلعون عليها رداء حقوق الطوائف.

وأخطر ما يهدد الوفاق الوطني تعميق الانقسامات الطائفية والمذهبية واعتماد منطق التعبئة الطائفية والاستقطاب المذهبي في خطاب ـ وخطاب مضاد مما يعيد إنتاج الخلافات والنزاعات المدمرة... فمتى ستقلع السلطة السياسية عن نهجها الاستبدادي في الحكم القائم على إقصاء بل إلغاء دور القوى السياسية المختلفة التي لا تشاركها الرأي في سياستها على هذا الصعيد أو ذاك؟ وهل تقوم للبنان قائمة إلا بإرساء الحكم على قواعد الديمقراطية والحداثة انطلاقا من إزالة الطائفية من بنية النظام السياسي ومن الالتزام بمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومن الاقرار بالتنوع السياسي والاعلامي بحق الاختلاف واتخاذ الموقف المعترض أو الممانع...

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

العنوان الثاني: الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي.

نسارع الى القول، بادئ ذي بدء، بأن ثمة إيجابيات قد تحققت فعلا على الصعيدين الاقتصادي والمالي منها تطور الناتج المحلي وتضاعف موارد القطاع المصرفي وتحسن في سعر الليرة اللبنانية إضافة الى الشروع الواسع النطاق في مجال الإعمار.

هذا صحيح، لا شك في ذلك، إنما صحيح أيضا ما يجمع عليه كثرة من الخبراء الاقتصاديين وذلك على النحو التالي:

١ ـ من يقارن معدلات النمو الاقتصادي مع تطور القدرة الشرائية للسواد الأعظم من المواطنين يستنتج استمرار الخلل الكبير في توزع الدخل خلال السنوات الثلاث الماضية. فانطلاقا من ادعاء الحكومة بلغ النمو التراكمي، بالأسعار الثابتة، حدود ٢٠٪، في حين تراجعت القوة الشرائية للاجور بنسبة الثلث مقارنة بآخر تصحيح جرى على الأجور قبل عام ١٩٩٣. فمن استفاد من هذا النمو الاقتصادي إذن يا ترى؟

لقد استفاد:

أ ـ الشركات الأجنبية الفائزة بتلزيمات مشاريع القطاع العام.

ب ـ الشركات المحلية الكبرى المحظية برعاية الأقطاب السياسيين.

ج ـ فئات من العاملين من غير اللبنانيين كالخبراء لدى مؤسسات القطاع العام ولدى شركات المقاولات الأجنبية التي رست عليها مشاريع البنية التحتية وكاليد العاملة غير الماهرة التي تضاعف عددها في السنوات الثلاث المنصرمة.

د ـ مراكز القوى السياسية التي اقتطعت حجما أكبر من الإنفاق العام تلبية لمصالحها السياسية والمالية.

ولعل أخطر ما في الأمر تلك الطريقة التي يتم بموجبها تلزيم المشاريع الكبرى وهي طريقة الاختيار السري التي تتنافى مع مبدأ المفاضلة بين طروحات تنافسية مختلفة للمشروع الواحد ولا تلتزم بضرورة الأخذ بدراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير الآثار الاجتماعية لكل من هذه المشاريع في المديين المتوسط والبعيد...

إن طريقة الاختيار السري تبقي الحوار محصورا في دائرة الخبراء المحظيين والمستشارين وأصحاب القرار من أهل السلطة السياسية (أمثلة: الأتوستراد، قصر المؤتمرات، المركز التجاري التابع للمدينة الرياضية... الخ). وتبعا لهذه الطريقة العجيبة لا يطرح على الرأي العام سوى مشروع فني ـ اقتصادي واحد مجردا من وثيقة جدواه الاقتصادية وأولويته ودون الإشارة الى المشاريع البديلة التي يتعين أن تخضع مواصفاتها لنقاش وطني عام نظرا لخطورتها على مستوى الوطن وأجياله المتعاقبة.

٢ ـ إن الخبراء الاقتصاديين والحريصين على مصير هذا الوطن يضعون تحفظات كثيرة على السياسة الإعمارية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

للحكومة يمليها عليهم تمسكهم بمبدأ الحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي البعيد المدى. من هذه التحفظات:

أ ـ تعاظم حجم الإنفاق الإعماري بالمقارنة مع مدى قدرة الدولة والمجتمع على استيعابه والنهوض بأعبائه. وهذا الانفاق يجري خارج الموازنة العامة وبالتالي بعيدا عن معرفة المجلس النيابي ومراقبته.

ب ـ الإحجام عن الأخذ بسلم الأولويات في الإنفاق الإعماري فالأموال توظف، بصورة شبه كاملة، في مشاريع المرافق المادية للبنية التحتية دون مراعاة قطاعات الانتاج، الصناعية والزراعية خصوصا، وذلك باعتماد سياسة تسليف ميسرة لمؤسسات الإنتاج لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها في المناطق والأطراف على وجه التحديد...

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن مصير كل من بنك الإنماء الصناعي وبنك التسليف الزراعي... فأين موقعهما في جدول أعمال الحكومة؟ لقد طال العهد كثيرا على بقائهما في حالة عطالة قسرية؟ وماذا نقول عن بنك الإسكان وعن قصوره الهائل عن تلبية الحاجة الملحة المتعاظمة؟

ثم قبل ذلك نسأل عن سياسة الحكومة الاسكانية... هل ثمة من سياسة؟ ما عناوينها وأين موقعها في جدول الأعمال؟ ثم أين سياستها المنهجية لمعالجة المعضلات المزمنة كالطبابة والاستشفاء والتعليم والنقل وفرص العمل إضافة الى معضلة السكن.

ج ـ عدم الاهتمام الكافي بالمشاريع ذات الطابع الاجتماعي فهي لا تحظى بما تستحق من حرص الحكومة على تأمين مصادر تمويل لهذه المشاريع أو البدء بتنفيذ هذه المشاريع في حال تأمنت تلك المصادر كمشروع البناء الموحد للجامعة اللبنانية الذي عرض علينا، تصميمه المجسم هنا في مقر المجلس منذ أكثر من عام... فما هو مصيره اليوم؟ وهل من داع بعد الى التذكير بالأهمية القصوى لدور الجامعة اللبنانية في تعزيز الوحدة الوطنية وتأمين الكفاءات العلمية والاستعداد الى المنافسة الشاقة في المقبل من الأيام.

د ـ حيال هذا الحجم الكبير في الإنفاق الإعماري بالمقارنة مع العجز المتراكم في الموازنة العامة تبرز، على نحو صارخ، إشكالية الدين العام، الداخلي والخارجي، وكيفية توزيع أعبائه، الراهنة والمستقبلية، على الفئات الاجتماعية من جهة وعلى الأجيال المتعاقبة من جهة ثانية.

وإن المواطن ليتسائل، بمرارة، كيف تقدم الحكومة على القيام بهذه المشاريع الإعمارية الكبرى متكئة، في تمويلها الكامل، على هِمم المقرضين، في الداخل والخارج، وتعمد، في الوقت عينه، على تخفيض الضرائب المباشرة على الأرباح... فكيف، إذن، يتيسر لها إمكان السداد؟ هل تلجأ، تكرارا، الى زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة، الموصوفة بأنها غير عادلة بطبيعتها، لأنها تساوي بين الرأسمالي الكبير والفقير المعدم؟

من هنا يصح القول أن الفقراء وأصحاب الدخل المحدود محكومون بتحمل أعباء السلم اليوم كما حكموا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بتحمل أعباء الحرب أمس الأمر الذي أدى الى انحسار الطبقة الوسطى والى تفاقم الأزمة الاجتماعية والى استفحال الضائقة المعيشية حتى بلغت شرائح واسعة من الشعب خط الفقر المرسوم. . .

والوجه الأخطر من المسألة يكمن في نظرة السلطة الى القضية الاجتماعية فهي تنزل، عندها، في منزلة الملحق الثانوي بالمشاريع الاعمارية. . .

من هنا تظهر المفارقات الثنائية التالية: فالتضخم يستمر بالرغم من تحسن صرف الليرة، ويستمر تراجع القوة الشرائية للاجر بالرغم من النمو الاقتصادي وتطور الناتج المحلي ثم يتعاظم العبء الضريبي على الفئات الشعبية في حين يعفى أغنياء الحرب والشركات الكبرى، بما فيها سوليدير، من هذا العبء الأمر الذي يضع علامة استفهام كبرى أمام سؤال من اين تأتي القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام المتفاقم خصوصا وأن الهدر يستفحل أمره ويغدو حديث الناس عامة؟. . .

وهكذا نرى دائرة الفقر تزداد اتساعا فيما تنحصر مظاهر النعمة الطارئة والثراء غير المشروع في حفنة من نخب الطوائف والطبقات ومقتنصي فرص الأعمال ومستغلي الوظيفة العامة.

إن كثرة من الخبراء الاقتصاديين وهم يوجزون القول بأن سبب الأزمة المستفحلة يكمن في سوء توزيع الدخل قطاعيا واجتماعيا يطالبون بأن يتعدى دور القطاع العام تأمين الشروط المحيطة للقطاع الخاص كما يجري حاليا وينذرون هؤلاء الخبراء من موقع الحريصين على الاستقرار والسلم الأهلي، بأن الاستمرار في تجاهل ما يحتدم في صدر الواقع الاجتماعي من شأنه أن يؤسس لحروب جديدة، أبعد الله شرها، لأن الأزمة الاجتماعية والضائقة المعيشية كانتا سببا رئيسا وراء انفجار الحرب الأهلية التي تعددت فصولا وطالت سنوات وأتت على الأخضر واليابس في البلد.

هـ ـ عدم الاكتراث بمبدأ الإنماء المتوازن الذي نص عليه الدستور في مقدمته. فالأطراف اللبنانية ما زالت مهمشة ولا سيما الطرف المحتل في الجنوب الذي يتعين على الحكومة، وطنيا، أن توليه عناية خاصة دعما لصمود أبنائه وتعزيزا لعلاقاتهم بالدولة، ولكن، في الواقع، لم ينل هذا الطرف نصيبا عاديا يذكر حتى أنه لم يحظ، وهو المنطقة الزراعية، بمشروع واحد على صعيد الإنماء بل ثمة ما هو أدهى من ذلك ويتمثل في ملفين اثنين:

الملف الاول: ـ ملف مشروع زراعي متعدد الوجوه أعدته المنظمة العربية للانماء الزراعي لسهل مرجعيون وأحالته الى الحكومة اللبنانية أواخر عام ١٩٩٢ من أجل تأمين تمويله مشيرة الى أنها ـ أي المنظمة ـ قد راجعت، في هذا الشأن، البنك الإسلامي للتنمية وأبدى استعدادا حسنا على أن يراجع من قبل الحكومة اللبنانية ولكن هذه المراجعة السنية لم تتم برغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الاحالة. وقد سبق لنا وكنا في معية الوزير علي الخليل، راجعنا دولة رئيس مجلس الوزراء في هذا الملف عدة مرات منذ اواخر ٩٢ الى يومنا هذا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الملف الثاني: ـ ملف قناة نبع الدردارة الذي تأسس على طلب تقدم به الى مجلس الجنوب مختارو البلدات والقرى المحيطة بسهل مرجعيون مطالع عام ١٩٩٣ من أجل تأهيل قناة هذا النبع المصدر المائي الوحيد لري أرض السهل التي تشكل المورد الوحيد لأهلنا الصامدين في تلك المنطقة المحتلة. وتمضي سنوات ثلاث تقريبا والطلب يرقد، بالإكراه، في ادراج تلك المؤسسة الرسمية...

العنوان الثالث والاخير: الحريات العامة و الديمقراطية.

إن صيغة «الترويكا» التي يقوم على أساسها الحكم راهنا تشكل، بحد ذاتها، طعنة نجلاء في صميم الديمقراطية بل تشكل خروجا ـ بدعة على مبادئ الديمقراطية وذلك لاستبدالها المبدأ الدستوري ـ الفصل بين السلطات ـ باتفاق سري على تقاسم النفوذ و المغانم ولاختزالها المؤسسات العامة بالسادة الرؤساء الثلاثة.

أما سياسة الحكومة فقد اتسمت، فى غضون السنوات الثلاث المنصرمة، بالجنوح، أكثر فأكثر، نحو العداء، المقنع أو السافر، للحريات العامة وفي رأسها حرية الرأي والتعبير. فخلال هذه السنوات الثلاث اتخذت إجراءات قمعية بحق عدد من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية وبحق عدد من الكتب والأعمال الإبداعية. كما اتخذت إجراءات قمعية بحق الحريات التي كفلها الدستور مثل حرية التجمع والتظاهر تعبيرا عن رأي سياسي أو عن مطلب اجتماعي أو نقابي أو تربوي وما يوم ١٩ تموز إلا الشهادة الدامغة على موقف السلطة المعادي للحريات العامة إضافة الى تلك المذكرات الإدارية التي تتوالى على الموظفين وأساتذة الجامعة اللبنانية لإشعارهم بالتقيد بنصوص منع الكتابة أو الخطابة إلا بإذن مسبق... وها هي السلطة، باركانها الثلاثة، تسفر عن وجهها، في هذه الأيام، على نحو مستفز في تحديه لحرية الإعلام، بصورتيه المرئية و المسموعة.

إن التحالف الرئاسي الثلاثي يبرز على الساحة، بكل عدته والعديد، للهيمنة الاحتكارية على اجهزة الإعلام واقتسامها حصصا متساوية على أنفسهم وعلى بعض الحلفاء المقربين. وبذكل تكتمل السيطرة على أعظم أجهزة الإعلام خطرا وأشدها تأثيرا على التوجيه وصوغ الرأي العام نعني التلفزيون وتتهاوى، بالمقابل، حرية الإعلام بوصف كونها حرية التنوع والموقف النقدي والمواجهة الصريحة.

لقد انكشف، على نحو فاضح، التواطؤ المنظم على حرية الإعلام وتاليا الحريات العامة من قبل رموز المال والطائفية ولم تعد تنطلي على أحد ذريعة التنظيم الفني فهي قناع مموه للقرار السياسي الرامي الى توحيد الصوت الإعلامي تحت سقف السلطة الحاكمة تجنيدا لهذا السلاح الأمضى في خدمة هذه السلطة في معركتها المقبلة سواء على الساحة الداخلية وعنوانها الانتخابات النيابية او على الساحة الإقليمية وعنوانها عملية التسوية...

فلا عذر، بعد اليوم، لمؤمن بالديمقراطية وحريص على الحريات العامة، داخل المجلس النيابي وخارجه، إن لم ينخرط فورا، في حملة الدفاع عن حرية التنوع على صعيدي الإعلام والسياسة والتصدي لإرادة الاحتكار والهيمنة. وإنها لمفارقة عجيبة أن تحاط بالقداسة حرية الاقتصاد في هذا البلد حتى الانفلات ويصار الى تقييد حرية الاعلام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن التعسف في استخدام السلطة يطاول مختلف وجوه الحياة العامة ويهدد، بالاستباحة والضياع، ما أحرزه شعبنا، بنضاله الطويل، من مكتسبات ديمقراطية في رأسها الحريات العامة.

في الاساس:

نسجل على هامش المشروع، من حيث الاساس، جملة واسعة من الملاحظات نشير الى الرئيسي منها على النحو التالي:

١ ـ استمرار عدم التوازن بين حجمي الواردات والنفقات بخلاف الوعود التي قطعت للناس من قبل المسؤولين تحقيقا لهذا التوازن على نحو ما كان عليه وضع الموازنة العامة قبل الحرب الاهلية، ان كان هناك توازن ما بين الحجمين.

ومن تحصيل الحاصل القول ان استمرار عدم التوازن بين حجمي الواردات والنفقات يولد حتما العجز وهذا يؤدي، بدوره، الى الاستدانة، سواء من الداخل او الخارج.

واذا كان مشروع موازنة ١٩٩٦ يقدر العجز بنسبة ٣٧٪ فمن المرجح ان ترتفع هذه النسبة الى ما فوق ذلك بحسب ما يقدر الخبراء استنادا الى النتائج المحققة التي اسفرت عنها موازنات السنوات الثلاث المنصرمة، حيث كانت ارقام العجز الفعلي تتجاوز، دائما الارقام ا لمقدرة.

وهذا يعني ان حجم الدين العام اخذ في الازدياد وليس في الانخفاض، كما جاء، في الفذلكة، فاذا اضفنا اليه ارقام خدمة الدين، لبرزت امامنا المخاطر المحدقة بمستقبل هذا البلد اذ تصبح الواردات العامة كافة اقل من مبلغ الفائدة السنوية على الدين العام، فأين عملية الحد من نمو هذا الدين، كما جاء في الفذلكة؟

هذا ما يذهب الى تقديره فريق من الخبراء المستقلين ويمضون الى القول بأن السلطة السياسية لن تجد سبيلا الى تأمين موارد غير ثابتة لتغطية العجز المستمر إلا المزيد من الاستدانة من الداخل ومن الخارج. ثم يتساءلون ونتساءل معهم بقلق شديدة هل اقترب لبنان من الدخول في المرحلة الخطرة من ارتفاع المديونية وتنامي العجز؟؟

٢ ـ إرتفاع نسبة الإنفاق الجاري الملحوظة اعتماداته في الجزء الأول من الموازنة بمقابل إنخفاض نسبة الإنفاق التوظيفي الملحوظة اعتمادته في الجزء الثاني (أ) و (ب.).

وهذا يعني الأخذ بمنطق يتعارض، كلية، مع الإدعاء بالميل نحو التقشف والتنمية في إعداد مشروع الموازنة لسنة ١٩٩٦. فهذا المنطق يقوم على زيادة الأعباء الإدارية والنفقات غير المنتجة على حساب الإنفاق التوظيفي المنتج دعما للقطاعات الاقتصادية وتقديم خدمات للمواطنين.

٣ ـ استمرار الاعتماد على الرسوم والضرائب غير المباشرة في تقدير الواردات العامة في مشروع الموازنة الجاري

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بحثه والأدهى ان الحكومة تقترح رفع الرسوم بنسب عالية لهذا العام. وهي بالمقابل، عملت على تخفيض معدل الضرائب المباشرة بنسبة عالية جدا. وبات من المعروف جيدا أن السياسة الضريبية، في الأنظمة المتقدمة، لا ترمي الى تأمين الواردات فحسب، بل ترمي أيضا، الى إعادة توزيع المداخيل لتقليص الفجوات القائمة بين طبقات المجتمع هذه الغاية الاجتماعية البالغة الأهمية لم يكن لها أي اعتبار في سياسة الحكومة الضريبية ـ الأمر الذي أسهم في انحسار الطبقة الوسطى وفي اتساع نطاق الفقر وذلك بسبب ما جرى من تخفيض على معدلات الضريبة المباشرة على الأرباح والمداخيل ومن رفع المعدلات على الرسوم والضريبة غير المباشرة التي يقع عبئها الثقيل على فئات الشعب الكادحة. . .

٤ ـ في ضوء الاعتمادات الموزعة على الوزارات المختلفة في مشروع الموازنة يتبين ما يلي:

أ ـ إعطاء الأولوية في الإنفاق العام للانفاق العسكري عبر وزارتي الدفاع الوطني والداخلية فقد بلغت نسبة كل منهما الى مجموع النفقات المقدرة لعام ١٩٩٦:

ـ ١٧,١١٪ لوزارة الدفاع

ـ ٨,٧٪ لوزارة الداخلية

ـ ٥٢,٨١ ٪ المجموع

ب ـ انخفاض الإنفاق على وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضية والوزارتين المتفرعتين عنها وزارة الثقافة والتعليم العالي ووزارة التعليم المهني والتقني.

إن النسب المئوية لهذه الوزارات هي:

ـ ٨,١٧٪ لوزارة التربية الوطنية.

ـ ١,٥٧٪ لوزارة الثقافة والتعليم العالي.

ـ ٠,٨٥ ٪ لوزارة التعليم المهني والتقني.

ـ ١٠,٥٩٪ المجموع.

في حين ان نسبة الانفاق على وزارة التربية الوطنية في موازنات ما قبل عام ١٩٧٥ بلغت حوالى ٢٢٪.

وليس بخاف على احد بأن معيار تقدم المجتمعات يتجسد في النسبة العليا التي تخص بها الحكومات وزارة التعليم، بمختلف وجوهه، والثقافة والبحث العلمي.

فكيف نواجه بهذه النسب الضئيلة مقتضيات الاعمار والنهوض الاقتصادي من جهة وتحديات المرحلة المقبلة التي من ابرز عناوينها التحدي العلمي والتقني من جهة ثانية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ج ـ لم يبلغ الانفاق على وزارة الزراعة اكثر من نسبة ٠,٨١٪ وقد اصابها تخفيض تجاوز الى ٢٠٪ وبالمقارنة مع موازنة العام ١٩٧٤ نجد ان هذا الانفاق قد تراجع، بالقيمة الثابتة، بما نسبته ٧٦,٥٪ وبذلك تراجع موقع وزارة الزراعة في تراتبية الانفاق العام من الرتبة ٧ الى الرتبة ١٣.

ومن باب المقارنة مع الغير نشير الى ان نسبة الانفاق على وزارة الزراعة في تونس تبلغ ١٧٪.

د ـ وفي هذه الحال كيف لنا ان نترقب انخفاضا ملموسا في ارقام الاستيرادات السنوية للمواد الغذائية التي يقدرها الخبراء المختصون بحوالي الثلاث مليارات ليرة في السنة الواحدة.

هـ ـ ما يسترعي الانتباه، في مشروع الموازنة، النصيب الوافر من الانفاق العام الخاص برئاسة مجلس الوزراء... فان نسبته تصل الى ١٦،٠٩ ٪ من مجموع النفقات العامة.

نعلم ان ثمة هيئات رسمية ومؤسسات عامة وصناديق كثيرة ملحقة موازناتها بموازنة رئاسة مجلس الوزراء.

فماذا لو يعاد النظر في هذا الأمر جذريا كأن تلحق بعض المؤسسات والصناديق بالوزارات المعنية كالصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب على سبيل المثال؟... بذلك يخف العبء عن رئاسة مجلس الوزراء، الكثيرة الأعباء، وربما تتوافر شروط أنسب للمراقبة والمحاسبة فلا يستمر هدر المال العام على النحو الذي بات حديث الناس كافة.. وبالمناسبة نسأل الحكومة عن مصير تلك التوصية التي اتخذها مجلس النواب في إخضاع هذه المؤسسات العامة أو الصناديق الى الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة؟

وفي ختام هذه الملاحظات لا يسعنا إلا التأكيد على أن مشروع الموازنة للعام ١٩٩٦ لا يتسم بصفة التقشف على الرغم من إخضاع الأرقام الى نسبة تخفيض تصل الى العشرين في المئة أصاب المشاريع والتقديمات الاجتماعية. وعلى الرغم من تخفيض العجز المقدر الى ٣٧٪ فهذا العجز مرشح حتما الى الارتفاع على نحو ما جرى في موازنات السنوات الثلاث المنصرمة.

كما أن هذا المشروع ليس مشروعا تنمويا لأن الإنفاق الجاري يلتهم أكثر من ٨٧٪ من الإنفاق العام وهو إنفاق إداري وغير منتج... وذلك على حساب الإنفاق التوظيفي. إضافة الى ذلك فإن الدين العام على تزايد والفائدة عليه ستفوق واردات الخزينة في السنة الجارية كما يقدر الخبراء. وبما أن العبء الضريبي يقع على ذوي الدخل المحدود ومتوسطي الحال، وبما أن فوائد سندات الخزينة ستكون وقفا على حملتها من المصارف والميسورين، لذلك ستزداد الهوة اتساعا بين طبقات المجتمع لا سيما وأن أسعار السلع والخدمات الى ارتفاع والقوة الشرائية للدخل الى إنخفاض.

من هنا ولهذه الآسباب جميعا، والى أن توفق الحكومة الى استنباط طرق جديدة للعمل وتلهم بأفكار جديدة خلاقة، كما جاء حرفيا في فذلكتها، تساعدها على ترشيد الانفاق وتعزيز الواردات.

نرانا ملزمين باتخاذ الموقف المعارض من مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ المحال الينا من قبل هذه الحكومة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ آغوب جوخداريان.

آغوب جوخداريان: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

لن اطيل الكلام بعد ما سمعته من كلمات قيمة على لسان زملائي الكرام واخص منهم دولة الرئيس الدكتور سليم الحص وصديقي المهندس نسيب لحود. بل اكتفي بتبنيها لما فيها من تحليل عميق ورؤيا واضحة وصدق في القول الجريء.

انما كان بودي اليوم ان اقف لامدح الحكومة على موازنة عامة تتيح التوازن ما بين الداخل والانفاق العام وتكفل في بنودها موازنة للانتاج ولكن ما حيلتي اذا جاءت ارقام الموازنة تخيب امالي كما تخيب آمال الكثير من اللبنانيين. ارقام كبيرة تؤشر لعجز في التسديد وبالعكس فلا موازنة للانتاج. فمن يقرأ فزلكة الموزانة وكيفية توزيعها يلمس تماما عمق الالم الذي نشعر به الآن. فاذا اتت هذه الموازنة على هذا النحو المؤشر لاحتمالات تزايد الدين العام فكيف يمكننا ان نواجه متطلبات اللبنانيين الاساسية. ان الحكومة اليوم اشبه ما تكون الى من يسعى الى الافلات من الطوق الذي ضربته حولها باللجوء الى الهروب الى الامام عن طريق زيادة الدين العام.

لقد سبق ان قال معالي وزير الدولة للشؤون المالية ان الوزارات مدعوة لخفض نفقاتها؟ فلاحظنا ان الخفض تناول بنود الموازنة للانتاج؟ ولم يتناول عصر النفقات ورفع الانتاجية. ومع ذلك فلا يجد اللبناني وسيلة لحمل الحكومة على الاخذ بمطاليبه؟ بل على العكس يراها تضرب بها عرض الحائط. اليكم مثلا مسألة الاقساط المدرسية. فوزارة التربية طالبت المدارس الخاصة بعدم زيادة اقساطها؟ ولكنها في المقابل لم تسع الى زيادة عدد المدارس الرسمية البديلة؟ ولا الى رفع مستوى التعليم الرسمي في المدارس الرسمية العاملة؟ تاركة اللبنانيين يتخبطون بمأزق توفير الاقساط لإبنائهم. علما بان دخل الفرد اللبناني لا يكفيه ثمنا للقمة العيش؟ حتى ان حقن المخدرات التي تشكلها وعود الحكومة بمنجزات ما زالت حبرا على ورق؟ ولم تعد تفعل فعلها في تخدير اللبنانيين وحملهم على الاقتناع بان هذه الحكومة في وسعها توفير الرخاء لهم ولوطننا لبنان.

والانكى من ذلك، ان هذا المواطن اذا ما اراد انجاز معاملة في الدوائر الرسمية، فعليه ان ينفق ربما ما يوازي قيمة معاملته لمن يساعده في انجازها؟ او في جعل صندوق الدولة يقبض منه ما عليه من ضرائب ورسوم وخلافه. لذا لا بد من لفتة لوضع الادارة السيء ووجوب تحسينها وانصاف الموظفين بالتصديق على سلسلة الرتب والرواتب لتمكينهم من العيش الكريم وتحريرهم من الفقر والعوز والحاجة وابعادهم بالتالي عن الرشوة والانحراف.

واذا ما نزلنا الى الارض وحاولنا السير في الشوارع، فنصاب بالصداع، كأننا الشبه ما نكون بمن يقال له: اسمع تفرح، جرب تحزن.: من وقت لاخر تطل علينا وزارة الداخلية ببيانات عن خطط للحؤول دون ازدحام السير. فنصدق وننزل الى الطرقات ونقع في الازدحام كمن يقع في فكي كماشة والله يعلم متى يستطيع ان يصل هذا المواطن الى عمله او يعود منه الى بيته. ساعات الانتاج يقضيها المواطن في الطرقات فتذهب باعصابه وبانتاجه

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

في آن معا. منذ اكثر من سنتين نطالب باستمرار تزفيت جميع شوارع بيروت بسبب حالتها السيئة والرديئة جدا. منذ سنة ونحن نراجع من اجل استعمال مخصصاتنا كنواب بيروت لتزفيت بعض شوارعها ولكن دون جدوى. فرغم مطالباتنا المتكررة نحصل من وقت لآخر على ترقيع بعض الحفر الكبيرة التي تسبب ازمات خانقة في السير. المطلوب ليس الترقيع انما التزفيت الكامل والشامل لجميع شوارع بيروت، وهي عاصمة لبنان، لكي تصبح عاصمتنا التي نحب ونفتخر بها، لائقة بالوطن الذي نحبه ونقدسه.

وشيء آخر على سبيل المثال ولا الحصر. منعت الاجراءات الرسمية استخدام الهاتف الخليوي من قبل سائقي السيارات اثناء القيادة. ولكن هل تطبق فعلا هذه الاجراءات؟ من منا لا يشاهد في طريقه بعض السائقين وبالاخص فتيات وهم يستخدمون الهاتف الخليوي من دون رادع او ما يشعرهم بصرامة تطبيق القوانين. كم من حوادث السير وقعت بسبب استعمال الهاتف الخليوي اثناء قيادة السيارة. لماذا لا تتخذ قوى الامن الداخلي الاجراءات الصارمة بحق المخالفين؟ الأنهم اولاد المسؤولين والنافذين في الدولة؟ اما من الناحية البيئية؟ فخلال فصل الصيف ومنذ عدة سنوات، تتكرر حرائق الاحراج في لبنان وتتلف النيران آلاف الاشجار. وكان دائما عذر الحكومة انتفاء وجود الوسائل التقنية الكفيلة باطفاء هذه الحرائق لانها تحصل عادة في مناطق بعيدة عن الطرقات ويتعذر على سيارات الاطفاء الوصول اليها. طبعا جوابنا كان دائما وجوب شراء طائرات مجهزة خصيصا لاطفاء الحرائق. خاصة وان البحر قريب نسبيا من نقاط الحرائق؟ وبالتالي يسهل على هذه الطائرات شفط المياه ونقلها لاطفاء الحرائق جوا. وبالفعل فقد حضرت شركة كندية الى لبنان وقامت بعرض لهذا النوع من الطائرات. ولكن الحكومة استغلت ثمنها وصرفت النظر عنها رغم حاجتنا الماسة اليها ورغم ضرورتها الملحة. كيف تفسر الحكومة هذا الرفض. وهي تنفق اموالا طائلة على مشاريع اقل اهمية وحيوية من احراج لبنان. علما ان هناك حلول بديلة مثل شراء طائرات مستعملة وشبه جديدة، او استئجار طائرتين بالاشتراك مع بلدين مجاورين سوريا او قبرص. فلماذا تجاهل هذه الحلول البديلة؟ لماذا التأخير في بت هذا الموضوع. هل علينا الانتظار حرائق اخرى تقضي على ما تبقى من احراج لبنان؟ وهل لنا ان نتباهى بعد اليوم بلبنان الاخضر؟

واذا نسوق ذلك فاننا لا ننسى مطالبة الحكومة بالاسراع في انشاء محطات تكرير للمياه المبتذلة من اجل تنظيف بحرنا؟ وبالتالي ترغيب السائحين من الحضور الى لبنان في فصل الصيف. كما نطالب بمحارق للنفايات وتحديد مكبات للنفايات في المناطق البعيدة من العاصمة وبمعامل لفرز النفايات تعم جميع ارجاء لبنان في المستقبل.

وختاما يا دولة الرئيس لا بد لي من كلمة حول تردي الوضع المعيشي، وزيادة الضرائب والرسوم التي يرزح تحت وطأتها المواطن المسكين. يا دولة الرئيس الانسان هو الغاية ومن اجله يجب ان تسخر كل الاشياء. الانسان يريد ان يشبع ويعلم اولاده ويطببهم ويريد ضمانات وتأمينات ومستوى معيشة محترم. لقد اكتفى من الخطط والبرامج وكلام المسؤولين وتعليقاتهم. انه يريد شيئا ملموسا. يريد ان يشتري بمدخوله غذاء رخيصا ودواء

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

رخيصا. يريد ان يتحرر من عقدة الحرمان. يريد رواتب تتناسب مع مستوى المعيشة. فعلى الحكومة ايلاء هذه المطالب الاولوية القصوى لانها ضمانة ديمومة لبنان.

وعليه كنت اتمنى ان اكون على ثقة وطيدة بأن تستجيب الحكومة سريعا لهذه المطالب الملحة، ولكن كل ما ارجوه هو الا تحاول الحكومة الهروب الى الامام للتخلص من ابسط مطالب اللبنانيين. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الشيخ علي طه.

علي طه: بسم الله الرحمن الرحيم،

دولة الرئيس، جاء في الذكر الحكيم قوله عز وعلا، عند الحديث عن النبي يوسف (ع)، قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم.

تعقد في كل عام جلسة لها نكهة اخرى مختلفة عن كل الجلسات وذلك لانها تتعلق بشكل عصب الدولة ومؤسساتها وبرسم سياستها وينم عنها.

وقبل الدخول في هذين الامرين اود ان اذكر ملاحظات عابرة حول المناقشات للموازنة او المناقشات العامة، اذ ان العودة الى ما قيل سابقا في هذا المجال يجعلك امام شريط يعاد عليك مع بعض التغييرات في الشكل والموضوع لا ترقى لان تقدم للناس جديدا، لان الجديد ليس في طريقة الكلام وصياغة الجمل وطرح المشكلات، بل الجديد يعد جديدا اذ استطاع المعنيون بايجاد الحلول للمشاكل ان يجترحوا ما يقدمونه للشعب في المعضلات التي يعيشها بحيث يشعر المواطن ان حاله تبدلت ان لم يكن الى احسن حال..

ان ملاحظتنا هذه لا تعني اننا نعيش حالة سكونية جامدة، بل تعني ان وضع المواطن وحاجاته المطلوبة من الدولة، ومشكلاته التي تحتاج الى حلول شافية لم تنل ما تستحق بل ان الزمن يسبق معالجات الحكومة للكثير الكثير من المشكلات، اذ لا تزال العناوين التي طرحت خلال سنوات للمناقشة هي ذاتها، لان الوضع بشكل عام يجتر نفسه، ما خلا بعض الجوانب التي نالت نصيبا من التحول والتقدم وإن كانت ساسية البطء والتباطؤ هي التي تحكم مسيرة البناء في هذا البلد. ان الموضوعية في المعالجة والمناقشة تقتضي منا ان نضع الامور في نصابها، وان نعطي لكل ذي حق حقه، هذا مع ان لنا ملاحظات وانتقادات كثيرة على جملة من الممارسات والسياسات المتبعة من قبل الحكومة، إذ اننا في معارضتنا لا يمكن ان تغض الطرف عن الايجابيات او ان نسمها بسمة السلبيات ولذلك لا يمكن ان نجمل السلبيات كمايفعل حملة المباخر الذين يسبحون.

ولنبدأ بالنقطة الاساس مناقشة الموازنة لعام ١٩٩٦ منطلقين من اساسين اثنين، وصفتين رئيسيتين ذكرتهما الآية التي قدمنا بها من مداخلتنا، الا وهما الحفظ، والامانة، والمحافظة وعدم التفريط او الافراط، الذي يستتبع الدقة في توزيع البنود في الموازنة والاموال حسب الحاجات والمتطلبات، والتفتيش عن مصادر تنمية المال العام وخزينة الدولة لمصلحة الدولة والشعب، والاصح لمصلحة الشعب اولا واخيرا لان الدولة ليست غاية في ذاتها،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بل هي الاداة التنظيمية الضرورية من اجل صيانة المجتمع وتأمين مصالحه وسعادته الاجتماعية والفردية وذلك بتطبيق الانظمة والقوانين بدون خطط لمصلحة حاكم او مسؤول او نافذ في الدولة او خارجها اذ ان من يجعل على خزائن الدولة وعلى الاخص الخزينة العامة وبيت مال الشعب ينبغي ان يكون عليما الى جانب كونه حفيظا ويستخدم الوسائل العلمية، ويخطط من اجل خدمة الشعب بمختلف فئاته وشرائحه. واثير هنا، عدة نقاط:

ان المناقشة الموضوعية للموازنة ينبغي ان تنأى عن الخلفيات السياسية، وان كانت الموازنات التي تضعها الحكومات تعكس صورة او مموهة عن وضع البلد وسياسة الحكومة التي وضعت هذه الموازنة في شتى المجالات، فكما ان المطلوب الشفافية في الموازنة الموضوعية، يطلب عند مناقشتها الموضوعية في المناقشة. واذا كان وزير الدولة للشؤون المالية الاستاذ السنيورة قد اعتبر ان مشروع موازنة العام ١٩٩٦ هو مشروع طموح وجريء، وان انعكاساته الايجابية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي ستكون واضحة فالمشروع هو (بشرى سارة) برأيه للمواطنين الذين يعيشون هاجس التضخم، وتدني القيم الشرائية للاجور وقد انقسمت الآراء ما بين مؤيد لهذا الوصف، ومشكك بأن تكون موازنة ١٩٩٦، موازنة طموحة تتسم بالجرأة الشجاعة، الى درجة ان بعضهم بشر في حالة عدم التفتيش عن الخارج وايجادها بتفاقم الازمة التي نعيش.

وعليه فاننا نقول: اذا كانت نسبة الدين العام ٤٠٪ من اجمالي النفقات فان ذلك يقتضي العمل على معالجة مسألة ارتفاع حجم الدين والا فان الآثار السلبية التي تترتب على هذا الامر ستؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية اضافية، او تفاقم المشاكل الموجودة، مما يؤثر سلبا على حالة الاستقرار. لذلك فاننا نعتبر ان سياسة التقشف وعصر النفقات امر لا بد منه شرط ان يترافق مع مراقبة حقيقية وفعالة، وان يمنع الهدر في الصرف وما اليه، الا ان المهم ان لا تؤثر هذه السياسة على انماء واعمار البلد الذي نؤكد انه ينبغي ان يكون ذلك متوازنا شعارا وتطبيقا فلا يقف عند حدود المركز والعاصمة والمدن الكبرى بل يتعداه ليطال الارياف والاطراف، مع الاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والصحية لكي يشعر المواطن برعاية الدولة حقيقيا.

واننا نؤكد ونشدد على موضوع الهدر اذ قدروا ان يستنزف تلث الموازنة او كما قدره البعض بين ١٥ و٢٠٪ من حجم الاموال المرصدة للمشاريع، وكثيرون يتحدثون عن صفقات وسمسرات، فمن يستطيع ان يحدد ذلك، انها اجهزة الرقابة التي ينبغي ان تطلق يدها لتقوم بواجباتها، وهي قادرة ان فك المعنيون اسرها وقد ذكر ديوان المحاسبة على سبيل المثال في تقاريره السنوية ان هناك عقبات كثيرة تعترض عمل الديوان، وتحد من رقابته على الاموال العمومية ومن قدرته على منع الهدر الذي قد تتعرض له هذه الاموال او الحيلولة دون تنفيذ المشاريع او المعاملات المالية المخالفة للقانون.

ومن جملة العوائق اختصار رقابة الديوان على انطباق او عدم انطباق المعاملة على القوانين، اما صحة او اعتدال الاسعار او ان العقد يؤمن المصلحة المالية للدولة فهذا لا يدخل ضمن صلاحياته ومن هنا كان المنفذ، وما اكثر المنافذ للهدر والصفقات ومن اعجب ما ذكره تقرير ديوان المحاسبة مخالفة مجلس الوزراء لقرارات الديوان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القاضية بعدم الموافقة على بعض المعاملات المعروضة عليه في اطار رقابته المسبقة دون تعليل لمخالفته.

ويضيف التقرير، لا شك ان مخالفة قرارات الديوان على هذا النحو من شأنه ان يشجع بعض الوزراء والادارات على التمادي في مخالفة القوانين والأنظمة، يحد من فائدة الرقابة المسبقة وفعاليتها.

دولة الرئيس، ما معنى الاتفاقات بالتراضي التي لطالما شكا منها ديوان المحاسبة وان قيمتها تبلغ المليارات من الليرات وان شئتم ان احدثكم عن التلزيمات فان الحديث يطول، واضرب على سبيل المثال امثلة في منطقة بعلبك ـ الهرمل تلزيم (ملايينه قليلة) ولكن دلالته اكيدة هو تلزيم مشروع تجديد وتوسيع شبكة مياه الشرب في احد احياء مدينة الهرمل بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٩٤ بالتراضي بعد عشرة ايام من نشر اعلان التلزيم في الجريدة الرسمية في ٣٠ كانون الاول ١٩٩٣ أي فترة الاعياد وقد اوضح مختصون من اصحاب الغيرة على المصلحة العامة في المدينة ان هناك محاولة تزوير وقت الكشف الفني التقديري للمشروع المحدد اساسا بمبلغ مئة مليون ليرة مما ادى الى رفع قيمة عقد التلزيم الى ٣٧٦ مليون و٦٠٠ الف ليرة لبنانية، اضف الى ذلك سوء التنفيذ وتخريب الطرقات وهدر الاموال والاوقات.

وبالمناسبة اشير الى تلزيم جسر العاصي، هذا الجسر الضروري الذي يربط البقاع بالشمال والذي طال امده ولا ندري متى ينتهي، اذ ان العمل بالجسر كان يسير منذ سنوات سير السلحفاة، واذا ما حسبت التي تشاد، فجسر العاصي جسر صغير، فهو ليس كجسر العدلية مثلا الذي انهار وكاد ان ينتهي، اما جسر العاصي فقد انهار، وليس المهم ان يحمل المسؤولية المتعهد اوغيره، نريد ان نعرف لماذا البطء في العمل، ولماذا الاصرار عند التلزيم، على تلزيم اناس يعينهم مع اننا لسنا ضد احد ولا مع احد، نحن مع التنفيذ الصحيح والعمل الصحيح المتقن والاسرع والاقل كلفة وهذا يقودنا للحديث عن عذابات منطقة كبيرة من لبنان، تلك المنطقة التي عاشت الحرمان فصارت بذلك مضرب المثل، وصحيح ان هناك انجازات ومشاريع مهمة خطط لها وبعضها نفذ وبعضها في طريقه الى التنفيذ الا ان المشكلة كانت دائما والتعهدات والهدر والسمسرات، وان شعبنا ليصرخ في وجه الاستغلال والمستغلين والاهمال والمهملين والمتجاهلين لحقوقه ومستقبله وبالمناسبة فاننا نثمن جهود وزير الصحة العامة الاستاذ مروان حماده لجهة سعيه الدؤوب لتغيير صورة الحرمان الصحي للمنطقة اقصد (بعلبك ـ الهرمل) وجميع مناطق الحرمان في لبنان وذلك بوضعه حجر الأساس لعدد من المراكز الصحية في عرسال ودير الاحمر وشمسطار والنبي شيت، وندعوه للتعجيل ـ بوضع حجر الاساس لمستشفى الهرمل الحكومي الذي طال انتظاره، كما ننوه بجهود وزير البريد والاتصالات لجهة عنايته بالمنطقة واصداره قرارات تستعجل البدء بتنفيذ السنترالات ومراكز الهاتف في منطقة لم تعرف الهاتف اكثر من عشرين سنة، الا اننا نشكو بطئا في تنفيذ شبكة الالف خط المتواضعة لمدينة الهرمل وبعض قرى قضاء بعلبك.

واذا كان هناك اعمال ضرورية تنفذ بشكل جيد فانه، وعلى العموم يمكن القول ان الحركة الاقتصادية تعاني من البطء لعدة عوامل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان سعي الحكومة الدؤوب للمحافظة على سعر صرف الليرة تقترض وبفوائد عالية في حالات كثيرة، مما ساهم في التأثير على السيولة النقدية بين ايدي الناس، وهذا ما اورد بطئا في الحركة الاقتصادية لان عجز الموازنة هو الذي دفع بالدولة لتتحول الى مقترض.

ولقد لعبت سياسة تثبيت سعر الصرف ومحاولات لجم التضخم النقدي دورا اساسيا مع الملاحظة بأن هناك محاذير تترتب على موضوع تثبيت هذا في ظل عجز تزيد نسبته عن ٣٧,٦٪، ومن اجل الوصول الى نتائج ايجابية، لا بد من خلق مناخات تساعد على الأستقرار، على ايجاد حالة توازن على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بمحاولة السيطرة على العجز في الموازنة، وعليه فان السياسة المؤدية الى التضخم لا تخدم هذا التوجه، يضاف الى ذلك سياسة الانفاق والهدر تزيد الطين بلة.

لقد تحدثنا سابقا عن ضرورة وقف الهدر وزيادة واردات الدولة باسلوب اعادة النظر بكثير من الرسوم وخصوصا على الماء والكهرباء، وعدم سوق الناس كلهم بعصا واحدة، وكذلك تصنيف الرسوم بحيث يؤخذ بعين الاعتبار اوضاع الأرياف والقرى فضلا عن تقسيط هذه الرسوم على ذوي الدخل المحدود يدرك مدى المعاناة التي يعاني منها ذوي الدخل المحدود.

ثم ان خفض النفقات، الذي قامت به الحكومة في الموازنة، وبطريقة شبه متوازنة الى حد ما ـ مع ان هناك بعض الثغرات ـ ادى الى رفع حجم الواردات وان كان ذلك بواسطة رفع الرسوم والضرائب، ومعلوم ان لهذا الامر تأثيراته على تأزيم الاوضاع الحياتية والمعيشية وقد نجد ايجابيات تمثلت في خفض بعض الرسوم على بعض المواد ا لاولية.

ان عدم اصلاح وضع الادارة، لا شك ان له تأثيره في حصول تراجعات على مستوى الواردات، واذا كان لا بد من كلمة حول موضوع الاصلاح الاداري فان على المعنيين ان يقروا بفشلهم الذريع في موضوع الاصلاح الاداري، حتى بتنا نشعر بأن الوضع الاداري معاق وعاجز مع تأكيدات الحكومة على اهمية تحقيقه اذ يتوقف عليه كما كانت تقول الحكومة دائما تعزيز مصداقية الدولة في الداخل والخارج كما يرتبط به تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف في لبنان، وتسهيل الحصول كما تقول الحكومة عند الحاجة على المساعدات والقروض. وهل اتبعت سياسة الثواب والعقاب بحيث يقدر الموظف (الآدمي) ويعاقب باستبعاده الموظف الفاسد والمرتشي وغير ذلك، وموازنة ١٩٩٦ كغيرها من موازنات سبقت تعكس سياسة الحكومة في هذا المجال وغيره، فالاصلاح الاداري الهادف الى بناء الانسان في وطنه والمرتكز على رؤية ذات ابعاد سياسية وادارية لم تلحظه الموازنة، فهل لحظت موازنة ٩٦، محاربة الفساد الاداري الذي لا يكون الا بتأمين الحياة الكريمة للمواطن وخصوصا الموظف حتى يقطع الطريق على اولئك الذين يمدون ايديهم الى الاموال العامة بشتى الطرق والاساليب، واين سلسلة الرتب والرواتب مع ما فيها من هنا وهناك ولكي تصب الموازنة في عملية الاصلاح الاداري ينبغي ان تكون النفقات قائمة على اساس الواردات والرسوم والضرائب تزاد ليس على اساس دراسة موضوعية للواقع المعيشي للمواطن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بل من منطلقات اخرى لا تخدم هذا الامر. بالاضافة الى ذلك فان سياسة الحكومة من خلال الموازنة لم تقم على اساس احياء الضمير المهني عند الموظف الذي يساعد في انجاز عملية الاصلاح لان الحكومة الى الآن لا تعتمد قاعدة ذكرها، الامام علي عليه السلام، في نهج البلاغة: «ولا يكن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء».

ولطالما سمعنا، الكثيرين ممن يحق لهم ان يخطبوا، او يتكلموا، او يكتبوا، من اولئك الذين لم يشملهم المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ الصادر عام ١٩٥٩، والذي يحظر على الموظف اعطاء رأيه الا بعد ترخيص مسبق، وهذا من المراسيم العجيبة التي ينبغي اعادة النظر فيها لا بل استبدالها بما يسمح لاي مواطن بان يعبر عن رأيه بدون حظر او اذن من احد...

بعد هذا الاستطراد اعود القول لطالما سمعنا من يحق لهم الكلام بدون اذن يتحدثون عن دولة المؤسسات ودولة المزرعة ولكن مع الاسف فان النهج المتبع لا يوصل الى قيام دولة المؤسسات ولا يكون ذلك الا بتغيير الحاكم لعقليته وفهمه للسلطة، وانه في المفهوم الحقيقي خادم للشعب وليس متسلطا على الناس يغتنم اكلهم كلما سنحت له الفرصة او يعمل لتهيئة الفرص لاغتنام اكل شعبه.

واذا كانت القاعدة تقول ان المالك لرأسمال والمسيطر على الاقتصاد يمكنه التحكم بالقرار ان فسح له في المجال فتسود روح الهيمنة السلطوية بذلك، فان الحياة المستقرة والسلم الاهلي والتوافق الوطني لا يكون الا من خلال شعور المواطن بكرامته وتأمين فرص العيش والعمل له، واذا كان الانسان لا يحيا بالخبز وحده فانه ليس بامكانه ان يحيا بدون خبز.

لذلك فان التوازن بين المعنوي والمادي، السياسي من جهة الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى امر مهم والتقليب لاحد هذه العناصر على ما يقابلها يخل بهذا التوازن، كما كان يحصل عندما تدخل المصرف المركزي لشراء العملات الصعبة لتثبت سعر صرف الليرة لان الاستحقاقات الاقتصادية ضحي بها من اجل احد اهداف سياسية.

من هنا فان حرية الكلمة هي المقدمة الاولى للديمقراطية التي يتغنون بها، وان اية محاولة لالتفاف على هذه الحرية فانها لا تصب في مصلحة الدولة ولا الوطن ولا المواطن، وان المطلوب جعل الاعتبارات السياسية خادمة للحريات، وليست فوق الحريات وعلى هذا فان مسألة تحرير الارض ومقاومة العدو الصهيوني ومن اولى المهمات وفي رأس الاولويات.

واذا كان الإنسان هو الهدف والمحور، فكل ما تفعله الدولة يجب ان يكون من اجل الوطن و انسان الوطن، فالسياسة والاقتصاد والشركات العقارية، ووسائل الاعلام والمؤسسات ينبغي ان تكون في خدمة الانسان قبل ان تكون للتجميل والترتيب والترفيه.

فماذا عندكم من خبر، وما هو سعيكم في مجال تطوير الانتاج الوطني وحمايته وهو كما عبر بعضهم،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

عصب الاقتصاد ومحرك الاستثمار فلا نمو اقتصاديا حقيقيا ولا فرص عمل ولا محاربة فاعلة للتضخم ولا انماء ريفيا ولا خروج من المديونية بدون العناية الفائقة بالقطاعات الانتاجية.

دولة الرئيس، لن نقف طويلا امام موضوع القطاعات الانتاجية، لان الوقفة الطويلة مطلوبة من الحكومة، ولن اسأل عن البدائل للزراعات الممنوعة في البقاع وبعلبك ـ الهرمل، مللنا وملتم كثرة الكلام، والجائعون في منطقتي حتى المزارعين لا يزالون ينتظرون القرارات الجريئة لحل معضلتهم، وكنت اود ان اخبر وزارة الاعلام والوزير المختصة بأن الاعلام الرسمي لا يصل الى منطقة بعلبك ـ الهرمل وقراها الممتدة ولكن احجمت عن ذلك لان وزارة الاعلام هي المسؤولة عن اخبار الناس بما يحصل ولكن الذي اريد اخبار وزارة الاخبار بخبر هو ان منطقة واسعة اسمها قضاء بعلبك وقضاء الهرمل ليس فيها درجة حرارة الى هذه الدرجة والدليل ان نشرات الاخبار لم تخبر في اية مرة عن درجة الحرارة فيها، فما يعني هذا؟ اخبرونا هل هذا يعني النسيان لتلك المنطقة؟

والذي احب ايضا اخباركم به ان الدولة في منطقتي مستأجرة فهي لا تملك اية مؤسسة الى الان ومشاريع كثيرة تنتظر الدولة ومنها سراي الهرمل الذي وضع حجر الاساس عام ١٩٧٠ ولا يزال عند الطابق الارضي... اخبركم ايضا ان احياء كثيرة وبلدات في منطقتي لم تصل اليها مياه الشرب وان شبكات مياه الشفة قد اكلها الصدأ وهي تنتظر.

كما تنتظر المنطقة مراكز للدفاع المدني، ومدارس زراعية، ومسالخ في مدن المنطقة ومدارس لبعض القرى، كمدرسة جديدة الفاكهة التي كانت مزرعة دجاج... الى آخر سلسلة المطالب المزمنة كمشكلة الفرز والضم للاراضي ومخطط التنظيم المدني للمنطقة و السبحة طويلة، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ علاء الدين ترو.

علاء الدين ترو: دولة الرئيس، الزملاء النواب،

ان مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦، ينطوي على ايجابيات وسلبيات غير خافية على احد، فهذا المشروع، يشكل قفزة نوعية قياسا على مشاريع السنوات السابقة، ولكنه يحمل في طياته سلبيات بالغة الخطورة، اشير اليها في النقاط التالية:

اولا: ان مشروع موازنة عام ١٩٩٥ قدر العجز بنسبة ٤٤ ٪، في حين ان هذا العجز في نهاية العام فاق نسبة ال ٥٠٪، اما مشروع موازنة عام ١٩٩٦ فيقدر العجز بنسبة ٣٨٪، ولكن هل يتكرر المثال السابق، فترتفع نسبة العجز الى ما يفوق الرقم المحدد؟

وحتى لا تتكرر التجربة المرة، ينبغي التقيد التام بأرقام الموازنة ضمن هوامش معقولة، وذلك بالتخلي عن سياسة سلفات الخزينة ومشاريع الاعتمادات الاضافية.

ثانيا: ان مشروع موازنة عام ١٩٩٦ يقدر نسبة خدمة الدين العام ب ٤٠٪ من مجمل الانفاق العام او ١٦٪ من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الناتج المحلي. لكن بعض التقديرات تتوقع ارتفاع نسبة خدمة الدين العام الى٤٢,٥ ٪او ٢٠٪ من الناتج المحلي. وهذه النسب مرتفعة جدا قياسا للمعايير العالمية. ويخشى من الدخول في حلقة مفرغة، حيث تؤدي زيادة الدين العام، الى تضخم في خدمة هذا الدين، والى ارتفاع مؤكد فى نسبة العجز. . .

ولهذا، ينبغي مواصلة تخفيض معدلات الفوائد للحد من نمو الدين الداخلي وتفادي كلفة تصحيح اقتصادية باهظة لا قدرة للبلاد على تحمل اعبائها.

ثالثا: لقد درجت العادة في الاعوام السابقة على النظر الى مستويات الانفاق، لا الى طبيعة وفعالية هذا الانفاق، مما يستوجب انتهاج خطة عملية لترشيد الانفاق، باعتماد التقشف الفعلي في اعتمادات المساعدات، واجور العمل الاضافي، والنقل والانتقال والمستشارين، والوفود والمؤتمرات، والاعياد، والتمثيل، والدعاية والاعلام الخ. بالاضافة الى النفقات الكمالية من مفروشات وزهور وما شابه.

ومما يلفت النظر، ان مشروع الموازنة يلحظ نفقات سرية. لذلك ينبغي الغاء بنود النفقات السرية من مشروع الموازنة، لانها تشكل اساءة لعمل المجلس النيابي التشريعي، وهدرا غير مقبول للاموال العامة.

رابعا: ان مشروع الموازنة تضمن نصا يجيز للحكومة اصدار سندات خزينة ضمن حدود احتياجاتها. وهذه الاحتياجات، كما دلت التجربة لا تعد ولا تحصى. لذلك ينبغي النص بصراحة على تعيين حد اقصى لهذه الاصدارات.

خامسا: ان مشروع الموازنة قد لحظ ان الضرائب المباشرة تشكل ٢٠٪ من الواردات في حين ان الضرائب والرسوم غير المباشرة تشكل ٨٠٪. وهذا الامر يتناقض مع مبدأ عدالة الضريبة. فلا يجوز ان يتحمل عبء الضرائب غالبية المواطنين المعوزين.

لهذا، ينبغي الاخذ بمبدأ الضريبة التصاعدية على المداخيل الحقيقية لغاية ٢٥٪ على الاقل. مع العلم ان هذا التعديل لا يؤدي الى أي تاثير سلبي على عمليات الاستثمار.

سادسا: ان مشروع الموازنة، رغم الجهد الذي بذل في اعداده، فما زال يحافظ على قواعد نهجه التقليدي السابق. مما يستدعي اعادة نظر شاملة وعملية بهيكلية الموازنة، لتلافي الاخطاء والثغرات التي تتكرر في كل عام في اكثر من مجال.

دولة الرئيس، ان مشروع الموازنة الذي نناقشه الآن، يكتسب اهمية خاصة، لكونه يمثل مرآة صادقة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية في البلاد ويجب ان تكون له استهدافات اساسية في مسار النهوض الاقتصادي والاجتماعي والانمائي.

فعلى الصعيد الاقتصادي والانمائي، لم يتضمن مشروع الموازنة اية اشارة ذات معنى لتحقيق نهوض اقتصادي في مختلف القطاعات على انقاض الركود الحاصل، والذي يهدد بنتائج سلبية في حال طالت مدته.

كذلك، لا نلمس أي تدبير لدعم القطاعات الانتاجية، في الصناعة والحرف والزراعة وما زالت سياسة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«اليد المرفوعة» هي السياسة السائدة، بحيث يواصل لبنان مسيرته الاولى في الامعان في استيراد جميع احتياجاته من الخارج، ولو كان ذلك يشكل نزفا مستمرا لقدراته وامكانيات نهوضه.

اما على الصعيد الاجتماعي، فان مشروع الموازنة يعكس صورة واضحة لسياسة الحكومة المرتبكة والمقصرة على مختلف الصعد، والمثال عليها في الآتي:

١ ـ تعزيز التعليم الرسمي وتطوير الجامعة اللبنانية وتوحيدها، قضية هامة ما زالت دون، الاهداف المنشودة. فأين مشاريع تجميع المدارس؟ واين مشاريع توحيد الجامعة اللبنانية؟ واين مشاريع تعديل المناهج، وتحديد الاقساط وانجاز كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية؟

٢ ـ الاستشفاء الموحد لجميع اللبنانيين. قضية اساسية، يجري الحديث عنها منذ سنوات. فالى متى تستمر الحكومة في هدر الاموال العامة من خلال تعدد صناديق الطبابة وإلاستشفاء. وما هي الاسباب التي تحول دون توحيدها في صندوق واحد او مؤسسة واحدة ولماذا لا تفعل المستشفيات الحكومة؟

٣ ـ تأمين السكن لكل مواطن. مطلب مزمن، يسعى الى تحقيقه عشرات الالوف من المواطنين. ولكن ما زالت الخطة السكنية للحكومة، غائبة، وما زال سوق السكن يواجه طلبا حادا، مقابل قروض محدودة لا تفي بحاجة ١٪ من المواطنين.

وفي الوقت نفسه، تقدم وزارة العدل مشروعا جديدا لقانون الايجار يزيد من حدة الازمة بدلا من تحقيق الانفراج فيها.

٤ ـ الاصلاح الاداري، مهمة رئيسية للنهوض، ولكن ما زالت المشاريع المتعلقة به مجرد حبر على ورق. فلا اصلاح ولا تطوير ولا تأهيل ولا انصاف للموظفين المثابرين. وسلسلة الرواتب تتأجل من سنة الى سنة، وحقوق موظفي المؤسسات العامة تخضع لمنطق «صيف وشتاء على سطح واحد».

٥ ـ النقل العام المنظم، رغم اهميته البالغة فما زال مشروعا مؤجلا حتى الآن، وكأن البحث في ايجاده وتطويره لا يجدي نفعا.

٦ ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ما زال قانونه في الادراج ينتظر الافراج عن المراسيم التطبيقية. ورغم اهمية هذا المجلس كاطار للحوار والتعاون بين مختلف فرقاء العمل والانتاج فان الحكومة غافلة عنه، لا تحرك ساكنا لاطلاق عمله.

٧ ـ في الزراعة، اين حماية الانتاج الزراعي واين مساعدة المزارعين واين الروزنامة الزراعية وتطبيقها.

٨ ـ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يدار بما يخالف القوانين المرعية الاجراء ويتحول الى «صندوق جامد» لا يواكب تطور التقديمات الاجتماعية، فلا مشاريع طوارىء العمل وطب الاسنان وضمان الشيخوخة تنتظر التنفيذ. ولا سياسة حكومية لاصلاح اوضاع هذا المرفق الهام. ٩ ـ الحوار مع الحركة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

النقابية، يدور في حلقة مفرغة. فلا الحوار الموضوعي يأخذ طريقه، ولا المطالب والاتفاقات تنفذ، وان حرك الاتحاد العمالي العام ساكنا، فالحراب تنتصب في وجهه، والاعتداء على الحريات النقابية يصبح هو الوسيلة المجدية للحوار.

فأين مطالب الحركة النقابية؟ واين مشاريع قوانين العمل الجديدة والهيكلية النقابية الجديدة؟ والى اين سياسة «فرق تسد» على صعيد النقابات. واخيرا، ماذا فعلت الحكومة لدعم عودة المهجرين، فلا الاموال اللازمة تأمنت، واذا تأمنت فهي غير كافية ولا مشاريع وزارات الخدمات نفذت لتثبيت عودة المهجرين. وماذا فعلت الحكومة لمواجهة البطالة، وتأمين العمل لكل قادر عليه وراغب فيه، والى متى يبقى النزف مستمرا، حيث يهاجر شبابنا الى المجهول.

دولة الرئيس، ان مشروع الموازنة، اذا لم يجاوب على كل هذه الاسئلة وهذه القضايا، فانه يبقى مجرد مشروع اجوف لا يحقق الغاية المنشودة منه، في اعلاء شأن الوطن والمواطن، وتحقيق الاماني والطموحات، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ احمد عجمي.

احمد عجمي: بسم الله الرحمن الرحيم،

دولة الرئيس حضرة الزملاء الكرام،

اغتنم هذه الفرصة لالقاء نظرة على الحقبة التاريخية من حياتنا في هذا المجلس الكريم اذ ان في مراجعة المسار ومراجعة النفس فشة خلق؟ وحتى ولو على سبيل ارضاء النفس كالذي يلعن الدنيا في قعر بئر او حتى ولو كما عودتنا الحكومة ان تسمع كل شيء من السادة النواب وتعمل ما يحلو لها وكأنها تعيش في واد آخر.

وارى في هذه الكلمة مراجعة وتذكيرا بمحطات عديدة مررنا بها ونوهنا بها وطلبنا تحقيقها؟ والأهم انها بقيت كما كانت بل ازدادت ترديا؟ كالوضع المعيشي مثلا وجفاف الدخل الفردي اذ انه بنظرة موجزة على كل الموازنات التي درسها هذا المجلس الكريم لم يلحظ الاهتمام المطلوب بمصادر الدخل القومي ولم يعتن بها وعلى سبيل المثال موازنة الزراعة والصناعة والسياحة وكلها تشكل عصبا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية وتعمل على ازدياد الدخل القومي الذي وحده يدعم قيمة النقد الوطني امام قوة العملات الاجنبية.

وكنا نأمل ان تكبر الموازنة ويقل العجز والنتيجة كانت بالعكس تقلص في بعض الموازنات وزيادة في العجز فكيف ستتدبر الامور اذا بقي الحال هكذا. ايها السادة، نحن نتخيل اننا نسير الى ولكننا في الحقيقة نسير القهقرى واخاف ان نقع في هاوية العجز الكلي مع ارتفاع فوائد الدين العام ونندم حين لا ينفع الندم.

اني لا انكر على الحكومة الحركة العمرانية في بيروت بعد ان تحولت حقيقة الى ورشة اعمار انما السؤال هل بيروت هي كل لبنان فأين الانماء المتوازن رغم تقديرنا لاهمية العاصمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان الاهتمام بالانسان اللبناني كان اقل بكثير من اللازم ان كان علي سبيل تأمين العيش الكريم او على سبيل تأمين الحد الادنى من اسباب مسيرة العائلة الكادحة في ايجاد عمل او توفير المدرسة والطبابة لكل فرد.

وكذلك لم يؤخذ بعين الاعتبار الشرائح الكبرى من الشعب اللبناني التي تعتاش من الزراعة، وفي مدة عمر الحكومة السابقة والحالية لم نلحظ أي اهتمام بهذا القطاع ولم توضع حتى ولو دراسة حول هذا القطاع المهم الذي يعتاش منه تقريبا ما ينيف عن نصف الشعب اللبناني ولم تلحظ الموازنات أي برنامج عملي يطور القطاع الزراعي ويساعد على جودة الانتاج وحسن التسويق وايقاف التهريب وتنفيذ الروزنامة الزراعية لنحافظ على المزارعين وعلى هذا القطاع المهم رغم اننا لا يجب ان ننكر المحاولات المشكورة التي يحاولها الوزير فاخوري فأرجو ان تتكلل بالنجاح. وما اقتراح الزراعات البديلة الا دليل جهل في مناخ الزراعة واصورها وفي انواع الشجر وملائمة المناخ والجغرافيا لها وقد يصيبنا بعدها ما اصاب الغراب خسر القديم ولم يتعلم الجديد.

اما الصناعة فحدث عن الكساد دون حرج وخاصة في هذا الوضع الاقتصادي المتردي وقد تحول جهد الناس فقط لتأمين لقمة العيش والباقي اصبح من الكماليات.

اما البطالة فقد تشكل اليوم مقتلا اذ انك ترى آلاف الشباب متسكعا يفتش عن عمل وبالكاد يجد ما يسد الرمق مؤقتا وخير شاهد على ضخامة العدد الطالب للعمل هو في سجلات الذين قدموا طلبات دخول الى حرم الامن في كافة اختصاصه فكانوا ينيفون على الاربعين الفا فكيف سيدبر امر هؤلاء العاطلين عن العمل قبل ان تضيق في وجوههم السبل فيهجوا الى بلاد الاغتراب ويخسر الوطن معه الشباب والقوة الفاعلة.

واني سأعود بالحصر الى المنطقة التي اتواجد فيها اكثر من غيرها اعني الجنوب اللبناني العزيز فهناك ما يسيل مدمعك فرحا وحزنا.

فرحا بقوة احتمال هذا الشعب الصامد الصابر على العدوان الاسرائيلي المتمادي الهمجي الذي يدك قرانا الآمنة ليلا ونهارا بالصواريخ والقنابل العنقودية والمسمارية. وغبطة بابطال المقاومة الذين يقدمون غالي النفوس في سبيل تحرير الارض وكرامة الوطن.

وحزنا على دولة تفتخر بهؤلاء الابطال وصمودهم ومقاومتهم وتكتفي من المعونة بلذة النظر فلا تقدم شيئا يساند الصمود كالملاجىء والمستشفيات والاسعاف رغم الحاحنا المتواصل بتأمين هذه الاسباب وكأن هذا الجزء الغالي من لبنان لا يعترف به الا في الخطب الرنانة. وعلى سبيل معاناة الجنوبيين مع الجهات الرسمية فان أي شخص من قرى الحدود ومثلا الناقورة اذا اراد ان يحصل على مصادقة تعاونية الموظفين او على اخراج قيد بسيط فعليه ان يتعطل ثلاثة ايام على الاقل يوم للطلب ويوم للحصول عليه في صور ويوم يذهب فيه الى صيدا للتصديق عليه وقد طالبنا باحداث مركز لموظف واحد في صور يخفف العناء عن هؤلاء الكادحين بختم لاخراج القيد والتعاونية في مدينة صور فلم يلب الطلب حتى الآن.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

واذا انتقلنا من حصار البر وازيز طائرات العدو الاسرائيلي فوق قرى الجنوب والبقاع الغربي نلفت النظر الى الشاطىء المحاصر الذي يهدد شريحة كبيرة من اخواننا الصيادين في مصدر رزقهم وان كل الاحتجاجات والمواصلات والاعتصامات كلها كانت صرخة في واد ولا يزال الطراد الاسرائيلي يتربص كالمجرمين بالابرياء من الصيادين.

وعلى صعيد الاعتمادات المدورة للطرقات في وزارة الاشغال العامة فانه لمن المؤسف القول انه حتى الان لا تزال هناك اعتمادات مدورة منذ العام ٩٣ و ٩٤ و٩٥ رغم الحاحنا بالسرعة انما حسب الظاهر ان سياسة الدفع غير مستحبة في هذه الايام وعلى الناس ان تنتظر صحوة صندوق الخزينة.

حتى الان فان كثيرا من القرى محرومة من الماء والكهرباء رغم ما استحدث بهمة المخلصين من آبار مياه في الجنوب وخاصة مجلس الجنوب الذي لا نجد غيره عند الضرورة انما حتى الان لم تف بكامل الحاجة. والكهرباء لا زالت تأتي على استحياء فمتى سيكون الفرج من جراء سوء التوزيع للتيار الكهربائي وضرب قوة المحاسيب والزبانية الذين يقدمون الطاقة لمناطق منعمة ويحرمون مناطق اخرى على حساب الاولى خاصة في مناطق الجنوب واقليم الخروب فالى متى هذا الاستهتار بحق المناطق المحرومة.

ان تخفيض نسبة الاستثمار في عقارات القرى المحيطة بمدينة صور بحجة الحفاظ على الارض الخضراء يعتبر كارثة، فهل بعد بوار الزراعة عندنا ايها السادة يقتات الناس من العشب الاخضر الذي سيحافظ عليه، ان في رفع معدل الاستثمار حسب رأيي فيه حفاظ اكثر على الزراعة، اولا لان امتداد القرى دائما يكون على الخطوط الكبرى للطرق طلبا للعيش وثانيا فانك تقدر ان تبني في الف متر مربع مثلا ست شقق وتترك الباقي ارضا خضراء في حين انه اليوم يلزمك ٥ آلاف متر مربع لبناء مسكن واحد مساحته ٢٥٠ مترا مربعا. فنناشد الحكومة الاهتمام بهذا الامر والضغط على من بيدهم الامر للرجوع عن هذا الخطأ حرصا على مصالح الناس وعلى روح التوسع عند المواطنين والا فلن يبقى عندنا الا الاطفال والعجز بعد ان يهاجر الشباب. في البلدان المتقدمة، وخاصة في القطاعات المهمة كالزراعة مثلا، تحاول هذه الحكومات التخفيف عن كاهل هذه الطبقة الكادحة اما عندنا فيضعون على قلبه حجرا، وعلى سبيل المثال ان وزارة المالية عممت على المزارعين ان يدفع كل واحد خمسة ملايين ليرة اذا كان سيمر على الارض التي كان فيها خط سكة الحديد او انه قد اوصل الماء من قاطع في ارضه الى آخر عبر خط السكة المذكور رغم ان الارض هي ارضه من الناحيتين ولتنتعش الزراعة ولينتعش المزارعون بهذا التدبير.

ولقد اثبتت الايام ان دولتنا رغم الكثير من حسناتها انها اسوأ شريك تتعامل معه فما لها لها وما لك لك ولها فانتظر حتى يفتح الله عليك. ونظرة في الاقتصاد يا دولة الرئيس انه من الفباء علم الاقتصاد ايجاد السيولة بين ايدي الشعب ليحركها عملا وانتاجا وعندنا قد نفذ العكس، فقد جمعوا الاموال من بين ايدي الناس في سندات خزينة وقضوا على نخوة العمل والطموح في تشغيل المال فحصل تقلص في درجة النمو وغياب في المسؤولية الذاتية وتزايد من الركون الى الكسل لان أي مشروع يفكر اللبناني القيام به لن يدر عليه ما تدر سندات الخزينة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حتى ان بعض التجار يعرضون محلاتهم اليوم للبيع لشراء سندات خزينة والنتيجة بعد ذلك محزنة جدا لان في هذه الخطة انتحار للوطن.

وبالنسبة لمناهج محو الامية. فالشكر لفخامة الرئيس الهراوي لطرحه ايجاد مناهج لمحو الامية الا اني اتساءل كيف ستنفذ هذه المناهج والكثير من الاولاد لا يزال يسرح في الشوارع ولا يملك حتى قسط التسجيل في المدارس الرسمية. فأطلب اعفاء هؤلاء من اقساط التسجيل ليتسنى للجميع الدخول الى المدارس.

ان في برامج بعض التلفزيونات افلاما يندى لها الجبين وكأن هناك مؤامرة لتفتيت اسرنا وضياع مجتمعنا وضياع شبابنا فمتى تكون المراقبة رادعة لنأمن على المستقبل الخلقي والنفسي لاطفالنا واسرنا فنحافظ بذلك على قيمة المرأة وعلى رجولة الشباب وسلامة المجتمع. يسقط لنا في الجنوب عشرات الشهداء شهريا اثناء التصدي للاعتداءات الاسرائيلية على قرانا الوادعة وما يحز في النفس ان هؤلاء الشهداء الأبطال الذين يضحون بأغلى ما عندهم في سبيل الكرامة والوطن تمر مناسباتهم مرور الكرام ولا من يحرك ساكنا من اهل الحكم الكبار لتمجيدهم في ذكراهم على الاقل وكأن الشهداء الابرار ينتمون الى وطن آخر فهل يجوز ان لا يعتنى بمناسبات هؤلاء الشهداء او لا تدرس اوضاع عائلاتهم واحوالهم للمساعدة ام انها الضريبة تقع على عاتق اهل الجنوب فقط وعلى عاتق مسؤولي هذا القطاع فيصبح معها الجنوب وحده المعزي والمعزى. اما على صعيد الضجة الاعلامية والزوبعة الداوية حول عدد محطات البث التلفزيوني يجب ان نعود الى تقرير علمي وفني محايد وما يقرره العلم يجب ان ينفذ لان العلم سيد الحكام في الحفاظ على الحرية الغالية والديمقراطية الحقة.

وألفت نظر وزارة الداخلية الموقرة بأن القانون رقم ٤٥٣ المنشور في ملحق الجريدة الرسمية رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٤ والقابل للعمل به ابتداء من ١٩٩٦/١/١ والذي يدور حول اعفاء بعض رخص البناء وفقا لتصاميم نموذجية يقدمها التنظيم المدني بأن هذا القانون يتجاهله بعض المسؤولين من قائمقامين ومراكز التنظيم المدني او في الملحقات وكذلك مخافر الدرك.

فنرجو من الوزارة التنبيه على كل الدوائر المسؤولة تنفيذ واحترام كافة القوانين التي تصدر عن هذا المجلس الكريم. وتسهيل امور المواطنين عند التنفيذ.

دولة الرئيس، أخيرا اتمنى ان يكون في هذه المراجعة العاجلة بعض الفائدة والتنبيه والتدبير للصالح العام متمثلا بالآية الكريمة من الذ كر الحكيم «وذكر ان نفعت الذكرى».

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، الاخوة الزملاء النواب،

هل هي موازنة تقشف وترشيد انفاق، ام هي موازنة هدر وانفاق غير مجد؟

هل هي موازنة متوازنة ماليا واقتصاديا واجتماعيا؟ ام انها موازنة قلقة؟

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هل هي موازنة تضمن استقرارا، ام انها موازنة تولد فوضى وتهدد السلم الاهلي؟

هل هي موازنة من شأنها ان تعزز الديمقراطية؟ وتحمي الحرية وتعنى بالانسان؟ ام انها موازنة تحمل قمعا تشريعيا وتهدد الانسان في امنه الاجتماعي وتجوف المؤسسات لتكرس سلطان ديكتاتورية الفرد. هل هي موازنة تحمل رؤيا او تأتي في سياق رؤية علمية منهجية تبحث في دور لبنان، في السياسة التي ينبغي ان تعتمد من اجل النهوض بلبنان من كبوة الحرب؟

هل تحمل هذه الموازنة، وان في سياق الرؤيا، هل تحمل دعوة الى اهل الخبرة واهل الفكر؟ هل تتقدم هي من اهل الفكر، ومن اهل الخبرة، ومن الاكاديميين، لتقول لهم تعالوا لنبني معا؟ ذلك ان الدول والاوطان لا يمكن مطلقا ان تبنى من طرف واحد يمركز سلطان القرار عنده، سواء كانت سلطة مركزية او سوى ذلك من دون المجتمع الاهلي، من دون ان نتقدم الى طاقات المجتمع الحية، نستفتيها، نتفاعل معها، لا يمكن ان نبني، لا يمكن ان ننهض. السؤال المطروح: ماذا تحمل هذه الموازنة كرؤية علمية وكروحية؟ هل هي تدفع باتجاه ان يكون للبنان دور ريادي مميز في الشرق العربي، ام انها تعمل بما يمكن ان يحول لبنان الى نقطة في جغرافيا او في خريطة الشرق الاوسطية. كل هذه التساؤلات تطرح في سياق مناقشتنا الموازنة، لنقرأ، لنستكشف روحية هذه الموازنة، روحية المشرع، هل هذا المشرع كان مصداقا شفافا صريحا واضحا امام الرأي العام، امام المجلس النيابي، ام انه عمل بعقلية المحاسب الضيق الذي ينهج نهجا الغاية منه حجب الحقائق بقطب مخفية، والتحايل على التشريعات ومحاولة تهريب بعض القوانين خلافا للقانون. كل هذه لا تندرج في باب الشتيمة، لا سمح الله، بل تندرج في سياق المضامين السياسية التي حق علينا ان نكشفها لتكون شفافية، نرد على مثل هذه المحاولات وابدأ باستكشاف هذه الروحية قارئا بين السطور مستكشفا ماذا تخفي الارقام.

ابدأ كاستهلال بما ورد في مشروع الموازنة.

المادة الثالثة عشرة: ماذا نقرأ في روحية هذه المادة؟ نقول: تنفيذا لاحكام المادة ٨٥ من الدستور المعدلة بموجب القانون الدستوري الصادر بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠، يمكن لرئيس الجمهورية اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة، ان يتخذ مرسوما بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية، او بنقل اعتمادات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٦، على الا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة وثلاثين مليار ليرة، ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس النيابي في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك. هذا النص يحترم الضوابط، وهو يقول: وان كان رئيس البلاد فينبغي ان يخضع لمنطق المؤسسات. و ان كانت الظروف الاستثنائية، المبلغ محدد، على الا يتجاوز الاعتماد ٣٥ مليارا، وان يخضع هذا القرار لرأي مجلس الوزراء ولرقابة مؤخرة عند المجلس النيابي. هذا صحيح. ولكن لماذا تأتي هذه المادة. وتأتي التي بعدها، لتنسق مضمون المنطق المؤسساتي، وتتطاول على الروح الميثاقية فتعطي لوزير الشؤون المالية بقرار ان يتصرف ب ٩٥ مليار ليرة لبنانية من احتياط الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المادة ١٤ التي تليها تقول: «يجاز ان تنقل الى سائر ابواب الموازنة الاعتمادات المرصدة، ويجاز ايضا، عند الاقتضاء، تدوير الاعتمادات المرصدة في الباب ٣١ احتياط الموازنة، البند ١٣ والبند ١٤ بجميع فقراتهما، باستثناء الفقرة في البند ١٤. حتى اللحظة لا لبس، كما يجاز (وهنا القطبة المخفية) النقل ضمن هذا الباب من بند الى بند بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات. رئيس الجمهورية يخضع لكل هذه الضوابط ووزير يستطيع ان ينقل بقرار من بند الى بند. اعني مثلا: احتياطي لتعبئة مختلف بنود الموازنة ٦٥ مليارا و٤٥٩ مليونا و ٢٨٥ الفا، ممكن ان ينقلها الوزير بقرار لاحتياطي لتعبئة الملاكات، ٦٥ مليارا يمكن خلال ستة اشهر قبل الانتخابات ان يعين بحدود ٢٢ الف موظف بمعاش ٥٠٠ الف.

الرئيس: هل من الممكن ان يفعلها السنيورة.

زاهر الخطيب: اجل، ممكن،

بدليل انه وظف في ادارة المالية ١٥٠ متعاقدا، فليقل لا، لقد تعاقد معهم معالي الوزير بوجود مجلس الخدمة المدنية، حيث تقدم لها ٦٠٠٠ مرشح. اما ان نأخذ بمنطق الجدارة والكفاءة والنزاهة، واما ان نلغي المباراة وهيئات الرقابة ومجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وهيئة التفتيش، وسلطان الفرد يعين في المزرعة من يريد، ان اقرأ ماذا يحصل فعليا؟ مثل هذا الفعل ممهد له بنصوص تشريعية. بهذا المعنى اقول ان ثمة احتيالا على القانون من هذه الزاوية، والا فليفسر لنا كل مضامين هذه المواد التي تليها. هي ايضا مواد تكشف عن هذه الروحية. مشروع موازنة ١٩٩٦، في المادة ٣٠، تمرجلوا على الموظف، «وربحوه جميلة» باعفائه من ٧٥٠ ليرة من راتبه ٥٠٠ الف، و١٢٠٠ ليرة لمن يتقاضى ٨٠٠ الف المهم «روحو» حوالي ٣ مليارات او مليارين، المادة ٣٧ هي الاهم: لماذا يا معالي الوزير يحدد سقف الرسم للطابع المالي برخصة اشغال املاك عمومية. حيث يقال بشرط ان لا تقل قيمة الرسم في مطلق الاحوال عن ٥٠٠ الف ليرة، ولا تزيد عن ٥ ملايين. من لديه كشك سيدفع ٥ ملايين، والذي يشغل ارضا بمساحة قصر المؤتمرات فالحد الاقصى ٥ ملايين. هذا وارد في فلسفة الضريبة وسنعود اليها، المادة ٣٨: نعود الى سنة١٩٥٠، قانون موازنة ١٩٥٠، في المادة ٥٠، فنقول فيما يختص بالتسويات على الغرامات المفروضة على ضريبة الدخل، تطبق احكام الفقرة الاولى من المادة ٥٠ اعلاه، ما هي الفقرة الاولى التي تسمح له ان يجري تسويات على الغرامات المفروضة على ضريبة الاملاك المبنية ورسم انتقال، اذا انسان ثري جدا مات، فيكون هناك رسم انتقال، الذي حصل هنا انه تم احياء بند كان يطبق على ضريبة الدخل ليمتلك صلاحية استنسابية يستطيع ان يخفض من خلالها خمسة اضعاف. وهذا ما حصل مع شركة الترابة، حيث جرى تنزيل ما يقارب ١٠ مليارات ليرة من الغرامة التي كانت متوجبة عليها، مع التذكير بأن نص المادة ٥٠ من قانون موازنة ١٩٥٠ يجيز لوزير المالية تخفيض غرامة ضريبة الدخل الى الخمس.

طبعا لدينا ملفات ضخمة هنا. قضايا ضريبة الاملاك المبنية ورسوم الانتقال لماذا يكون للوزير سلطان عليها، حيث يتصرف بأموال الدولة هكذا. يعقد تسويات وعبر المستشارين. ومن هم المستشارون؟ اذا قرأنا تقرير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التفتيش المركزي نعلم من هم المستشارون؟ لست انا، التفتيش المركزي يقول كيف عاثوا في الادارة فسادا، سنرى كيف نرتب الامور بهكذا مبلغ. الديون المتوجبة الاداء: لماذا في موازنة ١٩٩٥، الديون المتوجبة الاداء وردت فيها البنود التالية: معاشات التقاعد وتعويضات الصرف، كانت في ١٩٩٥، ٣٢٠ مليارا، طارت في موازنة ١٩٩٦، ونقلت الى باب الاحتياط، يذكر فقط فوائد سندات الخزينة التي هي ٢٢٥٠ مليارا ونفقات الدين العام الخارجي وهي ٣٥٠ مليارا. مما يعني انه يذكر بندين فقط، في الوقت الذي يجب ان تدرج معاشات التقاعد، فوائد سندات الخزينة، فوائد القروض الممنوحة من الضمان بكفالة الدولة، الفروقات واعباء تحويل النفقات بعملات اجنبية، نفقات قروض داخلية، تسديد مساهمة الدولة للضمان الاجتماعي... كلها لو شطبناها من باب الأحتياطي، لانها يجب ان تكون في الديون المتوجبة الاداء وجمعناها يكون المبلغ ليس ٢٦٠٠ مليار بل فوق ٣٢٨٢ مليارا.

اذا كانت هناك فلسفة جديدة لنقل مثل هذه البنود لباب الاحتياط، فقد كان يجب ان يتقدم لنا بها في الفذلكة، هناك فلسفة علمية حديثة جديدة تقول كلا، هذه ليست من الديون المتوجبة الاداء، هذه هي الاستهلاكية.

حول العجز والاستدانة، وحول السياسة الضريبية وحول الاولويات في سياسة النهوض نقرأ ما يلي في العجز ٣٨ لم يبق احد الا وقال بأنها عملية نظرية.

انا اتبنى كل ما ورد في مطالعتي، هناك تقدير نظري والواقع يثبت عكسه.

حول الديون: قلت ان منطق الاستدانة والعجز، وفي تساؤلي حول الموازنة، هذا يطرح علينا مهمة معرفة الى اين نأخذ البلاد؟ الى حالة من الفوضى التي تهدد السلم الاجتماعي ام لا؟ اذا كنا نرسخ سلما اهليا، علينا ان نقرأ الارقام كي نعرف، مرة اخرى نأتي الى الخبراء، والقضية ليست قضية معارضة عدمية بالمطلق لموازنة الحكومة كلا، الدكتور عبدالله عطية، دكتور اكاديمي مشهور تحت عنوان: كي لا تكون الموازنة مخادعة، يتناول قضية الدين. بالرغم من غياب المشاهدة الاحصائية، الرقم يتحول الى وجهة نظر كما يقول الدكتور الياس سابا، كل واحد يفسر كما يريد. وبالفعل كل الخبراء والاكاديميين بمجلة ابعاد، حوالى العشرين باحثا اقتصاديا يؤكدون انه ليس لدينا مشاهدة احصائية، لا نعلم نسبة الدين ولا نسبة البطالة ولا نسبة النمو ولا نسبة الناتج المحلي... الخ، لا اجوبة لدينا على هذه التساؤلات لنستطيع وضع خطة على اساسها رغم ذلك على الاقل فان ثلاثة خبراء وثلاث دراسات تتقاطع حول ان الدين العام على عكس ما يشير معالي الوزير. الدين العام هو اخطر بكثير من كونه، وان قال ان هناك دينا صافيا طبعا «الهرطوقة التاريخية». حيث يحاولون تحييد حساب الخزينة وودائع القطاع العام، حيث يقسمونها. يعني انا استدين مئة الف، لكن انا عندي ودائع القطاع العام وحساب الخزينة، حيث اعتبرها وكأنها بحد ذاتها.... اطرحها من الدين العام.

لكن الدكتور عطية يقول: «من المرجح ان يصل مجموع الدين العام الى ١٣٢٠٠ مليار في نهاية ١٩٩٥». آخر ما بلغنا من اوساط المصرف المركزي، الدين العام حوالي ١٣ الف مليار، وبالتحديد اثنا عشر الفا وتسعماية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وخمسة وتسعون مليونا و ٤٠٠ الف طبعا طرح من ودائع القطاع العام ٢٨٢٣ وحساب الخزينة ١،٣٧٨،٣٠٠ يجب طبعا ان نخصم من ١٣ الف، ٤ آلاف مليار.

طبعا فيما يختص بالدين العام، اكثر من ذلك، مجلس الأنماء والاعمار تؤكد مصادره ان الدين العام ١٤ الف مليار، الداخلي ١٢ الف مليار، الخارجي: الفا مليار ما جرى التعاقد عليه: ١٣٠٠ ـ الدين الخارجي ٢٦٠٠، ما جرى التعاقد عليه ولم يقر ٣٠٠، يكون لدينا مليارات وتسعماية، حوالى ٣ مليارات دين خارجي هذه مصادر مجلس الانماء والاعمار، كله يسجل.

ماذا يقول الدكتور عطية اولا فيما اذا كانت الموازنة تهدد السلم الاهلي ام لا، يقول ان العجز مخادع، فهو يسمح للحكومة مثلا بتسديد تعويضات التهجير والحرب وشق الاوتوسترادات واقامة المشاريع الضخمة والبراقة. وبناء الابنية العامة الفخمة واقامة الشركات الكبرى من دون العودة الى مواطنيها وتكليفهم تأمين الموارد اللازمة مما يجنب الحكومة الرضوخ للرقابة والمحاسبة ممن يدفع الضرائب والرسوم. من هنا، فان العجز هو اسلوب مخادع تستعمله الحكومات التي تنوي اخفاء ماتفعل عن مواطنيها.

وبتعبير اوضح، ان اتكال الحكومات على العجز لتغطية النفقات اللازمة، يعني بوضوح ان الحكومة تتواطأ على المكلفين وتعتمد اسلوب الرياء والتحايل في تأمين الموارد اللازمة لتغطية النفقات، يقول: عندها لن يتفادى المواطن الفوضى لان هذه ستؤدي الى توترات اجتماعية. يشير طبعا الى ما حصل في بلدان اجنبية، يقول: عندها لن يتفادى المواطن الفوضى الا بالاستسلام تدريجيا لنظام الأسطبل، هذا مصطلح ورد في كتاب لجورج اورويل، يقول فيه ان البديل الاوحد من المفوضين، يعني الدكتاتورية حيث نأكل مما يقدمه لنا السيد ونعمل في المكان الذي يحدده لنا، ونمارس النشاط في الحدود التي يفرضها، ونقرأ في الصحف والكتب، ممكن ان يقال هنا «ونشاهد» في وسائل الاعلام ما يرغب ان نشاهد ونستمع ونرى الى ما يريد ان يسمعنا او يرينا اياه، أي اننا نصبح رعايا لدى السيد، لا مواطنين في وطن حر.

الموازنة تخفي كل هذه التوجهات، الدكتور عبدالله عطية ليس معارضا. نحن، حين نناقش، وبهذه الشفافية وبهذا الوضوح، فلاننا نعتبر ان مثل هذه المنابر ليست وقفا على الخطباء وعلى السياسيين، بل هي حق للرأي العام اللبناني، حق، لا بل اكثر من ذلك حين يقول بضرورة رذل العجز، يدعو كما يدعو المطران جورج خضر في «النهار» تاريخ ١٨ شباط ١٩٩٥ ان نبسط الثقافة الاقتصادية، نطرح الامور، نكشف الامور، نفضح الامور التي تهدد امن الانسان وكرامته واعتباره وحياته بهذا نقول: نعم افليس من هدف السياسة كما يقول المطران جورج خضر، الارتقاء بالجمهور الى مستوى الشعب المنتظم في سياسة البلد الذي يختار الافضل ليحكم بحسب الكلمة القائمة في صدقها وعمقها وهدفها. اين صدق الكلمة؟ اين عمق الكلمة؟ اين هدف الكلمة في كل ما نقول؟ ويقترح تعميم مساوىء العجز من خلال التثقيف الاقتصادي وقد يتسم البعض من اقتراح كهذا وخصوصا اولئك الذين يعتقدون ان المبادىء تصلح فقط لالهام الخطباء وليس لترجمتها الى افعال. في ما يعود للسياسة الضريبية،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اؤيد ايضا واتبنى كل حرف وكل كلمة وكل عبارة وردت على لسان الدكتور الحص وكل الزملاء الذين اشاروا الى ان التشريع الضريبي هذا هو تشريع جائر يقع بعبئه على الطبقات الفقيرة يطحن الطبقات الوسطى ويعلق في اسنانه بقايا لحوم الاطفال، هذه الضرائب والعبء الضريبي بالمصطلح الرجعي الذي يحمل الطبقات الوسطى، لا يقوله فقط الدكتور الحص او زاهر الخطيب او دولة رئيس مجلس النواب او أي نائب. اذا قصدنا الخبراء لا بل الاطراف الاكثر من حياديين، بمعنى اننا اذا قصدنا مثلا البنك الدولي، هل يمكن ان يكون متواطئا مع المعارضة؟ غير معقول، البنك الدولي متواطىء مع سياستكم اساسا، ومع كل ذلك، السياسة الضرائبية، البنك الدولي يتقاطع مع قراءة نقدية للموازنة تنشر في مجلة «ابعاد» قلت انها مجلة اقتصادية لم تنشر بعد ولكني حصلت عليها، هناك اشارة ان السياسة الضرائبية ومتغيراتها لم تستطع ولم تهدف اصلا الى اعادة توزيع المداخيل لتقريب الفروقات الطبقية.

فخفض الضرائب المباشرة على الارباح والمداخيل ورفعها على مواد استهلاك وعلى رسوم يضع العبء الضريبي على الطبقات الشعبية بشكل خاص. ويساعد على نمو الفروقات في المداخيل الحقيقية، وتظهر بعض الضرائب والرسوم المستحدثة اتجاها تنازليا في الضريبة اذ انها تضع سقفا لرسم الطابع وهذا اشرت اليه، ورخص البناء في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٥، بغض النظر عن موقع البناء وقيمته الحقيقية ومساحتة، هذا ما قلته، الكشك مثل مساحة بعشرين الف متر مربع.

ثانيا: التشريعات الضرائبية لم تظهر اتجاها واضحا لتشجيع قطاعات الانتاج السلعي، الصناعة، والزراعة، بل اظهرت الاتجاه نحو تشجيع قطاعات الخدمات بشكل عام عبر الاعفاءات الجمركية الضريبية الكلية او الجزئية وقطاع المضاربات العقارية بشكل خاص عبر تشجيع الشركات المساهمة والعقارية. لم تؤد السياسة الضريبية ومتغيراتها ثالثا، رغم تحسن قدرة السلطة على جباية الضرائب ورغم اختلاف ارتفاع معدلات الضرائب غير المباشرة والرسوم، فقد استهدفت الحكومة زيادة الواردات الدائمة الى حوالي ٢١،٧ من الناتج المحلي القائم المقدر لسنة ١٩٩٦، ولكنها لم تستطع جباية اكثر من حوالي ١٤،٣ حسب تقديراتنا. كل هذا، اقوله بقراءة نقدية وكما قلت الموازنة اللبنانية قراءة نقدية. مجلة «ابعاد»، صدر منها عدة اعداد، ولكن هذه الدراسة لم تصدر في مجلة «ابعاد». اضافة لهذه الدراسة، الدكتور حسن عواضة، بمجلة «الاقتصاد»، هذه صدرت وهي مسجلة على حلقتين نقرأ تحت عنوان «الاصلاح الضريبي في لبنان اقتراحات وحلول»: اقرأ مقطعا فقط وليس كل الدراسة، انها تقول: «عمد القانون الى اختصار معدلات الضرائب فجعلها اربعة معدلات بمقابل توزيع الارباح الى اربعة شطور بدلا من اثني عشر معدلا، واجرى تخفيضا على هذه المعدلات بحيث تبدأ ب ٣٪ وتنتهي ب ١٠٪»، (هذه صارت معروفة عن كيفية انزالنا ضريبة الدخل الى العشرة في المئة بحدها الاقصى).

ولكن هذه التعديلات انطوت على شبه الغاء للضريبة التصاعدية، حيث بات يعامل الذي يحصل على اربعين مليون ليرة مثلا، معاملة الذي يحصل على ثلاثة مليارات، ونشير الى ان ادخال هذه التعديلات قد جرى خلافا لرأي البنك الدولي الذي كان نصح بأن يصل المعدل الاقصى الى ٢٠٪ بدلا من ١٠٪، هذا يعني انهم لم يرضوا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

حتى بتوجيهات البنك الدولي، على ان يتم التخفيض تدريجيا تبعا لتجاوب المكلفين مع السياسة الضريبية الجديدة.

وفي رأيه ايضا ان الضرائب في لبنان هي من ادنى الضرائب في العالم، ولا يعني ان كل ما ورد بالتفصيل على لسان الزملاء حول عملية طحن الطبقات الوسطى والقاء عبء الضرائب غير المباشرة على الفقراء، كل هذه عليها اجماع وقد جرى التحرك فيها خلافا حتى لمشورات البنك الدولي.

حول سياسة الاولويات، نحن في اكثر من محطة، وفي آخر بيان وزاري، على اساسه نالت الحكومة الثقة، كانت وعدت وقلنا اذا كان الامر على هذا النحو فلماذا كنا مختلفين اذا. قال اننا نريد اعادة النظر وان نجعل من لبنان قاعدة صناعية وانتاجية، حسنا. وفي البيان الوزاري ثلاثة عناوين كانوا اكدوا على اساسها اعطاء الاولوية للانتاج.

ماذا نقرأ في الارقام؟ اذا اردنا ان نوجز، القطاع الانتاجي متمثل بثلاث وزارات رئيسية ابرزها: وزارة الزراعة ووزارة الصناعة والنفط ووزارة السياحة. خصص لوزارة الزراعة موازنة تمثل ٨١،٠، من الموازنة العامة، وزارة الصناعة والنفط خضعت لها موازنة تمثل ٠,٥٥ طبعا النفط صار قطاعا خدماتيا وليس انتاجيا، أي انك تستطيع ان تقول الآن ٠,٢ ونصف وللسياحة خصص ٠,٢٢ واذا جمعنا نسبة الموازنات المخصصة للوزارات الانتاجية تبين لنا ٠,٨١+٠,٠٢٥+٠,٢٢ يساوي ١،٠٥٥ اذا كان احد يريد ان يبني لبنان ويجعل منه قاعدة صناعية وانتاجية فيعطي للزراعة والصناعة والسياحة ١٪ من الموازنة؟ اهذا ترشيد للانفاق؟ ان ما اقوله اساسا منقول عن الموازنة، وهذه النسب لست انا من اخترعها. في القطاع الاجتماعي، وزارة التعليم المهني والتقني ٠,٨٥ من مجموع الموازنة، وزارة الاسكان والتعاونيات ٠,٣٥ وزارة الصحة العامة ٣,٨٨. وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٪ وزارة النقل ٢,٤٦، وزارة شؤون المهجرين ٠,١٧.

أي ان الخدمات الاجتماعية كما يقال هذه الـ prestation sociale، ٩٪، طبعا لا نريد ان نقول كم يضيع هدرا في وزارة الصحة، على اساس اننا بـ٣٠٠ مليون دولار نستطيع ان نوجد ضمانة صحية لكل اللبنانيين، لثلاثة ملايين لبناني اذا ثلاثة ملايين، بين صندوق الضمان وبين كل هذه الالاعيب. التي تحصل عادة، هذه هي قصة الهدر الذي يحصل في هذه الوزارت.

فيما يختص بهذه التقديمات الاجتماعية على الاقل التي تنحر الانسان الاجتماعي اجتماعيا، اريد ان اقرأ فقط وثيقتين، وثيقة تقول حول اهمية وزارة التعليم المهني والتقني، اليوم ما ورد على لسان احد ابرز الباحثين الاقتصاديين الاميركيين. هذا ليستر ثيرو يقول:

«بين لنا التاريخ ان الافراد والمؤسسات والدول اصبحوا جميعا اغنياء عندما امتلكوا موارد طبيعية اكثر، هذا شرط، او ولدوا اغنياء وتمتعوا بمزايا امتلاك رأسمال اكبر (آلات، معدات) على اساس فردي، او استخدموا تقنيات ممتازة او اكتسبوا مهارات اكثر من منافسيهم، فاذا تم مزج بعض هذه العوامل الاربعة مع ادارة معقولة، كان ذلك هو طريق النجاح واليوم يقول:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«تضافرت تقنيات جديدة ونظم جديدة في عملية التحول الجوهري لتلك المصادر الاربعة التقليدية للميزة التنافسية، فاستبعدت الموارد الطبيعية بشكل اساسي من معادلة التنافس».

ـ فلم يعد شرطا ان توجد موارد طبيعية ـ «ولم تعد للثروة الموروثة اهميتها، كما اخذت التقنية تنقلب رأسا على عقب واحتلت المنتجات التقنية الجديدة المرتبة الثانية في حين تبوأ المنهج التكنولوجي او تطوير التكنولوجيا المرتبة الاولى، وفي القرن الحادي والعشرين سيصبح مستوى تعليم القوى العاملة ومهاراتها السلاح التنافسي الحاسم. التعليم المهني والتقني ماذا اعطي؟ اعطي .٨٥ ٠ اقل من واحد، اذا كنتم تريدون النهوض كما تقولون لمجابهة التحديات المقبلة اكثر من ذلك.

الرئيس: هذا الكلام اكثر من صحيح. وصلت النسبة في اسرائيل، لا بأس دعونا نتعلم من اعدائنا، الثمانين بالمئة من عملية الناس التخصصية وستصبح اكثرمن ٨٠٪ من نسبة الناس المتعلمين، نحن هنا طب ومحاماة وهندسة وكذا. . .

زاهر الخطيب:

البنك الدولي ماذا يقول يا دولة الرئيس؟ يقول تقرير للبنك الدولي نشر في «الاقتصاد والاعمال» كانون الاول عام ١٩٩٥ «تكاليف بسبب قلة العمال المهرة على الرغم من ارتفاع نسبة التعليم في لبنان فقد اشتكى ٦٠ ٪ من رجال الاعمال الذين تم الاتصال بهم من ان العاملين لديهم ليسوا في المستوى المطلوب من الكفاءة والخبرة.

٢ ـ في العمالة الماهرة وقد ابدى ٨٠٪ من رجال الاعمال رغبتهم في حصول عمالهم على نوع ما من التدريب، كما ابدى معظمهم استعدادهم لتحمل تكلفة تلك الخدمات».

انا اريد ان ابني دولة، وهذا يؤيدني فيه معالي الوزير عبد الرحيم مراد، وانا اشكره على هذا التأييد. الارقام الباقية يا معالي الوزير مأخوذة. . . كل هذه النسب مأخوذة وهذه صورة عنها اذا كنت تشكك في الموضوع، سأجهز نسخة الموازنة لمعالي الوزير واهيء له هذه النسب التي وردت بخط يده وليست فقط مطبوعة في الموازنة. لنرى نظرياتكم الى اين ستوصلنا، هذه كلها ليست نظرياتي الخاصة، انا تعمدت وانت غلطت غلطتك الآن وامام الرأي العام، ليس زاهر الخطيب من يرد عليك، تفضل بالرد على البنك الدولي وعلى الدكاترة والاكاديميين الذين «عم يبقوا الدم» وهم يدرسون لانهم يحملون هم كيف يبنون لبنان. الوضع الاجتماعي، هناك ثلاثة تقارير تتقاطع، تقرير للبنك الدولي نشر اخيرا شبه لبنان بالبرازيل حيث الفجوة بين الفقير والغني تتسع اكثر منها في أي بلد آخر، وحيث توزيع الثروة يزداد ابتعادا عن العدل والانصاف، وينجم عنه مزيد من الفقر والبطالة والازمات الاجتماعية، وتوضيحا للصورة اكثر حضرت دراسة لم تنشر بعد اعدت لصالح اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا»، قدرت عدد الفقراء في لبنان بأكثر من مليون فقير أي اقل بقليل من تلث اجمالي السكان، واكثرهم يعيش خارج المدن اذ تبلغ نسبة الاسر الفقيرة نحو ٧٥ ٪ ومن بينها ٤٠٪ اسر معدمة لا تستطيع تأمين الحد الادنى، هذا تقرير من البنك الدولي، وهو امام كل العالم يلتزم فيه، رد عليه يا معالي الوزير وليس علي. لا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

يزال الخطاب السياسي الرسمي ينكر وجود ازمة اجتماعية مزمنة بكل معنى الازمة، ويتغنى بانجازات اقتصادية اعجازية «حققتها حكومة الرئيس رفيق الحريري في السنوات الثلاث الماضية من عمرها»، ويفترض هذا الخطاب ان استكمال هذه الانجازات سيؤدي الى ارتفاع حال الرخاء العامة. ما هو الرخاء الاجتماعي؟ الرخاء الاجتماعي، هو، ان خط الفقر المدقع الذي جاء في تقرير للدكتور انطوان حداد بناء لمقارنات بين ثلاث دراسات، واحدة نفذها غوران ميلنوكوفيتش، والثانية نفذها الدكتور كمال حمدان، والثالثة نفذها الدكتور بشارة حنا في مؤسسة دراسات واستشارات اقتصادية تقول: «خط الفقر المدقع صار يتجاوز عتبة ال٣٠٠ دولار لعائلة من خمسة اشخاص ـ يعني بس لياكلوا خبز ـ وخط الفقر المطلق يتجاوز عتبة الى ٦٠٠ دولار»، هذا التقرير مقدم للاسكوا. هناك تقرير ثان يقول وبنفسه عندما يتناول السكن والصحة والتعليم يقول: «نحن بحاجة لسنة الالفين الى ٦٠٠ الف وحدة سكنية»، ماذا فعلت الدولة لتأمينهم؟ القطاع الخاص؟ سوف نصل الى التخصيص.

الصحة، من اصل عشرين اسرة فقيرة هناك ست اسرفقط تتمتع بشبه غطاء صحي عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و المؤسسات الحكومية.

لا يزال معدل وفيات الاطفال في لبنان مرتفعا بالمقارنة مع الدول الاخرى اذ يبلغ ٥٦ بالالف فيما لايتجاوز ال١٨ بالالف في البلدان المتقدمة.

التعليم: طبعا مأساة التعليم الرسمي، هذا يؤكد ان الامعان في هذه السياسة في ظل التحديات، نقول مفاوضات ونقول ربما تسوية ـ بصرف النظر ـ اذا تسوية هناك تحديات، واذا لم تكن تسوية فأكثر، هناك تجاذب وصراع وتصعيد واعتداءات في الجنوب، يعني من الزاويتين ينبغي ان نجابه تحديات محددة، بصرف النظر، كيف نواجه التحديات؟ بالامعان في مثل هذه السياسة التي تنحر المنعة الداخلية وتعزز الفوارق الاجتماعية وتمهد لشروط انتفاضة اجتماعية؟ كيف؟ قمع الاتحاد العمالي العام يحل المشكلة؟ قمع التظاهر والاحتجاج والاضراب يحل المشكلة؟ قمع حرية الرأي تحل المشكلة؟

سياسة، مجمع كل الفقراء انها سياسة الرأسمالية المتوحشة، التي تقوم على اساس تصور اعماري وليس تصورا انمائيا حضاريا، اعني تصورا اعماريا يعني بالمادة فقط، البنية التحتية، والاوتوستراد والمطار وقصر المؤتمرات الخ... فيما الخدمات الاجتماعية، الانسانية، الانسان يذبح برأسمالية ذبائحية على مذبح دكتاتورية السوق التي تطلق اليد، ترفع اليد للاحتكار، للغلاء، أي لا يضبط شيء. هذه الرأسمالية المتوحشة هي احد سمات السياسة الحكومية.

نزعة التخصيص، احد ابرز السمات لهذه السياسة الحكومية وغدا البريد سوف يخصص. الـ bot معي هنا مشروع القانون، عندما اجزنا لكم بمشروع انماء الضواحي لتستدينوا ١٩٩٣ مليون دولار، حينئذ استدنتم اولا ٣٠٠ مليون دولار وثانيا ٤٠٠ مليون دولار، اين ذهبوا؟ اذا خصصوا لانماء الضواحي، هل يوجد انماء في الضواحي؟ اذا لم يخصصوا لانماء الضواحي فلماذا تلزمون الاوتوستردات بالـ B.O.T. تأخذون الاذن منا لتأخذوا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«فلوسا» ولتستدينوا «الفلوس» ونرى اخيرا ان هذه «الفلوس» طارت ولم نعرف الى اين؟ اذا كانت للاوتوستراد اذا تخلوا عن الـ B.O.T.اذا الـ B.O.T.حسنا اذا اسقطوا هذا القانون. الـ B.O.T. في النهاية تذهب كلها للمستثمر وللوسطاء، سمسرات، ما هو الذي لم يخصص في لبنان حتى اليوم؟

تحليات التخصيص: التعليحم الخاص على حساب التعليم الرسمي، المستشفى الخاصة على حساب المستشفى الرسمي، لا يوجد نقل مشترك، نشتري المياه، الهاتف اصبح مخصصا، ما الذي بقي؟ اين هي دولة العناية والرعاية التي تعنى بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، اين هي؟ طارت.

نحن نعود الى مفهوم دولة الحراسة، «بس جيبوا لحتى انو دولة»، ولكنها دولة طفيلية نحن نسميها اليوم التي تتغذى من لحم الناس ومن تعب الناس ومن عرق الناس، تأخذ اكثر مما تعطي، اعطونا ضرائب، يأخذون الضرائب، اعطونا رسوما، يأخذون الرسوم، اعطونا... اعطونا... اعطونا... نجيء لنأخذ تقديمات اجتماعية، لا نجد شيئا، وهذه التقارير كلها تؤكد ذلك.

اذا في سياق هذه السمات، التخصيص، اطلاق دكتاتورية السوق، الشخصنة آخر شيء، ما معنى الشخصنة؟ معناها تجويف المؤسسات وربطها بالشخص. بدأنا بالموازنة، اكبر مثل للشخصنة، انها «تحور وتدور» كل هذه القصة واخيرا عبر باب مشرع له يصبح وزير المالية دكتاتورا.

هذا ولحم نحك بعد عن رئيس الحكومة، فاذا اجرينا عرضا، نرى انه جرى استيلاء على الدولة بكل مفاصلها، سلطان القرار الاداري عنده، لانه يوجد الغاء لمجلس الخدمة المدنية، والغاء لديوان المحاسبة، والغاء للتفتيش، والغاء لكل هيئات الرقابة. ولم تقبل الحكومة بأن تمرر الرقابة على الصناديق بقانون كان قد جرى تقديم اقتراحه من قبل الزميل الاستاذ محمد عبد الحميد بيضون ولجنة المالية، اذ ان هذا يعرقل الامور.

هناك محاولة للحؤول دون ان تمارس هيئات الرقابة حقها، لا بل لالغائها، ما معنى ادارات رديفة؟ هناك في الموازنة ظهر لنا ان نفقات الاصلاح الاداري اكثر من نفقات مجلس الخدمة المدنية، لان هناك جسما غير موضوع في النفقات اساسا لا البند ولا الفقرة، انها موضوعة بشكل عام، علما ان هذا مخالف حتى للموازنة.

طبعا، نحن نتوق مع معالي وزير الاصلاح الاداري لان يعود الى رؤية برنامجية للاصلاح الادارى، باعتبارها وثيقة لا يمكن ان يقوم الاصلاح الاداري دون اصلاح سياسي يبدأ بـ «من اين لك هذا»؟ على السياسيين ويسحب نفسه على كل الاداريين، اين؟ لا يوجد. تحقيق الوحدة الوطنية، مسألة مهمة لمجابهة هذه التحديات، لا نريد ان نتوقف كثيرا عند قضية المهجرين كما قال زميلنا مروان ابو فاضل، لكني اريد ان اسأل سؤالا بسيطا، اذا كانت تحقق اكثر من هدف، هدف وطني، الغاء الفرز الديموغرافي وعودة المهجرين، اذا كانت تحقق هدفا انمائيا، لانه مع عودة المهجرين نستطيع ان نبني ونستطيع ان نزرع، فاذا كانت كل هذه الاهداف في اولويات بيان الحكومة وكل السياسات والوعود التي وعدنا بها، حتى الآن لم تنجز بعد عملية عودة المهجرين اعني انها لم توضع في الاولويات، يقولون قطاع انتاجي بالاولويات ولا يعطونه، عودة المهجرين بالاولويات كذلك الامر، السؤال

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المطروح: لماذا لا تبنى مؤسسة؟ ـ وانتم «شاطرين « ببناء المؤسسات العامة ـ لماذا لا تبنى مؤسسة اعمار الجبل مثلا؟ تكون مؤسسة عامة لها موازنتها ولها خطتها التي تضمن عودة المهجرين اكثر من اربع سنين بعد بدنا لنعيدهم؟

مفاوضات، وعرقلة وغير ذلك كلها بصرف النظر عن التحليل، المسارات وفك المسارات. آخر تقرير كان قد ورد، آخر افادة تظهر ان هناك استياء اميركي ـ تصوروا ـ لدور الحكومة بالمبادرات نشرتها السفير عن المفاوضات وهي موجودة عندي، الملف ولكنه ليس معي، إنها تخلق حالة ارباك، بهذا المعنى اصبح الرأي اللبناني مبلبلا. ترى هل يجري تنسيق صحيح ام لا؟ متفقون على تجميد المسار اللبناني، ام غير متفقين.

كل هذه الامور تحتاج الى رؤية وهدوء، هذه مسألة وطنية مهمة قد تستدعي ربما وفاقا وطنيا، جلسة هادئة عقلانية لنرى مصلحتنا في عدم فك المسارين، لان من فكوا المسارات «انفكت رقبتهم» هذه «اوسلو» وهذا «وادي عربة» «ما طلعت الدهنة على شفافهم». وبالتالي، بالعكس قوة استراتيجية، في حال استقوينا بها واستقوت بنا في اطار السيادة واحترام الاستقلالية والتنسيق يمكن ان نصل الى نتيجة.

ولكن لماذا الخربشات؟ تقولون لي اين الخربشات؟ ارسال الجيش للجنوب عندما ارسلوه، وضرب الانتفاضة عندما حدثت المذبحة في الضاحية، هذه كلها كانت «خربشات» على المسارين.

التهافت، مصطلح التهافت وارد، مرة اخرى، المسألة الوطنية تفترض فعلا تدعيم المقاومة، تدعيمها ودعمها وتوفير مستلزمات الصمود. انا اضطر احيانا بين الحين والحين لان اتصل بدولة الرئيس واقول له هناك شخص تهدم بيته في القصف الاسرائيلي آخر مرة تلفنت لدولة الرئيس فعمل اتصاله، «انو يا عمي طولوا بالكم شوية»، القصف الاسرائيلي دمر بيت شخص على خطوط التماس بالمنصوري، بعد قليل «كمشوه ودكوه بالسجن»، لماذا؟ قيل انه يبني بدون رخصة. نطلب من الناس الصمود باللحم الحي، اين الصمود؟ واين الوعود على باب قصر النبطية؟ اين الملاجىء؟ «ما بقى تحرز»؟ لا، «بتحرز» الملاجىء، من قال ما بتحرز؟ بتحرز مستشفيات وملاجىء وكل شيء.

هل هذا يعزز من منعة لبنان؟ من قدرته على مجابهة التحديات؟ هل مثل هذه السياسة التي تكرس يوما بعد يوم الشرخ بين المواطن والدولة، بين ثقة المواطن بهذه المؤسسات التي تجوفت كلها وتحيرت لمصلحة الشخص، هل مثل هذه يمكننا ان ننهض بلبنان فعلا؟ كيف نريد ان ننهض لكي نقدر على بناء لبنان كلنا؟ هذا الخطاب الذي ينبغي ان يعمم متجاوزا التخوم المذهبية والعلب الطائفية والمناطقية، هذا الخطاب لا يمكن ان يصل الى كل اللبنانيين، هذا الخطاب ليس خطابي فقط، خطاب الخبير والاكاديمي، والعامل والاتحاد العمالي والصناعيين والزراعيين، كل اصحاب المصلحة بالتغيير وكل الشباب المقهور وكل العاطلين عن العمل، كل قوى التغيير معنية بأن تبني لبنان، بناء لبنان لا يكون بفئة او بحزب او بشخص، يكون بتوفير وتذخير وتعبئة كل الطاقات، لكن هذه التعبئة يجب ان تلتقي حول رؤية وحول برنامج، رؤية سياسية علمية واضحة، هذه الرؤية كيف نبنيها؟ من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خلال حرية الرأي، وليس من خلال احتكار المنبر الذي يمكنه ان يوصل الرأي، وبهذا السياق لا مانع لدينا مطلقا بأن تكون ست محطات او ثلاث محطات قصة الاعلام، نحن عندنا مانع فقط، اننا نريد ان نضمن ونكفل حرية التعبير عن الالوان السياسية الموجودة في هذا الاطار.

حرية التعبير كيف تحصل؟ يقال لنا لماذا انتم مستعجلون؟ لست ادري ممن سمعتها، مستعجل لان عندنا نموذجا، تلفزيون لبنان نموذج، هذا التلفزيون الرسمي، لا اريد ان اقول عني، ولكني اريد ان اطرح السؤال على كل النواب الزملاء هنا، من تظهر صورته وليست كلمته في تلفزيون لبنان يرفع يده؟ «ما حدا بيرفع ايدو».

في تلفزيون لبنان يعدوننا، غدا نضمن لكم حرية الرأي انتم كمعارضة. لا، نحن كمعارضة تريدون ان تقمعونا، لا، ممنوع الاضراب والتظاهر والآن ممنوع الرأي لا، نعود ونوزع بيانات وننزل الى الشارع ونقاوم عملية القمع ونعمل ندوات ولقاءات الخ...

نحن لسنا معدومين، نحن نؤمن بالتغيير. لكننا نقول ساهموا معنا في التغيير، انتم لأنكم سوف تغرقون هذا المنبر، ما هي اهميته؟ والنيابة ما هي اهميتها؟ اذا طار لبنان ما هي اهمية محطة تلفزيون او محطة نيابة ام محطة وزارة. لا اهمية لذلك المهم الا نكرس الشرخ بيننا، هذه المسألة تفترض بكل صدق، بكل محبة اقول، لا تلعبوا لعبة الاحتكار الاعلامي. اتركوا المجال لان نصلح ونصحح ونسلط الضوء على الخطر. اتركوا المجال بالتقرير التقني انه يقول (٦) يقول (٢٠) يقول (٣٠)... يقول ٦ اضمنوا التنوع السياسي نحن ماشون. الحريات ليست فقط وسائل الاعلام. الحريات حصانات للناس. هذا المجلس لن نسمح بأن يجري التطاول عليه من خلال التطاول على أي نائب. من يتمتع بالحصانة النيابية؟ النائب الذي يتمتع بالحصانة النيابية هو غير مسؤول عن ارائه التي يبديها طوال مدة نيابته.

في اللامسؤولية الشاملة وفي اللامسؤولية المؤقتة الـ inviolabilite اذا ارتكب جرما لا تستطيع ملاحقته اثناء الدورة، هذا له علاقة بالحصانة بالـ inviolabilite التي هي الحصانة المؤقتة. انا لا اتكلم عن هذا اقول ان النائب يجب ان يتمتع بحق التعبير عن رأيه السياسي. فاذا كان يعبر عن رأيه لخدمة مصالح خاصة «فبلاه هو ورأيه «. لكن اذا كان يربط هذا الرأي بقضية الدفاع عن قضية عامة، لا يجوز.

من هنا، قضية النائب نجاح واكيم لا يجوز ان تمر هكذا بعملية ارهاب، وايضا قضية حصانة الصحفيين. حصانة الصحفيين مهمة، الصحفي، كذلك نسيت الملف هناك، لا بأس ويؤسفني ذلك، وليد الحسيني لماذا احيل على المحكمة، لأنه ابدى غيرة على القدس اكثر من خادم الحرمين؟ ما هذه الجريمة التي ارتكبها؟ ليست جريمة، هذه ايضا تندرج في سياسة كم الافواه وخنق الاصوات. ان يبدي انسان صحفي غيرته على القدس يقول: يا عمي انتو ما كنتو، ما ابديت غيرة يا خادم الحرمين كما يبدي السرلنكي غيرة على اهل هو غريب عنهم، استخرج هذه الاداة التشبيهية «وهاتوا بيت الله لنهده»، وقامت القيامة واحيل على القضاء الخ... لماذا؟ كل مسألة الحريات لم تكن هبة مني او هبة من أي حاكم، كانت ثمرة كفاح الشعوب بالتالي فان لا القمع التشريعي وحتى القمع العنفي لن يؤدي الى نتيجة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

انني في ضوء ما تقدمت والتزاما بالوقت اقترح رفض هذه الموازنة لعدم شرعيتها، اولا: مخالفة للدستور بما ورد لانه فيها تسريبات، واذكر بضرورة البت بطعننا بدستورية موازنة الى ١٩٩٤.

لن اذكر بالطعن بدستورية وزير الشؤون المالية الوارد في قرار مجلس شورى الدولة لأننا عندئذ نقول ما بني على الباطل فهو باطل، وتصبح الموازنة كلها باطلة لمجرد انك ساهمت فيها او ان لك قرارا فيها، هذا مجلس شورى الدولة قال ذلك، وادعو الزملاء والمعارضة الدستورية وجميع القوى الحية وكل المتضررين من السياسة الشرق ـ اوسطية الزاحفة عبر قنوات في صحراء النقب، وعبر محطات في جبل الشيخ تقوم اسرائيل بتركيزها حاليا لتغزونا اعلاميا.

انني ادعو كل المتضررين من السياسة الاقتصادية والاجتماعية (اتحاد عمالي عام، طلاب، معلمين، صناعيين، مزارعين وكل الفئات الاجتماعية التي باتت تعاني من القهر الاستبدادي الجائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا)، المتضررين من شخصنة الدولة، من نسف فكرة وحلم بناء دولة المؤسسات، المعارضين والمحتجين والمقاومين ليس فقط للعدو الصهيوني، ولكن لمن يمزق منعتنا الداخلية من خلال ترسيخ الشرخ الاجتماعي في ما بيننا. لكل المحتجين والمتضررين من سياسة تجويف المؤسسات وتخصيصها، ادعوها جميعا الى ان تبلور برنامجها الانقاذي، وان تعمل على اسقاط الحكومة.

وخير ما يمكن ان ادعو في هذه القوى واختم قولي بما ورد كما بدأت على لسان الدكتور عبدالله العطية الذي لا يقول: «انا عم عارض حتى اقعد محلك»، وهو لا يهدف ان يكون معارضا، فهو اكاديمي يقول: . . . والا اذا اخترنا المضي في طريق السهولة بقبول حصول العجز في موازنات الدولة فنكون قد قبلنا نهائيا بالانزلاق نحو الفوضى، والتبعية فيتحقق في زمن السلم ما عجزت عن تحقيقه الحروب.

إقول اننا على مفترق طرق، وعلى خيارنا يتعلق مستقبلنا ومستقبل اولادنا واولاد اولادنا، فلكي يبقى لبنان ولكي يستمر علينا ان نقلع عن «الكذب المالي»، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ حسن علوية.

حسن علوية: دولة الرئيس،

يمكن تعريف الميزانية بأنها عبارة عن عملية توقع واجازة لنفقات وايرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد تعبر عن اهدافها الاقتصادية والمالية.

من هذا التعريف المبدئي يمكننا ان نخلص الى ان الميزانية العامة ليست فقط اداة محاسبية تبين الايرادات والنفقات المستقبلية بل هي ايضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة الدولة في تحقيق اهدافها.

فلم تعد الميزانية العمل، الذي تقدر بواسطته الايرادات والنفقات وانما اصبحت تهدف ايضا الى تحقيق العمالة الكاملة والى تعبئة القوى، الاقتصادية غير المستخدمة والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وان هذه الموازنة على نسق الموازنات السابقة التقليدية والموازنة التي بين ايدينا هي ليست موازنة تمثل وتلبي مجموع حاجات الدولة بل تقزمت وتقلصت لتمثل نظرة واضعيها ولتخفي صورة عن العجز بل هروب ثمن الواقع على ضوء الحاجات والمتطلبات.

واية ميزانية يجب ان تكون متضمنة خطة الحكومة وصورة لنشاطاتها في كافة المجالات وتلبي حاجات المجتمع والدولة بكل دقة ووضوح.

ونحن في لبنان اصبحت ميزانية الدولة ميزانيتين ميزانية، المجالس والصناديق التي ميزانيتها، تعادل نصف ميزانية الدولة والتي لا تخضع لقانون المحاسبة العمومية والرقابة.

وتبقى الميزانية عادية عبارة عن نفقات الدولة المستحدثة ملاكاتها بقوانين ومراسيم اشتراعية، منذ الستينات ملاكات اساسية في الادارات شاغرة، آلاف من الاجراء، ترهل في الادارة دون حسيب او رقيب، لان اجهزة الرقابة عاجزة عن ان تقوم بمهامها نظرا لقلة وعدم كفاءة العنصر البشري، والرشوة المتفشية حدث ولا حرج. واصبح المواطن يعرف ان مبدأ الدفع لقاء انجاز معاملته هو الطريق الوحيد لوضع حد لعذاباته وقضاء حاجته.

وبكل موضوعية ولكي نضع الامور في نصابها لا بد من عرض حاجات الناس الاساسية ومتطلبات حياتهم ويكون الغلاء ولقمة العيش وهموم المواطن اولى المتطلبات المطلوبة من الحكومة ونسأل الحكومة العتيدة هل منذ ثلاث سنوات جوبهت ازمة الغلاء وعولجت بالشكل المطلوب ووضع حد لفوضى الاسعار ونظام اقتصاد السوق.

نسأل الحكومة عن مبلغ المايتين وخمسون الف ليرة لبنانية تكفي لعائلة مؤلفة من اب وام واولاد. هل ازمة النقل حلت والموظف الحكومي، او المستخدم او العامل الذي هو مضطر للانتقال الى عمله ويسكن في ضواحي بيروت وعمله في، نطاق القصر الحكومي، أليس بحاجة الى مائة الف ليرة على الاقل لتأمين الوصول الى عمله والرجوع الى عمله فأين خطة الحكومة لتأمين وسائل النقل.

الاقساط المدرسية، هل عولجت وهل تعرف الحكومة ان اقل قسط هو في حدود المليون ليرة للتلميذ عدا عن النقليات والاوتوكار ورسوم التسجيل ولا تزال خطة الحكومة باعادة النظر بسلسلة الرتب والرواتب والاجور امور هامشية تؤجل من عام الى عام.

لبنان يا دولة الرئيس بلد مشهور بوفرة مياهه والانهر كلها تصب في البحر والناس عطاشى، نعم منذ ثلاث سنوات ومن على هذا المنبر قلنا الناس عطاشى في الضاحية الجنوبية التي يسكنها تقريبا المليون نسمة، الناس يشترون مياه الشرب بالكالونات وبسعر قنينة الماء تعادل بسعر قنينة البنزين، ولان مياه عين الدلبة غير صالحة للشرب فهل يجوز ترك الحالة على ما هي عليه بدون معالجة.

اما الهاتف فانه تحسن ببعض المناطق ففي الضاحية الجنوبية لا يزال اخرسا، اما الخليوي الذي سمح به هذا المجلس لسد حاجة الناس فانه لعبة متداولة في ايدي الناس يتكلم حيث اجهزة الارسال، واخرس حيث لا يوجد

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

محطة ارسال، والشركات لا تقوم بالتزاماتها بحيث يجب ان تؤمن التغطية على كامل الاراضي اللبنانية ونسأل مسؤولية من، لفرض القانون على الشركات بكل حزم ودقة، والمواطن الذي يدفع الاشتراك شهريا ودون ان يستفيد من هذا المرفق الحيوي.

اما الانسان يا دولة الرئيس فالدولة وجدت من اجل هذا الانسان، والتربية واول عمل للحكومة يجب ان يكون موضوع الخطة التربوية وتوحيد، البرامج و الكتاب المدرسي، ولا سيما كتاب التربية الوطنية واعداد النشء الاعداد الوطني السليم، وتعزيز التعليم الرسمي مع الجامعة الوطنية، وايجاد المدارس في المناطق التي هي بأمس الحاجة لها. . . واعطي مثلا عن تقصير الحكومة في هذا الشأن حيث يوجد منطقة سكنية مزدحمة ونتيجة لواقع التهجير وهي ممتدة من المريجة حتى الشويفات وعدد سكانها اكثر من نصف مليون نسمة تدعى منطقة الكرامة او حي السلم من فئة العمال والفقراء، وذوي الدخل المحدود، فيها مدرسة واحدة رسمية تدعى مدرسة الغدير عبارة عن عشرة غرف فقط ولا يوجد ثانوية رسمية او تكميلية وهل ذلك يجوز وهي على مدخل بيروت مدينة المستقبل والحكومة تفكر ببناء قصر المؤتمرات هل وضعت الحكومة دراسة لحاجات المناطق لمدارس الضاحية الجنوبية تخصيصا التي هي بحاجة لثانويات وتكميليات رسمية للتخفيف عن كاهل الناس واتاحة فرص العلم للجميع.

اما مشكلة الاستشفاء او مشكلة الدواء لا تزال بحاجة لعناية الدولة رغم الجهود المشكورة وانه مطلوب من الحكومة وقفة حازمة وايجاد تشريع ملزم لجميع المستشفيات لاستقبال مرضى الحالات الطارئة ولا يجوز ان يموت الناس على ابواب المستشفيات لانهم لم يدفعوا التأمين المطلوب او تحتجز حريتهم او يحتجز مولود لعدم قدرة الاهل على الدفع لان كرامة الانسان يجب ان تكون فوق كل اعتبار.

وان كنت اتكلم عن الانسان، فاننا يا دولة الرئيس نقول، ان لبنان بلد الحريات وبلد سيادة القانون وقولوا لي وانا اعيش في مجال القانون، لبنان الذي انتقل من مرحلة الحرب والمشاكل الى مرحلة السلم الاهلي وبعد ان اصدرت الدولة قانون العفو ونعرف ان الجناية تسقط بمضي عشر سنوات وكذلك الجنحة بمرور ثلاث سنوات والمخالفة بمضي سنة.

وفي لبنان ومن لا يعرف فان بلاغ التحري في لبنان او الهاتف من أي جهاز امني وعلى المطار يبقى اكثر من عشر سنوات بل ان كثيرا من المغتربين واللبنانيين وبفعل تشابه الاسماء يحتجزون او يمنعون من السفر بحجة وجود بلاغ تحري باسم يشبه اسمائهم وبلاغ التحري ايها السادة يوضح من قبل أي جهاز امني نتيجة اخبار او شكوى او ادعاء على شخص وربما لا يكون له علاقة بهذه الدعوى وكان سابقا يسرى مفعول بلاغ البحث والتحري لمدة ثلاثة ايام.

وبسبب الاحداث اللبنانية وضع تعميم من قبل المدعي العام التمييزي ببقاء سريان جميع بلاغات البحث والتحري.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والآن وبعد ان هدأت الاحوال وقامت قيامة الدولة يجب اصدار تعميم من المدعي العام التمييزي ببقاء سريان بلاغ التحري لمدة شهر ليتمكن صاحب الحق بالتقدم بادعاءه ولا يجوز احتجاز حرية أي مواطن او اعتقاله او منع سفره او ايقاف وثيقة سفره بدون قرار ظني قضائي وذلك سندا لاحكام الدستور الذي يصون الحريات.

اما الجنوب يا دولة الرئيس قلب لبنان فانه يعاني الاحتلال، والتهجير والتهديم، والقضية التي تستدعي اولا اهتمام الحكومة هي قضية معتقلي الخيام الذين مضى على اعتقال قسم منهم ما يزيد على اثني عشر عاما فان هذه القضية يجب ان تعطى اولوية مطلقة من وزارة الخارجية لرفع الصوت عاليا وعلى شتى المنابر الدولية وخاصة عرض القضية

على مجلس الامن الدولي والامم المتحدة والمؤسسات العالمية التي تهتم بحقوق الانسان لان هؤلاء الذين يعيشون في اصعب ظروف الحياة ويتعرضون للقتل والسياط يوميا ومنهم من استشهد تحت وطأة التعذيب، وعلى الدولة ان تعمل بكافة الوسائل المتاحة للافراج عنهم. اما اهلنا الصامدين والصابرين في مناطق الاحتلال فعلى الدولة ان تولي هذه المنطقة المحتلة وان لا تترك الامر على عاتق مجلس الجنوب وذلك بتفعيل اداراتها كافة من اجل ربط هذا الجزء الذي يعاني بالوطن، وانني اعطي مثلا عن تقصير الحكومة في هذا المجال فكيف يصمد المواطن المزارع في ارضه والذي تحرق مواسمه بفعل القصف الاسرائيلي وقوانين مجلس الجنوب لا تسمح بدفع تعويضات عن الاضرار الزراعية ورغم المطالبة والاصوات التي رفعت في اكثر من مناسبة بقي هذا الامر عالقا وضائعا بين الهيئة العليا للاغاثة ووزارة الزراعة فضاعت حقوق الناس ونقول لهم اصمدوا ونحن معكم.

اما موضوع التعويض على المنقولات والاثاث فهو ليس في الحسبان ولا من يفكر بدراسة الامر وانصاف الناس، وكان مجلس الوزراء قد وافق على افادة مزارعي التبغ واحقية انتسابهم للضمان الاجتماعي وقد مضى اكثر من عام وهذا القرار لم ينفذ وقد شكلت لجنة للدرس ووضع آلية التنفيذ ولا تزال القرارات مجرد وعود ولم تبصر النور، وبكلمة واحدة نسأل اين مقومات الصمود للجنوبيين، وما هي خطط الحكومة في هذا المجال. دولة الرئيس نحن نناقش ميزانية عام ١٩٩٦ في ظل خطة لجعل لبنان واحة ضريبية مستندة الى اساس يعتمد على اعفاء الشركات الكبرى والقابضة من الضريبة من اجل تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية لتشغيلها في لبنان ونريد من الحكومة ان تعطينا كشفا باسماء الشركات الاجنبية والعربية ورؤوس الاموال التي دخلت الى لبنان نتيجة لهذه الاعفاءات والتسهيلات وقد ضاع على الدولة بسبب هذه الاعفاءات ومبدأ، من معه يعطى ويزاد الاموال الطائلة والخزينة بحاجة للدعم وبعد ان اصبح الشعب اللبناني طبقتين طبقة المعدمين والفقراء وطبقة الاغنياء والمطلوب هو تصحيح المسار واعتماد الضريبة التصاعدية والتخفيف ما امكن عن كاهل ذوي الدخل المحدود.

ونحن في معرض مناقشة موازنة عام ٩٦ نسأل الحكومة، لماذا وزارة الاسكان خلال العام الفائت وخاصة الصندوق المستقل للاسكان لم يستطيع تلبية حاجات المواطنين ودفع القروض التي اقترنت بالموافقة النهائية للتخفيف من معالجة ازمة السكن؟ وعلى الحكومة ان يكون موضوع الاسكان من اولويات مهامها، وفي ظل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

غياب وانعدام المجالس البلدية فان وزارة الاشغال العامة مطلوب منها سد فراغ غياب البلديات للقيام بتأهيل الطرق الرئيسية للقرى والبلدات وقد اقدمت وزارة المالية على تجميد الاعتمادات وعرقلة التنفيذ في العام الماضي وقد دور اكثر من ٣٠٠ مليار ليرة من موازنة وزارة الاشغال والبلاد بأمس الحاجة لهذه المبالغ والمشاريع.

دولة الرئيس، في هذه المناسبة لا بد من توجيه الانظار حيث ان لبنان هو بلد خدمات وسياحة، من اجل تنشيط السياحة والقيام بحملة اجتذاب السواح والمصطافين وان تقوم الدولة والوزارات المعنية بحملة اتصالات عبر السفارات في الخارج لاعطاء صورة عن الاستقرار في لبنان ونقول ذلك لاننا على هامش اجتماع مع مندوبي البرلمانات العربية وخاصة الخليجية منها. في مؤتمر الحوار البرلماني العربي الافريقى الذي انعقد في عمان ٨/ ١/ ١٩٩٦ طرحت اسئلة

واستفسارات عن لبنان والاوضاع فيه من اجل غاية الاصطياف وعلى الحكومة ان تبادر فورا لتوضيح الصورة عن لبنان لانه توجد صورة ضبابية ومشوشة عن الامن والطلب للسفارات اللبنانية في الخارج، لجمع المعلومات والاتصال بكل مالك بناء عربي محتل من الغير باعلام الحكومة اللبنانية للايعاز لوزارة المهجرين من اجل اخلائها فورا وذلك لاعطاء الصورة الحقيقية عن لبنان بديل الصورة القاتمة، وان لبنان ليس ساحة للفوضى والاحتلال بل هو المكان الامثل للسياحة والاصطياف وان من شأن خطة سياحية ان تفعل هذا المرفق الهام والذي ينعكس ايجابا على الوضع الاقتصادي. كذلك يا دولة الرئيس نفهم المعارضة داخل المجلس النيابي وفي الرأي العام اما السفير او القنصل الذي يمثل بلاده في الخارج فعليه ان يلتزم بسياسة وزارته ودولته وهو بالتالي موظف ينفذ القانون والتعليمات وليس مجاله المعارضة للحكومة او التشكيك والتنظير وعلى وزارة الخارجية ان تولي هذا الامر الهام الاهتمام اللازم. ولا يحق لاي سفير او قائم بالاعمال الا ان يكون منفذا لسياسة الدولة ومؤمنا توطنه وهو رسول محبة بل واجهة البلد المشرقة وليس المظلمة وليكن من ثواب او عقاب في هذا الشأن. واخيرا لا بد من مطالبة الحكومة الاسراع باحالة مشروع قانون لتسوية اوضاع العاملين في الدفاع المدني هؤلاء الاجراء الذين اعدوا للتضحية من اجل الاخرين فهم لا يعاملون كأي عنصر امني او جندي في الدولة ومنذ ثلاث سنوات وتتعاقب الحكومات وموضوع مديرية الدفاع يراوح مكانه والمطلوب تحقيق الوعد والعهد لان العهد كان مسؤولا. ونطالب بوضع حد للمهاترات ومنع وزارة المغتربين من ممارسة مهامها وموضوع الحاق الملحقين الاغترابيين وهو دليل واضح على منع هذه الوزارة من اداء مهامها، وكيف توافق وزارة الخارجية على الحاق الملحق العسكري بالسفارة وتضع العراقيل امام الملحق الاغترابي.

وبما ان الميزانية هي خطة الحكومة الى تحقيق العمالة وتعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

ومن اجل تحقيق هذه المرامي والاهداف لا بد من تحقيق هذه العناوين، الاولويات:

- المباشرة بضخ الكفاءات العاطلة عن العمل في كافة الادارات الرسمية، وبناء ادارات رسمية وزارات

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

لتستوعب شتات الوزارات، وكذلك ايجاد المراكز الحكومية والمباشرة بالبناء في كافة المحافظات والاقضية التي هي بدون دور للسرايات فيها قبل الحاسوب والكمبيوتر.

- تنشيط الزراعة محطة حكومية لا مجرد اقوال والعمل لاستصلاح الاراضي ومساعدة الانتاج الزراعي بكافة السبل.
- تنشيط الصناعة الوطنية وحمايتها.
- تنشيط السياحة بايفاد البعثات السياحية لجلب السواح وخاصة من البلاد العربية.
- عدم اللجوء الى القروض الا فى حالات القروض المنتجة.
- وضع خطة اسكانية لمعالجة ازمة السكن وتفعيل المؤسسات المهتمة بالاسكان وخاصة هيئة الصندوق المستقل للاسكان.
- وضع خطة تربوية بتعزيز المدرسة الرسمية والتعليم التقني والجامعة الوطنية وجعل ذلك هدفا وخطة للحكومة.
- معالجة الهدر في الانفاق واخضاع كافة المجالس للرقابة المسبقة والمؤخرة من كل اجهزة الرقابة واخضاعها لقانون المحاسبة العمومية.
- اعادة النظر بالنظام الضرائبي وفرض الضريبة التصاعدية على الارباح وخاصة الشركات الكبرى.

الرئيس: ترفع الجلسة الى غد الساعة العاشرة صباحا.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة الا ربعا من بعد الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٦/١/٢٥

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس،

حضرة النواب المحترمين، في البدء لا بد من كلمة موجزة في النظام. كان نابوليون هو من اسس مجلس شورى الدولة في فرنسا، وكان هذا الرجل الكبير، الامبراطور الذي لم يخضع لا لاحد ولا لشيء، بل لاحكام مجلس الشورى كلها. ويقول العلامة «فالين» في تعليقه على قرار مجلس شورى الدولة بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٨ في قضية «باريل» ورفاقه، المنشور في مجلة «أردي بل» المشهورة العدد لسنة ١٩٥٤ صفحة ٥١٣. ويعذر اصحاب المعالي على العبارات التي استخدمها ذلك العلامة «ان الوزير الذي يتجاهل احكام اعلى سلطة قضائية يقترف اكبر وقاحة، على ان الوزير الذي لا يتقيد بأحكام مجلس شورى الدولة لا يستحق ان يكون وان يبقى وزيرا». في الحقيقة، انا اعتبر ان للحكومة صديقين كبيرين هما الاستاذ حسن الرفاعي والقاضي الكبيرالاستاذ جوزيف شاوول. الاول اقام الدعوى والآخر هو الذي اصدر القرار، ولا اعرف بعد بالرغم من اثارة هذه القضية، ما هي الصفة الحقيقية ولا يعتبر هذا موقفا شخصيا ـ صدقوني ـ بموجب القانون والدستور لمعالي الوزير السنيورة خاصة وان وزير المالية ليس حاضرا بيننا، وهنا اذكر بأنه قد صدرت ثلاثة مراسيم في تشرين الثاني او كانون الاول من العام ١٩٩٢ عند تشكيل الحكومة الاولى، المراسيم، ٢٩٠٠ و ٢٩٠١ و ٢٩٠٢، التي لا تحدد بشكل دقيق صفة معالي الوزير. وقد جاءكم مجلس الشورى الذي اطلع الجميع عليه، فأنا اسأل ما هو موقف الحكومة من القرار الصادر عن مجلس شورى الدولة وما هي الصفة الحقيقية لمعالي الوزير السنيورة، لانه من دون تحديد هذه الصفة تعتبر جلسات المناقشة غير دستورية، لانه لا يحق للوزير مناقشة النواب في امور الموازنة، فاذا لم نسمع الرد من الحكومة حول هذه المسألة، فهذا يكون سببا اضافيا يضاف الى اسباب اخرى تجعلنا نطعن بعدم دستورية قانون الموازنة في حال اقراره.

ايها السادة، كما في كل مرة، ان كلمات السادة النواب التي استمعت اليوم اليها، واستمعت اليها في العام الماضي والعام الاسبق، اجمعت على امرين: خطر السياسة المالية للحكومة على مستقبل الاوضاع النقدية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، بل و على مستقبل الوطن، ثم مخالفة مشروع قانون الموازنة في مواد عديدة لاحكام الدستور، غير ان هذه الخطط لم تؤثر كثيرا على الحكومة من حيث امعانها في نهجها وفي سياستها، ولا هي ادت في السابق الى الحد من تماديها في خرق حدود سلطاتها المحددة في الدستور.

ولهذه الحقيقة دلالات خطيرة منها:

اولا: ان ثمة خللا كثيرا في عمل السلطات لجهة التدخل والتداخل فيما بينها بما يمنع الفصل تحت شعار

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

التعاون، وبما يعطل الرقابة تحت شعار الاستقرار، هل الديموقراطية هي التي تمنع الاستقرار، وهل الاستقرار في غياب الديموقراطية يعتبر استقرارا ام ركودا وموتا؟ ثانيا: وتحت شعار الاستقرار، الذي يقولون ان الظروف الاقليمية تفرضه، تتمادى الحكومة في تجاوز حدود السلطة وفي التنكر للدستور وللقوانين وفي تعطيل الحياة العامة وافسادها، وكذلك فهي تمعن في سياسات وسلوكيات خطيرة، حتى اذا عارض احدنا او انتقد كانت الاتهامات جاهزة بدعاوى الامن الذي يهدد نتيجة للنقد، والاستقرار الاقليمي الذي يتهدد ايضا نتيجة للمعارضة، وبحجة هذا الاستقرار سأعدد الارتكابات الفظيعة ضد القانون وضد الدستور، وضد المصلحة العامة، التي ترتكبها الحكومة.

ان من الحقائق المؤلمة التى لا يجوز التغاضي عنها ما يلي:

ا ـ ان هذا الرأسمال غير المنتج المضارب بغير حلال، تمكن في ظروف الحرب وانهيار الدولة من التسلل الى مواقع السلطة عن طريق الرشاوي والفساد. وهنا احيلكم على كتاب اسمه الضوء الاصفر للسفير السابق عبدالله بو حبيب، تمكن من التسلل الى مواقع السلطة عن طريق الرشاوى والفساد لشراء قوانين بالقطعة ومراسيم بالقطعة ورجالا بالقطعة من اجل خدمة مصالحه التي تتناقض مع مصالح الوطن والشعب.

ثم ان الرأسمال وبالطريقة عينها تمكن فيما بعد من السيطرة على الحكم وراح يسخره لمصالحه. هذه الفئة التي سيطرت بقوة الرأسمال وبدعم خارجي زاعمة انها جزء من معادلة اقليمية ودولية، قد ضربت بكل القواعد والاصول الديموقراطية، بل واحيانا بالقواعد والمسلمات الخلقية، عرض الحائط، وهي من اجل مصالحها جاءت تروج النصائح آتية من البنك الدولي او في صندوق النقد الدولي، والتي كانت تقول بوجوب فرض اعباء مضاعفة على الطبقات الشعبية وعلى عموم الشعب بحجة تخفيف الاعباء عن الخزينة، وهذه النصائح كانت تقول ايضا ـ وهذا ما اخذت به هذه الحفنة ـ بتخفيف الضرائب عن الميسورين والاعباء عن الشركات المالية بحجة تشجيعها وتشجيع الرأسمال هذا على ا لاستثمار.

وبذلك اوجدت هذه الفئة من خلال سياساتها هذه هوة فظيعة بين الشعب وبين الطبقة الممسكة بمقاليد الامور في الحكم، هوة اجتماعية رهيبة جعلت الدولة تغترب عن الشعب ومن ثم عن طريق امساكها بالسلطة، وخلطها بغير حلال بين السلطة والشرعية، بين القانون والحق، فأقدمت هذه الفئة على تعطيل الحياة الديموقراطية، الامر الذي جعل الشعب يحس بغربة مؤلمة وموجعة عن شؤون الدولة وشؤون الوطن.

لقد طبعت هذه الفئة الحياة السياسية بطابعها، فصار لكل شيء ثمن، وامتدت يد الفساد من الحياة السياسية الى الادارة، بل وانها تحاول المس بالقضاء عينه، وبذلك فهي خلطت مرة اخرى بغير حلال بين السلطة والشرعية، بين المصلحة الوطنية والمصلحة الخاصة.

وفي هذا المجال اقول، كنت قد وجهت سؤالا الى الحكومة، لم ترد عليه فحولته الى استجواب، يتعلق بمخصصات مالية تدفع لعدد من الموظفين الكبار في الادارات العامة من خارج رواتبهم الرسمية، وهذا الامر كما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يعرف الجميع، مخالف للقانون، وهو يؤدي الى افساد الادارة وخصخصتها كما سأشرح فيما بعد، لا بل وكما ذكرت في سؤالي وفي الاستجواب الذي لم تجب عنه الحكومة، تحدثت عن عمليات مس بالقضاء، وانني اعجب كيف ان هذا الامر لم يحظ من الجهات القضائية المختصة بالاهتمام الكافي، واني ارجىء الحديث، في هذا الموضوع، تفصيلا واسماء، الى جلسة يعقدها مجلس النواب ان شاء الله، للاسئلة والاستجوابات قريبا حتى لا اذيع كل شيء في جلسة علنية لانني حريص على ان يبقى للقضاء صدقية بحيث يشكل مرجعية للمواطن حتى لا نصل الى شريعة الغاب.

ولكني اسأل، ما هي حقيقة محكمة «الكونكورد» او محكمة «السوليدير». هذه المحكمة التي ندفع ايجار طابقين منها ٢٦٠ الف دولار، هذه المحكمة مخالفة للاصول ومخالفة للقانون، وقد اثرت الموضوع مع الجهات القضائية المختصة، الا ان محكمة «الكونكورد» لا تزال مستمرة في عملها وتضم دائرة اجراء ودائرة كذا وكذا. . . الخ.

على كل حال ان الامر قد بلغ حدا خطيرا، لذلك سوف اطلب، واتمنى على المجلس الكريم من اجل سلامة القضاء وتحصينة، ان يوافق معي على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تحقق في هذه الامور الخطيرة، لكي نستعيد الادارة الى وظيفتها والى نقائها، ولكي نحرر القضاء من الضغوطات السياسية وغير السياسية ايضا.

ان تجاوز حدود السلطة من قبل هذه الفئة، عطل الى حد بعيد كل السلطات وافسد العلاقة فيما بينها. لذلك نجد ان الديموقراطية في لبنان هي في وضع لا تحسد عليه. ان استغلال السلطة لتحقيق الارباح ولدعم السلطة عن طريق الارباح غير المشروعة اوجد هوة طبقية هائلة ما بين الدولة والشعب، لذلك فان تعطيل الديموقراطية وتعطيل عمل المؤسسات او تعطيل الحياة السياسية عامة، يؤدي كما ذكرت الى ايجاد حال من الغربة الموجعة التي تبعد المواطن عن الدولة، وتبعده عن شؤون وطنه.

اذا كان الخلط بين السلطات يؤدي الى تعطيل الديموقراطية، فان هذه الفئة قد اقدمت على ما هو اخطر من كل هذا. واننا نرى اليوم ان ثمة عملا دؤوبا للجمع ما بين سلطة رأس المال وسلطة الاعلام ـ وهذا ما سأتحدث عنه ـ كذلك، السلطة التي تمثلها مؤسسات المجتمع الاهلي من نقابات وهيئات وجمعيات، والكل يعرف عن التدخلات غير المشروعة التي مارسها رجال الحكم في انتخابات نقابات المهن الحرة واذكر على سبيل المثال، انتخابات نقابة المهندسين حيث استدعى كل وزير المهندسين ـ «لكنهم لم يتوفقوا» ـ وهذا دليل على ان الحياة السياسية التي انحسرت عن الاحزاب وعن المؤسسات الدستورية تحاول الدفاع عن نفسها من خلال النقابات ومن خلال هيئات المجتمع الاهلي.

قلت ان هناك شواهد كثيرة وسوف اذكر بعضها، تدل وبشكل قاطع على ان حكومتنا خارجة على القانون، وعلى الدستور، وعلى الاصول. وفي هذا المجال اذكر امثلة عدة هي قليل من كثير، مثلا: القانون ١١٧/ ٩١ أي قانون الشركة العقارية، ولقد ذكرت غير مرة ـ كذلك ذكرت هذا في المذكرات التي قدمتها للنيابة العامة المالية ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اسماء ووقائع حول رشاوى دفعت من اجل استصدار القانون ـ كانوا يومذاك لا يزالون يعملون بالقطعة، يشترون القوانين بالقطعة والمراسيم والرجال بالقطعة ـ وكيف دفعت رشاوى ثمن هذا القانون المخالف للدستور.

وفي حوار ـ والمجالس بالامانات لن اذكر تفاصيلها ـ تم بيني وبين رئيس الحكومة في جلسة وبوجود عدد من المسؤولين، اعترف بأن تأخير انشاء المجلس الدستوري كان من اجل ان لا نتمكن من الطعن بعدم دستورية هذا القانون امام المجلس الدستوري.

انشىء على هذا النحو القانون ١١٧: وهو يستخدم اليوم ضد نصوصه لانشاء شركات عقارية منها شركة «كلينور»، لان القانون ١١٧ يقول بانشاء شركات عقارية للمناطق التي تضررت من الحرب، ولا اعرف اذا كان ساحل المتن قد تضرر من جراء الحرب، او واجهة صيدا البحرية... الخ فخلافا لنصوص هذا القانون، يستخدم هذا القانون لانشاء شركات عقارية تسرق آخر احتياطي تبقى للدولة اللبنانية وهو الاملاك العامة، وبخاصة الاملاك العامة البحرية وسوف آتي على ذكر هذا الموضوع فيما بعد.

ثم جاءت المراسيم مخالفة للقوانين، فأبطل بعضها عن طريق مجلس شورى الدولة اللبنانية، وصدرت المخططات التوجيهية المخالفة للمراسيم، واسأل ـ لو كان رئيس الحكومة هنا ـ لماذا عدل التخطيط التوجيهي الاول، وهل للامر علاقة باخراج عقارات تخص بعض القضاة، حتى يتسنى لهم التأثير على سير العدالة وعلى احكام القضاء بما يحفظ مصالحهم غير المشروعة في سوليدير؟ وفي هذا المجال اعطي نموذجا لقاض يجب ان نحترمه جميعا وان نفاخر به وهو الاستاذ جوزيف شاوول الذي تنحى عن النظر بهذه القضايا لان زوجته تملك عقارا في الوسط التجاري، فمنعها من اقامة دعوى ومنع نفسه من الحكم بكل هذه القضايا. اما القضاة الآخرون فقد ضغط عليهم ومنعوا من التنحي، ولا يزالون ينظرون في قضايا تعود للوسط التجاري بالرغم من انهم يملكون عقارات في تلك المنطقة.

بتاريخ ٢٨/٨/١٩٩٥ اصدر مجلس الخدمة المدنية تقريرا رفعه الى مجلس الوزراء حول قراره رقم ١٠ تاريخ ٥/٤/١٩٩٥ المتضمن توصية وزارة المالية بتسوية الغرامات المفروضة على المكلفين بضريبة الدخل ـ التقرير طويل وبالطبع لن اقرأه بأكمله ـ ولكنه يقول:...

«وبما ان مجلس الوزراء ليس المرجع الصالح لاصدار مثل هذا النص لان ما يلغى بقانون، لا يعاد العمل به الا بقانون»... ويشرح عدم قانونية القرار فيقول: «وبالنظر لخطورة الموضوع وانعكاساته السلبية على حقوق الخزينة في الغرامات المفروضة بدليل ان مكلفا واحدا شملتة التسوية استفاد من تنزيل قدره عشرة مليارات و ٨٤٠ مليونا و ٩٩٣ الفا و ٤٦٠ ليرة أي من حوالي احد عشر مليار ليرة، فتم التنزيل خلافا للقانون عن شركة تبلغ قيمة الغرامات عليها ١٣ مليار ليرة حسموا لها ١١ مليار ليرة، هذا اولا». ويضيف التقرير، ان هذا النموذج الذي لا تزال الحكومة الى الان ممعنة في الاستمرار فيه، كم اهدر مئات من المليارات، وبالطبع اذكر ايضا وقبل ان يصدر التقرير، وهذا التقرير هو رسمي رقم ٢٦٧ تاريخ ٢٨/٨/١٩٩٥، وكنت اثرت الموضوع في جلسة مناقشة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموازنة السنة الماضية وذكرت عدة اسماء منها السيد ربيع عميش الذي حصل على تنزيل بلغ ٣ مليارات ليرة من مجموع ما يبلغ ٣ مليارات ومئة مليون ليرة، واستغرب بعد هذا كيف يتحدثون عن التشدد في تحصيل حقوق الخزينة وفي جباية الضرائب والغرامات و. . . الخ، واستغرب كيف يتحدثون عن هذا الامر عندما يقولون ان واردات الخزينة قد زادت بنسبة ٢٧٪ هذه السنة، و ٣٥٪ السنة الماضية، وسأقول لكم من اين جاءت هذه الـ ٢٧٪ و ال ٣٥٪.

كذلك احيلكم على التقارير التي وضعها ديوان المحاسبة عن عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، والتي تبين بشكل واضح مدى ما ترتكبه الحكومة من خرق للقوانين وللاصول، الامر الذي يسبب هدرا كبيرا، وقدر الهدر في موازنة ١٩٩٥ بحسب الخبراء بما يساوي ١٢٠٠ مليار ليرة أي ما يعادل ٢٠,٩٪ من النفقات، والهدر في موازنة السنة الماضية من النفقات يعادل ٢٠,٩٠٪، في حين ان الرواتب والاجور التي يشكون دائما من تضخمها، نود ان نقول لهم بهذا الخصوص انه في موازنة ١٩٧٤ كانت نسبة الرواتب والاجور الى مجمل الانفاق تساوي حوالي ٤٢٪ وقد تدنت سنة ١٩٩٣ الى ٢٣٪، وفي ١٩٩٤ الى ٢٠٪، وفي ١٩٩٥ الى ١٥٪ اما في موازنة العام ١٩٩٦ فان نسبة الرواتب والاجور الى مجمل الانفاق العام هي ٨٧، ١٦٪.

الوزير السنيورة: هل استطيع الحصول على هذه الدراسة.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، لايحق له مناقشتي قبل تحديد صفته من الحكومة، ولكونه لا صفة رسمية له، ان طلبها مني في الخارج اعطيه اياها اما في حال طلبها مني هنا، فلا حق لي باعطائه، لاني بذلك اخالف الدستور، ولا اتصرف كالحكومة.

الرئيس: كلا، هنا له صفة رسمية.

نجاح واكيم: ما هي؟

الرئيس: وزير.

نجاح واكيم: وزير دولة.

الرئيس: نعم وزير دولة.

نجاح واكيم: عفوا، وزير الدولة لا حقيبة له، لذلك لا يمكن لمجلس النواب ان يطرح الثقة بوزير دولة.

الرئيس: معنى هذا انه معصوم، وبما انه معصوم «يعني دبر حالو».

نجاح واكيم:

المعصوم عن المحاسبة، يجب ان يمنع عليه العمل والممارسة، سألني دولة الرئيس عن الصفة فأقول انني اشفق عليه لان غيره يعمل (وهو يظهر بسواد الوجه) اذا يجب ان نسميه «معالي وزير الدولة لشؤون سواد الوج «

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الامثلة كثيرة على خرق الحكومة للدستور وللقانون وللاصول، وفي هذا المجال (لا يتركون لا الكبيرة ولا الصغيرة)، اعطي على سبيل المثال:

مرسوم صادر في الجريدة الرسمية العدد ٢ تآريخ ١١/١/١٩٩٦ في الصفحة ٧٧، وهو فعلا يعجبكم ينص على الآتي:

(بناء على القانون... الخ، وحيث ان وزارة الاشغال العامة تشغل العقار رقم ١٦٢٨ من منطقة المصيطبة العقارية في مدينة بيروت، بطريقة الاستئجار لصالح المديرية العامة للتنظيم المدني منذ العام ١٩٦٦، واصبح المبنى المأجور يشكل استمرارية ادارية، وموقعه الجغرافي الحالي يسهل وصول المواطنين وتعاطيهم مع الادارة).

اين يقع هذا المبنى؟ في منطقة الكولا حيث لا يستطيع احد ان يوقف دراجة: لذلك قرروا استملاك المبنى المستأجر من العام ١٩٦٦. ونحن نعرف ان وزارات وادارات الدولة استأجرت من زمان ابنية كثيرة بأسعار رخيصة ولكن اصحاب العقارات في تلك الايام اخذوا اكثر من حقهم، فعندما تقدم الدولة على استملاك هذا العقار، وتدفع كلفة الترميم، والذين يعرفون العقار يعرفون الفظاعة، فكلفة الترميم تبلغ مليون و ٢٠٠ الف دولار في حين ان العارفين بشؤون المقاولات يعرفون انه في حال اعيد بناء العقار مجددا لا يكلف مليونا و ٢٠٠ الف دولار. فدفعوا المبلغ، وجاءوا يستملكونه بحالته الحاضرة، وهم بالتالي يدفعون مليونا و ٢٠٠ الف دولار ثمنا اضافيا للمبنى، فما الواسطة في هذه القصة؟ انهم يضبطون الهدر في الانفاق، هذا نموذج.

السيدة اتصلت بي، وللاسف لم اكن موجودا وقتها، وهي تقول بأنها غير مذنبة وهذا ما فهمته من الكلام المتوافر، ولكن الفواتير المعمولة لحالات الترميم كانت كلها مزورة وسرقت مبالغ كبيرة، وهذا ما بلغني عن لسان السيدة التي لم يتح لي الكلام معها.

محكمة « الكونكورد» مخالفة، ايها السادة تذكرون انه وفي هذا المجلس بالذات، وقد اقر المجلس وعارضت في حينها بتفويض الحكومة لانشاء الاوتوستراد الدائري، فاقترضت وبموجب سندات خزينة بالعملة الاجنبية ـ وسنقول الان اين ذهبت تلك المبالغ ـ المجلس فوضها بموجب القانون ان تقترض لانشاء الاوتوستراد الدائري، وبعدها يعمل بالاوتوستراد على طريق BOT حسنا، كيف ذلك؟ وبموجب أي قانون. وهنا احب ان اشير الى حقيقة، ان الـ BOT هو عقد امتياز، ويمكن ان يكونوا قد استخدموا طريقة المغلف الاجنبي، فما هو معروف في ذاكرة شعبنا عن عقود الامتياز في زمن الاستعمار لا يدل على ـ شيء مريح.

الـ BOT هو عقد امتياز لمنفعة عامة، لا يجوز بحسب المادة ٨٩ من الدستور الا ان يصدر بموجب قانون، فبموجب ماذا سيبنى الاوتوستراد الدائري على طريقة الـ BOT وبمخالفة صريحة للقانون الذي اقره مجلس النواب.

ومن المخالفات الموجودة التي ترينا الى أي درجة حكومتنا تعمل خارج القانون: انشاء مؤسسات عامة بمراسيم احيانا، وبقرارات احيانا اخرى واحيانا ايضا بقوة الامر الواقع، وبين يدي مجموعة كبيرة من المؤسسات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العامة التي صدربعضها بمرسوم، والدستور يوجب في هذه الحالة انشاء المؤسسة العامة بقانون. فقط واحدة انشئت بقانون وهي الصندوق المركزي للمهجرين، وما ادراك ما هو هذا الصندوق ولكني اذكر المؤسسة العامة للمشاريع الاستثمارية في حرم مطار بيروت، مرسوم مصلحة استثمار مرفأ صيدا وكل مؤسسة على رأسها الازلام والمحاسيب، المؤسسة العامة للاسواق الشعبية الخ. . . اعداد ليدس لها اول ولا آخر، تنشأ المؤسسات العامة بمراسيم او بقرارات او بقوة الامر الواقع، وفي هذا المجال اشير الى مؤسسة (اوجيرو) وبين يدي تقرير رسمي حول هذه المؤسسة ويقول التقرير بعد تعيين السيد الفضل شلق وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وطبعا كان عين السيد يوسف النقيت وهو احد موظفي رئيس الحكومة تم تعيينه رئيسا لمؤسسة (اوجيرو) وتم تعيينه اليوم اضافة الى وظيفته السابقة ويقبض راتبا او مخصصا اضافة الى راتبه الرسمي، والآن تم تعيينه رئيس الماكينة الانتخابية في الجنوب. رئيس الماكينة الانتخابية في الجنوب هو نفسه رئيس هيئة اوجيرو، وطبعا ليس هو فقط هناك مدير عام، عين رئيسا للماكينة الانتخابية في بيروت، موظف عمومي وموظف خصوصي. ووزير عين رئيس الماكينة الانتخابية في الشمال وهكذا صار العام متداخلا بالخاص.

حجبت الامكانيات عن مؤسسات الصيانة وفروعها في وزارة الهاتف واوكلت خلافا للقانون الى مؤسسة «اوجيرو». ورد في التقرير: أوجيرو تحصل على اموال غير منظورة من اجل دعمها.

يبلغ عدد موظفي وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حوالي ٣٤٠٠ موظف منهم فقط مثبتون في الملاك والباقي اجراء ومياومون.

يبلغ عدد ملاك موظفي (اوجيرو) المستحدث في وزارة البريد ١٥٠٠ موظف قسم منهم اتوا به من الوزارة، وقسم آخر يستخدم من خارج الوزارة، طبعا تم ذلك من خلف ظهر مجلس الخدمة المدنية. هذه المؤسسات التي تنشأ بهذه الطريقة ويتم الاستخدام فيها بهذه الطريقة، هي المؤسسات البديلة عن الادارة، وهي ايضا عملية خصخصة الادارة واستبدال الادارة وموظفي الادارة من قبل شخص واحد.

اغرب ما سمعته هو عملية تلزيم البريد بقرار. تلزيم البريد هو عقد امتياز لا يجوز ان يكون بقانون ولم يوضع بمرسوم بل بقرار، واعظم تفسير قانوني ودستوري سمعته من الوزير ان هذه هي عملية تلزيم، ما الفرق بين التلزيم وبين عقد الامتياز؟

نحن لا نعدد اعمالهم وصنعاتهم «هيك بس حتى نقول قديش هم اوادم وكويسين لان هذا الحكم هو حكم الاوادم» ولكن فلنر ما هو البعد السياسي والغرض السياسي من وراء كل هذا. قصر المؤتمرات هذا يعطي دليلا فظا على ما يرتكبونه، قصر المؤتمرات هو استثمار املاك عمومية وسأبين ذلك بالارقام وهي ليست ارقامي، مساحة العقار ٦٦ الف متر مربع ويريدون ايضا ان يضعوا ايديهم على عقار محاذ له ومساحته اربعة آلاف ذراع تريد الدولة ان تستملكه لهم ب ٢٠ مليون دولار أي الذراع يساوي خمسة آلاف دولار أي المتر بتسعة الاف دولار وقيمة العقارين يساوي ٦٣٠ مليون دولار.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

طالب زملائي بأن يكون اسمه اسم قصر المؤتمرات والثقافة أي اضافوا عليه كلمة الثقافة فقال لهم: «تكرم عينكم» الثقافة واوتيل بثلاث نجوم اضافية، ومن الجيد انهم لم يطالبوا بكلمة والادب أي الثقافة والاداب لكان زاد عليها كلمة «كباريه»، والاخلاق لزاد لهم «مرقصا» ولو قالوا كذا لزاد لهم مقبرة، هذا يدل على ان الكلام الحلو لنا ولكن الاعمال الرهيبة هنا.

ال ٦٣٠ مليون دولار قيمة هذه الارض العائدة للدولة، ١٥٠ الف متر مربع من الاملاك العمومية والبحر حتى يبنوا ناديا (لليخوت) أي ان قيمة ما تقدمه الدولة بأقل تعديل مليار ونصف مليار دولار، قالوا في البداية يعود هذا العمل عن طريق الـ BOT ثم قالوا عن طريقة شركات مختلطة ووجدوا ان الاكثر نفعا وربما هي الشركة المساهمة، يقولون ان الشركة المساهمة تقدم ٣٥٠ مليون دولار من اجل بناء اوتيل وناد سياحي لهم، اني افترض ٣٥٠ مليون دولار ولكني لا ادري ما نوع هذا الاوتيل الذي كلفته ٣٥٠ مليون دولار، يأخذون من الدولة مليار ونصف المليار دولار والدولة «بتطلع زميط» ويريدون المبلغ الى خمسين سنة قابلة للتجديد فقالوا لهم المدة طويلة فاقترحوا مدة خمس وثلاثين سنة قابلة للتجديد بارادة احد الطرفين، أي بارادة اصحاب الفندق، وملخص الحديث انهم اخذوا مليارا ونصف مليار دولار من دولة مفلسة حتى يبنوا لهم اوتيلا، وهذا ما يسمى الحفاظ على الاموال العامة، هذا عدا عن قصر المؤتمرات، وهذا الشيء تم خلافا للقانون لانه لا يجوز الا بقانون صادر من مجلس النواب، والهاتف الخليوي ايضا والى آخره.

هنا احب ان اشير الى مدى احترام الحكومة للديمقراطية واذكر فقط على سبيل المثال، هناك توصيتان صادرتان عن مجلس النواب التوصية الاولى صادرة في ايلول سنة ١٩٩٣ بعدم دستورية القرار بمنع التجمعات والتظاهرات، هذه التوصية صادرة عن مجلس النواب وكلهم يذكر هذا، والى الآن لم تلتزم الحكومة بهذه التوصية ولن تلتزم بها، الا عندما تغاضت او سمحت باطلاق النار في مناسبة ما، والكل يعلم حينذاك كان اساتذة الجامعات الذي وقعوا عريضة بعدم دستورية التمديد، قسم منهم ادخلوا السجون والقسم الآخر يلاحق من قبل السلطة. وكذلك ايضا عرس ايلي سكاف مخالف للدستور والقانون ويهدد النظام العام.

ايها السادة: بين يدي ثلاث وثائق، مع من يتعاملون؟ لا اريد التكلم عن شركات المقاولات التي تصب في النهاية في خانتهم، أي الحكومة تلزم مقاولاتها للحكومة، اعني الحكومة العامة للحكومة الخاصة وكأنه لا يكفينا عدد النصابين في الداخل فنستورد نصابين من الخارج.

اقرأ في جريدة الانوار: ثورة قضائية على الحلف المشبوه بين رجال الاعمال والساسة في فرنسا.

اللبناني الاصل «اندريه كامل» ملتزم الاوتوستراد الدائري في قفص القضاء.

هناك في قفص القضاء وهنا ملتزم الاوتوستراد الدائري، وملتزم الاوتوستراد العربي «مارتنيغ بويك» متهم بجبل الرشاوى مع الاسمنت، اذا تعرفون مع من يتعاملون والسبب معروف.

ايضا مجلة «انسايت» الامريكية تحدثت ونقل عنها الاعلام اللبناني عن الدعوى التي رفعها رجل اعمال لبناني

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ضد رئيس الحكومة بقضية شركات صورية وعندنا منها الكثير، وعملية احتيال وعندنا منه الاكثر، الم اقل لكم انها حكومة خارجة على القانون.

وفي نهاية هذا السرد الموجز آتي على موضوع الاعلام اقرأ في هذا المجال ما يلي:

اولا: الكل يعرف ان المسألة لا تتعلق بتقرير فني قد يصدق او لا يصدق، ان المسألة هي محض سياسة وهي تتعلق بالذات في هذا اليوم بموضوع الانتخابات النيابية والكل يعرف ان «الكوتيت» وزعت على مسؤولين في السلطة بدعاوى طائفية او مذهبية، ولكنها حقوق الافراد في السلطة، وفي هذا المجال اقول، مهما كان العدد، وانا اعتبر ان ستة تلفزيونات في لبنان كثيرة، ولكن المسألة ليست بالعدد ستة، او سبعة، او ثمانية المسألة لمن تعطى هذه التلفزيونات، وهذا ما اشرت اليه، والى خطورة الدمج بين سلطة الدولة، وسلطة رأس المال، والسلطة على الاعلام.

ان اقدام المسؤولين على تملك تلفزيونات او وسائل اعلام، او على المشاركة في هذه الوسائل يقع تحت طائلة المواد المنصوص عنها في قانون العقوبات من ٣٥١ الى ٣٦٦ وهي تقول:

المادة ٣٥١: «كل موظف وكل شخص انتدب الى خدمة عامة سواء بالانتخاب او بالتعيين، وكل امرىء كلف بمهمة رسمية كالحكم والخبير والسنديك التمس او قبل لنفسه او لغيره هدية او وعدا او أي منفعة ليقوم بعمل شرعي من اعمال وظيفته عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة اقلها ضعفا قيمة ما اخذوا قبل به».

الماد ة ٣٥٢ من قانون العقوبات: «كل شخص من الاشخاص السابق ذكرهم التمس او قبل لنفسه او لغيره هدية او وعدا او أي منفعة اخرى ليعمل عملا منافيا لوظيفته او يدعي انه داخل في وظيفته او ليهمل او يؤخر ما كان عمله واجبا عليه عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة اضعاف قيمة ما اخذ او قبل به».

المادة ٣٥٧: «من اخذ او التمس اجرا غير واجب او قبل الوعد به سواء كان لنفسه او لغيره بقصد انالة آخرين او السعي لانالتهم وظيفة او عملا او مقاولات او مشاريع او ارباحا الى آخره عوقب بالحبس من شهرين الى سنتين».

و المرسوم الاشتراعي رقحم ٣٨ تاريخ ١٨/٢/١٩٥٣ قانون الاثراء غير المشروع ينص على الاتي:

«الاثراء الذي يحصل عليه الموظف والقائم بخدمة عامة او من ينتسب اليهما برابطة القرابة او المصاهرة او الشراكة او الخدمة الحالية او السابقة الى آخره...»

ـ هنا يحكى عن الرشوة، واستخدام النفوذ واستغلال السلطة... الخ. لذلك اقول ان استغلال قانون الاعلام المرئي و المسموع لسيطرة رجال في السلطة على هذه الوسائل وتملكها يقع تحت طائلة قانون العقوبات، وقانون الاثراء غير المشروع، ولذلك اقول انني سأقيم الدعوى على كل واحد من هؤلاء واذا كان القضاء اللبناني

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لا يسمح وضعه عندها نذهب الى فرنسا حيث تقام الدعوى على متل هؤلاء. فاما ان نذهب بالتهجير واما نذهب لنقيم الدعوى.

اخيرا ايها السادة: العديد من كلمات الزملاء النواب امس تحدثت كثيرا وبلغة علمية عن الموازنة وبالفعل اوجه الشكر والتحية لزميلي الاستاذ زاهر الخطيب الذي كان رائعا في مطالعته امس، ولكن وللاسف اقول هل يؤثر هذا على سلوك الحكومة وسياستها ونهجها؟

اختصر في موضوع الموازنة.

المسألة ليست في الاخطاء التي نراها لانهم هم يرونها، والخطايا التي نراها هم يرتكبونها، ولكن المسألة هي في مدى حيوية وجدية الحياة السياسية والحياة الديموقراطية في لبنان ودور المجلس لجهة الرقابة.

الفذلكة هي بمثابة الاسباب الموجبة لمشروع قانون الموازنة، وهي التي ترسم السياسة العامة للحكومة من خلال موازنتها. قبل ان اتحدث عن السياسة العامة اتوقف عند عدد من المغالطات التي وردت في الموازنة وفي فذلكة الموازنة.

تقول: انها تمكنت من تقليص العجز في الموازنة عن طريق ترشيد الانفاق، وضبط الجبايات وتحسينها وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل ملحوظ، هل نتحدث عن الجمود الاقتصادي الخانق؟ وقد اشار زميلنا الدكتور سليم الحص الى هذا الموضوع وايضا زميلنا الاستاذ نسيب لحود، لن استفيض في هذا، ولكن هذا الكلام الذي جاء في الفذلكة ترد عليه الوقائع التالية: قلت مرة اخرى يقدر الهدر في موازنة العام الفائت ١٩٩٥ بمبلغ ١٢٠٠ مليار ليرة أي ما يعادل ٢٠,٩٪ من حجم النفقات.

في موازنة العام الحالي هناك نفقات اضافية وقد تشاطروا هذه السنة فكانت موازنة هذا العام «لعبة ثلاث اوراق» ادخلوا بندا بيند ودخلوا من الباب/ ٣٠/ على الباب/ ٣١/ الاحتياطي، وضخمو ا الاحتياطي... الخ لان القصة طويلة.

تورم الاحتياطي، وهنا اود ان اشير الى مادة اشار اليها الزميل الاستاذ زاهر الخطيب امس، المادة/ ٣١/ لا تجيز لرئيس الجمهورية ان يتصرف وبموجب مرسوم يعرض على مجلس النواب بأكثر من ٣٥ مليار ليرة، وانا اعتقد ان هذه المادة ايضا مخالفة للدستور، ولكن الادهى والامر هو ان وزير المالية بموجب المادة/ ١٤/ وبقرار منه يستطيع ان يتصرف بعشرات المليارات منها حوالي ٩٠ مليار ليرة للاستخدام، ومن هنا عندما كان معالي الوزير يقرأ الفذلكة قلت له حينذاك هذه موازنة انتخابات نيابية لان وزير المالية باستطاعته ان يستخدم بما قيمته ٩٠ مليار ليرة أي حوالي ٦٠ مليون دولار من الآن وحتى موعد الانتخابات وبعد ذلك: «عمرهم ما يرجعوا» وهذا يعني التأثير في سير الانتخابات. اما حديث معالي دولة نائب رئيس الحكومة عن ضمانة نزاهة الانتخابات فان التعليق الوحيد الذي سمعته عن هذا الكلام كان «الضحك»، أي ان الجميع الذين سمعوه ضحكوا..

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ يقول القانون: لا يجوز لموظفي الفئة الاولى ان يترشحوا للانتخابات النيابية الا اذا استقالوا قبل سنتين حتى لا يؤثروا من خلال وظيفتهم على نزاهة الانتخابات وحتى يكون هناك تكافؤ بينهم وبين المرشحين الآخرين.

كيف يكون هناك تكافؤ بالترشيح بين وزير ومعارض وبين رئيس الحكومة وبين آخرين. فاذا كان قانون الانتخاب المقبل لم يلحظ عدم جواز ترشيح الوزير ورئيس الوزارة للانتخابات فسوف نطعن بعدم دستورية القانون.

اضافة الى امور اخرى في مجال الهدر نشير بسرعة الى تقارير ديوان المحاسبة، واشير ايضا الى ان الخبراء يقدرون ان قيمة التحسين في منطقة الوسط التجاري تفوق السبعة مليارات دولار واسأل كم قرشا دفعت نتيجة الثروة التي تحققها على حساب المواطنين؟

لقد قدرت الحكومة الواردات المرتقبة او الزيادة بالواردات لهذه السنة بأكثر من ٢٧٪ ومن عام ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٥ حوالي ٣٥٪. هم يعترفون وانا اقول انه رقم مبالغ به، ان نسبة النمو الاقتصادي كانت ٦٪.

فاذا كان الرقم صحيحا يجب ان تزيد الواردات بنسبة ٦٪ انها زادت ٣٥٪ لماذا؟ مع اننا نرى الاعفاءات لكبار الرأسماليين... والمسألة كانت على حساب المزيد من التضحية بالوضع الاجتماعي لعموم المواطنين في بلد اصبح ٧٠٪ من سكانه يناضلون من اجل البقاء على خط الفقر، وان هذا التحسن في الجبايات تم بكلفة اجتماعية بالغة الضراوة وبالغة القسوة.

ـ العجز في الدين العام: تقول الحكومة ان مجمل مصائبها ورثتها من الحرب ولكنهم لا يقولون بأننا نحن ايضا ورثناهم من الحرب.

وتركز الحكومة كثيرا على الرواتب والاجور والتقديمات الاجتماعية، هنا اشير بسرعة الى ان نسبة الرواتب والاجور الى مجمل الانفاق العام هي فقط ١٦,٨٧٪ في حين ان التقديمات الاجتماعية في لبنان تساوي اقل من ١٪ من الناتج القومي اما في الدول الإخرى فتبلغ حوالي ٢٠٪ في فرنسا مثلا تبلغ ٢٢٪.

تضاعف الدين العام اكثر من ثلاث مرات بفترة ثلاث سنوات ولم يكن ذلك اثناء الحرب بل في وقتنا الحاضر، واخترعوا بدعة سموها الدين العام الصافي وليس هناك شيء اسمه الدين العام الصافي، هناك الدين العام الفعلي.

ـ الدين العام الفعلي: كان الدين الداخلي في شهر ايلول الماضي حوالي ١١,٠٠٠ الف مليار ليرة، وتدنى الاحتياطي على مدى تسعة اشهر الى حوالي الفي مليون دولار أي بمعدل مئتي مليون دولار بالشهر رفعوا الفوائد على سندات الخزينة والتي هي سندات دين فبلغت الى فوق الاربعين بالمئة ثم اتوا باحتياطي وبكلفة ٤٠٪ او ٤٢٪ فوائد فارتفع الدين العام من ايلول حتى اول كانون الثاني من ١١،٠٠٠ مليار الى ١٤،٥٠٠ مليار ليرة «يعني» ما يعادل ٩،٠٠٠ مليون دولار، ويضاف اليها ١٢٩٥ مليون دولار، دين خارجي مرشح للزيادة مع العقود

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

والوعود التى نعرفها، ويكون الدين العام وحسب ارقام الدولة قد تجاوز يا دولة الرئيس الدخل الوطني الذي هم يقدرونه خلافا لكل المنطق والواقع ب ٩٥٠٠ مليون دولار، أي ان نسبة الدين العام الى مجمل الدخل الوطني تفوق ١١٠٪ وفقا لارقامهم فانظروا الى اية كارثة وصلنا.

هناك تقرير اصدرته بعثة للبنك الدولي من اشهر، وزعت منه سبعة نسخ، ثم اخفيت هذه النسخ السبع، هم يتكلمون دائما عن البنك الدولي.

لماذا اخفوا هذا التقرير؟ يجب ان نطلع عليه ولكن لماذا لا يطلعوننا عليه، لان هذا التقرير وصل الى نتيجة تفيد بأن لبنان وصل وبفضل سياسة الحكومة الى الافلاس. هذا كلام البنك الدولي، وسبق لى ان قلت هذا الكلام فقالوا ان نجاح واكيم تسبب لنا بدفع خمسمائة مليون دولار، اذا تصريح من نجاح واكيم يدفع خمسمائة مليون دولار للبنك المركزي فهذا يعني ان وضعنا المالي ممتاز، الدولرة ٦١٪ الودائع ٨٧٪، ويقولون ان تسليفات العجز هي ٤٧/ في موازنة العام ١٩٩٥ هذا ليس صحيحا، لقد اخروا دفع المستحقات للملتزمين ونسبة العشرين بالمئة ـ الزيادة على الرواتب ـ لم يتم دفعها في حين انهم حصلوا جبايات الرسوم ومنها رسم البنزين، ومع هذا كله بقى العجز ٤٧/ ، ويقولون ايضا ان العجز هذه السنة هو ٣٨٪، ولكن من يعش يرَ، لان العجز سيفوق هذا الرقم «وما يغشونا ويتكلموا» عن العجز في الموازنة، «خليهم يتكلموا» عن العجز في الخزينة وعن نسبة العجز في الدخل الوطني العام.

يتحدثون عن دعم القطاعات الانتاجية، ويظهر لنا ان وضعنا الاقتصادي سليم ولكن من خلال ارقام موازنتهم فقط.

خدمة الدين العام نسبتها ٤٠،٣٪ من مجموع النفقات وهنا كما اشار الزميل الاستاذ زاهر الخطيب فانهم تحايلوا واضافوا عدة اشياء للباب الاحتياطي ٣١، يعني هذا ان خدمة الدين العام تفوق ٤٠،٣٪ بكثير، حصة وزارة الزراعة من النفقات ٠،٤٨٪ الصناعة ٠،٠٣٪ الاقتصاده ٠،٥٠٪ التعليم العالي ٠،٩٣٪ العمل ٠،٠٣٪ الاسكان و التعاونيات ٠،٠٢٪ الرواتب والاجور ١٦،٨٧٪.

ما الذي يريدون ايضا، وهنا الفت سؤالي هو التالي، الذي يستطيع ان ينجز هكذا موازنة، ألا يستطيع اعداد فذلكة من خمس صفحات؟ ما المقصود من قراءتها هنا؟ كما قلت يا دولة الرئيس، هذه الفذلكة خطيرة جدا، لذلك لا نناقش الفذلكة لاننا سمعناها سريعا، ونحن كنا نقول بان الرجل مشكوك بحقه في تلاوتها. نحن مشغولون بالدستور، وهو يمرر الفذلكة، فنكون نوافق عليها، وعندما نصل الى الخصخصة الشاملة ويعترض أحدنا، يقولون له: «هس» انتم وافقتم.

الرئيس: ها نحن وافقناك واجلناها، فقالوا اننا والحكومة قد اتفقنا على التأجيل. ألم تقرأ السفير؟

نجاح واكيم:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

هذا يعنى انني انا اتفق مع الحكومة، هذا مضحك، ما الهدف من وراء كل ذلك؟ زيادة الدين العام، تدمير الاقتصاد، تفريغ وشل المؤسسات الادارية، انشاء مؤسسات عامة من خارج القانون وبالالتفاف على مجلس الخدمة المدنية وخلافا للاصول؟ كل هذا الى اين؟ انها الخصخصة، تقول الفذلكة.

ويجب ايضا اعادة هيكلة ميزانية القطاع العام من خلال العمل على اعطاء دور فاعل ونام «للقطاع الخاص» والذي يسمعهم يتكلمون عن القطاع العام وخطورته، يعتقد ان «انور خوجا»، او «كمولكا)، كانا يحكمان امس، وقاموا بانقلاب عليهما ويتكلمون باسم الليبرالية اليوم، ويعدوننا بالانجازات. علما ان اقل بلد في العالم يوجد فيه قطاع عام هو لبنان وفي كل تاريخه ـ وتتابع الفذلكة ـ «على اعطاء دور فاعل ونام للقطاع الخاص يسمح باشراك اكبر عدد من المواطنين»، المواطنون من؟ هم الموظفون لديهم فقط، اما الباقون فليسوا كذلك ـ «في النشاطات المتعلقة حاليا بمؤسسات القطاع العام والخاص الامر الذي سيؤدي الى تحسين الانتاجية وتخفيض الكلفة»، ـ تخفيض الكلفة وتخفيض المردود ما هذا النبل عند القطاع الخاص، الذي لا يهمه سوى الخدمة العامة، بحيث انه يتحمل الخسارة من اجل خدمة الدولة. . . وبالتالي الى تخفيض تدريجي في قيمة الدين العام واعبائه على الخزينة، والاعتمادات المدرجة للمشاريع لم تلحظ انخفاضا اساسيا كما ان معظم المشاريع الاساسية المقدرة هي ممولة بقروض خارجية وليس باعتمادات موازنة، هذا وان سياسة الحكومة تجاه المشاريع الحيوية الجديدة سوف تركز على اقرار هذه المشاريع بقوانين منفصلة، طبعا يعدوننا بقوانين مثل المرسوم ٤٨٨٠، و المرسوم ٤٨٧٤ اللذين احالتهما الحكومة بتاريخ ١٧ آذار ١٩٩٤، ثم رأوا ان اقرار القوانين يعني النقيد بها، لذلك لا داعي لها، يقفز فوقها من خلال المؤسسات والخصخصة، «كما ستركز على اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، في تنفيذ وتمويل بعض هذه المشاريع الحيوية الجديدة» وهذه المشاريع هي خطة النهوض الاقتصادي التي ما زلنا لا نعرف عنها شيئا.

بصراحة هي الخصخصة، وقد لفتني في هذا المجال تشديد الوزير على عبارة، «اعتمادات بلغت ٢٥٠ مليار ليرة لتسديد العجز في صندوق المحروقات»، وهنا احب ان اقول له اننا ايضا سمعنا عن موضوع خصخصة محطات توليد الطاقة ومصفاتي النفط.

في مشروع القانون/ ٤٨٨٠/ جاء: تنشأ المؤسسة وتدمج وتلغى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح الوزير المختص، حسنا كل ذلك في اطار الشركة.

لقد طاولت الخصخصة قطاعات عدة مربحة، متل الهاتف الخليوي ومغارة جعيتا وطبعا استيراد المحروقات وهي تهدد بالانتقال الى امور اخرى، وهنا احذر من موضوع الاستيلاء على الاملاك العمومية تحت شعار تنظيم الاملاك البحرية، مشروع قانون تنظيم الاملاك البحرية، ومن خارج القانون، وبالاستناد المزور على القانون ١١٧، فينشأ شركات عقارية للاستيلاء على الاملاك العامة. وهنا كنت قد وجهت سؤالا حولته الى استجواب للحكومة عن بعض الشركات مثل شركة «كيبل اندوايلس» واحد ابرز اعضاء مجلس ادارتها زميله «حاييم هرتزوك»، هذه الشركة والوثائق تحدثت عن خصخصة قطاع ا لهاتف.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: هذه القضية، لها جلسة استجواب، والرئاسة ستلبي احد الطلبين لتحويل السؤال الى استجواب، سؤال منك والآخر من الزميل سمير عون، لذلك لندع هذه القضية حتى جلسة الاستجواب، فالوقت انتهى.

نجاح واكيم: حسنا، كلمة اخيرة، اقول بصراحة ان هذه الفئة التي استولت على الحكم بقوة الرأسمال، وبدعم خارجي، هذه الفئة تعمل وفق اهداف محددة، تعمل للتطبيع قبل التوقيع، وهي تؤسس او تمهد لسيطرة رأس المال الاجنبي على كل الدولة وكل مرافق الوطن، ان هؤلاء يعملون وهم يعون ما الذي يفعلون، ان اخطر ما في الامر ان نحاول ان لا نرى حقيقة ما يسعون اليه، انهم يريدون ان يدمروا الوطن عن طريق هذه الشرق اوسطية ان شركة،(كيبل اندوايلس « كنموذج تعطي مؤشرا على هوية الشركات التي سوف تسيطر على كل القطاع العام في لبنان وبالتالي التي سوف تسير شؤون الدولة، الاقتصاد بنية المجتمع، وهذا هو الذي يجعلنا نعارض هذه الحكومة، واقول اخيرا: ان عدم الكفاءة في عمل المؤسسات الدستورية سوف يعطي الشرعية لكل عمل من خارج هذه المؤسسات يسعى الى الحفاظ على الوطن في مواجهة حكومة باسم الشرعية تخرق الشرعية، وتهدد مصالح وطن، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ طلال المرعبي.

طلال مرعبي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

ان خزينة الدولة جيوب رعاياها، والواقع ان وضع الخزينة يعكس دائما اوضاع المواطنين، ووضع الموازنة لهذه السنة ان دل على شيء فانما يدل على حالة الجمود والاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، وبالتالي فنحن نعلم ان الحاجات اكبر واضخم من هذه الارقام المتواضعة خاصة في الجزء الثاني الخدماتي منها، حيث تدنت الارقام من ١٠٤٧ مليارا الى ٨١٤/ مليارا، أي بنقصان ٢٢٧ مليارا.

ولكن على الحكومة والدولة ان تنطلق دائما من مبدأ العدالة والمساواة حتى في الظروف القاسية، اذ ان معظم المشاريع الاعمارية تنفذ بواسطة القروض والهبات، ومع تقديرنا للمحاولات القائمة لتقليص العجز الدائم في الموازنة، والتي يجب ان تعكس خطة الحكومة للمرحلة المقبلة، ولكنها عمليا تفوق دائما الارقام المتوقعة في العجز، وهذا ما يحصل منذ سنوات، حيث قدر العجز عام ١٩٩٠ ب ٦٦٪ بينما قد وصل فعلا الى حدود٨٨٪، وعام ١٩٩٥ قدر ب ٤٤٪ وبلغ حوالي ٥٠٪، ونرجو ان لا يصل هذا الرقم الى اكثر من ٣٧،٦ بر لعام ١٩٩٦، وجدير بالذكر ان الاحتياطي لهذا العام بلغ ١٠٢٠ مليارا أي ٢٦،٥٪ من مجموع الموازنة وهذا رقم مرتفع نسبيا مع العلم انه لم تلحظ الاعتمادات المقدرة لنفقات سلسلة الرتب والرواتب الجديدة والتي يفترض ان تبدأ مع مطلع عام ١٩٩٦ والتي لم تحول حتى الان الى المجلس النيابي. والملاحظة الاساسية التي يمكن ان نعطيها ان هناك حلقة مفرغة بالمقابل يحصل على صعيدها بعض الهدر، وتتمثل ببعض الوزارات والمؤسسات العامة والصناديق المستقلة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والتي تعطي مساهمات ضخمة لا تخضع للرقابة الفعلية لا من المجلس النيابي ولا من وزارة المالية ولا من ديوان المحاسبة.

ان معالجة الاستدانة والديون المتصاعدة وخدمة الدين العام بسندات الخزينة قد لا تكون الطريق الصحيح نظرا لتهافت المواطنين على توظيف اموالهم بشرائها والحصول على فوائد مرتفعة (فوائد سندات الخزينة بلغت ٢٢٥٠ مليار) مما يحد من السيولة ويؤدي الى جمود نسبي في الوضع الاقتصادي والمالى وينعكس سلبا على كافة الاوضاع الاقتصادية.

ولا بد من القول ان الاعتماد على الضرائب. غير المباشرة والجمارك كمداخيل للدولة ليس من شأنها اصلاح الوضع، وبالتالي لا بد من متابعة التحرك للحصول على مساعدات عربية ودولية، وحث المستثمرين على توظيف اموالهم باستثمارات متوسطة وطويلة الامد، لا سيما وان هناك قانون ضرائب وضع خصيصا لجلب هذه ا لاستثمارات والتوظيفات.

وهذا يقودنا الى السؤال عن فرص العمل التي يجب ان تؤمن للشباب اللبناني على كل المستويات العلمية والثقافية، حيث ان هناك ازمة بطالة حادة تطال كل شرائح المجتمع.

دولة الرئيس، لقد اعلنت وتمنيت في مطلع هذه السنة الجديدة على الحكومة ان تولي الانماء المناطقي والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية الاهمية القصوى نظرا لخطورتها، وطلبت تخصيص جلسات لمجلس الوزراء لبحثها، واكد رئيس مجلس الوزراء اهمية هذه المواضيع ووعد بمعالجتها وايجاد الحلول الناجحة لها. ولكن يهمني ان اقول ان الغلاء لا زال مستفحلا بحيث اصبح لبنان من اغلى الدول اذا ما قارناه مع البلدان المحيطة والبعيدة ودون مبرر، وهذا يجسد حالة الطمع عند الكثير من التجار، وعدم تمكن الرقابة من انجاز عملها، وغياب التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية وكنا نقول بسياسة العرض والطلب وان ارتفاع الاسعار وانخفاضها انما ينبثق عن هذه القاعدة، ولكن وبأسف حتى هذه القاعدة لا تحترم بل توضع الاسعار عشوائيا دون حسيب او رقيب.

لقد نصت وثيقة الوفاق الوطني وجاء في مقدمة الدستور تحت البند (ز) «الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام».

ماذا يعني هذا الكلام ايها السادة: هذا يعني وجوب وضع خطة انمائية متوازنة، تشمل كل القضايا الخدماتية والاجتماعية وتعيد للمواطن ثقته بدولته ونظامه، وهذا من شأنه ان يحقق الاستقرار ووحدة الدولة، فأين اصبحت هذه الخطة؟ لا نريد ان نتكلم عن الحرمان، وابحث عن كلمة مرادفة للحرمان لكي اقرنها بها من الآن وصاعدا، قد تكون للمناطق المحظوظة، ربما اذا قلنا المناطق المحظوظة يزول الحرمان.

وسأعرض بايجاز لبعض القطاعات الخدماتية وابدأ بقطاع الثقافة والتربية والتعليم المهني والتقني فأقول: ان

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

دعم الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي هو واجب وطني شرط ان تكون الجامعة على المستوى الوطني المطلوب، وان تخضع لسلطة الوصاية، وبالتالي فالتعليم الرسمي ايضا بحاجة الى تطوير، ويجب ان يطبق توحيد كتاب التاريخ وكتاب الجغرافيا، وهنا اتوجه بالسؤال ايضا حول قانون تجميد الاقساط المدرسية اين اصبح؟ فالعائلات تضج من ارتفاع اسعار الاقساط المدرسية وليس هناك من رقيب على هذا الموضوع. اما المدارس الرسمية فهي بحاجة ايضا وايضا الى المزيد من المعلمين نظرا لاقبال التلاميذ على التعليم الرسمي، وبالتالي فان منطقة عكار وبعض المناطق كالضنية والجنوب بحاجة الى اعادة النظر بأوضاع المعلمين واعادة توزيعهم. هناك تخمة كبيرة في مدارس، وهناك نقص كبير في مدارس اخرى، ولا بد لي من التذكير بأوضاع المعلمين المتعاقدين الذين لم يحالفهم الحظ في الدورات التدريبية، واطالب بأن يعطوا فرصة اخرى لاثبات جدارتهم، وافاجأ عندما ارى ان موازنة وزارة التعليم المهنى هى فقط ٠،٨٥ من مجموع الموازنة العامة، نظرا لما لهذه الوزارة من اهمية على الصعيد الوطني، وبالتالي علينا ان نوجه الجيل الناشىء الى سلوك هذا الطريق، وعلينا ان نقوي المهنيات وان ننشئها في كافة المناطق اللبنانية، وهذا اقل ما يمكن ان نفعله، لان امتهان المهن الحرة يمكن ان يؤدي خدمة كبيرة للبلاد فى حالة الانماء والاعمار التي تجتازها..

اما القطاع الصحي والطبابة فلا شك اننا كلنا نعاني مما تتسبب به بعض المستشفيات الخاصة، من عدم التقيد لا بتسعيرة وزارة الصحة و لا بأوراق وزارة الصحة، وبالتالي تصدر الفواتير التي تطال الملايين من الليرات، والتي لا يمكن للمريض أن يدفع منها قرشا واحدا. معاناة يومية تحصل. معنا جميعا ايها الزملاء، اذا لم نستطع ان نقوي المستشفيات الرسمية وان نضبط المستشفيات الخاصة، لا يمكن ان نؤمن الطبابة للمواطن اللبناني، واعتقد ان هذا جزء مهم جدا من حياته اليومية، وبالتالي فانا اطالب بتعزيز القطاع الصحي على جميع المستويات: المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات، واذكر معالي الوزير بانني انشأت مجموعة مستوصفات ومستشفيات تطال جميع المناطق في السابق التي نسميها بالمحرومة واطالبه بأن يباشر ـ في الحقيقة لقد باشر ـ اطالبه بأن يستمر في فتح هذه المستوصفات والمراكز الصحية وان توزع توزيعا صحيحا على كل المناطق المحتاجة، كما يمكن البحث في توحيد مصادر للاستشفاء، أي يجب ان يوجد بالنتيجة مصدر واحد للاستشفاء وليس عدة مصادر وهذا امريمكن ان يخفف الكثير من الاعباء على الخزينة اللبنانية.

اما مكتب الدواء فانني ارجو ان يبدأ بعمله سريعا لتوفير الادوية للمواطنين بأسعار مقبولة ومعقولة وان يفتح له فروع في المناطق، بحيث يستطيع ان يمارس دوره وان يشمل فى ذلك كل المناطق اللبنانية.

اما قطاع الطرق والاشغال العامة، وهذا امر يهمنا جميعا ايضا اذ ان الموازنة لهذه السنة لم تكن كافية وقد ناقشناها في اللجنة المالية وقررنا ان يصار الى زيادة ٥٠ مليار ليرة لبنانية توزع على المناطق بالتساوي، واعتقد ان كل محافظة نالت حوالي ٨ مليارات وهذا يؤمن بعض الاصلاحات في هذه الوزارة ولكني انوه ايضا، بضرورة الاهتمام بالطرقات الداخلية في كل البلدان والقرى اللبنانية لانه لا يكفي ان تهتم بالمجازات والطرق الاساسية بل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان الطرق الداخلية يجب ان تنال الاهتمام الكافي وان ترصد لها الاعتمادات خلافا لما يحصل احيانا في وزارة الاشغال لذلك ارجو ان يؤخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع، ففي الشتاء الطرق موحلة وفي الصيف الطرق مليئة بالغبار وبالتالي فهناك مطالبة يومية من المواطنين بالاهتمام بهذه الطرقات وتحسين مجاري السيول على جوانب الطرقات واطالب وزارة الاشغال ايضا بالتنسيق مع باقي الوزارات، لانه يوجد هدر بسبب التزفيت حيث تأتي بعض الادارات وتحفر الطرقات وهكذا ندور في دوامة. نضع الاموال لتزفيت الطرقات، ثم يزال الزفت بعد اشهر وهكذا.

الماء والكهرباء: لبنان يحسد على ثروته المائية، هناك الكثير من الطاقات المائية التي يجب ان تستثمر في مكانها واتعجب يا دولة الرئيس، لان هناك مناطق كثيرة في عكار وفي الشمال والجنوب والبقاع لا زالت بحاجة الى مشاريع لتأمين مياه الشرب على الاقل، لا اقول مياه الري بل مياه الشرب على الاقل، الكثير من المناطق لزمت ولم يباشر العمل فيها، هناك بطء في التنفيذ ونأمل ان يصار الى الاسراع بالعمل فيها، والاستفادة من الماء الذى يذهب هدرا.

بالنسبة للكهرباء وعدنا بـ ٢٤ ساعة كهرباء في مطلع ١٩٩٦، في الحقيقة ولغاية الان، واتكلم هنا عن الشمال، ما يزال التقنين مستمرا.

الرئيس: لماذا تتكلم عن الشمال فقط، في كل المناطق ما يزال التقنين مستمرا، في الجنوب مثلا الانارة ٦ ساعات فقط، وقد تكلمنا مع معالي الوزير فقال ان هناك عوامید كهرباء يجري اصلاحها اما في الحقيقة فالتقنين ما يزال مستمرا، واعتقد ان هذا الامر سيستمر مع الاسف حوالي سنة ونصف السنة ايضا.

طلال المرعبي:

ارجو ان تحترم المواعيد التي تعطى، اما البريد فهو غير موجود ويعمل المسافر ويعود ولا يصل «المكتوب «، اعني ان المغترب يأتى من الخارج فيزور ذويه ويعود والمكتوب لا يصل، في الحقيقة أن موضوع البريد يوازي بالاهمية موضوع الهاتف، يجب ان تتوفر السرعة لايصال الرسائل الى اصحابها، ليس في بيروت فقط وانما في كافة المناطق اللبنانية. على المعنيين تأمين ذلك، واذا لم يحصل ضمن القانون، فعندئذ علينا محاسبتهم، ولكننا نطلب ان تصل الرسائل في مواعيدها الى اصحابها وبدون تأخير.

واتوقف عند قطاع الزراعة حيث بلغت ارقام موازنتها ٠،٤٨٪، هذا القطاع الانتاجي المهم والذي يشكل مصدر رزق لاكثر من ٦٠٪ من الشعب اللبناني، اتساءل لماذا يهمل هذا القطاع؟ هذا القطاع مهمل منذ بداية الاستقلال اريد ان اتكلم بصراحة، وزارة الزراعة مهملة، لذلك لا بد من اعادة النظر في موضوع الانماء الزراعي والاعتماد على المكننة الزراعية وعلى التصنيع الزراعي وتشجيع اقامة الصناعات الزراعية في المناطق، وبالتالي تأهيل المراكز الزراعية في كل المناطق، وفي هذه المناسبة اقول للوزير ـ وهو يعلم ـ بأن هناك مركزا زراعيا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في العبدة في عكار يجب ان يتم تأهيله قريبا، منذ خمس او ست سنوات كل المناطق تم تأهيلها باستثناء عكار. وبالمناسبة أقول واطلب من الحكومة ومن وزير المالية التعاون لاعطاء حصة اكبر لوزارة الزراعة وللمشروع الاخضر لانه يقوم بأعمال اصلاحية وشق طرقات زراعية. واذكر بضرورة اخضاع مزارعي التبغ والتنباك للضمان الاجتماعي، والحديث ايها الزملاء عن الانماء متشعب وهو يشمل قطاعات كبيرة وكثيرة منها القطاع الصناعي والسياحي مثلا: الصناعه بحاجة الى توجيه وحماية، توجيه للانتشار في كل المناطق وانشاء مناطق صناعية في كل من عكار والبقاع والجنوب وحماية للانتاج الوطني وتشجيعه ومراقبة اسعاره ولا بد ان ينتقل لبنان من بلد مستورد الى بلد منتج لان في ذلك وحده منعة له ولتحويل العملات الاجنبية التي تحول بمئات الملايين من الدولارات لاستيراد السلع الاستهلاكية من الخارج.

وتنشيط القطاع السياحي ايضا، ومراقبة اسعار الفنادق والمطاعم والاهتمام بالاثار التي تشكل ثروة وطنية كبيرة كاثار «عرقة» التي هي من اهم الاثار اللبنانية، لا بد من اعطاء هذا القطاع الاهمية لانعاش السياحة ولانعاش المناطق اللبنانية كافة.

واصل الى موضوع الاسكان والنقل المشترك، انا اعتبر يا دولة الرئيس ان هناك اربعة امور على الدولة ان تهتم بها وهي الطبابة والاسكان و النقل والتربية. و اذا ما تأمنت للمواطن هذه الحاجات يهون الكثير من الامور اطالب بوضع خطة اسكانية متطورة تمكن كل مواطن وكل صاحب دخل محدود من تملك منزل. اما النقل المشترك فلا بد من ان تتعاون الدولة مع القطاع الخاص لكي تؤمن بيروت وجميع المناطق اللبنانية وقد سمعنا ان هناك خطة نرجو ان تبصر النور في القريب العاجل لان موضوع النقل يشكل عبئا كبيرا على المواطنين ذهابا وايابا.

كما اطالب بتطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٩٩٠ باعتبار مطار الرئيس رينه معوض مطارا مدنيا، واذكر ايضا بموضوع قطاع النفط وما يمكن لهذا القطاع ان يحقق للدولة من ارباح. واطالب بالاهتمام بمصفاة طرابلس، لا اقول مصفاتي طرابلس والزهراني لان مصفاة الزهراني اصبحت معدمة، ولا يمكن اعادة تشغيلها في الوقت الحاضر، اما مصفاة طرابلس فيمكن تأهيلها وان تعاود العمل مع الوقت اذا ارتأت الحكومة ذلك، يمكن ان يعود الضخ اليها فتوفر الكثير من الاموال على الدولة اللبنانية.

واخيرا اصل الى موضوع الاعلام المرئي والمسموع واقول ان الاعلام الحر غير الموجه هو في اساس النظام الديموقراطي وشرط لاستمراره و اطالب باعتماد الموضوعية في اتخاذ القرار بالترخيص بعيدا عن التوزيعات الطائفية ولا بد للحكومة من الاخذ بعين الاعتبار كل التقارير الفنية الموضوعة لتجديد العديد، ان على صعيد التلفزيونات او على صعيد المحطات الاذاعية.

دولة الرئيس، يهمنا ان نؤكد في موضوع المفاوضات على تلازم المسارين اللبناني والسوري وضرورة اقامة السلام العادل والشامل والتثبت بالقرار ٤٢٥ وعدم التنازل عن أي حق من حقوقنا، لاننا نسمع تصاريح اسرائيلية يومية، واليوم بالذات قرأت تصريحا اسرائيليا يتكلم عن المياه في لبنان، «لبارك» وزير الخارجية، او

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لست ادري، هذا غير وارد اطلاقا، ونحن نتمسك بالقرار ٤٢٥ وعلى اسرائيل ان تنفذه حرفيا.

بعد اقرار الموازنة يجب ان يبدأ البحث الجدي بوضع قانون انتخابي جديد يؤمن العمل بالبطاقة الانتخابية ومشاركة جميع اللبنانيين بالانتخابات النيابية المقبلة، كما نطالب باعتماد تقسيمات ادارية متساوية توحي بالعدالة وتعذر اللامركزية الادارية، واعتقد ان اول خطوة باتجاه اللامركزية الادارية هي اجراء انتخابات بلدية واختيارية. ان اجراء هذه الانتخابات يؤمن المشاركة الحقيقية لكل فئات الشعب اللبناني في القرار ويدفع عجلة الانماء الاجتماعي في اطارها الصحيح. واعتقد بأن اجراء هذه الانتخابات يجب ان يتم قبل الانتخابات النيابية، ان نصف بلدات لبنان ليس فيها مخاتير فكف يمكن اجراء انتخابات نيابية.

دولة الرئيس، لن اطيل الكلام وهناك الكثير مما يقال فانهي كلامي طالبا تفعيل الادارة وتأهيلها والتركيز على اجهزة الرقابة فيها حيث ان انتظام العمل الاداري يؤدي الى تسيير امور المواطنين وحل مشاكلهم ويحول ذلك دون المزيد من الهدر ويؤدي الى ترشيد الانفاق لان الادارة يجب ان تتكامل وان تشكل القوة الضاغطة لاستمرار مسيرة الوفاق والانماء والاعمار ولاظهار الوطن بالمظهر الحضاري الذي يليق به ويحقق طموحات ابنائه، والادارة هي الركيزة الاساسية لبناء الوطن، ولتنفيذ

سياسة الانماء وفق مبادىء العدالة والمساواة والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور فتحي يكن.

فتحي يكن: بسم الله الرحمن الرحيم.

«ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله»، متابعة للصدقية وللمنهجية والروحية التي بدأها عدد من الاخوة الزملاء، اتابع الحديث والكلام من ما يتعلق بالموازنة في ضوء المعطيات المحلية والاقليمية والدولية وفي ضوء القوى الظاهرة والخفية فأقول: لم يعد جائزا في هذا العصر، التحدث عن الاقتصاد بعيدا عن السياسة او عن السياسة بعيدا عن الاقتصاد، او عنهما معا بعيدا عن الاعلام والثقافة و المعرفة؟ كما لم يعد مقبولا مناقشة السياسة الاقتصادية القطرية، بعيدا عن السياسة الاقتصادية الاقليمية والدولية. . . لقد ولى عهد مناقشة القضايا، وبخاصة المصيرية، ومنها الاقتصادية والاعلامية والثقافية بشكل تجريدي، وفي منأى عن الظروف المحيطة، والسياسات المتداخلة والمصالح المشتركة، وبخاصة مشاريع الشرق اوسطية التطبيعية.

من هنا كان لزاما علينا مناقشة الموازنة، في ضوء السياسة المالية والاقتصادية، التي اعتمدتها حكومتا الرئيس الحريري عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥ والتي اكدت فشلها الذريع خلال التجربتين.

ان اعتماد سياسة القروض، وبخاصة من البنوك الدولية ذات الاهداف السياسية القذرة، وتشجيع الحالة الاستهلاكية، وعدم دعم الصناعة الوطنية، او تشجيع القوى الانتاجية، وعدم ضبط الصرف وفق الاولويات وسلم الاهميات و الابجديات وتوسعة دائرة الخصخصة، واعتماد سندات الخزينة لاستلاب اموال الناس من

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

خلال سرابيات مؤقتة، واللجوء الى رفع الضرائب الخ، كل هذا وغيره ـ والذي اوردناه في دراستنا الموضوعية والتجريدية ـ والتي سنضع نسخا منها بتصرف المجلس النيابي وبتصرف الحكومة، ووسائل الاعلام، حرصا على اغتنام الوقت المحدد في تناول الخلفية والابعاد السياسية الاقتصادية المعتمدة، وكمحاولة لقرع جرس الانذار المبكر، قبل فوات الاوان.

في نهاية كلامي سأقدم نسخة من دراسة دقيقة وموضوعية وضعت من قبل خبراء في الاقتصاد والمال، تدقق في الميزانية وتنتهي الى محصلة، تبين فيها الاسباب التي اوصلت لبنان الى هذه الكارثة المالية الاقتصادية.

نتكلم كثيرا عن الشرق اوسطية انما لا نتوفق عندها كثيرا، وبخاصة عندما نناقش سياساتنا التربوية ولاعلامية والاقتصادية والمالية. فما هي اليوم الشرق اوسطية. ان مقولة «من النيل الى الفرات « لم تمت. . . ما مات هو وسيلة فرض السيطرة الاسرائيلية، فبدلا من السيطرة العسكرية على الارض المحتلة، ربطت اوسلو رقم واحد الاقتصاد الفلسطيني ربطا محكما بالاقتصاد الاسرائيلي، كذلك طرح بيريز مشروع الشرق اوسطية والذي يريد منه ان يربط الاقتصاد العربي بالاسواق الاسرائيلية والاقتصاد الاسرائيلي، وبعبارة اخرى بسيادة اسرائيل الشرق ـ اوسطية.

وتطرح «اسرائيل» الآن مؤشرات تدل على عدم تخليها عن رؤية «اسرائيل الكبرى» (من النيل الى الفرات)، هذه المؤشرات واضحة في مفكرة المفاوض الاسرائيلي، فتأتي قضية المياه مثلا على رأس القضايا التي تناقشها «اسرائيل» مع لبنان وسوريا، ومصر وتركيا، وربما كانت قناة السلام التي طرحت اثناء اتفاق «كامب ـ ديفيد» اول مؤشر لتلك الاستراتيجية التي تصور للعالم ان الصراع القائم في الشرق الاوسط ليس على البترول وانما على المياه.

وهنا اود ان اتوقف قليلا لاقول بعد ان انقل اليكم تقريرا عن خبير اميركي بارز في شؤون المياه في المنطقة العربية يقول: ان المقاومة الوطنية المسلحة هي التي منعت اسرائيل من تنفيذ مخططها بالسيطرة على منطقة نهر الليطاني للاستيلاء على مياهه.

قال الدكتور «توماس توبر» من جامعة جورج تاون الاميركية في ندوة بعنوان: «المياه والحرب في الشرق الاوسط» عقدت الاسبوع الماضي في واشنطن ان المقاومة حالت دون اتمام الاسرائيليين للسيطرة على الجزء الاساسي من مشروع استغلال مياه نهر الليطاني، رغم انهم لا زالوا يسيطرون على جزء من الجنوب اللبناني. فما هو نصيب المقاومة التي حالت دون استلاب اسرائيل للمياه اللبنانية في موازنة عام ١٩٩٦ التي نناقشها اليوم.

اقول لكم وفي ضوء مجريات الامور وفي ضوء السياسة التي اعتمدت ابتداء على ربط الاقتصاد بالمؤسسات الدولية، وبخاصة بما يسمى امبراطورية «البنك الدولي» صدر مؤخرا عن سيدة تدعى «سوزان جورج» وهي كاتبة شهيرة في مجالات الدفاع عن الفقراء في العالم الثالث وشؤون البيئة، وهي مديرة شركة لمؤسسة trans national Sinstitute كتبت:

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

١ ـ كتابا عنوانه «كيف يموت النصف الاخر» أي العالم الثالث وعنوانه بالانكليزية: «How the other half will die»

٢ ـ «مصير اسود من الدين» وهذا عنوان لكتاب falth and credit a fate worse than debt

هذه الكتب تدور وباختصار حوك مسلسل القروض والديون، وكيف تقود في النهاية الى افقار شعوب العالم الثالث، والعبث ببيئة وخلق طبقة من صفوة المواطنين في كل قطر من تلك الاقطار المنكوبة، لا يهمها ما يحدث في بلادها طالما ان احتياجاتها المادية مكفولة تحت انظمة قمعية تدار من قبل قوى خارجية.

وعندما صدر هذا الكتاب، صدر كتاب آخر بمناسبة مرور ٥٠ عاما على مولد البنك الدولي، في مدينة بريتون، ونشوء البنك كان عام ١٩٤٤، وقد جاء في الكتاب: كانت معظم القروض موجهة ابتداء للدول الغربية التي دمرت اقتصادها الحرب العالمية. والبنك خلاف صندوق النقد الدولي لا يعني جدولة ديونه ولا يلغيها، لانه يسيطر على كل المؤسسات التي يمكنها ان تمنح قروضا، ويستطيع ان يؤثر عليها اذا فشلت دولة في تسديد ما عليها للبنك المذكور.

ان مهمة البنك هي خلق عقود، وتمويل مشاريع في العالم الثالث، بغض النظر عن تأثير تلك المشاريع على اقتصاد واوضاع الدول المستفيدة، فالمهم الارقام: اكبر عدد من المشاريع لاكبر عدد من الدول ولقد كان من نتائج هذه الفلسفة والبرمجة والمنهجية، تشجيع الدول المدينة على قبول معونات لا تستطيع تسديدها بأية حال، وبروز سياسة برامج التكييف الهيكلي في كثير من دول العالم الثالث ومنها لبنان والتي حطمت حياة الملايين، وذلك لانها بنيت على افتراض خاطىء مؤداه انه كلما كثرت المشاريع وارتفعت تكلفتها، استفاد منها اكبر عدد من الناس، فقد برهنت الاحداث على ان تلك المشاريع ادت الى زيادة الفوارق والتفاوت الاقتصادي بين طبقات الدول المستدينة، وخلفت مشاكل اقتصادية واجتماعية لم تكن موجودة اصلا، والتي ادت الى موت كثير من المواطنين في عدد من بلدان العالم الثالث.

انا لن اطيل عليكم فهناك امور كثيرة انما اريد ان اصل من خلال ذلك الى ابعاد هذه المؤسسات المصرفية والى الخلفيات السياسية والايديولوجية التي تحركها، لنرى مدى القذارة التي وصلت اليها سياسات وبرامج هذه البنوك الدولية بالنسبة للعالم الثالث ومنه لبنان.

تتضح اخلاقيات البنك الحقيقية بصورة مرعبة من مذكرة كتبها «السير لورنس صمومرز SUMMERS وكان وقتها كبير الاقتصاديين ونائب الرئيس للتنمية الاقتصادية من ديسمبر ١٩٩٠ الى ابريل ١٩٩٣ م، ثم انضم الى ادارة الرئيس كلينتون وكيلا مساعدا في وزارة المالية، وكان مسؤولا عن «تقرير التنمية في العالم » وهذا التقرير من اهم اصدارات البنك الدولي، وبما ان المذكرة كانت سرية «وموجهة» الى صفوة مختارة من المديرين فهي بذلك تعري فلسفة البنك الحقيقية. ماذا جاء في هذا التقرير؟ واتمنى على دولة رئيس المجلس، وعلى الاخوة الوزراء المتبقين من الحكومة، وكنت اتمنى، لو ان رئيس الحكومة تابع الجلسات جميعها، او ان نائبه قد تابع الجلسات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جميعها، ليتمكن من معرفة الكثير، الكثير من الامور التي لا اعرف ان كانت معلومة عنده او خافية عليه.

يقول التقرير:

اولا: عندما تلقى النفايات السامة في بلد متوسط دخل الفرد فيه ٢٠ الف دولار سنويا، ومتوسط عمره الحالي ٤٥ عاما، أي يمكن ان يعيش ٤٠ عاما، فان الاقتصاد العالمي يتوقع دخلا يساوي ٢٠ X ٢٥ يعني ٥٠٠،٠٠٠ دولار من هذا الشخص، في حين ان الفرد في العالم الثالث يتوقع ان يكون دخله على احسن الفروض ٣٠٠ دولار في السنة، ويتوقع ان يعيش ١٥ سنة اخرى، ولذلك فهو لا يضيف الى الاقتصاد العالمي سوى ١٥ X ٣٠٠ = ٤٥٠٠ دولار فقط بالمقارنة باب ٥٠٠٠٠٠ دولار للشخص في الدول الصناعية. فالقاء النفايات في بلد الثاني وهذا نصهم، أي في بلد العالم الثالث، العالم النامي يشكل تصرفا منطقيا، هذا قولهم، اسمعوا الى هذه القذارة في تعامل من يعتبرون انفسهم، انهم يدافعون عن حقوق الانسان، وهم في الحقيقة يذبحون الانسان من الوريد الى الوريد.

ثانيا: ان كثيرا من بلدان العالم الثالث تعداد سكانها منخفض جدا ودرجة التلوث بها منخفضة جدا ايضا، بما يعني «وهذا العقل الشيطاني» ان هواءها وماءها انقى من كثير من دول العالم الاول الصناعي، وبذلك يكون منطقيا القاء النفايات هناك حتى تلحق تلك الدول بدول العالم المتحضر في درجة تلوث بيئتها.

ثالثا: ان الشحاذين لا خيار لهم، (وهذا قولهم) فان ارادوا ان يأخذوا معوناتنا فيجب ان يقبلوا شروطنا، وهذا يقودنا الى التساؤل عن صحة الادعاء بأن البنك الدولي كيان اقتصادي مستقل لا دخل له بالامور السياسية.

وفي ما تبقى من وقت اود ان اعطي رأيي بما اسميه القرار السياسي في ما يتعلق بالاعلام، ففي ما يتعلق بالمبررات الفنية التي تتشبث بها الحكومة فيمكن ان تدحض من خلال دراسات فنية والتي تخالف تقرير اللجنة المحلية حيث تعطي للبنان عشر محطات تلفزيونية على VHF وثماني عشرة محطة على UHF وتقرير جنيف لحظ للبنان ست اذاعات على AM و ١٠٦ وست موجات على FM.

اختصر جدا، اما في ما يتعلق بالجانب الاكثر اهمية عندنا من قضية قانون الاعلام والذي يتجاوز في خطورته ظاهرة الاحتكار والهيمنة والحصرية الاعلامية، او بعبارة اوضح «الاقطاع الاعلامي»، او الاعلام الاقطاعي هو الجانب المتعلق بالسياسة الاعلامية، فالاعلام يجب ان لا ينظر اليه من الجانب التقني فحسب، او الجانب الفني فقط، وانما يجب ان ينظر اليه كوسيلة فاعلة يمكن ان تبني الوطن، كما يمكن ان تهدم الوطن و المواطن.

كنا نتمنى لو توقفت الحكومة طويلا عند (السياسة الاعلامية) وكما حددت بقرار سياسي (عدد المحطات)، كان عليها ان تحدد (دور الاعلام) من قضايا كثيرة منها:

- دور الاعلام في مواجهة مشاريع التطبيع والشرق اوسطية.
- دور الاعلام في صياغة الوحدة الوطنية، وضبط التعديات الطائفية والمذهبية و الفئوية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- دور الاعلام فى كبح جماح (الحالة الاستهلاكية) وفي تشكيل (الحالة الانتاجية).
- دور الاعلام في مواجهة البرامج التي تحض على الجريمة والعنف.
- دور الاعلام من مخاطر المسلسلات التي تحض على الرذيلة والتفلت من كل القيم الدينية والاخلاقية.
- دور الاعلام من مخاطر الاعلان الذى يحض على الادمان التبغي، والادمان الكحولي، اضافة الى الاعلان الساقط والرخيص والمبتذل، والذي لا مثيل له حتى في الدول الغربية.
- دور الاعلام في مواجهة التعديات على الحريات الخاصة والعامة.
- دور الاعلام في نقد الاداء الحكومي وترشيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والبيئية وغيرها.
- دور الاعلام في تغطية المواقف الموالية كما المواقف المعارضة سواء بسواء، وحتى لا يجري تأميم الاعلام من خلال شركة حصرية كانت هناك شركة لا ادري ما الذي حصل لها، وتدعى «HIS MASTARS VOICE» اتمنى على هذا المجلس الكريم الا يمنح الموازنة الموافقة، اقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ وجيه البعريني.

وجيه البعريني: اصحاب الدولة و المعالي والسعادة،

ايها الحضور، تأتي جلستنا اليوم في ظروف حساسة تستلزم حذرا وتماسكا وطنيا لبنانيا، وتنسيقا بين لبنان وسوريا، وتضامنا عربيا لاننا في مناخ مفاوضات يعمل العراب الامريكي من خلالها كي يحقق المزيد من المكاسب لشريكه العدو الاسرائيلي.

واذا كنا لا نقبل بأقل من تنفيذ القرار ٤٢٥ بشكل تام، فان مرحلة ما بعد التنفيذ حيث يعمل العدو للتطبيع ومن خلاله سيحاول اجتياح بلادنا اقتصاديا وثقافيا وفي كافة المجالات لذلك نحتاج للوعي الوطني والالتزام القومي كي نقاوم الهجمة على امتنا ونفشل التطبيع الذي هو شر كله.

وفي هذا السياق تندرج خطوة القضاء العسكري باصدار مذكرة استحضار بحق احد المتعاملين مع العدو وفي هذه الخطوة الممتازة موقف وطني يحمل الانذار لكل عميل ولكل من تسول له نفسه ان يسلك طريق العمالة فمع القضاء ولعنة التاريخ سيكون شعبنا بالمرصاد لكل من سيسير في طريق معوج يخدم فيه اعداءنا.

ايها السادة: اما بالنسبة لموضوع جلستنا لمناقشة بنود الموازنة فلا بد من تسجيل ملاحظات اساسية عليها الا وهي عدم وجود اية بنود تخدم الاتجاه الانمائي، واذا كانت وثيقة الطائف قد نصت على الانماء المتوازن فان ذلك لا زال حبرا على ورق. وهنا اذكر الحكومة بالقانون الذي اقر في المجلس النيابي الذي يسمح باقامة بناء في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الارياف بتصريح من القائمقامين او البلديات ولغاية تاريخه لم يتم العمل بهذا القانون لذلك اطالب الجهات المعنية بتطبيقه رحمة بالمواطن الذي طال انتظاره.

واذا كان لبنان قد خرج من حرب اهلية تركت آثارها على الزراعة وقضت على الكثير من القطاعات الاخرى كالسياحة والطرقات والهاتف والمياه فان الاهمال لهذه القطاعات لا يزال سيد الموقف وهنا اقول بأن البلد لا يمكنه ان ينهض من خلال المضاربات العقارية فقط.

ان ارقام الموازنة التي بين ايدينا تشير الى ان نسبة نصيب وزارة الزراعة هي (٠،٨١) من المجموع والمبلغ في الغالب لا يكفي لاجور الموظفين وايجارات المباني وبعض المصروفات، فاين التنمية لقطاع حيوي كالزراعة يعمل فيه ما لا يقل عن ٤٠ بالمئة من اللبنانيين؟ وهل يصح ان تكون النسبة المعطاة للزراعة بالنسبة لمجموع الموازنة هي فقط (٠،٨١)؟

والحالة اسوأ بالنسبة لوزارة الصناعة والنفط حيث نسبة المعطى لها مع المجموع هو (٠،٠٥) وهذه نسبة لتسيير الاعمال الادارية وليس فيها شيء اسمه تنمية صناعية وفي هذا الباب نذكر بمصفاة طرابلس المتوقفة والتي لا نعلم ما السبب الداعي الى توقيفها مما يشل الحركة في مرفق حيوي ينشط الاقتصاد ويدر اموالا وارباحا للدولة.

ومن الخلل الذي يجده المطلع في ارقام الموازنة النسبة المعطاة لوزارة التعليم المهني والتقني حيث اعطيت نسبة (٠،٨٥) من المجموع العام للموازنة ولا اظن توسيع التعليم المهني ونشره بديلا الى حد ما عن التعليم العام ممكنا من خلال هكذا ارقام.

وبالمناسبة اذكر بما طالبنا مرارا في هذا الموضوع وهو فتح مدارس مهنية في عكار وبدء التدريس في مدارس العبدة الزراعية المتوقفة منذ ما يزيد عن عشرين عاما ولا ادري سبب عدم الاستجابة.

ايها السادة الحضور، ويبقى موضوع الاعلام والحريات العامة حيث تثار ضجة كبيرة حولها ونرى ان التباعد والتناقض بين الاطراف هو سيد الموقف علما ان واقعنا الدقيق لا يحتمل ان تكون الساحة مشحونة بمثل هذه الامور.

الاعلام ضرورة والحرية وجه حضاري ومرتكز من دعائم لبنان لذلك لا بد من تنظيم الاعلام بشكل يحفظ الحريات ويعزز الحياة الى يمقراطية.

وان كنا لا نريد فوضى اعلامية وحشدا ضخما من وسائل الاعلام فاننا كذلك لا يمكن ان نسلم لاحد بأن يحتكر الاعلام ويجيره لصالحه وهنا يجب الاخذ بعين الاعتبار العاملين في وسائل الاعلام المهددة بالاقفال لتأمين عمل بديل لهم قبل اخذ القرار بهذا الشأن.

ايها السادة: لان من جملة ما يترتب على نتائج اقرار الموازنة العام ١٩٩٦ البدء بتنفيذ زيادة العشرين بالمئة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المستحقة لموظفي القطاع العام بمفعول رجعي بدءا من اول العام ١٩٩٥ فانني اخاطب معالي وزير الدولة للشؤون المالية مطالبا بضرورة ايجاد حل بدفع ما تبقى من فروقات هذه الزيادة قبل عيد الفطر السعيد تماما كما حصل عندما دفعت سلفة ٥٠٠ الف ليرة لبنانية كجزء من هذه الفروقات ابان مرحلة عيدي الميلاد ورأس السنة.

ان المواطن والموظف في القطاع العام يعاني من وضع اجتماعي صعب والاسراع بتنفيذ هذا المطلب يشكل جزءا من حل مشاكله ويسهم في التخفيف عنه، ولا اجد ما يمنع من التنفيذ.

اخيرا اغتنم جلستنا فرصة لاذكر الحكم والحكومة ـ خاصة وزراء الخدمات ـ بمطالب عكار وما اكثرها وليس هنا مجال تعدادها انما اكتفي بالاشارة العامة والتنبيه لان عكار ككل مناطق الحرمان تعاني وتعيش ظروفا صعبة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ فايز غصن.

فايز غصن: دولة الرئيس،

تزورنا الموازنة كل سنة، ولكنها هذه السنة تتميز بقدرة تجميلية في الشكل وفي الكثير من المضمون. وان من يقرأها شكلا، يظن لوهلة اولى بأنها اقرب طريق الى الجنة الاقتصادية المنشودة. الا ان من يتمعن فيها، انطلاقا من ان الموازنة يجدر ان تكون متوازنة ومتزنة، يلاحظ ثغرات عديدة، من بينها الآتي:

١ ـ موازنة يطاول التقشف فيها الخدمات والتقديمات الاجتماعية الملحة، وانه التقشف الذي يشد الخناق على الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين باتوا غالبية هذا الشعب.

٢ ـ موازنة تقوم بمهمة الخادمة للدين العام المتراكم والمتعاظم. فنسبة اربعين في المئة منها هي لخدمة هذا الدين، اضافة الى ٢٦ في المئة في باب الاحتياط.

٣ ـ موازنة تكاد تكون فاقدة للاتزان في التعاطي مع المواطن، ذلك ان الامر يتم بنسبة كبرى على حساب هذا المواطن وليس خدمة له.

٤ ـ ان القول بأن «العين بصيرة واليد قصيرة» لم يعد يجدي ولم يعد يقنع. فلو كانت العين الحكومية بصيرة بالمعنى المطلوب، لكان الوضع افضل بكثير.

والسؤال: «لماذا تستمر اغماضة العين على الهدر الهادر وقد عبرت لجنة المال النيابية باسم المواطنين عن هذه المسألة حيث طالبت صراحة بوقف الهدر وترشيد الانفاق.

٥ ـ «موازنة تبدو في النص كاملة، لكنها في الواقع المالي غير شاملة، والسؤال الذي يكرره المواطن: ما الذي يمنع ان تجري مناقشة متكاملة لكل السياسة المالية، بما فيها الصناديق التي تدور في افلاك مالية ولا حسيب ولا رقيب».

٦ ـ «موازنة تفتقر في الاساس الى دراسة الجدوى والى النهج العلمي القائم على الاحصاءات الدقيقة. وما الذي

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يحول دون ذلك في كل سنة؟

دولة الرئيس، استقرت العملة الوطنية في البورصة، ولكنها لا تعرف أي استقرار فعلي في القيمة الشرائية المتراجعة باستمرار، فهل اكتفت الحكومة بالشكل فقط؟

ما هو جواب الحكومة للمناطق الزراعية في ظل التخفيض الذي اصاب وزارة الزراعة؟ وما هو جوابها لجميع المواطنين الذين تصطادهم حفر الطرقات في ظل انتزاع نصف موازنة وزارة الاشغال؟

لو كان التخفيض في عجز الموازنة قد تم على حساب الديون لكان الامر مقنعا، لكنه على حساب الادارة والموظفين الذين كادوا يقطعون الامل بالوعود المقطوعة بتحقيق سلسلة الرتب والرواتب.

والمواطن يسأل عن القروض، فيما ازمة السكن تتسع وظاهرة الهجرة تتزايد، والسؤال: ماذا ينفع المواطن اذا ربح العالم وخسر حق السكن والاقامة الكريمة في الوطن.

دولة الرئيس، لن اكرر الحديث عن قضايا وملفات اقتصادية وحياتية يومية اثارها عدد من الزملاء الكرام، ولكنني ارغب بأن لا نغفل الحديث عن عدم التنسيق بين العديد من الوزارات وخصوصا وزارات الخدمات. فالطريق يزفت ثم يحفر من جديد، وكأن بعض الوزارات جزر ادارية متباعدة، لا يجمع بينها أي تخطيط، واية رؤية مستقبلية للانماء مع استمرار هذا الحال».

لقد طالبنا قوات وقوات بالانماء المتوازن بين كافة المناطق اللبنانية، وسنبقى نلاحق هذه القضية الانمائية لمناطقنا، وانني من منطقة يكثر فيها ابداء بالعلم والمعرفة وينقصها ويقل فيها الكثير من الخدمات والضروريات. ولكننا اليوم في الكورة كما في كل الشمال نعاني حرمانا يتناقض تناقضا تاما مع العدالة والتوازن، واي معنى للكلام الحكومي عن تحذير الانسان في ارضه من دون انماء متوازن؟

اما في موضوع الاعلام، «ونحن نريد ان نؤكد على ثلاثة مبادىء»: نتعاطى معه بكل رصانة واتزان.

١ ـ الحرية هي جوهر الوطن، فلا مساس بها.

٢ ـ الاعلام ليس لعبة سياسية او صفقة لارضاء هذا او ذاك.

٣ ـ الاعلام هو ابن العلم، لنترك العلم المجرد النظيف يتكلم ونحن اليه خاضعون و سامعون.

دولة الرئيس، املنا ان تكون سنة ١٩٩٦ لا سنة السلام العادل والموعود في المنطقة فحسب، بل سنة ادراك اهمية السلام الاقتصادية وطنيا، والا كيف نعزز علاقة بالدولة ونقوي الوفاق الوطني؟ ولن يكون الوفاق قويا ومنيعا اذا كان خاليا من العدل الاجتماعي والمعيشي. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد برجاوي.

محمد برجاوي: بسم الله الرحمن الرحيم،

to obtain the original document please contact Mr. Adrian Daher

دولة الرئيس، الزملاء النواب، مرة جديدة نقف امام منبر الشعب لنؤكد على ثوابت وطنية وانسانية لا يمكن بتاتا ان يبنى وطن بالقفز فوقها او ان تقوم مؤسسات بتجاهلها، وهذه الثوابت هي المنطلق الاساس لقيام لبنان حر سيد مستقل محترم فى الداخل والخارج.

نبدأ بقضية الاسرى والمعتقلين والمفقودين لدى الكيان الصهيوني الغاصب وعملائه، حيث نطالب ونصر ان تكون هذه القضية من اولى اولويات الحكومة على كل المستويات وفي كل اللقاءات السياسية مع الخارج واثارة هذا الموضوع في كل المحافل الدولية والانسانية دائما وابدا هو اقل الواجب لهؤلاء الابطال المجاهدين ولاهاليهم وللشعب اللبناني برمته ولتتحول هذه القضية المقدسة الى شعار وطني للحكومة في كل تحركاتها للضغط على هذا الكيان الصهيوني والسيادة لاطلاق سراحهم دون قيد او شرط.

كما نطالب الحكومة الاستفسار عن ظروفهم واوضاعهم المأساوية من الصليب الاحمر الذي قام بعدة زيارات للمعتقلين ولكنهم لم يفصحوا شيئا عن ظروف الاسرى ومعاناتهم واستيضاح هذا الامر مسؤولية الحكومة وواجبها، وخصوصا بعد الاخبار الواردة بالامس من المنطقة المحتلة حول نقل عدد من المعتقلين الى المستشفيات من جراء تفشي امراض معدية، وكذلك حتى الآن لم يلحظ وتحت أي عنوان أي باب لتوظيف المحررين منهم على رغم الظروف الحياتية الصعبة التي يمرون بها والتي يفترض من الحكومة ان تقدم لهم المكافأة اللائقة بهم بتوظيفهم.

دولة الرئيس، ورد في مقدمة الموازنة ان الحكومة تهدف الى الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم الاهلي وكذلك زيادة الانتاج والانتاجية، اننا وفي هذا السياق نطلب من الحكومة ان تنزل الى الشارع لترى بنفسها وبأم عينها اين اصبحت القطاعات الانتاجية والتي بشكل يومي تقفل الكثير من المعامل والمصانع والمؤسسات التجارية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة الرسوم وخاصة ما يتعلق بالكهرباء والضمان الاجتماعي عن الموظفين فأين وضعنا اليوم امام هذا الواقع الخطير، وهناك احصائية قبل ايام تفيد ان هناك ٧٠٠ مصنع اقفل وفتح بالمقابل ٤٠٠ آخر من هنا يفترض بالحكومة ان تواجه الوضع المعيشي المستشري لينعكس وضعا اجتماعيا ضاغطا على كافة الصعد التعليمية والاسكانية والاستشفائية فنرى هذا التزايد المخيف على مستوى الامية التي اصبحت متفشية بشكل خطير لنرى الاطفال يعملون ليؤمنوا قوت يومهم، فواحدة من الاولويات السريعة العمل على تأمين الامكنة اللازمة لكافة الطلاب والتحرك لوضع حد لارتفاع الاقساط المدرسية السنوية.

وفي هذا السياق المعاناة اليومية للمرضى امام المستشفيات والتي تكوي بتكاليفها الاغنياء قبل الفقراء فمن المفروض ان تكون لدى وزارة الصحة خطة ضمان استشفائي لجميع اللبنانيين حتى لا يكون المواطن عرضة للاهمال والهلاك والموت امام ابسط الامراض، والجميع اصبح يعلم ما حصل معهم امام المستشفيات.

دولة الرئيس، ان ما يتعلق بواقع الاسكان اليوم ومعاناة اهلنا وشبابنا امام المحسوبيات ان كان من خلال صندوق الاسكان او الصندوق المستقل للاسكان والمعاملات الروتينية والدواعي الانتخابية مع العلم ان هذين

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الصندوقين لا يعنيان بالحاجة المطلوبة لذا نسأل الحكومة بوضع خطة اسكانية شاملة تستوعب كل المحتاجين من ابناء الشعب على اختلاف انتماءاتهم، ومن هنا نؤكد انه لا يمكن ايجاد حل شامل لقانون الايجارات الذي يوزع تحته معظم ابناء الشعب ويصل عددهم الى ٣٠٠ الف مستأجر الا من خلال الخطة الشاملة.

دولة الرئيس، ما زال ازدياد واستيراد الفساد على مستوى الادارة في معظم المؤسسات والادارات في الدولة.

وهنا نتساءل عن دور الحكومة في ضبط الموظفين ولماذا هذا التغاضي والتسامح مع سماسرة الرشوة؟ والى متى؟ وخصوصا بعد تحويل بعض المؤسسات والادارات في الدولة الى مكاتب انتخابية لصالح موظف مرشح هنا او وزير ونائب او تحالف انتخابي هناك ونربأ بالمعنيين والمسؤولين من استخدام هذه الادارات في مثل هذه المتاجرات والابتعاد بها عن عنوانها وموقعها لخدمة جميع اللبنانيين وتسهيل امورهم وعلى ان لا تتحول كثير من معاملات المواطنين لمصالح انتخابية.

ونسأل عن دور الحكومة ومسؤوليتها في هذه الامور؟ واين اصبح الاصلاح الاداري ومتى يبدأ العمل به؟ وفي ظل العمل على تطبيق قانون تنظيم قانون الاعلام المرئي والمسموع والذي اردناه تنظيما للبث الاعلامي وليس الغاء او احتكارا ولذا فان اعتماد آراء فنية محايدة ضرورة اجتماعية وسياسية وديمقراطية للوصول الى استيعاب اكبر عدد ممكن من الاقنية وعدم التنازل عن حقنا بالاستفادة القصوى من كل الاقنية المتاحة للوصول الى ترخيص اكبر عدد ممكن من المحطات التلفزيونية والاذاعية وفي هذا السياق لا بد للحديث عن الوضع اللاأخلاقي لكثير من شاشات التلفزة لما فيه من خطر على اجيالنا ومستقبل الوطن، وكذلك الفساد الذي يعشش بين البيوت الآهلة والمدارس والجامعات، فمن المطلوب وضع حد سريع لهذا الفلتان.

وضمن الحديث عن الفساد الى مدى سيبقى هذا الهدر بالمال العام وعندما يتحدث البيان عن ترشيد الانفاق، لا ينسجم مع الاستمرار بهذا الهدر، اين الرقابة على المشاريع وخصوصا الطريق واعادة تأهيلها وما نراه في كل المناطق فلا يكاد يمر ايام على تزفيت الطرق حتى تصبح الطرق طرقا جبلية وعرة وهناك شواهد كثيرة، والجميع يتهرب من المسؤولية فوزير الاشغال يقول انها من مسؤولية مجلس الانماء والاعمار وبعض المسؤولين يقول انها من مسؤولية البلديات ولكن من يدفع الثمن؟ أليس هذا المواطن الذي يكافح من اجل تحصيل قوت يومه، الى أي مدى ستبقى هذه المهزلة؟ فمطلوب الضرب من حديد على يد كل من تسول له نفسه بسرقة المال العام، ولماذا يبقى هناك تمييز بين المواطن ونرى هذا الامر بوضوح في بيروت عندما تؤهل مناطق غنية من بيروت بسرعة ويترك امر اعادة التأهيل ببطء في مناطق اخرى اكثر شعبية، الا اذا كان هناك دواع انتخابية.

وكمثال على استمرار الهدر في المال العام ما نراه في مستودعات النقل المشترك من اوتوبيسات منذ سنوات امام المدينة الرياضية متوقفة ومتعطلة وبما اننا نتكلم عن الفساد لا بد لنا ان نتحدث عن انتقال واستشراء هذا الفساد الى جهات يفترض تخرج الاجيال بالاخلاق والروح الرياضية العالية.

دولة الرئيس، بعد انتهاء الحرب وعودة السلم الاهلي الى البلد كان من الضروري ان تعود المؤسسات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرسمية والاهلية لتبني نفسها من جديد على اسس جديدة بمعايير جديدة تنشد الوفاق والمصلحة الوطنية العليا والمؤسسة الرياضية من جملة المؤسسات التي كان عليها نفض غبار الحرب وخلع لباس التفرقة والتجزئة مستفيدة من خطوات الدعم والتأييد التي كان اهمها اقرار مشروع انشاء المدينة الرياضية لاستقبال الدورة العربية الرياضية في هذا العام.

ولعبة كرة القدم الاكثر شعبية في العالم كان لا بد ان تحظى من القيمين عليها في بلادنا بكل المساعي والجهود الهادفة الى تطويرها وتفعيلها علها تكون من خلال انديتها ولاعبيها مسلكا من مسالك تعزيز الانصهار الوطني بين جماهيرها كحد ادنى.

وفي الوقت الذي يتبين فيه حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الاتحاد اللبناني لكرة القدم كونه الجهة المكلفة رعاية لعبة كرة القدم وهي مسؤولية كبيرة جدا وفي الوقت الذي يجب ان يكون فيه قدوة للمؤسسات الاخرى التي تساهم في رعاية شؤون الشباب ورأس حربة للعاملين على تعزيز الوحدة الوطنية نجد يا دولة الرئيس، انه تعمد التملص من المسؤولية واعتذر هنا عن الكلام في هذا الموضوع واصبح مصدرا لاثارة بذور التفرقة والشرذمة ولتحريك النعرات الطائفية والمذهبية وكان السبب الرئيسي في كثير من الاشكالات التي حصلت بين جماهير الاندية وبالتالي سببا لما آلت اليه لعبة كرة القدم في لبنان، من تدهور وتراجع بحيث صار هدف بعض الاندية المشاركة في الدوري لمجرد كونه روتينا سنويا، تفرضة مقتضيات التدرج اننا كنا نفترض، ان تكون مثل هذه المؤسسات حريصة على قوانينها وانظتها فتحترمها وعلى الدور الذي انشئت لاجله فتمارسه بامانة وصدق بموضوعية وحيادية لتكون كما الاتحادات الكروية في العالم بعيدة كل البعد عما هو واقع الاتحاد الحالي من انحياز واستنساب واختراق لقوانين اللعبة ووضع الانظمة المتلائمة مع المآرب والاهواء وخلق لحالة الفساد والرشوة التي تفشت بين بعض الاندية والحكام، وهذا الوضع الذي ان استمر على ما هو عليه يهدد لعبة كرة القدم في لبنان.

دولة الرئيس، ان غياب وزارة التربية عن مسؤولياتها في مراقبة تصرفات بعض الاشخاص وكذلك الموظف المتسلط على الاتحاد شجعهم على التمادي في التسلط على الاندية من جهة وعلى التطاول على المؤسسات الدستورية من جهة اخرى حيث قامت بافراغ مرسوم التجنس من مضمونه عندما اصدرت تعميما يحول دون ممارسة اللبناني المجنس لحقه في الحد الادنى من المساواة في المواطنية، وحين قمعت الاعلام الرياضي وعلى طريقة كم الافواه، كما تحاول الحكومة ان تفعل مع الاعلام المرئي والمسموع، وكذلك عندما قام هذا الموظف المتسلط على الاتحاد بخرق الدستور وانتهاك حرمة الحصانة التي اعطاها الشعب والدستور للنواب بمنعي والجماهير التي امثل بحكم الدستور من الدخول الى احد الملاعب الرياضية ولولا انني تداركت الوضع لحصل ما لا يحمد عقباه اثناء هذه الحادثة الخطيرة يمنع دخول النائب الى مكان عام.

دولة الرئيس، لم يكتفوا بذلك وعندما عرفوا انني تقدمت بشكوى لكم يا دولة الرئيس، امعن هذا المتسلط في غيه على الاتحاد بأن اصدر مقررات جديدة في اليوم التالي لابلاغكم بأنه ممنوع دخول أي كان الى الملاعب التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تجري المباريات فيها بدون جمهور، وهنا لا بد ان اشير الى المخالفات الاخرى التي تحصل من خلال ـ يا معالي وزير المالية ـ عدم دفع الرسوم المتوجبة على الاتحاد من خلال الضريبة على بطاقات الدخول وكذلك الاعلانات في الملاعب والتعاقد مع شبكات التلفزة، وكذلك منع وزارة الاقتصاد بالتدخل بتسعير البطاقات ومنع وزارة المالية من ختم البطاقات والتي هي بدون ارقام متسلسلة، وامام كل هذه المخالفات احذر من استمرار السكوت عن الممارسات التي يقوم بها هذا الموظف المتسلط في الاتحاد، الذي تحول بوجوده الى كانتون مغلق على المحسوبيات وادعو دولتكم، ومعالي وزيري التربية والعدل لتكليف الجهة المختصة للتحقيق موسعا حول ما يجري في مزرعة الاتحاد، حفاظا على مستقبل لعبة كرة القدم والسلام.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد قباني.

محمد قباني: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

عندما نناقش مشروع الموازنة ننظر الى الارقام لكننا من خلال الارقام، نقرأ السياسة العامة والتوجهات والاهتمامات وسلم الاولويات.

واول ما تركز الحكومة عليه في مشروع الموازنة هذا العام الانخفاض المرتقب في القيمة الاجمالية للعجز الذي يقدر هذا العام بنسبة ٣٧٪ مقارنة بنسبة ٤٧٪ في السنة الماضية.

ولنا هنا ملاحظتان: اولهما اننا نتمنى تحقيق هذه النسبة من العجز، الا ان تجارب السنوات الماضية علمتنا ان العجز المحقق عمليا يزيد عن المرتقب نتيجة احتياجات تطرأ خلال السنة. وثانيها ان هذا الامر يترافق مع ارتفاع الديون المتوجبة، وعلى حساب برامج الانماء، ودون تحقيق سلسلة الرواتب الموعودة والتي تشكل ركنا اساسيا من الاصلاح الاداري المرتقب.

ومن ناحية اخرى لا بد من تسجيل الاستقرار النقدي المستمر في السنوات الاخيرة الا ان ذلك لم يترجم على الصعيد المعيشي. فالغلاء في مختلف مجالات الحياة يشكل ضغطا كبيرا على امكانات ذوي الدخل المحدود وهم اكثرية المواطنين الذين لم يعد بامكانهم مواجهة اعباء المعيشة اليومية، فضلا عن اقساط المدارس وفواتير المستشفيات وسواها. مع ما يرافق ذلك من جمود اقتصادي يشكو منه غالبية المواطنين.

ان في لبنان اليوم مشاريع ضخمة وهناك من يقول ان ورشة الاعمار عندنا هي من اكبر ورش الاعمار في العالم اليوم. لكن الملفت اننا لم نلحظ انعكاسا كافيا لهذه المشاريع على الجانب الاقتصادي المعيشي للاكثرية الساحقة من المواطنين وهو ما يدعو للتساؤل عن اسبابه.

وفي هذا المجال نعتقد بأهمية التوجه الى المشاريع الصغيرة لان الاقتصاد اللبناني قام بنسبة مرتفعة على اكتاف المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات والتي يجب التوجه لتنميتها من اجل الوصول الى شرائح واسعة من المواطنين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهنا لا بد من التنويه بمشاريع مرافىء صيد الاسماك الصغيرة التي تنفذها وزارة النقل على طول الشاطىء اللبناني والتي تحقق اهدافها الانمائية بكلفة بسيطة.

ان الضمانات الاجتماعية هي ابرز حاجات المواطن. وابرز واجبات الدولة واهم المجالات الاجتماعية الملحة الصحة والمدرسة والمسكن.

في المجال الصحي كلام في وسائل الاعلام عن هدر في موازنة الاستشفاء في مختلف الادارات من وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين وسواها، مما يدفعنا لتكرار التأكيد على اهمية تطبيق البطاقة الصحية التي طالما طالبنا بها في هذا المجلس وخارجه.

اما القطاع التربوي فعماده المدرسة الرسمية التي كانت في الستينات ومطلع السبعينات تعطي افضل النتائج في الامتحانات الرسمية، والمطلوب اليوم استعادة هذا الدور فيحصل المواطن على حقه في تعليم مجاني بمستوى لائق. ويشكل مشروع تجميع المدارس الرسمية ركنا اساسيا في رفع مستوى المدرسة الرسمية، بالاضافة طبعا الى الاستاذ والمنهاج والى تعزيز التعليم المهني والتقني.

وبالنسبة لقطاع الاسكان، ارى ان هذا الشأن الاجتماعي الاساسي لم يعط الاهتمام الكافي والاعتمادات اللازمة. واجدني مضطرا لتكرار القول ان حصة بيروت من قروض الاسكان هي قرابة اللاشيء. ومو امر غير مقبول، ومن الضروري رفع سقف الاقراض في العاصمة ليتوازن مع كلفة السكن لذوى الدخل المحدود.

ثم ان السياسة الاسكانية لا يجوز ان تقف عند حدود قروض تلتهمها كلفة البناء المرتفعة، وبشكل خاص ارتفاع اسعار الترابة الى قرابة ضعف السعر العالمي، واحتكار الكابلات من قبل شركة خاصة واحدة. طبعا وبمباركة وبموافقة رسمية، لانه لا يوافق على أي استيراد اذا لم توافق عليه شركة كابل دي ليبون خطيا.

دولة الرئيس، تشجيع الصناعة عامل جيد ولكن على ألا يكون احتكارا على حساب قطاع مهم وخاصة البناء لذوي الدخل المحدود. وتشجيع الصناعة هو تشجيع اكبر عدد من المواطنين ولكن هذه الشركة يملكها عدد محدود من الاشخاص وهذا يدفع الثمن المواطن وكذلك الترابة، وقد وافق معالي الوزير السنيورة وانا مسرور لذلك ان نظرة سريعة الى موازنة مختلف الوزارات تظهر اننا لا نعطي الاهتمام والامكانات لميادين تعتبرها الدول المتقدمة في طليعة اهتماماتها. فموازنة وزارة الثقافة والتعليم العالي مثلا لا تزيد نسبتها عن ١،٥٧٪ من مجموع الموازنة. اما موازنة وزارة البيئة فنسبتها حوالي ٠،١٥٪ من مجموع الموازنة. واذا كان دور الثقافة والتعليم العالي واضحا في تكوين شخصية الانسان وبالتالي في حضارة المجتمع، فانني اتساءل كيف يمكن بالجزء البسيط من هذه الموازنة المخصص لمديرية الآثار مواكبة الاكتشافات الاثرية الهامة في بيروت اليوم، التي جعلت منها اهم ورشة اثرية في العالم، خاصة مع التأخير المستغرب في اطلاق حملة دولية من اجل طلب المساعدة في حماية هذه الآثار.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اما البيئة فأصبحت اليوم في مقدم اهتمامات الشعوب من اجل تأمين حياة صحية في بيئة سليمة للانسان، وهو حق من حقوقه الاساسية. فأي بيئة نقدم للانسان اللبناني في وقت تملاء النفايات المختلفة شواطئنا وبحرنا ويقضم الاسمنت في المشاريع الخاصة للنافذين نسبة مرتفعة من شواطئنا، حارمين المواطن من حقه الطبيعي في التمتع بشاطئه. وفي وقت يملاء التلوث هواءنا من المعامل والسيارات وسوى ذلك. اما اشجارنا وغاباتنا فتأكلها حرائق مشبوهة ان لم تتحول الى غابات من الاسمنت وحفر للكسارات. وفي هذه المناسبة نسآل ألا تتسع الموازنة الى ثمن طائرة هليكوبتر لاطفاء حرائق الغابات المتكررة كل عام، مع ما يعنيه ذلك من منع لا هدر الثروة الحرجية الهامة.

ان بيئتنا السليمة شاطئا جميلا ونظيفا، وهواء نقيا، وجبلا اخضرا، ليست ملكا لنا كي نعبث بها، ولا لجيلنا كي يتمتع بها وحده. انها ملك الاجيال المقبلة من اللبنانيين، وعلينا واجب الحفاظ عليها وتسليمها لاجيال المستقبل كما استلمناها من اسلافنا. فمن حقوق الانسان اللبناني اليوم المطالبة بحقه الاساسي في بيئة سليمة كما في لقمة عيش كريمة.

ان فذلكة الموازنة تتحدث عن ترشيد الانفاق، وضبط جباية وتحسين واردات الدولة، وهو امر مطلوب ومرغوب. لكن التجربة السابقة لا تترجم فعليا هذه التوجهات. فتعزيز الواردات يتم بنسبة مرتفعة من خلال رفع عدد من الرسوم التي تصيب المواطنين بالتساوي تقريبا. وما زالت الكثير من الواردات الممكنة لا تجبى من النافذين او من الرافضين.

قانون تسوية المخالفات البحرية الذي يجب ان يدر على الخزينة مداخيل سنوية جيدة لم ير النور حتى الآن. وتستمر حفنة من النافذين في الاستيلاء على الشاطىء، الذي هو ملك الشعب اللبناني، واستثماره دون أي مقابل يذكر.

أيجوز ان يذهب مدخول قطاع النفط بأكمله للقطاع الخاص فلا تستفيد منه الدولة؟ وهو القطاع الذي كان يمول جزءا اساسيا من الحرب الاهلية؟

أيجوز ان تصرف اموال طائلة من خلال مجلس الجنوب وصندوق المهجرين دون اية رقابة؟

أيجوز تلزيم مشاريع ضخمة في مختلف الادارات وفي مجلس الانماء والاعمار ومجلسي المشاريع من خلال استدراجات عروض محصورة بعدد قليل جدا من المتعهدين، فتضيع المنافسة الحقيقية التي تحفظ حقوق الدولة؟

أيجوز ان تضع جمعية خاصة يدها على ميدان سباق الخيل في بيروت، فتضيع حقوق بلدية العاصمة المالية؟ وتكلف لجنة وزارية تلاثية معالجة الموضوع، فتضع تقريرا ينام في الادراج منذ اكثر من سنتين؟

يدل على ذلك انه جرى تقديم تقرير من اللجنة الوزارية المؤلفة من الوزراء، فؤاد السنيورة وبشارة مرهج ومحمد غزيري وكان تقريرا جيدا حول ميدان سباق الخيل منذ اكثر من سنتين ووضع هذا التقرير في الادراج.

ولم يعرض على مجلس الوزراء ذلك لان جمعية تحسين جواد النسل العربي التي يرأسها الوزير بيار فرعون هي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جمعية نافذة سواء كان وزيرا او لم يكن.

الرئيس: وهذه مجالس الاعمار والجنوب وصندوق المهجرين فقد تقدم اقتراح قانون. على ان تخضع لديوان المحاسبة للرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة وهذا الموضوع يجب ان يبت لانه اصبح مثل (قميص عثمان) وعند اول جلسة تشريعية نحرك هذا الاقتراح بعد مضى وقت طويل، لقد تأخر هذا الموضوع ولكنه سيوضع على جدول الاعمال وننتهي من هذه القصة.

محمد قباني:

ثم ان مشروع الموازنة يلحظ اعتمادا قيمته ٢٥٠ مليار ليرة لتسديد عجز صندوق المحروقات الذي يعود كما هو معلوم للعجز لدى مؤسسة كهرباء لبنان.

ان هذا الرقم ما زال مرتفعا جدا. واول خطوة ضرورية لمعالجته هي في تأمين جباية فعالة لفواتير الكهرباء. والانتهاء من ظاهرة «التعليق» التي كانت مفهومة في زمن الاحداث الامنية وغياب الدولة. ولم تعد مفهومة اليوم. ولا يجوز ان يدفع المواطن «الآدمي» بعد اليوم فاتورته وفاتورة سواه.

أن اللائحة التي نشرت حول نسبة تحصيل الايرادات من فواتير الكهرباء خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ تظهر ان نسبة التحصيل ما زالت دون الخمسين بالمئة وان عددا من الاقضية او القرى حيث نسبة الجباية متدنية لا يمكن ان تتخلف عن تأدية مايتوجب عليها لو كانت المطالبة بالجباية جدية.

وهناك مثل بسيط من القرى التي يتم الجباية منها بنسبة بسيطة أي حوالي ثمانية او عشرة بالمئة وانا اعتقد ان قرية اميون لو وصلت اليها فواتير الكهرباء فعند ذلك يقوم الاهالي بدفع الفواتير المستحقة عليهم ولا يمانع احد.

هذه نماذج من الامكانات المالية المهدورة التي يتوجب معالجتها من اجل زيادة الواردات وترشيد النفقات. عندئذ نطالب المواطن بشد الحزام، وهو لن يمانع بشد حزامه عندما يرى جميع الاحزمة مشدودة، وحنفيات الهدر مسدودة.

اننا نعلق اهمية كبيرة على موضوع المهجرين، ولم يبخل المجلس النيابي، ولم يتأخر، عن تخصيص كل ما هو مطلوب لتسريع عودة المهجرين الى منازلهم وقراهم، تدعيما للوحدة الوطنية، ومنعا لتكريس الفرز السكاني الطائفي الذي يهدد وحدة البلاد.

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى الاجحاف اللاحق بأبناء العاصمة الذين هجرتهم الحرب من حي الى آخر، وقام معظمهم بالاستدانة لترميم منازلهم والعودة اليها. وهم اصحاب حق بالتعويض الذي لم يصل الى الاكثرية الساحقة منهم. وصندوق المهجرين مدعو الى استدراك هذا الامر خلال العام الحالي.

ان البلد ورشة كبيرة. هذا صحيح. ولكن ماذا عن الشوارع الداخلية خاصة في العاصمة حيث ما تزال معظم الشوارع وخاصة في المناطق الشعبية تحتاج الى تأهيل. وفي هذا المجال نشير الى الاعتمادات المخصصة للطرق في بيروت بواسطة النواب. حيث ان المشروع الملحوظ في موازنة العام الماضي لم ينفذ حتى الان. وقد

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وعدنا ان يبدأ التنفيذ في آذار المقبل ونأمل ان يتحقق ذلك خاصة واننا نقر اليوم موازنة جديدة واعتمادات جديد.

وما دمنا في الحديث عن الطرق والشوارع فلا بد من الاشارة الى ان الشعب اللبناني يهدر الكثير من وقته وماله على الطرقات وكلاهما ثروة وطنية. وهناك من يقدر ما يصرفه اللبنانيون في تنقلهم بسياراتهم الخاصة بحوالي مليار ونصف المليار دولار سنويا وهي نسبة مرتفعة من دخلنا الوطني. ان معالجة هذا الموضوع بدءا بتغيير نمط تنقل اللبناني، وتوجيهه الى نقل عام فعال، ومعالجة ازمة السير، وتة مين المرائب العامة مسألة هامة في تخفيض هدر اموال المجتمع على الطرق. وقد تقدمنا باقتراحات نأمل اقرارها كي تسهم في معالجة هذه الازمة الهامة.

دولة الرئيس، اخيرا، لا بد من المرور على الموضوع الساخن ولو بسرعة، وهو موضوع الاعلام المرئي والمسموع. ومع التمني باعطاء الترخيص للحد الاقصى من وسائل الاعلام الذي تسمح به المعطيات التقنية، اجدني في الوقت نفسه مقتنعا بالرأي القائل ان جوهر الموضوع يتعدى التقنيات وعدد محطات التلفزة او الاذاعات التى يتسع لها فضاؤنا.

جوهر الموضوع هو الالتزام الدائم والمستمر بأحد الاسس اللبنانية وهو موضوع الحرية، وابرز مضامينها حرية الرأي والتعبير.

وفي موضوع الحرية، لا تكون العلاقة حتمية بين عدد وسائل الاعلام وهامش الحرية المتاح لاصحاب الرأي فيها.

فمن الممكن ان يزيد عدد محطات التلفزة على العشرة وتكون حرية التعبير محدودة، او محصورة بالبعض وممنوعة على البعض الآخر.

ومن الممكن من ناحية اخرى ان تتأمن حرية التعبير لجميع الاتجاهات والاراء السياسية، ولو لم يتعدى عدد محطات التلفزة ثلاثة او اربعة.

المهم هو الالتزام الحقيقي بمبدأ الحرية وتكافؤ الفرص في حرية التعبير امام الجميع وضمن القوانين التي تضبطها وترعاها.

اختم بالقول اننا نمر بمرحلة صعبة يهمنا التأكيد فيها ان الانسان هو البداية والنهاية وهمه اليوم الحد الادنى من العيش الكريم، سقف يأويه ومأكل يكفيه وطبيب يشفيه وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس،

لقد بحث العديد من الزملاء في كافة فصول وبنود الموازنة، هذه الموازنة التي بنظرة مستقبلية عالجت العديد من الامور التي تهم المصلحة العامة واهملت امرا يهم الناس جميعا الا وهو الغلاء والازمة المعيشية، هذا الامر مفروض على الحكومة ان تعطيه الكثير من الاهمية خاصة وان غالبية النالس يعيشون حالة الفقر في هذه المرحلة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وغالبية الناس اصبحوا من ذوي الدخل المحدود. بالرغم من الحالة اللاطبيعية التي نعيشها في هذا البلد، الناس يواجهون الحياة اليومية لصعوبات ـ جلي ـ رب العائلة همه ان يؤمن معيشة عائلته يوميا وهنا يجد نفسه في واد والحكومة في واد آخر، كما كنت اتمنى لو ان الحكومة في فصول الموازنة نظرت في المستقبل القريب لامور كفيلة بمعالجة هذه الازمة المعيشية وبمعالجة غلاء المعيشة في لبنان هذا البلد الذي اصبحت كلفة الحياة وكلفة المعيشة فيه اغلى من أي بلد غربي آخر. العديد والعديد من الموظفين في لبنان اصبحوا يأوون في غالب الاحيان وهم في حالة جوع الى فراشهم وهنا الاهمال الحكومي وربما اصابنا نحن في المجلس النيابي بعض المسؤولية.

هذا البلد الذي اصبحت كلفة المعيشة فيه اغلى من أي بلد عربي آخر، العديد والعديد من المواطنين في لبنان اصبحوا يأوون الى فراشهم في غالب الاحيان وهم في حالة جوع.

وهنا الاهمال الحكومي وقد يصيبنا نحن في المجلس النيابي بعض المسؤولية.

دولة الرئيس، انتقل من الازمة المعيشية الى بعض الازمات التي نواجهها في حياتنا العادية على صعيد الاعمال الحكومية ابتداء من وزارة العدل مع تقديري وثنائي على همة الوزير، واني على يقين بأنه يعترف معي بالنقصان الحاصل على صعيد عدد القضاة في كافة المحاكم اللبنانية، لاننا نرى المحامين ينتقلون من محكمة الى محكمة وينتظرون ساعات وساعات كي ينتهي هذا القاضي من هذا القوس ليجلس على قوس آخر لانه منتدب من هنا الى هناك.

فكيف بنا اذا كان منتدبا من مدينة الى مدينة، من صيدا الى النبطية، او من صور الى جويا وهلم جرا... يجب معالجة هذا الامر في القريب العاجل لان في زيادة عدد القضاة ضرورة لحسن سير العدالة، وضرورة لايصال الناس كل الناس الى حقوقهم.

انتقل بعدها الى وزارة الثقافة والجامعة اللبنانية. الجامعة اللبنانية والبعض يفكر مستقبلا في ايجاد جامعة لبنانية مركزة في بيروت، وهذا يعني اهمال المناطق كافة، لذلك اتوجه الى الحكومة لاقول بأن وجود الجامعة اللبنانية المركزية في بيروت هو امر ضروري لبعض الفروع.

وعلى الحكومة ان تفكر بايجاد فروع مركزية للجامعة ايضا في كل من المحافظات اللبنانية، وهنا نكون قد لجأنا الى اللامركزية الادارية وفي الوقت نفسه الى اللامركزية الجامعية بدلا من ان نعيش اليوم شعبا هنا وهناك يبدأ الطالب السنتين الاولى والثانية في منطقة ما ثم ينتقل الى بيروت لاكمال السنتين الثالثة والرابعة.

واذ اتوجه الى من يريد ان ينتقد بعض المجالس بشكل دائم فاني اقول ان الانتقاد بابه كبير، وخاصة على صعيد مجلس الجنوب.

فالى الزملاء الكرام اتوجه واقول هنيئا لهم مجلس الجنوب اذا اتوا وحلوا مكاننا في الجنوب. ومن يقولون بمراقبة مجلس الجنوب نحن معهم مع العلم ان التفتيش المالي قائم في مجلس الجنوب في كل وقت وبدلا من ان

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

يطالبوا بزيادة الاعتمادات المخصصة لمجلس الجنوب لما يعيشه الجنوب ويعانيه اهله عن اللبنانيين جميعا من مآس، اذا بنا وبالحكومة بالذات تخفض الاعتمادات المخصصة لمجلس الجنوب من ٨٠ مليار ليرة لبنانية الى ٧٠ مليارا ومن ثم الى ٦٤ مليار ليرة.

من منكم ايها السادة يضمن ان اسرائيل ستوقف اعتداءاتها على الجنوب.

مذ اكثر من ثلاث سنوات ونحن نعيش وهما، هو السلام ومفاوضات السلام، نعيشها في الصحف، وفي الاجتماعات، وفي المؤتمرات واهلنا في الجنوب يعيشون الموت والخراب والدمار والتهجير، وهنا تريدون ان تخفضوا الاعتمادات التي يمكن ان تعود لقتيل من الاعتداءات الاسرائيلية او لبيت هدم نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية.

منذ اكثر من ثلاثة اشهر قصفت بلدة جباع وحتى الآن لم يستطع مجلس الجنوب دفع التعويضات الضرورية لا للجرحى، ولا للقتلى، ولا لمن تهدمت منازلهم.

ارجوكم ايها السادة ان تضعوا في افكاركم ان الجنوب انما يعاني عن وحدة لبنان، وانه يقف في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ليس فقط ليحرر ارض الجنوب انما دفاعا عن وحدة كل اللبنانيين لتحرير كل لبنان.

واتوجه الى دولة رئيس الحكومة وزير المالية والى وزير الدولة للشؤون المالية بما يعود لادارة حصر التبغ والتنباك، فاذكر بأن هناك العديد من المواطنين في الجنوب كانت لديهم رخص قانونية توقفوا ردحا من الزمن عن الزراعة بموجبها واعترف بأن العادة قد جرت على ان يصدر قرار في كل سنة على وزير المال بتجديد تلك الرخص، واذا بنا اليوم نفهم ان هناك رغبة او ان هناك قرارا فعليا بالغاء هذه الرخص.

واني اذكر بأن غالبية الناس التي تملك هذه الرخص انما تملكها بمالها. هذه الرخص قد اشتراها المواطن بماله، وكانت وزارة المال تجدد له هذه الرخصة سنة بعد سنة، فاذا ما كانت هناك من فكرة او رغبة او فعلا من قرار بالغاء هذه الرخص فيجب ان يكون هناك ايضا من فكرة في التعويض على هؤلاء الذين اشتروا هذه الرخص بأموالهم الخاصة، والا فسنضطر الى اتخاذ موقف من الحكومة على هذا الصعيد.

كنت اتمنى لو كان بيننا معالي وزير الاشغال العامة لاخبره بأن مدينة النبطية مضى على تخطيطها جويا اكثر من ثلاثين سنة منذ عام ١٩٦٠ تقريبا. وهذا التخطيط قد شل بالفعل كل حركة عمرانية في النبطية، مع العلم ان مدينة النبطية مساحتها بالفعل صغيرة جدا. وقد جاء هذا التخطيط الجوي ليعرقل اعمال المواطنين. ومنذ ثلاثين سنة ونحن نطالب باعادة هذا التخطيط، والوعود تغدق علينا بأن التخطيط سيعاد كي يعاد ايضا عامل الاستثمار.

أطالب الحكومة بأن تعطي هذه القضية كل الاهمية لان مدينة النبطية اليوم قد اصبحت مركز للمحافظة وتعد اكثر من مئة الف نسمة. وهي بالفعل بانتظار هذا التخطيط وبانتظار ان ينصف هذا التخطيط كافة المواطنين هناك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وما معالجة قضية النفايات الا امر مهم وضروري، وكم كنت اتمنى لو رأيت في احد فصول الموازنة مبلغا لمواجهة هذا الامر.

فقد اصبحت كافة المدن، وكافة القرى اللبنانية ـ استطيع ان اقول بأنها نوع من المزبلة ـ الى أي بلد نتجه ايها الاخوان نصادف امامنا المزابل والنفايات. ونحن نفاخر بأن لبنان هو منارة الحضارة، منارة الرقي منارة النظافة.

ليكن ذلك فعلا كما ندعي، ولنسارع الى معالجة هذا الامر. فيما مضى قيل لنا ان هناك مشروعا لايجاد معامل لحرق النفايات واذا بنا نشعر ان الحكومة «كوعت» عن هذا الامر، وفيما بعد قيل لنا ان هناك مشروعا لايجاد مكبات، وحتى الان لم نر شيئا من هذا القبيل. لا يمكن ان تستمر الحال، والا فستصبح النفايات داخل بيت كل واحد منا.

ايا كانت الامور لا يمكن لامر ان يتقدم على امر معالجة النفايات طالما ان هذا الامر يهم الصحة العامة.

اخيرا يا دولة الرئيس، بالنسبة للازمة المثارة حول قانون الاعلام فاني من القائلين ان هذا المجلس قد شرع قانونا بعد مخاض عسير، واليوم على الحكومة ان تتدبر امرها وان تعالج هذا الامر دون ان تمس الحريات لان الحرية يتفق الجميع على انها امر مقدس في لبنان، ويجب ان تبقى هكذا، ولا يمكن الا ان نكون مع الحرية، ولا يمكن بحال من الاحوال ان نجعل ازمة الاعلام تمس الحرية من قريب او من بعيد. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور اسمر اسمر.

اسمر اسمر: دولة الرئيس،

ايها الزملاء الكرام نحن في مطلع هذا الشهر شهر رمضان المبارك اعاده الله على الجميع بالخير والبركة والمحبة والتكاتف لنعمل جميعا بما فيه خير الوطن العزيز لانه قادم على استحقاقات داخلية وخارجية.

دولة الرئيس، ان كلمتي هذه ليست بانتقادات انما ملاحظات اتية من صرخة وصوت الشعب الذي نمثله وعلينا ان نوصل اليكم ما يطلبه منا في جميع الامور.

اني احترم واقدر دولة الرئيس وجميع الوزراء بما قاموا به من اعمال الى الآن. فالاعمال نعم ليست بكبسة زر والكمال صعب عند الانسان.

دولة الرئيس، لا اريد ان اكرر ما جاء على لسان زملا ئي لكن سأتطرق لبعض الامور الاجتماعية.

اولا: في موضوع الاستشفاء والطبابة، طالبنا ولا نزال نطالب بموضوع هام الا وهو: التمييل والبالون مع الرسور.

فلا يزال الى الآن المواطن يدفع عن هذه الاعمال الطبية لانها غير مقبولة على نفقة وزارة الصحة مع العلم ان تكاليفها هي اقل بكثير من عمليات القلب المفتوح المقبولة من الوزارة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كل يوم عندنا مراجعات بهذا الخصوص. بصفتي طبيب قلب وجميع الاطباء يعرفون ويطلبون التمييل عند اللزوم قبل الوصول الى الاجراء اللازم أي البالون او العملية الجراحية. بمعنى آخر ان هذا العمل الطبي هو ضروري كبقية الفحوصات التحضيرية: من صور شعاعية ومخبرية وغيرها، ومن دونه لا يستطيع ان يأخذ قرارا نهائيا الجراح المختص اي:

١ ـ اجراء او توسيع بالبالون مع رسور

٢ ـ او عملية جراحية

اذا التوسيع كالعملية، اني استغرب ويستغرب جميع الاطباء والمواطنون عدم قبول هذين العملين على نفقة الوزارة.

لذلك رحمة بالمواطن نطلب من دولتكم ان تدخلوا هذه الاعمال وجميع الاعمال الطبية على نفقة الوزارة لان تكاليفها باهظة وتفوق طاقة المواطن.

ثانيا: كثرت المراجعات بخصوص وزارة الاسكان وطال انتظار المواطنين، منذ عدة اشهر ولكن دون جدوى.

اننا نلفت نظركم للاسراع بحل لان ما يهم المواطن بالاولية هي الامور التالية:

١ ـ السكن

٢ ـ الاستشفاء والطبابة وضمان الشيخوخة

٣ ـ التعليم

٤ ـ الحياة المعيشية.

دولة الرئيس ايها الزملاء الكرام، كثرت الضجة حول موضوع الاعلام وتطبيق القانون.

في عام ١٩٩٢ قامت لجنة تنظيم الاعلام العالمي السويسرية في زيارة الى لبنان وحسب تقريرها بامكان لبنان احتواء اربعين محطة تلفزة وسبعين اذاعة صوتية تقريبا.

ففي عام ١٩٩٣ طلب من اصحاب الاذاعات تسجيلها في وزارة الاعلام قبل نهاية آذار ١٩٩٣ وهكذا حصل، فعملت جميع هذه المحطات والاذاعات دون اشكال ولا تزال تعمل.

اني لا أرى أي مانع من بقاء هذه المحطات او الاذاعات على شرط ان تكون متقيدة بالقوانين وموافية للشروط المطلوبة وكل من خالف تؤخذ بحقه الاجراءات اللازمة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام، ختاما لكلامي اني اردد واقول نحن مع دولة المؤسسات والقانون، على الجميع واكرر على الجميع.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

نحن مع البناء والاعمار نحن مع الاهتمام بالانسان فبناء الحجر دون البشر لا ينفع شيئا. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ ربيعة كيروز.

ربيعة كيروز: دولة الرئيس،

حضرة الزملاء الكرام، وسط الضجيج ويقظة الفكرة، واصوات الضمائر، وسط الصراخ ودمعة التاريخ واكرام البكاء، من بين القاضي الطمأنينة على مفارق الدروب الصعبة وخلف قضبان العقول المقيدة، ورائحة الصمت تلفح اين حلت، فوق اطنان الوجع المكدسة على ارصفة الانسان في بلادي فعلن القسم بالوفاء. . .

يوم حملنا مسؤولية الدفاع عن الشعب وحماية حقوقه وصون مطاليبه، اقسمنا امام انفسنا وامام الوطن وجوب احترام ارادة الناس وحقهم وحريتهم، ويوم دخلنا الندوة البرلمانية كان القسم زادنا، مدركين تماما صعوبة الرهان على تخطي الشوائب والمصاعب، مؤمنين تماما بضرورة السير قدما في تحطيم كل المطبات، هي النفقة العامل الاول والاساسي والقاعدة الثابتة لبناء دولة «متقدمة» وشعب متفوق فالعلاقة بين الدولة وابنائها وليدة ثقة وصدق واحترام.

تلك العلائق لا تبنى ولا تتفاعل الا ضمن استراتيجية واضحة ومتدرجة تقوم على موجبات وحقوق، فواجب المواطن ان يلتزم بدولته التزامه بنفسه. ان يؤمن بالوطن ويتعامل مع الهيكليات العامة في البلاد بصدق مطلق.

وواجب الدولة بالمقابل ان تبني مواطنا وتبني مواطنية، ان تخلع قناع التزييف والمواربة عن مفاصلها وان تؤمن الخدمات العامة لشعبها، ونحن امام موجة من علامات الاستفهام والتعجب وعلى وقع صراخ المظلومين والجياع وبين عناصر الازمة الاجتماعية المستحكمة في بلادنا نطلق صيحة المطالبة ونثير النقاط التالية:

اولا: ان انتهاء الحرب لا يعني بالضرورة بناء السلام، مما يثبت وجود مرحلة انتقالية بين الاثنين، فالسلام نقطة التحول القصوى التي تعني لزاما استقلالية الوطن عن الفوضى الاجتماعيه والإقتصادية والثقافية والتربوية والفكرية. تلك الوقائع البناءة تفضي بتسلك حتمي الى سلام حقيقي عام.

اما نحن وفي ظل اعصار مجنون يضرب اقتصادنا ويترجح بانزلاق اجتماعي لا يطاق، وبطالة تجتاح كل القطاعات وهجرة فكرية ومالية فيعكس حالة بؤس وشقاء وفقر متقع.

ثانيا: ان الواقع الاقتصادي في لبنان يفتقر الدراسة المنطقية ويخضع لعشوائية مطلقة بحيث تتحكم به السياسات الضيقة، فيرزح تحت وطأة القيد وتغيب عنه الرؤى والثوابت، وضمن هذا الواقع كان الحال القطاع الزراعي شللا في المعالجات والاجتماعات من هنا فاننا نعود لنطالب الدولة الاهتمام بالانتاج لناحية تصريفه وتفصيل دور الارشاد الزراعي وانشاء السدود لري المساحات الشاسعة من الاراضي البعلية غير المروية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثالثا: تبقى معاناة المواطن اليومية في التنقل الهم الدائم والشغل الشاغل مما يعكس حالة قلق واضطراب نفسي عام يترك بصماته في الاعمال اليومية، فأزمة السير الخانقة لا بد وان تلقي بظلال على القطاعات الاقتصادية كافة، تبدأ بضغط فكري سيء يستقر في نفس كل انسان لتصل الى هدر الوقت على الطرقات وبين الشوارع مما يعكس سلبا على عطاءات المواطن في عمله، كل ذلك ينطلق من غياب التنسيق بين الوزارات، وهي مشكلة قديمة حديثة فتؤدي الى هدر الاموال العامة وتضاعف المشكلة.

رابعا: ان نهيء المواطن عن انتقاء عمل سيء مرحلة منقوصة ان لم يتبعها تأمين عمل لائق آخر، لان استئصال الاورام يجب ان يليها علاج مدروس، فأين البديل عن زراعة المخدرات والممنوعات في لبنان واقع بعلبك ـ الهرمل الاقتصادي يقوم على الزراعة لا غير نظرا لافتقار الموارد الاخرى فانعكس الشلل الزراعي رحيلا لابناء المنطقة الى المدن والخارج.

خامسا: وفي قضية لا تقل اهمية عن القضايا المثارة نتحدث عن ازمة المياه في بلد المياه، فلقد اعتاد الناس على مشاكل التلوث وسط غموض ومعمعة في تحديد الحقائق.

سادسا: ان رابط الثقة بين المواطن والمسؤول هو العنصر الاساسي لبناء دولة عصرية متقدمة واعدة، لذا كان النقد البناء واجبا على المواطن في تقديمه وواجبا على الدولة في تقبله.

سابعا: نطالب بالمساحة لبعض القرى في منطقة بعلبك ـ الهرمل لتحديد المسح القانوني والفرز والضم وسائر الشؤون العقارية ان الدولة الحقة تقوم على اكتاف مواطنيها، فعسى ان تترك للمواطن القدرة على حماية دولته. وشكرا.

الرئيس: ترفع الجلسة الى غد الساعة العاشرة صباحا.

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والاربعين من بعد الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٦/١/٢٩

الرئيس: نتابع الجلسة.

الكلمة للزميل الدكتور عدنان طرابلسي.

عدنان طرابلسي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

تظلل جلساتنا المنعقدة تحت قبة المجلس النيابي مواضيع عديدة تتسم بالحساسية والدقة والارتباط بالواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والمعيشي، والامني، وتشكل بمجموعها مع غيرها من مواضيع تشبهها ملفات ينبغي الانعكاف على دراستها بتعمق وعقلانية بعيدا عن الانفعال الذي لا يؤدي الى نتيجة ايجابية وعن عدم المبالاة والاكتراث الذي اعتدنا عليه من بعض المسؤولين.

ونسلط الاضواء على بعض الامور الهامة نوجزها كما يلي:

اولا: فيما يخص موازنة عام ١٩٩٦ فاننا نعتبر انه بالرغم من التحسينات الشكلية التي طرأت على اخراج صورة هذه الموازنة كأداة مالية تعبر عن السياسة المالية العامة للحكومة وبالرغم من التعديلات التي طرأت عليها في اللجان النيابية فانها لم تزل تعبر عن صورة متوقعة للاعتمادات المرصودة ثم يأتي التنفيذ ليكون مغايرا لها تماما فتبدأ الاعتمادات الاضافية وسلفات الخزينة.

قد اثبتت التجارب الماضية من واقع الموازنات السابقة والحسابات الختامية ان الفرق يكون شاسعا بين التقديرات المعتمدة في قانون الموازنة وبين الانفاق الفعلي مع التحويرات والالتفاف حول القانون من اجل ايجاد مخارج قانونية لبعض المدفوعات الطارئة مما يضعف دور الموازنة كأداة للرقابة وضبط الانفاق العام.

ان الموازنة المعروضة امامنا هي موازنة مصاريف ورواتب وفوائد الديون المرتفعة وليست موازنة استثمارية ذات برامج انمائية شاملة لكافة المشاريع المنوي تنفيذها وبيان مصادر تمويلها وايراداتها وجدواها الاقتصادية فهي اذا موازنة لا تتصف بصفة الشمولية للسياسة المالية الحكومية هل هذه الارقام المتواضعة تعبر عن السياسة المالية بشكل كامل؟ طبعا لا فالانفاق العام المبين في الموازنة عبارة عن رواتب ومصاريف تشغيل الادارات الحكومية وفوائد للدين فهي موازنة مصاريف تشغيلية تغطى من الايرادات العادية المتوقعة أي من رسوم وضرائب.

اين هي المشاريع التي تهدف الى تأمين فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل. ان تكلفة الديون الباهظة تشكل العبء الاكبر على الموازنة حيث تقوم الحكومة بالاقتراض للقيام بمشاريع معينة غير مدرجة في الموازنة ثم تحمل الموازنة عبء هذا الاقتراض دون ان تبين بشكل مستقل جدوى هذا الاقتراض وكيفية ومصادر سداده واعبائه التي يتوقع عادة ان تتم التغطية لها من ايرادات المشاريع الانتاجية ذات الاولية في التنفيذ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد حذر الكثير من الزملاء النواب من مخاطر هذا الاقتراض والتوسع فيه بحيث اصبح يتجاوز قدرة البلد على الوفاء ونحن نأمل ان تعي الحكومة الى هذه الاعتراضات بحيث لا ترهق خزينة الدولة مزيد ارهاق مستقبلا ولا تكبل الحكومات اللاحقة مع اعادة النظر في سلم الاولويات.

وخلاصة القول ان الموازنة العامة التي نحن بصددها ليست الاداة السحرية ولا تخرج عن كونها الاجازة للحكومة للانفاق في حدود معينة تم تأتي الفذلكة التفسيرية لتضفي شكلا منمقا وغطاء فضفاضا اوسع من اطار مفهوم الموازنة وحدودها.

ثانيا: اما الوضع الاجتماعي المعيشي فلا يسعنا الا ان نسجل استغرابنا لاصرار البعض على نفي وجود اية ازمة معيشية واصرار البعض الآخر على التقليل من حجم الواقع الاجتماعي المعيشي المتردي الذي يعاني منه معظم طبقات المجتمع اللبناني والذي زاد الفقراء فقرا وزاد من اعدادهم وقضى على الطبقة المتوسطة وهو واقع لا ينكره الا متخم او متغافل حري بهما ان ينزلا الى الشارع وان يتجولا في الاسواق التجارية والمصانع ومختلف المناطق لمعرفة آراء الناس على اختلاف انتماءاتهم في الوضع الاجتماعى المعيشي.

ان الاتحاد العمالي يطالب برفع الحد الادنى للاجور ورفع مستوى الاجور وهنا اريد ان اسأل سؤالا: هل نريد ان يصبح لبنان دولة للاغنياء فقط؟ وماذا سيفعلون بأغلبية الشعب اللبناني الذين يعجزون عن مواجهة الاعباء المالية المتصاعدة و الرسوم والضرائب المتزايدة ويعانون من المماطلة والتسويف فى معالجة الازمة الاجتماعية المعشية، والصفقات.

اما من ناحية معالجة مشكلة النقل العام لقد سمعنا كثيرا عن تنفيذ خطة للنقل المشترك وعن مئات الاوتوبيسات التي اشتريت او ستشترى ولكننا لم نر شيئا رغم مرور اكثر

من ثلاث سنوات أوليس من المستغرب ان لا تتمكن الحكومة من تطبيق خطتها الخاصة بالنقل المشترك على سبيل المثال خلال ثلاث سنوات في الوقت الذي تنفذ فيه بسرعة كبيرة بعض المشاريع، والصفقات.

وكذلك الامر بالنسبة لوضع الادارة العامة، وخطة اصلاحها التي سمعنا عنها الكثير والتي اصبحت مجددا بحاجة على ما يبدو الى اصلاح ان الدول تتقدم وتصعد الى القمر ونحن ما زلنا نتحدث عن ادخال المكننة واذا كان المانع من ذلك تردي وضع الخزينة حاليا فما هو المانع من عقد دورات تأهيل الموظفين واعادة تنظيم الادارة وهيكليتها والعمل على ازالة الروتين القاتل الذي يعيق تنفيذ معاملات المواطنين.

ثالثا: بالنسبة لموضوع تنظيم الاعلام فاننا نرى ان الموضوع يحمل في طياته مضمونا لا علاقة له بالتقارير الفنية انما هو مرتبط بتطبيق صدر البعض من الانتقادات التي توجه اليهم وعن الممارسات المشبوهة التي تكشف من حين لآخر وتعلن بكل صراحة وعلانية للرأي العام اللبناني عبر شاشات التلفزة مما له علاقة بالصفقات والتلزيمات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهنا اؤكد ان المعارضة البناءة العلمية هي حاجة وطنية واداة بناء ونهوض واستقرار ومن غير المسموح به ان يعمل البعض على اسكات صوت هذه المعارضة دون أي مسوغ وكم الافواه المخلصة وكسر الاقلام الصادقة وتعليب الاقلام الاخرى لتصبح على طريقة شعراء البلاط ومدح وهجاء خدمة لشهوات ومآرب شخصية لا تخدم مصلحة الوطن.

رابعا: لقد سبق لنا ان رفعنا الصوت عاليا بخصوص قضية الاهمال المزمن الذي يطال فوج اطفاء بيروت وها نحن اليوم نعرض وضع فوج حرس بيروت واحتياجاته ولا يخفى على الجميع اهمية دور الحارس الليلي في الشوارع بصفته العين الساهرة حيث الناس نيام مراقبا ما يجري في الشارع عن كثب مما يطمئن المواطنين على ارواحهم وممتلكاتهم ممن تسول له نفسه حيث يتبين لنا مايلي: ان العديد الاساسي لفوج حرس بيروت هو ١٥٠٠ فرد ورتيب وضابط. والعديد الموجود حاليا ٢٠٧. فيكون العدد الشاغر ١٢٩٣ (يعني ان النقص في العديد هو ٩٠٪).

اما بالنسبة للعديد الاساسي لضباط الفوج فهو ٤٧ ضابطا لا يوجد منهم سوى قائد الفوج فقط.

وان نظرة فاحصة الى مركز قيادة الفوج والتجهيزات المكتبية واجهزة الاتصال والالبسة والسيارات والسلاح هي نظرة كافية لاثارة الدهشة والعجب حيث لا يوجد في حوزتهم مسدس واحد، ولا بندقية واحدة، ولا اية ذخيرة كيف يتمكن الحارس الليلي، والحالة هذه من اداء عمله في حالات الضرورة بدون سلاح يمكنه من مجابهة الخارجين عن القانون. ومن المقترحات لمعالجة هذه المشكلة المزمنة:

تطويع عناصر جديدة اسوة بالقطاعات الامنية الاخرى ولا نظن ان الحكومة تعجز في تأمين هذه المتطلبات بل تتمكن من تأمين اكثر منها في حال توفرت النية والعزم على دعم هذا المرفق الذي يساعد على حفظ المواطن.، وخاصة في بيروت.

خامسا: لقد تعاملت اجهزة الدولة المتخصصة اخيرا مع قضية العميل انطوان لحد بكل حزم وحسم وهو تعامل رأينا فيه خطوات جريئة تصب في اطار وضع حد للذين استمالتهم نفوسهم المريضة وخيانة وطنهم والتعامل والتعاون مع المحتل الاسرائيلي وتشكيل ذراع امني وغطاء سياسي له واراقة دماء الابرياء واشاعة الارهاب والعدوان في الجنوب والبقاع الغربي وما حالات الفرار والهلع التي تصيب ميليشيا العميل لحد من جراء ضربات المقاومة الموجعة الا دليل على هشاشة هذه الميليشيا.

وهنا نطالب الحكومة مجددا ان تضع خطة شاملة تشمل مختلف شؤون الحياة لدعم صمود اهل الجنوب وتوفير سبل مواجهة كل الاغراءات الاسرائيلية، وحتى يلتقي صمود المواطنين هناك مع جهود المقاومة الباسلة جنبا الى جنب مع تحركات الدولة على مستوى المفاوضات لتثمر تحريرا للارض يثلج صدور اللبنانيين كما نطالب الحكومة ان تضع قضية الاسرى والمعتقلين في اولوياتها لما لهذه المسألة من ابعاد انسانية وكشف لحقيقة المحتل الاسرائيلي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سادسا: اود من على هذا المنبر ان اكرر شكرنا للاجهزة الامنية والقضائية لجهودها الحثيثة لاكتشاف الشبكات الارهابية التي نفذت جريمة اغتيال رمز الاعتدال والوطنية والعروبة القائد الراحل سماحة الشيخ نزار حلبي رحمه الله مع التأكيد ان الوعي الذي اظهرته الاجهزة ادى الى اكتشاف مخطط كان يراد من خلاله تدمير لبنان واثارة القلاقل والاضطرابات على غرار ما يحصل في الجزائر وهذا امر لطالما حذرنا منه مرارا وتكرارا وبكل جرأة ودون خوف من الذين يعتبرون انفسهم متضررين من دعوتنا ومسيرتنا التي هي مسيرة الاعتدال.

وهنا اسجل نقطة هامة وهي تنامي الوعي السياسي والشعبي من مخاطر التطرف وخاصة التطرف المتستر بالدين زورا وبهتانا وبالشعائر الدينية مع التفريق بين التدين الذي هو ظاهرة حسنة تدعو للتفاؤل وبين التطرف الذي هو آفة مدمرة. وندعو الجميع ليقفوا الى جانب الاعتدال وضد التطرف الا ان هناك محاولات تجري في الداخل لتأمين التغطية الرسمية لاقبية التطرف ودهاليز الافكار السوداء وهذا امر مرفوض لن نقبل به ولن نسكت عنه.

ونشير الى ان ملف اغتيال القائد الراحل لم يطو بعد ونحن بانتظار كشف جميع المحرضين الممولين والقاء القبض عليهم واعدام المجرمين كما اننا بانتظار ان يعرف جميع اللبنانيين حقيقة وضحت تماما في الآونة الاخيرة وهي ان للتطرف جماعات متعددة في لبنان واذناب بأسماء شتى تتبادل الادوار ويحمي بعضها بعضا لا بد من مواجهتها بالوعي والحزم والحكمة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس،

ان ما قرأناه في ميزانية ١٩٩٦، وما سمعناه عن الفذلكة من قبل الوزير السنيورة جاء في مجمله ادبيات لم توضح سياسة الدولة في كافة الحقول من اقتصادية ومالية واجتماعية.

ولم تعزز بالاحصاءات والاستنتاجات، مما جعلنا نشعر بالمزيد من القلق على مستقبل هذا البلد، كوطن ودولة.

وكل يوم تكبر الصورة وتتوضح اكثر، وتترسخ مشاعرنا بأن لبنان لن يعود دولة المؤسسات، دولة القانون، دولة تعمل من اجل راحة وتقدم الشعب. لا دولة الجزر المؤجرة كما حصل في هونغ كونغ التى سلخت من الصين لتكون مرتعا للتسلية واللهو والتجارة الحرة في جنوب شرقي آسيا.

كما نتمنى ان لا يتحول لبنان الى مجموعة من الفنادق مثل لاس فيغاس لكل فندق نظامه الخاص ومحطته التلفزيونية الخاصة به. سأعود الى موضوع الاعلام لاحقا.

وبالعودة الى موازنات السنوات ٩٣، ٩٤، ٩٥ و ٩٦، والقاء نظرة عليها وتفحص ارقامها، نجد ان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السياسة المرسومة ماليا واقتصاديا لهذا البلد، تجري بشكل منحدر نحو التضخم المالي من جهة والانكماش الاقتصادي من جهة اخرى ويتزامن مع هذا الترويج للتخصصية، وتمرير القوانين التي تسهل عملية تفريغ القطاع العام من محتواه.

وهل ننسى محاولة الحصول على الصلاحيات الاستثنائية منذ بداية عمل هذه الدورة النيابية...؟

ان طرح المشاريع الانمائية للنهوض الاقتصادي وبناء البنى التحتية، والفوقية، في بلد يلملم جراحه، ويعمل للخروج من حرب مدمرة، امر منطقي ومطلوب.

فالشعب متعطش للراحة والانتعاش بعد السنين الطويلة، من حرب كان هو وقودها، ولكن هل يا ترى هذه الخطة تنفذ بطريقة منظمة وموضوعية؟ وهنا تبرز الحاجة لوزارة التخطيط للتنسيق بين عمل الوزارات والادارات امثلة كثيرة اليوم كما نشاهد على الطرقات الدولية والرئيسية حتى الثانوية، ورش تحفر، وورش تطمر، وهلم جرا والطرقات شبه مغلقة، والسير الخانق والمواطن يعيش على اعصابه باستمرار كل هذا الفقدان للتنسيق لعدم وجود وزارة للتخطيط، لتوزع الادوار، ولتقوم الاعمال بشكل منسق ومبرمج بالشكل الموضوعي المدروس كما يجري اليوم في كل الدول التي نعيش من حولها.

دولة الرئيس، ان التجربة التي عاشتها المانيا التى انهارت وتقسمت، وعاشت في ظروف سياسية واقتصادية ومالية اصعب من الظروف التي مررنا بها، ولكنها بالصبر والعلم والموضوعية استطاعت بارادة بنيها ومسؤوليها اعادة بناء المانيا القوية اقتصاديا وصناعيا وماليا حتى وصلت الى مستوى اقراض اميركا.

ولكن الفرق بيننا وبين الالمان، انهم بدأوا بالاولويات والضروريات بنوا اولا الانسان من جديد ثم اعادوا بناء ما تهدم في الحرب فوصلوا ببلدهم الى اعلى مستوى من التقدم.

واما المسؤولون عندنا، فانهم اتبعوا سياسة الهروب، وذلك بالتنصل من المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقهم والسعي الى تفريغ الدولة من مقومات وعناصر تكوينها عبر تسليم القطاع العام بمجمله الى الشركات الخاصة. تلك الشركات التي لا نعرف اصلها وفصلها ومن ايضا وراءها.

ولكن الصورة بدأت تتوضح، شيئا فشيئا من خلال مجريات الامور السياسية والمؤتمرات الاقتصادية والمائية، وحتى البيئية، التي اجتمعت لتشكل ستارا لتغطية مشروع الهيمنة، على هذه المنطقة الغنية من العالم بثرواتها النفطية والمائية والاقتصادية بشكل عام.

كل ذلك: تحت ستار (النظام العالمي الجديد) و (شرق اوسطية) جديدة، وغيرها من الطروحات الاميركية الاسرائيلية المشتركة. ان القاء نظرة سريعة على هذه الميزانية نراها صورة طبق الاصل عن سابقاتها بالشكل. واما بالمحتوى فنرى انها ميزانية مصارفات ومعاشات ورحلات في الجزء الاول منها البالغ/ ٥٦٣٦/ مليار ليرة لبنانية. اما الجزء الثاني، المخصص للانماء والاعمار، فقد قامت الحكومة بتخفيضه بنسة / ٢٠٪/ ليصبح/ ٨١٤/ مليارا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بحجة عصر النفقات في الوقت الذي لا تستطيع الزام موظف القيام بواجباته الوظيفية لانه محسوب على احدى المرجعيات الكبيرة وهناك الآلاف من الموظفين الذين يقبضون رواتبهم الشهرية ولا يعملون.

بالله عليكم، كيف يمكننا السكوت على وضع مثل هكذا ادارات ومؤسسات مليئة بجيوش من الموظفين الذين لا عمل لهم سوى قبض رواتبهم في نهاية كل شهر، وهناك ادارات معطلة لكثرة الشواغر فيها.

فحكومة على هذا الشكل لاتستطيع نقل موظف، او تشغيل موظف، تحتج بعصر النفقات وتضع الاموال الطائلة للهدر، والانفاق غير المجدي ونقول بأننا نبني دولة، دولة اقتصاد متطور وانماء فكيف يتم ايقاف العجز، بهكذا ممارسات في ظل هذه الحكومة يا ترى؟ وهنا السؤال، هل الادارات بوضعها الحالي الفاسد قادرة على ان تكون الاداة الناجعة للاشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع الضخمة والالتزامات التي زكمت الانوف من روائح تلزيمها؟

وهنا لا بد لي من التنبيه بأن مبدأ الانماء المتوازن لم يجر اعتماده لا في الميزانية العامة، ولا في المشاريع التي يطلق عليها خطة. واننا نراها تمر بقوانين عبر المجلس النيابي، وبعدها يتعذر على النواب الاطلاع على مبادىء التوزيع واولويات التنفيذ.

انني لن اتعرض لارقام الميزانية لانها اصبحت واضحة وقد رددها الكثير من زملائي النواب وناقشوها.

وكل ما يمكن قوله في هذا الموضوع، بأن الواردات المقدرة لا توازي الفوائد على سندات الخزينة واعباء الدين العام وتكاليفه.

والسؤال هنا: ما هو السبيل للخروج من هذا الوضع المتردي والمنحدر سنويا ضمن خطة زيادة الديون وفوائدها سواء منها الدين العام الداخلي، ام القروض الخارجية وفوائدها بالعملات الصعبة، والتي يبلغ معدلها الوسطي تقريبا بنسبة ٨٪؟

انني اتساءل ما هو الحل الناجع لهذه المعضلة التي اوصلتنا الى حالة الافلاس؟ أهو بالهروب الى الامام، وتسليم البلد الى الشركات الخاصة ومن هم وراءها؟ ام جر البلد الى الارتهان الى الدول الدائنة وتقييدها بقيود استعمارية من نوع جديد؟

ايها الزملاء: ان العجز سيزيد عما هو عليه، وخصوصا ان الزيادة التي وضعت في حساب احتياط الميزانية، وصلت الى مبلغ/١٠٣٦/ مليار. وهذا يعني ان الصرف خلال العام ١٩٩٦ سيزيد. والعجز الحقيقي ـ لا الوهمي ـ لا محالة سيصل الى حدود ٥٠٪ تقريبا.

ايها الزملاء: ان الحل بنظري هو: باعادة النظر في الميزانية لتكون بالفعل مرآة تعكس اوضاعنا الاقتصادية والنقدية الصحيحة.

ويكون هناك سلم اولويات نبدأ بالاهم قبل المهم، أي ما معناه: نبدأ ببناء الانسان وطنيا وتربويا وصحيا

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

وثقافيا وعلميا ليستطيع القيام بدوره بما يتحلى من كفاءات في المشاركة في بناء الوطن.

وبعدها نقوم ببناء قصور للمؤتمرات وتوسيع المطارات وبناء الاوتوسترادات وجعل مداخل بيروت شبيهة بمداخل سان فرنسيسكو. هذا بنظري لا بد منه في المستقبل، وكلامي موجه للحكومة، قبل ان تبدأ ببناء المداخل العريضة والاوتوسترادات الضخمة ازالة النفايات من مداخل المدن، أي مدينة في لبنان اليوم، سواء اللبناني او الغريب اذا اراد ان يمر اول ما يشم رائحة النفايات، بدل ان يشم رائحة الليمون، ورائحة الرياحين.

ان عملية بناء الدولة العصرية، لا يمكن ان تتسم بالعقلية التي يحكم بها البلد اليوم، حيث ان كل قرار يخضع لعمليات ابتزاز متبادلة وتوزيع حصص على رموز السلطة.

اين نحن من دولة المؤسسات والعدل الاجتماعي وتوزيع الثروات بشكل عادل لازالة الفوارق بين الطبقات من ابناء الشعب، حيث اصبحت اقلية تملك السلطة والمال من حلال وحرام، والاكثرية الساحقة تفترس، وتطحن بين انياب غول الغلاء، والبطالة التي لا ترحم. ان عملية بناء الاقتصاد القومي، لاتتم الا بمضاعفة الدخل القومي من خلال زيادة الانتاج يا معالي الوزير والانتاج الزراعي بالذات لان الزراعة في لبنان هي اهم عامل، وعنصر في بناء الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي، من خلال زيادة الانتاج الزراعي وتأمين الدولة لعملية التسويق الخارجي واعطاء منح التصدير للمزارعين اسوة بباقي الدول.

فالمزارع اللبناني، نلاحظ انه هجر ارضه، ورحل الى خارج لبنان، او ذهب الى الاستقرار حيث احزمة البؤس في ضواحي المدن، وفي داخل الوطن.

وهنا لا بد لي من التساؤل: لماذا التفرقة بين المزارعين؟ فقد نال قسم منهم تعويض اضرار الكوارث الطبيعية والبعض الآخر، كمزارعي الشمال، لم ينالوا أي تعويض بالرغم من وعود المسؤولين، وعلى رأسهم دولة رئيس الحكومة وذهبت اموال الهيئة العليا للاغاثة التي وعدونا بها، والبالغة ثلاثة مليارات في حينه الى جيوب جماعة وزير الزراعة السابق. وهنا ايضا نسأل: اين اصبح التحقيق معهم امام المدعي العام المالي؟ ولماذا جمد هذا التحقيق؟ ولمصلحة من؟ وايعاز ممن؟

الى جانب ذلك، لا بد لي من التنوية بان الصناعة هي عنصر مهم من عناصر البناء الاقتصادي في لبنان، ولم تلاق أي اهتمام وحماية من الدولة حتى اليوم.

وهنا يوجد عندي بعض الاسئلة السريعة التي لا بد من طرحها:

اولا ـ لماذا التأخر في عودة المهجرين الى قراهم؟ واين اصبحت الوعود بفتح مركز طرابلس الذي اغلق وما هي اسباب اغلاقه؟ ومن المسؤول عن حقوق المهجرين الكثر من ابناء الشمال والذين تهدمت منازلهم من جراء الاحداث؟ وهل تعلمون بأن اكثر من ٤٠٠ شخص يعيشون اليوم في العراء في مدينة طرابلس بسبب تصدع ابنيتهم وطردهم من قبل السلطات المختصة دون تأمين مساكن بديلة لهم؟

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لماذا التلكؤ في تطبيق قانون تسوية مخالفات البناء، والذي جاءت رسومه مرتفعة لدرجة انها ستؤثر مستقبلا على مجمل حركة البناء، في وقت تشهد فيه هذه الحركة كسادا عاما. نرجو من الحكومة اعادة النظر برسوم المخالفات والعمل على اعادة تخفيضها بالطريقة التي تراها مناسبة.

اين اصبح قانون الاعفاء من رخص البناء في المناطق الذي اقر منذ مدة، ولم يوضع حتى الآن موضع التطبيق، لتخفيف عن كاهل الفقراء والمعدمين وخاصة في الارياف؟

في النهاية الحل في نظري لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والمالية لايتمثل بزيادة الضرائب والرسوم، وانما بعقد مؤتمر اشبه بخلوة تتلاقى فيه كل الفعاليات الاقتصادية والنقابية والخبراء في كافة الحقول، من جميع الابحاث، مع مسؤولين حكوميين، الى جانب اللجان النيابية المختصة لوضع الخطط والحلول العلمية والموضوعية اللازمة للخروج من هذا النفق المظلم الذي دخل فيه لبنان بفضل آراء حكومتة الرشيدة.

وبالمناسبة لا بد لي الا ان اتطرق الى موضوع مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع.

لقد وافقنا على المشروع بهدف وضع ضوابط قانونية ليكون الاعلام مسؤولا، ولوضع حد لبعض عمليات الاثارة وكان الهدف تنظيم الاعلام بالشكل الذي يتماشى مع المرحلة التي نمر بها ومراعاة خطورتها ودقتها، وليس بتوزيع حصص على الطريقة اللبنانية واتباع قاعدة (شيلني لشيلك)...

علما بأن هناك محطة او اكثر، اثبتت قدرتها ونجاحها، استبدت وحجز الدور لغيرها، اتمنى اعادة النظر بهذا الموضوع واعطاء الحق لمستحقيه للحفاظ على الحقوق والحريات، اين اصبحت الديمقراطية في هذا البلد؟ اذا كان مسؤول او مجموعة وزراء حصلوا على حصتهم في هذا المجال؟ ومن الذي سينقل صوت الشعب للمسؤولين؟ وفي معرض درس ميزانية عام ١٩٩٦، لا بد لنا من ان نتطلع الى آفاق المرحلة القادمة، الى ما بعد سنة ٢٠٠٠ وما يرافقها من متغيرات، سياسية واقتصادية، وما نشاهده اليوم من صراعات قومية وعرقية، من خلال عمليات عسكرية محدودة، ومدروسة ومبرمجة، من قبل القوة العظمى المسماة ظاهرا اميركا. انما حسب ظني ان هناك وراء الستار مجموعة عناصر، تتألف من قوة المال والنفط والاعلام وتجار السلاح، تحرك بدماغ صهيوني لخلق المشاكل في كافة ارجاء المعمورة، وتضع الحلول في نفس الوقت، لتبقى هي المسيطرة والمهيمنة، على كل الشعوب.

ـ وما مشروع اسحق رابين الشرق اوسطي الذي نسمع عنه الا اكبر دليل على اطماع اسرائيل المستقبلية من خلال خداعها في عملية السلام.

ان المواجهة السورية اللبنانية المشتركة للخداع الاسرائيلي في عملية السلام الجارية، تتطلب منا، ونحن ندرس الميزانية العامة، ان نتنبه الى الخطر المحدق بنا سويا، ليكون التنسيق سياسيا، ودبلوماسيا، وامنيا، وعسكريا، معززا بدراسة اقتصادية لمواجهة كل اطماع اسرائيل في هذه المنطقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واراها اليوم فرصة للاشادة بمقررات لقاء الامس في دمشق لتحقيق التكامل الاقتصادي والمالي والتجاري والضريبي والسوق المشتركة.

دولة الرئيس، انهي كلمتي بالتمني على الحكومة اعادة النظر بهذه الميزانية لتكون على مستوى طموح اللبنانيين ولتكون سبيلا لتحقيق آمالهم بغد افضل. . وهذه رغبة الكثيرين من النواب وانا واحد منهم والسلام على من اتبع الهدى.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ فؤاد السعد.

فؤاد السعد: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

مباركة على ـ الحكومة هذه الموازنة، التي تبلغ فيها خدمة الدين العام (وليس تسديد الدين العام) ثلث مجموعها. في حين تأكل الرواتب والمعاشات و النفقات الادارية ثلثها الثاني. . . اما الثلث الاخير فتتقاسمه بعض المجالس والصناديق التي لا يفوق عددها الثلاثة او الاربعة.

هنيئا للحكومة بهكذا موازنة، حيث انها لم تتمكن بعد ثلاث سنوات من الحكم وبالرغم من الوعود المتكررة من تصحيح الوضع المالي ووقف التدهور.

لقد ساهمت الحكومة بسياستها المنفلشة والمرتجلة وغير المنضبطة في استفحال الرهن وتزايد العجز واغراق البلد تحت عبء ديون لم تزل تتفاقم يوما بعد يوم، وتحملنا جميعا مسؤولية رهن قدرات الاجيال الصاعدة والبلاد بكاملها لسنوات عديدة مقبلة!

دولة الرئيس، ان الوضع المالي هذا، على اهميته وخطورته يبقى بنظرنا ثانويا، قياسا على ما نشهد من تفكك للقيم والمبادىء الاساسية التي تقوم عليها الدولة في لبنان، والتي نص عليها الدستور في مقدمته وفي الفصل الثاني منه.

هي ثانوية بالنسبة لمبادىء عليا كالحرية الشخصية والحريات العامة الاساسية والديموقراطية والمساواة وقدسية الملكية في دولة القانون. هذه المباديء التي اعتمدناها في لبنان اساسا لنظامه السياسي وبناء الدولة فيه، والتي نؤمن ان من دونها لن يعود لبنان هو لبنان الذي نريد.

. . . ويبدو ان في ايامنا هذه لم يبق لنا سوى الكلمة او حق الكلام ولكن ليس من سميع ولا من مجيب. وبالرغم من ذلك سنعمد على سرد بعض الحقائق والوقائع، وان كان البعض منها جارحا، لربما يكون لدى البعض مجلسا وحكومة وشعبا الاستعداد لسماعها:

لقد اصبح نظامنا اشبه بنظام المزرعة مما هو بالدولة، مزرعة يستغلها بعض النافذين من خلال مجالس ومؤسسات وشركات عقارية ونفطية ومالية وغيرها.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

دولة لا يشعرفيها احد انه مسؤول تجاه احد فلا الحكومة امام المجلس ولا المجلس امام الشعب.

دولة تعطل فيها الفكر السياسي لصالح الوصولية والمادية والعقلية المقاولاتية الاستغلالية والاستثمارية، دولة اصبح فيها مبدأ فصل السلطات معدوما، فالسلطة التنفيذية تدعي على التشريعية امام القضائية وتصدر هذه الاخيرة احكاما بالسجن بحق احد اعضاء السلطة التشريعية ضاربة عرض الحائط بالحصانة النيابية.

دولة تدعي ممارسة نظام برلماني ولم يعقد مجلسها النيابي اية جلسة مناقشة عامة لسياسة الحكومةخلال كل سنة ١٩٩٥. دولة عطلت رئاستها، نعم كانت هناك جلستان واحدة لثقة الحكومة في حزيران وواحدة في مثل هذه الايام لمناقشة موازنة عام ١٩٩٥ ولكن لم يصر الى عقد أي جلسة موازنة عامة. دولة عطلت رئاستها دور مؤسساتها. دولة عندما يتدمقرط نظامها، ينتقل من حكم الترويكا الى حكم شركة خماسية كحد اقصى.

دولة تقبل على انتخابات نيابية في ظل حكومة من ثلاثين وزيرا بينهم خمسة وعشرون مرشحا للانتخابات، هذه يا اخوان اذا بقيت الحال على ما هي عليه، ولم تؤلف حكومة للانتخابات، سوف تكون بداية للتزوير. دولة لا يعرف فيها رجل السياسة قبل ستة اشهر من الانتخابات اين ستكون حدود منطقته الانتخابية وكيف سيحددها له قانون الانتخاب فيتكلم البعض عن تقسيمات عير متساوية بين المناطق، اقضية في مكان ومحافظات فى اماكن اخرى.

الرئيس: لم يسبق لاحد ان تكلم هكذا، النقد ضروري واني اسف لان اقاطعك لا يجوز ان يصل الى درجة الهدم.

اولا: ان المجلس النيابي لن يقبل ان يكون هناك صيف وشتاء على سطح واحد، قانون الانتخاب سيكون مساويا بحق الجميع، اما ان يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة، واما ان يكون خمسة، واما عشرة، واما عشرين واما ثلاثين، ولكن سيكون كل الناس متساوين وهذا المجلس النيابي يكون اهم شيء يعمل به ان ينقل الحياة السياسية اللبنانية من مرحلة التسوية الى مرحلة المستقبل هذا الامر نحن واضعون ثقلنا فيه، حين نظل حافظين كرامة الامور، ولا يجوز ان نفرط بالتشاؤم.

فؤاد السعد: هذا كله لا يمنع يا دولة الرئيس ان تكون هناك حكومة انتخابات.

الرئيس: هذا موضوع آخر.

فؤاد السعد:

دولة لم يعد فيها وجود لقانون موحد ينصف بين اللبنانيين وجعلهم سواسية. دولة تخضع فيها بعض الادارات لرقابة في حين يبقى البعض الآخر فوق الرقابة والشبهات.

دولة تخضع فيها بعض الادارات للخدمة المدنية وشروط التوظيف وتعين ادارات اخرى موظفيها بعقود لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

علاقة لشروط الخدمة المدنية فيها . . .

دولة تتفاوت فيها الرواتب بين ادارة واخرى، وبين ادارة ومجلس او مؤسسة فهنا رواتب هزيلة واهية، وهناك عقود مذهلة وضخمة لذات الوظيفة والكفاءة.

دولة تتزايد فيها المؤسسات العامة والمجالس الى جانب الادارات التقليدية، مولدة التشابك في الصلاحيات والضياع فى المسؤوليات. دولة لم نعد نعرف فيها اين ينتهي القطاع الخاص واين يبدأ القطاع العام.

دولة تسعر فيها السلع والخدمات اسعارا مختلفة، حسب الادارة التني تتعاطاها: فمؤسسة كهرباء لبنان تعتمد اسعارا تختلف عن اسعار مجلس الانماء والاعمار، واسعار هذا الاخير تختلف عن اسعار مجلس الجنوب مثلا.

دولة تضع قانونا لتسوية مخالفات البناء وتقف متفرجة او عاجزة امام مخالفات جديدة. دولة تغض الطرف عن المخالفات ثم تخضع للامر الواقع فتشرعها.

دولة تتم فيها التسويات على حساب من يحترم القانون فيشعر فيها المواطن ان مخالفة القانون افضل واربح من التقيد به. دولة تشرع لخمسة اشخاص وتمنح، ونعرف ان القانون عام، و المراسيم والقرارات خاصة، دولة تشرع لخمسة اشخاص وتمنح ثمن ما عندها لـ ١٣٥٠٠٠ شخص بمجرد مرسوم.

عمر كرامي: من هم الخمسة اشخاص؟ من هم الخمسة؟

فؤاد السعد: لقد عملنا قانونا لخمسة اشخاص هم بعض موظفي الاعلام.

دولة تتألف فيها مجالس ادارة المؤسسات التي تبصر النور في كل يوم من الاصدقاء والاتباع والمنتسبين والاقرباء والانسباء تغطية لاحتكارات رأسمالية.

دولة تخفض لاسباب واهية الضرائب المباشرة التي تطال الاثرياء، وترفع او تستحدث الضرائب غير المباشرة التي تطال الفقراء قبل غيرهم.

دولة واقعة في عجز مالي ودين داخلي وخارجي توزع املاكها لاستثمارات من قبل شركات رأسمالية.

دولة توضع فيها القوانين على القياس، قياس بعض الافراد ومصالحهم وعلى قياس النافذين وامتيازاتهم.

دولة تبدأ معظم نصوص تنظيماتها وتشريعاتها، باحدى التعابير التالية: «استثنائيا» او «على سبيل التسوية» او «لمرة واحدة» او «يعفى»، وقياسا على هذا المنوال. الامر الذي يشكل خردقة لبنية الدولة القانونية.

دولة ينتظر فيها الموقوفون في السجون منسيين اشهرا كاملة قبل مجرد استجوابهم او اصدار قرار ظني بحقهم.

دولة يبقى فيها الموقوف لدى الاجهزة الامنية اياما قبل استماعه امام قاضي تحقيق. فاضحت فيها الحرية الشخصية في خبر كان. دولة تعجز فيها الحكومة والقضاء والاجهزة مجتمعين من احضار او توقيف مجرم او متهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لمجرد وجوده في المخيم. دولة تصادر املاك المواطنيين دون أي وجه حق وتتمادى في احتلالها دون اي بديل. دولة، يتحول فيها بين ليلة وضحاها قانون ينظم ويكرس الحريات الاعلامية الى قانون احتكارات سياسية. لقد وضع المجلس النيابي قانون اعلام ومع الترخيص للمرئي والمسموع لشروط ومواصفات ونوعية وليس لاية عددية، فحولته الحكومة وفق مصالحها فأصبح الاعلام فيها وسيلة لامتيازات معدودة تفتح الباب واسعا امام المتاجرة بها على غرار امتيازات الاعلام المكتوب، فيتقاسمها المسؤولون حسب مواقعهم ونفوذهم السياسي. دولة اصبحت فيها الشركة العقارية كيانا مستقلا عن الدولة اللبنانية كما هي «سنغافورة» مستقلة عن «الصين» لها محاكمها الخاصة وقصر عدلي خاص في الكونكورد وليس في العدلية، ولها قوانينها الخاصة واصولها الخاصة كما لها سرية قوى امن مستقلة بها ومهمتها تفريغ الابنية بالقوة ليس فقط من المحتلين او المهجرين بل ايضا من المستأجرين، والشاغلين قانونا وذلك بدون الاستناد لاي حكم قضائي.

دولة تزدهر فيها الشركات العقارية التي تردم البحر وتبلطه وتبيعه بسعر الذهب، بالماضي كنا نقول له «بلط البحر»، يا دولة الرئيس، كنا نهينه، اليوم نقدم له ثروة. دولة تطرح فيها حكومة قديمة شعارات جديدة وكأنها وليدة الامس، فتكلمنا عن دولة المؤسسات وتعاونها، لقد اختلفنا ولو اننا سرنا نحو دولة المؤسسات وكل واحد عرف حدوده اين هي، لما كنا قد وصلنا الى ما هو عليه اليوم.

وعن التقشف (اليوم ادركنا بعد ثلاث سنوات التقشف) وعن اهتماماتها بالسياسة الاجتماعية ترفع الضرائب على الفقراء وتخفضها على الاغنياء.

لو رفعت الحكومة تلك الشعارات منذ ثلاث سنوات لما اوصلتنا الى حيث نحن وهل يجوز ان يكون التقشف على حساب المهجرين. والجنوب. فتخفض موازنتهما من ٨٠ مليار الى ٦٩ وثم الى ٦٤ مليارا. هل يجوز ان يتم التقشف على حساب الجنوب والمهجرين وليس على حساب الوفود والمواكبات، وبناء القصور والمدن الرياضية وغيرها، في حين لم تزل عودة المهجرين تراوح مكانها ولم يتم فيها فعليا بعد مرور ثلاث سنوات سوى ١٥٪ من مجموعها. دولة تعتمد فيها كل ادارة وسيلة وكيفية خاصة للاستملاكات: ففي بيروت غير ما في الجبل، وعلى الدائري غير ما هي على ـ العربي، وفي ذات المؤسسة احيانا، هنا تدفع اخلاءات او استملاكات نقدا، وهناك يشيد للمحتل منزلا بديلا.

دولة تعجز عن دفع الاستملاكات المتوجبة لتمرير مشاريع الاوتوستراد، فتلجأ الى تعديل قانون الاستملاك (ارسلوا لنا مشروع قانون بالموضوع) او تحول بذلك دون دفع البدلات العادلة للمواطنين، ضاربة عرض الحائط بمبدأ صيانة الملكية وقدستيها (المادة ١٥ من الدستور). فتلجأ الى استبدالها تارة باعطاء صكوك بعامل استثمار هوائي ذات قيمة غير ثابتة وغير اكيدة وطورا عن طريق اجراء عمليات ضم وفرز ستستغرق وقتا طويلا مما يجمد املاك المواطنين ليس فقط المستملك منها بل المجاور لها ايضا. فيشعر المواطنون بأن لدى السلطة رغبة بتجريدهم من املاكهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة تسعر احيانا بسعر تاريخ وضع اشارة الاستملاك او وضع اليد، واحيانا اخرى بالسعر الرائج.

دولة، تتم فيها الاخلاءات في اماكن مقابل بدل ايجار شقة لمدة سنة واحدة وفي اماكن اخرى مقابل ثمن شراء شقة.

دولة تفوق فيها الاخلاءات في منطقة ما، اضعاف الاستملاكات او التعويضات التي تدفع في مكان آخر، دون أي تبرير للمعايير المعتمدة. دولة اصبحت فيها الملكية مستباحة، فهنا تستبدل باسهم وهناك بعامل استثمار وهنالك بزيادة هذا العامل على حساب الاخرين.

دولة يشعر فيها المواطن بأن هنالك ابن ست وابن جارية، وان هنالك ظالم ومظلوم وبأن الحكم يتحكم بدلا من ان يحكم!!!

دولة يشعر فيها المواطن بأن مجموعة صغيرة جدا من النافذين سياسيا وماليا، تتقاسم الدولة: مجالس ومؤسسات وصناديق واذاعات وتلفزيونات، تقاسما ميليشياويا وطائفيا.

هؤلاء هم انفسهم الذين يستملكون الارض ويردمون البحر ويحتكرون الفضاء وذبذباته.

دولة الرئيس، لم ينجح هؤلاء في الماضي القريب من تقسيم لبنان، فعمدوا الى تقاسمه مصالح ومنافع ومغانم.

لقد اصبحت دولتنا دولة الوجاهات والامتيازات والاحتكارات فتحولت المسؤوليات الملقاة على عاتق المسؤولين امتيازات سلطوية ومرافق استغلال فأخلوا بموجبات الامانة. تناسى الجميع اننا في دولة ديموقراطية، السلطة فيها للشعب، وللشعب وحده، ولا كبير فيها الا من يصون الحق. ان واجباتنا فقط تتفاوت في الحجم... فبقدر ما تكون المسؤوليات الملقاة على كاهل المسؤول كبيرة، فبذات المقدار تصبح واجباته كبيرة. اما الحقوق فتبقى هي هي ونبقى جميعنا متساوون امام القانون.

لقد سبق لنا وترحمنا من على هذا المنبر على الانظمة الاشتراكية والحركات اليسارية والعمالية في العالم مع العلم اني يميني معتدل ولكني يميني وباق على ديني.

ولكن لقد تركت هذه الانظمة بعد انهيارها الحركات الشعبية كلها في حالة ضعف واستضعاف.

لقد زال الرادع السياسي الذي كان يضبط جشع الرأسمال والمحتكرين. وفتحت الابواب الواسعة في نهاية القرن العشرين امام عالم تسيطر عليه شهوات المحتكرين التي ليس لها استميحكم عذرا، يا دولة الرئيس، لكل ما عددته من شوازات وانحرافات وتجاوزات وهرطقات ادخلت فى صلب حياتنا وممارساتنا اليومية. ونرجو ان لا يرى احد في كلامنا هذا سوى حرصنا على المصلحة العامة وعلى لبنان.

لبنان هذا، الذي هو امانة في عنقنا، ماذا فعلنا به وماذا بقي منه.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ننظر اليه ولم نعد نعرفه بعد ان جردناه من مبادئه ومقوماتة الاساسية. هذا اللبنان الذي نصنعه لاولادنا لن يشكرونا عليه.

دولة الرئيس، ان الغصة من العوز والفاقة، تكاد ان تخنق انفاس الناس. وان كبت الغيظ والخنق وان طال الامد، سيؤدي الى الكره الكبير بين الناس والدولة... ومن ذلك نحذر وننبه مخلصين للامانة التي نمثل وحبا للوطن. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل السيد ابراهيم السيد.

ابراهيم السيد: بسم الله الرحمن الرحيم، والسلام على جميع انبياء الله ورسله،

اتوجه بالدعاء لقبول الاعمال في هذا الشهر المبارك سائلا المولى عز وجل ان يعيده على الجميع بالبركة والنعم والعزة.

دولة الرئيس، الزملاء النواب الاكارم،

نجتمع اليوم لمناقشة الحكومة في موازنتها وسياستها العامة. وقد ابدى عدد من الزملاء النواب الكثير من الملاحظات التي اتوافق معهم في الكثير منها، غير اني سألقي الضوء على بعض النقاط التي تتعلق بالمسار السياسي العام وبالمصير السياسي العام، على ضوء ما يجري في المنطقة من تطورات وما يكبر في الوطن من ازمات ومشاكل.

اولا: المقاومة والمفاوضات.

من الواضح ان المفاوضات لم تكن لتأتي نتائجها لحساب لبنان والمنطقة وانما جاءت في لسياق مشروع بغرض السيطرة الامريكية والصهيونية على المنطقة وفي سياق اطلاق يد الصهيونية في منطقتا كمحور اساسي في التركيب السياسي والامني والاقتصادي الذي يراد بناؤه على ضوء ما يسمى بالتسوية، فهي ليست فرصة سلام وانما هى مرحلة من مراحل الصراع الحضاري الطويل بيننا وبينهم، اذ شكل هذا المشروع نقيضا حضاريا لمشروعنا وبكل ابعاده، وشكل وجودا نقيضا لوجودنا ومصالح نقيضة لمصالحنا.

فهو صراع اكبر بكثير من ان يقف في تسوية مهما احتشد فيها من قوة واستعراض سياسي واعلامي. صراع مستمر مع تراتيل القرآن وترانيم الانجيل. مستمر مع كلمة الحق وصوت العدل وصرخة الحرية، مستمر مع ولادة كل طفل، مستمر مع اسم كل شهيد او اسير او مجروح.

لا يعنينا ما يجري هناك ما دام يمثل ارادة المستكبرين الاعداء الطواغيت، يعنينا ما يجري هنا حيث تقف الامة شامخة الرأس قوية الارادة شديدة العزم. ما يعنينا هنا في ساحات الجهاد والنضال حيث تقف الامة مقاومة تحمل ايمانا لا تسقطه تسوية وارادة لا تسقطها تسوية وتحمل تاريخا لا تمحوه تسوية وتحمل سلاحا لاتسقطه تسوية بل تحمل حجرا لاتسقطه تسوية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا يعنينا ما يجري هناك يعنينا ابطال فلسطين واطفال فلسطين. هنا تقف المقاومة تصنع المعجزات وتكتب تاريخ الامة تقتحم الموقع بعد الموقع وتدمر القلاع الواحد بعد الاخر. وتحقق النصر تلو النصر وتهزم العدو لواء بعد لواء. تقف المقاومة ومعها كل الاحرار وكل الشرفاء وكل الثوار ونبني معا مجد الانسان. ما تحتاجه الامة من ايمان قد حققته المقاومة، وما تحتاجه الامة من ارادة قد حققته المقاومة، وما تحتاجه الامة من شرف وعزة وشموخ وقوة قد حققته المقاومة، وما تحتاجه من بطولات قد حققته المقاومة.

انه عصر المقاومة، عصر كرامة الانسان واذا كانت المفاوضات تمثل خيار الحكام فان المقاومة تمثل خيار الامة.

انها نقاط القوة في الامة انها مشعل حريتها. انها عنوان عزتها، انها مواقع القوة، من هو ذلك القادر على ان يسقط منا نقاط قوتنا من هو ذاك الذي يريد ان يحولنا نقاط ضعف.

ان أي مجتمع يريد ان يحمي نفسه من اخطار التسوية فليحتم بالمقاومة، من اراد ان يحصن نفسه من تحديات التسوية فليتحصن بالمقاومة.

ان المسؤولية الوطنية الكبرى والمباشرة يجب ان تتجه باتجاه المقاومة والشهداء وعوائلهم والاسرى والمعتقلين ان المسؤولية يجب ان تتجه نحو ذلك الشعب الابي العظيم في لبنان كل لبنان الذي يرفض الذل والاحتلال والعدوان.

ان المسؤولية تتخطى اذا اتجهت باتجاه التناغم والتحضير والانتظار وكأن القادم هو المن والسلوى.

ما هي المصالح التي ستأتينا به التسوية قولوا للناس بوضوح اقصى ما يمكن تحصيله هو تخفيف الخسائر اذا امكن وليس جلب المصالح والمنافع.

فعلى الدولة القيام بمسؤولياتها تجاه هذه القضية على الصعيد السياسي والاعلامي والمادي والمعنوي والقانوني.

واني في هذا السياق اقدر عاليا للدولة قرارها القضائي في ملاحقة العميل لحد ولو تأخر. وامل ان يشمل هذا القرار جميع العملاء واتساءل من ضمن اية سياسة لم يلاحق الذين زاروا الكيان الصهيوني للتعزية برابين والذين سبق وان جاؤوا وعادوا عبر الكيان الصهوني الى مكان اقامتهم في الخارج.

ومن ضمن اية سياسة وطنية ايضا يتحدث الاعلام الرسمي عن الساحل الاسرائيلي والحدود الاسرائيلية.

ومن ضمن اية سياسة لا يلاحق الذين زاروا الكيان الصهيوني والذين حضروا مؤتمر عمان ايضا.

ثانيا: النظام السياسي والتغيير.

ان حركة التغيير السريعة التي يشهدها العالم اليوم على الصعيدين الدولي والشعبي تتجه كلها نحو اعادة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الاعتبار لارادة الانسان. وحريته وحقوقه وتتجه نحو اعطاء اللعبة الديمقراطية مداها الحضاري. وعلى هذا فمن الوهم التفكير بأن لبنان سيبقى بصيغته بمنأى عن هذا التغيير حتى لو بذلت الجهود في منع او تأخير حصوله. ومن الوهم الكبير بأن الاجيال الحاضرة او القادمة ستظل اسيرة في سجون الطوائف وزعماء الطوائف وتوازنها او توافقها.

وما شهده لبنان من احداث وتطورات وما قدمه الشعب اللبناني من تضحيات كان قد شكل مناخا مناسبا لاحداث تغيير ما بهذا الاتجاه لولا ان تجربة السلطة المتلاحقة قد كرست الصيغة بمزيد من الطائفية والمذهبية والمناطقية والفئوية.

ان ما شهده لبنان كان قد شكل مناخا سياسيا مناسبا لبناء دولة الانسان تلك الدولة التي يهرب فيها الانسان من الطائفية الى الوطن ولولا ان تجربة السلطة قد دفعته رغما عنه للهروب من الدولة والوطن الى الطائفية والفئوية.

وهنا ألفت النظر الى بعض الامور هي غاية في الاهمية.

اولا: مظهر استخدام الدولة من قبل البعض في مراكز الطائفة او الدولة. كمطية وسبيل وجهاز لالحاق الضرر والسوء والقهر والظلم والاستئثار وهذا مظهر من المظاهر التي تؤدي الى الكفر بوجود الدولة.

ثانيا: مظهر حصحصة الدولة: أي تقسيم الدولة الى حصص بين ترويكا الحكم وزعماء الطوائف ومن ثم بين المجالس والصناديق والهيئات ولكل واحد دولته في هذه الدولة.

ثالثا: خصخصة الدولة، و هو الانتقال بالعلاقة مع المو اطن من العلاقة مع الدولة الى العلاقة مع الشركات.

كلها مظاهر من شأنها ان تقوض مشروع الدولة التي طمح اليها المواطنون في لبنان.

رابعا: النظام الاقتصادي الحر والازمة الاقتصادية.

لا شك ان الحكومة قد انجزت مشاريع خدماتية كبرى ولا شك انها بصدد تنفيذ مشاريع اخرى نأمل لها النجاح في اتمامها ونقدر لها هذا الانجاز. ولكن مما لا شك فيه ان القيمة الاجمالية لهذه المشاريع هي اكثر بكثير من القيمة الفعلية الواقعية.

وان تنفيذ الكثير من هذه المشاريع كان سيئا وغير مستوف للشروط وان عمليات بيع الاعتمادات من متعهد الى آخر الى آخر قد اوصلت وبلا شك الاعتماد الى مستوى الثلث من قيمتة المرصودة.

وهذا يعني ان الدولة ستستمر في رصد الاعتمادات لنفس المشاريع التي لم يكمل تنفيذها او نفذت بشكل سيء مما سيحمل المواطن اعباء تكلفة المشاريع اضعافا مضاعفة لان الضرائب والرسوم الخدماتية او الادارية لو قارناها مع المستوى العام للعيش وللدخل الفردي نجد ان المواطن غير قادر على دفع الرسوم او غير قادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على تأمين لقمة العيش لو دفع الرسوم.

وهذا اضافة الى مجيء هذه المشاريع غير متوازن مناطقيا وانما تخضع في اغلب الاحيان الى لعبة النفوذ في السلطة وتوزيع الحصص والاستئثار بها.

وبالرغم من كل ما يقال عن الحركة الاقتصادية والاستقرار المالي والمشاريع الانمائية اعادة الاعمار ومشاريع الخدمات والبنى التحتية وقصر المؤتمرات وتوسيع المطار والاوتوستراد العربي والدائري وغيرهما وبالرغم من كل المؤتمرات والاحتفالات والاعلام والاعلان وبالرغم من كل ذلك، فان المهمة التي من اجلها جاءت هذه الحكومة لم تتحقق وبالرغم من كل ذلك فان الازمة الاقتصادية تتفاقم وان الازمة المعيشية الى المزيد من الفقر والجوع والحرمان والغلاء و التشرد.

ما زال المواطن مرميا بين انياب المحتكرين و المافيات و المستغلين و اللصوص والسارقين.

ما زال اولادنا واطفالنا المرضى مرميين على ابواب المستشفيات.

ما زال اولادنا مشردين في الشوارع لا يملكون رسم الدخول الى المدرسة الحكومية فضلا عن الخاصة خصوصا بعد ازدياد رسم التسجيل ايضا.

الدولة الحديثة والدولة المتحضرة هي التي تضمن للمواطنين مقابل الرسوم والضرائب، حقهم في الاستشفاء، حقهم في المدرسة، وحقهم في العيش بكرامة.

لمن هذه المشاريع والشوارع وكأنها لغير هؤلاء المواطنين وكأنها لنوع خاص من المواطنين.

يجب الا ننبهر من هذه المشاريع وهذه الخدمات وانما علينا ان نتنبه الى تراكم الديون والعجز في الموازنة واذا صح القول بان لبنان متجه بوضعه الحالي الى الافلاس فعندئذ ماذا ستنفع هذه المشاريع.

وما قيمة الخدمات ما دامت الازمة الاقتصادية والمعيشية قائمة ومتفاقمة وفي كل وقت كانت تطرح هذه المسائل امام الحكومة كان الجواب اننا ملتزمون بنظام اقتصادي حر. قد اقبل هذا الامر كجزء من الاسباب وليس كلها لان هناك اسبابا تعود الى عدم قيام الدول بمسؤولياتها مثل مواجهة الاحتكار والمافيات كالهدر وضبط الانفاق واولويات الانفاق وحماية الصناعة والزراعة وتشجيع القوى المنتجة والاصلاح الاداري والتخفيف من الازمات السياسية وازمة السلطة وازمة النفوذ في السلطة.

كل ذلك يشكل اسبابا مباشرة تتعلق بمسؤولية الحكومة.

ولو قبلنا جدلا ان السبب هو الاقتصاد الحر الذي يمنع الحكومة ان تبادر الى تقديم الاقتراحات الى المجلس النيابي التي من شأنها ان تعدل هذا النظام ليأتي متناسبا مع متطلب حل الازمة المعيشية والاقتصادية ولتضع المجلس النيابي امام الامر الواقع.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لماذا ملكنا كل الشجاعة واخذنا كل المبادرات لاجراء تعديل دستوري يتعلق بالرئاسة ولا نبادر الى حل للازمة الاقتصادية والمعيشية باجراء تعديلات تتعلق بالنظام الحر.

وفي النهاية في مدى ثلاث سنوات تكاثرت الازمات وتصاعدت من الازمة السياسية والاهتزازات السياسية، الى الازمة المعيشية والاقتصادية الى ازمة الرواتب والاجور الى ازمة المعلمين الى ازمة الحريات الى ازمة ارتفاع منسوب الجريمة، الى ازمة الاتحاد العمالي العام الى ازمة البطالة وازمة المزارعين والصناعيين، واصبحنا في وطن تتراكم الازمات فيه وتتعاظم وليس هناك ما يشير الى اننا نسير على طريق الحل.

خامسا: العلاقة مع سوريا.

اننا نقدر لسوريا الاسد كل الجهود والتضحيات التي بذلت لمساعدة لبنان ونعتبر ان المزيد من التناسق والتعاون والمعاهدة الاخويين بين البلدين يشكل الضمانة الكبرى لاستقرار لبنان واستقلاله وحرية ارادته وقراره بعيدا عن الارتهان الى قرارات الاعداء وبعيدا عن الارتماء في احضان الاعداء وبعيدا عن محاولات المراهنة على التطورات الاقليمية تلك المحاولات التي من شأنها ان تفتح لبنان امام مغامرات الاعداء واطماعهم ومخططاتهم.

سادسا واخيرا:

كا قد تقدمنا بطرح وبمطلب جعل بعلبك ـ الهرمل محافظة ادارية لاسباب تتعلق بحضور الدولة في تلك المنطقة بمؤسساتها المدنية والادارية والخدماتية وما يعني ذلك من بناء الارضية المناسبة للانماء والاقتصاد ولاسباب تتعلق بتسهيل امور المواطنين الادارية في منطقة متباعدة ومترامية الاطراف.

ولاسباب تتعلق بموقع بعلبك التاريخي والحضاري وبعيدا عن كل الاعتبارات والحسابات السياسية.

وها انذا اعود لطرح الموضوع امام الزملاء النواب الاكارم وامام الحكومة املا من الجميع تعاونهم لانجاز هذا المطلب وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ مروان ابو فاضل.

مروان ابو فاضل: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

لا اريد ان اطيل في الكلام حول ارقام الموازنة المعلنة طبعا في ظل انعدام الاصلاح الاداري وفي ظل مجموع المعاشات الواردة في هذه الموازنة والتي لا تبلغ ٢٠٪ فان هذا الامر لا يكفي حتى نستطيع ان نؤمن شيئا من الاصلاح الاداري وبالتالي لا يمكن للموظفين ان يكملوا معيشتهم بكرامة.

وفي ظل هروب الادمغة والكفاءات من وظائف الدولة نحو القطاع الخاص لماذا يتجهون الى هناك؟

الواقع انهم هناك يحصلون على راتب مغر بينما هنا لا يعرضون عليهم أي حافز حتى يدخلوا الى الدولة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وطالما ان الحكومة لم تقم بعمل خطة انمائية واقتصادية، فالذي يمكننا ان نقوله ان الثمانين في المائة الباقية من الموازنة مثل كل موازنات السنوات الثلاث التي مضت وستذهب دون ان يترتب عليها المردود المطلوب ولن تكون هناك انتاجية في البلد. وهذه الموازنة انها مثل غيرها ستذهب هدرا وهذا يظهر بوضوح بسبب اتجاه الحكومة نحو الامتيازات والتلزيم. فبدلا من ان نستعين بالخبرات الاجنبية المتعلقة بالمساعدات الفنية او الاشراف ونستنهض على الاقل الطاقات التي لا تزال باقية نتجه نحو الذي يسمى BOT وهذه تعتبر مشكلة حقيقية لكن لماذا هذه المشكلة قائمة؟

الحقيقة اننا دائما نعود بهذا الموضوع الى المعاشات فهناك مؤسسات يمكنها ان تشتغل اذا تأمنت معاشات جيدة للموظفين بها. وطالما ان هذا الموضوع غير متوفر لذلك اصبح هناك نوع من الخوف عند الوزارات وعند المؤسسات حيث اننا اذا سرنا بخطة معينة فقد لا نستطيع ان نكمل لان المردود الذي سنحصل عليه قد لا يضمن لنا ان الوزارة او الادارة المركزية ستقوم برد هذه الاموال الى هذه المؤسسة او الى هذه الوزارة وذلك يشكل خطرا كبيرا على اكمال خطة معينة يكون قد قام بها الوزير او مدير هذه المؤسسة وبالتالي نكون قد اتجهنا نحو الهاوية.

هذا الخطر يشكل بالتحديد ادارة رديفة للادارة. وهذه الادارة عليها ان تعتمد على التمويل الذاتي اصبحت بالتالي هناك مؤسسات مستقلة أي ان كل مؤسسة اصبحت دولة ضمن دولة.

لذلك فاننا بالنسبة لهذا الموضوع لا نستطيع ان نوافق عليه وبالتالي فاننا نحذر من اكماله بهذه الطريقة.

اما تقرير اللجنة المالية الذي وضعه رئيسها الاستاذ سمير عازار فقد تطرق الى موضوع صلاحية مجلس النواب فيما يتعلق بمراقبة المؤسسات العامة والمجالس والصناديق التي لم تتقدم منا بموازناتها التي تشكل اليوم الجزء الاكبر من الانفاق.

الا ان المؤسسة الوحيدة التي قدمت نوعا من الموازنة هي الصندوق المركزي للمهجرين وذلك بعد اتصالات شملت دولة رئيس مجلس النواب، دولة رئيس مجلس الوزراء واعضاء ورؤساء اللجان النيابية المختصة ورئيس واعضاء الصندوق. وهنا علينا ان نطرح سؤالا وهو:

هل يعقل ان نستنفر كل هذه المقامات حتى نحصل على ارقام؟ أليس هذا بديهيا في الرقابة البرلمانية ان تعطينا مثل هذه الارقام؟

على كل بعد ان حصلنا على ارقام هذا الصندوق هناك رقم صغير اريد ان اتوقف عنده. يوجد جدول يبين ان مجمل نفقات الصندوق الوطني في ما يتعلق بتعويضات الاخلاء والمصالحات من سنة ١٩٩٣ الى سنة ١٩٩٤ ثلاثمئة وتسعة وثلاثون مليار ليرة. وبالمقابل فتعويضات الترميم والاعمار فقط مئة واربعة واربعون مليار ليرة.

اذا هل يستطيع احد ان يفسر لي ما هي فجوة المئتي مليار ليرة واين ذهبت هذه الاموال؟ نحن للمرة الاخيرة نريد ان نقول: انه لم يعد باستطاعتنا القبول بهدر اموال ما يسمى بالتسويات السياسية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التسويات السياسية كانت حتى الآن تسمى بهذا الاسم وسيصبح اسمها هذه السنة التوظيف الانتخابي. نحن نرفض نهائيا استثمار صندوق المهجرين لاغراض انتخابية او لتسويات سياسية ليس لنا علاقة بها.

في هذه القضية، قضية المهجرين صار من اللازم ان تعتمد الحكومة والوزراء البرمجة الكاملة والمساواة بالتعويضات والدقة في تحديد المستحقين.

ولتقسم باستنفاذ كل اجهزة الدولة لهذا الموضوع. لم يعد باستطاعتنا القبول بأن يكون هناك احتكار لهذا الملف الوطني من قبل جهة سياسية او حزبية معينة وعلى كل وحتى لا نقول بأن الموضوع محصور بالجبل او ان نواب مكتب الجبل: بيار حلو، فؤاد السعد، مروان ابو فاضل، والامير طلال ارسلان وغيرهم يتفقون على رأي واحد وهو ان موضوع الجبل يتعلق بهم فقط. ان هذا الامر ليس صحيحا فقد قرأنا قبل ثلاثة او اربعة ايام ونقرأ اليوم تحت تعابير براقة ان الموضوع نفسه يتم في مناطق اخرى. ونحن نحذر بأنه كان بمكننا تجنب كل هذه المواضيع لو اعتمدت الحكومة منذ البداية في هذا الموضوع سياسة وطنية سليمة مرتكزة على الحق والعدالة والشفافية تحفظ كرامة المهجرين كلهم وتعيد ثقتهم في الدولة.

لكن وبأسف فان ثقة المهجرين اليوم بالدولة شبه معدومة.

والآن لننتقل الى موضوع آخر. هناك سياسة بفرض جعالة على المواطنين لمرورهم على الطرقات وبالتحديد على الاوتوستراد الدائري. وهذا ابتكار جديد في لبنان يعني اوتوستراد دائري مع جعالة وكذلك جزء من الطريق الساحلي.

نحن لا نستطيع ان نقبل بأن يوضع المواطن امام خيارين اما ان يدفع واما ان يفقد اعصابه نتيجة زحمة السير. لذلك يا دولة الرئيس فاني ارجو ان نعمل على ايجاد طريقة معينة على الاقل للاوتوستراد الدائري.

نحن لا نقول الاوتوستراد العربي رغم تحفظاتنا المتعلقة بالاتجاه الذي سيسلكه، ونحن لا نقول ان هذا سيكون دون جعالة، ولكن الطريق الدائري...

مع جعالة، يعني ان أي مواطن من قرى الغرب مثلا او ابن قرى الشوف اذا اراد النزول الى مدينة بيروت من الجبل يجب عليه دفع جعالة او يعلق في عجقة سير مخيفة وهذه الامور لن نسير فيها ابدا.

دولة الرئيس، الحريات الاعلامية ضمانة للبنان كما هو ضمانة للنظام الديمقراطي البرلماني ونريد ان نصون هذه المنابر فان التنظيم شيء والتقاسم شيء آخر. وختاما اذا اردنا ان نكون فاعلين في المنافسة الاقتصادية المرتقبة ومتقدمين في حركة التطور العربي في مرحلة ما بعد سلام الشجعان على الحكومة ان تتقدم بمشروع انمائي واقعي يرتكز على سلم اولويات منطقي ويأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية الحقيقية لاننا لم يعد باستطاعتنا القيام بعمل سياسي بعيدا عن مطاليب المواطن. وبالتالي نتأهل لنهوض سريع نقع ضحية المواجهة الاقتصادية المرتقبة مع اسرائيل وشكرا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس،

ان الموازنة رؤية قبل ان تكون ارقاما. وهي سياسة قبل ان تكون اقتصادا.

انها المرآة التي تكشف توجهات الدولة الاساسية في مختلف الميادين وعلى هذا الاساس ينبغي يا دولة الرئيس ان يطور مجلس النواب آلية البحث في الموازنة كي تعطي الموضوع حقه وكي يتحول البحث الى حوار جدي مسؤول يستهدف التصويب والتصحيح وليس فقط مجالا لتسجيل مواقف ضرورية.

اننا نريد حوارا حقيقيا واسعا حول الموازنة بين المجلس والحكومة وما يجري الان مفيد لكنه يقتصر على ادلاء كل طرف بوجهة نظره في حين ان الحوار الحقيقي مفقود في مرحلة يتقرر فيها مصير المنطقة من جديد.

وقد اكتشفنا في لجنة المال والموازنة كم هو صعب الحوار مع الحكومة والحوار يجب ان يكون موجودا في كل المؤسسات واما ان يكون مفقودا في هذه المؤسسات يا دولة الرئيس وانت اعلم من الجميع وهذه هي المأساة لان الحوار مفقود في هذا البلد ولبنان اذا فقد فيه الحوار فقد كل خصائصه الاساسية يجب علينا الانتباه الى القصة.

ماذا هو جوهر لبنان.

وقد اكتشفنا في لجنة المال والموازنة كم هو صعب الحوار مع الحكومة التي تقدم لنا الموازنات المعروفة وتخفي عنا الموازنات الحقيقية الرابضة في كهف المؤسسات الخارجة عن كل رقابة مجدية.

لقد صححنا بعد مخاض عسير وضعية الرسوم الجائرة التي تقدمت بها الحكومة في مشروعها كما تمكنا بعد لأي وجهد من نقل اعتمادات لوزارة الشؤون الاجتماعية لملاقاة الاعباء والالتزامات وتدارك انهيار العديد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في خدمة المعوقين والعجزة والايتام.

وقد طلبنا تعديل الكثير من البنود كما طالبنا الادارات المعنية توفير الشروط القانونية لعملية الانفاق ولا نخفيكم يا دولة الرئيس ان قلة من الادارات لم تعترف بالهدر الكبير الحاصل والمرافق للانفاق الحكومي.

وليس هناك من وزارة او مؤسسة الا واعترفت بأن هناك هدرا كما ان معالي وزير الدولة للشؤون المالية وفي احدى جلسات لجنة المال والموازنة اعترف بذلك وهذا دليل صدقية الوزير وانا مسؤول عن كلامي يا دولة الرئيس.

والسؤال الاساسي الذي يبقى في الذهن بعد كل هذه المناقشات والساعات الطوال هو، اين هي الرقابة على الصرف. اين هي الرقابة على الجدوى. ما هو مصير الاموال العمومية في بلد فقير ممزق يستدين بالدولار وبفوائد عالية كي يبني نفسه من جديد؟

وما الجدوى ان يكون لدينا قوانين لا تخضع لها المؤسسات الموازية التي بدأت من خلال المراسيم تحل محل ادارات الدولة بحجة عدم قابلية هذه المؤسسات للاصلاح.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فهل يسن مجلس النواب القوانين حتى يجري الالتفاف عليها ام لفرض احكامها؟ وهل نسن القوانين في هذا المجلس كي تطغى عليها المراسيم والقرارات احيانا؟

نأمل عند البحث في موازنة عام ١٩٩٧ ان تكون مؤسسات الدولة كافة قد اصبحت خاضعة للرقابة كما نأمل ان تكون اجهزة الرقابة اصبحت قادرة على ممارسة مسؤولياتها.

دولة الرئيس، لقد حاولت الحكومة ان تقدم مشروعا براقا للموازنة ولكن الطلاء الخارجي لا يغير من الحقيقة شيئا فليس كل ما يلمع ذهبا.

لقد اعتبرت الحكومة مشروع الموازنة لعام ١٩٩٦ بمثابة انجاز على اساس انه يحقق خفضا ملموسا في نسبة العجز بالمقارنة مع السنين الماضية. وهذا امر ايجابي بحد ذاته اذ يضع الاقتصاد الوطني برمته على طريق جديد يفتح الآمال بالتصحيح المأمول، غير انه قياسا للسنين الماضية لا يمكن الركون الى هذا الافتراض واعتباره امرا مسلما به سيما وان ما خطط له سابقا لم يترجم فعليا على الارض، اذ ان نسب العجز المحققة في مشاريع موازنات عام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و١٩٩٥ فاقت النسب المقدرة على التوالي.

حتى ان سنة ١٩٩٥ التي شهدت في نصفها الاخير تجميدا ملموسا للانفاق ورقما قياسيا في تحقيق الواردات لم تمكن الحكومة من الايفاء بعهدها، اذ جاءت نسبة العجز ٤٧،٢١٪ من مجموع النفقات، في حين ان نسبة العجز المقدرة كانت ٤٤٪.

ان تحقيق الهدف الرئيسي لمشروع الموازنة مرهون بحسن الاداء والا تحول الوعد الى خيبة امل جديدة تؤثر على مسيرة الاقتصاد الوطني.

ولذلك فاذا كنا نؤيد الحكومة ونشاركها الآمال في تحقيق هذا الهدف المنشود فاننا نؤكد على ارتباط هذا الهدف بأمرين:

ـ الاول: عصر النفقات

ـ الثاني: زيادة الواردات

بالنسبة لموضوع الانفاق يمكن القول أن مشروع الموازنة تسوده ظاهرتان:

الاولى: زيادة الانفاق الجاري العائدة الى اسباب تقليدية، وتفريغ الوزارات، وتوسيع قاعدة الانفاق الثابت.

والثانية: تخفيض النفقات الاستثمارية والتجهيزية من ١٠٤٦ مليار ليرة سنة ١٩٩٥ الى ٨٦١ مليار ليرة سنة ١٩٩٦.

وهذا ما جعلنا نتساءل ما هو مصير التقشف الموعود، واين هو الانماء المنشود.

ان جوهر الموضوع لا يكمن في التركيز على حجم الانفاق، على اهمية ذلك، وانما يكمن في جدوى هذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الانفاق وتأديته للمهام المطلوبة منه في اطار الخطة العامة للدولة. والتأكد من ان الانفاق العام يجري حسب الاصول مسألة في غاية الصعوبة.

ولذلك اذ تختلف المواقف حول نسبة الهدر المرافق للانفاق فان هناك ما يشبه الاجماع على ان الهدر موجود وبنسبة مثيرة للقلق، خصوصا وان عقبات كثيرة تعترض عمل ديوان المحاسبة وتحد من رقابته على الاموال العمومية «ومن قدرته على منع الهدر، او الحيلولة دون تنفيذ المشاريع او المعاملات المالية المخالفة للقانون».

وعجز الديوان عن منع الهدر في الاموال العمومية يتجلى في «اقتصار رقابة الديوان المسبقة على التثبت من صحة المعاملة وانطباقها على القوانين والانظمة وعدم امتدادها الى التثبت من صحة او اعتدال الاسعار، او الى التثبت من ان مشروع الانفاق او العقد يؤمن المصلحة المالية للدولة».

هذا مع العلم انه لا يخضع لرقابة الديوان المسبقة سوى ثلاث مؤسسات هي: الجامعة اللبنانية، مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت. أي ان هناك حوالي خمسين مؤسسة عامة لا تخضع للرقابة وفي المقدمة منها مجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين.

واذا اضفنا الى ذلك الطريقة التي تجري بها التلزيمات، واختلاط العام بالخاص. وضعف الرقابة اللاحقة، وسيطرة الاحكام الذاتية وتحول الجشع والنهب الى مؤسسة قوية متشعبة يمكننا القول انه من الصعب جدا عصر النفقات وترشيدها كما اشارت فذلكة الحكومة.

كما ان هذه الفذلكة اشارت الى ان سياسة الحكومة الاقتصادية ترمي الى زيادة الانتاج وخلق فرص عمل جديدة والمطلوب ايجادها لان البطالة مستشرية ونحن نعلم ما هي نسبة الشباب الذين يهاجرون الى الخارج والادمغة الحقيقية التي نحن بحاجة اليها. ولكن بسبب تدني الاستثمارات العامة كما هو مخطط في مشروع الموازنة وانجذاب نسبة كبيرة من المدخرات الوطنية نحو سندات الخزينة لا يمكننا الجزم بأن السياسة الرامية لزيادة الانتاج وتوفير فرص عمل جديدة ستصيب نجاحا ملموسا. والمطلوب ايجاد حوار جدي بين الحكومة والمجلس حول هذا الموضوع.

ونشير في هذا المجال تأكيدا لطروحاتنا ان نسبة النمو في عام ١٩٩٥ تدنت عما كانت عليه عام ١٩٩٤ كانت ٦,٥ مقابل ٨,٥ مما يجعلنا ننبه الى سياسة تخفيض النفقات الاستثمارية في السنة المالية الجديدة من شأنها التأثير سلبيا على النشاط الاقتصادي العام دون ان نثمر تخفيضا في عجز الموازنة الا اذا عوضت الحكومة ذلك في اطلاق المشاريع الكبرى التي وعدت بها على قاعدة الانشاء والتشغيل والتسليم والا اذا نجحت في كبح جماح الهدر وفي الحالتين فان الحكومة امام امتحان صعب لاثبات صدقيتها وقدرتها على تنفيذ تعهداتها.

على صعيد الواردات

على صعيد الواردات فقد اكد مشروع الموازنة على زيادتها الى ٤٠٢٢ مليار ل.ل. أي بزيادة ٢٧٪ عن عام

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

١٩٩٥ . علما بأن واردات عام ١٩٩٥ فاقت واردات عام ١٩٩٤ بنسبة ٣٥٪ وهذا يعود الى نشاط وزارة المالية التي طورت اجهزتها دون ان تعدل سياستها فأفلحت في حقل الجباية واخفقت في حقل العدالة.

واذ هي تستمر في سياستها القائمة على زيادة الرسوم وتخفيض الضرائب المباشرة، فان العبء الضريبي لا يزال مختلا وظالما لانه يعفي القادر ويرهق المحتاج دون النظر الى التكاليف الاجتماعية القاسية المترتبة عن ذلك.

ولقد لحظ مشروع قانون الموازنة زيادات قياسية على الرسوم المختلفة حيث اختارت الحكومة الطريق السهل لزيادة الواردات دون التركيز على مصادر اخرى مما يدل على ضعف تحسسها للجانب الاجتماعي للموازنة واصرارها على سياستها المجحفة بحق الطبقات الشعبية.

لان الموازنة هي اداة لاعادة توزيع الدخل بين المواطنين بصورة عادلة او شبه عادلة وتتجلى هذه السياسة الضعيفة في الجانب الاجتماعي في مجالات عدة لا بد من تسجيل بعضها:

اولا: الامتناع عن فرصة ضرائب معقولة ومتدرجة على الارباح الناتجة عن العمولات وفوائد سندات الخزينة. اعني عندما تعقد شركة ما التزاما عن طريق احد الوسطاء بقيمة مئة مليون دولار ويحصل الشخص الوسيط على عشرة ملايين دولار عمولة فانه لا يدفع الضريبة عليها لماذا لاننا لا نعلم كم قبض والخزينة لها الحق في العمولة من المبلغ الذي حصل عليه الشخص وهذه الامور المطلوب مراجعتها ولا يجوز ان تبقى الامور(فالتة) بهذا الشكل.

فكما يقوم الفقراء بالدفع المطلوب من الاغنياء الدفع وهذا الكلام هو لمصلحة الاغنياء في النهاية. وبالنسبة للفوائد على سندات الخزينة لقد تم تحقيق ارباح رأسمالية ضخمة فاذا ربح شخص ما مئة مليون في صفقة واحدة فلماذا لا يدفع عليها ضريبة او رسما او أي شيء مما يحرم الخزينة من موارد ضخمة علما بأن فرض مثل هذه الضرائب لا يؤثر فعليا على حركة الاستثمار الخاص المتوجهة في اغلب الاحيان نحو اسواق السندات والعقارات سعيا وراء الكسب السريع.

ثانيا: تحديد قيمة الرسم على رخصة اشغال املاك عمومية بحد اقصى يبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية كما جاء في المادة ٣٧ مما يحرم الموازنة من حقوقها. يعني اذا استثمر شخص ما خمسين الف متر وشخص آخر استثمر الف متر يدفع الاثنان نفس الرسم فكيف هذا الامر؟ راجعوا المادة (٣٧) من الموازنة انا اتمنى ان اكون مخطئا واما ان يعاد النظر فيها.

ثالثا: اجراء تسويات على ضريبة الدخل غير مجدية وغيرعادلة بالنسبة للخزينة. مثلا شركة الترابة خفض لها مبلغ عشرة مليارات ليرة لماذا؟ والاتحاد العمالي العام خمسماية مليون لم يحصل عليها الا بشق النفس. لماذا؟ هذا التمايز والافتئات؟ تجري المسايرات في اماكن وفي اماكن اخرى نضيق اقصى التضييق لماذا؟ الحكومة يجب ان تكون عادلة في تعاملها مع المواطنين والمؤسسات والهيئات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رابعا: التلكؤ في تقديم مشروع قانون لتسوية المخالفات على الاملاك البحرية العمومية مما يحرم الخزينة من مئات ملايين الدولارات. وبينما نرى الحكومة تتذرع بأسباب واهية لتبرير تخلفها عن تقديم هذا المشروع الحيوي نراها نشطة في استيلاء الشركات العقارية وتمليكها اجزاء من الشاطىء بمراسيم، في زمن اصبح فيه المرسوم اقوى من القانون وربما اقوى من الدستور مما يضع صدقية المجلس النيابي والحكومة في الميزان. حتى الآن لا نعرف يا دولة الرليس كيف ان شركة تستطيع تملك الاملاك العمومية البحرية، راجعت محامين وقضاة، وحتى الان لم احصل على جواب صحيح، فى احدى المرات سألنا الوزير (السنيورة) كيف يمكن اعداد مشروع قانون تسوية المخالفات عن اشغال الاملاك البحرية.

وكان رد الوزير السنيورة بأنه ممنوع بيعها فقلت له: انا لم اسألك عن بيعها وانا معك فى عدم بيعها ولكني اسأل اذا كان القانون لآ يسمح لنا ببيعها فكيف نستورد شركة عقارية تصبح فيما بعد المالكة للشاطىء مثلا الشاطىء الممتد من برج حمود الجديدة الى منطقة ضبية اصبح مملوكا لشركات، هل هذا الشيء يتناسب مع الدستور؟

انا اطرح هذا الموضوع على زملائي النواب. اذا كان هذا المرسوم سليما من الناحية القانونية هذا جيد لان المجلس الدستوري لا تعرض المراسيم عليه لمراجعته لها لذلك فان مجلس النواب هو المرجع الصالح للبحث في قانونية هذه المراسيم فاذا كانت قانونية فعلى الرأس والعين واذا لم تكن قانونية فنحن نتحمل مسؤولية كبيرة امام الاجيال الجديدة.

خامسا: عدم اتخاذ أي اجراءات فعلية لاستعادة موقع الدولة في كهف النفط المرصود وفي سوق «الفيول اويل» المجهول المصير. ناهيك بسوق الغاز النموذج المقتدى على صعيد الاعلام.

لم نعد نعرف من يملك النفط والفيول اويل وكيف يتم العمل في هذا القطاع وسوق الغاز توحد ورافق ذلك الاحتكار، والاحتكار هو القانون السائد في عالم الاقتصاد اليوم كما في عالم الاعلام مما يتناقض مع جوهر الحياة اللبنانية.

ومقابل التساهل الهائل تجاه المتمولين الكبار نرى السلطة تشهر قبضتها الحديدية في وجه الطبقات المحدودة الدخل حيث تتدخل عمدا لتجميد الاجور رغم ان رفع مستوى الاجور بصورة مدروسة وعادلة اصبح مطلبا عاما يجمع عليه الخبراء كما التجار. كثير من التجار يقولون بأنه يجب رفع مستوى الاجور بشكل عادل ومدروس ومرن لان هذه الزيادة تزيد من وتيرة الطلب في الاسواق الجامدة هناك شكوى عارمة في البلد بأنه لا يوجد بيع

او شراء فالاغنياء يشترون من باريس او من المحلات الفخمة اما الاسواق فانها تعتمد على الطبقات الشعبية الطبقات المحدودة الدخل التي لم تعد تملك ما يوفر لها الامكانية للشراء، اذا زيادة مستوى الاجور بحد ما يزيد من وتيرة الطلب في الاسواق الجامدة ينشط الحركة الاقتصادية ويزيد من امكانية الانتاج.

to obtain the original document, please contact Mr Adrian Daher

ان تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية هو احد الانجازات التي حققتها الحكومة. وكما هو معروف فان الاستقرار النقدي المترافق مع تحسن تدريجي لسعر الصرف يجب الن ينعكس تزايدا في القوة الشرائية لليرة اللبنانية.

غير ان حاجة الحكومة للاقتراض ادت الى رفع سعر الفائدة على سندات الخزينة، وتاليا رفع سعر الفائدة على الليرة اللبنانية. وانعكس ذلك في الحد من نشاط القطاع الخاص مما اثر سلبا على نسبة النمو العام وتغذية الخزينة. ومن البديهي ان الاستقرار النقدي مرتبط بسعر الصرف كما هو مرتبط بسعر الفائدة ولذلك فان التقلب الحاد في سعر الفائدة، وثبات هذا السعر على مستويات مرتفعة بالنسبة لمعدل النمو العام من شأنهما تقليص النتائج الايجابية المترتبة عن تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية، لانه عند ارتفاع سعر الفائدة تتقلص الاستثمارات في الحقول الانتاجية وترتفع حصة التوظيفات في ميادين المضاربات وسندات الخزينة مما يبعدنا عن الاقتصاد الانتاجي، ويدخلنا في الاقتصاد الريعي وقيمه القائمة على تمجيد الصفقات والسمسرات والقنص والكسب السريع في حين نحن بأمس الحاجة لنشر قيم الجدية والعمل والمبادرة والانتاج التي ترفع من شأن المجتمع وتدعم خزينة الدولة في آن.

ويتوجب على الخزينة اقتطاع مبلغ ٢٦٠٠ مليار لخدمة الديون التي ارتفعت اصولها بسبب تكاليف الدفاع عن الاستقرار النقدي وتمويل الانفاق الحكومي المتزايد. والفائدة على الديون تتزايد سنة بعد سنة بنسبة متسارعة حيث تؤدي هذه الديون الى اضعاف القدرة الانتاجية و اعادة توزيع الثروة لمصلحة اصحاب رؤوس الاموال. وعندما يرتفع بند خدمة الدين العام بمبلغ الف مليارل. ل. فهذا مؤشر خطر وانذار خطير.

ومن العلامات الايجابية ان الحكومة في مشروعها انتبهت لهذه المسألة وطرحت خفض العجز في الموازنة هدفا رئيسيا لكبح جماح الاتجاهات السلبية القائمة. اننا تتمنى للحكومة النجاح في مسعاها ولكننا نذكر ان الطريق لتحقيق هذا الهدف الوطني الكبير محفوف بالصعوبات ويقتضي مواجهة الحقيقة المطروحة.

واولى التصحيحات التي تقترحها مبادرة الدولة الى اعادة النظر بالرقم ٢٦٠٠ مليار ل. ل. المعتمدة في السنة المالية لخدمة الدين العام لاننا نعتقد بأن هذا الرقم قد جرى تخفيضه عمدا لالسباب غير موضوعية.

فالكل يعلم ان الاكتتابات الكثيفة في سندات الخزينة حصلت في ايلول وتشرين الاول من عام ١٩٩٥ حيث كانت الفائدة عالية جدا وبحدود ٣٧٪ و ٤٠٪ مما يجعلنا نقدر بأن الحاجة ستكون بمستوى ٣٠٠٠ مليارل. ل. لخدمة الدين العام مما سيرفع عجز الميزانية على غير ما يقدر مشروع الحكومة. وهذا امر خطير اذ ان الحكومة تعول على تخفيض العجز كانجاز رئيسي للسنة القادمة.

ان المبرر الاساسي لاندفاع الحكومة وراء مشاريع الخصخصة يعود الى تخلف الادارة وعجزها عن تشغيل المرافق العامة بفعالية اقتصادية مقبولة مما يؤدي الى هدر الاموال العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واذا كانت المقدمة صحيحة وحالة الادارة متردية وعاجزة عن مواكبة حركة الانماء والاعمار فكيف تكون هذه الادارة نفسها قادرة على مراقبة عملية الخصخصة ومتابعة عمل المؤسسات الجديدة. واذا كانت الدولة ستستعين بمؤسسات خاصة لمراقبة المؤسسات الملتزمة فمن يضمن لنا جدوى المراقبة وتحجيم الهدر. ان الحل لمشكلة الادارة لا يكون بالهروب الى امام واتباع منهج التلزيم واستحداث ادارات موازية وانما يكون بالتصدي للمشكلة نفسها مهما كان الامر صعبا. علما انه لو اجزنا عمليات التلزيم والخصخصة في بعض المجالات المحددة فالحاجة ماسة هنا لاصلاح الادارة لمتابعة ومراقبة هذه العمليات والحؤول دون تحول هذا الحل الى مشكلة جديدة تضاف الى سلسلة المشاكل التي تعاني منها الادارة اللبنانية المليئة بالكفايات المظلومة والمكتظة بالعناصر المحمية.

ان تخلي وزارة الاشغال العامة عن مسؤولياتها المباشرة واعتمادها على التلزيم بصورة واسعة لم يحل المشكلة بدليل ان وضع الطرقات في لبنان لا يطاق، وبدليل ان نسبة الهدر في انفاق وزارة الاشغال هي نسبة مذهلة. فلا الادارة قادرة على تشغيل اجراء ومستخدمي الوزارة بصورة فعالة ولا هي قادرة على مراقبة الاشغال التى تلزمها بما يرضي الضمير. ولذلك كانت الاستعانة بمهندسين استشاريين اجانب نتمنى الا يتلبننوا بالمعنى السائد.

فالمشكلة الاساسية تكمن فى عدم ملء الفراغ المخيف في الادارة والتباطؤ عن تجديدها وتطويرها، كما تكمن في غياب الرقابة الفعلية التي تتابع وتلاحق وتحاسب بالاضافة الى السياسة الرسمية العاملة على اضعاف اجهزة الرقابة نفسها وتجاوزها وعدم احترام مقرراتها. ناهيك عن منطق التقاسم والمحاصصة في وظائف الفئة الاولى.

هذا من الناحية التقنية، اما من الناحية العامة فمن شأن هذا المنطق اذا طغى ولم يقف عند حدود، كما هو ظاهر في نية المحكومة، ان يؤدي الى اضعاف بنية الدولة والحاق الضرر البالغ في البنيان اللبناني بأسره، سيما وان الدولة هي من اهم الروابط التى تشد حلقات المجتمع اللبناني الى بعضها البعض، ومن اهم المؤسسات التي تجسد وحدة اللبنانيين.

ان بنية الدولة في لبنان مهددة بالخصخصة التي تلتهم تدريجيا المرافق العامة، وبالخصخصة التي تنظم عملية تقاسم الادارات العامة. وتتعاظم خطورة هذا الاتجاه اذا ادركنا ان السمة الرئيسية للنظام العالمي الجديد هي في الغاء سيادات الدول لصالح الشركات، وان النظام الشرق اوسطي لا يستطيع ان ينجح في تكريس هيمنة اسرائيل اذا لم يجر اضعاف دول المنطقة العريقة ولعل ما نشهده فى مصر والعراق والجزائر من فتن ومشاريع تقسيم ما يعزز هذا الاتجاه.

فهل نضعف الدولة في زمن السلم الاهلي ام نبادر الى تقويتها وتنمية دورها الاجتماعي كي تلعب دورها في ترسيخ الوحدة الوطنية وحماية النظام الديمقراطي؟..

وهل يجوز بعد المحنة التى مرت بها البلاد، وبعد الصمود الاسطوري لشعبنا ولا سيما في جنوبنا المجاهد، ان ننقاد في زمن السلم الاهلي الى ما رفضناه في زمن الحرب؟

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ان هذه الاوضاع المليئة بالمخاطر تدفعنا الى التنبيه والتحذير من مغبة اهمالها، او الإمتناع عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لجبهها. وهذا كله يقتضي منا ومن الحكومة بالدرجة الاولى التركيز على الاساسيات واخذها بعين الاعتبار في كل قرار، او خطة، او عمل، فلا ننسى التجربة المحنة ولا نتجاهل المستقبل وتحدياته.

فالدولة، التي نريدها قوية عادلة، هي التي يجب ان تبادر الى رأب الصدع وترسيخ الحوار وتأمين المشاركة وبناء الوفاق.

ان هيبة الدولة تتعزز بقدر ما يلتف المواطنون حولها وليس بقدر ما يخشونها. وكما على الدولة ان تتوجه الى القوى والقطاعات بصدر رحب ويد ممدودة التزاما بواجباتها وتأكيدا لوحدة البلد فى مواجهة كل الاخطار، عليها ان تنزل من عليائها الى مستوى المواطن تعطيه حقه دون منة او تمنين، وتساعده للوصول الى حقه دون اذلال او تمييز، في ظل نظام ديمقراطي يتجدد في دورات انتخابية تحترم الاصول والمواقيت.

يعني يا دولة الرئيس اننا نريد ان نعرف فعلا متى تجري االنتخابات النيابية حتى نعرف كيف نتحضر ومن الذي سيشرف عليها؟

الرئيس: الانتخابات تجري في وقتها الدستوري لا تزيد شعرة ولا تنقص شعرة وفي موعدها. فبدون الوفاق وبدون عودة الثقة بالنظام والدولة على قاعدة المشاركة السياسية الواسعة ستبقى محاولات الحكومة، مهما بلغت براعتها عرضة للانتكاس وربما الفشل.

قال رئيس الجمهورية ان الدولة لاتنهض اذا لم يكن الجميع شركاء في هذا النهوض. ونضيف بأن الاقتصاد اللبناني بحاجة الى توافق مثلما هو بحاجة الى ارادة وعمل وموارد.

بدون وفاق كل المسيرة معرضة للخطر.

وقد رأينا كيف تحولت المنجزات الاقتصادية الى اشلاء عندما عصف الانقسام بالمجتمع وشكرا. .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نبيل البستاني.

نبيل البستاني: دولة الرئيس،

نلتقي مطلع كل عام لمناقشة الموازنة العامة وفي هذه المناسبة لا بد لنا من التنويه بالجهود التي بذلتها الحكومة كي تكون هذه الموازنة متقشفة بحيث تتضاءل نسبة العجز بين الواردات والنفقات.

وعلى هذا الاساس يهمنا ان نبدي الملاحظات التالية:

اولا: نطلب من الحكومة ان تحترم بنود الموازنة فلا تلجأ الى سلفات الخزينة كما كان يحصل في السابق.

ثانيا: من الثابت ان نسبة الاحتياط مرتفعة اذ انها تتجاوز ال ٢٦٪ من قيمة الموازنة وهذا يشكل بالفعل نسبة غير مألوفة في وضع الموازنات لا في لبنان ولا في الدول الاخرى.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

ثالثا: بصفتي نائبا اخذ على عاتقه الاهتمام بقضية جوهرية هي قضية اعادة المهجرين، لا بد لي من طرح مجموعة من الاسئلة عن هذا الموضوع الوطني الحساس؟

ـ هل ان الانتخابات النيابية سوف تجري والمهجر غائب عن منزله وقريته؟

ـ هل ان عام ١٩٩٦ سيكون عام اعادة جميع المهجرين؟

ـ وهل اخذت الحكومة في حساباتها المبالغ المالية الضرورية لبناء ما تهدم؟

انني شديد الحرص على ايلاء هذا الموضوع الاهمية القصور في سياسة الحكومة لانني اعتبر اعادة المهجرين قضية لبنان الاولى، وبالتالي فانني اطلب من الحكومة تزويد الصندوق المركزي للمهجرين. ووزارة المهجرين بالمال اللازم وبطريقة دورية ومستمرة من اجل تحقيق الغاية المرجوة.

وانني اقترح ايضا، في هذا النطاق ان تتخذ الحكومة الاجراءات القانونية من اجل اعطاء المهجر الاولوية في الاستحصال على قروض من وزارة الاسكان ومصرف الاسكان كي يتمكن من استكمال بناء منزله المهدم.

رابعا: ان ارقام الموازنة لتنفيذ سياسة الحكومة في نطاق الزراعة يستدعي الملاحظات التالية:

أ ـ ان هذه الموازنة المخصصة لا تتناسب اطلاقا مع متطلبات هذا القطاع الذي يعتاش منه شريحة اساسية من اللبنانيين، الذين يتعرضون لاخطار الاستيراد الاجنبي غير المنظم.

ب ـ انني اطالب الحكومة برصد الميزانية الكافية من اجل التعويض عن الكوارث الطبيعية التي تحصل بين الحين والاخر والتي يعجز المزارع اللبناني عن تحمل نتائجها، كما حصل في العام الماضي لمزارعي ساحل اقليم الخروب الذين لم يعوض عليهم بفلس واحد بالرغم من فداحة الخسارة.

ج ـ انني اطالب ايضا بسياسة تحريج جديدة وحماية الشجرة، خاصة وان مناطق شاسعة تتعرض باستمرار للتعدي من كل جانب حتى امسى جبل لبنان الاخضر اقرعا. خامسا: واخيرا، لا بد لي من لفت نظر وزارات الخدمات الى ضرورة تلبية حاجات القرى، وخاصة فيما يتعلق بتأمين المياه والكهرباء والهاتف والمدارس وبالتحديد المهنية منها ليتمكن ابناء هذه القرى من البقاء والاستمرار في ارضهم منعا للهجرة في الداخل والى الخارج.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد كبارة.

محمد كبارة: دولة الرئيس،

حضرة الزملاء الكرام،

ما من احد منا باستطاعته ان ينكر حجم ما انجز خلال السنوات الماضية على طريق اعادة بناء الدولة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والموازنة التي نناقشها لهي الدليل على كمية الانجازات التى تحققت.

لست بوارد تكرار ما لفت اليه من سبقني من الزملاء الافاضل. لقد قيل الكثير في الموازنة وفي الاداء الحكومي على ضوء الارقام وبما يتعدى الارقام ايضا. ولكنني اتمنى ان نخرج من جلساتنا هذه وقد توافقنا مع الحكومة الكريمة على مواطن الخلل الذي يعوق مسيرة الدولة ويؤخر عملية اعادة البناء والاعمار على كل الصعد.

لذلك سأركز على نواحي ثلاثة اعتبرها الاكثر ـ اهمية في معرض مناقشة الموازنة:

اولا: اجماع الآراء على اختلاف المواقع بحصول هدر لا مثيل له في الانفاق وفي كل المرافق من غير استثناء.

ثانيا: عجز الحكومة عن تطبيق الانماء المتوازن بين المناطق وعن تلبية المطالب الشعبية الاكثر الحاحا عند المواطنين.

ثالثا: انحراف المسار الكومي عن الالتزام بالمبادىء الاساسية التى يقوم عليها نظامنا الديموقراطي والتي تؤمن ديمومة لبنان الوطن. حضرة الرئيس،

ان ما نستطيع ان نستنتجه من خلال مقارنة الارقام بحجم الانجازات، هو ان هناك خللا متناميا بين العاملين المذكورين. وهذا يعني حصول اهدار غير مسموح به للمال العام، ويقتضي الوقوف على اسبابه ومعالجته كي لا يستعصي فيذهب بالقدرة على استمرار الانجاز، بل انه سيقضي في نهاية المطاف، على الانجاز ذاته. ان اكبر شكوى عند المواطن هي من الهدر الكبير في كل مرافق الدولة من غير استثناء.

ولا تطلبوا من احد الدليل. عودوا الى ضمائركم واعطونا الجواب.

نحن نقول انه لم يمر أي عهد في تاريخ الوطن كله شهد مثل هذا القدر من الاهدار للمال العام، وبالتالي لقدرات كل مواطن وثروته.

ان اغفال مواجهة هذا الخلل الخطير في مسار الدولة عامة سيؤدي الى عواقب لا يتحملها الوطن، اذ ان الثقة العامة هي التي ستتأذى، ومن ثم سينهار البناء برمته على رؤوسنا جميعا.

الحكومة الكريمة الجددة الممددة قد نجحت ولونسبيا بصفتها مقاولا، ولكنها فشلت كليا بصفتها السياسية كبانية للمؤسسات ومفهوم دولة القانون.

ـ فالخطط الانمائية التي كان من المفروض ان تحقق الانماء المتوازن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما نصت على ذلك وثيقة الطائف لم تشمل بخيراتها الوطن كله والمناطق اللبنانية ولو بالحد الادنى من المساواة.

فعملية البناء تتركز في محيط معين بدل ان تكون شاملة سائر ارجاء الوطن، فاذا ببيروت تختزل حركة الانماء والاعمار وكأن المقصود ان نلخص لبنان وفقا لحلم او رؤية، بينما سائر اجزاء الوطن ما زالت محرومة من ابسط مقتضيات الحياة المدنية في نهاية القرن العشرين. فكافة مناطق الشمال منسية نسيانا تاما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من قبل الحكومة ويكفي ان يتفضل أي مسؤول لزيارة مئات القرى في عكار والضنية وغيرها لكي يتأكد بأن هناك لبنانيون يعيشون في ظروف اشبه بالقرون الوسطى.

- وخلا عواميد الكهرباء، فانه لم يتحقق أي مشروع ذو قيمة او مردود في محافظة الشمال كلها.
- ومرفأ طرابلس ينتظر صفقة سياسية وربما انتخابية حتى يشهد بداية العمل الحقيقي فيه...
- اما المصفاة فقد ادخلت في نفق الجدوى الاقتصادية بين خصخصة الفرد وخصخصة الجماعة فاعتمدت الحكومة بيعها خردة اذ لم تلحظ الموازنة أي مبلغ لاعمال الصيانة فيها. ومعرض الشهيد الرئيس ما زال قرار الحصرية بشأنه معلقا على شروط تعجيزية تهدف الى ابقاء الحصرية حبرا على ورق.
- ومكتب المهجرين، هذه المعضلة المستعصية، يظل خير شاهد ودليل على عدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرار وعلى سياستها المخفية تجاه طرابلس والمهجرين في الشمال عموما.

اما على صعيد المطالب الحياتية والاجتماعية والشعبية فلا يسعنا الا ان نشدد على ثغرات اساسية في برنامج الحكومة من خلال ارقام الموازنة ذاتها:

١ ـ فالحكومة ما زالت بعيدة كل البعد عن معرفة الهم الحقيقي للناس وللقطاعات الشعبية التي تعاني والتي تكاد تصل الى حدود الفقر الحقيقي في بعض المناطق والاحياء. وهذا الابتعاد هو الذي ادى مثلا الى خفض في موازنة وزارة الصحة العامة، والى كثير من الاجراءات والتعميمات التي تضع عراقيل في وجه المواطن الراغب بالاستفادة من التقديمات الصحية التي يجب ان توفرها الدولة.

٢ ـ كما ان الحكومة في اندفاعها بروحية المقاولة خفضت ميزانية وزارة التربية الوطنية ووزارة الثقافة والتعليم العالي. أي اتى الاتجاه هو نحو التخلي عن دعم التعليم الرسمي وتعزيز الجامعة اللبنانية، في اطار خصخصة التعليم وتسليم دفة القيادة فيه الى المدارس والجامعات الخاصة، وهذا منحى مرفوض ويؤدي الى تعميم التجهيل وخاصة في المناطق التي ما زالت محرومة.

٣ ـ كما ان الحكومة بتعاطيها مع الناس بروحية المقاولة والجباية تفرض الضرائب والرسوم والغرامات ليس على اساس ارتباط المواطن بدولته وواجبه بالمساهمة في المشروع العام ولكن على اساس الاستحصال على اكبر قدر ممكن من الاموال لتغطية مشروع المقاولة.

حضرة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

ان كل ما تقوم به الحكومة او ما قد تستطيع القيام به سيظل كقصور الرمل التي تبنى على الشاطىء عرضة ان تجرفه امواج النقمة والقهر والاستفراد. وكل ما تم انجازه يبقى معرضا للانهيار بسبب الخطأ في المنطلقات والروحية الناقصة.

- واول خطر هو من محاولة تقييد حرية الرأي والقول. فمن غير هذه الحرية بالذات لا نستطيع ان نبني وطنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ودولة لاننا لن نستطيع ان نصوب المسيرة اذا ما انحرفت او ان نقضي على الآفة اذا ما بدأت تأكل قواعد النظام.

- وثاني خطر هو الاستخفاف بشعور الابعاد عند قسم كبير من الناس فالوحدة الوطنية هي عماد البناء ولايجوز ان نتلهى عنها بالجزئيات وقوامها التوافق بين المجموعات الوطنية والتكافؤ بين المناطق والمساواة بين المواطنين.
- وثالث خطر هو تعطيل حق المواطن بالاختيار، وهذا الاختيار هو التعبير الحسي عن ديموقراطية النظام. والتعطيل يكون تارة بالغاء دورية الانتخابات كما هو حاصل اليوم بالنسبة للمجالس البلدية والاختارية، او يكون التعطيل بتفصيل قانون انتخاب بمعزل عن رأي المواطنين عامة ومن ثم مفاجأة الناس به، لارباكهم وتعطيل خيارهم الحر.

كما ان التعطيل يكون ايضا بمحاولة شراء الضمائر والاصوات عن طريق استغلال مواقع السلطة او صرف الاموال التي بدأت تنهمر في غير موقعها الصحيح.

حضرة الرئيس، ان اعمار البلاد غير بناء الوطن فان كان الاعمار يحتاج الى باطون واسفلت وحجر فبناء الوطن يحتاج الى قادة يتحسسون مع البشر. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ غسان مطر.

غسان مطر: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

في لحظة سياسة قلقة وخطيرة كالتي يعيشها لبنان، وفي زحمة احتمالات اهونها صعب، يفقد الكلام نكهته ان لم يحمل هاجس المصير، وتغدو المناقشات تصفية حسابات ان لم يسكنها هم المستقبل ولولا هذان الهاجس والهم لكان الصمت ابلغ، فأكثر ما يقال اليوم قيل قبل سنوات وقيل في كل المناسبات حتى شكت المنابر رتابة الاصوات، وملت الاجترار، الاسماع، فهل بعد من يقوى على. الكلام او على الاستماع؟

ايها السادة، اذا كانت السياسة فن خدمة اغراض الامة العليا، واذا كانت اغراض الامة العليا مهددة في اسسها، فهل يستطيع احدنا الجهر بان ما نمارسه في لبنان، نحن السياسيين يخدم اغراض الامة ويحمي مصالحها؟ ام ان لكل منا مشروعه الشخصي الذي يعلو على ما عداه او يلغي ما عداه، فالامة انا، وانا الامة؟

هل يستطيع احدنا مواجهة التاريخ بعينين لا ترتجفان، في هذه اللحظة السياسية التاريخية بالذات، هل بيننا من يجرؤ على القول: هذا كشف حساب عما صنعت يداي، اللهم اشهد انني بريء؟

في الزمن الاستثنائي يحتاج الوطن رجالا استثنائيين فأين هم واين نحن منهم؟

اقول هذا، لا انكارا لمواهب كثيرين، عملوا بوحي قناعاتهم والتزامهم، فأخطأوا او اصابوا ولكنهم كانوا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

صادقين. اقول هذا استنفارا للعقول والقلوب، في الزمن الصعب الذي يحاصرنا، وللآتي الاصعب الذي ينتظرنا، فلا نستفيق غدا على وطن مستباح، لا نملك فيه الا شهادة عبودية امام سطوة الاقوياء ومشاريع اللاعبين بالمصائر.

اقول هذا تداركا لما سيكون، برغم ما نسمع وتسمعون من تهليل لعصر السلام وللخير الذي سيتدفق من راحتيه، يقينا منا بانه ان وقع ـ لا سمح الله ـ فسيكون عصر الجوع والفقر والضياع والمهانة وعصر الذئاب الشرهة التي لن تجد الا لحمنا تشبع به شهواتها القاتلة.

ففي حلبة الصراع، نحن لا نملك الا الانسان وهم يملكون الانسان والخبرة والعلم والمال والسلاح، فأين التكافؤ، وهل اعددنا الانسان فنيا ليواجه ويصمد وينتصر.

ايها السادة، نحن افقر دولة في هذا الشرق، ونحن اغلى دولة في هذا الشرق، فهل يصلح هذا الواقع لمواجهة التحدي الاقتصادي المصيري الذى يهدر دورنا ووجودنا؟... أي خطة وضعنا لمحاربة الفقر ومساعدة الفقراء وكبح وحش الغلاء؟

ام ان الوطن تستقيم فيه معركته بخمسة بالمائة من الاثرياء والمتخمين وبخمسة وتسعين بالمائة من الفقراء والمعدومين؟ نحن اكثر دول هذا الشرق فسادا وافسادا في السياسة والادارة، فأي اجهزة اقمنا للقضاء على الفاسدين والمفسدين؟

نحن اكثر دول هذا الشرق تفتتا وانقساما وطنيا، فأي مشروع تربوي ـ انمائي ـ اجتماعي وضعنا لتحقيق وحدة المجتمع وتحصين الوطن في وجه الاختراقات والتناحر؟

اين السياحة المنافسة والبحر مصادر، والجبل مصادر، والهواء النقي ملك القادرين، والناس عطاش ومياه الله تباع لتسهيل عملية الهضم عند أكلة خير الوطن.

اين الزراعة المنافسة ولا من يستصلح او يروي او يحمي.

اين الصناعة المنافسة ولولا الجهد الفردي اسقطت الصناعة مع ما سقط من مقومات. الوطن والحياة.

اين المدرسة الرسمية المنافسة، والمدارس الخاصة ـ المميزة منها والدكاكين ـ بعضها يلتهم عرق الناس ـ وبعضها الآخر يدس سم التفرقة باسم الطائفة او المذهب او الطريقة، واحيانا باسم الشيطان؟

اين الجامعة الوطنية المنافسة، وهي تضمر وتتقزم امام امكانات الجامعات الخاصة، وما ادراك من وراءها وما وراءها.

اين الكتاب والمفكرون والشعراء والمبدعون والمثقفون، وهم يسقطون على ابواب تجار الاوطان بحثا عن اللقمة ولا من يلتفت الى جوعهم ولا من يرى فيهم غير حثالات ومتطفلين. اين العمال ورغيفهم مغمس بالذل،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولا من يفكر برفع سيف القهر عنهم ثم اين اين المهجرون، يستجدون حقهم في العودة، ولا احد يحدد لهم زمنا لاسترجاع بيوتهم، ولا احد يجرؤ على رفع الصوت في وجه محتكري قرار مصيرهم؟..

ايها السادة، نعم، نعمنا بالكهرباء، وسننعم بالهاتف، وبالطرقات الواسعة المعبدة، وبمطار يستوعب ما قدر الله من زوار وسياح وبفنادق نجوم خمسة وما فوق، وبقصورتضاهي ما انشأ الملوك.

لكنها نعم كان اكثرها موجودا قبل الحرب، فدمرته الحرب، سؤالنا هو ماذا فعلنا ونفعل لنمنع عودة الحرب؟ ماذا فعلنا ونفعل لترسيخ سلمنا المجتمعي؟ وماذا فعلنا ونفعل لتثبيت المناعة في وجه ما يضمر للبنان في ادراج اصحاب مشاريع الشرق الاوسط.

قلت مرة في احدى الندوات: ان سلامنا الداخلي هش وقابل للانفجار في أي لحظة لولا المظلة السورية، فقامت قيامة بعضهم ولما تقعد.

واراني اليوم، وانا اعرف ما اقول، مصرا على هذا القول برغم اصوات المعترضين و المهتاجين و المتضررين.

المظلة السورية ـ لولاها ـ لكان تهدم كل ما ندعي اننا انجزناه، فنحن ادرى بما يطبخ بمطابخ العابثين، ونحن ادرى بحدود الصراع الطائفي والمذهبي في لبنان، ونحن ادرى بهشاشة واقعنا السياسي وقابليته للانفراط، ولن يستطيع لبنان ان يحمي نفسه من شهوات المغامرين الا اذا خرج من نظام المخاصصة، الى نظام المؤسسات، نظام القانون والعدالة والمساواة، نظام العلم والنظافة والاخلاق.

ايها السادة، لن ادعو الى ارقام الموازنة لاستشهد بها على صدق قولي بأن الانسان في لبنان محذوف من اولويات الهموم، فلقد سبقني الى ذلك كثيرون، بينهم ائمة في علم الاقتصاد، ولكنني من هنا، وباسم الحزب السوري القومي الاجتماعي اقرع جرس الانذار، لان الامور اذا ما استمرت على ما هي عليه من تهميش لعملية بناء الانسان اللبناني وطنيا واضحا وهادفا، ومن تجاهل لابسط حاجاته في العمل والعلم والسكن والاستشفاء ومن تقاعس عن قيام الدولة الحديثة على اسس القانون والعدالة، فان غدا عاصفا يتهيأ للانفجار، وان حربا شرسة تتجمع اسبابها في كل قلب وفي كل دار ولن تحمي احدا حصون محصنة او اعلام ملونة.

ان خطرا حقيقيا يتهدد الوجود، ونحن نتلهى في تقاسم الحصص والمنافع ونغوص في صراعات القبائل والافخاذ.

فحذار حذار، واتقوا الله في اعمالكم قبل اقوالكم، واعلموا ان الزمن الآتي هو زمن الصعاب ولن يكون لنا فيه حضور الا بحكم يأخذ في الحسبان كرامة الانسان ولقمة الانسان، وحرية الانسان. والسلام عليكم،

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سايد عقل.

سايد عقل: دولة الرئيس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اتقدم منكم بأطيب التمنيات بحلول شهر رمضان المبارك اعاده الله على اللبنانيين جميعا بالخير واليمن والبركات.

اما بعد فقد استفاض الزملاء الكرام في تناول الميزانية، بأرقامها، ومحاذيرها، وما احتوته من مشاريع، وما يهمنا بالنتيجة هو ان تعم ارقامها جميع المناطق، وتطال مشاريع الخدمات كل انحاء لبنان، كي يشعر المواطنون بالفعل باهتمام دولتهم بهم. ان الاعمار يبقى ناقصا اذا لم يعم البلاد بأسرها، فمناطقنا بحاجة الى الخدمات الانمائية والتربوية والمهنية والزراعية، ونأمل من الحكومة ان تلتفت الى تأمين هذه الخدمات، التي لو تحققت لانعشت المناطق، وخففت من نزوح المواطنين الى المدن، التي اصبحت مكتظة بالسكان دون توفر فرص عمل تقيهم شر الحاجة والحرمان.

ان تفاقم الازمة المعيشية يشكل خطرا داهما.، وكان من الواجب تضمين الميزانية خططا انمائية لمواجهة هذه الازمة.

وبعد هناك امرا هاما على صعيد الخدمات واعني به الطرقات التي اصبحت في وضع بائس. وهنا اتوجه بالطلب الى معالي وزير الاشغال العامة الاستاذ علي حراجلي الاهتمام السريع باعادة تأهيل طريق تنورين ـ اللقلوق التي تعرضت هذا الاسبوع للنهيار بسبب سوء حالة الطقس مما ادى الى عرقلة اعمال المواطنين في جرود البترون، واخر وصولهم الى الساحل لقضاء اعمالهم وايصال مرضاهم الى المستشفيات، اتمنى العمل سريعا على اصلاح الطريق المذكور. وبما اننا في حديث الطرقات/ فانني لا اريد التباكي على حال الطرقات في منطقة البترون، ولو كان يحق لنا ـ ذلك وهي الطرقات التي يعود تخطيطها الى ايام العهد العثماني وعهد الانتداب.

كلنا امل حاليا بتنفيذ اوتوستراد البترون تنورين، الذي شارفت الدراسة المتعلقة به على نهايتها، ونرجو من الحكومة ان تضع الفعل موضع القول، بتنفيذ هذا الاوتوستراد الحيوي للمنطقة. ولم يعد هناك حاليا اية منطقة في لبنان لم يرتبط ساحلها بجردها سوى البترون..

ان تنفيذ هذا الطريق، يقلل معاناة المواطين اليومية في سلوك طرقات اخرى طويلة ووعرة، ويؤدي الى سهولة الوصول الى الساحل، سواء للعمل ام لطبابة ام لايصال المحاصيل...

اننا نسمع عن الانماء المتوازن ونفرح ايضا بخطط اعادة عاصمتنا الى عزها وجمالها، ولكننا بالوقت نفسه نرجو الالتفات الى وضع البترون وقد عانت الكثير من الاهمال على مر العصور. وتكاد منطقة البترون ان تكون المنطقة الوحيدة التى لم تتأخر يوما، حتى طوال الاحداث الاليمة التي مرت على لبنان، عن تأدية ما يتوجب عليها من رسوم على الماء والكهرباء للدولة. فحري بنا ان لا نكون الآخرين بالغنم ونحن الاولين بالغرم...

ومن بين المواضيع المهمة لا بل الاهم التي اود التطرق اليها موضوع البيئة في منطقتنا:

ـ فمنذ بدء ولايتي وانا على اتصال بوزراء البيئة الذين تعاقبوا على تولي مسؤولية هذه الوزارة، وقد سبق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لوزير البيئة الاسبق ان زار المنطقة مرات عديدة للاطلاع بنفسه على الغبار والسموم التي تنتشر فى المنطقة . . . ولكننا (مطرحك يا واقف).

ليس من المعقول ان تبقى حياة الناس معرضة للخطر. كما انه ليس المطلوب ان نعطل اعمال الشركات وهي تمثل جزءا من حيوية ونشاط المنطقة الاقتصادي، بل بالمختصر المفيد على اصحاب الشركات ان يضحوا بالقليل من ارباحهم، ويعمدوا الى تركيب او تجديد المصافي اللازمة، التي تقلل من خطر تلويث البيئة وتعريض حياة الناس للخطر. وهنا آمل من الحكومة، ومن معالي وزير البيئة على الاخص، ان يولي هذا الموضوع الاهمية القصوى التي يستحقها.

لا بد لي في نهاية كلامي، ان اشير الى الموضوع الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، ـ وهو موضوع الاعلام ـ لما له من اهمية في حياة الامم. اننا نرى ان الفرص يجب ان تكون متاحة للجميع في هذا المجال. ولا يغيب عن البال مستقبل العاملين في وسائل الاعلام ومستقبل الخريجين. اننا نأمل التوصل الى صيغة مرضية تبقي للبنان الميزة التي تحلى بها في مجال الاعلام على مر العهود فلا نريد الاحتكار، كما اننا لا نريد الفوضى التي كانت مستشرية.

ختاما ارجو ان تحمل هذه الميزانية الخير للبنان. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سليم حبيب.

سليم حبيب: دولة الرئيس،

اطلقت الموازنة تحت شعار «الاستقرار المالي والاقتصادي» من حيث تظهر فائضا في حساب الموازنة الاولية، أى قبل تسديد فوائد الدين العام.

- علينا ان نبحث اولا حقيقة هذا الفائض
- ومن ثم الى أي استقرار مالي يؤدي
- واين هو الاستقرار الاقتصادي المنشود؟

ان الحكومة تشدد بشكل دقيق جدا على الموازنة الاولية، وتقول ان الموازنة الاولية فيها فائض ولم تختزل منها الفوائد بعد، اريد ان اسأل هل كل هذه الفوائد هي التزامات علينا ام لا، واذا لم نرفع الفوائد فلا نلتزم بالديون. قدرت النفقات في موازنة عام ١٩٩٤ بمبلغ ٤٧١٤ مليارل. ل. وبلغت وفقا لتقرير وزارة المال في مقدمة الموازنة اللاحقة ٥٢٠٤ مليار ل. ل. كما قدرت العام الماضي النفقات بمبلغ ٥٦٣٠ مليارل. ل. واذا لم يطرأ عليها سوى الاعباء الاضافية التي نتجت عن ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة اصبحت ٦٣٤٥ مليار ل. ل. ونخشى ان تكون الحقيقة اكثر بكثير من ذلك. وبالتالي اذا اعتمدنا الوتيرة الظاهرة في السنوات الماضية بين الارقام المقدرة والارقام الحاصلة نتوقع ان النفقات المحددة بمبلغ ٦٤٥٠ مليارل. ل. لعام ٩٦ سوف تتخطى مبلغ ٧٤٠٠ مليار ل.ل. فاذا قارنا النفقات خلال ثلاث سنوات ونراها لم تسو في أي مرة فلماذا ستسوى هذه المرة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

كما ان الايرادات المقدرة لعام ٩٥ بمبلغ ٣١٥٠ مليارل. ل. يظهر انها لم تتعد مبلغ ٣٠٠٠ مع الاخذ بعين الاعتبار ان الزيادة التي طرأت على المحروقات مع الزيادة والضريبة الجديدة نجد بانها ناقصة ١٠٪ من التقديرات التي كانت تقدرها الحكومة بمليارل. ل. في نهاية السنة. ورغم حدة الازمة وتدني المداخيل قدرت وزارة المال الواردات لعام ٩٦ بمبلغ ٤٠٢٠» نعتقد استنادا لما تقدم ان هذا الرقم مبالغ به ولا نتوقع ان يتخطى الواردات ٣٤٠٠ مليارل. ل. في ظل النظام الضرائبي الحالي ومع الاخذ بعين الاعتبار مختلف الموارد التي تعتمد عليها الموازنة. الا اذا كان هناك نية ان يكون هناك ضرائب جديدة نحن لا نعلم بها أي ان كل هذه الضرائب ستكون على الفئات الضعيفة والفئات غير القادرة.

اما على صعيد خدمة الدين، نرى ان تقدير. وزارة المال تفاؤلي جدا. كيف تتراجع خدمة الدين من ٣٠٠٠ مليار الحاصلة لعام ٩٥ الى ٢٦٠٠ مليارل. ل.؟ فاذا اعتبرنا خدمة الدين لعام ٩٦ بحدود خدمة الدين لعام ٩٥ فقط دون الاخذ بعين الاعتبار الاستدانة الزائدة نرى ان العجز الحقيقي هو بحدود ٤٠٠٠ مليار ل.ل. وان العجز الاولي يقارب ١٠٠٠ مليارل. ل. ولم يكن هناك فائض ١٥٠ مليار وهل تعتبر ان الفوائد ستكون اقل من ٤٠٠٠ مليار هذا العام؟..

بالاضافة الى ذلك نلفت الى ان الاهمية تعود الى العجز الحقيقي في عدم وجود سياسة لتخفيض الفوائد وتنشيط الاقتصاد لذلك سوف تستمر الفوائد المرتفعة ويتفاقم العجز وهو بوتيرة تصاعدية مستمرة عام ٩٤ بلغ العجز ٢٩٦٣ مليارل. ل. وارتفع الى ٣٦٠٠ مليار عام ٩٥ وسوف يتخطى ٤٠٠٠ مليار في نهاية العام الحالي.

لنر كيف كان العجز عام ١٩٩٤ كان العجز المقدر ٢٤٦٨ مليارل. ل. الحاصل ٢٩٦٣ عام ١٩٩٥ كان العجز المقدر ٢٤٨٠ والحاصل ٣٦٥٤ عام ١٩٩٦ مقدر ب ٢٤٣٠ وخن نقدره ب ٣٩٠٥ أي من حسنات الاستقرار المالي والنقدي امكانية المقارنة بين سنة واخرى بحد ادنى من الخطأ.

الاستقرار المالي

لقد بلغ الدين العام الداخلي في نهاية عام ١٩٩٥ حوالي ١٣٥٠٠ مليارل. ل. وتخطى الدين العام الخارجي ١٢٠٠ مليون دولارا وبذلك اصبح يساوي الدين العام الاجمالي ٩،٦ مليار دولار اكثر من ضعفي احتياط الذهب عندنا، وزاد الدين في ذات العام ٩٥ بزيادة ٣،٣ مليار دولار عن نهاية عام ١٩٩٤.

حيث كان الدين العام الاجمالي ٦،٣ مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع الى عجز الموازنة بحدود ٢،٢٨٠ مليار دولار و استدانة مبالغ اضافية ١،٠٢٠ مليار دولار. وهنا تظهر خطورة الارقام، ان الدولة مرغمة للاستدانة لسد العجز التشغيلي للموازنة ومرغمة للاستدانة لتمويل مشاريع البنية التحتية واعادة الاعمار.

وللحد من الاستدانة تسعى الدولة جاهدة الى تحقيق المشاريع بواسطة الـBOT لكن ذلك يبقى محدود الفائدة على الصعيد المالي حيث ان المشاريع بحد ذاتها سواء تحققت عبر الاستدانة ام بواسطة الـ BOT تشكل ضغوط

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

تضخمية عند حدوثها نظرا لضعف الاقتصاد اللبناني. وتلجأ الدولة الى اقرب الوسائل لمكافحة تلك الضغوط لا سيما بسحب السيولة بو اسطة سندات الخزينة وتؤمن حاجاتها بالوقت ذاته من السوق الداخلية خانقة الاقتصاد ومسببة شلل الحركة وتدني المداخيل وانحسار واردات الخزينة.

والاهم من ذلك كله او بالاحرى المسبب الاول له نسبة العجز الفعلي للموازنة مقابل الناتج المحلي اذ بلغ العجز لعام ٩٥، ٢٨٠/ ٢،٢ ٪٦،٠٠٠ مليار دولار أي ما يعادل ٣٨٪ ونشير هنا الى ان اتفاقات ماستريخت تحذر. على الدول الاوروبية ان يتخطى عجز الموازنة نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

الاستقرار الاقتصادي

ما هو الناتج المحلي؟ ٦ مليارات دولار؟ ٥ مليارات دولار؟

انفردت وزارة المال بتقديره ٨،٥ مليار دولار ثم ٩،٥ مليار دولار ولم يجارها احد، هل من الصعب لهذه الدرجة اعداد رقم موثوق في مديرية الاحصاء؟ ام هذا ممنوع؟ (خط احمر).

الاستقرار الاقتصادي نشهده في موقف الاتحاد العمالي العام، وهذا مصدر موثوق.

«ابو رزق» يحذر من اضرابات عام ٩٦ ويرد على سياسة الحكومة... بالتظاهر والاضراب والاعتصام... لتغيير سياستها التجويعية وتهتم اكثر بأمور الناس كما تولي اهتماما بالمشاريع الاعمارية وورشة الاعمار...

فمن اذا راض عن الوضع الاقتصادي هل هي الطبقة الوسطى في لبنان لربما ولكن غيابا بعد ان اضمحلت من جذورها.

حتى المشاريع لم نعد نفتقدها بل اصبحنا نخشى عليها ولم يعد للحكومة الا القليل من طاقة الاستدانة والتمويل... ومن هنا الحديث عن الـ BOT والخصخصة... سوف تبيع الدولة ممتلكاتها حتى تستمر... كما باع المواطن ارضه حتى يعيش ولكن لمن؟

«الاستقرار الاقتصادي المزعوم» يقتصر على فئات محدودة جدا من الناس (ليس حكما المواطنين)

ـ المتمولون القادرون على الاستفادة من فوائد سندات الخزينة

ـ المقاولون الموقتون بالمشاريع العامة

ـ الخدمات المرتبطة بالفئات السابقة.

ما هي نسبة تلك الفئات المحظوظة من مجموع المواطنين ٥٪ ١٠٪ ٢٠٪.

يستمر لبنان بحياة شبه طبيعية لأنه لا يزال قادر على تمويل الاستيراد وقادر على متابعة حركة البناء وقادر على تمويل سندات الخزينة. ولايخفى على احد ان هذا ممكن فقط بفضل التحويلات من الخارج بمعدل ٦ مليارات دولار سنويا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من اين تأتي تلك التحويلات وهل ستستمر؟

ماذا يحصل ان لم تستمر؟

خلاصة الموازنة

اهم عيوب الموازنة لا سيما العجز المتزايد وحجمها بالنسبة للناتج المحلي وحجبها السيولة عن القطاع الخاص يعود الى ضعف الواردات سببه الشلل الاقتصادي، وهذه ظاهرة طبيعية ناتجة عن ارتفاع الفوائد الفعلية الى مستويات ليس لها مثيل بعذر الدفاع عن سعر صرف الليرة.

ان استقرار سعر الصرف هو مطلبنا اساسا ونؤكد عليه كل مرة، ولكن لا يتم لا الاستقرار على حساب الاقتصاد بل العكس تماما ان الهدف الاساسي لهذا الاستقرار هو دعم الاقتصاد الوطني كما ان النشاط الاقتصادي يشكل الركيزة الحقيقية للقوة الشرائية العملة الوطنية واستقرار سعر صرفها.

المطلوب اذا هو طبعا استقرار النقد ولكن مع المحافظة على النشاط الاقتصادي وهذا امر طبيعي يتحقق في جميع البلدان التي تتمتع بالسلم وبالاستقرار الاجتماعي اللذين ينعم بهما اليوم لبنان.

فالادارة التي ترى نفسها عاجزة عن تحقيق تلك المعادلة عليها ان تفسح المجال امام سواها. بعد تجربة ثلاث سنوات لا يجوز ان تستمر بسياسة تحد التوظيف والعمالة والمداخيل وتتسبب بالهجرة.

دولة الرئيس، اني ولكل هذه الاسباب اطلب رد الموازنة للحكومة، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بيار حلو.

بيار حلو: دولة الرئيس،

موازنة العام ١٩٩٦ تحت عنوان التقشف، السؤال الاول طرحه دولة الرئيس سليم الحص.

لماذا هذا التقشف في هذه السنة بالذات وليس في السنين الثلاث الماضية؟ ماذا تغير حتى يبدأ التقشف في هذه الايام، هل كان في السنين الماضية هدر وبذخ وفخفخة؟ يقال بأننا نردد دائما نفس الانتقادات طبعا سنردد نفس الانتقادات لان الدولة تردد نفس الاخطاء، صححوا الاخطاء نصحح الانتقادات، او نكف عن الانتقادات، بالنسبة للهدر اصبح مثل قصة ابريق الزيت، ما تكلمت يوما الا وخصصت قضية المحروقات، تريدون ايرادا للدولة، اين هي سياسية المحروقات في هذه الدولة؟

انتقلنا من الميليشيات الى المافيات، هذه المافيات هي قوات الامر الواقع طاغية على ايراد النفط. طلبي بسيط جدا، مرت اربع سنوات وانا اطالب بان يكون هناك دراسات حول المصافي وبدون أي جواب من الدولة ـ وهنا رئيس لجنة الاقتصاد يثني على قولي بأننا كنا موعودين منذ شهر بدراسة حول المصافي ومنذ اربع سنوات حتى الآن لم نشكل دراسة ولن تشكل هذه الدراسة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

بالنسبة للغاز، اطلب من وزير الاقتصاد ان ينظر الى قضية اسعار الغاز ووزن القارورة بالنسبة لصندوق المهجرين، سأكتفي بكلمة واحدة. انا اؤيد ما قاله زميلي رئيس لجنة المال الاستاذ سمير عازار عندما طالب بالرقابة على الصندوق وتكلم بما فيه الكفاية عن هذا الموضوع.

بالنسبة للهاتف، احب ولاول مرة ان اشكر الحكومة لانني اعتبر ان وضع الهاتف متحسن والخليوي يتحسن وعندنا مئة الف مشترك تقريبا. من هنا اود ان اعرف ما هو ايراد الدولة من الخليوي لان اشتراك مئة الف آلة يجمع حوالي خمسين مليون دولار اذا كان البدل خمسمائة دولار عن كل آلة.

واخيرا نصل الى بعض المشاريع التي عندما يجري بها المجلس اقل تعديل تقف كل هذه المشاريع وآتي الى ذكر بنك الاسكان. شجعنا بنك الاسكان واعتبرنا انه يشجع الطبقة الوسطى التي نريد جميعنا تنميتها بعد حرب استمرت سبعة عشر عاما ودمرت هذه الطبقة اردنا ان يستفيد الافراد فقط من هذا البنك لا الشركات العقارية ثم توقف المشروع واكتفينا بالخمسين مليون دولار التي جاءت من احد المصارف العربية ولم يبق عندنا أي مدخول لهذا البنك واعتقد انه اصبح شبه معطل.

بنك الصناعة والسياحة والمستشفيات سيصل رأسماله يوما ما الى الاربعين مليون دولار. عندما تقدمنا بمشروع في مجلس النواب بأن لا يعطي اكثر من ٥٪ من الرأسمال لشركة او لفرد ما توقف المشروع مع العلم اننا بحاجة لمصرف الصناعة والسياحة والمستشفيات. ولكن اذا لم نعط ثمانية ملايين دولار لفرد واحد، والمئتا مليون اذا وزعت على خمسة وعشرين شخصا عندئذ يتوقف المشروع لاننا نريد ان نوزع ثمانمئة دولار لكل شخص.

بالنسبة لقضية الاعلام. هناك اجتهادان مختلفان لقضية الاعلام.

اولا ـ القضية الفنية وانا لا افهم في القضية الفنية اذا كان هناك ستة اقنية او ثمانية او عشرة اقنية، هذه قضية تعود للفنيين.

ولكن عندي ملاحظة بالنسبة لتوزيع هذه الاقنية لانه يقال ان التوزيع سيجري على اساس القرابة للحكم والملاحظة الأهم اننا قادرون يا دولة الرئيس الى حكومة حيادية كما كنا نتمناها وقادمون الى حكومة على الاقل من خمسة وعشرين مرشحا نحن في اجواء مقاطعة وبعض المواطنين والمرشحين مشغولو البال على حرية هذا البلد.

وليس هذا الوقت للحد من الحريات وطلبنا الاساسي في مشروع هذا القانون على الاقل تأجيله الى اخر السنة.

واخيرا حصل تمديد لرئاسة الجمهورية منذ ثلاثة اشهر وفي ذلك الوقت قلنا انه سيحصل تمديد لهذه الحكومة والشيء الوحيد الذي نطلبه هو ان لا نمدد للازمة الاجتماعية الخانقة. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد ياغي.

محمد ياغي: دولة الرئيس، الزملاء النواب،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا ادري أترشيد انفاق حسبما قيل ام هو هدر منظم وتقاسم اموال وكسب حرام احل للبعض في عتمة ليل بهيم ولا ادري اهو ضبط جباية، ام حصص توزع بين المقاولين والسماسرة واصحاب النعم الحديثة.

ولا ادري ما معنى الانتاجية وزيادة الانتاج ومئات الملايين من الدولارات تذهب لمشاريع ابعد ما يكون عن القطاعات الانتاجية والمشاريع الحيوية.

ولا ادري تفسيرا يبين ان موازنة العام عادية وقليلة النفقات بينما نقرأ عناوين مبهمة في الموازنة فيها الدعم والدعم والدعم لمن؟ ومن اجل ماذا؟ أمن اجل بناء الدولة الحديثة والجمهورية الثانية ام ان المصالح بين «المواقع» هي الاقوى وعلى حساب شعبنا المستفقر.

ان النهوض بالوطن ليست خطابات تلقى ظاهرها ليس كواقعها وحقيقتها وليست ان يؤمر الناس بالخير والاصلاح والبر في وقت ينسى الآمرون انفسهم، ففاقد الشيء لا يعطيه وهو وان تقنع بلبوس غير لبوسه الحقيقي فلسوف يكشف على حقيقته وان طال الزمن. فأمانة الدولة والشعب ينبغي ان تحفظ، واموال الدولة هي ليست مالا مجهول المالك ليغرف منها من يشاء وساعة يشاء بل هي مال الشعب، والشعب اذا حاسب وسأل فسيكشف كل شيء دون خجل ولا وجل.

لقد قلنا مرارا ان تطبيق عنوان (من اين لك هذا) ينبغي ان يتحول الى اجراءات عملية تضع النقاط على الحروف وتبين للملأ اصحاب الثروات الذين لان يميزون بين حلال وحرام وبين حق وباطل في وقت نرى فيه الديون تتراكم على الدولة وتثقل الدولة بدورها كاهل المواطنين بضرائب ورسوم جديدة وبمبالغ تتجاوز احيانا كثيرة الحد المعقول والمحتمل.

ان تفضيل الاهم على المهم في الانفاق يحتاج الى الخروج مطلقا من دائرة المداراة وترضية الخواطر والمحاباة على حساب اموال الشعب فلا يجوز مطلقا ان تذهب اموال في غيرمحلها.

ان الانسان الحي والذي يتحمل وجدانا حيا لا يمكن ان يساوم على لقمة عيش الناس من اجل مطامعه وشهواته ورغباته الدنيوية وما اقوله ليس وعظا بل هو عنوان ينبغي ان يتحول الى ممارسة عملية واضحة. وعليه فانني اسجل الملاحظات التالية مطالب ثابتة الى ان تتحقق:

اولا: في موضوع الهدر المتواصل نسأل: اين اجهزة الرقابة والتفتيش على تنفيذ المشاريع، فهي بدون تفعيل ليست موجودة او ان دورها معطل فلتأت الى منطقتنا الى بعلبك الهرمل لترى المصائب ولتتلمس حقيقة ما نقول وهو يجعلنا نقول ان بعضا من البنية التحتية بدل ان يعمل على تحسينه او ايجاده فان العكس هو الحاصل «المهم ان توزع حصة اموال المشروع بين هذا وذاك وذلك:) وبالطريقة الاسوأ مما كان يحصل في العهود الماضية.

ثانيا: الفساد الاداري علة العلل في الدوائر والمؤسسات ويبدأ من الاعلى وصولا للادنى، لطالما نادينا باصلاح

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جذري مدروس وهادف / ولكن النظام السياسي يأبى ذلك وتركيبته/ لان في ذلك طعنا لحقوق الازلام والمحاسيب وصونا للاشخاص الذين هم دائما فوق الشبهات ولا يخطئون ابدا.

ان التعيينات الادارية التي جرت في بداية عهد هذه الحكومة ينبغي ان يعاد النظر ببعضها بشكل جدي اذ لايعقل ان يؤتى باشخاص الى الادارة العامة لايملكون لا المستوى ولا الخبرة ولا الاختصاص ولا الحد المطلوب من الشروط والمواصفات، على حساب من يحملون حقا الكفاءة العالية والخبرة الاكيدة ويحافظون على موجودات الدولة واموالها.

ان الرقابة ينبغي ان لا تدع احدا فوق الغربال بمعنى ان يكون الجميع امامها مراقبين فان احسنوا كوفئوا وان اساؤوا حوسبوا وان كرروا الاساءة فلا بد من عقاب رادع.

ثالثا: ان جيشا من المنتظرين لعمل يؤمن لهم عيشا كريما وحياة ميسورة ما زال يترقب الفرص ليحصل على ذلك/ وها نحن نرى عشرات الالاف من الشباب الواعد يقبل سراعا نحو الوظائف ولا وظائف حيث تلغى دورات الدرك لاختلاف على توزيع الحصص ودورات ودورات ايضا ولا نجد الحكومة جادة بمعالجة ازمة البطالة، بتوفير السبل والوسائل التي تكفل حياة هؤلاء/ فلا مصانع ولا مجالات اخرى للعمل/ وهو ما يجعل هذا العدد يرتفع بشكل مضطرد.

رابعا: الانماء المتوازن عنوان يبهر الابصار والانظار، يبقى ابدا شعارا يضاف الى عشرات الشعارات والامنيات فالتمييز موجود والانماء بمقتضى هذا الشعار انما وعود اطلقت منذ سنوات اوجدت تمايزا واضحا وهنا نسأل: لماذا الهروب الدائم من عملية انماء المناطق النائية صناعيا وزراعيا ولماذا الاهمال المتواصل لها والذي يدفع ابناءها باستمرار للنزوح الى العاصمة طلبا للعيش بدل ان يبقى في بيته وارضه ولايشكل عبئا على احد.

خامسا: ان السياسة التربوية التي اتبعت في الماضي ما زالت تتحكم بأجيالنا اليوم وان كان هناك وعود بالتحسين والنقلة نحو الافضل/ فالالاف من الاطفال ما زالوا في بيوتهم لا مكان لهم في المدرسة ولا مقعد لاسباب واضحة تماما والعلاج حتى هذه الساعة يبدو انه ضرب من الاعجاز لا يقوى على تحمله المعنيون، فالتعليم الرسمي الالزامي في المرحلة الابتدائية والمتوسطة يبقى حلما لا نعلم متى يتحقق اذ ان الاقبال عليه طواعية يقابله مقاعد محدودة لا تسع الا القليل في وقت بات فيه التعليم الخاص يصل الى مستوى التحريم على الطبقات المسحوقة والمستفقرة لان ابناءها لا يملكون المال وفي هذا البلد ينبغي ان نرفع شعارا جديدا. المال يركز على العلم فمن لا مال لديه لا علم له.

سادسا: «الزراعة في خدمة الفرد لا الجماعة» هكذا كانت وتبقى كذلك فبعلبك ـ الهرمل اشبعت بالنكبات، نكبات البدائل الزراعية ولا بدائل ونكبات الوعود المغدقة، واهل هذه المنطقة ما زالوا يصبرون على ذلك لكن الصبر اذ نفذ فانهم سيلجأون الى العودة الى زراعة أي شيء يضمن عيش اطفالهم وبقائهم ووجودهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد سمعنا كثيرا عن بدائل لكن على ما يبدو ان البدائل التي نلمسها هي افقار اهلنا حتى بات عزيزهم يفتش عن وسيلة لاطعام ابنائه واستمرار تعليمهم فلا يجد الى ذلك لسبيلا.

من هنا نقول ان انتظار ان يأتي الترياق من الدول المستكبرة والمتجبرة هو هروب مدروس من معالجة المشكلة الزراعية وتلط خلف الاصابع وهو استمرار لنهج الدولة المتوارث تجاه منطقة بعلبك الهرمل واهلها. على هذا الاساس نطالب وزارة الزراعة بتحمل مسؤولياتها كاملة فالمزارع انتم مسؤولون عنه اولا واخيرا وليس ما يسمى بالدول المانحة للمساعدات ولا مساعدات.

سابعا: البطاقة الصحية، حل لمشكلة مزمنة ما زالت تتفاعل يوميا ينبغي العمل على اصدارها ومنحها للمواطنين علما ان معالي الوزير حمادة يبذل جهودا كبيرة هو مشكور عليها ونتلمس هذه الجهود المبذولة عبر المشاريع الصحية التي يعمل جاهدا لانجازها وتحقيقها.

ثامنا: ان الهدف من وضع قانون لتنظيم الاعلام المرئي والمسموع كان للفصل بين الفوضى والنظام بين الضوابط الوطنية والاخلاقية والتسيب والانحراف السياسي والاخلاص، ويبقى ان يأتي التطبيق منسجما تماما مع عناية القانون وروحيته ولا يؤدي الى نوع من الاحتكار وتقييد الحرية والتنوع في الرأي.

لذلك ندعو الحكومة الى عدم الاكتفاء بالتقرير الفني الصادر عن اللجنة المكلفة من قبل وزارة الاعلام، خاصة ان هذا التقرير شابته عيوب واضحة وعديدة.

اولا: لجهة صدوره عن المدير العام لوزارة الاعلام قبل استطلاع رأي المجلس الوطني للاعلام وقبل صدوره عن مجلس الوزراء ثم لماذا لا تتحمل السلطة السياسية ممثلة بالوزير مسؤولية اعلان التقرير الفني.

ثانيا: من المستغرب ان يتجاوز التقرير الفني تسع عشرة قناة ولا يضعها في احتسابها للاقنية المتاحة بذريعة ان هذه الاقنية حاليا تتعرض لتشويش من يعرض الدول المجاورة.

ان هذا الاسقاط ينتج عنه تقييد للحرية ومشكلات سياسية واجتماعية حيث يؤدي الى حصر عدد المحطات الممكن الترخيص لها مع ما يستتبع ذلك من اشكالات سياسية واجتماعية ناجمة عن اغلاق المحطات التي لم تنل الترخيص، وصرف العاملين فيها في ظل ازمة البطالة وارتفاع كلفة مستوى المعيشة.

اننا ندعو الى الدراسة الفنية المتأنية والمستعينة بآراء متعددة لخبراء متنوعين، مع تأكيدنا على ضرورة الاستفادة من التقنيات المتطورة والشروط الفنية اللازمة للاستفادة القصوى من الاقنية المتاحة. والترخيص للعدد الممكن فنيا من المحطات كما اننا نسجل استغرابنا لحصر عدد الاذاعات الممكن الترخيص لها على موجة الـ F.M نتساءل عن سبب هذا الحصر اهي الشروط الفنية ام الخلفيات السياسية، وكلنا يذكر انه في معرض مناقشة مشروع قانون تنظيم الاعلام المرئي والمسموع في اللجان المشتركة والهيئة العامة كان جواب الحكومة، ردا على السؤال الذي طرح حول عدد المحطات الاذاعية على موجة الـ F.M هو انه لا مشكلة عددية في هذا الموضوع مع تعهد الحكومة

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

بتوفير الهوائيات والتقنيات التي تتيح لهذه الاذاعات تغطية معظم الاراضي اللبنانية مقابل رسوم التأجير والترخيص. وكان الجواب واضحا انه يمكن الترخيص لاعداد كبيرة من المحطات الاذاعية على موجة الـ F.M.

نختم بالقول انه، يجب تطبيق القانون بما ينسجم مع روحية واجواء النقاش الذي خيم على جلسات اللجان والهيئة العامة وندعو الحكومة الى الاستماع للاراء الفنية والترخيص للعدد الاقصى من المحطات التلفزيونية والعودة عن حصر عدد المحطات الاذاعية بعشرة تلافيا للاحتكار وحرصا على التفرغ في الرأي. وتجنبا للمشكلات السياسية والاجتماعية.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، ا لاخوة الزملاء،

اسمحوا لي ان اسجل اولا بعض الايجابيات للحكومة اذ انها وعلى ما يبدو بدأت تهتم بالانسان اضافة الى الاعمار وتأهيل البنى التحتية، وأشد ما لفت انتباهي التنبيه البارز للاهتمام باعداد القوى العاملة عن طريق التعليم المهني والتقني وهو امر تحدثنا عنه طويلا في السنوات السابقة لكن «وبعد صدور الهيكلية التعليمية» والاهتمام البالغ الذي اولته الرئاسات الثلاث اكد لنا جدية العمل على تحقيق هذه الهيكلية. لفت انتباهنا في هذه الهيكلية بروز التأهيل والتعليم المهني المرافق لجميع المستويات في التعليم، نامل الآن ان تستمر الدولة بالعمل بهذه الجدية لتحقيق هذه الخطة اذ اننا لم نلاحظ كيف ستقوم الدولة بتغطية نفقات الخطة التربوية في مجال التعليم المهني الذي يتطلب الكثير من التجهيزات الفنية الحديثة بالاضافة الى ايجاد الكوادر الفنية المؤهلة للقيام بهذه المهمة، اشكر من القلب الصديق الوزير عبد الرحيم مراد لما يبذله من جهد لتنمية التعليم والتدريب المهني فلقد لمس الحاجة لهذا القطاع بعد ان فقد لبنان الطبقة العمالية المدربة فلا يجوز ان يبقى عدد المهندسين اكثر من عدد الفنيين وعدد الاطباء اكثر من عدد الممرضين وعدد حاملي الاجازات يفوق حاملي الشهادات الفنية.

دولة الرئيس، اننا على ابواب سلام محلي واقليمي ونرى توجها للاقبال على السياحة والخدمات التي كانت سائدة قبل الحرب الاهلية مما يتطلب اكثر من أي وقت مضى العمل وبكل جهد لانشاء مدارس مهنية على جميع الاراضي اللبنانية خاصة للفروع الفندقية والسياحية والمهن الطبية والكمبيوتر والزراعية وغيرها من المهن الرائجة في سوق العمل.

وفي هذا السياق اسأل الوزير مراد أين اصبحت مدرسة زحلة الفنية العالية المزمع انشاؤها والتي علمنا ان ملفها قد اكتمل اذا من المعيب ان تبقى هذه المدرسة على ما هي عليه الان، فهي تشكل في بنائها خطرا حقيقيا على الطلاب والعاملين فيها بالاضافة الى انها لا تتسع لاكثر من ٢٠٠ طالبا ونحن بحاجة في زحلة الى مدرسة مهنية تتسع الى ١٢٠٠ طالبا. نرجو الاسراع بانشاء المدرسة الجديدة على ان تضم معظم الفروع الانتاجية والخدمات.

اتوجه ايضا الى الوزير مراد بأن مهمته ليست فقط تلبية حاجة سوق العمل الحالية والمحلية، بل عليه ان يدرس حاجة سوق العمل العربية وايضا الحاجة الى سوق عمل مستقبلية وما بدأ به من مشروع التدريب المهني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المعجل اتمنى عليه ان يسعى الى توسيعه ليضم عدد اكبر من المهن وعلى جميع الاراضي اللبنانية وخاصة في المناطق الريفية. انى اتحدث مطولا عن التعليم والتدريب المهني لانى ارى انه من الاهمية بمكان ان لا تطور او انماء دون هذا القطاع. ولقد علمت بأن دولة الرئيس الحريري يتحدث عن ضم التعليم المهني العالي الى وزارة التعليم العالي، واتمنى عليه درس هذا الموضوع مليا، نحن فى سوق العمل وقريبون جدا من التعليم المهني نعلم بأن أي تعليم تطبيقي يجب ان لا يخرج عن وزارة التعليم المهني لعدة اسباب اهمها ان التجهيزات الواجب توفرها في التعليم المهنى هى نفسها تقريبا في التعليم المهني العالى لكنه اذا اراد تعزيز الشهادة المهنية نرى انه بالامكان تسمية الشهادة «الهندسة التطبيقية» وتبقى في وزارة التعليم المهني طالما ان هناك وزارة لهذا النوع من التعليم. وفي هذا الموضوع اتمنى على الحكومة الكريمة ان تسعى الى انشاء وزارة خاصة للشباب والرياضة وان تضم الوزارات الثلاث: التعليم العالي، التعليم المهني والتربية الى وزارة واحدة هي وزارة التربية لكن بعد ان تستكمل وزارة التعليم المهني خطتها التي نسمع عنها.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء، لقد تحدثنا وطالبنا مرات عديدة بانشاء السجن الجديد في زحلة ولكن وبكل اسف لم نلمس أي جدية في الاهتمام بهذا الامر رغم اهميته البالغة، فان السجن الحالي اصبح بحالة يفتقر فيها لادنى المواصفات الصحية بالاضافة الى عدم تنظيمه فانهم يحشون في غرفه المساجين من مختلف الاعمار ابن ١٦ مع ابن ٥٠ سنة والمجرم المحترف مع مرتكب المخالفة البسيطة. الغرفة التي تتسع لخمسة اشخاص يضعون فيها اكثر من عشرين لقد اصبح سجن زحلة الآن بؤرة للفساد. بدلا من كونه في المبدأ اصلاحية للنفوس والعادات السيئة. اتمنى على الحكومة الاسراع ببناء سجن جديد تنفيذا للقانون ٢١٩ تاريخ ١٣/٥/١٩٩٣ الهادف الى بناء سجون جديدة.

كذلك فلقد سمعنا بمشاريع صحية عديدة للبقاع منها مستوصف تربل الذي يموله الصندوق الكويتي من هبة سمعنا عنها ولم نشاهدها على الارض.

واما عن الطريق الدولية التي تمرون عليها جميعا وبشكل دائم اعنى بها طريق ضهر البيدر، هل تنتظرون الاوتوستراد العربي مهملين بذلك الطريق الاساسية. ايها السادة لو بدأنا غدا بتنفيذ هذا الاوتوستراد فان تنفيذه لن ينتهي قبل ٦ سنوات من الآن، فهل تريدون طريق ضهر البيدر على حاله طيلة هذه المدة. ارجو من الدولة ان تبدأ فورا بتوسيع هذه الطريق في بعض الاماكن الضيقة بالاضافة الى اضاءته نظرا للاخطار التي تحيط بالمارين اثناء الشتاء وعند حلول الضباب، كذلك ارجو الاهتمام بانشاء الجدار في وسط الطريق لتسهيل المرور اثناء كثافة السير. العمل ايضا بالسرعة الممكنة على ردم الحفر الحالية التي تم اصلاحها منذ ايام ثم ما لبثت ان ازيلت بسبب سوء التنفيذ.

اما على صعيد الفرز والضم الذى وعدنا به دولة الرئيس الحريري عدة مرات آخرها الاسبوع الماضي والذي يشتمل اراضي بقاعية في قضاء زحلة وراشيا وبعلبك والهرمل والبقاع الغربي وهو امر هام جدا حفاظا على انتاجية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العقارات وتسهيلا للمالك باستثمارها فأين اصبح هذا المشروع ويا حبذا لو تبدأ به الحكومة بأسرع وقت ممكن.

موضوع آخر موجه الى الحكومة هو قضية الاجراء المؤقتين والذين يعانون الامرين لجهة رواتبهم المتدنية جدا بالاضافة الى ان الواحد منهم اذا قضى خدمته وتقاعد يخرج دون أي تعويض او رعاية حتى انه يخسر الضمان الصحي والاستشفاء. علمنا ان الحكومة شرعت اليوم في العمل على تنمية البشر بعد الحجر ولا ارى هنا اولى من هؤلاء بالرعاية لجهة تثبيتهم كموظفين دائمين، وعلى الاقل ان يحتفظوا بالضمان الصحي بعد نهاية خدمتهم. هل تصدقون يا سادة ان في لبنان موظفين يقبضون راتبا شهريا قدره ١٩٠ الف ليرة لبنانية.

اما على صعيد تنفيذ بعض المشاريع الانمائية في جميع المدن والقرى فاننا ما زلنا نعاني من عدم التنسيق بين الوزارات، نرى تعبيد الطرق ثم نراها تتعرض للحفر للتمديدات الصحية، ثم تعبد وتحفر من جديد للهاتف او المياه وغيرها، نرى ايضا بعض المتعهدين الذين يحفرون الطرق لينفذوا بعض الاعمال ويسلموا العمل قبل اعادة الطرق الى حالتها السابقة، لذلك قلنا سابقا ونقول اليوم ان هذه الامور يجب ان تكون تحت رعاية البلدية او المحافظة، التي عليها ان تنسق بين كافة الوزارات الخدماتية خاصة الاشغال و الهاتف والكهرباء والمياه وغيرها، ولقد لفت نظري ما يفعله محافظ بيروت الجديد المهندس نقولا سابا في هذا الشأن نتمنى ان يحذو باقي المحافظين حذوه لان في ذلك التخفيف من الهدر واعادة الثقة بالدولة ليشعر المواطن انه عندما يسدد الضريبة المتوجبة عليه فانها تتوجه الى المكان المناسب دون هدر او تبذير.

اطلب اخيراً دولة الرئيس، السادة النواب، معالي وزير المالية الكرام، اطلب ادراج بند في الموازنة باعطاء مهلة ٣ اشهر للمواطنين باعفائهم من الغرامات، كل الغرامات، وجميع انو اع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المستحقة والمتأخرة لكي يتسنى للمواطن دفع الضرائب الاساسية بدوق غرامة. لان التجربة السابقة قد اعطت مفعولها وقد تسارع المواطن لدفعها. وبما ان البعض لم يقدر ان يدفع في حينه أتي قبل الغرامات التأخيرية فله سببان، اولا لان البعض لم يكن يعلم واجباته والثاني كان التأخير من قبل وزارة المالية لعدم وجود عناصر كافية عندها لاكمال المعاملات للمواطنين، وكما انني لاحظت ان وزير المالية يريد المساعدة ولكن ليس له الحق الكامل لاعفاء هؤلاء من الغرامات لان القانون لا يسمح له مع العلم بأنه حصل بعض التخفيض في الغرامات كما انه في بعض الاحيان اعفي المواطن كليا من بعض الغرامات بموافقة الوزير مع العلم ان هذا لا يحق للوزير ولكن بما ان الاعفاء كان لصالح المواطن فلا اريد ان ادخل في التفاصيل. لذلك اطلب من حضرتكم الموافقة على هذا الاقتراح في هذه الموازنة ولمرة واحدة وشكرا، كما اؤيد كلام النائب اسمر اسمر لطلبه النظر في معالجة التمثيل والبالون على وزارة الصحة.

الرئيس: الكلمة للزميل الشيخ خضر طليس.

خضر طليس: بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، السادة النواب، بين ايدينا موازنة فيها ارقام موزعة على ابواب تشمل خدمة الدين العام كما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تشمل فرش المكاتب ورواتب وتعويضات وتجهيزات للوزارات ـ وبعضا قليلا من تمويلات لمشاريع انمائية وخدماتية تكاد لا تذكر.

في هذه الموازنة مشاكل كبيرة ومستعصية كما في سابقاتها وهي تختصر حجم المشكلة الكبيرة في الكيان الاقتصادي ـ المالي الذي اطلقه مجازا حيث ان البلد يختنق باقتصاده ومهما قيل عن معدلات النمو وعن حجم الاستثمارات فاننا نستطيع قراءة ورؤية حجم المشكلة من خلال المؤشرات البارزة الخطيرة في اكثر من ميدان ولعل اكثرها خطورة حجم الدين الخارجي والداخلي الذي فاق المقبول والذي لم يتبين لنا لحد الان كيف سيسدد هذا الدين ويبدو لنا ان تسديده لن يكون في المشاريع التي يصرف عليها لانها في اكثرها ليست انتاجية وانما وعلى ما يبدو سيسدد من الضرائب والرسوم لان لا مداخيل للدولة غير هذه ولو كان لبنان، وفي هذا السياق ستبقى العلاقة الابرز في هذه الموازنة وكل موازنة قادمة ما دامت هذه السياسة الاستقراضية مستمرة وهي خدمة الدين العام وما تأخذ عادة من حجم موازنة الدولة هذا وجه من وجوه خطورة الاوضاع ومادة اولى من مواد النقاش في هذه الموازنة واخلص الى السؤال للحكومة انه وبعد تضخم هذه الارقام المخيفة والمرعبة للدين الداخلي والخارجي التى تجاوزت السبعة مليارات دولار ـ كيف وهل من المعقول ان تصرف بعض المشاريع غير الانتاجية ـ وكيف ستسدد الحكومة والدولة هذه الديون ـ واظن ان هذا السؤال لربما يكون الوحيد الذي يشغل بال كل المواطنين الخائفين على ما تبقى لديهم من متع قد تقرر عليها الضرائب والرسوم واموال لسد حاجات بسيطة قد تسحب الى خزينة الدولة لسد فواتير المياه والكهرباء الباهظة التكاليف ونسأل هذا السؤال لاننا رأينا حجم ما تأخذه خدمة الدين العام من هذه الموازنة واود ان اسجل للحكومة نجاحا باهرا حيث استطاعت أن تتشاطر على المجلس النيابي وعلى الشعب عندما اخذت ما كانت تحتاجه من موافقات وتوقيعات على الكثير الكثير من مشاريع القروض بالمفرق بعد ان عجزت عن اخذها بالجملة.

دولة الرئيس، لا شك ان الكثيرين من مهتمين وغير مهتمين يتساءلون باستغراب عن طبيعة كلمات النواب ومداخلاتهم التي قد تبدو في الكثير منها بعيدة عن حقيقة المناقشة والتقييم لموازنة هذا العام ـ وجلساتنا تعقد في ظل بيرقها.

فلا غرابة ولا عجب ولا مبالغة ان قلنا ان الداخل الى هذه الموازنة كالخارج منها بلا قناعة ولا اقتناع حتى انني استطيع القول بأن من وضعها رسم اطرها وحدد جوانبها، ومداخيلها ومخارجها ليس مقتنعا بها بل ربما يقول لنفسه وللمخلصين له ـ انه رسمها وشكلها خير من عدمها ـ وهي امتداد بالتالي لشكل ورسوم الموازنات الثلاث السابقات حتى وانه اضيف عليها ولها اسماء وتسليمات فهي هي وشعاراتها نفس الشعارات ـ ترشيد الانفاق ـ خفض العجز ـ اتفاقية المشاريع الانمائية الى آخره.

لقد سمعنا كثيرا عن ترشيد الانفاق في الفذلكات المكتوبة والمحكية وكلما زادونا شرحا وتفسيرا وتعليلا وتدليلا كلما تشوقنا اكثر للمس وتحسس هذا الترشيد للانفاق ـ وبالنتيجة وللاسف الشديد لا ملموس ولا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محسوس وانما حكايات وانشائيات منمقة بلا وقائع ملموسة، وكذلك الحديث عن تخفيض العجز الذي رأينا في العام الماضي حقيقة القدرة الخارقة للحكومة في عملية كبح العجز وتخفيضه وذلك عندما شاهدنا وفي احيان كثيرة كيف تتوقف عجلة الدولة ومشاريعها الانمائية والخدماتية بحجة ان المالية اي وزارة المالية وقفت صرف الاموال ليذهب مؤشر العجز الى الانخفاض ولتخرج الدولة والعهد في اليوم التالي فتعلن عن خبرية الموسم ومعجزة العهد الميمون ان العجز قد اخفض ولاول مرة منذ الحرب والحقيقة ايها السادة ان العجز لم ينخفض وانما المالية اوقفت الصرف فتوقفت عملية التقديمات والمشاريع ودولاب الدولة قد توقف وعندما يسير هذا الدولاب سيعود العجز ليحكي عن نفسه ويأخذ الصدارة ـ وهذه هي قصة انخفاض العجز في الموازنة انها بشكل موجز ومختصر، انها لعبة شطارة وتشاطر وانني اخشى على الكثير من موازنات واعتمادات المشاريع اليتيمة والمتواضعة جدا في هذه الموازنة أي موازنة عام ١٩٩٦ من عدم التنفيذ، او من صعوبة التنفيذ او من عملية خنق للتنفيذ بسبب سياسة الخنق والتضييق على الصرف لتصل الحكومة الى ترجمة وعدها بأن العجز سيكون ٣٧٪ او اقل كما يقدرونه، وانطلاقا من هنا اسأل عن الرقم الحقيقي للعجز المقدر في الموازنة بعد صرف هذه الارقام الموجودة في الموازنة، بعد ان يصرف، وبعد ان يجبى المقدر اسأل عن الرقم الحقيقي للعجز بالكامل وليس بعد كتابة هذه النسبة في هذه الموازنة فهل من جواب حقيقي غير وهمي؟

انني وفي معرض حديثي عن العجز المقدر في هذه الموازنة اود ان اسأل عن الهدر المقدر فيها لربما يعتبر البعض ان هذا السؤال غريب بعض الشيء وعجيب ولكني وكما اعتقد اننا لو اردنا التدقيق شيئا ما في حجم مزاريب ومصاريف هذه الموازنة لاستطعنا اعطاء تقدير سيكون قريبا من الرقم الحقيقي ـ وهنا اريد تبديل السؤال لاسأل كما سألت عن الحجم وعن الرقم الحقيقي للعجز اود ان اسأل ولو بشيء من الاستغراب عن حجم الهدر الذي اصاب موازنة العام المنصرم فهل بالامكان اعطاؤنا تقريرا حول حجم الهدر ولا اظن ذلك مستحيلا خاصة اذا نظرنا الى حقيقة ما صرف ونفذ من مشاريع في العام الماضي الى الحجم ـ والى المطلوب ـ الى الكيفية ـ والى النوعية ـ وهنا وبكل اطمئنان اقدر ان كل مائة مليون ليرة لبنانية فيها هدر ما لا يقل عن الخمسين مليونا واعتقد انني احسن الظن بهذا الرقم وهذه النسبة، ويمكن ان نقيس على ذلك، نريد ان نحسب الموظفين الجالسين دون عمل، هؤلاء تحسب رواتبهم، هذا هدر، وهناك جيش من الموظفين دون عمل. انني على يقين من ان اصحاب الشأن واهل القرار في ادارة هذه الموازنة لو قرروا احتساب وتقدير حجم الهدر في أي موازنة لاي سنة ووقفوا متصدرين بكل مسؤولية وجدية لاي نوع من انواع ا الهدر ولو لمرة واحدة سيشهدون وليشهد كل المواطنين كيف والى أي حد ومدى سينخفض العجز بشكل حقيقي وليست كما يتوهم في هذه الموازنات وسيشهد الجميع كيف ستستقيم عجلة امور الدولة من النواحي المالية والاقتصادية وما في ذلك من تأثير على الاوضاع الحياتية والمعيشية للمواطنين فمتى سنشهد ونرى هذه الامنية والحلم متحققين وسؤالي لاصحاب المعالي وغيرهم في الادارات والمؤسسات العامة هل تتحملون ان اذكر لكم الان فواجع الهدر في وزارتكم وتحديدا وزارات الخدمات والاضرابات التي فيها موظفون بلا عمل، وهل انتم على استعداد للمعالجة ولارجاع الامور الى وزارات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الخدمات، هذا هو المثل، والاخريات التي فيها موظفون بلا عمل هل انتم مستعدون للمعالجة وارجاع المنهوب وما طمر في بواطن الارض الى اهله، ومنبعه، ام ان الظروف المحلية وغيرها تتطلب القفز فوق هذه المذابح التي ترتكب بحق مواطنينا في كل محافظة وقضاء وبلدة وقرية.

انني وبكل صراحة ووضوح ارفض ان اقف شاهد زور على توزيعات ارقام في هذه الموازنة وانا اعلم ان الجزء اليسير اليسير سيصرف في محله واشك في نسبة مبلغ هذا الصرف وقيمة المنفذ في محله واعلم ايضا ان اجزاء كثيرة في هذه الموازنة من اموال واعتمادات وغيرها منهوبة بالتساوي وينتظر الكثيرون اقرار هذه الموازنة لقبض المنهوب سلفا.

لا يا معالي الوزراء: ليس مطلوبا مني الاستغراق في ارقام هذه الموازنة لانه لا شيء جديدا فيها وقد ناقشناها وقرأناها وتحدثنا في الكثير منها في اللجنة المالية ـ وانما ان اعتبر ان الحديث عن تهريبات موازنة العام الماضي وكيفية صرفها لهو صلب نقاش موازنة هذا العام وعلي الولوج فيها والسؤال الآن يتلخص بالتالي: كيف ستحمي الحكومة ما تبقى من ارقام في هذه الموازنة من عمليات النهب والسرقة والهدر، ينبغي ان نسمع الجواب والا وبكل صراحة فلا يمكنني الموافقة على هذه الموازنة لئلا اكون شاهد زور عليها وعلى المجزرة التي سترتكب بحقها في كل عام ـ واعتقد انه على المجلس والسادة النواب ان يقفوا بحزم ليتداركوا الجريمة قبل ان تقع خاصة واننا جميعا نعلم بأننا وان وافقنا عليها هكذا (بطيبة خاطر) ومن دون اجوبة مطمئنة وضمانات وشرح آليات الضمانات سنقر موازنة هدف الكثير من ارقامها جيوب بعض السماسرة والناهبين وهذه امانة في اعناقنا علينا حفظها، وكيف نحفظها لا بد ان نسمع الجواب من الحكومة عن هذا الموضوع وبعدئذ استطيع ان اقرر هل اوافق على هذه الموازنة ام لا اوافق علها.

ايها السادة، هل احدثكم عن موازنات الوزارات، عن موازنة كل وزارة على حدة، عن الارقام اين صرفت، وكيف؟ وما الذي نفذ ما لم ينفذ، ما اهدر ونهب ام انكم ايها السادة الوزراء تعرفون ولا حول ولا قوة ولا حيلة لكم؟ كيف هذا وانتم المؤتمنون على هذه الاموال والخزائن.

هل احدثكم عن عشرات المليارات ومئاتها كيف تبخرت، او طمرت تحت الارض بحجة مشاريع الانماء والخدمات ولم يجن منها المواطن الا التأفف والحسرات والخسائر الفادحة في المزروعات وغيرها كل ذلك عن قصد وعمد وارادة وتصميم.

وبعد هذا كله اود الانتقال الى مخاطبة بعض وزراء الخدمات الاكارم كالصديق وزير الزراعة ولكني لن اسهب في محاسبة هذه الوزارة فلا شيء قدمته على مستوى المشاريع في منطقة البقاع حتى احاسبها على اساس ذلك ولكن من الطبيعي محاسبة هذه الوزارة على عدم تلبيتها لحاجات الناس في منطقتنا وتحديدا على صعيد الزراعات البديلة او المشاريع الانتاجية الكبيرة.

احاسب او اود التوجه بالاحرى الى معالي وزير المالية لأسأله حول موضوع مهم جدا هو موضوع يعاني منه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الناس كثيرا في منطقة البقاع هذه الايام يتعلق بموضوع الدخان هناك عمليه استلام لهذا المحصول فى هذه المنطقة ولابد هنا ان نوجه الشكر للحكومة على تبنيها لهذا المحصول لهذا العام ان كان في البقاع، او في الشمال او فى الجنوب هناك عملية استلام لهذا المحصول هذه السنة، هناك لجنة واحدة تستلم المحصول، المحصول المقدر في منطقة البقاع لهذا العام بحوالي ٨٠٠٠٠ الف كيلو من التبغ، هل من المعقول ان تبقى هناك لجنة واحدة تستلم هذا المحصول، منذ شهرين وحتى الآن، استلمت هذه اللجنة حوالي ١٥ الف كلغ وحسب التقدير فانه ينبغى ان تستمر اللجنة باستلام المحصول طيلة هذه السنة.

اذا المطلوب يا معالي الوزير، زيادة هذه اللجان، او ارسال لجان اخرى الى هذه المنطقة للتسريع بعملية الاستلام، كذلك هناك مبلغ رصيد في الموازنة لمنطقة البقاع وتحديدا لمنطقة بعلبك الهرمل، وتحديدا مبلغ خمسة مليارات ليرة لبنانية. طبعا لا بد ان اوجه الشكر للحكومة على هذه الالتفاتة المتواضعة، هذه الالتفاتة المتواضعة واليتيمة، بعد ان رصد هذا المبلغ في موازنة ١٩٩٦ وللاسف الشديد حتى الان لا يوجد عنوان واضح او آلية واضحة لوضع هذا المبلغ حيز التنفيذ. هناك فكرة بأن يكون هذا المبلغ مساهمة من الحكومة لانشاء معمل للزيت او مساعدة من الحكومة، من الواضح وعلى ضوء بعض الدراسات التي قدمت او اعدت لهذا المضمار، تبين ان الجدوى الاقتصادية ضئيلة جدا من موضوع معمل الزيت، لذا نحن نحب ان نثبت ان هناك دراسات صدرت وكتبت عن الجدوى الاقتصادية لمعمل التصنيع الزراعي ويبدو ان الجدوى فيها كثيرة لذا نود ان نثبت هذا الامر في هذه الجلسة.

الرئيس: على الحكومة ان تقدم لنا شيئا عن الجدوى وتعمل به.

وزير: يمكن ان يتم ذلك بواسطة قرض.

الرئيس: لا ليس قرضا، يمكن للحكومة ان تتولى الامر نحن لم نتفق بعد على هذا الامر ولكن يمكن للحكومة ان تتولى الانشاء.

خضر طليس:

هناك مبلغ مليوني دولار من موازنة مجلس الانماء والاعمار، رصيد هذا المبلغ كمساعدة في مشروع التنمية الريفية فى هذه المنطقة، نؤكد في هذه المناسبة على بقاء هذا المبلغ ووضعه لخدمة المنطقة التي تحتاج الى الكثير من امثال هذا المبلغ، على صعيد وزارة الاسكان معالي الوزير، وزارة الاسكان لدينا اقتراح عملي فبدلا من هذه القروض التي توزع، والمتوقفة حاليا طبعا هذه القروض المقدر ان توزع على الناس، ان كان في منطقة البقاع او بعلبك الهرمل او في أي منطقة اخرى نحن نود ان نقترح، ونقترح ان ترصد هذه الاموال من اجل بناء مساكن، وتحديدا في المناطق الفقيرة والمناطق المستضعفة، اعني هذه القروض تعطى لعدد قليل من المواطنين يستفيدون منها، اما المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود فهناك اعداد كبيرة تستفيد منها واخيرا اجد نفسي ملزما امام الله تعالى وهذا الشعب الكريم بالقول ان اموال الناس المأخوذة منه، والمخزنة في خزينة الدولة ينبغي ان تحفظ وعلينا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

جميعا ان نعمل في سبيل حفظها وفي سبيل رعايتها، نحن نصرخ هنا ونشير ونهلل ونطالب اوقفوا الهدر ليقف البلد على اسس صلبة ومتينة، ولينهض من غير وهم وليواجه الاعاصير القادمة، و اهوال الهيمنة الاسرائيلية، وفجائع التسوية التي يراها البعض ميمونة ومفرجة للاسارير، وفواحة العطر المستنشق ويحملها الينا آخرون حيث ينعون هذا او يعدمون ذاك تقريرا، وافتراضا، ويزيلون آخرين عن الخريطة الجغرافية، والسياسية، وكأن القدر قد امسكوا به على حين غفلة وان اقضاء المبرم اصبح بين ايديهم، ولكل الناعين، والمستعجلين والمستغرقين في صياغة ونسج خيوط الاحلام الوردية من خلال صداقة الاسرائيلي اقول لهم اضمنوا الصلح ومستلزماته، وديمومة التسوية وتفريعاتها واستقرار المنطقة وجغرافيتها، وخلاص الشعوب من جوعها وفقرها، وتعالوا الينا فمهلا ايها المستعجلون رويدا رويدا ايها المتفائلون، ان السياسة في المنطقة العربية والساسة معها الى عتمة سوداء قاتمة لا ينيرها الا صرخة رفض هنا وقبضة عناد هناك وموقف ابي، في جهة اخرى وهناك موقف ابي في القدس حيث ستبقى في الاصل كما قدر لها المفاوضون وستبقى هي قضية الاستنهاض، ورمز استمرار الصراع المفتوح مهما حصل وصار، لانه ليس بمقدور احد القفز فوق هذه القضية وما تمثل للمسلمين والمسيحيين و ما تعني لاشراف هذه المنطقة واعزتها وشكرا لكم جميعا.

الرئيس: ترفع الجلسة الى تمام الساعة السابعة مساء اليوم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٦/١/٢٩(مساء)

الرئيس: نتابع الجلسة

الكلمة للزميل الاستاذ سعود روفايل.

سعود روفايل: دولة الرئيس،

في زمن الاستحقاقات المصيرية، وفي نهايات القرن العشرين، وعند اطلالة قرن جديد، وفي زمن بلغت الحضارات ارقى المقامات، في زمن تسابقت فيه الدول الى مستويات مثالية من الحريات، وفي الزمن الذي بات فيه الاعلام مصدر الامل الكبير لكل تقدم في هذا العالم، يلتئم المجلس النيابي لمناقشة واقرار الموازنة.

موازنة الدولة اللبنانية لسنة ١٩٩٦ وقد ناقشناها اولا، وناقشناها ثانيا، وناقشناها ثالثا، ونحن نناقشها للمرة الرابعة، وهي هي، بتقارب ارقامها ونفس ابوابها ونفس مبرراتها ونفس وقعها على شعب لبنان.

دولة الرئيس، نحن نعي دقة المرحلة نحن نعي ان الحكم وضع حدا للحرب التي دنست هذه الارض، نحن نعي المسؤولية الكبيرة التي يتحملها الحكم عندما يتقرر مصير الوطن، نعم نعي اهمية الإستعداد لمواجهة زمن السلام ببنية حضارية متقدمة، والعاصمة واعادة بنائها، والمطار وتأهيله للوقوف جنب احدث مطارات العالم، واعادة اعمار كل ما تهدم، وتأمين الطاقات العمرانية للوسط والمرفأ والمداخل.

نعم دولة الرئيس، كل مواطن، سواء كان مواطنا او ممثلا لهذا الشعب، كلنا نعي دقة المرحلة، والضرورات الاقليمية، والضرورات الدولية، والضرورات الاقتصادية، والضرورات المالية، وكل الضرورات التي حتمت التركيبة الحالية للحكم والحكومة، حقهم كل ذلك، ندرك كل ذلك، انما لا نستطيع ان نفهم كيف اننا نناقش نفس الموازنة، ونسمع نفس الانتقادات للموازنة، ونرى الحكومة تسجل كل تلك الملاحظات، وتبقى على نهجها وتبقى على برنامجها، تسمع، ترى، ولكنها لا تعمل الا ما هي قررت تنفيذه، ايا كان الرأي، وايا كان الانتقاد، وايا كانت النصيحة.

دولة الرئيس، لدينا في لبنان هيئة رسمية اسمها التفتيش المركزي، والتفتيش ينظم التقارير، والتفتيش يرسل التقارير، والتفتيش ينشر التقارير، فبأي منطق لا تعمل الحكومة بتقارير التفتيش المركزي؟ فاما ان يكون ضروريا لتصحيح مسيرة كل الادارات ويقتضى اخضاع كل المؤسسات و الصناديق و المجالس لرقابته.

واما ان يعمل بالتقارير الذي يضعها، واما ان لا يكون له اية فائدة، وعندها يلغى وتسير الامور في هذا الوطن كما هي فعلا عليه، بدون رقابة، بدون محاسبة، يأكلها الاقوى، ويبتلعها الاقرب، ويهضمها صاحب المعدة الاقطع..

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، فشلت الكومة في اصلاحها الاداري وعاد المقطوع المطهر اقوى ليعيث فسادا ابشع، وعجزت الحكومة عن تشحيل اكثر الادارات من الكوادر غير اللازمة لها.

فهل هي لجأت الى اساليب اخرى لتفعيل الادارة؟.. هل استطاعت اجراء التشكيلات اللازمة في كل المراكز بعد فشلها بعملية الاصلاح الاداري، واي امل يرتجى من مدير او رئيس او موظف تبلد في مركزه، اعتبره باب رزقه، فاستغله، واعتبره ملكا له ولعائلته وطائفته وحاشيته، فابتزهم، وابتز من خلاله كل المواقع الاخرى، واي امل يرتجى من موظف مرت عليه عشرات السنين حتى يبدل في تعاطيه وعلاقاته و استثماراته؟ وكيف نأمل باستبدال طبيعته بغيرها؟

دولة الرئيس، يسألونك في كل مكان عن سلسلة الرتب والرواتب، اين صارت، ما حل بها، وكل يوم يمر بدون اقرارها تستحق مأساة بحق من انتهت خدمته. ويسألونك، و المناسبة مناسبة مناقشة الموازنة عن جدوى المناقشة، وقد سمعنا لدولة الرئيس الحريري، وقرأنا لدولة الرئيس، وارتحنا لما قاله دولة الرئيس ان مسحا سيحصل، مسحا لواقع وحاجيات البلد، من الطرقات، الى الخدمات، الى الحاجيات، الى المستشفيات، الى المدارس، الى الصناعات، الى الزراعات، واملنا خيرا ومرت السنوات، و اقرت الميزانيات، وصرفت الميزانيات، وبقينا ابدا بدون اية دراسات، تقر المشاريع لمن كان اقرب، ومن كان اقوى، ومن يدفع اكثر، فاتخم من كان متخما اكثر، وانذوى بائسا من كان قدره ابعد، وايمانه بالمثل اكبر، ومن توهم بمصلحة وطنية يحرص عليها مسؤول..

دولة الرئيس، الرسوم المائية في بلدي باتت لا تحتمل، وضخامة الرسوم ابعدت الكثيرين عن قصور العدل فضاعت حقوق وحقوق.

ولا يزال عدد القضاة غير كاف فتأخر، تأخر البت في كل الدعاوى، فتراكمت وتراكمت وتأجلت وتأجلت حتى ندم كل اصحاب الدعاوى في لجوئهم الى القضاء، ولم يتم تصحيح احكام قانون العفو الاخير، فحصلت بعض الظلامات، وانتقد القضاة قانون العفو، ولم يسمع احد صوت القضاة.

وانتظر المواطن قانون ايجارات جديد، وانتهى مفعول القانون القديم. و لا تزال المحاكم حائرة حول القانون الذي يجب تطبيقه، وساوى القانون الاخير بعقوبة واحدة كل حالات القتل.

فتم انزال عقوبة الاشغال المؤبدة بمن قتل ابنته في ثورة غضب وانفعال افقدته وعيه لولادتها سفاحا في منزله. فهل تحققت العدالة يسألكم القضاة بالزام القضاء النطق بحكم لا قناعة له بوجدانه وضميره. وهل من الجائز التحريم على القضاء منح الاسباب التخفيفية في اية حالة، ايا كانت الحالة.؟.. وقضاؤنا هو الانزه، وقضاؤنا هو الاعلم، وقضاؤنا هو الاثبت.

نعم دولة الرئيس، القضاء هو الضمانة، وقد تكون حاليا الضمانة الوحيدة فلنحافظ عليها جوهرة غالية، لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تدعوا الساسة تفسدها، فلنترك للقضاء ضميره، لنترك للقضاء حريته، لنترك للقضاء ألوهيته، لنترك للقضاء تجرده، لان الشعب الذي يخسر قضاء يفقد كل امل لأي مستقبل. . . .

دولة الرئيس، البارحة حصلت انتخابات نقابة المهندسين وكانت لها نتائجها، وقبل البارحة جرت انتخابات نقابة المحامين وكانت دلالة، ولبنان كل لبنان يردد ما قاله الزميل نجاح واكيم، وما قاله الزميل زاهر الخطيب في جلسة المناقشة، وسوف يردد غدا ما ورد في مداخلة الزميل فؤاد السعد اليوم، بين الشعب والدولة هوة تتسع يوما بعد يوم، الهوة اصبحت مخيفة، المشاكل الاجتماعية تتراكم، والضائقة المعيشية باتت لا تحتمل، المحلات، كل المحلات التجارية لا يدخلها احد، المواسم الزراعية لم يتم تصريفها، ومن تمكن من بيع بضاعته سرق ثمنها صاحب المشغل وهرب بها متذرعا بالف حجة وحجة وحتى بدون حجة. تسوية المخالفات، اذا بقيت هذه حالتها سننتظر عشرات السنوات حتى يتم انجازها، وهي تدر بحال تسريعها المليارات والمليارات ولا من يكترث.

الخدمات، كل الخدمات، و المشاريع كل المشاريع، يتم اعتمادها واقرارها وتقييمها لمصلحة من ينفذها ويتعهدها، ونظرا لهويته وشخصه واهمية هويته وشخصيته وعلاقته بالمسؤول.

البلديات، كل البلديات اصبحت بدون مجالس بلدية وبدون اية سلطات وبدون اية مساعدات يتآكلها عفن النفايات وروائح المكبات. الدراسات وكل الدراسات و آخرها تلك التي نشرتها جريدة النهار تؤكد وللاسف انتشار الامية والبطالة بصورة مرعبة في منطقة البقاع الشمالي.

دولة الرئيس، يئس المواطن، استدان ثمن ربطة الخبز اليومية، ووعد بتسديد ثمنها على الموسم، وحان الموسم وبار الموسم، ولن يستطيع تسديد ثمن ربطات الخبز.

السرقات، نعم السرقات ايها السادة تكاثرت حتى استغل احدهم في بلدة مجاورة، استغل حامل ربطة «اللحمة» لسرقها من بين يديه ليطعم بها اولاده الجياع الذين باتوا يحلمون بما اسمه «اللحمة».

دولة الرئيس، رائع هذا الوطن، مقدس هذا الوطن، انما هجره ابناؤه وهم يعيشون في كل انحاء المعمورة يندبون واقع بلدهم، يكاد المقيمون فيه يكفرون.

دولة الرئيس، لسنا بحاجة الى اموال الدول المانحة، لسنا بحاجة الى اموال الدول العربية الواعدة، لسنا بحاجة الى الاستقراض، لسنا بحاجة للتوسل.

دولة الرئيس، نحن بحاجة، اليوم وقبل الغد، الى ثقة، ثقة يستعيدها المغترب بوطنه لبنان، ثقة يستعيدها المواطن بحكام وطنه لبنان، ثقة بمصلحة عليا لكل مسؤول اسمها المصلحة الوطنية، يراها، يقتنع بها، يعمل لتحقيقها. عندها فقط يتم انفاق الموازنة لتحقيق هذه المصلحة، وعندها يتم جباية الواردات لتأمين هذه الموازنة، و عندها يتم الموافقة على كل بنودها، بدون تحفظ، وبدون تردد، وعندها تتحقق الآمال، ونبني الوطن الذي يليق بشعبه وبحضارة القرن الحادي والعشرين، ويرتاح في مثواه من قدم اغلى الدماء حتى يبقى لنا وطن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل النائب نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

يوم طالعتنا الحكومة بمشروع الموازنة، حسبناها بداية معالجة لاوضاعنا الخطيرة على مختلف الصعد، خصوصا الاجتماعية والاقتصادية والانمائية والمالية.

حسبناها بداية تصويب لما شكونا منه طيلة السنوات الماضية من انعدام الرؤيا وغياب التصور العام والاهداف الواضحة.

اعتقدنا ان الموازنة تترجم تصورات الحكومة، وتجسد في المضمون مشروعها الوطني، وخصوصا في الانماء والاعمار.

فاذا بنا نفاجأ بموازنة عادية، اهم بنودها، كما جاء في الفذلكة، الاجور والرواتب، العطاءات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة وخدمة الدين العام.

نعم، ايها السادة، الموازنة ليست ارقاما فقط وظيفتها الاولى تجسيد رؤيا الحكم، وترجمة تطلعات الشعب، والحرص على سلامة التنفيذ وحسن الاداء من قبل وكلائه الشرعيين، أي النواب، مناقشة واقرارا ومتابعة.

اين نحن من كل هذا؟

منذ اكثر من اربع سنوات، نطالب. وسنبقى نطالب بتأمين الوسائل الضرورية من اجل دراسة واقعية للموازنة العامة وللسياسة الاقتصادية في الوطن. الاحصاءات مفقودة، المسح الشامل لاحتياجات المناطق غير موجود، الآلية الضرورية لرقابة حقيقية تقنيا وبشريا معدومة، الرؤيا الشاملة لواقع لبنان ودوره المستقبلي غائبة والدراسات والملفات الضرورية غير متوافرة لتحديد الاولويات وتعيين القطاعات المتوجب تعزيزها لمواجهة الاوضاع الحالية والتحديات المستقبلية.

منذ اكثر من اربع سنوات، نطالب عبثا، وسنبقى نطالب، مختلف الوزارات والصناديق والمؤسسات بالشفافية التي تمكننا من مراقبة، وملاحقة الحكومة على كل الصعد.

وهنا اؤكد ان النظام لا يقوم على التعاون بين اركان الحكم فقط، وهذا التعاون طبعا ضروري ومطلوب، لكنه قائم على مبدأ الفصل والتعاون والتوازن بين السلطات، هكذا كتب في مقدمة الدستور. وهنا تكمن ازمة الثقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

في اول جلسة للجنة المال والموازنة هذه السنة، وقبل الدخول في تفاصيل الموازنة، طالبنا معالي الوزير الاستاذ فؤاد السنيورة الذي اكن له كل احترام وتقدير، طالبناه بتحديد السياسة التي على اساسها وضعت هذه

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الموازنة.

لم نلحظ خلال المناقشة، ولسوء الحظ، تحديدا او ترجمة لاية سياسة واضحة. لن ادخل في لعبة الارقام واؤيد في هذا السياق ما جاء على لسان السادة الزملاء.

اكرر السؤال ذاته: ما هو مشروع الدولة بالذات؟ ماذا تريد بالتحديد وبالفعل؟

ـ نرى ان هناك نظرة مغلوطة لواقع بلدنا. ـ

هناك تجاهل للامور الانمائية الاساسية، وبصورة خاصة تجاهل لحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية. ان اداء الحكومة الاقتصادي، والذي تجسده هذه الموازنة، يمثل اكبر دليل على هذا التجاهل.

من هذا المنطلق نقول ان اقتصاد لبنان بل أي اقتصاد لايمكن الا ان يستند الى احدى الاركان الاربعة:

اولا: الموارد الطبيعية:

ولبنان يفتقر اليها، الا من ثروة مائية يذهب معظمها هدرا الى البحر. وبالرغم من الجهود الجبارة اقى بذلها ويبذلها معالي الاستاذ الصديق ايلي حبيقة على هذا الصعيد، لم نر خطة متكاملة لاستغلال هذه الثروة، . وبالرغم من حاجتنا الملحة اليها، اما لعجز في الامكانات، اما تجاهلا لاهميتها ومدى الجدوى الاقتصادية منها.

ثانيا: الموارد البشرية

لبنان غني بها لكن الدولة غافلة عن التعامل معها بجدية ورصانة، علما بانها الثروة الوطنية الحقيقية التي يجب التركيز على استثمارها وتفعيلها واشراكها في تحديد المسار.

ثالثا: الموارد المالية

انها متوفرة لدى اللبنانيين، ان في الخارج ام في المصارف المحلية. لكن ثلث الودائع تقريبا مشتت خارج لبنان. وسيظل هاربا طالما نحن نعيش عقلية المزرعة وتقاسم المغانم والمكاسب. وحده مشروع سياسي اجتماعي اقتصادي متكامل كفيل بتحفيز هذه الموارد واستقطابها باتجاه لبنان. اما الثلث الثاني فتسيطر عليه الدولة من خلال سندات الخزينة والتي يذهب اكثر من ٨٥ ٪ منها للنفقات الجارية، كما هو مبين في الفذلكة.

رابعا:

دور الدولة في تنظيم السوق من اجل خلق الجو الافضل للمنافسة، من خلال وضع التشريعات المناسبة وتأمين التفاعل الاسلم بين العناصر الاقتصادية المختلفة. ويبقى الانسان المحور والاساس. من هنا وجوب اعتماد خطة انمائية شاملة.

كيف؟

اولا عبر الانماء البشري، من خلال سياسة تربوية واضحة المعالم والاهداف، سياسة تؤمن قبل كل شيء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مقعدا حقيقيا لكل طفل. وهنا نسأل الصديق معالي وزير التربية الاستاذ روبير غانم الذي ورث تراكم المشاكل المزمنة هل ان ما تلحظه الموازنة يفي بهذا الغرض بالذات؟

يقدر تقرير الامم المتحدة نسبة الامية في لبنان ب ١٥٪ وانا اجزم، من تجربتنا في هذا الحقل عبر نشاطات مؤسسة رينه معوض، انها تصل الى حدود ال ٣٠٪ في بعض المناطق.

اما بالنسبة للنظام التعليمي في لبنان، فيشوبه الخلل على اكثر من صعيد. نجد مثلا ان نسبة المسجلين في الصفوف العلمية الثانوية من مجمل السكان هي من الادنى في العالم.

كما الفت في هذا المجال الى الفرق المتزايد بين امكانيات الجامعة الوطنية و الجامعات الاخرى، علما بأن الجامعة اللبنانية تستوعب اكتز من ٤٤٪ من الطلاب الجامعيين في لبنان، والموازنة خفضت حصتها بشكل غير مقبول عام ١٩٩٦، مقارنة بالاعوام السابقة.

ماذا لحظ من اجل تعزيز التعليم المهنى والتقني؟

٠،٨٠٪ من مجموع الموازنة.

٦٪ من مجموع التلاميذ منتسبون الى المهنيات. علما بأن ٧٥٪ منهم مسجلون في اختصاصات غير علمية؟ مما لا يساعد على تعزيز القطاعين الصناعي والزراعي؟ بينما تجتذب الاختصاصات العلمية في بلدان شرقي آسيا مثلا نسبا تفوق خمسة عشر ضعفا مما هي عليه في لبنان.

نتهم اللبنانيين بالكسل والخمول والانكفاء!!

ماذا قدمنا لهم حتى الان؟ هل فكرنا في مشروع لمحو الامية خصوصا الفكرية منها؟ هل اعددنا او نفكر في اعداد دورات تدريب مهني سريع في كافة المناطق على اختصاصات وخدمات يحتاج اليها سوق العمل؟ هذه الوسيلة كفيلة بايجاد عامل نشيط، مبدع وخلاق، فتزيد من فرص العمل، ونحد من البطالة ونخفض من تحويل النقد النادر الى الخارج.

من هنا، ان الانماء البشري يشترط ثانيا الانماء المتوازن.

العاصمة، ايها السادة، هي قلب الوطن، والمدينة قلب المحافظة، لكن لا هذه تختصر القرى والبلدات، ولا تلك تختزل المناطق. كلاهما يتأثر بها ويتفاعل معها سلبا وايجابا.

ولقد علمتنا تجارب احزمة البؤس حول المدينة وهجرة الريف الى الساحل مدى الخطر على الوضع العام في البلاد، أمنا واستقرارا وسلما اهليا.

نعم، في هذه الموازنة تساوت كل المناطق في شح الخدمات والاهمال والحرمان. واذا ما تفاقم الوضع المعيشي والاجتماعي، وهو الى تفاقم، اخشى ان يصاب القلب بالوهن والخلل، فينعكس ارتباكا في الرأس يؤدي حكما الى ضياع كل شيء ونسف المشروع الوطنى من الداخل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من هنا اقول ان الانماء البشري يستوجب ثالثا تفعيل القطاعات الانتاجية في كل المناطق.

الدولة عبر هذه الموازنة لا تطرح اية سياسة لتطوير الزراعة والصناعة: لا تخطيطا ولا ترشيدا ولا دعما ولا تسويقا علما بأن الزراعة تشكل ١٠٪ من الدخل القومي، والصناعة اكثر من ١٥٪ منه، وتستوعب الاثنتان اكثر من ثلث اليد العاملة اللبنانية. وأتت الموازنة لتخفض حصة كل من القطاعين بحوالي ٢٤٪، في حين يعاني القطاعان من مشاكل اساسية ان على صعيد ندرة الكفاءات المهنية او على الصعيد المالي اذ لايستفيدان معا من اكثر من ٣،٥٪ من مجمل التوظيفات المصرفية.

دولة الرئيس، اخشى ان تؤسس الموازنة، كما اتت، لمرحلة بطالة تتفاقم فتكبر الفجوة الاجتماعية تزيد ثروة الاغنياء وتقل مداخيل الفقراء وتتقلص الطبقة الوسطى وهي عامل الاستقرار في لبنان كما في كل البلدان.

المواطن يرزح تحت عبء الضرائب والرسوم المتصاعدة والمتزايدة. ولا خدمات اجتماعية رديفة تقدم له، وهي حق له على الدولة.

فالانماء البشري رابعا لا يكتمل الا برفع مستوى المعيشة، وهو المدخل الاساسي للديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

هل تعلم الحكومة ان ٣٠٪ من اللبنانيين يعيشون حاليا دون مستوى الفقر؟ فالشأن الصحي مثلا، رغم كل الجهود الجبارة القيمة لمعالي الاستاذ مروان حماده، ما زال يشكل، طبابة ودواء واستشفاء، هاجسا مخيفا لدى المواطنين.

ارى توحيد صناديق الطبابة والاستشفاء وتعميم البطاقة الصحية مع اعتماد مبدأ المستوصفات الجوالة للمناطق النائية، فنوفر على الخزينة الاموال الطائلة الناتجة عن الهدر الكبير في هذه الصناديق. ولن يثنينا شيء عن المطالبة بتأمين آلية ضمان الشيخوخة، يتكلمون عن تقشف في الموازنة.

هل طبيعي ان يقتصر التقشف على القطاعات الانتاجية والانمائية التي نحن بحاجة ماسة الى تفعيلها، ولا يطاول القطاعات الاستثمارية التي يحرم على المجلس النيابي مجرد الاطلاع على ارقامها ورقابة اعمالها؟ طالبنا عبثا بسياسة نفطية واضحة تؤمن مداخيل مهمة لخزينة الدولة وتعيد تشغيل مصفاتي طرابلس والزهراني. كيف نحرم الشمال مثلا والجنوب معا من مثل هذين المرفقين الاقتصاديين الحيويين؟

طالبنا وسنطالب بوجوب رقابة مجلس النواب على موازنات المجالس الثلاثة: مجلس الانماء والاعمار، مجلس الجنوب، وصندوق المهجرين، لقد وعدنا دولة الرئيس نبيه بري بدرس هذا الموضوع.

ثم لماذا هذا التجهيل حول اعمال اللجنة العليا للاغاثة؟ أصحيح ان قبول الهبات هو من صلاحية مجلس الوزراء، لكن الرقابة على استعمال هذه الهبات هي من صلاحية مجلس النواب. هذه التساؤلات تؤكد اننا ما زلنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعيدين عن بناء دولة القانون والمؤسسات، الكفيلة وحدها بتحصين المشروع الوطني وتأمين الانماء البشري الاقتصادي الاجتماعي المستديم.

ان غياب دولة القانون والمؤسسات يعمق الهوة بين المجلس النيابي والحكومة من جهة وبين الشعب والدولة من جهة ثانية. وتعطي الممارسات الحالية الانطباع بأن أي توافق بين اهل الحكم لا يتم الا بتقاسم المغانم.

وموضوع الاعلام الراهن ليس الا دلالة على هذا الواقع.

ان اخطر ما يهدد الحرية والديمقراطية هو مصادرة الاعلام من كبار المسؤولين واساءة تطبيق قانون الاعلام المرئي والمسموع، وامساك السلطة بمعظم ادوات ووسائل التعبير. ان الحكم يبتعد عن مفهوم الوفاق الوطني؟ وكم اراه بحاجة الى تذكرقول الرئيس معوض: «فالمصالحة الوطنية لا تستثني احدا حتى ولا اولئك الذين يصرون على استثناء انفسهم منها».

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمود طبو.

محمود طبو: دولة الرئيس،

يقول المثل: الاناء ينضح بما فيه، نحن نعيش في ظل نظام برلماني ديمقراطي حر، وقد جاء في مقدمة دستورنا ان لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، بين جميع المواطنين، من دون تمايز او تفضيل. انا انحني امام هذا النص، وكل السؤال هل هذا النص ينطبق على الواقع الحالي والمعاش في حياتنا الوطنية اللبنانية: المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز او تفضيل، او ليس هناك تمايز وتفضيل من لحظة الولادة بين مواطن وآخر وحتى من بين ابناء العرق الواحد. اخلص من هذا الى نتيجة واحدة انه في كثير من الاحيان في وطننا النصوص شيء والممارسة والتطبيق شيء آخر، والى ان تصبح النصوص ناموسا ونبراسا للبنانيين في عيشهم وحياتهم يبقى وضعنا السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والمالي، والضرائبي، خاضعا لتسويات من جانب ومصالح واهواء وامزجة ورغبات من جانب اخر طبقا للظروف وموازين القوى، ونصبح بالتالي اسرى هذا الواقع الفعلي الذي يحكم ويتحكم بمسيرتنا على كل الصعد فمن رحم هذا الواقع ينطرح الآن امامنا مشروع قانون موازنة ١٩٩٦ والموازنة هذه تطمح الى زيادة في الانتاج، والى خلق فرص عمل جديدة ولزيادة القدرة التنافسية واعادة الثقة باقتصاد البلد وتثبيت الاستقرار المالي والنقدي ولجم التضخم وتقليص العجز المتفاقم وترشيد الانفاق وضبط الجباية وتحريك عملية الانتاج، ومما لا شك فيه ان ما ترمي اليه الموازنة هذه من الناحية الظرية يستحوذ على دعمنا وتأييدنا، ولكن السؤال هل ما يرمي اليه مشروع الموازنة يمكن تحقيقه من الناحية الفعلية والعملانية بالاساليب والادارات والعقليات السائدة والمعتمدة.

ايها السادة، نحن نعيش ازمة كبيرة على الصعيد المالي والاقتصادي والمعيشي ونحن امام اعباء كبيرة وتحديات اكبر.

to obtain the original document, please contact Mr. Aunan Daher

اما التحدي الاول: علينا اعباء كبيرة بالنفقات الثابتة والدائمة من رواتب واجور والتزامات مختلفة وخدمة الدين العام.

والتحدي الثاني: هو كيفية تأمين تغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية والتنموية، والمشاريع الانتاجية بواسطة الواردات والمداخيل العادية.

والتحدي الثالث: هو وجوب تخفيض العجز وعصر النفقات دون ان يفقد مشروع الموازنة الحس الاجتماعي المتعلق بالشرائح الشعبية العريقة من متوسطي الحال والفقراء، فعصر النفقات والتقشف لا يجوز ان يكون على حساب الصحة والتربية والزراعة والسكن.

ما لحظه مشروع الموازنة لوزارة الصحة هو اقل من ٤٪ من حجم الموازنة وكذلك بالنسبة لوزارة الاشغال العامة.

وما لحظه مشروع الموازنة ايضا لوزارة الزراعة اقل من ١٪ وكذلك التعليم المهني ووزارة الثقافة والتعليم العالي.

ان مشروع الموازنة هذا مع تقديري لحسن النية في التوجه الى لجم التضخم وتخفيض العجز جاء مجحفا وجاحدا الى حد بعيد في ملامسة الجانب الاجتماعي والخدماتي.

ولذلك تراني لا ارى مفرا من مواجهة واقعنا الاقتصادي والمعيشي والمالي والنقدي الا بوجود خطة علمية تهدف الى تخفيض العجز ولجم التضخم من جهة ومراعاة الاهتمام الكلي بالشأن الاجتماعي والخدماتي، وهذا يكون: اولا: بترشيد الانفاق وتعزيز المداخيل والواردات وضبط الجباية بشكل سليم وجدي وعلى الجميع دون مراعاة واستثناءات واعتماد الطرق العلمية لزيادة الانتاجية والقضاء على البطالة المقنعة واستئصال روح الكسل والاهمال والانحراف وتطبيق سياسة الثواب والعقاب. ثانيا: بتعزيز سياستنا الزراعية والانمائية بتقديم الدعم للمزارعين على كل صعيد، بتأمين البذور الاصيلة والاسمدة والارشاد الزراعي والعمل على تسويق المنتوجات الزراعية وحماية هذا النتاج من المنافسة غير المشروعة وبتأمين الامور الخدماتية للمزارعين من مياه وطرقات وكهرباء ومدرسة ليبقى المزارع متشبثا بأرضه والا فلتتهيأ العاصمة لزحف سكاني من الارياف وساعتئذ ينتشر البؤس وتستشري الجريمة وتتفاقم المشاكل والازمات على كل صعيد ويا لهول الكارثة الحالة الان بالمزارعين بشكل عام والمزارعين الموسميين في عكار والمنية وخاصة الذين يعملون بالخيم البلاستيكية لا سيما في منطقة عكار، والمنية ومناطق اخرى في لبنان.

رابعا: تعزيز الوضع الصناعي والعمل على تحسين الانتاج وزيادته وفتح الاسواق له وحماية الصناعة الوطنية والمنافسة ضمن الحدود التي يتطلبها الشأن الوطني مع عدم تعريض المواطن للاستغلال تحت ذريعة حماية الصناعة الوطنية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

منع سياسة الانفاق التي يشوبها الهدر في سياسة تلزيم المشاريع وفرض رقابة صارمة على هذا الموضوع وفسح المجال للشركات التي تتمتع بكفاءة في العمل وتبغي الربح الحلال.

اعطاء العناية الكلية للمشاريع الحيوية والضرورية التي لها جدوى اقتصادية واجتماعية.

واني اسأل هنا بالصوت العالي، لماذا تعطيل مصافي النفط علما ان كافة الدراسات الخاصة والرسمية تؤكد يقينا على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتشغيل المصافي. ولا ابالغ اذا قلت ان هناك اكثر من ٣٠٠ مليار ليرة تذهب لعدة جيوب من مستوردي المشتقات النفطية على حساب الخزينة والمكلف اللبناني، اننا نطلب حصر استيراد المشتقات النفطية بوزارة النفط الى حين تشغيل المصافي.

واريد ان الفت النظر لاقول ان هناك اكثر من ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية يتحملها المكلف اللبناني دعما لشركات الاسمنت التي تبيع المستهلك طن الاسمنت ب ٦٥ دولارا في حين طن الاسمنت المستورد يمكن تسليمه للمستهلك بـ ٣٥ دولارا، فيكون الفارق بين كل طن، وطن مستورد ٣٠ دولارا، وعندما نعرف ان تمركات الاسمنت نتتج بحدود ٤ ملايين طن سنويا لوجدنا ان هناك اعباء بحدود ١٢٠ مليون ن دولار اميركي يتحملها المكلف اللبناني أي ما مقداره حوالي ٢٠٠ مليار ليرة.

ان ٣٠٠ مليار من القطاع النفطي و ٢٠٠ مليار من شركات الاسمنت، أليس خفض العجز في الخزينة وخدمة الدين العام والامور الخدماتية للشعب اللبناني بأمس الحاجة اليها بدل تركها تذهب الى جيوب معدودة.

واني استغرب كيف نحمي شركات الاسمنت ونؤمن لها الحماية من المنافسة وهي تابعة لعدد محدود من الناس ونستنكف عن منع المنافسة غير المشروعة في مواجهة المزارعين علما ان المزارع يحول الارض الى جنائن غناء في الوقت الذي تنفث فيه المصانع سمومها في سماء لبنان مسببة قتل الرجال والنساء والاطفال وخاصة في البترون وشكا وانفة والقرى المجاورة.

خامسا: بافساح المجال امام المصارف بتسليف المؤسسات الانتاجية وبتخفيض الفائدة والامتناع قدر الامكان عن امتصاص اموال المدخرين بواسطة سندات الخزينة وتجفيف السوق المالية من السيولة الامر الذي ينعكس ركودا اقتصاديا قاتلا ويساهم بتفاقم الازمة المعيشية.

سادسا: بالامتناع عن استلاف مبالغ تفوق حاجة الدولة من السيولة ام ما يزيد عن حاجتها من اموال لانها تضطر فيما بعد ان تضع بما يفيض عنها في المصارف بفائدة اقل مما استلفت الامر الذي يزيد من تفاقم الدين العام وفوائد تفوق الدين العام وزيادة العجز.

سابعا: لا بد من الترقي واللجوء الى الضرائب المباشرة ولو بشكل مقبول نسبيا اذ لا يجوز ان يتحمل الفقراء وذوي الدخل المحدود لوحدهم هذه الضرائب فى حين ان ضريبة الدخل المباشرة لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تتعدى ال ١٤٪ لا سيما عندما نعرف ان فوائد سندات الخزينة لا تخضع للضريبة وهي مداخيل باهظة وهي تعود للمصارف ورجال المال الاغنياء من لبنانيين واجانب.

ثامنا: والاهم من كل هذا انه لا يمكن ان يستقيم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي والانتاجي في ظل ادارة مهترئة ومتخلفة حيت يعشش الفساد فيها في كل ناحية وزاوية. وكما هو معروف فالادارة هي ذراع الدولة وهذا الذراع عندما يكون مشلولا فعبثا يبني البناء. واذا كنا نخشى التطهير السريع من ان يقع في العشوائية فعلى الاقل لنفعل اجهزة الرقابة من مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة الى التفتيش المالي والمركزي والقضائي والمجلس التأديبي.

تاسعا: ولا يمكن ان ننسى مشاريع حيوية يمكن ان تشكل رفدا ماليا قويا يسهم في وضعنا المالي والاقتصادي، فبالاضافة الى تشغيل مصفاة طرابلس والزهراني هناك معرض لبنان الدولي في طرابلس معرض الرئيس الشهيد رشيد كرامي، هذا المعرض الذي بدأ يتحرك في هذا العهد بعد ان كان في حال من الغيبوبة لمدة خمس وثلاثين سنة او اكثر فان سعي الدولة يا دولة الرئيس لانجازه وحصر المعارض الدولية فيه لامر يدعو الى التقدير من جهة كما انه يسهم بانعاش الحياة الاقتصادية بلبنان بشكل عام وفي طرابلس والشمال بشكل خاص، هذا الشمال الذى يعيش ركودا اقتصاديا خانقا.

وقد سمعنا مؤخرا ان هناك عملية التفاف على حصرية هذا المعرض وتجويفه من الداخل وعلينا ان نتشبث بهذه الحصرية لانه لا يمكن ان نجد يوميا معرضا يتمتع بمواصفاته، يكفي ان ندرك ان ارض هذا المعرض البالغة مليون متر والمنشآت المقامة عليها تفوق قيمته اليوم على المليار ونصف المليار دولار. علما ان ارض المعرض لم تستملك بأكثر من مليون دولار من الطرابلسيين بمعدل دولار واحد للمتر في حين ان ثمن المتر اليوم قد يتجاوز ١٢٠٠ دولار.

من هنا ترانا نتمسك بقوة بحصرية هذا المعرض وطرابلس والشمال مع كل المخلصين يأبون الالتفاف على هذا المعرض وتجويفه من الداخل.

عاشرا: لا يمكن ان ننسى تنشيط مرفأ طرابلس وتخصيص هذا المرفأ على الاقل بالبواخر الصغيرة حمولة الطنين او ثلاثة آلاف طن بالاضافة الى بضاعة الترانزيت. وكذلك بتفعيل مطار القليعات، مطار المغفور له الرئيس رينيه معوض وجعله مطارا للشحن GENERACARGO والمنتوجات الزراعية وبدون ان يكون هناك انماء متوازن طبقا لوثيقة الطائف فان الخلل سيبقى السمة العامة لهذا الوطن.

بدون تعزيز المدرسة الرسمية مدرسة الفقراء ومتوسطي الحال، بدون تعزيز الجامعة الوطنية وايجاد الكوادر المتفرغة لها، سيبقى طلاب المدرسة الرسمية يعيشون حالة القلق كما استاذ الجامعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بدون ان يكون هناك اهتمام بالمهجرين يبقى الشعور بالقهر اكبر عند مهجر لا يلقى شيئا من الاهتمام ومهجر آخر يحس باهتمام اكبر واني استغرب الحجج الواهية التي تم على اساسها اغلاق مكتب وزارة المهجرين بالشمال ولدينا يا دولة الرئيس الالوف من المهجرين في حالة يرثى لها في طرابلس والشمال وخاصة احياء القبة والتبانة، سيبقى الخلل قائما ما لم يتعزز القضاء اكثر ولدينا قضاة نفاخر بهم الامم وبمقدار اهتمامنا بالقضاء والقضاة علينا ان نلتفت الى ذراع القضاء المساعدين القضائيين بالعناية والرعاية، وان يستأصل من الجسم القضائي كل ما يسيء اليه ليبقى هذا القضاء صمام امان للبنان واللبنانيين.

ايها الزملاء، نقول هذا ونحن نعيش وضعا سياسيا مفصليا ضاغطا، ارضنا محتلة وشعبنا يتعرض يوميا للضرب والاستشهاد وارضنا تحرق والمفاوضات والترتيبات تتهيأ وعلى حكومتنا ان تكون في جهوزية تامة لمواجهة كافة الاحتمالات مع تأكيدنا وارتياحنا الكلي الى التلاحم، و التلازم بين المسارين اللبناني والسوري اذ من شأن هذا التلازم والتلاحم ان يؤمن ضمانا لمسارنا في استردا د ارضنا وحفظ كرامتنا وصيانة وحدتنا الوطنية من خلال تحقيق سلام شامل وعادل. وعلى كل حال في ظل الظروف الموضوعية والمحيطة بنا، وفي ظل عدم وجود خطة متكاملة علمية وفي ظل حالة التسويات السائدة في البلد وفي ظل ادارة مهترئة وفي ظل افتقاد المؤسسات الخيرية بالمعنى الشامل التي تقدم ببرامج ومشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية وضرائبية ومالية وزراعية وصناعية وخلاف ذلك، وفي ظل التجاذب الحاصل سواء لدى الحكومة او المعارضة منذ الاستقلال حتى اليوم، لا يمكن ان تتوقع مشاريع موازنات افضل من مشروع هذه الموازنه فسيبقي الوضع يتمحور حول سياسة وقاعدة «قم لاقعد مكانك»، واذا كانت هذه الحكومة تعمل، تعمر، تنجز فحتما كل من يعمل لا بد وان يقع في خطأ عند الاداء، اما من لايخطىء هو ذاك الذي لايعمل، ونصف الناس اعداء لمن ولي الاحكام هذا ان عدل، والمعترضون ينتقدون ويشرحون ويشرحون ولكنهم لا يقدمون المشاريع والحلول البديلة، لا بد من الاقرار ان هذه الحكومة قامت بانجازات ولا بد من الاقرار ايضا ان هناك معارضات لهذه الحكومة.

واني استغرب كيف يطلب البعض وقف العمل بالمادة ١٦ من قانون الاعلام وهو لم يطبق بعد.

وليكن معلوما وواضحا، اننا مع الحرية، والديمقراطية، وبشكل مطلق ضمن القواعد والقوانين المرعية الاجراء. فنحن مع الحرية، وبمقدار تمسكنا بها بمقدار ما نقف ضد الفوضى على كل صعيد، وخاصة في مجال الاعلام فاذا كان البعض يخشى على الحرية، فبرأيي الحرية لا تصان بعدد محطات البث، الحرية تصان بتعدد الآراء وتنوعها، فعشرون محطة بث لجهة واحدة ضمن مخطط وسياق واحد لا تحقق الحرية، ومحطة واحدة تتنوع فيها الآراء وتحترم الرأي الآخر تتأمن فيها الحرية.

ضمان الحرية لا يتأتى من تعليق المادة ١٦، الحرية تتأمن بتأمين الضمانات لتنوع الآراء، من هنا يجب ان يكون التوجه والبحث. اما بالنسبة للعاملين في محطات الاعلام فيجب ان تصان حقوقهم وان نعمل احصاء بهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وكل من هو مسجل بالضمان يجب ان يكون عاملا في محطات البث التي سيرخص لها، ومقياس الاستيعاب يكون على كل محطة ان تستوعب بمقدار مداخيلها المعروفة، والمصرح عنها.

والامر الاهم الترخيص يجب ان لا يعطى لاشخاص بالاسم بل يجب ان تتوفر الشروط الفنية، والتجهيزات، وان تلتزم المؤسسة المرخص لها باحترام الشخصية الانسانية وحقوق الغير، وعلينا ان نعرف نوعية المساهمين ومدى تمسكهم بالقيم الوطنية، والاخلاقية، وعلينا ان نعرف مصدر رأسمال المؤسسة.

ايها الزملاء، لن يبنى وطن مثل وطننا وفي هذه المرحلة الا بتكاتف كافة ابنائه نحو العمل البناء، والعمل البناء، ايها الزملاء، ان ترى بالبصر والبصيرة، ان تلفظ السلبي وان تتمسك بما هو ايجابي، و شكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ اكرم شهيب.

اكرم شهيب: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

شددت مقدمة مشروع الموازنة على اهداف كبرى لخصتها بالعمل على استعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني، من خلال تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ولجم التضخم، وتقليص العجز، وترشيد الانفاق، وتعزيز الواردات، ورفع الانتاجية.

طبعا، ليست هذه الاهداف ـ هي بذاتها ـ موضع خلاف، بل الوسائل والبرامج وابعادها الاقتصادية، وآثارها الاجتماعية والمعيشية على حاضر ومستقبل الغالبية العظمى من الشعب اللبناني، ونحن نعتقد ان الموازنة ليست ارقاما مالية فقط، بل هي ارقام اجتماعية على رغم اهمية توازن جداول حساباتها الداخلية، وبياناتها التفصيلة، ومن هنا، فاننا بقدر ما نلاحظ الايجابيات التي تحققت فى الاستقرار النقدي والمالي، وفي تقليص بعض العجز، والتطلع الى تقليصه اكثر، بقدر ما نص نلاحظ ايضا ان الاستقرار الاجتماعي لم يزل في دائرة الخطر الشديد عند الاغلبية الساحقة من اللبنانيين وهذا ما يدعونا الى مناقشة الفكر الاجتماعي والاقتصادي الذي تنطلق منه الموازنة اكثر من مناقشة توزيع الموازنة على مرافق الدولة، لا سيما وان الدين العام يبلغ ارقاما خطيرة تجعلنا نفكر مليا بالمستقبل في ظل التحولات التي اشار اليها مشروع الموازنة نفسه.

نعود فنؤكد ان المشكلة ليست في اهداف الموازنة، ولهذا فاننا نتساءل عن التوازن بين هذه الموازنة بالذات وبين الوضع المعيشي والاجتماعي لمعظم اللبنانيين؟ ونحن نرى ان هذا التوازن غير متحقق، ومن هنا فاننا نتخوف من الميل الجارف في مشروع الموازنة الى توسيع نطاق الخصخصة الذي نلمح الاشارات اليه بين السطور في ظل الربط بين تشجيع القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الانتاجية.

امام هذا التوجه، نحن نتمنى على الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار المخاوف الشعبية من توسيع الخصخصة او ندعوها الى تعزيز الاتجاه في الاصلاح الاداري وبناء ادارة حديثة تؤدي الى انجاح القطاع العام وتفعيله والقضاء على الهدر مما ينعكس ايجابا على موازنة الدولة ويحافظ على مكسب القطاع العام الذي هو ضروري في الدول النامية ولا سيما في بلد مثل لبنان.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

واذا كانت الموازنة وفقا للمشروع المتقدم تطمح الى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني، فاننا نستغرب ان لا يكون في مشروع الموازنة توجه نوعي جديد لتعزيز قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، بينما يطغى التركيز في الميادين الخدماتية والتجارية والاستهلاكية فقط.

وهذه النظرة بالذات يجب مناقشتها بشكل دقيق لانها تتعلق جذريا بمستقبل لبنان الاقتصادي وبمستوى معيشة ابنائه.

اخيرا اذا كان الوقت لا يتسع لعرض كل باب من ابواب الموازنة خاصة بعد ان افاض الزملاء في الحديث خلال الساعات الطويلة الماضية، فاننا نركز مجددا على التحذير من مخاطر تفاقم الازمة المعيشية، وندعو الى تصويب الامور في الاتجاهات التالية:

اولا: اعادة النظر في معالجة المسألة الاسكانية، واعتماد سياسة اجتماعية مبرمجة تفاديا لمزيد من المآسي التي تنتظر اللبنانيين في هذا المجال.

ثانيا: الاستمرار في بناء وتأهيل القطاع الاستشفائي خصوصا في المناطق النائية وذلك بتجريد الاستشفاء من هيمنة القطاع الخاص، وننبه ايضا من الخصخصة في هذا القطاع مستقبلا.

ثالثا: اعادة النظر في المسألة الزراعية التي يجب ان لا تبقى هامشية.

رابعا: اعادة النظر في بنود النفقات السرية التي ادرجت تحتها اموال طائلة، حيث يجب التشدد في حصرها وايجاد آلية دقيقة لطريقة انفاقها ومراقبتها لا سيما وان مجموع النفقات السرية بلغ ستة مليارات ليرة موزعة بين رئاسة مجلس الوزراء، الخارجية، الد اخلية، والجيش.

خامسا: اما وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة والتي تأخذ في موازنات الدول المتقدمة حجما يتيح لها صناعة المستقبل بشكل لائق، ويمكنها من المساهمة في رفع الناتج الاقتصادي لانها تدخل في صناعة الانسان الذي هو في اساس كل استثمار حقيقي.

هذه الوزارة التي تبلغ نسبة موازنتها ٨،١٧٪ كيف يمكن لها ان تعزز التعليم الرسمي وقطاع الشباب والرياضة في المدارس والاندية والاتحادات والجمعيات، في ظل هذه الارقام التي يذهب معظمها رواتب ونفقات روتينية.

سادسا: ان وزارة شؤون المهجرين لا يمكن لها ان تنفذ المشروع الوطني الموكل اليها بدون تأمين الاموال اللازمة لها، وهي اموال قد تكون ضخمة لكنها اساس في التنمية لانها تعزز الاستقرار والوحدة وتخلق مناخا ملائما لتشجيع الاستثمارات و عودة الرساميل، لقد سمعنا كلاما كثيرا ومستمرا حول موضوع صندوق المهجرين والهدر فيه ونسبة العائدين قياسا على الاموال المصروفة.

نريد ان نقول للمنتقدين الدائمين ولاسباب لا نجهلها ان علينا جميعا ان ندرك من ان مشكلة المهجرين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بمقدار ما هي مشكلة اعمارية هي مشكلة اجتماعية وان الاعمار غير ممكن التنفيذ اذا لم يتلازم مع معالجة الملف الاجتماعي بعد ان عولج الملف الامني.

ولو كان الامر موضوع اعمار فقط لما استدعى وزارة للمهجرين بل كان اقتصر على مصلحة مستقلة او تابعة لاحدى الوزارات، تماما كما حصل بعد زلزال ١٩٥٦ والذي انشئت من اجله آنذاك مصلحة التعمير.

ايها الزملاء، الكل يعلم ان السببين الامني والاجتماعي هما وراء تسليم وزارة المهجرين الى وليد جنبلاط الذي يعالج امورها بقوة الوزارة وثقل القيادة.

ان مشروع الموازنة هو مشروع مراهنة اقتصادية وسياسية، ونحن حذرنا من مخاطر تغييب النظرة الاجتماعية الدقيقة عن المشروع والمستقبل سيثبت الصواب والخطأ ولكن من المؤكد ان المسألة الاجتماعية اذا انفجرت ستطيح بكل شيء وبكل المراهنات وستترك اثارها على الوضع العام في لبنان بكل ما للكلمة من معنى.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ كميل زيادة.

كميل زيادة: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

هذه الموازنة هي اكثر من عادية في هذا الظرف الاستثنائي. وصفتها الحكومة بالتقشفية فغاب عنها الطابع الانمائي والاجتماعي.

اولا: ان نسبة نفقات الجزء الاول بما فيه خدمة الدين العام تبلغ ٨٧٪ من اجمالي النفقات. يبقى للجزء الثاني (الانماء والتجهيزات والانشاءات) ١٣٪ فقط. أبهذه النسبة الضئيلة يتم انماء الوطن؟ الا اذا كانت نية الحكومة اللجوء الى مصادر وصيغ اخرى من خارج الموازنة لتنفيذ البنية التحتية واعادة الاعمار. في هذه الحال يحق للمجلس النيابي الاطلاع والموافقة عليها.

ثانيا: لماذا هذا التركيز على اربعة ابواب تحديدا: الديون المتوجبة الاداء، احتياطي الموازنة، وزارة الدفاع الوطني، ورئاسة مجلس الوزراء والتي تبلغ نفقاتها مجتمعة خمسة الاف مليارل. ل. أي ٧٦٪ من الاجمالي بينما خفضت اعتمادات بعض الوزارات ما بين ٢٠ و ٦٠ بالمئة. فكيف لهذه الوزارات ان تقوم بمهامها بشكل سليم الا اذا كانت قد منحت سابقا اعتمادات تفوق حاجاتها.

ثالثا: نقص فادح احيانا كي لا نقول فاضحا في التفصيل والشفافية. وعلى سبيل المثال ادرجت ثلاث مرات في موازنة رئاسة مجلس الوزراء تحت بند مساعدات ومساهمات اعتمادات مجموعها يقارب ٥٦٥ مليارل. ل. أي ٩٣٪ من اجمالي موازنة مجلس الوزراء.

رابعا: ان حصة القطاعات الاجتماعية من النفقات كالتعليم بمختلف مكوناته، الصحة والاسكان، العمل، شؤون المهجرين، والشؤون الاجتماعية قد خفضت في وقت تتفاقم فيه الاوضاع الاجتماعية لنماذج عديدة من اللبنانيين، وفي وقت الحاجة كبيرة وملحة الى دور فاعل للدولة وذلك لتصحيح الخلل الحاصل في توزيع الدخل من خلال بنية النفقات العامة. هذا بالنسبة للنفقات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اما بالنسبة للواردات:

اولا: تظهر مراجعة جداول الواردات على قلة تفصيلها ان حصة الضرائب والرسوم المباشرة ٣٠٪ (وحبذا لو اوضحت الحكومة حصة الضرائب على الاجور والرواتب). وقدرت حصة الواردات ايضا للضرائب والرسوم غير المباشرة ب ٥٠٪، علما بأن الاتكال عليها وفي معظمها رسوم جمركية قد لا يكون حكيما ونحن على عتبة الانضمام الى الـ G.A.T والى اتفاقية الشراكة الاوروبية. واخيرا قدرت الايرادات غير الضريبية بنسبة ٢٠ ٪، ومنها رغم غرابتها حصة الدولة من ارباح المصرف المركزي.

ثانيا: يتوقع تراجع العجز في الموازنة الى ٣٨٪ وزيادة الواردات بما لا يقل عن ٢٠٪ نصفها من الرسوم الجمركية. فهل تتوقع الدولة زيادة الاستيراد ام زيادة الرسوم؟ في الحالة الاولى ما هو اثر زيادة الاستيراد في الميزان التجاري؟ وفي الحالة الثانية ما هو اثر زيادة الرسوم على اسعار السلع والخدمات؟ وهنا لا بد من الاشارة انني اؤيد موقف لجنة المال والموازنة التي لم تتجاوب مع الحكومة في موضوع رفع الرسوم بنسب عالية لهذا العام. يبقى النصف الآخر الذي يجب ان يأتي بعضه من النمو الاقتصادي بمعدل لا يقل عن ١٠٪ وبعضه من زيادة فعالية الجباية. فهل سيتحسن وضع الادارة المالية بما يكفي؟

ثالثا: معلوم لدينا جميعا ان حسابات القطاع العام الدائنة لدى مصرف لبنان، وبنتيجة سياسة الفوائد المرتفعة التي فاقت في فترة ما ٤٠٪ دفاعا عن الاستقرار النقدي، قد تراكمت فيها مبالغ طائلة تقارب ٢٧٠٠ مليارل. ل.، اصبحت تكفي لتغطية العجز المتوقع. فهل لدى الحكومة نية بعدم زيادة الاقتراض ؟١٩٩٦

هذا بالنسبة لارقام الموازنة من واردات ونفقات.

اما السياسة التوجيهية للحكومة من خلال الموازنة تظهر العجز الفاضح للسياسة الانمائية من خلال تقليص موازنات الوزارات التي تهتم بالقطاعات المنتجة، بينما الحاجة هو لسياسة انمائية اقتصادية شاملة ومتوازنة، تعدنا لمواجهة القرن الحادي والعشرين وللسلام الآتي بكل ما فيه من متغيرات وتحديات.

اولا: نحن على عتبة السلام الشامل اذا تحقق، ولم نعد حتى الآن مخططا اقتصاديا ينقلنا الى الآفاق الجديدة التي ستغير الاوضاع في المنطقة تغييرا جذريا بينما نحن لا نزال نبحث عن دور لنا في العصر الجديد. أفلا تخشى الحكومة مما اظهرته دراسات دولية عدة ان مرفأ حيفا سيقطف ثمرة السلام الآتي بحيث يصبح مرفأ بيروت في المرتبة الثانية ان لم نقل الثالثة؟ فكيف ستواجه الدولة هذا التحدي وهي تعتمد بشكل اساسي على الضرائب والرسوم الجمركية، علما اننا لا نملك قاعدة صناعية يمكن الاتكال عليها، وزراعة لا تزال مهملة وتجارة تكاد تحبو. وبدل ان تخصص الحكومة المبالغ الكافية لهذه القطاعات التي يتوقف عليها نهوض البلد على ألمدى الطويل، عمدت الى سياسة التقشف حيث لا يجوز التقشف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثانيا: لعلنا غافلون عن احد اهم القطاعات، كان ولم يزل صورة حية عن لبنان في الخارج الا وهو قطاع السياحة. فلبنان اولا واخيرا بلد سياحي. من هنا، انطلاقا من هذا الواقع، نسأل ما هو مشروع الدولة لانعاش هذا القطاع الهام؟ ولا بد هنا من ان نتطرق الى موضوع البيئة الذي يتفاقم يوما بعد يوم مشكلا خطرا على المواطنين وعبثا بمواردنا الطبيعية. وكيف لنا ان نجذب السياح والتلوث يلفنا من كل حدب وصوب من اعالي الجبال الى اسفل الوديان، في الجو والبحر. فليس ب٠،٥١ ننقذ بيئتنا وبالتالي نجذب السياح.

ثالثا: ان لجوء الحكومة الى اصدار سندات خزينة بفائدة مرتفعة، حرم الاسواق من السيولة مما ادى الى تجميد الحركة الاقتصادية. اما كان من الافضل لو ان الحكومة لم تعتمد هذه السياسة لافساح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات المنتجة مما يخفف من البطالة المستفحلة والهجرة المتزايدة؟

رابعا: وعلى صعيد آخر يبقى موضوع الاعلام مثيرا للجدل. فنحن لا نقبل كاللبنانيين كافة ان يتحول قانون الاعلام قانونا لخنق حرية الرأي واسكات صوت المعارضة، عن طريق ادخالنا زمن الاعلام الموجه، بينما الحاجة ملحة الى التنوع في الاراء والاتجاهات من دون ان يؤدي ذلك الى الفوضى والتسيب. فلا يجوز اتخاذ قرار في هذا الجو من التشكيك وعدم الوضوح في موضوع اساسي كهذا، يتطلب توافقا وطنيا واسعا وشفافية لا غنى عنها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، نحن مع سياسة التقشف حيث يجب التقشف لضبط النفقات ووضع حد للهدر الحاصل في معظم قطاعات وادارات الدولة. لكن ما هو مطلوب من الدولة ايضا وضع سياسة انمائية، اقتصادية، واضحة ومدروسة على اسس علمية تأخذ بعين الاعتبار قدرات لبنان الفكرية والانتاجية والصناعية لتمكنه من لعب دور اساسي في الشرق الاوسط بعد السلام. ويكون هدف هذه السياسة كذلك تشجيع الطاقات المهاجرة والمقيمة منها من الشباب على العودة والمشاركة في بناء الوطن وفقا لتطلعات الاجيال الصاعدة وطموحاتها.

وهذه الموازنة التي بين ايدينا ليست على المستوى المنشود. فهي وان دلت على شيء، فانما على فقدان الرؤيا لبناء الدولة الحديثة القادرة على مواجهة المستقبل بكل ما فيه من تحديات مصيرية. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور عصام نعمان.

عصام نعمان:

خوفي الا يكون في مقدوري استعمال كلمة دولة الرئيس، ذ لك لانني استمعت صبيحة هذا اليوم الى توصيف للدولة قدمه الزميل فؤاد السعد، كان على درجة من القتامة والترهل مما دفعني الى الاحجام عن استعمال هذه العبارة والا انطبق علي قول الشاعر الاندلسي في وصف ملوك الطوائف «ألقاب مملكة في غير موضعها». لذلك اقول بل استعمل تعبيرا راقيا يستعمل في البلدان الراقية وتلك التي تنهد الى ان تكون راقية استعمل تعبير «السيد الرئيس».

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ايها السيد الرئيس، ايها الاخوة الزملاء،

تتساءلون، كما الرأي العام، عن جدوى الكلام في مواجهة حكومة مسترخية، مطمئنة الى مصيرها، بل مفاخرة بأنها باتت جزءا من المعادلة الاقليمية، لا تهزها ريح محلية، ولا تكترث لمعارضة من هنا او هناك لان اجلها مكتوب ولكل اجل كتاب.

ما جدوى الكلام في مواجهة حكومة غائبة بل مغيبة. يحضر رئيسها بضع دقائق افتتاح جلسات المناقشة للوفاء بتقاليد بروتوكولية، ويجاريه وزراؤه المخلصون لشخصه ولطريقته في الاداء والممارسة، فلا تحضر منهم الا قلة، حتى اذا فعلت انشغل افرادها او معظمهم عن متابعة المناقشة بالتهامس فيما بينهم او بتبادل الاحاديث الجانبية مع النواب المتبرمين بالرتابة.

هكذا يبدو المشهد برمته اشبه ما يكون بتمرين فولكلوري تتخلله احيانا تدخلات لافتة لنواب جديين وجادين، لكنها لا تلبث ان تضيع في زحمة الكلام الكثيف والخفيف في آن، فلا يبقى في البال ما يستفز العقل ويلهب الخيال. ومع ذلك ارى ان في الكلام جدوى.

اولا، لان النواب، او بعضا منهم على الاقل، يتوسلون بالجلسة المتلفزة مخاطبة الرأي العام، حيث الحضور والمتابعة الشعبية اكبر واوعى من الحضور والمتابعة الحكومية. ثانيا، لان هذه الجلسة ربما تكون آخر جلسة يتمكن النواب ان يتواصلوا خلالها بحرية وشفافية مع ابناء الشعب، ذلك لان ما تعده الحكومة من تنظيم مشبوه للاعلام المشهود والمسموع وتقاسم مذموم للتلفزيونات والاذاعات سيحولان الاعلام الى اعلام معلب، موقوف على فئة الحكام ومن يدور في فلكهم ويأكل على موائدهم ويضرب بسيفهم.

اغتنموا الفرصة، اذا ايها الزملاء النواب وقولوا ما تريدون، افرحوا بالحرية واشربوا كأسها حتى الثمالة قبل ان يدهمكم والبلاد في غد قريب غول التطبيع والترويع، ويلقي بثقله على الجميع عهد الخصخصة والحصحصة وربما الفصفصة واستعباد الناس من كل الفئات والاجناس.

لماذا تبقى الحكومة مسترخية، مطمئنة، فوق المحاسبة، وحائزة الثقة رغم انف الجميع؟ لان التحديات الاقليمية، يقولون، على درجة من الخطورة تستوجب رص الصفوف، وانعقاد الخناصر، وتجميد الخلافات، وحبس الانفاس، وقطع مرور الزمن في لحظة ولادة هذه الحكومة منذ نيف وثلاث سنوات لتصبح هي القضاء والقدر والقسمة والنصيب لغاية انتهاء المفاوضات مع اسرائيل واقترانا بتسوية ما في هذا الجيل.

وفي انتظار التسوية الموعودة لا مانع من ان تكون الحكومة ما تشاء لنفسها ان تكون، وتفعل ما يحلو لها ان تفعل بمأمن من أي رقيب ام حسيب. كل ذلك من اجل تأمين الاستقرار ومنع اسرائيل من ان تمارس علينا فعل الاستفراد...

ان الناس يتساءلون: أي استقرارهذا الاستقرار الذي بات ثمنه على ايدي هذه الحكومة فقرا وافقارا وتجويعا وترويعا؟. أي استقرار هو هذا الاستقرار الذي يزيد عجز الموازنة فيه طيلة بضع سنوات عن ٥٠ في المئة؟ أي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

استقرار هو هذا الاستقرار الذي اضحى فيه مجموع الدين العام يفوق السبعة مليارات دولار في نهاية العام ١٩٩٥ أي ان نسبة مجموع الدين العام الى الناتج المحلي القائم أى الدخل الوطني تبلغ نحو المئة في المئة؟ أي استقرار هو هذا الاستقرار الذي ادى فيه تمادي الحكومة في الاقتراض من طريق الاستيلاء على مدخرات الناس باصدار سندات الخزينة وزيادة معدلات الفائدة الى مستويات عالية جدا ادت الى افراغ السوق المالية من اموال التسليف والاستثمار الخاص وبالتالي تعطيل الحركة الاقتصادية ودفعها الى حدود ازمة خطيرة تضع البلاد على شفير الافلاس، وتزيد في تأزيم الضائقة المعيشية التي تستبد بحياة الفقراء وذوي الدخل المحدود؟ أي استقرارهو هذا الاستقرار الذي اضحى فيه، حسب تقريرللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، اكثر من مليون لبناني تحت خط الفقر وربع مليون في خانة المعدمين، بل ان تلثي اللبنانيين على جانبي خط الفقر، اعلى منه او ادنى منه بقليل، كما تقول دراسة اعدتها احدى مؤسسات الابحاث بطلب من الاتحاد العمالي العام. أي استقرار هو هذا الاستقرار الذي اصبحت فيه نسبة خدمة الدين العام اكثر من ٤٠ في المئة من اعتمادات الموازنة لهذا العام؟ أي استقرار هو هذا الاستقرار الذي اصبحت فيه الضرائب المباشرة التي تمس غالبا الاغنياء والقادرين اقل من ١٥ في المئة من مجموع موارد الخزينة في حين باتت الضرائب غير المباشرة التى يدفعها غالبا الفقراء وذوو الدخل المحدود اكثر من ٨٠ في المئة من موارد الخزينة؟ أي استقرار هو هذا الاستقرار الذي تغطي فيه الحكومة عجز الموازنة بسندات خزينة بفوائد مرتفعة وتكون النتيجة، كما كشفها الرئيس سليم الحص، ان المستفيدين من فوائد الدين العام هم في جلهم من المصارف والاثرياء و المستثمرين الاجانب الذين يوظفون اموالهم في سندات الخزينة طمعا فى الافادة من فارق الفائدة بين الليرة اللبنانية والعملات الاجنبية، وان نتيجة هذا كله هي تحميل الفقراء وذوي الدخل المحدود عبء فوائد الدين العام لصالح المستثمرين في سندات الخزينة من اصحاب الرساميل داخل لبنان وخارجه. أي استقرار هو هذا الاستقرار الذي بلغ هدر الاموال العامة على ايدي الحكومة نسبة تفوق الثلاثين في المئة (هي. اساسا اعترف بعشرين في المئة هي نسبة تخفيض اعتمادات الانفاق العام)، لا سيما فى انفاق مؤسسات مجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الانماء والاعمار غير الخاضعة للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة، وبسبب عدم الحرص على تلزيم المشاريع بطريقة المناقصة العامة او استدراج العروض، والاكتفاء بطريقة التراضي وما تكتنفه من مساومات وعمولات، فضلا عن حصر تلزيم المشاريع بعدد محدود من المقاولين ذوي الحظوة عند ارباب السلطة. والحكمة المستفادة من الهدر هي ان حكم المال غالبا ما يؤدي الى تبذير مال الحكم. أي استقرار هو هذا الاستقرار الذي يشكو فيه التجار كما الموظفون، رجال الاعمال كما ذوو الدخل المحدود، العسكريون كما المدنيون؟ هل يستحق هذا الاستقرار المهزوز بل المزعوم ان يتحمل الناس وزر هذه الحكومة المتمادية في ادارة العجز والمتفننة في انتاج المزيد من الاعباء والاثقال المرهقة للاقتصاد الوطني ولمعيشة الناس؟

هل تستحق التسوية الاقليمية المرتقبة التي تعد لنا كل هذا العناء، وكل هذه المتاعب والازمات التي تتحفنا بها هذه الحكومة او نتسبب بها مباشرة او مداورة؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ام ان المحكومة، بما تتسبب به من عجز في الموازنة، وارتفاع مذهل فى الدين العام، وارهاق للاقتصاد الوطني، وتأزيم لمعيشة الناس. . . هل ان هذه الحكومة واداءها شرط من شروط انضاج التسوية الموعودة؟

ثم ما نفع موازنة متقشفة او غير متقشفة، انمائية او غير انمائية اذا كانت حكومة من هذا الطراز وبهذا الاداء هي التي ستتولى تنفيذها؟ الانكى من هذا كله ان الحكومة تدعي، رغم كل هذه الارقام والاخطار والصعوبات والازمات انها حكومة انماء واعمار! لندقق، اذا، في مدعيات الحكومة ومواقفها بالنسبة للتنمية المزعومة في كل المجالات. اولا، في مجال التنمية الادارية لا حاجة للخوض في مأساة الاصلاح الاداري. انها فضيحة التسعينات لحكومة تعيسة فهمت الاصلاح الاداري بأنه تشغير للمناصب والوظائف، متذرعة في تبرير اجراءاتها العشوائية والتعسفية بأنها تفتقر الى ملفات تتضمن رصدا وتقويما لاداء الموظفين.

يكفي، الآن، ان نعرض لمزاعم التنمية الادارية من خلال مواقف الحكومة من قضايا ثلاث:

(أ) الموقف من اجهزة الرقابة العليا:

في هذا المجال عطلت الحكومة دور مجلس الخدمة المدنية الرقابي وبالتالي لجنة الادارة والعدل النيابية الراغبة في استيضاحه ومعرفة رأيه في قضايا الموظفين والاصلاح الاداري والتنمية الادارية. هل تعرفون ايها الاخوة الزملاء ان رئيس مجلس الخدمة المدنية الدكتور حسن شلق ممنوع، بطلب من الحكومة، من المجيء الى مجلس النواب والى لجنة الادارة والعدل؟

الرئيس: من يمنعه؟

عصام نعمان: ممنوع.

الرئيس: من يستطيع ان يمنعه؟

عصام نعمان: بامكانك ان تحقق في الامر يا دولة الرئيس.

الرئيس: لا احد، لا رئيس لجنة الادارة والعدل ولا مقرر لجنة الادارة والعدل، ألست انت مقرر لجنة الادارة والعدل؟ اعطوني خبرا ولو مرة لارى من يستطيع ان يمنعه.

عصام نعمان: هذا امتحان، فليكن عند اول فرصة.

الرئيس: لا، سأرد لك الكرة، عندما يحدد موعد جلسة وترى لجنة الادارة والعدل انه يجب ان يكون الدكتور حسن شلق موجودا يطلب منك واتمنى عليك في الوقت نفسه حضرة الزميل ان تعطيني خبرا وانا اريد ان ادعوه شخصيا لارى من سيمنعه.

عصام نعمان:

ثم ماذا عن تلك التعيينات الادارية الاخيرة في مناصب الفئة الاولى والتي جاءت في معظمها من موظفين تابعين لشركة «اوجيه»، لا اطعن البتة في كفاءتهم وفي درجاتهم العلمية ولعلهم سينجحون واتمنى لهم النجاح،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولكن ألا يوجد هناك موظفون في الفئة الثانية في الادارة من ذوي الكفاءة ومن خريجي المعهد الوطني للانماء الاداري يستحقون ان يستشار في شأنهم مجلس الخدمة المدنية ليعطي فيهم رأيا قبل ان تقوم الحكومة بالاتيان بهؤلاء السادة من بلاد الاغتراب؟ يصح على الحكومة في هذا المجال قول الاميركيين عندما كبرت وتضخمت شركة جنرال موتورز الشعار الذي اطلقوه عليها، وهو: «ما يناسب جنرال موتورز يناسب اميركا، الولايات المتحدة».

وليس ببعيد يا سيدي الرئيس انه يأتي يوم يقول فيه البعض ان ما يناسب شركة «اوجيه» سيناسب او يجب ان يناسب لبنان. الامر نفسه حدث مع ديوان المحاسبة الذي ارخ معاناته بتقريره السنوي للعام ١٩٩٤. في تقريره ذلك شكا الديوان صراحة من ـ وانا اقتبس ـ «اقتصار رقابته المسبقة على التثبت من صحة المعاملة وانطباقها على القوانين والانظمة، وعدم امتدادها الى التثبت من صحة الاسعار او اعتدالها او الى التثبت من ان مشروع الانفاق او العقد يؤمن المصلحة المالية للدولة»، وان ما يحد من فعالية الديوان ـ اقتبس مرة اخرى ـ «استثناء عدد كبير من المؤسسات العامة، وبخاصة الكبرى منها كمجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين، من رقابته المسبقة». غير ان امر الشكاوى وابلغها دلالة قول ديوان المحاسبة في تقريره انه يشكو من توسع مجلس الوزراء في مخالفة قراراته المرفوعة اليه من قبل الادارات المختصة، اذ بلغت نسبة قرارات مجلس الوزراء المخالفة لقرارات الديوان ٨٥ في المئة من مجموع الحالات المعروضة.

(ب) سلسلة الرتب والرواتب:

كان جوهر الاتفاق بين المجلس والحكومة ان يجري الفراغ من درسها وصياغتها وتقديمها الى مجلس النواب لاقرارها قبل نهاية دورة الربيع التشريعية في العام الماضي. ومع ذلك ما زالت الحكومة تسوف وتماطل بل تراوغ في تحديد موعد لاحالتها على المجلس، علما بأن مشروع الموازنة جاء خلوا من أى اشارة الى بند تغطي اعتماداته كلفة تطبيق هذه السلسلة. . . .

(ج) تطبيق احكام القانون ٩٢/١٦١ المتعلق باعتماد طريقة جديدة في احتساب تعويضات الصرف من الخدمة على مستخدمي المؤسسات العامة اسوة بموظفي الادارات العامة. فقد تقدمنا باقتراح قانون لهذه الجهة وقعه نواب يمثلون معظم الكتل النيابية واحيل الى اللجان النيابية المختصة في شهر آذار ١٩٩٣. وذلك فقد رفضت الحكومة استجابة الطلب بدعوى انعكاسه على القطاع الخاص. وفي هذا المجال ارتكبت الحكومة مخالفة فاضحة اذ وافقت على تطبيقه على مستخدمي مصلحة مياه بيروت ومؤسسة كهرباء لبنان ومرفأ بيروت وادارة (الريجي) الا انها امتنعت اعتباطا عن تطبيقه على سائر المؤسسات العامة. بل انها اقدمت، وسط ذهول النواب والعاملين في اجهزة الاعلام، على تهريب نصاب جلستين عقدهما مجلس النواب خلال العام الماضي بغية الحؤول دونما اقرار اقتراح القانون المذكور.

ثانيا، في مجال تنمية القطاعات الانتاجية مع ان قطاع الزراعة يوفر العمل لما يزيد عن ٢٠ في المئة من مجموع الايدي العاملة اللبنانية ويسهم في تغطية نحو ١٠ فى المئة من الانتاج المحلي القائم (الدخل الوطني)، فان نسبة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الانفاق على وزارة الزراعة في مشروع الموازنة العام ١٩٩٦ لا تتجاوز ٠,٨١ في المئة، اقل من ١٪.

اما قطاع الصناعة فقد خصص له مشروع الموازنة نسبة ٠،٢٥ في المئة. واذا ما جمعنا ما هو مخصص لقطاعي الزراعة والصناعة لوجدنا انه ٠٦، ١ في المئة. أي انماء هو هذا الذي تدعيه الحكومة عدما يكون مجمل ما تخصصه لقطاعي الانتاج الرئيسيين فى البلاد اقل من ٢ في المئة؟

ثالثا، في مجال التنمية الاجتماعية ان نسبة الانفاق المخصص لوزارات التربية الوطنية والشباب والرياضة والثقافة والتعليم العالي، والتعليم المهني والتقني تبلغ ١٠,٥٩ في المئة من مجموع النفقات المقدرة للعام ١٩٩٦. هذه الوزارات هي التي تتولى، بحكم اختصاصها، بناء الانسان في لبنان او هكذا يخيل الي، فهل يجوز ان تكون النسبة المئوية المخصصة لذلك حوالى العشرة في المئة في حين ان النسبة المخصصة لوزارتي الامن العسكري (الدفاع والداخلية) لا تقل عن ٨،٢٥ في المئه، اي ربع مجموع النفقات المقدرة للعام ١٩٩٦؟

من جهة اخرى تتفاقم مشكلة البطالة التي فاقت نسبتها ٣٢ فى المئة أي ثلث اليد العاملة اللبنانية، وربما ٥٠٪ او اكثر، صعيد الحكومة لمعالجتها بخلق وظائف جديدة، او ـ على الاقل ـ بمعالجة المشكلة مع الهيئات الاهلية والنقابية المعنية. على العكس من ذلك، لم تجب الحكومة عن مذكرة الاتحاد العمالي العام والقطاعات النقابية المقدمة او المعلنة بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٥ بعد ان تراجعت عن الاتفاقات الخطية المعقودة معه. ولم تنفذ اتفاق المبادىء المعقود مع مكتب المعلمين ولا اصغت الى مطالب اساتذة الجامعة اللبنانية. وهى تجاهلت الوضع الصعب لقدامى موظفى الدولة. ولم ترصد الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات تنفيذ سلسلة الرتب والرواتب الموعودة. كك ذلك في وقت تراجعت الاجور الفعلية منذ مطلع الثمانينات وما زالت نسبة تزيد عن ٨٥ في المئة. كما تراجع دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اذ لا تشكل تقديماته الصحية من مجموع الناتج المحلي القائم اكثر التعويضات العائلية بما يوازي ٥٠ في المئة. ولا تكتفي الحكومة بتجاهل كل هذه الوقائع والمآسي بل تراها تمعن في تعقيد المشكلة الاجتماعية بوضع مشروع قانون للايجارات يؤدي عمليا الى طرد الوف من العمال والموظفين والحرفيين وسائر فئات ذوي الدخل المحدود والفقراء من داخل المدن الى ضواحيها المهمشة والى خلق ازمة فقر جديدة تطوق المدن كرمى لاصحاب الرساميل والمشاريع العقارية الكبرى، واليوم، اليوم بالذات، وفي وسط المدينة ترك رجال الشرطة احد اصحاب الحقوق، ليس محتلا ابدا، يترك منزله في الصباح الباكر حتى اذا غادره انقضوا على المنزل واوقعوه من محتوياته وقذفوا بها في الشارع تنفيذا لحكم قضائي، يقولون، ومن شاهد المشهد يعتقد انهم خاضوا معركة «واترلو».

والغريب ان الحكومة تواجه التحركات النقابية بسياسة خرقاء قوامها رفض الحوار. فهي تؤكد في كل مرة يضطر الاتحاد العمالي العام الى اعلان الاضراب بالقول انها لا يمكن ان تحاور احدا تحت الضغط. حتى اذا عاد الاتحاد العمالي عن الاضراب تراجعت الحكومة عن وعدها باجراء حوار لانها لم تعد تشعر بأي ضغط.

رابعا، في مجال عودة المهجرين تتضارب الارقام المدلى بها من طرفي الحكومة والمعارضة في مجال عودة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المهجرين الى بيوتهم واملاكهم. على ان الحقيقة الصارخة هي ان العودة الكاملة الكريمة والفاعلة بالنسبة لمعظم المهجرين لم تتحقق بعد بالرغم من مليارات الليرات المصروفة في هذا المجال. وتنطوي هذه الحقيقة على جانب آخر بالغ الدلالة هو ان البطء او التباطؤ في اعادة المهجرين يرافقه هدر متزايد في النفقات المخصصة لذلك ورفض متماد من جانب الحكومة لمباشرة رقابة مسبقة على الصندوق المركزي للمهجرين. لذلك اضحى من واجب مجلس النواب ان يضع يده على هذه القضية ذات الابعاد الوطنية والاهمية الاستراتيجية في اعادة بناء الوطن بتأليف لجنة لتقصي الحقائق وكشف الخبايا ليكون تقريرها، من ثم، اساسا لمحاسبة المسؤولين ومنطلقا لسياسة جديدة غايتها تفعيل عودة المهجرين كافة بالسرعة الممكنة كل نهاية العام ١٩٩٦.

خامسا : في اسلوب التنمية الحكومي بات واضحا انه، في ظل حكومة الرئيس الحريري الاولى والثانية، ينحسر معدل النمو من سنة الى اخرى ويتزايد الدين العام بوتيرة متصاعدة. وينعكس هذا الاتجاه الثابت على مشروع الموازنة للعام ١٩٩٦، فنلاحظ تخفيض الاعتمادات المخصصة للتنمية من الف مليار ليرة الى ٨٠٠ مليار، أي من ١٩ في المئة الى ١٣ في المئة من مجموع تقديرات الموازنة.

ويرافق هذا الاتجاه نزوع ثابت الى مباشرة الانفاق التثميري او الاستثماري خارج نطاق الموازنة بقصد ابقائه بعيدا عن اعين المجلس ورقابته، كما لاحظ بحق الزميل نسيب لحود. وانني احذر كما حذر آخرون من ان أي التزام او امتياز يجب ان يعطى بعد اقراره في مجلس النواب وذلك عملا بأحكام الدستور ولا صحة البتة بأن الالتزامات والامتيازات يمكن اعطاؤها بمراسيم.

واذ يتزايد عجز الموازنة سنة بعد اخرى، تلجأ الحكومة الى سد العجز والى تمويل مشاريع التنمية، على محدوديتها، بالاقتراض من الداخل والخارج. ولم يعد سرا او موضع جدل ان الإقتراض الخارجي بات مكلفا للغاية ومرهقا للخزينة والاقتصاد وللاجيال القادمة في آن، الامر الذي يستوجب اعتماد بديل من السياسة المالية والتنموية التي تعتمدها الحكومة الحالية يقوم على اساس نهج تعبئة الموارد والطاقات الذاتية وفق الاسس الآتية:

١ ـ انشاء هيئة من اشخاص القانون العام هي بمثابة سلطة مالية انمائية مركزية تدعى «الصندوق الوطني للتمويل الانمائي».

٢ ـ تتكون مالية الصندوق المذكور من المصادر الآتية:

ـ ما تستطيع ان ترصده الحكومة من اعتمادات للتنمية

ـ المساعدات والمنح الآتية من الخارج على ندرتها

ـ القروض الميسرة الممكن الحصول عليها

ـ حصيلة الغرامات المتأتية من مخالفات الاملاك البحرية.

ـ حصيلة الرسوم المتأتية من صناعة الاعلان بعد اعادة تقويمها وتفعيلها وتحسين جبايتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ القروض التي يعقدها الصندوق والسندات المالية التي يصدرها بضمانة املاك الدولة الخاصة بعد اعطائه حق الادارة التصرفية على املاك الدولة الخاصة.

نعم، لا نذوب الذهب ولا نرتهن لبيوت الاموال الاجنبية، ولا نقترض بفائدة ١٠,١٠٪. للدولة ثروة عقارية كبيرة، وقد احسن هذا الوزير الصديق، الذي يعترضني الآن، في انه اخذ قرضا على ما اظن من البنك الدولي وهو يقوم الآن بمسح هذه الثروة.

يا دولة الرئيس، للدولة ثروة عقارية كبيرة هي نفسها لا تعرف حجمها، هذه الثروة يمكن استثمارها، ويمكن استغلالها من اجل اصدار سندات مالية عقارية لضمانة املاك الدولة. خذوا مثلا ثكنة الحلو، هذه الثكنة عندما انشئت كانت المنطقة منطقة رمول اما الآن فانها اصبحت قلب العاصمة، فما جدوى ان تكون هناك ثكنة في قلب العاصمة، كثكنة الحلو او ثكنة الفوج السيار.

ان سجل الحكومة في مجال التنمية ليس اسوأ وادعى للخجل منه في مجال رعاية حقوق الانسان وحماية البيئة.

تتمثل انتهاكات حقوق الانسان اكثر ما يكون في ممارسات بعض اجهزة الامن والضابطة العدلية، خصوصا في المخافر وغرف التحقيق حيث تمارس صنوف الضغط والاذلال والتعذيب ناهيك عن اطالة فترات الاحتجاز بغير وجه حق. كي لا يبقى الكلام مرسلا اتقدم من المجلس بثلاثة تقارير طبية نموذجية منظمة من قبل طبيبين شرعيين وثالث اختصاصي ومحلف لدى المحاكم في ثلاث قضايا عالقة لدى محاكم عدلية وعسكرية.

التقرير الاول وضعه الطبيب الشرعي الدكتور احمد الحاراتي بناء على تكليف صادر من احد قضاة التحقيق في بيروت لمعاينة الموقوف السيد غازي شكري احمد في سجن رومية بتاريخ ١/ ١٢/١٩٩٥. ويقول الدكتور حاراتي ان الموقوف المذكور مصاب بما يلي:

١ ـ جروح متعددة متقرحة ملتهبة ومقشرة في الثلث الاسفل من الساق اليسرى وظاهر القدم مع تورم واحمرار في القدم اليسرى.

٢ ـ جروح متعددة في طريق الاندمال في الوجه الخلفي للثلث الاسفل من الساق اليمنى.

٣ ـ كدمة رضية على العين اليسرى مع زرقة حولها في طريق الزوال، وبقايا انسكابات دموية واحمرار داخلها.

٤ ـ كدمة رضية وسط الساعد الايمن مع زرقة في طريق الزوال.

٥ ـ كدمات رضية منتشرة في اعلى الظهر مع زرقة في طريق الزوال.

«الخلاصة: ان هذه الاصابات المذكورة سابقا ناتجة عن الضرب بجسم صلب ويرجع تاريخ حدوثها الى اسبوع مضى تقريبا من تاريخ هذه المعاينة، وهي بحاجة الى معالجة واعطاء ادوية مضادة للالتهابات».

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

التقرير الثاني وضعه الدكتور الياس صايغ في ١٤/ ١٢/ ١٩٩٥ بناء على طلب احد قضاة التحقيق العسكري بعد معاينة تسعة موقوفين في مركز الشرطة العسكرية في سن الفيل (قصر نورا). اقتبس من هذا التقرير ما يتعلق بالموقوفين السادة:

- «احمد حسين حمد وهو مصاب بجروح رضية واسعة منها ما هو مندمل ومنها ما هو متقيح وتجوف في الوجه الداخلي العلوي للوسطى من اليد اليمنى وآخر اقل شأنا في الوجه العلوي المواجه لبنصر اليد اليسرى ـ وبجرح ثالث كبير وعميق ومتقيح في الكاحل الخارجي للرجل اليسرى، وبكدمات سوداء بطريق الزوال في اسفل القدمين.
- «خالد محمد طعمه يشكو من جروح رضية سطحية ومنتشرة في المعصم الايمن واليدين والساقين وهي مندملة ومقشرة ومنها ما زالت قشرته.
- «وليد عمر قرعوني» مصاب بجروح رضية صغيرة مندملة ومقشرة في اليدين والساقين وبكدمات رضية في اسفل القدمين.
- الخلاصة: ان الموقوفين المذكورين في اللائحة التي بحوزتي، منهم من لم يتعرض لعنف او مهانة، ومنهم ما يشكو من عنف وضرب لم يعد له من اثر، ومنهم ما بقيت آثار الصدم باجسام صلبة او كالة لا تزال ظاهرة في ندباتها لما فوق الاسبوع من تاريخ المعاينات كما ذكرت».

التقرير الثالث وضعه الدكتور مزهرجميل علام، الاختصاصي في امراض الجهاز الهضمي والكبد والامراض الداخلية، والطبيب المحلف لدى المحاكم، وذلك في تاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٩٥ عند معاينته السيد جمال علي طعمه بعد احد عشر يوما من تاريخ الاذية. وقد جاء في التقرير، نتيجة الفحص السريري ما يأتي:

- توتر في الاعصاب متأت من الاذية.
- عدم الاحساس باللمس للاصبعين البنصر والخنصر بشكل جزئي وللابهام والسبابة والوسطى بشكل كلي من جراء الرضوض لعصبي اليد اليسرى، وعدم امكانية تحريك اصابع اليد المذكورة بصورة تلقائية.
- جرحان بليغان على السلامي القصوى لكل من اصبعي الوسطى والبنصر لليد اليمنى بقياس سنتي ونصف السنتي.
- رضوض عضلات الظهر.
- اكيموز بليغ احمر بنفسجي اللون قياس ١١*٤٨ سنتمترات يحيط به اثر لكدمة بليغة بقياس ١٧*١ سنتيمتر على الفخذ الايسر من الناحية الداخلية متأتية من ضربة بجسم صلب. ـ كدمة على الفخذ الايمن من الناحية الخارجية.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

- جرحان سطحيان على الساق اليمنى في وسطها ومن الامام بطول ثلاثة سنتيمترات لكل منها.
- نخور نسيجي مع عقرEscare على اسفل القدم اليسرى مع تورم انسجة الاخيرة بقياس سبعة سنتمترات في الطول وثلاثة وخمسة سنتمترات في العرض.

«ان الحالة الصحية للمدعو جمال طعمة تستدعي المعالجة طيلة شهر والراحة التامة طيلة ثمانية عشر يوما من تاريخ الاذية، علما ان التقرير قد يمدد حسب ما تستدعيه حالة المريض الصحية فيما يتعلق بأعصاب يده اليسرى وكذلك فيما يتعلق بالكدمة البليغة الموجودة داخل الفخذ الايسر. تحريرا في السادس من كانون الاول سنة ١٩٩٥».

انني ادعو وزراء العدل والداخلية والدفاع الى التحقيق في هذه الواقعات ولوضع حد لما تقوم به بعض الضابطة العدلية وبعض الاجهزة الامنية المختصة وغير المختصة من انتهاكات صارخة لحقوق الانسان. كما ادعو لجنة حقوق الانسان النيابية الى مباشرة عملية استقصاء شامل لاوضاع السجون وما يجرى فيها ولعمليات التحقيق لدى الضابطة العدلية وامكنة التوقيف العائدة لمختلف الاجهزة الامنية.

قبل مناقشة مشروع الموازنة وفي اثنائها وبعدها تبقى القضية الاولى، قضية الساعة وكل ساعة، هي قضية الحرية وقضية الاعلام. فالحرية مسوغ وجود لبنان، فلا تبقى له من دونها نكهة او ميزة او مأثرة او جدوى او دور او حصانة. انها روحه وجسده في آن. انها جوهر وجوده ومحرك نشاطه وتراثه العريق في الماضي الممتد بشوق الى المستقبل. والحرية من الاعلام كالقلب من الجسد. هو يضخ الدم في العروق وهي تصنع الكلمة وتبثها بمختلف وسائل التعبير. فالاعلام بلا حرية ثرثرة ببغائية لسلطة كاسرة.

ان الحكومة تنظر الى الاعلام على انه امن. وكما تسعى الحكومة الى تجريد اعدائها من اسلحتهم لتكفل الامن، تسعى ايضا الى تجريد الاعلام من سلاح الحرية لتكفل امنها وامن محازبيها. أليس هذا هو التفسير الواقعي لقول رئيس الحكومة ان «تنظيم الاعلام ضرب لآخر معاقل الحرب»؟ والا يكون تلفزيون المستقبل احد معاقل الحرب وهل كان دولة الرئيس رفيق الحريري مشتركا في الحرب كونه مالكا لمحطة تلفزيونية؟ ما هذا الكلام؟ انها نظرة معادية للحرية ولتنوع الرأي ولدور الاعلام في التوعية والحوار وتعزيز الديمقراطية.

طلاب الحرية وحماتها في لبنان يشددون على كفالة تنوع الرأي لا على مطلب تعدد الشركات التلفزيونية رغم وجود تقارير فنية رصينة تقطع بامكانية تشغيل اكثر من عشرين محطة تلفزيونية باستقلال وكفاية ومراعاة للشروط التقنية كافة.

ولان الحكومة يطغى على تركيبتها اللون الواحد فهي غير جديرة بأن تتولى تنفيذ احكام قانون البث الاذاعي والتلفزيوني على نحو يكفل تنوع الرأي.

ولعل المخرج من الازمة الراهنة للاعلام المشهود والمسموع يكون باعتماد الاسس الآتية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اولا ـ اعطاء اكبر عدد ممكن من التراخيص لمؤسسات تلفزيونية واذاعية ضمن الشروط الفنية التي يحددها المجلس الوطني للاعلام بعد استشارة ذوي الخبرة التقنية العالية من الاختصاصين المشهود لهم بالاخلاق والاستقلال والكفاءة.

ثانيا ـ تعديل قانون البث الإذاعي والتلفزيوني المنافي في بعض احكامه للدستور من اجل ضمان الامور الآتية:

(آ) تعيين كامل اعضائه من قبل مجلس الوزراء (اذ لا صلاحية لمجلس النواب في هذا المجال).

(ب) ضمان تنوع الرأي وحريته بايلائه حق الاشراف على البرامج السياسية في المؤسسات الاذاعية والتلفزيونية بما فيها تلفزيون لبنان.

(ج) ضمان حرية الرأي وتنوعه واستقلال المجلس الوطني للاعلام بتأليفه من مندوبين يمثلون نقابة الصحافة ونقابة المحررين واتحاد الكتاب واتحاد النقابات الفنية ونقابة المحامين والاتحاد العمالي العام واتحاد غرف التجارة والصناعة، على ان يكون مفوض الحكومة فيه مدير عام وزارة الاعلام.

ثالثا ـ تنظيم صناعة الاعلان على نحو يؤدي الى اعادة تقويمها وتفعيلها وتحسين جباية الرسوم العائدة لها، على ان يوظف قسم من حصيلة هذه الرسوم في رفع مستوى صناعة الاعلام والعاملين في مجالاته كافة، وشكرا لاصغائكم.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي:

تماشيا واقتناعا بما قاله الزميل الدكتور عصام نعمان، بشأن لقب دولة الرئيس، فاني سأخاطبك السيد الرئيس.

اصارحكم القول بآنني عندما اعتليت هذا المنبر ترددت في الكلام لاننا، كما في جلسات سابقة سواء كانت جلسات مناقشات عامة ام مناقشة للموازنة، كنا نلفت النظر دائما الى غياب دولة رئيس مجلس الوزراء معظم الوقت عن حضور الجلسات، وانا لا استطيع ان افهم سبب غيابه عن جلسات مناقشة الموازنة، فهذا امر غير دستوري ومخالف للعرف الذي درجنا عليه، وهو عدم احترام للمجلس النيابي، وعدم احترام (عفوا) لرئاسة المجلس.

اولا، من الناحية الدستورية، المادة ٦٤ من الدستور تنص على ما يلي: «رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها»، النص صريح وواضح، ولا يستطيع أي وزير ان يقوم مقامه حتى ولو كان نائب الرئيس ويستهويه لقب دولة الرئيس.

اضافة الى ان دولة الرئيس هو ايضا وزير المالية، ونحن نناقش الموازنة، فكيف يمكن ان نناقش موازنة في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

غياب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، خاصة وان القائمقام قد تنبأنا بمصيره منذ ثلاث سنوات. . .

بعد صدور الحكم من مجلس الشورى، اصبح الموضوع خطيرا ويتعلق بمسيرة الدولة والقرارات التي تصدر عن وزارة المالية والتي تمثل الثقل الاساسي للدولة.

لقد سمعت وقرأت ولم استغرب لاني على علم بالنفسيات، واعرف انهم سيتجاهلون هذا القرار وسيستمر القائمقام وزير الدولة في التوقيع، وستتعرض كل توقيعاته الى الطعن وهذا ما سيعرقل مسيرة الدولة. لذلك نرجو حل هذا الموضوع باحدى هاتين الوسيلتين: اما ان يصل كل البريد لدولة الرئيس كي يوقعه وتستمر انت يا معالي الوزير بادارة الوزارة، واما ان يصدر مرسوما يثبتك فيه وزيرا للمالية فينتهي هنا شهر العسل مع سيادة الرئيس. فماذا اخترت؟

دولة الرئيس، في الحقيقة، ننظر الى هذه الحكومة الناقصة (طبعا في عدد اعضائها)، فنرى انه من غير المعقول ان نناقش موازنة بحضور ١٢ او ١٣ وزيرا فقط. فاذا كنت مثلا اريد ان اتكلم في الزراعة، اين وزير الزراعة؟ هل هذا معقول؟

لو اردنا ان نتكلم في أي موضوع، هل يستطيع نائب رئيس الوزارة ان يبت فيه او يجيب عليه؟

سنعطي امثالا، مثلا: القانون الذي صدر عن مجلس النواب بشأن البناء في القرى (١٢٠ م).

لم تبلغ المخافر الى الآن بهذا الموضوع والمراجعات على اشدها، والفقراء لا يمكنهم التحرك. هل تستطيع اجابتنا لماذا لم يصدر القانون بهذا الشأن؟ البارحة اعلموني بالامر وسألنا المخافر فأجابت انها لم تبلغ بهذا الشأن، هذا موضوع يتعلق بوزارتك وليس لديك جواب، ماذا سنفعل ببقية الوزارات؟ مثل آخر: لو طرح موضوع يتعلق بوزارتين واختلف الوزيران، من يحسم الموضوع امام مجلس النواب ويعطي الحق لاحدهما؟ هل الامر حصل في الحكومة السابقة، عندما اختلف معالي الوزير السنيورة مع الشيخ مخايل الضاهر، حيث كان دولة رئيس الحكومة غائبا «وفاتت ببعضها» الحكومة ولم يحسم الجواب، هل هذا معقول؟ يجب ان يحسم غياب دولة الرئيس من قبل الرئاسة بشكل او بآخر. وانا اريد ان اذكر قصة حصلت في الماضي، ودائما يرويها لي دولة الدكتور امين الحافظ: كان المرحوم دولة الرئيس عبدالله اليافي رئيسا للوزراء، وكان المرحوم رشيد كرامي يلقي كلمته، طبعا لم يكن أي رئيس لمجلس الوزراء يترك مقعده على الاطلاق، حتى عهد الحريري، حيث كان يستمع الى كل النواب ويجيب على كل الاسئلة والتساؤلات. كان الدكتور عبدالله اليافي يريد الخروج من القاعة، فاعترض رشيد كرامي، وقال له: لا يجوز، فاجابه الدكتور عبدالله اليافي بأنه يريد ان يقضي حاجته، فأصر رشيد كرامي على ان هذا لا يجوز، وبعد مساجلة طريفة، وافقوا على السماح له بثلاث دقائق.

هكذا عرفنا رؤساء الحكومات واحترامهم للدستور ولمجلس النواب، انا لم اكن اترك الجلسة ولا لحظة، كنت احترم المجلس النيابي. في الحكومة السابقة التي كان يرأسها دولة الرئيس الحريري، كنا نناقش هذه الحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وكان يساعدنا بعض الوزراء الذين سموا وزراء مشاكسين، لا ادري اذا ما كان الاستاذ جان عبيد بينهم، هل حسبوك معهم؟ اكيد لانهم «طيروك»، لم ينفذ منهم سوف الوزير فتوش، من كانت وساطته، لا ادري؟ اما الحكومة الحالية، فالحمد لله هي حكومة استطيع ان اطلق عليها حكومة ال «يس» و«يس» يعني «نعم»، و«يس» هو مسحوق للتنظيف، لا اشك انها حكومة فعالة اكثر من «يس» للتنظيف، نظفوا البلد والآن هم في صدد تنظيف العقارات، والدكتور عصام يدلهم الآن على ما تبقى من عقارات. والفرق الوحيد بين الى «يس» وبين الحكومة، هو ان ال «يس» ٣ بواحد، اما الحكومة فثلاثين بواحد.

بعد هذه المقدمة التي كان لابد منها بعد غياب دولة الرئيس، وبالرغم ان وزيرين كريمين اتصلا بي وتمنيا عليه حضور الجلسة، رفض الحضور لان لديه ما هو اهم من مجلس النواب ومناقشة الموازنة، ننتقل الى مناقشة الموازنة: طبعا سبقنا الكثير من الزملاء ـ وخاصة المختصين في الشؤون المالية وناقشوا هذه الموازنة من كل جهاتها، وانا لا ادعي انني خبير بالشؤون المالية ولكنني كمواطن اريد ان ابسط، طالما نحن على الهواء مباشرة، وخاصة على Tele liban لاننا لم نظهر فيه ابدا.

هذه فرصة لنشرح للمواطنين بتبسيط ما هي الموازنة، الوزير السنيورة هو القابلة القانونية التي اتت على يديها هذه الوزارة، ومعه فريق طويل عريض من الخبراء والجهابذة في علم المال والاقتصاد، ارسل هذه الموازنة الى القصر الجمهوري، الى مجلس الوزراء وعرضها عليهم، فتبادل الرؤساء التبريك والتهاني بهذه الموازنة وهنأوا الوزير السنيورة عليها، ثم جاء الرئيس الحريري ومعه حامل الاختام ووزير البلاط الوزير السنيورة الى شاشة اللفزيون، فنفخوا اوداجهم وكروشهم وبدأوا يشرحون للمواطنين عظمة هذه الموازنة وبأن النصر قد تحقق من جراء وضع هكذا موازنة متقدمة ومتطورة، ماذا في هذه الموازنة: طبعا، كلنا نعرف ان الموازنة هي سياسة الدولة للسنة القادمة، ماذا يوجد فيها؟

الجزء الاول مؤلف من الرواتب والفوائد، أليس كذلك يا استاذ سليم؟ في موازنة ١٩٩٥، كان هذا الجزء ٤٦٥٠ مليارا وفي موازنة ١٩٩٦ اصبح ٥٦٣١ مليارا.

الجزء الثاني، والمسمى بالجزء الاستثماري، الذي يشغل الدولة وينهض بالمشاريع كان ١٠٠٠ مليار واصبح ٨١٨ الف مليار، من هنا نرى عظمة هذه الموازنة التي «طبلوا» و«زمروا» لها منذ البداية.

لقد مر البلد بأزمة مريرة، وبدلا من ان تكون الموازنة مبنية على اساس انشاء المشاريع من اجل تحريك الاقتصاد، نرى انها اتت لتخفض الجزء الثاني الاستثماري بالشكل الذي خفضته له، وهذا يظهر اتجاه الدولة نحو السنة المقبلة. ما هي الفوائد على الدين العام في هذه الموازنة؟

سنة ١٩٩٥ كانت الفي مليار ليرة، سنة ١٩٩٦، ٢٢٥٠ مليار ليرة، هذا يعني ان الفوائد على الدين العام تمثل ٤٠٪ من مجموع الموازنة، ماذا يبقى من هذه الموازنة؟ ٤٠٪ فوائد هذه الموازنة العظيمة التي «طبلنا» و «زمرنا» لها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

باختصار هذه صورة الموازنة، ولكن ما هي صورة وضعنا المالي؟

الدين العام حتى نهاية هذه السنة بلغ ١١٦٠٠ مليار، هذا هو الرقم المخيف، فاذا اخذنا، ماذا ندفع على خدمة هذا الدين، ما هي الفوائد؟

اثناء مرحلة التمديد حصل ضغط كبير على الليرة اللبنانية، هذا صحيح، عندها اضطر البنك المركزي ان يدفع فوائد على سندات الخزينة وصلت حتى ٤٣٪، هل هذا صحيح؟ او ٤٠٪، ليس قليلا.

الخطورة. في الموضوع ان هناك. سندات جمدت لمدة سنتين، نحن ندفع ٤٠٪ لمدة سنتين. ثم انخفضت الموازنة، على ذمة الخبراء، يقال ان معدل الفائدة على السنة كاملة سيكون ٣٥٪ فما هي نتيجة ذلك؟ النتيجة سيصبح الدين العام في تموز ١٩٩٦. ١٥ الف مليار و ٦٠٠ مليون.

ولو ظلت الامور لا سمح الله على هذا الشكل، سيصبح الدين العام ٢١ الف مليار سنة ١٩٩٧، وسنة ١٩٩٨، ٢٨ الف مليار، وسنة ٢٠٠٠، ٥٦ الف مليار.

انا اعطي الارقام حتى سنة ٢٠٠٠، لان هناك من يبشر ان الرئيس الحريري وحكومته باقون حتى سنة ٢٠٠٥، سنقف على سنة ٢٠٠٠ على ٥٦ الف مليار، قلت له يقال انك ستبقى لسنة ٢٠٠٠ فأجابني: لماذا انت ستعجل علي؟.

في الحقيقة نحن نقول انه في سنة ١٩٩٦ كما قال دولة الرئيس الحص، قد بلغنا الخط الاحمر. المعروف علميا ان الناتج المحلي، كما يقول الوزير السنيورة، هو ٩٦٠٠ مليون دولار. البنك الدولي يقول: ٦٠٠٠ مليون دولار، والمعترف به علميا ودوليا ان الدين العام يجب الا يمثل اكثر من ٧٥٪ من الناتج القومي، وهكذا ببساطة نرى اننا قطعنا الخط الاحمر، ونحن متجهون الى الهاوية والى الافلاس.

لذلك لماذا «تطبلون وتزمرون» لهذه الموازنة؟ ولو حتى خفضنا العجز، واي عجز؟ انظروا الى الدين العام، والى اين سنصل؟ مع الاسف الشديد هذه هي الصورة القاتمة لوضعنا المالي، والامور لا تزال تسير من سيء الى اسوأ، وخاصة لأننا لا نزال نسير في سياسة الاقتراض، خصوصا الاقتراض التجاري والفوائد التجارية وما سترتبه علينا من التزامات.

وكما علمت فانه في سنة ١٩٩٧، في تشرين، سيستحق اول ٣٠٠ مليون دولار من المبلغ الذي اقترضناه من الميريلاند، وسنة ١٩٩٩، سيستحق ٤٠٠ مليون دولار اخرى، من اين سنأتي بالمال كي نسدد المبلغ؟ الامر معروف: غدا ندفع الفوائد ثم نعود لقلبها، وهذه من مجمل التخطيطات الحريرية من اجل تكبيد البلد ومن اجل البقاء في السلطة حتى نستطيع ان نتدبر موضوع هذه المبالغ.

الآن، طبعا، الكثير من الزملاء تحدثوا عن الايرادات، مع الاسف، في كل الموازنات السابقة التى وضعها الوزير السنيورة، لم يسو العجز ولا الايرادات. وانا متأكد ان الاربعة آلاف وعشرين مليارا التي وضعها لن تسوي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

معه ايضا، على كل حال، اكثر هذه الايرادات تأتي من الضرائب، والوزير السنيورة دائما يرغب في ظلم الشعب عن طريق زيادة الضرائب.

الجدول رقم ٩، ألم تكن تريد زيادته يا معالي الوزير لو لم تقف بوجهك اللجنة المالية، ألم يحصل ذلك؟ اين اللجنة المالية؟ الضرائب يتحملها الشعب الفقير، لان ٣٤٪ من الضرائب هي الضرائب المباشرة، و٥٧٪ هي الضرائب غير المباشرة التي تصيب كل الشعب، واكثرية الشعب الساحقة هم الفقراء. وقد جاءت الحكومة بقوانين عديدة اعفت الشركات الكبرى من الضرائب تحت حجة تشجيع الاستثمار.

لا بد لمجلس النواب من اعادة النظر بكل السياسة الضرائبية من اجل تحقيق العدالة. خلاصة القول: الموازنة التقليدية ازدادت ١٥٪، التقشف صوري وبحدود ١٥٠ مليار ليرة، منها ٨٢ مليارا للاشغال العامة فقط، هذا الرقم نتوقف عنده لنتأمل فيه لان تجريد وزارة الاشغال العامة من الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع، هو تخطيط واضح وصريح من اجل تفريغ هذه الوزارة. نحن نسمع انه سيقام مجلس اعلى للطرقات يلحق برئاسة مجلس الوزراء، هذه هي الخطة: تفريغ الوزارات اما من اجل الخصخصة واما من اجل انشاء مؤسسات موازية والحاقها برئاسة مجلس الوزراء، اكبر دليل على ذلك: اذا نظرنا الى موازنة رئاسة الوزارة، نرى انها اصبحت موازية لموازنة وزارة الدفاع تقريبا.

ثانيا: العجز بحدود ٣٧،٦١٪، مرشح لان يرتفع استنادا لتجربة ١٩٩٥، من ٢٤٢٣ مليارا الى ٣٥٠٠ مليار، ويضاف الى الدين العام.

ثالثا: ارتفع الجزء التشغيلي من ٧٧٪ الى ٨٧٪، وانخفض الجزء الاستثماري من ٢٣٪ الى ١٣٪.

رابعا: استأثرت الدولة بنسبة ٧٧٪ وكان ٧٢٪ سابقا من الناتج المحلي الاجمالي.

خامسا: خدمة الدين وحدها كافية لتراكم العجز بشكل يلتهم الموازنة بكاملها ومن ثم الدخل القومي.

سادسا: الضعف الجوهري في المعادلة ان لبنان لا ينتج، نحن بالفعل نبهنا الى هذا الموضوع، واطلقنا شعار الاهتمام بالحجر وعدم الاهتمام بالبشر، لان هذه الحكومة تعتبر ان لبنان فندق وسياحة فقط لا غير.

وكل ما يحكى عن تشجيع الاستثمار في لبنان، يخلق فرص عمل جديدة هو حتى الآن كلام بكلام.

الصناعة القائمة في بلدنا، هي مصدر اساسي من الانتاج ومن توفير فرص العمل للعمال، فماذا عملت هذه الحكومة على امتداد ثلاث سنوات ونيف لدعم هذه الصناعة وتشجيعها؟ حتى الآن كله كلام بكلام.

اما الزراعة التي ـ وحسب الاحصاءات ـ يعيش عليها ٤٠٪ من الشعب اللبناني، فهي مهملة الى اقصى الحدود، واذا بقي الوضع على هذا المنوال، ـ فان المزارعين سيهاجرون الى الخارج وربما كان هذا هو المطلوب، او سيهاجرون الى بيروت لان كل المشاريع مركزة في بيروت، وبيروت الان تكاد تنفجر بسكانها، فكيف اذا زحف اهل الريف اليها؟ كنت اود ان يكون معالي وزير الزراعة الاستاذ شوقي الفاخوري موجودا بيننا، لانه بالفعل،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رغم انه غير اختصاصي، يبذل الجهود الكبيرة بالامكانيات التي لديه من اجل مساعدة المزارعين ولكن، وكما ذكر الكثير من الزملاء فان موازنة وزارة الزراعة لا تعطيه السلاح الكافي لمساعدة هؤلأء المزارعين.

وكنت اود ان يكون موجودا بيننا لاناقشه في موضوعين: الاول: هو ان الكثير من المزارعين تحولوا الى زراعة ما يسمى بالبيوت البلاستيكية، وقد لاحظنا في موسم الشتاء هذا غراق السوق اللبنانية بالخضار وخاصة بالبندورة، هذه البندورة ممنوع بيعها في سوريا، وتباع في لبنان بسعر ارخص مما تباع به في الصيف. كلنا يعرف ان الاردن اليوم مفتوح على اسرائيل ولم نعد نعلم اذا كانت هذه البضاعة هي بالفعل اردنية ام اسرائيلية، والملفت للنظر ان اغراق السوق بهذا الشكل هو اغراق للمزارعين اللبنانيين وافلاسهم، اذ انه من غير المعقول على الاطلاق ان تباع صندوقة البندورة التي تحتوي على ستة كيلوغرامات ب ١٢٠٠ ليرة لبنانية، الصندوقة الفارغة وحدها ثمنها ٥٠٠ ليرة لبنانية، ماذا يبقى لثمن الثمار وقطافها والشحن والسمسرة؟ اغراق السوق بهذا الشكل ملفت للنظر، لذلك فعلى وزارة الزراعة ان تدرس هذا الموضوع لانه لا يجوز ان نحمل المزارعين اللبنانيين ما هو فوق طاقتهم. الموضوع الثاني، يتعلق بالانتاج الحيواني،

قال جبران: ويل لامة لا تأكل مما تنتج ولا تلبس مماتنسج... كلام ينطبق علينا تماما. فاتورة الاستيراد سنة ١٩٩٥ بلغت سبعة آلاف مليار دولار، أليس كذلك يا معالي الوزير؟ انه رقم مخيف حقا، هنا نتكلم عن تقصير الحكومة، امامنا هذه القضايا، فكيف نحميها ونشجعها؟

مثلا: الفلاح الذي يملك بقرة او بقرتين، ينتج حليبا ارخص من حليب البودرة، حليب البودرة يستورد والحليب الطازج ارخص، بحيث لا يستطيع الفلاح ان يبيع او ان ينافس. في الماضي، كان كل شخص يود استيراد حليب البودرة مجبرا على شراء حليب طازج في مقابله، عندما كان معالي الصديق ابو نزار، الاستاذ محسن دلول، وزيرا للزراعة، احدى وكالات الامم المتحدة اعطت هبة من اجل شراء ابقار وتوزيعها على صغار الفلاحين. مضت اربع سنوات على هذه القصة والى الآن لم تصل هذه الابقار، راجعنا معالي الوزير الحالي، فقال انه واقع في مشكلة، وفاجأنا بأن معالي وزير الزراعة السابق اجرى اتفاقا بحصر الابقار في منطقة البقاع، اين الانماء المتوازن؟ ماذا سنقول للفلاح في الجنوب؟ في عكار؟ وفي الضنية؟...

العهد عهد البقاع كما قال فخامة رئيس الجمهورية، فالرئيس ومعظم الوزراء من البقاع، ونحن فرحون لاجل البقاع لانها منطقة محرومة وتستحق ذلك، ولكن معالي الوزير حصر الهبة التي اتت بالبقاع، كل الابقار ستأتي الى البقاع.

المهم ان الوزير شوقي فاخوري وعدنا ان يعدل هذا الموضوع، ونتمنى له التوفيق حتى تعم العدالة على الجميع ويطبق مبدأ الانماء المتوازن.

كثير من الزملاء النواب تحدثوا عن موضوع الهدر، لم اكن احضر سابقا، ولكني عند حضوري الجلسات ما رأيت نائبا الا وتحدث عن موضوع الهدر، وكانت هذه الحكومة تقابل هذا الموضوع بالابتسامة والضحك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عندما يكون الحديث نظريا، من الطبيعي ان تكون ردة الفعل، الابتسامة والضحك، ولكن بما ان يدي «طايلة» قليلا، استطعت جمع بعض المعلومات، لذلك سأعدد بعض الامور التي يحصل فيها الهدر، نحن سنعطي نماذج، انما بالفعل هناك هدر يشكل كارثة على البلد. بامكاننا تنفيذ مشاريع كثيرة لو ضبطنا مشكلة الهدر، طبعا نحن نتفاءل خيرا بما قاله سيادة الرئيس، رئيس مجلس النواب، لانه في اول جلسة سيعرض علينا مشروع قانون من اجل وضع الرقابة على المجالس السيئة الذكر، ووزارة المهجرين.

نبدأ بالسراي الكبير، وكنت اتمنى ان يكون دولة رئيس مجلس الوزراء حاضرا لانه الاكثر اطلاعا، نبدأ بالمشروع الاول: السراي الكبير، من منكم لا يعرف السراي الكبير؟ فالذي يجهله، وهو آت الى مجلس النواب، ينظر فيرى سقفه طائرا وليس هناك سوى هياكل الحيطان. اليوم يجري مشروع ضخم فيه لاستضافة مكاتب رئاسة الوزارة وسكن رئيس الوزارة، طبعا الرئيس الحريري مطمئن الى انه باق الى سنة ٢٠٠٥ لذلك يؤمن السكن بهذا الشكل.

عندما كنت ـ من غير اليوم ـ برئاسة الحكومة، زارني الرئيس الحريري ومعه الخرائط، اطلعني على ما يجب ان يتم في السراي الكبير.

المعلومات التي لدي تقول بأن هناك ثلاثة طوابق تحت الارض هي قيد الانشاء، وبعدها تأتي المكاتب، واخيرا سيضاف طابقان لاستقبالات رئيس الحكومة وسكنه الارقام التي وصلتني مخيفة، مثلا: بمبلغ ١٢ مليون دولار لزم بالتراضي للسيد دباس، لا اعلم اسمه الاول، روبير؟ لزم بمبلغ ١٢ مليون دولار، كم كلف مقر المجلس النيابي؟

الرئيس: كلف مع الفرش ٦ ملايين دولار ونصف المليون.

عمر كرامي:

هنا جرى تلزيم الكهرباء والتدفئة والتبريد بمبلغ ١٢ مليون دولار، لزم بناء الحجر بالتراضي بستة ملايين دولار، ولزم الرخام بالتراضي بأربعة ملايين دولار، المجمع: ٢٢ مليون دولار، الى اين سنصل عند اكماله؟ لا ادري، مجلس الانماء والاعمار هو من يتولى الامر، من اين اتى بالمبالغ؟ لا ادري، كم سيكلف؟ لا اعرف، هذا نموذج بسيط عن الهدر.

تحدث بعض النواب عن مصفاة طرابلس او مصفاة البداوي بأنها تحتاج الى خمسين مليون دولار لاعادة تشغيلها وتجهيزها، ما هو الابدأ؟ تشغيل المصفاة ام بناء هذه السراي او هذا القصر؟

مثل آخر: الاوتوستراد الذي يؤدي الى ضبية، احدى الشركات المحترمة، ولا اريد ان اذكر اسماء حتى لا احرج احدا، قدمت عرضا بستين مليون دولار، فجاء من «دعس على ارجلهم » وقال لهم هذا المشروع ليس لكم، ولزم بعد ذلك بتسعين مليون دولار. الاوتوستراد العربي: لم يلزم بعد الى الآن، هناك دراسات تقول: نظرا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لطبيعة ارض الاوتوستراد، الكيلومتر يكلف عشرة ملايين دولار، من بيروت الى الحدود هناك مسافة ٦٠ كلم، الكلفة ستكون اذا ٦٠٠ مليون دولار، سمعنا انهم سيلزمونه بمليار او مليار ومئة مليون.

نحن هنا نستبق ما سيحدث، سيتحججون بالتمويل، الشركة هي التي ستمول، وعندما ندخل في قضية التمويل نتوه ولا نعود نعلم اين نحن؟

حتى لو كان هناك تمويل، كم ستكون الفائدة؟ هناك رسم وجعالة سيدفع ثمنها الشعب اللبناني من اجل الاوتوستراد، انا اعلم انك حريص جدا يا معالي الوزير، واعلم كم تبذل من الجهد لاجل عصر كل النفقات، وهكذا، وشهادة لله، ستسود وجهك مع كل الناس، تحاول جلب ايرادات قدر استطاعتك ولكنك تضعها في سلة الهدر الذي نتكلم عنه. لذلك نطلب منك انت بالذات، وانت صاحب الهدر، ان تقف وقفة مصيرية لمنع هذا الهدر.

ترميم المدارس المهنية: ارى ان الوزير السابق المشاكس الاستاذ حسن عز الدين يضحك، قرر ان ترمم المدارس المهنية، فأجرى مجلس الانماء والاعمار دراسة، وعند التلزيم كان لا بد من توقيع الوزير المختص الذي هو الاستاذ حسن عز الدين، فأرسلت اليه الاوراق للتوقيع، فاتصل بهم ليسأل عن الكلفة، فقالوا له الكلفة: ١٨ مليون دولار، والاستاذ حسن عز الدين كان مقاولا سابقا، له خبرة. في هذا المجال، فأتى بجماعته لدرس كلفة المشروع، درسوه، فوجىء بالرقم، اذ قدر بستة ملايين وخمسماية الف دولار، المهم رفض الوزير عز الدين التوقيع على الاوراق، وذهب الى الرئيس الحريري واطلعه على ذلك، فاستدعى مجلس الانماء والاعمار، وبنتيجة البحث تقرر تكليف لجنة لدرس هذا الموضوع. وبالفعل توصلت اللجنة الى الرقم ذاته الذي توصل اليه الوزير عز الدين ٦ ملايين وخمسماية الف، عاد مجلس الانماء والاعمار ولزم بستة ملايين واربعماية الف، واتت الملحقات وخلافها فأصبح المبلغ تسعة.

هذا نموذج عن عمل مجلس الانماء والاعمار واذا اردنا سرد نماذج فلن ننتهي لـ Sukleen، هل سمعتم بسوكلين؟ هناك شاب كريم اسمه «ميسرة سكر»، حل محل بلدية بيروت: هذه «خصخصة الزبالة»، لزموه ان يجمع الزبالة في بيروت ويكنس الخ... انتهى اول عقد، وهذه السنة سيجددونه له مع توسيع للصلاحيات واصبح مكان عمله يغطي تقريبا بيروت الكبرى، قدم سعرا هو ٤٠ مليون دولار، مجلس الانماء والاعمار استهول المبلغ.

ولاعطيكم فكرة مثلا: بلدية طرابلس نفذت كل هذه العملية بثلاثة ملايين دولار، طبعا هناك فرق بعدد السكان، الآن عدد السكان يتراوح بين ٣٥٠ و ٤٠٠، فاذا كان عدد السكان هذا في مساحة جغرافية كهذه، اربعة اضعاف، اكثر من اربعة اضعاف يا «بو حسين «؟ هذا غير معقول.

فالمهم ان مجلس الانماء والاعمار الف لجنة ودرست كل هذه المواضيع وتوصلت الى رقم ٢٢ او ٢٣ مليون ونصف دولار.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في الحقيقة نقول لكم، قياسا على ما يجري في بلدية زحلة وما يجري في بلدية طرابلس ان هناك ربحا لا يزال بهذا الرقم عشرة ملايين دولار طبعا الآن لم يصدق العقد بعد، انما ايضا، يا معالي الوزير السنيورة الحريص على الخزينة وعلى الهدر، نريد وقفة مصيرية في هذا الموضوع.

الآن نصل الى بيت القصيد: مشاريع الجنوب، هناك مشاريع الطرقات في الجنوب، مشروع الكورنيش البحري في صيدا، الاستشاري دار الهندسة كمال الشاعر وشركاه، قيمة المشروع حسب دراسة الادارة من ٣٥ الى ٤٠ مليون دولار، وطريقة الدفع تكون بشكل نقدي اي بدون تمويل من المقاول. المشروع الثاني: طريق الزهراني ـ قانا، وطولها ٣١ كلم، الاستشاري مكتب المهندس مصطفى فواز، قيمة المشروع حسب تقدير الادارة من المئة الى المئة وعشرة ملايين دولار، وطريقة الدفع تكون بشكل نقدي اي بدون تمويل من المقاول، والادارة المختصة في هذين المشروعين هي مجلس المشاريع الكبرى ورئيس مجلس الادارة المهندس محمد فواز.

قامت الادارة بمناقصة محصورة خلافا للقانون. اليوم، مشاريع من هذا النوع يوضع لها دفتر شروط وتتقدم شركات لبنانية، عربيه، اجنبية الخ. . . ويتم التصنيف بعد ذلك من هو القادر ومن هو غير القادر، ومن خلال المنافسة نجد السعر «المظبوط». هنا، دون ان يجري كل ذلك، حصرت المشاريع بأربع شركات.

المشروع الاول اخذته شركة «جنيكو»، السعر ٦٧ مليون دولار.

والمشروع الثاني شركة «قاسيون»: والسعر ٢٠٦ مليون دولار، نعود ونقول ان هذا المشروع الذي رسا عليه ٢٠٦، كان الحد الاقصى الذي وضعته الادارة ١١٠، والمشروع الاول كان الحد الاقصى فيه ٤٠ مليون دولار.

طبعا هذا المشروع لم يوقعه ديوان المحاسبة لغاية الآن، انا اقول ما حصل، وانبهك يا معالي الوزير، الزملاء الذين تكلموا قالوا ان هنالك هدرا، انما نحن نعطيكم وقائع وارقاما.

غدا يقولون لك يوجد هنالك تمويل، الدولة تدفع ٥٠ ٪ للتمويل، وبعدما ينتهي المشروع بسنة تدفع الباقي، انما بهذه الارباح ال ٥٠٪ اصبح «من دهنو قليلو»، لم يعد يوجد تمويل من المتعهد.

فلا تعذب نفسك اكثر يا معالي الوزير، في الحقيقة يجب ضبط امور الهدر، وما يحصل تشيب له الولدان، نحن لا نعطي هذه المعلومات لكي نجرح احدا، نحن نقوم بواجبنا في حرصنا على اموال الدولة وخصوصا بعد ان عرضنا الارقام التي تشير الى اننا قطعنا الخطوط الحمر وبأننا نسير بسرعة قياسية نحو الهاوية. في الحقيقة نريد ان نتطرق الى موضوع الاعلام، وقبله موضوع القضاء، يا معالي وزير العدلية، في الحقيقة زميلنا الاستاذ نجاح واكيم نكلنا نحبه واحترمه، وطبعا هو يجهد بأن يكشف ما يجري على ساحة الدولة والحكم لان من يتحرك يخطىء بالفعل، اما نحن فعلينا ان نسلط الاضواء على الاخطاء من اجل التصحيح؟ فجميعنا نوايانا سليمة ولا يريد احد منا ان ياخذ مكان الآخر لاننا والحمد لله شبعنا، «وعقبى للعاوزين»، ولكن من واجبنا نحن كمسؤولين وكنواب عن هذا الشعب ان نسلط الاضواء على كل الامور التي نشكو منها جميعا والتي تسبب اضرارا جسيمة.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

فاليوم التفسير لمادة صريحة بشأن حصانة النائب، وهذا امر لا نقبل به على الاطلاق، لان هناك اكبر اعتداء على الحرية في هذا البلد، اذا كان النائب لا يستطيع ان يتكلم داخل الندوة النيابية بحرية كاملة، وخارج الندوة النيابية، فعلى الحرية وعلى النيابة وعلى مجلس النواب، السلام، فهذا موضوع لا يجوز اللعب فيه على الاطلاق.

اما بشأن الاتهامات بالنسبة للقضاة، فنحن بالفعل نفتخر ونعتز بقضائه، فالقضاء هو آخر معقل لصيانة الحرية ولصيانة الحقوق، فاذا كان هناك أي شك في القضاء فعلى الدنيا السلام.

لذلك هناك اتهامات وهناك كلام نسمعه في الصالونات واكثره وشوشة بشأن بعض القضاة، زملاؤهم يتكلمون عنهم، محامون يتكلمون عنهم، ربما يكون هذا صحيحا او غير صحيح، ولكن الاستاذ نجاح وجه اصبع الاتهام بكل صراحة، وهذا امر لا يجوز السكوت عنه، يجب اجراء التحقيقات من اجل صيانة هذا الحصن الحصين الذي لا يجوز التفريط به على الاطلاق.

وهناك اتهامات لك يا معالي الوزير لانك تتدخل في القضاء وبأنك تتصل بهم، ونحن نجلك عن ذلك، وهذا امر لم يسبقك عليه أي وزير سابق.

الموضوع الثاني هو موضوع الاعلام، نحن بالفعل نعتبر الاعلام في هذا البلد هو الرئة التي يتنفس منها كل الناس وهو المثل الاساسي للحرية، نحن عندما تحدثنا عن موضوع الاعلام، وعندما عبئت كل الاجواء من اجل موضوع الاعلام، وعندما تقدمنا باقتراح القانون من اجل تأجيل تطبيق المادة (١٦)، نحن بالفعل لم نكن نعترض على التقرير الفني.

اولا، نحن طلبنا تأجيل المادة (١٦) لان اتفاق الطائف يقول ان التنظيم المتعلق بالاعلام يجب ان تجريه حكومة وفاق وطني، فهل هذه الحكومة هي حكومة وفاق وطني؟ واملنا في الانتخابات الجديدة التي بشرنا سيادة الرئيس اليوم بأنها ستتم في موعدها، ونأمل بان يكون هناك نوع من التغيير وان تأتي حكومة وفاق وطني بكل معنى الكلمة وتطبق القانون بالشكل العادل.

نحن لم نعترض على التقرير الفني، مع اننا كنا نعرف ما سيصدر عن هذا التقرير الفني قبل ستة اشهر من صدوره، اعني انه لا شيء فيه من الفن، لان سيادة الرئيس تحدث في مجالسه الخاصة ونشرت جريدة النهار ما تحدث به ولست ادري اذا كان ما نشرته صحيحا.

الرئيس: مئة في المئة صحيح.

عمر كرامي:

فاذا ولنردد ما قاله، دولة الرئيس الحريري يريد ثلاث محطات، يأتي الشيخ بيار الضاهر الى عند دولة الرئيس، ويقول له: «فنيا كم محطة يتحمل الجو اللبناني؟»، فيجيبه: «ست محطات»، فيقول له: «اكتب ذلك»، ويجري اجتماع بين الرئيسين ويدور نقاش حاد وتنتهي القضية بأنهم اتفقوا قبل ستة اشهر على ست محطات، فأين الفن؟ اين هو التقرير الفني؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يا دولة الرئيس، للتصحيح، كان رأي اللجنة الفنية بين ثلاث واربع محطات، شركة الاعلانات قالت ان الجو اللبناني التجاري يتحمل محطتين، اما الشخص الذي قال انه يمكن ان يتحمل فهو الشيخ بيار الضاهر، قال: «ان هذا الكلام غير دقيق وانه يتحمل ست محطات»، ضغطنا نحن ان تكون الست محطات كحد اقصى، هذا صحيح.

عمر كرامي: يا دولة الرئيس،

نحن مع احترامنا لكل هذا الكلام، استمعنا الى آراء الكثير من الفنيين الذين يقولون اليوم بأن المعدات الاكترونية تطورت بشكل كبير واصبح هناك ما يسمى بـ« Digital»، هذا النظام الـ «Digital» قادر على ان يكسر الموجة الى عدة موجات دون ان يضيع احدا، ممكن ان تصل الى الاربعين والستين والتسعين، بقدر ما تريد، أليس كذلك؟ انت درستها يا «ابو الياس»، ليست هذه نقطة الخلاف يا دولة الرئيس، الخلاف على الا يكون هناك فريق واحد مسيطر على الاعلام، لذلك قدمنا ثلاثة اقتراحات. دعونا نعود الى ما كنا عليه في السابق، تلفزيون واحد هو تلفزيون الدولة، ولكن ليس التلفزيون الموجود اليوم، لانه كارثة.

التلفزيون الرسمي كان مفلسا، ٥٠٪ منه يملكه القطاع الخاص، كان قد عرض اسهمه بثلاثة ملايين ونصف، يأتي الرئيس الحريري ويشتريه بخمسة ملايين ونصف، الان، بناء على قرار مجلس الوزراء باستعادة الدولة له باعه لها بمبلغ ١١ مليونا في اقل من سنة، هذا هدر ايضا.

المهم انه كان قد عين رئيس مجلس الادارة ومجلس الادارة الخ... كلهم من اتباعه واصبح يمرر من يريد، ومن كان تمريره «كتير فاقع» على تلفزيون المستقبل، يمرره على تلفزيون لبنان مثل برنامج «برلمان ٩٦» (المعمول) ضد النواب، في تلفزيون «المستقبل» «كتير فاقع»، فمروره من خلال التلفزيون الرسمي للدولة، ضد رئيس المجلس وضد... الخ... نحن لا نثيرك، لكننا سمعنا ذلك. المهم اننا نقبل بهذا التلفزيون وحده، لكن على شرط ان تتغير كل هذه البضاعة الموجودة فيه ويأتي اشخاص فنيون وحياديون الخ... يديرون هذا التلفزيون بشكل لائق حضاري، يفسح المجال للاخبار والبرامج السياسية مناصفة للحكومة وللمعارضة، نقبل بتلفزيون واحد، القضية ليست قضية عدد، يا اخي تريدون ست محطات، حسنا.

هذه التلفزيونات التي تحملت خلال عشر سنوات او اثنتي عشرة سنة خسائر كبيرة ودافعت عن القضايا والمبادىء الوطنية وعن قضايا اجتماعية وما زالت تناضل حتى الآن، هل من المعقول ان نقفلها؟ ونأتي بالاشخاص الذين لا علاقة لهم بكل هذه الامور، ويكون كله من لون واحد.

نحن ضد الاعلام الموجه وضد الرأي الواحد، تقولون لي كيف؟ انا اعرف ما هو تخطيط الرئيس الحريري لان التلفزيون هو اعلان. كل الخبراء يقولون ان السوق الاعلاني لا يتسع الا لثلاثة تلفزيونات، طبعا من سينافس الرئيس الحريري في هذا المضمار؟ وفي النتيجة لن يبقى احد غيره على الساحة، كلهم سيفلسون وهذا هو التخطيط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحل الثالث، ان تبقى كل هذه التلفزيونات موجودة ويوضع نظام صارم كما هي الحال في الاعلام المكتوب، كل من يخالف يعاقب، ليس التقرير الفني هو المقصود، ليست هذه غايتنا، غايتنا ان تبقى هناك اصوات متنوعة وان يفسح في المجال لجميع الناس لكي يتحدثوا، هذه هي قصة الاعلام باختصار، ولا يجوز ان يتم الامر الا على هذا الشكل، ونحن مطمئنون بوجود الرئيس بري الحريص، ونحن لا نداهن له ولا نتزلف له، الحريص على وضع الامور في نصابها، ونحن مطمئنون الى اننا في النتيجة سنصل معا الى العدالة والحقيقة.

يبقى ان نتحدث في موضوع المعرض، معرض رشيد كرامي الدولي، معرض طرابلس، لقد سبق لي في كلمة القيتها في الشمال ان قلت ان الشمال هو اكثر المناطق حرمانا، وبالفعل فان طرابلس اليوم هي العاصمة الثانية، محلاتها تقفل الساعة الثانية بعد الظهر، ووضعها الاقتصادي من اسوأ ما يكون. لقد قررت الدولة منذ ثلاثين سنة ان تقيم معرضا في طرابلس لتحريك اقتصادها، ولظروف سياسية متعددة وبعد ذلك وقعت الاحداث، في الحقيقة كان المعرض في العام ١٩٧٥ قد انتهى تقريبا، ثم جاءت الاحداث واجتاحته كما اجتاحت كل مؤسساتنا، طبعا توقف هذه الفترة الطويلة من الزمن، وانا عندما كنت رئيسا للحكومة «من غير اليوم»، زارني الرئيس الحريري وكنت وكأني اتنبأ بأنه هو سيأتي رأسا للحكومة، فأخذته الى المعرض واريته اياه، واتفقنا على ان يساعدنا على تشغيل هذا المعرض، وبالفعل عندما اتى رئيسا للحكومة راجعناه في الموضوع واستطعنا بالرغم من معارضة الوزير السنيورة..

خصصوا لنا مبلغ خمسة ملايين دولار، بقسم منه بنيت قاعة مقفلة ـ من اصل ٧٠ الف متر ـ ١٠ آلاف متر، بالفعل لا يوجد مثيل لها في كل لبنان، وهذا المعرض، بالمنشآت (التي هي عليه) اليوم وبحسب التقارير الدولية او الكتالوغات «Catalogues» الدولية هو الرابع عشر في العالم.

الرئيس: الامر حسم في هذا الموضوع.

عمر كرامي: الان من جديد...

الرئيس: كيف من جديد؟ لقد صدر قرار من مجلس الوزراء بالحصرية وصدر قرار من الوزير المختص وبعثت به اليك.

عمر عرامي:

صحيح، صدر قرار الحصرية ونشكركم لمساعدتنا، لكن، هنالك الان همس، وقد بدأ هذا الهمس يعلو بأن الحكومة تريد ان تتراجع عن هذا القرار وتريد ان ترخص في بيروت، واذا تم هذا الامر، «العوض بسلامتك»، «راح» معرض طرابلس. انا احببت ان اقول هذا لكي انبهه، واضع النواب ورئيس المجلس والحكومة في الجو، وهذا الامر فيه قضاء على منطقة الشمال كلها. المعرض ليس لي ولا لاي احد من النواب ولا لطرابلس، هذا المعرض للشمال ومعرض لكل لبنان.

في الحقيقة سمعت تصريحا لوزير الاقتصاد، تصريحا مهما جدا، بأن هذا المعرض في المستقبل سيتطور

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشكل يجذب كل المعارض في المنطقة، فيا معالي الوزير اكمل معروفك ونحن نشكرك.

ولي كلمتان لوزير الداخلية، يا معالي الوزير، الانتخابات قادمة كما بشرنا دولته، اولا أي مرشح لديه تكاليف مالية باهظة وانت تعرف، انت تدفع اكثر من كل الناس.

اولا: حتى الآن لا نفهم لماذا لا يجري احصاء في هذا البلد، لايعرف احد عدد سكان لبنان، لماذا؟ انت عندما اتيت قلت انك ستفعل ما لم يفعله الاوائل وانك انت وزير داخلية «قبضاي» وحتى الآن لم نر شيئا، اين الاحصاء؟ لا يوجد.

ثانيا: بعد انتهاء الاحداث بست او سبع سنوات هل من المعقول الا توجد هوية مع أي لبناني؟ لقد راجعتك مرارا عديدة، وهذا الامر مربح للدولة والوزير السنيورة يحبذه لانه يدر عليه المال، كنت اعلم انك لزمته، لماذا لا توجد هوية؟ بالنسبة لاخراج القيد، هذه اكبر «لبكة» في الانتخابات، هذا غير معقول، انه مصروف مضن على المرشحين، لذلك لن يستطيع الترشيح الا من يملك اموالا.

الرئيس: البطاقة الانتخابية هي الاساس.

عمر كرامي:

سنصل اليها يا دولة الرئيس، لكن اخراجات القيد لايمكن ان تتصور كم كانت معرقلة في الانتخابات لان رؤساء الاقلام منهم من هو منفتح العقل ومنهم من هو ضيق العقل، فيقول لك هذه صورة «مطعوجة» وهذا لست ادري الخ...

اعني ان نصف الاصوات تضيع، ثم يقولون لك ان الناس لم ينتخبوا، يا اخي انتم تجبرون الناس على ان لا تنتخب.

ثالثا: البطاقة الانتخابية، ايضا توفر الكثير على الناس وتريحنا من الخزعبلات الموجودة في السجلات.

رابعا: قضية الفرز، في الحقيقة في العصر الحجري لم يكونوا يفرزون، لماذا لا نجعل الفرز بواسطة المكننة، لا يجوز ان تبقى النتائج يومين او ثلاثة او اربعة وتصبح موضع شك كبير، انهم كما اخبروني ينبطحون على الطاولات ويضعون مساطر الخ... في الحقيقة وبوجود الكمبيوتر هل يعقل ان نبقى هكذا يا معالي الوزير، «رضي الله عنك»، لقد قلت ما قلت، انه عهدك في هذه الحكومة ـ ان شاء الله عهدك طويل ـ انما انه عهدك بأن تكون وزيرا «قبضاي بشي شغلة» والسلام عليكم.

الرئيس: ترفع الجلسة الى غد في الساعة العاشرة.

ورفعت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف مساء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٦/١/٣٠

الرئيس: نتابع الجلسة، الكلمة للزميل الدكتور محمود عواد.

محمود عواد: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام، نسألهم عن طرقات مهمة وحيوية في جبيل فيقولون ان هناك عجزا. كيف حصل هذا.

الرئيس: ما علاقة هذا الامر بالموازنة؟

محمود عواد:

لقد اعطوا في «الدورة» لان ظهرهم مسنود ولم يعطوا لجماعتنا، لماذا، لا افهم، صيف وشتاء على سطح واحد، لا يجوز. اسأل هنا، هل يجوز يا معالي الوزير أن يكون هناك صيف وشتاء على سقف واحد؟ كيف تصرف الوزارة لصيادي الدورة وعين المريسة وغيرها ولكل صياد مليونا ليرة بسبب التعطيل لاربعة ايام، فيما لا تساعد صيادا خسر شباكه ومركبه؟

نرجو اخذ العلم بذلك لننصف هؤلاء.

الادارة:

بعد مداخلات الزعامات من رؤساء ووزراء ونواب كان الفشل في عملية التطهير الاداري حتى بات يأتي المواطن ويقول اريد ان أفعل هذا الامر. فتقول له: هذا الامر غير قانوني، فيتركك ويذهب ثم يأتي بعد اسبوع ويقول لك دفعنا ٢٠٠ او ٣٠٠ دولار «ومشي الحال».

مع الاسف، تتم الصفقات، وحتى غير القانونية تصبح قانونية بـ ٢٠٠ او٣٠٠ دولار فالى متى سيبقى هذا التسيب الاداري؟ الحق ليس على الحكومة، انما على الذين تدخلوا ومنعوا التطهير الاداري.

الاغتراب:

ان المغترب اللبناني الذي ينتشر في جميع اقطار العالم هو خزان الوطن، ولولا الاغتراب خلال الحرب المحنة لكان الفقر والجوع أصاب عائلات كثيرة من ابناء هذا الوطن. لذلك تكريما لهذا المواطن وتشجيعا له وجب على الدولة ان تعمل على حمايته ومساعدته في العودة وتسهيل كل الامور له في سبيل ذلك، وهنا لا يسعني الا ان اشكر فخامة الرئيس لتكريم مثل هؤلاء المغتربين وكان آخرهم الشيخ ريمون ابي راشد الذي قدم له فخامته وسام الاستحقاق من رتبة فارس تكريما لعطاءاته التي طاولت جميع الاراضي وجميع الطوائف. فهنيئا للبنان بأبنائه ولا سيما المغتربين الذين ما زالوا يترددون الى وطنهم ويعملون على مساعدة الناس فيه ويكملون مسيرة الاعمار التي بدأتها الدولة بعد الحروب التي عصفت بالوطن.

العمل:

اسأل هنا معالي الوزير اسعد حردان الذي نحب ونحترم، هناك مركز للضمان في مدينة جبيل مقرر منذ اكثر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من عشرين سنة. وقد سمى معالي الوزير رئيسا للمكتب هو الاستاذ جوزف حردان من اهمج، كما عين الاستاذ شوقي الجعفوري مساعدا له في عمشيت وحتى الآن فالمركز مشلول، لانه بحاجة الى ستة او سبعة موظفين، ويجب ان يبقى المواطن الجبيلي المضمون الذي يستحق له بعض المال من الضمان، ينفق ذلك على الطريق، وممنوع ان يكون لدينا مركز للضمان في جبيل لذلك نتمنى ان يتفعل هذا المركز في جبيل.

التربية:

والتعليم حتى الآن لا نجد ان هناك حلا يلوح في الافق بالنسبة للاقساط المدرسية. فنتمنى على الوزير الصديق ان يكون حازما في هذا الموضوع لان الناس لم يعد بإستطاعتهم التحمل ابدا.

دولة الرئيس، في جبيل لا يوجد أي ملعب لكرة القدم والسبب هو عدم وجود أي اهتمام من المسؤولين السابقين والحاليين. علما ان هناك اربعين الف متر، وهي مسجلة لوزارة التربية وقد راجعت الوزيرين الصديقين ابو حسين وغانم على ان يتم تقسيم هذه الارض الى ثلاثة اجزاء، ووافق كل منهما مشكورين. على ان يكون جزء للمدرسة الرسمية وجزء لاجزاء مدينة رياضية منها ملعب لكرة القدم، وهنا احب ان اذكر ان هناك اقضية يوجد فيها اكثر من مدرسة مهنية وربما ثلاث مدارس مع العلم إنه لا يوجد في جبيل أي واحدة منها وعلما انني ممن يؤيدون تشجيع المدارس المهنية مع ترشيد الطلاب للتعليم المهني كون السوق اللبناني اصبح مشبعا جدا بالاختصاصات يتهافت عليها الطلاب حتى بات اكثرهم بلا عمل، محاماة وطب وهندسة فقط ولو حصل الترشيد في السياسة التربوية لامكن ان يتجه الطلاب لما يحتاج اليه السوق اللبناني، لا سيما في الامور المهنية مع التوضيح بان الاختصاص المهني لا يقل مرتبة عن الاختصاص الجامعي ابدا في الدول المتقدمة بل انه افضل بكثير.

وزارة الثقافة:

انني اسأل اين هو نشاط هذه الوزارة فيما يخص الاماكن الاثرية في جبيل. اين الاهتمام بأرز جاج وبقية المناطق الاثرية؟

لذلك نطلب من معالي الوزير العمل الجدي والسريع لانه جبيلي «ومتملك » في جبيل وان يقوم بالعمل لاستحداث متحف في جبيل يتم فيه جمع ما تبقى من الآثار التي بعثرت ونهبت واستقرت في حدائق المسؤولين وبيوتاتهم «ومافيا» الاثار.

ان هذه الثروة الوطنية يجب اعادة جمعها واسترجاعها كي تغني المتحف الذي نطالب به، لا سيما وان جبيل وهي من اعرق واقدم مدن العالم عائمة على الآثار كما يقولون وهذا ما تؤكده الحفريات اليومية. اسأل لماذا لا يتم التنقيب بطريقة رسمية ومنظمة عن هذه الآثار ليصار الى جمعها منعا للمصادرة والتشبيح والاغتصاب. فلا يجوز لآثار جبيل ان تظل في الاسر ومسلوبة او مبعثرة او مطمورة بعد الآن.

الزراعة:

سؤال الى الصديق معالي الوزير فاخوري. اذا كانت كلفة كيلو البندورة يا معالي الوزير ٨٠٠ ل. ل. حسب

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

التعرفة، فكيف تباع صندوقة البندورة بألف وخمسماية والفي ليرة لبنانية، علما ان البندورة كما قال دولة الرئيس كرامي، الآتية من عمان، ربما كانت اسرائيلية لان الجماعة « فتحوا على بعض وكثروا»، فنرجو من معاليكم حماية لهذا االمزارع، وان يصار الى التدقيق عن مصادر البندورة وتدعيم المزارع اللبناني كي لا يقع في الخسارة اكثر من ذلك. هل تخطط الوزارة للتعويض على هذه الشريحة من الشعب اللبناني الذي يبلغ حوالي الـ ٤٠٪ من المجموع؟ وكيف ؟ علما اننا في عهد الوزير السابق راجعناه شخصيا مرات كثيرة بطلب المساعدة للمزارع في جبيل يوم «قصة البقر» ولكن دون جدوى، نتمنى «بس يوصل البقر يشيلو لنا حصة لجبيل «. هناك حرائق حصلت في جبيل لمزارع تفاح ولم نحصل على أي تعويض، هناك حرائق حصلت في جبيل اكلت جزءا كبيرا من موسم التفاح وحتى الان لم يفرج عن المساعدة. والوضع المعيشي ليس خافيا على احد بينما نجد ان الاموال المخصصة لهكذا تعويضات ومساعدات ذهبت الى جيوب الازلام من حول المسؤول السابق والحاسبين، فهل يمكن ان يعوض على هؤلاء والمزارعين الذين قدموا طلباتهم الى اللجنة العليا للاغاثة وهم بانتظار الاموال كما وعدوا؟

وايضا ما هي السياسة الزراعية التي تتبعها الحكومة من اجل تسويق التفاح والحمضيات وسائر المنتوجات اللبنانية؟ علما بانني سمعت من دولة الرئيس ان اتفاقا سيتم مع اوكرانيا لتبادل التفاح بمنتوجات اوكرانية. فاين اصبح هذا الاتفاق؟ واين التصنيع الزراعي وتشجيعه؟ ان لبنان لا يقوم الا بتشجيع الزراعة والصناعة حيث ثبت ان السياحة لا تكفي. لا سيما ان اسرائيل تمتلك «الكباريه» الاهم في المنطقة، لذلك فعلينا ان نشجع الزراعة والصناعة.

دولة الرئيس، في جميع دول العالم نجد ان البلديات هي السلطة الادارية التي تقوم بعمليات كبيرة وكثيرة منها شق الطرقات وتعبيدها وانشاء البنى التحتية من مياه شفة وكهرباء وتلفون وصرف صحي وخلافه. اسأل لماذا تتأخر الانتخابات البلدية، ولماذا تبقى هذه السلطة المهمة مشلولة؟ ومتى ستتم هذه الانتخابات؟ وتفعيل البلديات مهم جدا كي تريحنا كنواب من مطالب الناس، لان البلدية تخفف كثيرا عن النواب، لذلك نطالب بتحديد موعد انتخابات بلدية قبل الانتخابات النيابية. اما الانتخابات النيابية فلن اتكلم عنها كونها لا تزال في المجهول ولا يستطيع احد الجزم او الحزم بأنها ستجري ام لا، ومتى ستجري، جميع المسؤولين يبشرون بحصولها فكيف ستجري هل على اساس دائرة واحدة للمحافظة؟ ام خمس او ست او تسع محافظات او اقضية لا احد يعرف. كيف ستكون هذه التقسيمات؟ وهل ستتبع البطاقة الانتخابية؟ هل انتهت لوائح الشطب؟ كل هذه الاسئلة بحاجة لاجابات قبل تعيين موعد الانتخابات بفترة ليتمكن المرشح من ادارة بوصلته في الاتجاه الصحيح وكذلك الناخب.

واطالب ايضا وزير الداخلية، دولة نائب ورئيس مجلس الوزراء ان يكون التأمين الزاميا.

دولة الرئيس، ان الحرمان الذي عانى منه الجبيليون عبر السنين الماضية دفع بالكثير منهم للنزوح الى بيروت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وضواحيها للبحث فيها عن مورد عيش كريم، فسكنوا الضاحية الجنوبية بغالبيتهم وبنوا المنازل على قدر حالتهم المتواضعة. هؤلاء «المعترين» اهل الضاحية الذين جاؤوا من جبيل بنوا حول الضاحية على الرمول وطبعا صاروا جزءا مهما من اهل الضاحية ثم جاءت «أليسار» واستملكت، فنتمنى على الدولة انصاف هؤلاء كي لا يرموا في الشارع. اما الوضع الاقليمي، فانني اسأل ما هي السياسة التي تتبعها الحكومة لمجابهة هذا الحوت الآتي من فلسطين والذي يهدد بابتلاع الاقتصاد والمال العربي؟ انه الزحف العربي الذي نرى وبأسف، ان هذا الحوت يهدد ايضا الانسان العربي لا سيما في لبنان.

جيل بكامله نشأ وترعرع بروح العداء لهذا العدو، فما هي الخطوات التي سنخطوها لمواجهة هذا الواقع الجديد والخطير.

لذلك نطالب الحكومة بالعمل الجاد للدخول في المفاوضات مطالبين بتنفيذ القرار ٤٢٥ متلازمين مع المسار السوري لما فيه النجاح لشعبينا اللبناني والسوري.

كما اطالب الحكومة بعد هذا العرض ان تخطو لتطبيق التوازن المناطقي انصافا للجميع ورحمة بالمناطق النائية.

دولة الرئيس، لا يسعني الا ان انصف الحكومة فأحيي ما تقوم به من اعمال عمرانية ولا سيما في بيروت غير انه لا يجوز ان يستمر البناء دون ان نبني المواطن ونهيء له سبل العيش التي تجعله كريما. هنا نسينا ان نتحدث عن الهاتف الخليوي الذي يعمل او الذي لا يعمل الا على الخط الرئيسي (على الاوتوستراد) بين بيروت وجبيل وطرابلس. اما اذا بعدت امتارا «بيقطع النفس». ان المواطن الجبيلي يا دولة الرئيس دفع كغيره مئات الالاف من الدولارات كي يعوض تقصير ما فات من التلفون العادي فوقع في فخ مافيات الخليوي وما ادراك ما الخليوي. لذلك نطالب الوزير الصديق لاتخاذ الاجراءات اللازمة في حق هؤلاء، كي تتحسن هذه التقديمات، كما نطالبه بتدعيم السنترالات وتحديثها في المناطق كي لا يبقى المواطن تحت رحمة هؤلاء التجار.

اخيرا، هذا الصباح قرأت في احدى الجرائد بأن الجنسية الالمانية منحت هدية تقدير لعلي زراقط لان له ١٥ اختراعا، مهندس ساعات وآلات، من يحتضنه؟ ويقولون ايضا ماذا سيقول هذا المخترع عندما يعود الى المانيا وامام صحافتها، هل يذكر انه لا يوجد موقع للعلماء في لبنان؟ وهل يعرض حقائق ما وصل اليه مع اصحاب المعالي المنهمكين في امورهم الانتخابية؟ وهم ربما كانوا ينظرون الزراقط كصوت واحد من بين الالوف.

تذكروا اسم زراقط الذي سيرتمي غدا في احضان الاجانب، وهم يقبلون عليه ويكرمونه هناك بالتأكيد اكثر من وطنه؟.

ان لبنان يملك طاقات مهمة في عالم الاختراع والابداع ولكن للاسف لا مكان لهؤلاء في وطننا. منذ زمن كان عندي اكتشاف، ارسلت الى وزارة الاقتصاد محاميا ليسجل اختراعا معينا، اقول هذا لتروا كم يهتمون بالاكتشافات اذا كانت طبية او غير طبية، قالت له الموظفة: «عيب، عيب، شو نحنا play boy هنا» قال لها

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

هذا الموضوع صرف عليه الاف الدولارات وهو انجاز عالمي ولا يجوز ان تكلميني بهذا المنطق. فتشبثت برأيها ولم تسجل الاختراع.

لذلك نتمنى ان تحضن الدولة مثل هؤلاء المبدعين والمخترعين وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

بعد مداخلات الزملاء الكرام والتي تناول فيها كل منهم بجدارة، كما رأينا الزميل الذي سبقنا، وجها من وجوه سياسة الحكومة المالية، او فصلا من فصول الموازنة العامة، سيكون كلامي محصورا في القاء نظرة عامة على هيكلية موازنة العام ١٩٩٦ تماما كما نفعل في لجنة التصميم عندما نتعامل مع الوزارات اي ـ تحليل للتوازنات والمعدلات العامة.

- بيان الخلل حيثما خلل.
- ثم اقتراح الحلول ولكن دائما في نظرة ايجابية بناءة شاننا في كتلة النواب الارمن. دولة الرئيس، مشروع الموازنة للعام ١٩٩٦ البالغ ٦٤٥٠ مليارا يمكن اعتباره مقسما الى ثلاثة اجزاء:
- الجزء الاول ٣ آلاف مليار الديون المتوجبة الاداء، ٢٦٠٠ الفان وستماية مليار ٨٦١ مليار للجزء الثاني الانشائي.

ما معنى ذلك؟ يعني ذلك اولا ان الشعب اللبناني سيتحمل في العام ١٩٩٦ ضرائب ورسوما بمقدار ٦٤٥٠ مليارا أي ٤ مليارات دولار. ولان عددنا يقارب الـ ٤ ملايين لبناني يعني ذلك انه يصيب كل مواطن ١٠٠٠ دولار أي ما يقارب مليون وستماية وخمسين الف ليرة لبنانية. اين يذهب هذا المال؟

- الجزء الاول الذي يكلف ثلاثة آلاف مليار كناية عن رواتب واجور ونفقات ادارية أي اكلاف تشغيل الجهاز الحكومي، يعني تشغيل الماكينة الحكومية.
- الديون المتوجبة الاداء ٢٦٠٠ مليار ليرة، وقد يتبادر الى الاذهان اننا ندفع بذلك الديون المتراكمة على الخزينة ولكن الواقع غير ذلك. ان هذا المبلغ مخصص لدفع فوائد الدين الاصلي فقط بحيث اننا في نهاية العام ١٩٩٦ يبقى الاصل هو هو ان لم يزد.
- اخيرا الجزء الانشائي ويبلغ ٨٦١ مليار ليرة بما فيه ايضا تجهيزات وانشاءات، يعني ذلك ان القيمة المضافة على الثروة الوطنية في آخر السنة لا تكون بتعبير مبسط ٨٦١ مليار ليرة. هذا القسم الانشائي البالغ ٨٦١ مليار ليرة كم يكلف انتاجه في الموازنة؟ انه يكلف حوالي ستة الاف مليار. أي ١٣٪ مقابل ٨٧، مصاريف عمومية، واذا جاز بشكل مبسط ان نقارن موازنة الدولة بموازنة أي مؤسسة في القطاع الخاص يمكن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القول جزافا ان الدولة توظف ٦٤٥٠ مليار ليرة لتنتج ٨٦١ مليار ليرة طبعا انها نتيجة مقلقة ان لم نقل مذهلة. هذا طبعا عرض مبالغ فيه لان الدولة لا تنتج فقط خدمات مادية انما امن وقضاء وعلاقات ولكن بالعموم يبقى الواقع المرير ان صورة الموازنة كما عرضناها هي صورة قاتمة تدعو الى الحذر. ما هو العلاج؟ العلاج بنظري واضح وبسيط جدا.

- في الجزء الاول ٣ آلاف مليار، رواتب واجور ٥٥ الف موظف مدني ما عدا طبعا افراد الجيش وقوى الامن والامن العام وامن الدولة. العلاج هنا هو زيادة انتاجية لهذه المجموعة الضخمة من الموظفين.

الكل يقول ذلك ولكن كيف؟؟ عندما نرى وزيرا او مديرا عاما يعمل ليلا نهارا وحتى بعد ساعات الدوام نعجب ونهنىء. ولكن يجب ان نعجب ونهنىء اكثر بكثير للوزير او المدير العام الذي يتمكن من تحفيز موظفيه على التقيد بالدوام والعمل طوال ساعات العمل، لان واقع الادارات ان الموظف لا يحضر قبل التاسعة او العاشرة صباحا، اذا حضر، ثم يترك وظيفته غالبا في الظهيرة، اما لنقل اولاده الى المدرسة او لتأمين عمل يكون هو شغله الشاغل.

ايها السادة الوزراء الكرام المشرفون على اعمال الادارات، تذكروا ان ساعة واحدة يعمل فيها موظفو الدولة عملا جديا كاملا تعني كسب ٥٥ الف ساعة يوميا من الانتاج وهذه هي الزيادة في الانتاجية. ثم ان زيادة الانتاج لها اصول وقواعد علمية وفنية ليس اقلها نظام الحوافز. طبعا ان زيادة الانتاج تفترض اولا ان نعطي الموظف الراتب والرتبة الصحيحة، وهنا اتساءل متى سيظهر الى النور سلم الرواتب والرتب النائم في الادراج؟

اما نظام الحوافز لزيادة انتاجية أي شخص في أية مؤسسة، فيتمثل بمختلف الكفاءات المادية والمعنوية ووسائل عديدة اخرى هي موضوع دراسات نفسية وعلمية في علم المانجمنت وعلم ادارة الاعمال.

وهنا لا يسعني سوى ابداء الاسف لخلو فصل الرواتب والاجور من التعويضات المخصصة للمكافات، لانه دون مكافأة يتساوى الصالح والطالح وهذا اسوأ ما يمكن ان يحصل بالنسبة لانتاجية الموظف.

وعلى ذكر المكافأة تذكروا ان الاختصاصيين في هذا المضمار اجمعوا على ان المكافأة حتى يكون لها مفعول، يجب الا تمثل اقل من ٢٥٪ من الراتب الاساسي والا بقيت دون مفعول يذكر. العلاج بالنسبة لفصل الديون المترتبة وقدرها ٢٦٠٠ مليار. طبعا الحل هو في استعمال جميع الاموال المتاحة لتخفيض حجم الدين. اولا تشغيل الاموال المجمدة التي تبقى في صناديق الدولة والمؤسسات العامة، شيكات ومبالغ قيد التحصيل فى حين تدفع الدولة فائدة على ديونها تقارب ٢٧٪.

ولكن الاهم، ان كتلة نقدية بهذه الضخامة ٢٦٠٠ مليار يقتضي لادارتها وحسن تدبيرها مرجع متفرغ متخصص يمكن اذا احسن التدبير واجاد في اجتراح الحلول المتاحة في ادارة الاموال، ان يوفر ربما ١٠ او ١٥٪ من هذه القيمة. لذلك ادعوكم رسميا يا دولة الرئيس، الى تكليف احد السادة الوزراء او تتعيين وزير او من ترون، وزير دولة لشؤون الخزينة لادارة الدين العام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اخيرا، في الحقيقة الوزير السنيورة صديقنا وعزيزنا «محمل اكثر مما يقدر». واعتقد انه بهذا الاقتراح يمكن مساعدته حتى يرفعوا عنه قليلا . . .

اخيرا، بالنسبة لعجز الموازنة، دعوني اقول، انه علينا، بعد ان لملم لبنان مآسي الحرب نسبيا، ان نطوي صفحة في سياستنا المالية ونفتح الآن صفحة جديدة. حتى الآن حصل الصرف بشكل سريع شديد، وغالبا دون رقيب وحسيب ودون رادع او وازع. هذه المرحلة كلفت الدولة ما كلفت. ولكنها حقيقة تقال، اعادت الى المواطن والى القطاع الخاص النفس اللازم لتحمل مشقات الحياة الى حد.

اما الان وقد بلغت المديونية نحو ٧٥٪ من الدخل الوطني ان لم يتجاوزه فاننا دخلنا في منطقة شديدة التوتر (Zone de turbulence) لم يعد من الجائز استمرار الصرف بنفس الوتيرة.

فذلكة الموازنة، نقرأ فيها في اكثر من مكان، عن ضرورة ترشيد الانفاق وضرورة تغليب الاهم على المهم. الكلام نفسه في تقرير لجنة المال. وانا اسأل كلاهما: كيف؟ كيف يستطيع الحكم ترشيد الانفاق، وكيف يغلب الاهم على المهم اذا غابت عن الدولة نظرة التخطيط العلمي الشامل المتكامل.

كيف يكون الترشيد والتوفير اذا لم تعتمد الدولة جديا جهازا يؤمن التنسيق بين عمل ٢٤ وزارة وخمسين مؤسسة عامة، ناهيك عن ٨٠ مديرية عامة والف مصلحة ودائرة وصندوق. جهاز يؤمن في الوقت ذاته تقييم الاداء والمراقبة. وفي علم المانجمنت يقال you get what you inspect not wat you expect يعني: تحصل على ما تراقب وليس على ما تؤمل نفسك به.

في زمن الكساد، اعني كساد الموارد المالية التي اوشكت ان ينضب معينها، لم يعد جائزا اطلاقا التفكير في الصرف دون تخطيط وتصميم، دون ترشيد ودون تنسيق ودون رقابة ودون تقييم ودون تحديد ذلك الاهم الذي نريد ان نغلبه على المهم، علما ان كل شيء مهم ولكن العين بصيرة واليد قصيرة.

انا اعرف تماما موقف دولة الرئيس من هذه المسألة ولكني الفت نظر دولة الرئيس بكل محبة واحترام، الى ان مجلس الانماء والاعمار الذي حل محل وزارة التصميم في العام ١٩٧٧، لا بل اختزل يومذاك صلاحيات معظم الوزارات والادارات المهترئة لم يعد بامكانه ان يستمر في كل هذه الوظائف اليوم.

لا يمكن يا دولة الرئيس، ان يقوم مجلس الاعمار في الوقت ذاته بالتفاوض مع الجهات الخارجية والداخلية لاجل تأمين التمويل، عقد العقود والصفقات، ورسم المشاريع ووضع دفاتر الشروط، تلزيم الاشغال واحيانا القيام بالتنفيذ المباشر ثم المراقبة والمحاسبة والتسلم والاستلام، والى كل ذلك ان يقوم بدور المخطط والمصمم العام لنشاط الحكومة، لا بل للنشاط الوطني ككل.

هذا من باب المستحيل والكل يعلم ان وظيفة التنفيذ شيء ووظيفة التخطيط شيء اخر ولا يجوز ان يجتمعا في حسم واحد. على الحكومة ان تنظر بجدية الى الاستعانة بجهاز عالي المسؤولية، وزارة كانت ام مجلسا اعلى او

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مؤسسة وطنية يرئسها رجل علم ورؤيا يتولى التخطيط والتصميم، يستعين بالاحصاءات والدراسات والتحليل، يحاور الفعاليات ويقوم بدور المرشد الحكيم الذي يلقي الاضواء على مسيرة الحكم في الاعمار والانشاء وينسق بين العاملين في هذا المضمار.

اما بالنسبة لموضوع الاعلام فلا بد، بعد كل ما جرى قوله منذ بدء هذه المناقشة، ان نعلن موقفنا صريحا وهو موقف كتلة النواب الارمن التي شرفتني التكلم باسمها ويتمحور موقفنا حول النقاط الآتية:

١ ـ مبدأ الحرية مبدأ مقدس لا يمكن في حال من الاحوال ان يكون موضوع نقاش او مساومة او انتقاص، على مر الاجيال توافد الى هذه الديار صفوة من الرجال الاحرار هربا من الظلم والاضطهاد هم، دولة الرئيس، اجدادنا ومنهم وبهم نشأ لبنان الحر السبب المستقل. اليوم اكثر من أي وقت كان، التأكيد على الحرية واجب ولا نخال احدا يخالفنا في ذلك.

٢ ـ في عداد الحريات الاساسية حرية القول والتعبير الا ان هذه الحرية ارتدت على مر الازمان اشكالا والوانا مختلفة. اليوم مع بروز وسائل الاعلام الجديد نتيجة التطور المذهل في التكنولوجيا المواصلات دخلنا عصرا جديدا علينا ان نعي مداه وفحواه.

ويؤكد مراقبو عالم الغد ان ما نراه هو غيث من فيض، هو بداية ثورة جذرية في عالم المواصلات في ربط الانسان والشعوب بعضها ببعض.

والسؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة للبنان هو: كيف يواكب الحكومة هذه التطورات وكيف يهيء نفسه بلدنا، وبالاخص شبابنا الطامح بكل علم وتطور جديد، للافادة من هذه المتغيرات ومن ثم لتأمين دور قيادي وللبنان في هذا المضمار؟

والموضوع ليس شأن وزير الاعلام وحده. بالامس يا دولة الرئيس كنت في اجتماع المجلس الاعلى للفرنكوفونية وجاءنا الامين العام بخبر مقلق جدا بالنسبة للدول النامية، قال: امامي فاتورة عن «الاترنيت» والـ «انترنيت» اصبح دائرة معارف مفتوحة على العالم في سائر انحاء العالم، جاءته فاتورة عن ٣ مراكز محطات نيويورك وباريس وجنيف عن الثلاثة اشهر الفاتورة ٤٠٠٠ فرنك في الفترة نفسها ولان المجلس الاعلى للفرنكوفونية له ثلاث محطات في افريقيا في: لومي وابيدجان وياوندي في الكاميرون، جاءت الفاتورة بخمسين الف فرنك فرنسي. وهذا يدل على معاملة الدول المصنعة لعلم ولانفتاح مجتمعاتها على العلم والمعرفة والتأخر مع الاسف في الدول النامية التي تعتمد الدخول على الـ internetوسيلة لتأمين موارد للخزينة. هنا، دولة الرئيس، لا يمكنني سوى ان احيي دور القطاع الخاص في تطوير هذا الميدان الخصب الواعد بكل جديد ولا اعتقد ان احدا منا يريد ان نعود الى زمن التلفزيون الاحادي ـ تلفزيون الدولة لم يرفع ستار الملل عنه وسبات النوم العميق عن مشاهدي برامجه الا عندما دخلت على الخط محطات خاصة منافسة متحركة متجددة زاع صيتها اليوم في الداخل والخارج معا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ نقول كل هذا لنؤكد ان موضوع الاعلام لا يمكن ان نمر عليه مرور الكرام وهو يحمل في طياته آفاقا لا حد لها من آمال واعدة في نشر العلم والمعرفة وتعزيز المحبة والصداقة بين الشعوب. يقابلها اخطار مخيفة في تأجيج الفتنة ونشر الرذالة في مجتمعاتنا.

وانتهي بالسؤال بكم محطة تؤمن الحرية وبكم محطة تحجب؟ هناك دول ـ شأن بريطانيا العظمى اعتمدت لحقبة طويلة من الزمن، مبدأ المحطة الوحيدة الـ BBC الا انها وضعتها تحت اشراف لا بل السلطة المطلقة لهيئة مستقلة متفرغة من رجالات لا تقل مواهبهم وضماناتهم الاخلاقية عن اعضاء المجلس الدستوري او مجلس القضاء الاعلى في بريطانيا.

وصحيح ان ال. B.B.C اصبح في ميدان الاذاعة والتلفزيون مضرب الامثال لحريات لا نظير لها في أي بلد اخر. ليس هذا طبعا شأن لبنان حيث يحول الف سبب وسبب دون اعتماد مثل هذا الحل.

عندنا واقع على الارض يقتضي معالجته، كما وان لبنان يؤمن بالتنوع وبالمنافسة الحرة لذلك اعتمدنا في قانون الاعلام مبدأ تعدد المحطات مع تحديد جملة مواصفات فنية وعلمية واخلاقية ووطنية.

وهنا اضيف: باسم الحرية ضحينا نحن في هذا المجلس، وكنت انا شخصيا متحفظا في ذلك بحقوق هائلة للخزينة اللبنانية. نعم ـ حقيقة يجب ان تقال عندما احيل مشروع الحكومة للاعلام على هذا المجلس كان ينص على رسم لكل محطة خمس مليارات ليرة للخزينة واذ بالحكومة توافق بسحر ساحر في اللجان المشتركة على تخفيض هذا الرسم الى ٣٠٠ مليون ليرة فقط لا غير سألناها ما الخبر؟ فلم تنبس ببنت شفة. ومع ذلك الحساب بسيط جدا في العام ١٩٩٤ كانت الاحصاءات تشير ان ما صرف في لبنان على الاعلام في ذلك العام نيفا و٥٠ مليون دولار. منها نحو ١٠ او ١٥ مليونا لمصادر الاعلام كمكتب: صحف ومجلات والباقي ٤٠ او ٣٥ مليون دولار للاعلام المرئي والمسموع اذن اذا اعطينا ست محطات فكل محطة يصيبها ٦ ملايين دولار في السنة نحسم منها مليونين بدل استثمار يبقى الربع اربعة ملايين دولار تعطي الرخصة لهذه المحطات مدة ١٨ سنة، ١٨ سنة ضرب ٤ يعني ٧٢ مليون دولار، اذن الدولة تعطي كل محطة حق استيفاء ارباح ٧٢ مليون دولار مقابل دفع رسم ٣٠٠ مليون ليرة أي ١٩٠ الف دولار. واذا كان في هذا الحساب من مبالغة فانا اقبل ان ننزل الى النصف واقول ٣٦ والى نصف ال ٣٦ واقول ١٨ والى نصف ذلك واقول ٩ ملايين دولار بـ ١٩٠ الف دولار. وعنا لامر معالي وزير الدولة للشؤون المالية المزعجة.

ولعل في هذه الاعتبارات يكمن وجه مهم من وجوه السباق والصراع المرير على محطات التلفزيون بين اقطاب المال والسياسة. شيء واحد واضح: ان من يستولي على مصادر المعلومات والاذاعة والتلفزيون انما يضع يده على وسائل التوجيه والتسرب الى عقول الناس وتحريك مشاعرهم. من يملك الاعلام يتملك السلطة، من هنا اهمية المرحلة الحاضرة واهمة ما وراء التقرير الفني.

دولة الرئيس، يريد الناس ان يعرفوا على من سوف توزع المن والسلوى وعلى من توزع السلطة والمال؟ هل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لتأمين التوازن الحضاري بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي هذه الحال تنتصر الحرية ويرتفع شأن الدولة في نظر المواطن؟ ام توزع المحطات تؤدي كل هذه العملية الى تسليط مصالح فئة على فئة؟

مسؤولية الحكم القاء الضوء الكاشف على هذه التساؤلات بدءا من التقرير الفني الذي من المستحسن، كما يطلب فريق محترم في لا المجلس، ان تؤكد استنتاجاته من قبل اخصائيين آخرين مشهود لهم بالعلم والاختصاص. وصولا الى تأكيد المعايير الموضوعية التي منها تنطلق الحكومة في عملية تخصيص المحطات.

لا تتركوا الشكوك ولا الشبهات تحوم حول الحكم، اتقوا الشبهات لان من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، وعليكم السلام.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سمير عون.

سمير عون: دولة الرئيس،

يعني نحن منشوف بعد يلي سمعناه من الزملاء انو كلن ضد الحكومة. والشعب برا اكيد كلو ضد الحكومة. شو رأيك بطرح الثقة، والله بعد ما اجا الهوا الشرقي.

هون في كلمة حق لازم نقولها: قال لي وليد بك، حل عنو سألته لوين، قال لسنة ٢٠٠٠ عرفت مين؟ هيدا والشاطر يحكي منو الدكتور نجيم. منبقى نحكيها. كلامي الان اصبح مستوحى من وقفة المتنبي امام سيف الدولة.

في الميزانية: الدكتور الحص والاستاذ سليم حيث اعطونا الكفاية، ما بقى فينا نحكي اكثر من هيك. فينا نقول بس من الميزانية: حيث اصبحت متخما ومشغفا بتأييدي له اسم الله عليه شو ما فصلتلو قامتو لبيسة.

بالمال، مستميت لجذب الشعب حوله، بس هلمقهور الدم قانون الإعلام يا حينو كيف مطفش محبي الحرية والديمقراطية عنه، لكن ولا يهمك كلهم فركوشين.

من الخزينة، أنا منشغف ومسطل بموقف أهل الحدث والضاحية برفعهم يافطات التأييد له لأنه مصمم على بناء سوق للخضر عندهم. أهل الكحالة، وما أدراكم بموقف أهل الكحالة، لقد طربت وسرغثت لقرارهم بوضع تمثال له على حاووز بحنفيتين عربون وفاء لفصد وجودهم عن بلدتهم.

أنا مع هالتأييد الشعبي له لآنه رفض إصدار قانون بتمليك الإخوان الأجانب على مد عينك والنظر. وكان قد أتحفنا وزيره وزير قوننة المشاريع عنده بالإعلان عن هذا المشروع واستعاض عنه بمشاريع وطنية للتملك فكانت شركة سوليدار الى شركة مكب النورماندي الى الشركة التي ستنشأ لمكب برج حمود ولكل المزابل والمكبات وامتدادها. الى شركات الخصخصة فيزهم عليهم شوا داخل.

الشعب وأنا معه بهذا التأييد المتقطع من الخزينة سبوبة الشعب اللبناني. وظهر جليا أنه One man show عن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حق وحقيق عندما أوقف بث الأخبار والبرامج السياسية وبقي الرجال على موقفه، حتى عندما ستتقدم وسائل الإعلام بطلباتها، وكلهم سيتقدمون، فسيطلب اليهم التوقف عن الأخبار والبرامج السياسية فيتوقفوا هم بإرادتهم وهذه الشطارة الى ان يبت بأمرهم والى متى؟ Bravo.

أنا والسنيورة معه لأن متمول أتى بمليار ونصف مليار دولار لشراء سندات خزينة ففتحت أبواب الجنة المالية له ورفعت الفائدة الى ما فوق ٣٥٪ وعندما انتهى الشراء رجعت الفائدة الى ١٧٪ من هو؟ الشاطر يحكي: الشعب وأنا معه وليس السنيورة لأنه اعتمد التلزيم بالتراضي وخفف عنا لبكة التلزيم لأن بكل عرس له قرص وهذا أقل الإيمان.

الشعب المهجر وأنا معه وأيدينا وحناجرنا شلت من كثرة الدعاء له لتخمة صندوق المهجرين بالمال للعودة السريعة والكريمة. شركات الهاتف الخليوي أطلقت صفاراتها ال cellis تأييدا لأنها بفضله بطحت لجنة البرق البريد والهاتف والوزير المغلوب على أمره وأطاحت بكل المقررات المأخوذة بحقها. من المال النواب وكل رجال السياسة يهللون له لأنه بفضل شركة c &.w الزائعة الصيت وكان قد صدرت توصية بفسخ العقد معها وبالإذن من زميلنا نجاح وهذه قصة فاتته لأن كل مخابراتنا على الخليوي وبفضل هذه الشركة يتم التنصت علينا جميعا وموظف من شركة ogero ينقل لصالح one man show كل المخابرات المهمة. وإن هذه الشركة ما زالت تعمل تحت إسم آخر.

الشعب ينشط والخزينة معه تنشط لمواقفه المؤيدة لمطالب العمال والمستخدمين وللأجراء والمتعاقدين ولسلسلة الرتب والرواتب للموظفين والمعلمين بالحقيقة الشعب مش طالب أكثر من دبس يا اخوان.

كلنا نهلل لحكامنا وخاصة لمجيء وزير فهو لا على العير ولا بالنكير وزير موسوعة البيئة دخلتو نقزة وحديثه فشلة وحركاته خصلة وقراراته مثل الحازوقة على الطالع ما سكرنا الملف وعلى النازل سكرناه، يا تكون حكامنا هكذا وإلا بلاش مش مثل حضرتك يا دولة الرئيس.

إن الحاكم الذي تكون لديه كل السلطة والدعم والسلطان فإذا اتجه بحكمه بضمير وطني وبالرجوع الى الذات الحية يربح أغلبية الناس والشعب اما اذا كانت البوصلة غلط فالخسارة ستكون كبيرة والأمثلة في التاريخ كثيرة ويا ليت ساعة مندمي.

وأخيرا بالمال الشعب كل الشعب ينتظر منكم قرار حكيم بالغاء صنع وتحطيم كل مرآة حتى الحاكم الذي يحكم بقهر لا يرى عورته فيها. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

لم يترك لي الزملاء الكرام الذين سبقوني مجالا لان اضيف الى ما قالوه شيئا. ولكن من واجبي، وفي مجال

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دراسة شؤون الموازنة ـ والاعراف البرلمانية قد فرضت على النائب ان يناقش جميع الامور حين تدرس امور الموازنة ـ فرضت علي ان اتكلم.

فأبدأ واقول، كنت اتمنى ان احصر مداخلتي بالموازنة ارقاما واعتمادات وتوزيعا للارقام، غير ان الوضع السياسي والاجتماعي فرض علي ان ابحث جميع الشؤون السياسية والمالية والادارية للدولة وجميع اعمال الحكومة وتصرفاتها.

وابدأ بأزمة الاعلام المرئي والمسموع، هذه الازمة التي يعاني منها لبنان فأقول بصراحة ان الدستور اللبناني وميثاق الطائف وجميع تقاليد العمل السياسي في لبنان اوجبت على كل مسؤول او غير مسؤول ان يحترم الحريات العامة السياسية والفكرية وفي طليعتها حرية الرأي قولا وكتابة واعلاما مرئيا ومسموعا فلا يمسها ولا يلجأ لاي تدبير يحد منها، ولقد سبق للمجلس النيابي ان وافق على تنظيم الاعلام المرئي والمسموع شرط الحفاظ على التنوع الاعلامي وعلى الحريات العامة التي صانها الدستور ويتشبث بها جميع اللبنانيين صونا لها وحفاظا عليها، واكبر دليل على تمسك اللبنانيين بحرياتهم وتمسك الشعب اللبناني بهذه الحريات ولا سيما الطبقات المفكرة والمثقفة منه ما جرى عبر انتخابات المحامين والمهندسين الاخيرة.

انطلاقا مما تقدم فاننا نرفض المشروع الحكومي للاعلام كما رفضه الكثيرون من الزملاء النواب، لانه يحتكر وسائل الاعلام المرئي والمسموع ويحرم المعارضة السياسية من حقها بابداء رأيها والاعلان عنه عبر وسائل مستغلة لاسيطرة للسلطة عليها الا في اطار القانون، انطلاقا من ذلك ومن هذه المبادئ فاني اطلب من الحكومة اعادة النظر بمشروعها الاعلامي والتجاوب مع الشعب وخصوصا التجاوب مع الاقتراح المقدم من السادة النواب بتجميد المادة ١٦ من قانون تنظيم الاعلام الى ما بعد الانتخابات النيابية.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين، انتقل بعدئذ لبحث الموازنة، اني ارى لزاما علي ان اشكر واهنئ اللجنة المالية وحضرة رئيسها على الدراسة التي قامت بها والتي اطلعتنا عليها ببيان رئيسها امام المجلس لتوضيح الخلل والاخطاء في المشروع الحكومي للموازنة، واقول بعدئذ بصراحة ان الاحصاءات المتوافرة في الموازنة وفي سواها من المصادر الرسمية تشير الى ان العجز الاجمالي في موازنة عام ١٩٩٦ بما في ذلك بعض مؤسسات القطاع العام يصل الى اكثر من خمسين بالمئة نسبة الى الانفاق الحكومي، ونحن ننبه المجلس الكريم الى هذه النسبة المرتفعة جدا والخطرة والتي ان دلت على شيء فهي تدل على فشل الحكومتين الحالية والتي سبقتها في معالجة الوضع المالي على مدى اكثر من ثلاث سنوات، ونستغرب ان تكون نسبة العجز المالية قريبة من نسبتها في العام ١٩٩٢ على ان حكومة الانتخابات نجحت وفي مدة زمنية قصيرة في خفض مستوى العجز الاجمالي للموازنة الى ٥٤ بالمئة في النصف الثاني من العام ١٩٩٢ بفضل اجراءات جريئة اتخذتها في شهر تموز ١٩٩٢ واوجدت موارد جديدة بدون اثقال كاهل المواطن اللبناني بل عمدت ولاول مرة على تحديد سقوف محددة على مجمل الانفاق الحكومي بما في ذلك سلفات الخزينة ـ فنجحت الحكومة حينذاك وفي مدة زمنية قصيرة في وضع اسس السيطرة على حد عجز الموازنة ضمن رؤية بعيدة ولكن كاملة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فما الذي يمنع الحكومة الحالية من وضع سقوف محددة على مجمل انفاقها بما في ذلك سلفات الخزينة، فتتمكن بالتالي من السيطرة على عجز الموازنة والقطاع العام ككل، ووضع حد للهدر المتواصل والانفاق غير المجدي وتضع حدا لسرعة ارتفاع الدين العام الذى لامس مستويات خطيرة وايجاد السبل لسداد الدين الخارجي.

حضرة الزملاء، ان الحكومة استسهلت وتسهل اللجوء الى الاقتراض بحاجة او بغير حاجة حقيقية له، وقد خلق ذلك خوفا لدى المواطنين من تراكم الدين العام بكميات وبنسب يصعب معها في المستقبل خفض عجز الموازنة ويخضع بالتالي الاقتصاد اللبناني للخارج، ونحن نخشى ان يقع لبنان في محظور ما وقعت به بلدان عديدة اخرى من بلدان العالم الثالث حين تهددت سيادتها الاقتصادية والسياسية على السواء.

حضرة الزملاء الكرام، لقد كان لبنان جزء من الامبراطورية العثمانية وجارا عظيما لمصر الخديوية ايام الخديوي، قبل الحرب العالمية الاولى، فاستدانت الامبراطورية العثمانية ومصر الخديوية اموالا كثيرة من الخارج فوقعتا تحت وطأة هذه الديون الخارجية وفقدتا كثيرا من سيادتهما الوطنية الخارجية والداخلية واضحت تحت رحمة الدول الدائنة فأنشئت حينذاك بادارة خاصة لمعالجة هذه الديون سميت بادارة الديون العمومية واضحى وزير المالية وزيرا للديون العمومية.

وبصراحة اني اخشى اذا استمر وضع الخزانة على ما هو عليه ان يصبح لبنان دولة خديوية جديدة بفضل سياسة الاستدانة الاجنبية الفاشلة ويصبح معالي وزير الدولة للشؤون المالية وزيرا للديون العمومية فقط.

حضرة النواب المحترمين، اني لاتساءل الم يكن بوسع الحكومة خفض النفقات العامة وخصوصا النفقات غير المنتجة وتوفيرها بطرق جدية مثمرة بدءا بالغاء المؤسسات العامة التي تنشئها كل يوم خلافا لاحكام الدستور ولا سيما المادة (٨٩) منه. وخلافا للقانون، وخلافا لاتفاق الطائف الذي جعل مجلس الوزراء وحده المرجع الاول والاخير للسلطة التنفيذية، والذي منع على اية حكومة انشاء ادارة فوق الادارات الاخرى لينفذ بواسطتها مشاريع مشبوهة ويحقق صفقات مشبوهة، او ليس من واجب الحكوم حفاظا على بيت المال وعلى نزاهة العمل الاداري والحكومي ان تتوقف نهائيا عن اجراء أي عقد او تلزيم او مناقصة عبر اية ادارة كانت بالتراضي بل تخضعها جميعا لمبدأ المناقصات العلنية، او ليس من واجب الحكومة ايضا ان تخضع جميع الدوائر الحكومية ولا سيما مجلس الانماء والاعمار ومجلس المهجرين ومجلس الجنوب للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وللشفافية التامة كي تبعد عنها الشبهات لان شكوكا كثيرة تحوم حول تصرفاتها وطرق الانفاق والتلزيم التي تمارسها على جميع اعمالها، فلو خضعت هذه الادارات لرقابة جدية وصانت اموال الدولة ووفرت على المكلف اللبناني والخزينة المليارات والمليارات من الليرات اللبنانية.

وقبل ان انتقل الى دراسة المواضيع الاخرى، اسمح لنفسي بان اسأل الحكومة: هل دفعت فروق رواتب الموظفين التي قررها المجلس النيابي؟

الرئيس: على الطريق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رشيد الصلح: هل دفعت الديون المتوجبة على الخزانة لبلدية بيروت والتي تبلغ ٤٣ مليار ليرة لبنانية؟

الرئيس: بالتأكيد لا.

رشيد الصلح: لا اعرف،

وهل اهتمت، ونحن نتكلم عن مجلس المهجرين، بالمهجرين من بيروت؟ اذ ان بيروت، مع الاسف قد اصابها اكثر مما اصاب غيرها من المناطق اللبنانية، هجر من بعض احيائها ـ المزرعة والمصيطبة ورأس بيروت ورأس النبع ـ ما يزيد عن ٣٠ الف مهجر واغلبهم اصبح الآن عند اخواننا في كسروان والمتن او في سواها من المناطق او في دنيا الاغتراب، هل اهتمت دوائر المهجرين ووزارة المهجرين والحكومة بهم؟ اعتقد لا، لم يهتموا بهم.

حضرة الزملاء المحترمين، الاسوأ من كل ما ذكر هو سوء توزيع الاعتمادات في اجراء الموازنة، اذ ان الحكومة اعطت اولوية مطلقة لمشاريع البنى التحتية وللابنية الحكومية وللطرق. وعلى ذكر الطرق، اريد ان اسأل الحكومة هل صحيح ان الاوتوستراد العربي ليس له اعتمادات؟ وانكم تغيرون قانون الاستملاك حتى تفتحوا الاوتوستراد دون ان تدفعوا للمتضررين من اصحاب العقارات أي تعويض؟ هل هذا الامر صحيح؟

اذا كان صحيحا فليعملوا قانونا للتأمين، هذا افضل، ليؤمموا ارزاق الناس وننتهي، هكذا سيحصل؟ حسنا، ليؤمموا.

اساسا الشعب فقير ليؤمموه، اهل الكحالة تؤمم ضيعتهم، ويقولون لهم اخرجوا منها ولن ندفع لكم شيئا، الحمدلله، الاحوال محترمة جدا. وقد اغفلت الدولة بشكل فاضح القطاعات الاساسية التي تدعم قيام الدولة وتخفف من تبعية لبنان للخارج، مثل قطاع الصناعة والزراعة ومشاريع ـ وهذا المهم ـ اعادة تأهيل رأس مال لبنان الاول وهو العنصر البشري، ولا يخفي ما اصاب لبنان من نقص في القوى البشرية المؤهلة اما بسبب الهجرة اما بسبب التخلف عن التحصيل ولعل اهم ما يمكن ان توظف فيه هو اعادة تأهيل وتدريب قدرات لبنان التنافسية على الصعيد البشري سواء برفع مستوى التعليم في لبنان واستعادة القدرات المهاجرة من اهل الكفاءة والعلم من اللبنانيين، ناهيك عن وجوب معالجة جدية لازمة البطالة التي اصابت وتصيب عددا ضخما وهائلا من العناصر المنتجة في لبنان.

حضرة الزملاء، لن اطيل عليكم وسأكتفي ببعض الملاحظات الاخيرة فأقول لا بد لنا يا معالي وزير الاقتصاد ـ رغم الجهد الذي تبذله ـ من القول اخيرا ان لبنان يعتبر من اكثر بلدان العالم غلاء للاسعار، فان اللبناني يشكو مر الشكوى من ارتفاع اسعار جميع الحاجيات الضرورية والاساسية لحياته حتى ان الطبقة المتوسطة التي كانت عماد المجتمع اللبناني قد زالت واصبحت من الطبقات المفقرة، عدا عن ان السائح الاجنبي قل ان يزور لبنان خوفا من الغلاء وتهربا منه، لقد تمكنت الحكومة من الحؤول دون ارتفاع اسعار الدولار ولكن اسعار الحاجيات ظلت ترتفع بشكل اصبح معه استقرار سعر الدولار امر لا تأثير له على الاقتصاد اللبناني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ايها الزملاء، لا بد لي، وانا مثل مدينة بيروت، ان اكرر موقفي السابق الرافض لبناء قصر المؤتمرات لالف سبب وسبب، أولها هدر ٤٠٠ او ٥٠٠ مليون دولار من الاملاك العامة لمشاريع لا منفعة منها ولا موجب لها كان يمكن للحكومة اعادة اصلاح قصر الاونيسكو التاريخي الذي عقد فيه اول مؤتمر للاونيسكو بالعالم بمليوني دولار، فيبقى هذا القصر محافظا على دوره التاريخي ومحافظا على القيم التاريخية التي تمثلت به.

علاوة على ان بيروت ليست بحاجة لفنادق جديدة اذ لو اصلحت الفنادق الموجودة حاليا، هوليداي ان، سان جورج والبالم بيتش... وسواها يكفي انها تستوعب في النهار ٤ او٥ آلاف شخص ولن يأتي ٤ او ٥ آلاف سائح الى لبنان، فلذلك اقول باننا في بيروت وفي لبنان لسنا بحاجة لفنادق حكومية.

اخيرا حضرة الزملاء المحترمين، كان من واجبي في مستهل مداخلتي ان احيي اخواننا الصامدين والمقاومين في الجنوب والبقاع الغربي فعذرا ان قصرت واقول لهم بكل صدق وصراحة انهم سياج لبنان وحماته وانهم لا يصمدون ويدافعون عن ارضهم فحسب بل عن العالم العربي كله وعن احرار العالم جميعا فلهم منا تحية تقدير واحترام، ونحمد الله ان الرئيس الاسد وسوريا ولبنان يعتبران ان الوقوف الصامد في وجه الاطماع الاسرائيلية هو الذي سيؤدي يوما من الايام لتحرير لبنان وتحرير الاجزاء المحتلة من سوريا.

واقول بأن من واجب لبنان ان يرفض المفاوضة مع الممثل الاسرائيلي الا على اساس القرار ٤٢٥ الذي فرض على اسرائيل ان تجلو عن ارض لبنان بلا قيد او شرط. واما عن اسطورة حماية الحدود الشمالية لاسرائيل فاني اذكر الحكومة المحترمة بأن اتفاق الهدنة الذي وقع بين لبنان واسرائيل سنة ١٩٤٩ نص، بناء لاصرار اسرائيل، على عدم وجود اكثر من ١٢٠٠ جندي لبناني في جنوب لبنان، واليوم لدينا ٣٥ الف جندي لبناني، الا يكفون لحماية الحدود التي تخاف منها اسرائيل؟

اخيرا، ايها الاخوة، اعذروني ان اطلت، لكني اقول لكم بأن هذه الموازنة يصح فيها ما قيل، لقد كثر الشاكون منها وقل الشاكرون لها، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نصري المعلوف.

نصري المعلوف: دولة السيد الرئيس، ايها الزملاء المحترمون،

في ليلة امس كان من حظي ان استمع الى مناقشات بعض الزملاء سمعت، لا بأذني نائب او مسؤول، سمعت بأذني فرد من هذا الشعب. ولما انتهى الخطاب سألت نفسي هل نحن في صدد اجلاء حكومة عن كراسي الحكم؟ ام نحن بصدد تثبيت الهمم وتخويف من هو في الخارج وترحيل من هو في الداخل.

الذي يسمع هذا الهجوم، وابادر بالقول اني لن اكلف نفسي الدفاع عن الحكومة لتتدبر امرها، مع العلم ان مهنتي الدفاع ويا ليتها تكل الي هذه المهمة.

اذا وكانما الذي يسمعنا في الخارج يحسب انه لن تطأ قدمه هذا البلد، ويسأل نفسه كيف يعيش الناس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والذي هم في الداخل يقول واحدهم ممن تتيسر له اسباب الرحيل، ماذا انتظر لاحزم الحقائب وارحل الى غير هذا البلد. هل نحن في الحقيقة هكذا، هل نحن في هذا الوضع الذي يكاد يدفع بالمستمع الى القول اننا نعيش في غابة او نعيش في مكان لا تصل فيه لقمة الخبز الى فم جائع. اخاف ان نكون كذلك الذي شاهد عقربا يمشي على كتف ولده فأراد ان يقتل العقرب فأطلق النار فقتل ابنه. لا نريد ان نقتل لبنان، فنحن نخطئ، والذي هو في كرسي الحكم يكون اليوم ها هنا، ويمضي غدا. وقد تعاقب كثيرون على هذه المقاعد، احسن بعضهم واخطأ بعضهم، ولكن المبالغة في اظهار ضعفنا، او في اظهار اخطائنا بحيث تصبح كأنما هي جرائم او جنايات، فهذا لا يقبل منا ابدا. الم يقل حكيمنا، الحكيم العظيم الامام ابو الحسن: في الناس من لا يرى في الناس الا الحسن، هذا كريم فأكرموه وفي الناس من لا يرى الا القبيح، هذا اجتنبوه، ومن الناس من يرى الحسن والقبيح، هذا حكيم فاتبعوه، اقول اترك لصاحب الشأن ان يتولى الدفاع عن الدولة، ولكني التفت على هذه المقاعد فأرى وترون ايضا، كل واحد منهم لا تنقصه الكفاءة، لا نأخذ عليه انه لا سمح الله يجهل اصول العمل الحكومي، لا يمكن ان نؤاخذ احدا بشائبة او بتهمة، هنالك من اثبت، بل جميعهم اثبتوا كفاءتهم لانهم بدأوا حياتهم من الصفر ونجحوا، وكبروا، وجاؤوا بثمرات نجاحهم، منهم من جاء بها الى هذا البلد ليستفيد بها ويفيد، هنالك من شهد لهم، كل واحد بالنجاح، لا يمكن ان ينسب الى احد الغباء، ننظر اليهم واحدا بعد واحد ونقول نعم الرجل. وانهم كما نعلم يصلون الليل بالنهار ويجتهدون، ويسعون جهدهم كي يعلموا، اذا نحن لا يمكن ان نحاول ان نشوه سمعة البلد عندما ما نريد ان ننقد حكومة.

يخطئون ويصيبون كسائر الناس، ومن ذا الذي لا يخطئ الذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل شيئا. اعود لاكرر لست بصدد دفاع عن موكل، ولا يهمني ان ذهبوا اليوم او غدا، او بعد غد، او ظلوا الى العام ٢٠٠٥ كما يقولون. والذي يمكن ان يأتي بعدهم سيعمل وانا اظن ان ما نأخذه عليهم من اخطاء هو نتيجة ما عملناه جميعا هل نسينا اننا اثرنا حربا ظلت ١٧ عاما، ونحن نوقد نارها، ونحن نأتي بالاسلحة من كل صوب لنهدم البلد.

هل نسينا اننا مررنا بحالات لا يتصورها العقل، وما كنا نحارب عدوا في الخارج كنا نحارب مصلحتنا، كنا نسعى لتهديم البلد. لم يبق لا بيئة، ولا مورد، لا للدولة ولا للناس، اذا هل نسينا كل هذا، ثم اذا ذكرنا ان هنالك عجزا او دينا، من اين جاء، هل تتذكرون ونتذكر جميعا انه لم يكن في بعض السنين موازنة، وتمر السنة بعد السنة لا موازنة ولا معادلة موازنة، ومع ذلك عاشت مظاهر الوجود الدولي، كانوا يعملون لابقاء ما يمكن ان يسمى شبه دولة لا تتلاشى. موارد والدولة نهبتها الحرب نهبها المحاربون، هل نسينا انه كان هنالك من يتقاضى الرسوم، من يأخذ الجمارك، من يفرض الخوات من يسطو على الناس ومع ذلك ظلت الدولة وظل الذين تعاقبوا يعملون كي لا يبقى موظف دون ان يقبض مرتبه في آخر الشهر وان كانت الخزينة لا فلس فيها. ومن هنا بدأنا نصبح مدينين وقد كنا في غنى عن الدين، وقد كنا في سعة من امرنا ومع ذلك فعندما نضجت الموارد، وعندما سطت الحرب وجاء من اكل مال الدولة وكانت الدولة مضطرة ان تستبقي خيال دولة اضطروا ان يمدوا يدهم نعم

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الى جيوب الشعب خزينة الدولة جيوب رعاياها هذا صحيح عندما تتقاضى الدولة من المواطن الرسوم والضرائب ولكن لم تكتف بذلك بل جاءت الى مدخرات الشعب يعني عاشت الدولة خلال سني الحرب على مدخرات الشعب التي كانت في المصارف فابتكروا حكاية سندات الخزينة.

نقول ولا ننكر، ونقر ان هذه الموازنة بعيدة عن ان تتسمى موازنة واظن ان صديقنا وزير الدولة لشؤون المال اراد ان يسميها موازنة تندرا او تمشيا على ما عرف عنا نحن العرب من تسمية الاشياء بأضدادها، فالاسود يسمى ابو البيضاء، والملسوع من الحية يسمى السليم، والذي لا يبصر يسمى ابو بصير الى آخر الحكاية، وهذه معادلة واين التفاؤل؟ صحيح ان هناك اساسا للعجز ولكن هذا عجز كبير ولا يمكن ان يتحمل الناس دون ان يتوقفوا او يخافوا، فأقول ذعر وهروب ولكن هذا امر لا يمكن الا ان يتوقف المواطن وان نتوقف جميعا عنده فان يبلغ الدين وخدمة الدين ما يأكل اكثر من نصف الواردات، هذا شيء لا نقبله ابدا ولا نريده وهنا ابدأ بسؤال القائمين على امر المال وعلى الموازنة، ما هي العلاجات التي يطمئنون شعبنا بأنها ستأتي وتنقذنا او ستطمئننا على ان الكارثة لن تسحق البلد ولن نغرق في هذا الخضم المخيف لا اجد وسيلة يقولون عصر النفقات لا عسر النفقات رأينا هنالك رواتب وخدمات الدين وعصر النفقات يأتي على الاعتمادات الانمائية هذا يعني اننا نؤخر او نرد البلد ونستبقيه في هذه الحالة من منا لا يتبرم وكيف يمكن ان نصبر على ما نحن فيه في ما هو حاجات لا يستغنى عنها.

يمكن ان نلجأ الى وسائل عديدة لاجل اطفاء هذا الدين ولكن هذا شيء مخيف اقول ان الاسلوب الذي اخذته وسلكته الحكومة في امر اطفاء الدين قد ينجح ولكنه ليس هو الفعال ومن سيئات ما سمي سندات خزينة، انها في ممارساتها افضت الى الاضرار بالاقتصاد «يعني « عندما لجأت الحكومة الى الاستقراض ورفعت معدل الفوائد افقرت الاسواق من المال «يعني « تقول الدولة: اقترض من المواطن بفائدة ٤٠٪ من الذي يتلكأ وفي جيبه الف ليرة عن ان يشتري سند الخزينة ولا يلتفت لاي شيء آخر. تهافت اصحاب المال لشراء سندات الخزينة لارتفاع الفائدة واي صاحب مال ينتظر ان يربح من ماله اكثر من ٤٠٪ كل سنة دون ان يدفع عنها الضريبة ونخشى وهذا ما نبه عنه احد خبراء المال زميلنا الدكتور الحص وهو على حق، إننا نخشى ان يكون الذين اقبلوا لشراء سندات الخزينة من الخارج يستثمرون اموالهم عندنا بفائدة تبلغ ٤٠ ٪ وهذا ما افضى الى ان تخلو سوق المال من المال بحيث نالت من الاقتصاد ومن كل محتاج لرأسمال خاص لانشاء مصنع لتنشيط عمل خاص. افقر سوق المال من المال لماذا؟ لان هنالك عميلا موثوقا يستقرض ويستدين وهو الدولة. وعجيب اننا كنا نفرح عندما نطلب الاستدانة ان يقبل الناس.

هذا ان شئنا ان نجعل منه شهادة على حسن ملاءتنا وسلامة اقتصادنا فهو بالواقع اتى بالاموال، ولكننا لم نقل كيف يمكن ان نفي له الاموال وهنا تظهر حكمة المشترع الدستوري في المادة المخصوصة بالاستدانة المادة ٨٥ على ما اظن تقول لا يجوز ان يعقد دين او ان تعقد الدولة دينا الا بقانون.

ماذا يعني هذا، يعني انه عندما تريد الدولة ان تستدين يجب ان تأتي بمشروع امام المجلس وان تبين ان شروط هذا الدين وفوائده يمكن ان تحسب في جملة العقود العادلة واكثر من ذلك، يجب ان تبين كيفية سداد هذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدين، واكثر من ذلك كله ان تبين على اي مشروع من مشاريع الدولة المفيدة سينفق هذا المال، لماذا؟ كي يطمئن الذي يدفع ثمن الدين، أي الشعب ان المال سينفق على مشروع رابح تكون من نتائجه ان يوفر الدين. وان شروط الدين عادلة، انا لا اذكر ان أي سلفة من سلفات ترتبت علينا مرات امامنا في هذا المجلس، وبحثت شروطها وعرفنا ان هذا المال مخصص لمشروع منتج ومن طبيعته انه سيعود بوارد يفي هذا الدين. وهذه الاموال التي تجري تدخل عن طريق السندات. وتدخل الى البحر الخضم في الخزينة وتضيع بين الاموال. لا اتهم انها كانت تصرف على غير حاجة انما عندما يعرف المواطن ان المال انفق على مشروع رابح منتج، سيطمئن وادهى ما يحز في النفس، اننا كنا في كثير من الاحيان وربما ما زلنا حتى الان، نستدين لندفع معاشات رواتب نفقات ان المال يهلك بدون ان يعود علينا بفائدة.

وعلى ذكر الرواتب نسأل، هل ان التشقف او التقشير كان اساسا في التكوين الاداري في تكوين الحكومة: نحن ننعم في حكم ثلاثين وزارة، ثلاثون وزارة للبنان، في اميركا اختصرت الوزارات في بضع عشرة وزارة وكذلك في كل العالم، فهل نحن بحاجة الى ٣٠ وزارة؟ انا اسأل الا يمكن الان لوزير التربية مثلا، او لوزير التعليم العالي، او لزميله وزير التقنيات كل واحد على حدة ان يدير هذه الوزارات الثلاث، هل يعقل ان يكون في لبنان ثلاثون وزارة؟

انا اعتقد ان هذا نفخ وتكبير لا فائدة منه، واي وزير من الوزراء الحاضرين وممن يأتي من هذا المجلس او من خارجه، هو كفؤ ان يدير ٣ او ٤ وزارات يمكن اختصار هذا الثوب الفضفاض الى أن يصبح هنالك عشرة، بالكاد ١٥ وزارة. اذا لماذا لا ننظر الى هذه الناحية. امر آخر، الموظفون، هل يوجد بيننا من لا يستطيع ان يجزم بأن ٥٠٪ من الموظفين الاكفاء يغنينا عن ال ١٠٠ الموجودين الان. انتظرنا الاصلاح الاداري وما نزال ننتظر، يجب ان يكون لهذه الدولة هيكل اداري ثابت، يعني لكل وزارة، الموظفون النافعون الذين تحتاجهم لا الموظفون الذين يريدون ان يعيشوا، يجب ان يفهم الناس ان الموظف يعمل لمصلحة المجموع قبل ان نفكر بأننا وظفناه لكي يعيش او يتكسب من النفقات، الاصلاح الاداري ضروري وان يوضع لكل وظيفة مرتب كي ننتهي من حكاية الزيادات، هنالك ظلم على هذه الفئة، هنالك فئة ترقت اكثر هنالك زيادة لهذا او لذلك. يجب ان يكون معروفا ان معاش هذه الوظيفة هو هذا المبلغ، من شاء ان يدخل يدخل وهو عالم بما يمكن ان يعطى بما يمكن ان يعطي وبما يمكن ان يكافأ عنه ايضا مما يجب ان نلفت له الانظار ان الاقتراض يجب ان يكون على قدر الحاجة، يعني، لا نقترض بمقدار ما يتيسر لنا من عند الدائنين الاثرياء، يجب ان نقترض بمقدار ما نحن بحاجة. هل يعقل ان نقول للناس اننا نقترض لنودع في الخزينة ويكون عندنا مال ثم نفيه من الدين هل اسوأ من ان يوفى الدين بالدين؟ وان يأتي دين الوفاء وفيه فائدة تزيد من اعباء الدين، لماذا نتعامى عن مثل هذه الحالة؟ وليس في الامر كارثة اقول لكي لا نخاف ولكن لكي نعقل ونعي ونتبصر.

بالنسبة للضرائب المباشرة وغير المباشرة، نأخذ في بعض الاحيان على نظامنا المالي انه يفرض النقل على الضرائب المباشرة والاكثر على الضرائب غير المباشرة، ووجه اللوم فيه ان الضرائب غير المباشرة تنال الفقير والغني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على السواء. ارجو ان تصحح هذه النظرية لان الناس والجمهور يقفون عندها ويصدقونها الضرائب المباشرة تستوفى، والضرائب غير المباشرة هي اسهل في تحصيلها من المباشرة ولهذا يلجأ اليها انما الخطأ الواجب تصحيحه ان الامر غير ما يظن فالضرئب غير المباشرة لا تنال الفقير مثلما تنال الغني، ذلك لان الفقير لا ينفق بقدر ما ينفق الغني. ومن الضرائب غير المباشرة الجمارك، الرسوم على السيارات، هل ان الفقير يشتري سيارات كما يشتري الغني كي نقول الضريبة تنال هذا بقدر ذاك؟ الفقير او العامل يكتفي بسيارة زهيدة او يركب بوسائل النقل العام، الغني هو الذي يدفع وكذلك الامر بالنسبة للمحروقات وما اشبه. هل ان ما يستورد من الخارج من ملبس ومفروش وطعام ووسائل نقل يستهلك منها الفقير بقدر ما يستهلك الغني هذا ليس صحيحا فالضريبة غير المباشرة تنال الغني اكثر مما يدفع منها غير الميسور وبهذا يجب ان تصحح كي لا يظن الناس او الجمهور اننا نأخذ من الفقير لنوفر على الغني.

اردنا ان نغري راس المال الخارجي كي يستثمر في بلادنا ومن وسائلنا في هذا ان نخفض ضريبة الدخل الى «١٠٪ هذا عمل جيد في حالات الترف، في حالات البحبوحة ولكن ينبغي أن نتسائل هل ان هذه الوسيلة قد اعطت نتائجها بعد ان اصدرنا مثل هذا التشريع؟ لم يثبت حتى الان ان تخفيض ال ١٠٪ فعلت كثيرا في استجلاب الاموال واغرائها لماذا؟ لان هنالك اسبابا اخرى تستجلب رأس المال، هي حالة البلد الوضع الامني، الوضع الاجتماعي تسهيل المواصلات، اشياء كثيرة تستهوي الرأسمال، وبصورة خاصة حالة القضاء.

اسأل هل ان القضاء عادل، اذا اراد صاحب المال ان يلجأ الى القضاء اظن انه وبقدر خبرتي، وما تعملون انتم ايضا، القضاء يقضي زمنا طويلا قبل ان يوصل صاحب الحق الى حقه، تصوروا ان احد الناس اقرض منذ خمس سنوات ملايين الى مدين ماذا كانت تساوي عندها نحن نعرف، ومنذ ذلك الحين لجأ الى القضاء وحتى اليوم لم يصل. هذا شيء مؤسف ولا نلوم القضاء لانه يعمل انما نلوم الوضع الذي جعل القضاء في حالة اغراء وعجز.

اما الواردات والحديث استوفي حقه، اظن وهذا ما رأته ايضا لجنة المال ان هنالك تفاؤلا كثيرا في تقدير الواردات، ونتمنى ان تكون كذلك، وعلى سبيل المثال ان واردات الجمارك كما قدرتها الموازنة ستصل الى ١٨٠٠ مليار واظن ان هذا تقدير مبالغ فيه نرجو ان نصل اليه ولكن ذلك مما يدعونا الى الشك، انتقل الى موضوع لا بد ان تقال كلمة فيه هو الحرية فالحرية منية الناس وحلم المجتمع في كل زمان ومكان، الحرية غذاء النفوس والعقول والمجتمعات والافراد، الحرية كما نعلم كالدواء اذا اعطي في مواعيده وبقدر ما يقدره ويفرضه الطبيب عند ذلك يكون الشفاء، اما اذا جاء مريض واخذ جرعة واحدة فانه لن يشفى بل سيقضي على نفسه. الحرية هي حلم الجميع فهل نحن نتفهم معنى الحرية في هذا البلد، وفي كل بلد الذي يضبط الحرية القوانين القانون هو ضابط الحرية انا لست حرا ان اعتدي على مال لغيري فما الذي يضبط حريتي، انني اذا اعتديت اساق الى المحكمة وانال العقوبة. نحن لم نعرف كيف نمارس الحرية، ونحن على ما اظن احترقنا وانتحر لبنان من كثرة الحرية احرارا نستقبل القادم من يكون، لا نسأله من انت ولماذا جئت ومن اين جئت بهذا المال ولماذا جئت بهذا السلاح ولاي غاية ستستعمله؟ هو حر ونحن بلد الحرية.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

انا المواطن يطيب لي السكن في منزل وجدته شيئا وجميلا، آتي بعيالي واسكنه فأنا حر من يستطيع ان يمنعني. غاب القانون فاستعملنا الحرية، لهذا يقتل القتيل واذا القاتل بعد ان يجهز عليه يمضي الى بيته مطمئنا، هو حر يمارس الحرية في رأيه. ارض تعجبني، آتي وابني فيها بيتا، ربما كانت لغيري، ربما كانت للدولة. انا حر ان ابني البيت وليس هنالك من رادع، لماذا؟ غيبنا القانون وانطلقت الحرية على مداها، فمتنا، وقبلنا، وانتحرنا خلال ١٧ سنة لاننا كنا احرارا كما نفهم الحرية يومذاك. نحن احرار بأن ننشيء ميلشيا، احرار في ان نعد جيشا، احرار في ان نتقاضى الخوات والرسوم والاموال من الناس، احرار ان ننهب الجمارك والمخازن استعملنا الحرية وغاب الضابط الذي هو القانون فمتنا بالحرية.

يا سيدي كل الناس تحب الحرية ولكن في الدستور الذي نقرأ، جاء: حرية الرأي حرية الكلام، حرية الكتابة، حرية التحرك والعيش مصونة وفي حمى القانون. يعني ضابط الحرية هو القانون كي لا نموت في ما اشتهيناه وهو الحرية. ولكن هنا، لا يمكننا الا ان نتوقف عند شيء يجب ان لا نسيء الى حريتنا. وبصورة خاصة اننا نستفيد كنواب من حريتنا الخاصة التي يصونها القانون، وهي ما نسميه «الحصانة» فعندما يبدي النائب رأيا في قضية عامة، لا يمكن لاحد ان ينال منه ولا ان يطاله انما لا يحق لنا بحكم هذه «الحصانة» ان نتبع ما يفعله الاخرون من نسب التهم والافعال الشائنة والى مؤسسة او الى هيئة. عندما نرتكب هذا الخطأ لا تصوننا الحصانة التي منحنا اياها الدستور، فلا يجوز لي ولكون حصانتي نيابية ان اشتم انسانا، او ان انسب له جرما او فعلا جرميا الا اذا كنت متأكدا واثبت هذا الجرم او الفعل، وهذا ما يجب ان نعيه دائما، وان لا نسترسل في إستفادتنا مما هو «حصانة»، اصل الى النقطة الاخيرة وان كان قد عالجها بعض الاخوة وهي ليست القضاء وانما وسائل التحقيق قبل الوصول الى القضاء. ان ما ذكره الزميل المحترم وبعض الزملاء لجهة العنف واستعماله في التحقيق الجنائي امر صحيح ويبدو ان الرئاسة عندما بدأ زميلنا في تلاوة بعض التقارير الطبية إستهابت وارادت ان تأخذها وتستبقيها كمستندات. ان ما ذكره الاخوان اقل بكثير من الواقع، والذي نعرفه كل يوم شيء تشمئز منه النفس وتأباه الاخلاق، ويرفضه الشرف.

ما قولكم ان يؤتى بانسان كائنا من يكون فيصلب «كفروج » ويبدأ الضرب بشكل لا يتصوره العقل فيدمم، يحطم، يكسر، ويشوه احيانا لكي يقر بفعل ينسبونه اليه أي واحد من هؤلاء الذين يحكمون، لو جيء به وهددوه بالضرب، او شاهد انسانا يضرب، او رأى انه معرض لحالة مثل هذه الحالة، يعترف بأي شيء، يعترف بانه صلب المسيح. والذين يستعملون هذه الوسائل ليس القضاة، ليس قاضي التحقيق هناك جماعات يستأجرون لكي يقوموا بانتزاع اعترافات من المدعى عليهم يقولون لا نستطيع ان نثبت او ان نكشف الجريمة الا بهذه الوسائل.

القاعدة ان عشرة مجرمين يتبرأون خير من ادانة بريء بما لم يفعل. في هذا الذي يسمونه مخفر «حبيش » هنالك مجازر، اولا يؤتى بانسان، أي انسان، انا، انت أي واحد من الناس نريد ان نتهمه بجرم فلاني يبدأ الضرب وينام يوما بعد يوم بعد يوم، وتسأل المدعي العام اين فلان، ما شأنه، ماذا صنع؟ يقول لا علم لي، من

to obtain the original document please contact Mr. Adrian Daher

هو؟ متى؟ اذا الذي يحصل، يحصل دون علم النيابة، بغير علم المحكمة بدون ان يعطى علم عنه يبقى الايام والاسابيع والشهور يتعرض للضرب والقتل والتأديب حتى يؤتى به، واحيانا جاؤا به امام المحقق يصحبونه ويراقبون هل ظل على افادته او لا، هل هذا تحقيق؟ اقول اكثر من ذلك، اذا كان هنالك من التزم بأمر المخدرات واننا وجدنا مصلحة بأن نمنعها وقد كانت في بلادنا تزرع وتنقل على اعين الناس، ولكن في لحظة من لحظات الطهر اردنا ان نقطع هذا العمل في بلادنا، نقلا او زرعا او اشجارا، وهذا جيد التزمنا الامر ولكن لا يعني ذلك ان نأتي بانسان لا يعجبنا رأسه وان نجعله متاجرا او مزارعا او ناقلا المخدرات ايضا اقول اكثر من ذلك اننا نخشى ان يكون الذين يستفيدون من مكافحة المخدرات تزيد افاداتهم عن الذين تاجروا بالمخدرات.

الرئيس: اريد ان ابلغ الزميل الكريم، والمجلس الكريم ان لجنة النظام الداخلي وحقوق الانسان نعقد جلسة لها الساعة ١١،٣٠ قبل ظهر يوم الثلاثاء في ٦/٢/١٩٩٦ لدراسة ومتابعة قضية اساءة معاملة الموقوفين وايضا أوضاع السجون، ونتيجة لهذا الكلام قرر رئيس اللجنة هذا الامر.

نصري معلوف:

ارجو سيدي الرئيس ان يوضع نص قانوني يصدقه هذا المجلس بأن المدعى عليه يجب ان يصحبه محاميه حتى في التحقيق الاولي مهما كان مكان التحقيق كما هو الزامي في وجوده امام قاضي التحقيق يجب ان يكون الى جانبه عندما يجري التحقيق أمام الضابطة كي لا يكره بالضرب على اعترافات لا تمت الى الحقيقة واسوأ ما في الامر انه عندما تؤتى امام القضاء العادل وتكشف هذه الحقائق ونتوصل بعد الجهد الى ان نبرهن عن فساد هذه الطريقة وعن سوء استعمال سلطات المحقق الابتدائي قبل الوصول الى القاضي. فيقتنع القاضي ويحكم، تعجبون بالبراءة وليس هنا العجب، العجب انهم يلومونه لماذا يحكم بالبراءة. كانما البراءة لعب القضاة كأنما البراءة ليست في القانون، او ليس في القانون ان القاضي من حقه ان يبرئ، اذا تأتي سلطات من نفس السلطات القضائية تقول: لماذا تبرىء وهل يمكن وقد يهددون القاضي لأنه برأ أي ريب في البراءة؟ فماذا يعني هذا؟ يعني انه يجب ان يحكم على كل انسان بعد الضرب بما لا يجوز ان يكون في بلد متمدن يقولون ان القضاء مستقل ويجب ان نحرره، ولا يجوز ان يأتي القاضي الكبير فيلوم القاضي الذي برا، هذا ليست الطريقة المثلى ثم هل حضرت المحاكمة، يقول لا، هل قرأت الملف، يقول لا هل استمعت الى الشهود هل استمعت الى حالة المتهم كيف كانت؟ يقول لا، اذا كيف تلومني على البراءة، اليس من حق القاضي ان يبرئ؟ هذا لا يمكن ان يقبل في بلد اسمه لبنان ولو افضى كما يحتجون الى ان يمر مجرم واثنان وثلاثة دون ان تثبت عليهم افعال الجرم. هذا اذا قلنا يجب ان يلغى هذا المكان المعد للتعذيب واسمه «حبيش» «حبيش» عائلة محترمة من عائلات لبنان كان منها مفوض كبير في الشرطة ارادوا ان يخلدوا اسمه فسمي مخفر حبيش الذي اصبح مكانا لتعذيب الناس، للاكراه بكل الوسائل.

الرئيس: حضرة الزميل، دع هذا الموضوع لمناقشته في لجنة حقوق الانسان.

نصري معلوف:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اريد ان اوجز، اعتقد ان الحكومة تغض وتتضايق وتتألم عندما تسمعنا نهاجم او ننتقد او نأخذ عليها حكاية العجز في هذه الموازنة اقول للوزراء، نحن نعلم انكم لستم انتم من سبب هذا العجز وقد بدأ قبل ايامكم، لكننا نأخذ عليكم وانتم خبراء وانتم اساتذة في علم المال والاقتصاد، وان هنالك من يلجأ الى علم بعض اللبنانيين في بعض الدول الشقيقة كي يستفيدوا مما تشيرون اليه. نحن نأخذ عليكم انكم لم توجدوا لنا العلاج الذي يريحنا من هذه الافة يعني هذا المريض قبل ان يقضي يجب ان نقضي على سبب المرض لديه، فاذا كان يجب ان يكون العلاج من خلال عملية جراحية يجب ان لا نجبن، يعني لا يمكن ان يموت العليل وانتم اطباء اذا قضت هذه العملية بأن نقلص هذا التنفخ هذا التضخم في الجهاز، فليكن فأي وزير من الوزراء الذين يتولون الوزارات التي استحدثت يستطيع ان يقوم وحده بأعمال وواجبات ثلاث وزارات، يجب ان ينتهي امر هذا الثوب الفضفاض من الوزير ومن الموظفين ايضا. انا اعتقد ان صديقنا الماثل امامي يستطيع ان يقوم بمهام اكثر من وزارة التلفون. والاستاذ وزير التعليم التقني يستطيع ان يقوم بمهام وزارة التعليم ومهام كل الوزارات الاخرى... فلنصوا هذا التضخم. اذا كانت هذه هي العملية الجراحية فلتكن قبل ان يموت المريض، في الوظائف وفي الوزارات، وذلك قبل ان ننشيء وزارة جديدة من كثرة الموظفين الذين يأتون بهم ليوضعوا في الملاك ففي وزارة كبيرة كالداخلية، المدراء العامون كثر يأتون بهم ثم ينقلونهم فتضخم ايضا يأتي الدعم بالمليارات لوزارة يمكن ان تكون مصلحة في وزارة الصناعة مثلا ما الذي استفاده الصناعيون عندما اصبح لديهم وزارة صناعة، كانت مصلحة فما الذي استفادوه، هل تيسرت لهم وسائل التمويل، لا، هل انفتحت امامهم الاسواق؟ لا، هل زاد الانتاج لم يزد بفضل هذه الوزارة، الوزارة ليست لكي يتباهى بها ابناء المهنة ويقولون نحن عندنا وزير ثم هل استفاد التعليم العالي عندما خصصنا له وحده وزارة، ولماذا يوجد مثلا وزارة للتعليم العالي، ووزارة للتعليم التقني وزارة للتعليم المهني الخ... فلماذا لا يكون غدا، وزارة للشعر الجاهلي، ووزارة للشعر الرمزي. وزارة للادب، هذه يا سيدي اسماء لا تزيدنا اعتزازا، ولا تزيد البلد انتفاعا. المهم اولا اختصار النفقات وزيادة الواردات ليس عن طريق ارهاب الناس، وهذا ما يوصلنا الى النتيجة فلا يخاف او يهاب او يخشى شيئا ولا يجوز ان يخاف احد من ان يأتي بمال يستثمره في هذا البلد، او ان يقوم السكان في البلد بالرحيل، فنحن في جنة ليست من جنات النعيم ولكنها اذا اصلحت يمكن ان تصبح هكذا، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الأستاذ عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

ان المسؤولية الملقاة على عاتقنا كنواب ممثلين للشعب تفرض علينا ان نعطي الحكومة ما لها وان نحاسبها أو نصحح مسارها في ما لنا عليها.

وبهذا لا تكون الموالاة من اجل الموالاة ولا المعارضة من اجل المعارضة.

بداية، لا بد من الاشادة بالموقف السياسي العام الذي اتخذته وتتخذه الحكومة حيال موضوع المفاوضات

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وتلازم المسارين السوري واللبناني. ولا بد من الاشادة بالانجازات السياسية والامنية والقضائية الداخلية.

واننا نحيي الجيش اللبناني الذي اقفل جديا وما زال ملفات الفتنة وتحييد الامن عن أي نزاعات سياسية. كما اننا نحيي صمود اهلنا وابطال المقاومة في الجنوب والبقاع الغربي في مواجهة العدو الصهيوني وعملائه.

واني ألفت النظر الى ان المقاومة هي ثابت وطني وقومي. وادعو الحكومة الى تحمل مسؤوليتها تجاه ابطالها وتجاه شهدائها وتجاه الاسرى وعائلاتهم. واني ادعو الى وجوب اعادة الابطال المحررين من اسر العدو الى مزاولة وظائفهم واعمالهم التي فقدوها بسبب الاسر.

دولة الرئيس، الشكر للزملاء الذين تناوبوا على الكلام، واود بدوري ايراد بعض الوقائع التي تجعلكم تقتنعون في ان ما يقوله المعارضون لمشروع الموازنة لا يقصدون منه التشهير بقدر ما يقصدون تصويب الامور سيما واننا ممثلون للامة نتكلم باسمها ونعبر عما يجيش في صدور ابنائها وعما يعاني البعض منهم. واقول:

عندما تكون الديون المتوجبة الاداء فعليا بحدود ٣٣٠٠ مليار ليرة وفق ما ذكره بعض الزملاء الكرام وليس وفق الارقام الواردة في الموازنة ٢٦٠٠ مليارا فان هذا يعني ان نسبة هذه الديون الى اجمالي الموازنة هي بحدود ٥١٪. هذه النسبة اعتبرها بداية لنسبة مختلفة.

أوليست الـ ٥٠ مليار ليرة المنوه عنها في فذلكة الموازنة والمخصصة لتمويل النفقات المحلية المتوجبة على المشاريع الممولة من الخارج من الديون المتوجبة الاداء؟ أوليست مئات المليارات التي استؤخر دفعها بضعة شهور لمتعهدي الاشغال من الديون المتوجبة الاداء؟ أوليست المالغ المخصصة لمجلس الانماء والاعمار من مختلف بنود الموازنة اكثرها يعود لمستحقات وديون هذا المجلس من الديون المتوجبة الاداء؟ اذا اخذنا كل هذا في الاعتبار الا تعتقد دولة الرئيس حتى في غياب ارقام دقيقة ان النسبة تصبح مخيفة وقد تتعدى نسبة الـ ٦٠٪ من الموازنة؟ واستطرادا هل تغطي الواردات المقدرة قيمة هذه الديون؟

ان اللغز الكبير هو الفقرة ٣ من البند ١٣ من باب احتياطي الموازنة. هذا اللغز يتمثل في: احتياطي لعطاءات متنوعة ٢٣٠ مليار ليرة. هذه الفقرة استحدثت في مشروع موازنة ٩٦. من يدري كم فقرة ستستحدث في المستقبل؟

ان ابسط قواعد العلوم المالية والاقتصادية كما في الحالة التي نحن نتخبط فيها تؤكد على امر اساسي الا وهو في حال الاستقراض توظف الاموال او معظمها في مجالات التنمية والاستثمار لا ان تهدر في الانفاق الجاري. فلو صدقت ارقام ٩٦ وكان العجز المتوقع ٣٨٪ وكانت النفقات العادية تمثل ٨٧٪ والنفقات الاستثمارية تمثل ١٣٪ وكانت في عام ٩٥، ٨١٪ نفقات عادية و١٩٪ نفقات استثمارية مما يعني ان عصر النفقات طاول المجال الاستثماري المعول عليه لتقليص العجز ومعظم القطاع الانتاجي متمثل في ثلاث وزارات رئيسية (الزراعة ـ الصناعة والنفط ـ السياحة) التي نالت نسبة ١٪ فقط من مجموع الموازنة.

to obtain the original document, Please contact Mr Adnan Daher

هنا نتساءل ايضا وايضا هل ان نسبة ١٪ هي التي ستجعل من لبنان قاعدة صناعية انتاجية تسمح لنا بمواجهة تحديات الغات المستقبلية والتزاماته! وبالتالي الانفتاح الكلي على الخارج؟! لانه اذا لم يكن لبنان مستعدا للانتاج وللتصدير فسوف تستباح اسواقه وتغرق بالمنتجات الاجنبية. وهذا سيؤدي حتما الى خروج كميات هائلة من العملة الصعبة وسيزيد من تدني سعر صرف العملة الوطنية التي هي الان ممسوكة وليست متماسكة ولأن مقولة لجم التضخم ليست سوى قصر كرتوني سينهار عند تفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية.

وهنا نسأل عن العوائق والمصاعب التي تحول دون اصلاح مصافي النفط الموجودة في لبنان.

هل من وراء ذلك تجيير هذه المصافي الى القطاع الخاص اسوة بما يخطط لمؤسسات اخرى؟ لانكم تعرفون ان مؤسسات القطاع العام ملك للشعب واي تغيير يهدف الى تسليمها للقطاع الخاص يحتاج ليس فقط الى قانون بل الى استفتاء شعبي (رفرندروم) على مستوى الوطن.

واذا اخذنا ما جاء في تقرير رئيس لجنة المال والموازنة من أن هناك تفاؤلا كثيرا في الارقام والتوقعات. اذا ما عدنا ومعنا السادة اعضاء اللجنة الى القانون رقم ٩٤/ ٢٨٢ الذى قضى بتعديل بعض احكام قانون ضريبة الدخل وبالتحديد الى المادة ٢٤ منه المتعلقة بالتسوية والتي بشرنا بأنها ستغذي الخزينة بحوالي ٧٠٠ مليار ليرة والتي تبين من خلال قطع حساب موازنة ٩٤ ان مجمل ما تم تحصيله من ضريبة الدخل حوالي ٢٥٠ مليار ليرة بما فيها الضريبة المتوجبة خلال السنة ذاتها والتي قد تبلغ ٢٠٠ مليار ليرة. النتيجة ان وعود الـ ٧٠٠ مليار ليرة تقلصت فعليا الى ٥٠ مليار او اكثر بقليل. وهنا نأمل ان لا تكون ارقام الواردات المقدرة تنحو في ذات الاتجاه.

ان كان كل هذا صحيحا فيجب ان نصارح ممثلي الامة، جمعاء، لان الديون عندما تصل الى مثل هذه المبالغ لا تنعكس علينا نحن بل على اولادنا وعلى احفادنا من بعدنا.

دولة الرئيس، اذكر هذه الارقام على سبيل المثال وليس الحصر، واقول اذا كانت هذه الديون تسببت فيها حملة النهوض والبناء والاعمار فيجب ان نأخذ العبرة ممن سبقنا وفي لبنان بالذات.

لبنان في اعقاب احداث ١٩٥٨ واجه حملة نهوض وبناء واعمار تفوق ما تواجهكم اليوم. والدليل ان الكهرباء والماء والطرقات والهاتف كلها كانت محصورة على جزء ضيق من الاراضي اللبنانية وانتشرت على مستوى لبنان كله في حملة انعاش اجتماعي شاملة.

كنا لا نصل الى وادي خالد الا بطائرة الهليوكوبتر، فوصلت اليها الطريق بشهادة من اوصلوها وهم ما زالوا احياء.

في المحافظة التي انتمي اليها، اكثر مناطق البترون والكورة وزغرتا وبشري وعكار وحتى بعض طرابلس لم يكن لديه كهرباء فوصلت في تلك المرحلة ومع ذلك فلم نستدن ولم نقترض. لقد اتبعنا سياسة «على قد بساطك مد رجليك».

اعمال وزارة الاشغال العامة بلغت ارقامها بالنسبة الى مجموع موازنة ٥٧/ ١٩٦٤، ٢٩٪ دون اية قروض

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

بينما هي اليوم دون الـ ٤٪. وموازنة وزارة الزراعة كانت ٩٣، ٢٪ عام ٦٤ واليوم ٠،٨١٪. وزارة الاقتصاد الوطني كانت ٢٩، ٢٪ عام ٦٤ واليوم ٠،٠٩٪.

اقول بكل اخلاص واختصار يا دولة الرئيس ان العصر الذهبي للاعمار والانماء والانعاش في لبنان هو السنين الاولى من الستينات.

من مصرف لبنان الى الجامعة اللبنانية الى الضمان الاجتماعي الى مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية الكبرى الى تعاونية موظفي الدولة الى الكهرباء وعلى مستوى لبنان الى مصالح المياه الى مجالات كثيرة ومتنوعة لا مجال لذكرها.

ومع ذلك فان الديون المتوجبة الاداء كانت في العام ٦٤ بحدود ٤،١٦٪ في حين كان الاحتياطي بحدود ٢،٠٤٪.

دولة الرئيس، البعض يتحدث عن الهدر والاسراف والبعض الآخر يتحدث عن التعثير واجزم بأن كلا الامرين احلاهما مر وفيهما الكثير الكثير من الصحة.

الهدر حاصل وينبغي التحري عنه واطلاق يد الجهات المكلفة قانونيا وصلاحية بهذا الشأن وذلك بهدف ضبطه ووقفه ولا اعتقد ان احدى هذه الجهات واقصد ديوان المحاسبة يقصر او يعجز عن ذلك اذا ما اعطيت له اشارة الانطلاق الجدية واذا ما اخذ برأيه في مجلس الوزراء.

واذا كنتم لا سمح الله لا تأخذون برأيه فالحقوه بمجلس النواب كما هو الحال في كثير من دول العالم المتقدم. ومنها الولايات المتحدة الاميركية حيث يدلي برأيه ولا يخشى في قول الحق لومة لائم.

وان كنا لا نتحمل: انتم كمجلس الوزراء ونحن كمجلس للنواب صراحة رأيه (أي ديوان المحاسبة) ومصداقيته فلنبادر فورا الى الغائه!؟ اقول ذلك يا دولة الرئيس لانني قرأت منذ ايام في مذكرات المرحوم حميد فرنجية تقريرا لديوان المحاسبة ينتقد فيه سياسة الدولة عام ١٩٥٥ لاقدامها على عقد قرض مع البنك الدولي لتمويل سد الليطاني حيث حذر من نتائج هذا القرض ومساوئه وذيوله وابعاده ليس المالية فقط بل وابعاده السياسية ايضا.

ومع ذلك يا دولة الرئيس لم يلق ديوان المحاسبة حرجا او خوفا في ان يقول ما قاله منذ اربعين سنة والقرض كما قلت كان لتمويل سد الليطاني فما بالنا اليوم نقترض لأبسط الامور!!؟

فهل لكم ان تطلقوا يده مع غيره من هيئات الرقابة لتسمعوا منها الكلمة الصادقة في مثل هذه المواقف وغيرها !؟

ان كنت مصمما على الاقتراض ايا تكن الاسباب ولمجرد الاقتراض ولا اظن بأن هذه سياستك!؟

لكن اذا كان البعض ممن يحيطون بك يقنعك بهذه السياسة فدعوني اقول لكم ان هذا البعض مخطىء في ما يذهب اليه ولن نقول عن سوء نية وعن توجه مدروس ومخطط له !!

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لا دولة الرئيس، وحرصا منا، ولا ازايد على حرصكم على الوطن وعلى الشعب ادعو الى معالجة المخاطر بجدية وجذرية والا فاننا بكل اسف مسرعون نحو الافلاس.

ربي اشهد اني قد بلغت.

دولة الرئيس، تنامى الي ان قرضا عقد او سيعقد مع البنك الدولي اياه بقيمة عشرين مليون دولار اميركي للاصلاح الاداري.

وعدت الى دراسة المشروع الذي اعده الزميل زاهر الخطيب تحت عنوان «مشروع وثيقة الاصلاح الاداري عام ٩١» كما عدت الى دراسة كانت قد نشرت خلاصتها معظم الصحف اللبنانية عام ٩٣ وموضوعها الادارة. دراسة تقع في حوالي ٢٥٠ صفحة لم تترك لا شاردة ولا واردة في الادارات العامة الا وعرضتها وشرحتها وحللتها ووضعت لها العلاج.

هذه الدراسة تعتبر احدث خطة لاعادة تحديث الادارة فهي عالجت موضوع اعادة تنظيمها بسبب تقادم الزمن وشوائب التنظيم المالي لجهة الازدواجية وعدم تحديد مهام الوحدات المنشأة وتدني شروط التعيين وما الى ذلك.

كما عالجت قضايا ومشاكل العنصر البشري واقترحت حلولا له ولحسن اختياره وتفعيل اعداده وتدريبه وضمان حقوقه بالمقارنة مع واجباته وضمان آخرته وشيخوخته وتقديماته الاجتماعية.

وعالجت فيما عالجت موضوع المؤسسات العامة التي تدير المرافق العامة ورصدت لكم المشاكل واقترحت لها الحلول فماذا كانت النتيجة!!؟

مجالس ادارة غير شرعية او وزير اغتصب صلاحيات مجالس اخرى او مديرين عامين او مديرين غير شرعيين! يتحكمون في هذه المؤسسات بقوة الامر الواقع في غياب انظمة واضحة للمستخدمين وفي غياب ملاكات غير محدد عدد موظفيها وغياب انظمة. استثمار تتسم بالشفافية والوضوح!!؟

دولة الرئيس، لعل الترياق آت من غير مصدره الصحيح لعله آت من مجموعة الخبراء والاخصائيين والمستشارين الملحقين بكم والذين رصدتم لهم في هذه الموازنة مبلغا يقارب النصف مليار ليرة (٤٧٦ مليون) في الفقرتين ٢ و ٤ من البند واحد ـ الفصل واحد ـ الباب ٣. هذا طبعا بالاضافة الى ما سيلحقهم من اعتمادات ملحوظة في بنود التعويضات والنفقات. وكذلك لعل الحاسب الالكتروني الذي رصدتم له ٧٥٠ مليون ليرة يساعد على تسهيل حل مشكلة الادارة المستعصية!!؟

دولة الرئيس، هل تعتقدون انكم ستتوصلون الى وضع دراسة اشمل من الدراسة التي اشرت اليها!؟ ام ان وزير الدولة لشؤون الاصلاح الاداري الذي نثق به يمتلك خطة افضل سيما وانكم وضعتم بتصرفه في الموازنة مبلغا يقارب الاربع مليارات وبضع مئات من الملايين تمثل اكثر من نصف ما خصص للاعتمادات المرصدة لكافة اجهزة الرقابة (مجلس الخدمة ـ ديوان المحاسبة ـ التفتيش المركزي ـ مجلس التأديب العام)!!؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، نحن لا نقول بأن كل هذه الاعتمادات التي ذكرت سترهق الموازنة لا سمح الله لان وزير الدولة للشؤون المالية وفرها من خلال عصر النفقات الذي اعتمده وبخاصة من الاعتمادات المرصدة لايجارات الابنية الحكومية:

من ادارة الجمارك مثلا اقتطع ٥٠٠ مليون

من الامن الداخلي ومصلحة السجون اقتطع ٣٤٥ مليون

من وزارة الاقتصاد اقتطع ١٢٤ مليون

من الاحوال الشخصية اقتطع ١٠٠ مليون وهكذا كان الامر بالنسبة لمعظم الادارات والمؤسسات.

هذه طريقة فريدة من نوعها؟! فمعلوماتي ان الرواتب والاجور والايجارات اما ثابتة او قابلة للزيادة!!؟ فاذا استمرت هذه الوتيرة في التخفيض فان الدولة وخلال الخمس سنوات القادمة لن تدفع قرشا واحدا كبدلات للايجار. وان كنا اكثر تفاؤلا ستؤمن الدولة من مالكي الابنية المؤجرة من الادارات مدخولا محترما سيساهم في تعزيز وضع الموازنة العامة وذلك خلال السنوات الخمس اللاحقة؟

وهذه الطريقة دفعت بوزير الدولة للشؤون المالية الى اقتطاع مبلغ يقارب ٣٥٠ مليون ليرة من الحوافز الممنوحة لموظفي وزارة المالية من الغرامات بحجة اصلاح المصاعد الكهربائية في وزارة المال!؟

دولة الرئيس، عودة الى هيئات الرقابة، هذه الهيئات اجمع العالم على احداث مثيلاتها بل قلدنا في احداثها. ان كانت لكم الثقة بأشخاصها فدعوهم يعملون فعليا وان كانت هذه الثقة غير موجودة فاعفوهم من وظائفهم فورا!!

وان كنتم لا ترون لزوما لها فاعملوا على الغائها والحقوا موظفيها في الادارات العامة طالما ان الوظائف الشاغرة اكثر من ان تعد وتحصى على صعيد العدد والفئات!! اكثر من ذلك استمعت الى وزير مسؤول يوم السبت في ٢٠ الجاري يتحدث مع المذيعة وردة في برنامج صالون السبت ويتهم مجلس الخدمة المدنية بالجمود والتصلب والتسلط وتجاوز حدود السلطة واساءة استعمالها.

لذلك وحسما لهذا الامر ولوضع الامور في نصابها اطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية وعلى ضوء ما تتوصل اليه في حال ثبوت ما يقال اشدد على معاقبة المسؤولين في هذا المجلس مسلكيا وجزائيا لانه في ظل الاتهامات والاشارات التي نأمل ان تكون مسؤولة لا يمكن اناطة مسؤولية الادارة بهيئة تحوم حولها الشبهات والاتهامات، وفي حال ثبوت غوغائية ولا مسؤولية هذه الاقوال محاسبة قائليها بالطرق الدستورية المعتمدة.

دولة الرئيس، في القضايا العامة سأكتفي بالتالي:

اولا: في تعزيز المسارين اللبناني والسوري لتحصين المنعة الداخلية ومجابهة تحديات المفاوضات وهذا يقتضي

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

القناعة المطلقة وضرورة الارتقاء بالتنسيق لان لبنان سيكون اقوى مستقويا بالشقيقة سوريا القوة الاستراتيجية الكبرى في المنطقة باعتراف العالم، وفي هذا المجال لا يسعني الا الاشادة بالموقف السياسي العام الذي اتخذته الحكومة بهذا الخصوص كما انه نرى من الضروري استكمال كل ما من شأنه تعزيز التكامل الاقتصادي ـ الانمائي بين سوريا ولبنان وان تعتبر الحكومة نفسها معنية في تنفيذ خطوات عملانية لبناء السوق الاقتصادية الانتاجية: من صناعية وزراعية تكون نواتها سوريا ولبنان كمقدمة لسوق عربية مشتركة في مستوى مواجهة طروحات الشرق اوسطية. فامكانات وقدرات الاشقاء في سوريا وتفاعلها مع خبرة اللبنانيين المقيمين والمغتربين كفيلان بانجاح ما نصبو اليه وبأسرع وقت ممكن. وعلى الحكومة ان تبدأ بجدولة زمنية تحقق هذا التكامل الاقتصادي ـ الانتاجي.

ثانيا: في الانماء المتوازن تحصينا للمنعة الداخلية وتعزيزا للوحدة الوطنية وذلك بانصاف المناطق المحرومة وتلبية حاجاتها الخدماتية والانمائية ولا حرج ان اخص بالذكر منطقة عكار لانها باتت مضرب المثل عند التكلم عن المناطق المحرومة. وهنا لا بد من التنويه والاشادة بالخطوات التي تمت على طريق انصاف هذه المنطقة آملا استكمال المطلوب.

ثالثا: في انجاز عودة المهجرين لانها اولوية الاولويات في تحقيق الانصهار الوطني وشروط النهوض والانماء في المناطق التي استهدفت التهجير والتدمير. فبعودة المهجرين تعود الحياة الى طبيعتها وتعمل الناس في الارض. كما انها تشكل حافزا لاعادة بناء ما قد دمر وتهدم على كامل الارض اللبنانية. رابعا: في ملف الاعلام والحريات.

دولة الرئيس، لقد سجل المجلس النيابي في اصداره اول قانون في دول العالم النامية لتنظيم الاعلام المرئي والمسموع ريادة تشريعية ونموذجا حضاريا يعتد به في حماية الحرية المسؤولة وتعزيز الديمقراطية.

ونقف اليوم في منتصف طريق تطبيق هذا القانون. امام تحديات ومسؤوليات لا نستطيع تجاهلها والقفز فوقها. كما لا نستطيع بذريعتها او تجاه الهواجس والمخاوف التي تثيرها ان نشرع للفوضى التي يمكن للبعض من خلالها تحقيق خطة اختراقنا بغزو ثقافي يهدف لطمس هويتنا الوطنية والقومية.

دولة الرئيس، ان مسؤولية المشترع هي ان يصدر القوانين، وعندما يبدأ تطبيقها مراقبة هذا التطبيق والمحاسبة على أي خلل او انحراف ترتكبه السلطة الاجرائية في تعاملها مع القانون.

وألفت النظر هنا الى ان المجلس النيابي الذي اصدر القانون ٣٨٢ لتنظيم الاعلام المرئي والمسموع قد حاول التحسب لمثل القضايا التي يواجهها تطبيق القانون اليوم فاشترط ان تكون الهيئة التي يناط بها دراسة الجانب الفني وفق الاتفاقيات الدولية وحقوق لبنان المتوافرة بموجبها هيئة منصوص على قوامها لصفات الاعضاء منعا لترك باب الاستنساب مفتوحا امام السلطة الاجرائية ثم قيد نتائجها لجعل نتائج اعمالها اقتراحات تقدم لوزير الاعلام والمجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع وشدد المجلس النيابي حرصه على رعاية الديمقراطية وتعزيز ممارسة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحرية لاستحداث المجلس الوطني للاعلام الذي نص عليه القانون والذي يعود للمجلس النيابي اختيار نصف اعضائه بحيث تناط به كلية اصدار التوصيات لمجلس الوزراء وتنشر توصياته في الجريدة الرسمية وفي حال مخالفة الحكومة لتوصياته يجوز الطعن بها امام مجلس شورى الدولة. وكما لا يجوز لنا التراجع، لا يجوز لنا السير في المجهول لذلك فانني اقترح ما يلي:

اولا: الزام المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع بوضع يده على التقرير الفني كما نص القانون واعطاء حق الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين وهنا مجال لاخذ اكثر من رأي واكثر من لجنة محلية ودولية ونشر نتائج دراسته ورأيه ليتسنى للرأي العام معرفة الحقيقة وللمجلس النيابي المراقبة والمحاسبة.

ثانيا: الزام المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع الذي يعود له حق اصدار التوصية باعطاء التراخيص او حجبه بوضع معايير شفافة لدراسة طلبات الترخيص واعلانها تتيح للرأي العام الاطلاع على الاسباب التي تقف وراء توصياته الايجابية والسلبية بحق طلبات الترخيص وتسد الطريق امام الاستنساب وتوزيع الحصص والمغانم وتكفل الحرية والديمقراطية.

ثالثا: الزام الحكومة ونحن في مرحلة تأسيسية في تطبيق القانون باعتبار توصيات الوطني للاعلام ملزمة وتضمن سلم المعايير التي يتم النظر بطلبات الترخيص على اساسها، افضلية للمؤسسات التي ينطوي ضمنها اكبر عدد من المؤسسات العاملة وكذلك لتلك التي تستوعب ضمن صفوفها اكبر عدد من العاملين في المؤسسات العاملة.

ان الامر يتجاوز بحدوده وآثاره اللحظة الراهنة على دقتها ليطال هوية لبنان ودوره في المستقبل وانني في هذا المجال اؤكد على اهمية الحفاظ على حقوق لبنان كاملة في مجاله الفضائي لان التفريط بكل ذرة هواء تساوي التفريط بكل ذرة تراب من ارض الوطن. خامسا: في محاكمة العميل انطوان لحد. لا بد من الاشادة بالموقف الذي اتخذته الحكومة باحالة العميل انطوان لحد على المحاكمة. علما ان المبادرة الاولى بهذا المجال كانت لدولة الرئيس المرحوم رشيد كرامي ولدولة الرئيس نبيه بري يوم كان وزيرا للعدل ويا ليت هذا التواصل بين رئاسة المجلس ورئاسة الحكومة يستمر دائما.

اني اطالب بالاستمرار والاسراع باجراءات المحاكمة امام المحكمة العسكرية الدائمة.

دولة الرئيس، اننا نطمح الى دولة القانون بعد الحرب لا دولة الفلتان فان كان العكس فصارحونا بذلك.

اننا نطمح الى دولة الاصلاح بعد الخراب المدمر لا دولة الترقيع فان كان العكس فصارحونا بذلك.

اننا طمح الى دولة المؤسسات لا دولة الافراد والاشخاص فان كان العكس فصارحونا بذلك..

اننا نطمح الى دولة تطبق الاثراء غير المشروع لا دولة الاباحة والرشوة فان كان العكس فصارحونا بذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اننا نطمح الى تعزيز جامعتنا الوطنية اللبنانية والى تعزيز التعليم الرسمي الاكاديمي والتقني فان كان العكس فصارحونا بذلك.

اننا نطمح الى الاسراع في مناقشة وتنفيذ الهيكلية الجديدة للتعليم الرسمي التي اقرها مجلس البحوث والانماء.

اننا نطمح الى دولة يتحرك فيها القضاء عند اول اشارة ادعاء على مسؤول لينال المدعي عقابه اذا ثبت بطلان ادعائه وينال المسؤول جزاءه اذا ثبتت في حقه التهم الموجهة اليه فان كان العكس فصارحونا بذلك. المرحوم حميد فرنجية ذات يوم من عام ١٩٥٥ قال تحت قبة هذا البرلمان نكون احرارا بقدر ما نكون عبيد قوانيننا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

نناقش اليوم مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ وملحقاتها، وكذلك مشروع قطع الحساب لموازنة عام ١٩٩٤.

ومناقشة الموازنة لا تنحصر بأرقام ابوابها، وانما تتناول ايضا سياسة الحكومة في مجالات هذه الابواب، ولا سيما سياستها في المجالين الاقتصادي والمالي.

ألم تنص المادة ١٨ من قانون المحاسبة العمومية على ان: «يقدم وزير المالية الى السلطة التشريعية قبل اول تشرين الثاني تقريرا مفصلا عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادىء التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة» سأناقش وزير الدولة للشؤون المالية بيانه (وليس تقريره)، ثم اتناول بعض وجوه مشروع الموازنة العامة، واختم مداخلتي بكلام عن سياسة الحكومة في موضوع الاعلام المرئي والمسموع، في ضوء الحالة العامة السائدة في البلاد. ولكن قبل ذلك كله، لا بد من كلمة حول مشروع قطع حساب الموازنة العامة للعام ١٩٩٤ او ما يسمى، حسب المادة ٨٧ من الدستور «حسابات الادارة المالية النهائية للسنة»، وهي تشمل بطبيعة الحال الموازنات الملحقة.

دولة الرئيس، ورد في المادة الاولى من مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٤ ما يلي: «يقطع حساب الموازنة العامة وموازنات مديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري والمواصلات السلكية واللاسلكية (الملحقة) عن سنة ١٩٩٤ ما يلي، مع الاخذ بالاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة والتي يتوجب اجراؤها لاحقا في حال وجودها».

لماذا وردت هذه العبارة الاخيرة: «مع الاخذ بعين الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة والتي يتوجب اجراؤها لاحقا في حال وجودها. لان قانون المحاسبة العمومية ينص في مادته ١٩٥ على الاتي: «تضع مصلحة المحاسبة العامة كل سنة:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ قطع حساب الموازنة الذي يجب تقديمه الى ديوان المحاسبة قبل ١٥ آب من السنة التي تلي سنة الموازنة . . .

يدرس الديوان مشروع قطع الحساب ثم يعيده الى الحكومة مع ما يدخله عليه من تعديلات وتقوم الحكومة بدورها باحالته الى مجلس النواب قبل اول تشرين الثاني فيطلع هذا عليه وما يكون الديوان قد ابداه من ملاحظات حوله.

آمل يا معالي وزير الدولة للشؤون المالية ان تتمكن وزارة المالية من التقيد بأحكام الدستور وقانون المحاسبة العمومية عند اعدادها مشروع قانون قطع حساب العام ١٩٩٥، فلا تدخل في صلب المادة الاولى منه العبارة التي ذكرت، كتسوية قانونية للتأخير الحاصل، هذا مع التنويه بالعمل الدؤوب الذي قمت به بالامكانات البشرية والمادية المتواضعة التي بين يديك، ولو مع، بعض التأخير. بيان وزير الدولة للشؤون المالية لقد استمعنا الى بيان الوزير السنيورة وقرأناه. هذا البيان ليس بتقرير بمفهوم المادة ١٨ من قانون المحاسبة العمومية، ذلك انه لم يتناول «مفصلا الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد». لقد تضمن بعض المبادىء والسياسات التي اراها بعيدة عن واقع الحال. ومع تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الوزير في عمله، فاننا لا نتفق معه على العديد مما ورد في بيانه. ولا اظنه مقتنعا هو شخصيا بكل ما ورد فيه. فالكلام عن سعي الحكومة لتقليص العجز في الموازنة عن طريق ترشيد الانفاق وضبط جباية واردات الدولة وتحسينها، وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل ملحوظ، يصطدم في معظمه مع الواقع، والواقع اليم. انا لست مقتنعا ولا اظن ان الزملاء الكرام مقتنون بأن في الانفاق ترشيدا، قد تكون هناك محاولة في ترشيد الانفاق، الا ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بعد. وكيف يكتب لها النجاح والادارة عامة هي هي، لم يتغير فيها شيء نحو الافضل. بل على العكس فهي مستمرة في تراجعها وفي قلة فعاليتها. لقد اصبح الكلام عن الادارة، لا سيما هنا في مجلس النواب، كلاما دون جدوى. نتكلم عن الفساد في الادارة وعن الهدر في الاموال العامة ولا نلمس بالمقابل عملا تقوم به الحكومة لضبط الادارة، لتحسينها، لتفعيلها، فهل تبقى الحكومة مكتوفة اليدين بانتظار الانتهاء من مشروع التأهيل الاداري لتنتقل الى مشروع الاصلاح من بعده؟

قال لنا معالي الوزير سنيورة امام اللجنة المالية في بداية جلساتها لدرس مشروع الموازنة، قال: «موضوع الاصلاح الاداري سيبقى على ما هو سنوات وسنوات حتى يتغير العقل السياسي في لبنان وتتغير الاجراءات والادوات والاساليب المتبعة ويصبح الولاء الحقيقي للدولة». وقال ايضا: «ان هناك مشكلة في الادارة والحل ليس في زيادة الرقابات وانما في تحسين الادارة وادائها».

فاذا كان رأي معالي الوزير في الاصلاح الاداري على نحو ما ذكرناه، فكيف له ان يحقق الترشيد في الانفاق؟ وبانتظار تشريع جديد تعرض الحكومة علينا مشروعه لتحسين اداء الادارة، على قاعدة المحاسبة، نعم المحاسبة، فاننا لا نرى امامنا سوى ديوان المحاسبة ضمانة لصحة المعاملات اداريا.

دولة الرئيس، لقد افرغ قانون المحاسبة العمومية من ضوابطه وعطلت احكامه حين تقرر في مجلس الوزراء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السابق، ودون وجه حق، بتاريخ ٢/ ٢/ ٩٤ و ٥/ ١٨/ ٩٤ الاجازة لوزارة المالية ومن بعدها لوزارات الاشغال العامة والموارد المائية والكهربائية والاعلام تلزيم صفقات التجهيز واللوازم والاشغال والخدمات بطريقة الاتفاقات الرضائية. ولم تعد الحكومة عن تلك القرارات الا يوم نشرت الصحف في ايلول ٩/ ٦/ ١٩٩٤ السؤال الموجه من كتلة الانقاذ والتغيير حول لا دستورية تلك القرارات، ولئن عادت الحكومة عنها بالجملة يوم نشرت الا انها استمرت في تمريرها ـ بدل بالجملة ـ بالمفرق.

وقد جاء تقرير ديوان المحاسبة السنوي عن العام ١٩٩٤، المنشور في الملحق الخاص للجريدة الرسمية، العدد ٤٧ تاريخ ٢٣/ ١١/ ٩٥، ليعلن مدى حرص الحكومة السابقة في ترشيد الانفاق. لقد ورد فيه ما حرفيته: والواقع الحاصل ان مجلس الوزراء يمارس الصلاحية المعطاة له بموجب النصوص المبينة اعلاه دون مراعاة مضمون هذه النصوص، اضافة الى التوسع في مخالفته قرارات الديوان المرفوعة اليه من قبل الادارات المختصة.

فمن جهة اولى تبين من النصوص السابقة ان القانون وحرصا منه على ان تكون قرارات المجلس مسندة الى اعتبارات وجيهة ومبنية على ضرورات ملحة، اوجب بأن تكون هذه القرارات معللة بحيث تتضمن الحيثيات التي املت اتخاذ تلك القرارات. لكن مجلس الوزراء لا يراعي هذا الامر وتصدر معظم قراراته المخالفة لرأي الديوان خالية من أي تعليل.

ومن جهة ثانية، يلاحظ بأن المجلس يتوسع في ممارسة السلطة الممنوحة له بمخالفة قرارات الديوان الى الحد الذي من شأنه اضعاف دور الديوان في مجال ممارسة الرقابة المسبقة. وانه يتبين من سجلات عام ١٩٩٤ ان نسبة قرارات مجلس الوزراء المخالفة لقرارات الديوان قد بلغت ٨٥،٧١٪ وهذا يشكل ابتعادا عن الهدف الذي ترمي اليه المادتان ٤١ و ٤٢ اعلاه. (من قانون تنظيم الديوان) (تلاوتها والتعليق عليها).

فاذا كان لا يجوز لرقابة الديوان المسبقة ان تتسبب في شل نشاط الدولة فانه لا يجوز بالمقابل ان تؤدي الصلاحية المعطاة لمجلس الوزراء بمخالفة قرارات الديوان الى اضعاف الديوان وافراغ رقابته المسبقة على تنفيذ الموازنة من مضمونها ولذلك فاننا نأمل ان يعيد مجلس الوزراء النظر في طريقة تطبيق المادتين ٤١ و ٤٢ من قانون الديوان بحيث يأتي التطبيق في المستقبل على الشكل السليم من حيث تعليل القرارات وعدم التوسع في مخالفة قرارات الديوان بما يبقي لرقابة هذا الاخير دوره الضابط والرادع دون المساس بضرورة تأمين سير المرافق العامة في ضوء الحاجات والظروف السائدة عند اتخاذ القرار، وان الديوان بصدد اعداد تقرير خاص حول هذا الموضوع سيتم رفعه الى المسؤولين في وقت لاحق.

ان الحكومة الحاضرة، التي هي واقعا امتداد للحكومة السابقة لا تزال تتبع النهج عينه في اقرار اجازة تلزيم صفقات التجهيز واللوازم والاشغال والخدمات بطريقة الاتفاقات الرضائية، فلا يمضي انعقاد لمجلس الوزراء دون ان يكون على جدول اعماله طلب الموافقة على تلزيم صفقة ما، بل صفقات، بالتراضي. واني لالفت هنا ان اخفاء كلمة «بالتراضي » من جدول اعمال مجلس الوزراء، عمدا، لا يسحب عن المشروع هذه الكيفية، لذلك

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واظهارا للحقيقة وتأمينا للشفافية، فاني انصح عدم اسقاط كلمة بالتراضي من عناوين مشاريع التلزيم الواردة في جدول اعمال مجلس الوزراء، من الان فصاعدا.

تقرأ في الصحف مثلا تلزيم اعمال كذا وكذا وطلب الموافقة على تلزيم احدى الصفقات لا يضعون «بالتراضي» لان المعاملة عندما تذهب الى مجلس الوزراء تعني بالتراضي، والا فانها تذهب الى لجنة المناقصات. . .

رئيس الحكومة: ماذا يعني التراضي؟

محمد يوسف بيضون: التراضى يعني ان تأتي الادارة وتتفق مع الملتزم على صفقة معينة، وتقولون بقراركم في مجلس الوزراء، بعد استقصاء الاسعار، وهذه ليست طريقة ملحوظة في قانون المحاسبة العمومية.

رئيس الحكومة: التراضي موضوع مهم جدا وحساس.

التراضي كما يشار اليه وما قاله (ابو يوسف) ان الوزارة تأتي بأحد المتعهدين ونتفق معهم على تنفيذ مشروع ما، هذا الكلام ليس صحيحا.

الحقيقة ان كلمة التراضي هي عبارة عن مناقصة محصورة بعدد معين من المقاولين او المتعهدين او الذين صنفوا على اللائحة، يأتون بعدد من المقاولين ويعطونهم المواصفات ويقدمون الاسعار ثم يؤخذ ادنى الاسعار منهم، هذا مثلما يجري في دائرة المناقصات. مثلا الجريدة الرسمية طرحت بمناقصة عامة عينوا لنا سعرا وطرحت باسلوب التراضي والحقيقة انه ليس تراضيا انما التعبير القانوني المستعمل هو تراض وبالتالي لا يعطي الصورة الصحيحة.

موضوع الجريدة الرسمية فقد بلغ السعر ٢٠٪ ليس ناقصا ٢٠٪ بل جرى التلزيم بـ ٢٠٪ من السعر الذي طرح بطريقة المناقصة العامة. وتثبت التجارب ان المشاريع التي تلزم بهذا الاسلوب تكون اسعارها ارخص بكثير من التلزيم بواسطة الطرق الاخرى.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، ان ما يجري ليس بالمناقصة المحصورة، المناقصات المحصورة ورد ذكرها في قانون المحاسبة العمومية ولا تطبق في هذه الحالة.

رئيس الحكومة: ان ما يجري حول هذا الموضوع نحن مسؤولون عن كلامنا فيه.

محمد يوسف بيضون: اذا تريد ان تنسف قانون المحاسبة العمومية من اصله.

رئيس الحكومة: التسمية بالقانون هي بالتراضي.

محمد يوسف بيضون: هناك مثل يقول: ابتعدوا عن مواقع الشبهات.

لا بد من اعادة طرح القانون الذي تقدم به بعض زملائنا في لجنة المال والموازنة « العام الماضي »

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وحاز على اجتماع اعضاء اللجنة، والرامي الى اخضاع مجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب وصندوق المهجرين لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة.

الرئيس: لقد احلنا هذا الاقتراح الى اللجان اثناء غيابك.

محمد يوسف بيضون: حسنا فعلت، لانك وعدتنا بأن يبقى هذا الموضوع حيا.

معالي وزير الدولة للشؤون المالية تكلم عن ترشيد الانفاق. قد يكون معاليه اعتبر في الجزء الثاني (أ) من مشروع الموازنة العامة، أي اعتمادات التجهيز والانشاء السنوي من /١٠٤٧/ مليار عام ١٩٩٥ الى/ ٨١٤/ مليار عام ١٩٩٦ أي بنسبة تخفيض ٢٢،٢٥٪، قد يكون معالي الوزير اعتبر هذا التخفيض نوعا من ترشيد الانفاق. فاذا كان الامر كذلك فاني اوافق على هذا الاعتبار وادعوه الى المزيد منه، فمن الافضل عدم الاستقراض للانفاق، أكان الاستقراض داخليا لسد عجز الموازنة العامة او خارجيا لانفاقه على مشاريع البرامج ما دام الانفاق يتضمن عمولات لا تقل عن ٣٠٪ او ٤٠٪ او ٥٠٪ في بعض الحالات، وما دام الانفاق من جهة اخرى لا يحقق الغايات المرجوة منه، وما صرف مئات المليارات على تزفيت الطرقات الا مثل صارخ لهذا الهدر. ألم يطح المطر بالامس على التزفيت الاخير الذي اجري علي العديد من طرق الجنوب والضاحية وسائر المناطق على نحو ما سمعناه هنا من بعض الزملاء وهم يناقشون مشروع الموازنة.

لقد قال لي معالي وزير الاشغال السابق الاستاذ بسام مرتضى عقب انتقاد مماثل في العام الماضي في مثل هذه المناسبة، قال لي انه لا يوجد في وزارة الاشغال العامة سوى اربعة مدربين للاشراف ومراقبة تلزيمات الطرق في لبنان. فاذا كان العيب في قلة المراقبة، بل بانعدامها، فماذا فعلت الحكومة لمعالجة هذا العيب؟ ماذا فعلت لمحاسبة القيمين على الانفاق؟ كان الله بعونك يا معالي وزير الاشغال الاستاذ علي حراجلي.

الرئيس: اذا اردنا ان نتكلم جديا حول هذا الموضوع، ان حركة التزفيت سائدة في جميع المناطق وهذا الامر لازم، ولكن الموضوع الحقيقي يكمن بضرورة ان تكون هناك رقابة قبل تلزيم المشروع، وعندما يلتزم احدهم القيام بعمل ما ويخل بشروط العقد، ان وضع الزفت في الجنوب كما تقول عنه هذا ليس صحيحا لانني انا ابن الجنوب. الزفت في الجنوب هو في وضع جيد جدا، هذا رأيي. الزفت سواء كان في الجنوب او في الشمال او في أي مكان آخر.

محمد يوسف بيضون: هناك تقنيات في التزفيت لم تطبق الى الان حيث يتم التزفيت على الرمل او على الغبار. . .

الرئيس: عندما يقوم الملتزم بتنفيذ عمل ما ويخل به، هنا يجب ان تركز على انزال العقوبات به، أي منعه من الالتزام ومصادرة معداته وما الى هنالك من تدابير رادعة وزاجرة في هذا الموضوع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محمد يوسف بيضون:

هذا عن ترشيد الانفاق، وماذا عن ضبط جباية واردات الدولة وتحسينها لتقليص عجز الموازنة؟ يقضيني الانصاف بأن اعترف لمعالي الوزير سنيورة نجاحه في ضبط عملية الواردات وجبايتها فالمعلومات التي سعيت اليها بينت ان حساب صندوق المالية لدى مصرف لبنان اظهر ما يلي:

في عام ١٩٩٣، قدرت الواردات بـ /١٧٠١/ مليار، وتم فعليا تحصيل/١٧٩٢/ مليارا.

في عام ١٩٩٤، قدرت الواردات بـ /٢٢٤٦/ مليار، وتم فعليا تحصيل/٢٢٤١/ مليارا.

في عام ١٩٩٥، قدرت الواردات بـ/٣١٥٠/ مليار، وتم فعليا تحصيل/٣٠٣٤/ مليارا. ولا بد، والحديث عن الواردات، من ان نشير الى ان مشروع قطع حساب عام ١٩٩٤ اظهر، فيما يتعلق بضريبة الدخل، ان ما تحقق من هذه الضريبة قد بلغ/٢٥٣/ مليارا مقابل /٢٠٠/ مليار مقدرة له، ان ما تحقق نسبته اكثر من ٢٥٪ ومن المعلوم ان عام ١٩٩٤ كان العام الاول الذي طبق فيه القانون الذي عدل معدلات الضريبة فخفضها الى ١٠٪ كحد اقصى. وقد استفادت من هذا القانون فعليا الشريحة الكبرى من ذوي الاجر او الراتب بما اعطيت من اعفاءات وتنزيلات على مداخيلها السنوية. مع الاشارة هنا الى ان موازنة العام ١٩٩٥ قد قدرت واردات ضريبة الدخل بـ/ ٢٥٠/ مليارا، أي بزيادة نسبتها ٢٠٪ عن العام ٩٤، وان مشروع الموازنة للعام ٩٦ قد قدرت هذه الواردات بـ/ ٣٥٠/ مليارا أي بزيادة نسبتها ٤٠٪ عن العام ٩٥. وآخر ما علمت عن تحصيل ضريبة الدخل هو ان ما قدر لها عن عام ٩٥ قد سجل تحصيله من ١/١/١٩٩٥ ولغاية ٣٠/١١/١٩٩٥ زيادة بلغت نسبتها ٢١٪ عما كان مقدرا. وبالمناسبة، لا بد لي من تكرار تأييدي للسياسة المالية التي اعتمدتها الحكومة في صقل قوانين الضرائب، من ضريبة دخل، ورسم انتقال، واملاك مبنية.

ان قانون ضريبة الدخل الذي اقره هذا المجلس، هو من ضرورات هذه المرحلة وسيبقى كذلك لزمن غير قصير. وأرى من خلال ما تقدم من ارقام بأن القانون بدأ يؤتي ثماره: ولسوف تظهر هذه الثمار بشكل ملحوظ حين يتحسن الوضع السياسي في البلاد ويشترك الجميع في عملية اعادة البناء، بدءا بالانسان، بالادارة، بالمجتمع، ويستقر من جهة اخرى الوضع الاقليمي بعد انسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي. ولا بد، بالمناسبة، من ان نؤكد على الحقيقة الام، على الثابتة الاساس، وهي ان خلاصنا هو في وحدتنا الوطنية، ففيها قوتنا ومناعتنا وتقدمنا. ويجب ان تبقى الوحدة الوطنية شاغلنا الاول على الدوام، وهمنا الاول في كل حين، فنبتعد عما يضعفها، ونقترب من كل ما يدعمها، كل ذلك في اطار ركيزتي الوطن الاساسيتين، الديمقراطية والحرية. وعلينا ان نتذكر دائما ان اسرائيل، المحتلة ارضنا الآن، سوف تبقى عنصر تهديد لكياننا، . اكنا معها في حالة هدنة، او حالة حرب، او حالة سلم. ان في تذكر هذه الحقيقة الام دافعا للاطراف جميعها للتماسك والتكاتف والوقوف سدا منيعا في وجه محاولات الاختراق من جانب اسرائيل. وحدتنا الوطنية هي سلاحنا الامضى لضمان الكيان والاستقلال والتقدم والنمو.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العالم اليوم، ايها السادة لم يعد يتعاطى اقتصاديا مع كل دولة على حدة. انه يتعاطى مع المناطق، يختار بين كل منها الدولة التي تعطيه اكبر قدر من حرية انتقال الرساميل والاموال. يتعاطى مع الدولة التي تعطيه انسب المعدلات الضرائبية. وبطبيعة الحال يتعاطى مع الدولة التي تعطيه اكبر قدر من الاستقرار الامني والتشريعي. عالم اليوم هو عالم الـ «GAT» الذي سوف يسقط تدريجيا الحواجز الجمركية بين الدول. مصلحة البلاد تقضي بأن نكون نحن تلك الدولة المختارة في المنطقة، المؤهلة للقيام بهذا الدور. واني لانوه هنا بالانجاز الذي حققته الحكومة، ولو متأخرا، باعادة فتح السوق المالية في لبنان. ونأمل بأن يعيد لبنان معه مركزه المالي في المنطقة، الى جانب مركزه التجاري والاستثماري الصناعي في المناطق الحرة فيه وخارجها، هنا تكمن اهمية قانون ضريبة الدخل الاخير، فهو يحول الاموال من حسابات التوفير في المصارف الى مجالات الاستثمار ويستجلب معه الاستثمارات الخارجية اللبنانية منها وغير اللبنانية. ولبنان، في وضع مديونته الراهنة، بحاجة ماسة اليها لما تؤدي اليه من توفير فرص عمل للآلاف من المواطنين، لا سيما منهم خريجو الجامعات والمعاهد التقنية في فروعها المختلفة.

تحريك عجلة الاقتصاد بشكل ملحوظ اعود الى ما ورد في بيان معالي الوزير سنيورة حول عمل الحكومة لتقليص العجز من خلال تحريك الاقتصاد بشكل ملحوظ، فأقول اني لم ألمس ان الاقتصاد قد تحرك بشكل ملحوظ، فالاقتصاد يعاني ركودا في قطاعات عديدة منه ولا سيما في القطاع التجاري، ومن المعلوم ان هذا القطاع يحتل اكبر نسبة من ناتجنا المحلي القائم، بالامس مرت مناسبة الاعياد. سلوا التجار عن مبيعاتهم خلالها، سلوا التجار عن نشاطهم قبلها وبعدها. الكل يشكو، لماذا؟ لانه لم يعد في جيوب الناس مال، كيف يتحرك اقتصاد كهذا والناس تشكو من ضيق العيش، من الغلاء، من ندرة فرص العمل. ايعقل ان يكون لبنان من اغلى البلاد، تتجاوز اسعار السلع فيه والخدمات الكثيرة من الدول التي يفوق معدل دخل الفرد فيها الـ/ ١٥/ الف دولار سنويا في حين ان معدل دخل الفرد فيه لا يتجاوز الالفين.

دولة الرئيس، الناس تشكو والناس تتذمر تلك حقيقة لا يجوز ان تغيب عن الادراك. لقد سمعنا ان الحكومة تريد ان تجعل من العام ١٩٩٦ عام الشأن الاجتماعي، ما هي الخطة التي وضعتها الحكومة في هذا المجال؟ في غياب الجواب، سأعتبرهذا الكلام من باب الوعود، شعارا لا اكثر ولا اقل امل واتمنى وارجو ان يأتينا دولة الرئيس مشروع الموازنة العامة بخطة تتعلق بالشأن الاجتماعي وتحسينه في العام ١٩٩٦.

دولة الرئيس، في ظل الادارة الحالية وفي غياب المحاسبة، من الصعب جدا الحصول على المردود المتوقع من الانفاق، فسمة الموازنة العامة لهذا العام هي كسمة موازنات الاعوام السابقة: الهدر. فالرواتب والاجور وملحقاتها، والتعويضات واللوازم الادارية وغيرها من بنود الجزء الاول تشكل بمجموعها ٨٧,٣٨٪ من مجمل الموازنة العامة في جزئيها الاول والثاني (أ) و (ب).

ان نسبة نفقات التشغيل هذه، هي من ارفع النسب في العالم وما لم يعد النظر في بنية الموازنة العامة على قاعدة الانتاجية والفعالية ـ وهذا يتطلب تأهيلا واصلاحا اداريا جذريا، وما لم يعمل بمبدأ المحاسبة بدءا بقمة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الهرم في الادارات العامة والمؤسسات العامة، فانه من الافضل حصر ارقام الموازنة في حدودها الدنيا. وهنا اراني مؤيدا للتخفيض الفعلي الحاصل في الموازنة وخصوصا في ابواب الجزء الثاني (أ) منها، وعلى الاخص بابي وزارة الاشغال العامة ووزارة الموارد المائية والكهربائية، فالتخفيض الذي اصاب هذا الجزء، مقارنة مع موازنة عام ١٩٩٥ تصل نسبته الاسمية الى٢٢،٢٥٪ وتصل نسبته الفعلية الى ما بين ٣٥ و ٣٦ بالمائة اذا ما اخذنا بالاعتبار نسبة التضخم الحاصل عام ٩٥ وتتراوح بين ١٣ و ١٤ بالمائة، على ما تورده بعض الدراسات ولا بد هنا من الاشارة مجددا الى ان المدور الى العام الحالي في موازنة الاشغال العامة يتجاوز/ ٤٠٠/ مليار ليرة، وهو لا شك مبلغ يصعب انفاقه كليا في عام مع ما يرافقه من هدر لم يعد خاصا على احد.

العجز

ورد في بيان معالي الوزير سنيورة ان العجز المرتقب في موازنة العام ١٩٩٦ يبلغ ٢٤٢٨/ مليار ونسبته ٣٧،٦٪. اود ان اؤكد ان العجز الفعلي سوف يكون اعلى مما تقدم. ان ما لحظ من فوائد سندات الخزينة ويبلغ / ٢٢٥٠/ مليارا يقل عما يتوقع ان يصل اليه الرقم الفعلي وكما ان ما لحظ في موازنة عام ٩٤ بلغ/ ٧٥٠/ مليارا وانتهى فعليا بـ / ١٤٨٣/ مليارا، وكما ان ما لحظ في موازنة عام ٩٥ بلغ/ ١٣٠٠/ مليار وانتهى بـ / ١٥٥٠/ مليارا، فاني اتوقع ان تصل فوائد سندات الخزينة الى ما بين/ ١٥٠٠/ و/ ١٦٠٠/ مليار، أي بزيادة حوالي/ ٣٠٠/ مليار عما هو مقدر بسبب ما سجل من ارتفاع معدلات الفائدة لسندات الخزينة في العام الماضي. كذلك فان ما لحظ في الموازنة العامة من اعتماد لتسديد عجز صندوق المحروقات مرشح لان يتصاعد من/ ٢٥٠/ مليارا الى ما لايقل عن الـ / ٤٥٠/ مليارا، وذلك بسبب ومضاعفة التغذية الكهربائية وعدم توقع تحسن نسبة الجباية تحسنا ذا شأن هذا ناهيك عما يتوجب دفعه الى كهرباء سوريا من ضمن الطاقة المستمدة من الساحل السوري الى منطقة الشمال عن الـ / ٨٥/ ميغاوات يوميا تدفع ثمنها وتدفع ايضا ثمن فيول ومازوت مضاعفة واذا ما اخذنا بعين الاعتبار السلفات التي سوف تقررها الحكومة خلال عام ٩٦ فان العجز سوف يقفز الى ما لا يقل عن ٤٥٪ وألفت الى ان السلفات قد وصلت في العام الماضي الى حوالي / ٥٠٠/ مليار ليرة. وهي خارج الموازنة في حساب الموازنة، يبقى الكلام عن سياسة الحكومة والوضع العام في البلاد وموضوع الاعلام المرئي والمسموع المطروح حاليا.

دولة الرئيس، أتوجه اليك بكل محبة واحترام لاقول لك ان الوضع العام السائد في البلاد ليس على ما يرام على الاطلاق، يجب ان تقال الحقيقة هنا بما انها تخرج من فم مسؤول. فعلى الصعيد السياسي، الوفاق بين اللبنانيين لا يبدو انه قد تم، فهناك فئة لا يستهان بها محجوبة عن المشاركة في الحكم ووضع القرار. فحكومتك ليست بحكومة وفاق وطني بمفهوم وثيقة الوفاق الوطني، مع احترامي لكل عضو فيها. ومكابر من يتجاهل المناخ السياسي غير الصحي السائد في البلاد. وعلى الصعيد الاقتصادي، الجمهور والركود هما سمة المرحلة الراهنة ولولا التحويلات التي وردت الى لبنان من الخارج ومعظمها من اللبنانيين، وتقدر بـ ٦،٥ مليار دولار، ولولا هذا التحويل لكان الوضع الاقتصادي قد سجل بعض الماسي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد سجل العام الماضي دولة الرئيس /١٩٠/ الف شك مسحوب، مرتجع بدون رصيد قيمتها الاجمالية حوالي/٢٠٠/ مليون دولار. الا يكفي هذا المثل لتبين الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد؟

وعلى الصعيد المالي، انت تعلم ان العجز في الموازنات العامة سيستمر سنوات وسنوات، بخلاف توقعات الدراسات التي قام بها مجلس الانماء والاعمار، وتعلم ايضا ان عبء الدين الثقيل مرشح لان يتصاعد ويتفاقم الى حد قد لايستطيع معه لبنان ان يتحمله فنقع في الاسترهان.

وعلى الصعيد الاداري، انت تعلم ان اللا انتاجية واللا فعالية، الى جانب الفساد هي خصائص ادارتنا اليوم.

وعلى الصعيد الاجتماعي، انت تعلم ان غالبية الناس تعيش الضيق ومرارة الحياة وان لا طبقة وسطى بعد، وان ثلث السكان يعيشون دون عتبة الفقر.

وعلى الصعيد الاقليمي، انت تعلم ان العدو الاسرائيلي لا يزال جاثما على ارضنا في الجنوب والبقاع الغربي وان وجوده يتخطى الوجود العسكري ليطال او يهدد وجودنا في الداخل. وهذا الخطر يا دولة الرئيس، لا يصدره سوى التقدم في وفاقنا، ولا يخفف من اثره سوى العمل المستمر لتحصين عيشنا المشترك، فأي عمل ايا تكن طبيعته ونوعيته ونرى فيه ماسا بوفاقنا وعيشنا المشترك، علينا ان نتجنبه وخصوصا في هذه الآونة بالذات. من هنا فان موضوع الاعلام المرئي والمسموع المطروح حاليا يجب ان ينظر اليه من زاوية وفاقنا الوطني ومن منظار عيشنا المشترك، وان يعالج بكل انفتاح وبكل تفهم وخصوصا بكل موضوعية.

لقد تقدم بعض الزملاء باقتراح قانون يرمي الى تعليق تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٩٤/ ٣٨٢ الصادر بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٩٤ حتى نهاية العام. وقد ايدت هذا الاقتراح ووقعت على بيان التأييد.

لم تكن ردة فعلك على هذا الاقتراح يا دولة الرئيس متوقعة على النحو الذي ورد على لسانك ونشرته الصحف. قلت: «ان ما يطالب به بعض النواب في تجميد تنفيذ القانون هو مطلب عجيب غريب وليست له علاقة بالحرص على الحريات» وتضيف: «هناك من لا يريد قيام الدولة بهذا التوجه السياسي وما يقومون به لا علاقة له بالحرية والديمقراطية». وتختم بالقول: «بالتأكيد ان القانون سيطبق بحسب الاصول وفي الوقت المحدد.

دولة الرئيس، ان في كلامك ظلما يصيب كل من وقع اقتراح القانون او وقع بيان تأييده او اعلن اعلاميا موافقته له. ان في كلامك تحاملا على شخصيات سياسية كريمة ذات وزن سياسي. لماذا يا دولة الرئيس لا نعترف بالواقع ونعالج الاقتراح المقدم بكل موضوعية، بعيدا عن حالة ردات الفعل، نعالجه بما يخدم الوفاق الوطني ويخدم لبنان بالتالي. ان اقتراح قانون يرمي الى تعليق مادة ما من قانون نافذ ليس ببدعة و لا يخرج عن الاصول القانونية اطلاقا.

ألم يقر مجلس النواب مرارا فيما مضى هنا في هذه الندوة، ألم يقر تعليق تطبيق المادة في قانون الانتخاب التي تقضي باستعمال البطاقة الانتخابية اربع مرات، ألستم في وارد احالة مشروع قانون في المستقبل القريب تطلبون فيه من المجلس تعليق هذه المادة للمرة الخامسة؟

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

انا من الذين يؤيدون تعليق تطبيق المادة ١٦ من قانون الاعلام المرئي والمسموع للاسباب والاعتبارات التالية:

ـ اسباب واعتبارات فنية وحقوقية،

ـ اسباب واعتبارات انتخابية،

ـ اسباب واعتبارات ـ وهذا الاهم ـ وفاقية وحريات عامة.

الاسباب والاعتبارات الفنية والحقوقية:

- الهيئة الفنية انجزت تقريرها وهو في طريقه الى المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع ومن بعده الى مجلسكم الكريم.

- توصلت الهيئة الفنية الى تحديد عدد معين لكل من التلفزيون والاذاعة ولا اظن ان الهيئة الفنية، بما تضم من اعضاء هي هيئة صالحة للبت بالعدد. فتحديد العدد يتطلب خبرات ودراسات ليست متوافرة بين اعضائها. من هنا كان التعاقد مع مؤسسة «T.D.F» للمجيء الى لبنان واجراء دراسة ميدانية جغرافية تكون اساسا لتحديد العدد فيما بعد، في ضوء التقنيات الحديثة المتطورة التي لم تأخذ بها الهيئة الفنية، كما يقال. ولا يكون ذلك الا بالاستثناء الى دراسة تقوم بها مؤسسة كمؤسسة «T.D.F» وغيرها تتقدم بها الى الاتحاد الدولي للاتصالات في U I T لقد قرأت للخبير التقني انطوان بستاني في جريدة الديار تاريخ ٢١/ ١/ ٩٦ ما يلي «من غير المسموح فنيا ان نحدد في المطلق عدد المحطات قبل ان تقام دراسات مكثفة على الارض، وقبل استعمال اجهزة قياس معينة، لوضع دراسة شاملة للبنان حسب الوضع الاستثنائي الموجود، وحسب طرح يتناسب مع الوضع الحالي، ولا يكون طرحا عاما يطبق في المطلق على كل البلدان. فالتقرير الذي حدد ست محطات له نظريات تقنية عدة مختلفة وكلها سليمة. ان كل واحدة منها مغايرة لعصر تكنولوجي مختلف ـ يعني ـ يمكنني القول كما يقول الخبر بأن نظرية العام ١٩٨٠ كانت سليمة في تلك الفترة ولا زالت سارية، لكنها لم تعد سليمة في العام ١٩٩٠، وايضا نظرية العام ١٩٩٠ لم تعد سليمة لعام ١٩٩٥، نظرا للتقدم السريع الحاصل في مجال التكنولوجيا. ان هذا الكلام يا دولة الرئيس، يدعونا وبكل مسؤولية ان تؤمن الدراسة الشاملة اولا، وان يصار الى قيد حقوقنا في فضائنا لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، وثانيا الى الترخيص للعدد الذي تكون الدراسة قد توصلت اليه.

ثالثا الاعتبارات الانتخابية:

بالنسبة للترخيص انا افهم ردة الفعل الحاصلة اليوم في البلاد وهي تتكاثر ككرة الثلج، وكما ترون ان ملامح الترخيص تنبىء بأن المرخص له سوف يعود في غالبيته الى المرخص فالمرخص اذا المرخص له في غالبيته.

وفي ذلك ما فيه من خروج على القاعدة العامة، على مبادىء المسؤولية، ولا اخال ان هذا امر ممكن حصوله

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

في دولة ديمقراطة تحترم نفسها، وتحترم شعبها، ان المضي في الترخيص دون الاخذ بعين الاعتبار لوجوب اجراء الدراسة الشاملة، وتحديد العدد النهائي الى ما هنالك، ان المضي سوف يخدم فقط من ينال الترخيص الآن، ولن يخدم الترخيص في المعركة الانتخابية الا صاحبه، ويحول بين الناس وبين المنافسين، فالتلفزيون يدخل الى عقر دار كل مواطن، وتعلمون ان المواطن في لبنان بصورة عامة له عقل لاقط، يتأثر بما يسمع، وبالتالي فان حريته في الاقتراع سوف لن تكون حرية كما يجب ان تكون. فيما مضى وقبل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كان الحكام يقولون نحن هنا بارادة الله، ثم بعد الثورة، كان المنتخبون يقولون الشعب. الآن وهذا الكلام لا يصح، فهناك عالم اعلامي كبير «مسيو سوسيه» SAUSSET قال في كتاب له على ما سمعت، ان ما يصح اليوم قوله ان وجودنا اليوم بارادة «الميديا» اعني بارادة الاعلام، الاعلام يا دولة الرئيس سلاح رهيب، اعود واتوجه اليك بكل محبة واحترام، وارجو يا دولة الرئيس ان تتقبل كلامي برحابة صدر.

ان من يتعاطى السياسة في لبنان، خصوصا من يكون في السلطة، عليه ان يشغل على الدوام حاسته السادسة، وحاسته السادسة تلك هي (Antenne) موجه فقط نحو موجة تسمى حينا وفاق سياسي، او التوازن السياسي.

والآن اصبحت تسمى الوفاق او العيش المشترك، منذ الاستقلال وفي بعض فترات المحنة لم يقدم احد من اعلى هرم الدولة، الى تطويق الدستور، والى استعمال صلاحياته، لانه باستعماله صلاحياته كما كان ينص عليه الدستور، الدستور السابق غير المعدل كان فيه ما يؤدي الى الخلل في التوازن السياسي، اذن كان يتجنب ذلك ولا يستعمل حقه في البلد، نقمة عامة سببها تلاقي اوضاع سياسية غير سليمة مع ازمة اقتصادية ملموسة، وحالة مالية مرهقة، وضائقة اجتماعية الى ما هنالك، هذه النقمة العارمة، يأتي الاصرار على المضي بتنفيذ قانون الاعلام دون مراعاة للاسباب التي سبق ذكرها، الى دفعها نحو المزيد من التأزم والى نقيض ما هدف اليه الاعلام في الدولة على ما جاء في قانون وزارة الاعلام. أي تطبيق السياسة الاعلامية التي من شأنها ترسيخ الشعور المشترك بوجه الوطن، وتقوية الروابط في شتى الميادين الساسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بالتعاون مع السلطات ذات العلاقة، ألم تصلكم يا دولة الرئيس ما عبرت عنه القوى السياسية وغير السياسية من مواقف، من تطبيق المادة ١٦ من قانون الاعلام المرئي والمسموع.

ألم تصلكم مخاوفهم المشروعة في امر الحريات العامة؟ ألم يعلموكم يا دولة الرئيس عن تحركات الشباب في الجامعات، وتخوفهم من ان تؤدي قلة التراخيص الى سد امكانات العمل في وجوههم، فيلحقون بمن يتحولون الى عاطلين عن العمل ممن يعملون الآن، ان موقفي اقتراح القانون والمؤيدين له توقيفا او تصريحا، يصل عددهم الى الخمسين نائبا على اقل تقدير. وهم يشكلون تقريبا نصف المجلس النيابي، ولا اظن ان من السهل تجاهلهم. صحيح ان مجلس النواب قد صوت على قانون الاعلام، ومن قال ان الاكثرية وانا منها، اكثرية النواب الذين وقعوا على اقتراح القانون، قد انقلبوا على ما سبق، وصوتوا الى جانبه في هذا المجلس، لا ابدا، نحن نطلب فقط تأجيل التراخيص، للاسباب والاعتبارات التي ذكرت، لا سيما منها الى ما يعود الى وفاق اللبنانيين وعيشهم

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المشترك، الحاسة السادسة، يجب ان تفعل فعلها لديك يا دولة الرئيس، فتلتقط الاجواء المشحونة المعترضة عن حق، وتجعلك تسلك طريق التروي، في ظرف دقيق، ومفصل اقليمي خطير، يتطلب منا جميعا الاقتراب من كل ما يجمع، والابتعاد عن كل ما يفرق، يتطلب منا التهيؤ والاستعداد لمواجهة الاستحقاق الاخطر، الذي يتوقف عليه مستقبل البلاد.

دولة الرئيس، اناشد وطنيتك وحاستك السادسة، اناشدك باسم الوفاق اللبناني، وآمل منك التجاوب. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس،

ان مناقشة موازنة العام ١٩٩٦، في اجزائها الثلاثة وكل الارقام الواردة فيها، واردات كانت او نفقات، لا يمكن اطلاقا ان تعطي الصورة الحقيقية عن وضعنا المالي العام، اذ ان الانفاق الاكبر حاصل خارج هذه الموازنة، لا بواسطة الوزارات الخاضعة في كل معاملاتها المالية لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة بل بواسطة المؤسسات العامة غير الخاضعة لهذه الرقابة والتي لا يعرف هذا المجلس مقدار المبالغ التي تتصرف بها مساعدات كانت ام قروض، ولا يعرف كيفية انفاقها.

ان البحث بهذه الارقام الواردة في مشروع الموازنة دون بيان حقيقة الارقام الضخمة المتعامل بها بواسطة المؤسسات العامة خارج اطار الموازنة لا يتوافق اطلاقا مع ما اوجبه الدستور في المادة ٨٣ عندما قال: «كل سنة في بدء عقد تشرين الاول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها».

الموازنة الشاملة لنفقات الدولة ليست هي الموازنة التي بين ايدينا، بل هي الموازنة التي تلحظ، بالاضافة الى كل نفقات ومداخيل الوزارات، نفقات ومداخيل المؤسسات العامة التابعة كلها للدولة، ومالها مال عام، من حق مجلس النواب ان يطلع عليه ويعرف بصورة مفصلة مقداره ووجهة وكيفية انفاقه.

وقد كان بالامكان ان يطمئن المجلس النيابي الى طريقة التصرف بهذه الاموال الضخمة التي تتصرف بها المؤسسات العامة لو انها خاضعة كسواها لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة الا انه، مع الاسف الشديد، قد استثنيت هذه المؤسسات وبصورة خاصة الكبرى منها، من هذه الرقابة المسبقة، فاستغل هذا الواقع واضحت المشاريع التي هي في الاصل من اختصاص وزارات معينة خاضعة للرقابة المسبقة، تحال بموجب مراسيم الى بعض المؤسسات العامة كمجلس الانماء والاعمار، فتهرب هكذا من سلطة الرقابة المسبقة.

اكثر من ذلك، حتى المعاملات الخاضعة لرقابة الديوان والمرفوضة من هذا الاخير، تعرض تباعا على مجلس الوزراء الذي له الصلاحية بعدم الاخذ برأي الديوان، فيأمر بالتنفيذ رغم الاعتراضات القانونية للسلطة الرقابية مما جعل من هذه الصلاحية الاستثنائية جدا لمجلس الوزراء والتي يجب ان لا تستعمل الا فيما ندر، كأنها هي القاعدة، والاخذ براي الديوان كأنه الاستثناء فأضحت المعاملات التي قرر مجلس الوزراء تنفيذها خلافا لرأي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الهيئة القضائية تساوي وفقا لاحصاء سنة بكاملها ٨٥،٧١٪ من مجمل المعاملات التي عرضت على مجلس الوزراء، وهذا تقرير ديوان المحاسبة بالذات.

وهكذا يستنتج وكأن الرقابة المسبقة للديوان لم تعد لها أية قيمة وكأن المسؤولين ايضا يشجعون على التمادي في مخالفة القوانين والانظمة. واننى على سبيل المثال اذكر المرسوم ٧٠٢٣ تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٩٥ وقد نصت مادته الاولى على ما يلي:

«توضع بتصرف مجلس الانماء والاعمار كافة الاموال الموجودة في مصرف لبنان باسم وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والعائدة لمشاريع تنفيذ اشغال سنترالات واشغال الشبكات والبنى التحتية للهاتف في جميع الاراضي اللبنانية والتي فتح بها اعتمادات مستندية لدى مصرف لبنان بأمر ولحساب وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، لصالح الشركات التالية:

شركة الكاتيل الفرنسية، شركة سيمنس الالمانية وشركة اريكسون السويدية بقيمة اجمالية قدرها ٢٥٠٣٦٠٠٠٠ مئتا وخمسون مليونا وثلاثماية وستون الف دولار اميركي الخ...»

ولدى الاطلاع والتدقيق تبين لديوان المحاسبة المخالفات العديدة المشوب بها هذا المرسوم الذي تتعارض احكامه بصورة واضحة وصريحة مع كل القوانين المرعية الاجراء، ففندها تفصيليا في تقريره رقم ١٠ الصادر في ٣٠/ ٨/ ١٩٩٥ والذي انتهى به الى الرأي القائل بضرورة الرجوع عن المرسوم رقم ٧٠٢٣ تاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٩٥ لانه واقع في غير موقعه القانوني وهذا التقرير الخاص وجه الى كل من:

رئاسة مجلس الوزراء

وزارة المالية

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

مصرف لبنان.

ولم نسمع قط بأنه صار الرجوع عن هذا المرسوم المخالف للقانون بل ان الاموال الكبيرة هربت من سلطة الرقابة الى حيث لا رقابة.

لقد طمأننا معالي وزير الشؤون المالية، في فذلكة الموازنة، بأنه اعد مشروع قانون لاخضاع حسابات المؤسسات العامة لنظام التدقيق الداخلي ولتدقيق مكاتب المحاسبة المعتمدة وذلك بهدف تطوير الرقابة على هذه المؤسسات. نستغرب هذا الاصرار على التهرب من رقابة الديوان ونقول منذ الآن، ان لا التدقيق الداخلي ولا مكاتب المحاسبة المعتمدة، ونعرف سلفا كيف تعتمد، يمكن ان تحل محل الديوان الذي وحده يوفر الشفافية لكل معاملة يوافق عليها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولذلك قد نقترح عند عرض المشروع هذا على اللجان ان تخضع جميع الاموال العامة اينما وجدت في الوزارات او في المؤسسات العامة، لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة بدون أي تمييز بين مال هنا او مال هناك، طالما هذا المال هو بالنتيجة مال عام نحن مؤتمنون عليه.

الى جانب كل هذه الاجراءات التي لا تتوافق والقوانين والتي من شأنها ان تعطل عمل بعض المؤسسات الدستورية والقضائية، لا بد من الاشارة الى التمادي المتنامي من جهة اخرى، بالتلزيم بالتراضي، هذا التلزيم المحكوم بشروط وبحدود استثنائية للغاية، فنلاحظ ان ٦٠٪ من المعاملات الخاضعة للمناقصات العامة أصلا تحصل بالتراضي، وان قيمة الاعتمادات لهذه النسبة من المعاملات تساوي ٧٤٪ من مجموع الاعتمادات التي كان يجب ان تحصل بواسطة التلزيم العام، فنسجل، بكل اسف، ان الاتفاقات الرضائية التي كانت هي الاستثناء، اضحت القاعدة الاساسية للانفاق وان المناقصة العمومية اضحت هي الاستثناء، وقد نصت المادة ١٢١ من قانون المحاسبة العمومية على ما يلي:

تعقد صفقات اللوازم، والاشغال، والخدمات بالمناقصة العمومية غير انه يمكن في الحالات المبينة في ما يلي:

عقد النفقات بطريقة المناقصة المحصورة، او استدراج العروض او التراضي. هذه المادة يجب ان تقرأ اليوم: «تعقد صفقات اللوازم والاشغال والخدمات بالتراضي» غير انه يمكن ان تعقد بطريقة المناقصة العمومية، وهذا مخالف لروح النص وللغاية من كل احكامه. اما الديون التي تتراكم وتتضاعف باضطراد والتي ما زالت في بدايتها فتستفيد تلقائيا من بعض السماح لبضع سنوات ان بالبسنة للفوائد وان بالنسبة لدفع الاقساط، عادة يسمحون لنا بالدين لثلاث او اربع سنوات بدون فوائد، ولثلاث او اربع سنوات بدون اقساط، بعدها نبدأ الدفع.

نسأل ماذا نهيء للموازنات المقبلة عندما نبدأ بدفع الفوائد السنوية عن كل القروض ونباشر بدفع الاقساط المترتبة، هل تكون لخزينتنا القدرة على استيعاب كل هذه الموجبات التي تتراكم فوق بعضها، وهل يجوز ان نحمل اجيالنا المقبلة تبعة هذا الافراط في الاستدانة والاقتراض، ونحن نعرف ان كل هذه الاعباء قد يدفعها شعبنا زيادة مضاعفة في الرسوم والضرائب على كل الحاجيات الضرورية التي تصيب بصورة خاصة الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود كما حصل بالنسبة لرسوم الكهرباء، والهاتف، والمياه والبنزين بالاضافة الى ما نتج عن زيادة هذه الرسوم من ارتفاع في اسعار السلع الاستهلاكية ومن زيادة فاحشة في كلفة الاستشفاء والدواء واقساط المدارس وسواها وفي الاستمرار بعدم اصدار الرتب والرواتب وفي االتنكر للحقوق المكتسبة للمعلمين المكرسة لهم في القوانين.

ان الموازنات المقبلة التي قد تكون مجتاحة، من الديون الخارجية والداخلية واقساطها، وفوائدها، هي التي تنبؤنا بالجو القاتم لوضعنا المالي وهي التي تخيف المواطن مما ينتظره من شبح الفقر والعوز. سمعنا وقرأنا في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفذلكة كلاما كبيرا عن الانماء وبصورة خاصة المتوازن منه وعن النية والعزم بالاهتمام بكل البنى التحتية من ماء وكهرباء وغيرهما في كل المناطق اللبنانية.

ان تنعم كافة المناطق بهذه الخدمات فهذا اضعف الايمان الا انه هناك مناطق حرمت من خدمات الدولة منذ ان كان الاستقلال واضحت عنوانا اليوم لغياب الدولة المطبق وهي المناطق الحدودية في الشمال والبقاع والجنوب.

وهنا لابد لي قبل كل شيء الى ان اذكر بما كان قد اتفق عليه بين المؤتمرين في الطائف من وجوب تسهيل معاملات المواطنين الادارية والمالية في كل من قضائي بعلبك الهرمل وعكار بانشاء محافظة في كل من هذين القضاءين لشساعة مساحتهما ولبعد اهاليهما وقراهما عن المحافظات القائمة في كل من البقاع والشمال واننا نطالب بأن تنشىء الدولة هاتين المحافظتين على غرار ما حصل لاقضية النبطية علما ان ما نطالب به نحصره اليوم بالقضايا الادارية والمالية ولسواها من الخدمات دون الدخول في موضوع التقسيمات الانتخابية.

لا تزال هذه المناطق بحاجة ماسة الى كل الخدمات الحياتية الاساسية المتمثلة بالبنى التحتية، الا انه لا بد من ان نؤكد ونوضح ان الانماء المتوازن الذي تتحدث عنه وثيقة الوفاق الوطني ليس هو الانماء الذي يساوي بين البنى التحتية في كل المناطق اللبنانية، بل الانماء الذي يساوي بين المناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وقد جاء في الفقرة «ز» من مقدمة الدستور:

«الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعا واقتصاديا ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام».

نحن بحاجة الى ثقافة تعم فوائدها كل افراد الشعب اللبناني في كافة المناطق.

نحن بحاجة الى اهتمام ثقافي بالتراث العظيم التاريخي المتمثل بأهم ما انجزته البشرية من حضارات وهو منتشر في كل الربوع اللبنانية يحكي عظمة هذه البقعة من العالم اذكر منها على سبيل المثال مدينة عرقا الشهيرة الموجودة منذ ثلاثة آلاف سنة قبل المسيح والتي لا تزال ممتدة تحت الارض من تلة عرقا حتى سهل عكار وهي التي انجبت احد اهم اباطرة الرومان «الكسندر سافيروس»، هي اليوم بحاجة الى ورشة تنقيب كبيرة ومتخصصة تماما كما يحصل في ورشة بيروت.

اما الانماء الاجتماعي المتوازن فهو الذي يجعل المواطن يجد، اينما كان في لبنان، كل الخدمات الاجتماعية التي تتوفر له في المدن الكبيرة كالمدن الرياضية والمستشفيات والمستوصفات والمدارس المهنية وغيرها من مراكز الاسعاف الاجتماعي.

الى جانب ذلك، لا بد من وجود انماء اقتصادي متوازن، اذ لا يكفي ان نقول للناس في المناطق الريفية تفضلوا حققنا لكم الطريق ووفرنا لكم الماء والكهرباء والهاتف فنموا.

في الطائف، كان القصد ان تقوم الدولة بتحريك العجلة الاقتصادية عن طريق تشجيع الصناعة، والزراعة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والسياحة لكي يتوفر لكل شاب وشابة العمل الذي يمكنه من ان يعيش بكرامة واستقلال، وان يبقى في بلده لا يعيش فقط من الماء والكهرباء والهاتف.

انه من المؤسف ان نرى عند اول طلب لاية دورة تطوع في الاسلاك العسكرية، عشرات الالوف من شبابنا في الشمال والجنوب والبقاع يتهافتون وهم يحملون شهادات عالية، للانخراط في اية وظيفة مهما كان مستواها، لا لشيء الا لانهم لم يعد باستطاعتهم ان يبقوا عالة على ذويهم، وقد يفاجأون كما حصل مؤخرا، وبدون أي مبرر، بالغاء كل هذه الدورات، بعد ان تكبد كل منهم مئات الالوف من الليرات، امتحانات ومستندات وتحضيرات وسواها. عندما تطلب دركيا يتقدم كل الذين معهم البكالوريا القسم الثاني يكون هذا المستوى مهما جدا، وحامل الليسانس يتقدم ليكون دركيا، ومعنى ذلك انه شيء مهم ايضا؟ انه من المهم ان تكون هناك مشاريع اعمارية كالاوتوسترادات والشركات العقارية ولكن الاهم والابقى، ايجاد آلية متحركة على الصعيد الاقتصادي للاستفادة من الطاقات البشرية المتوفرة بكثرة والعاطلة عن العمل. نحن بحاجة الى انماء اقتصادي متوازن يدخل كل البيوت ويتناول كل الناس، أي الى ايجاد عمل لكل شاب وشابة في كل المناطق وبصورة خاصة الريفية منها فيكون الانماء، لا في المادة وحسب، بل في الانسان الذي نجعله يستعيد ثقته بنفسه وبدوره.

حرام هدر كل هذه الطاقات.

دولة الرئيس، اننا بحاجة الى ان تجد الدولة كل السبل لجهة تشجيع وجود الصناعات في المناطق البعيدة كما اننا بحاجة الى تشجيع القطاع الزراعي والى مد يد المساعدة للمزارعين ماليا وفنيا واليا وتصريفا للانتاج وهم يؤلفون الكثرة الساحقة من يدنا العاملة المنتجة، كما اننا بحاجة الى تعزيز السياحة في المناطق الريفية خصوصا وان الله حباها بكل المعالم الاثرية القديمة وبكل الجمال الطبيعي الذي ليس ما يضاهيه في كل منطقة الشرق الاوسط.

وهنا لا بد من التذكير ان احراجنا الشاسعة واخص بالذكر منطقة عكار والضنية تتعرض من وقت لاخر لحرائق تلتهم منها مئات الوف الاشجار، ومن غير الجائز ان كل هذه الاشجار يفوق عمرها ٣٠٠ سنة وان تبقى هذه الغابات الكثيفة مقفلة امام آليات رجال الاطفاء لعدم وجود طرقات في داخلها كما انه من غير الجائز خصوصا ان تعجز الدولة التي تتصرف بمئات آلاف المليارات، نعم يا دولة الرئيس هذه الدولة التي تتصرف بمئات آلاف المليارات عاجزة عن شراء هيليكوبتر واحد او اكثر لاطفاء الحرائق أي الحفاظ على اهم ثروة طبيعية يتميز بها لبنان والشرق.

اعود لاؤكد ما تأكد في الطائف، ان هذا الانماء المتوازن الثقافي والاجتماعي والاقتصادي هو ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام والا اضحت بيروت محاصرة بحزام البؤس من جحافل العاطلين عن العمل وغير المتساوين مع شعبها لا ثقافيا ولا اجتماعيا ولا اقتصاديا مما يهدد وحدة الشعب وبالتالي وحدة البلد.

لقد اثار بعض الزملاء موضوع وجود محاكم معالي وزير العدل في مبنى الكونكورد كقاضي الامور المستعجلة والقاضي الجزائي ورئيس دائرة تنفيذ وقاضي احوال شخصية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير العدل: الموضوع صحيح وسأثبت ذلك.

الرئيس: لو سمحت يا معالي الوزير غدا ترد على هذه المسألة.

مخايل ضاهر: انا سأكمل، معالي الوزير لدي معاملة حتما وردت مع الزملاء المحامين.

حضرة رئيس دائرة تنفيذ بيروت المحترم.

الموضوع: ايداعنا ملف معاملة تنفيذية، دائرة تنفيذ بيروت مركز الكونكورد.

التوقيع: القاضي راشد بقوش

في ١٥/١١/١٩٩٥

ويقول له: ارسل لي المعاملة.

فيجيبه رئيس دائرة تنفيذ بيروت: هذا من ضمن الكلام يا دولة الرئيس نحن نقرأ قراءة ويجيبه رئيس دائرة التنفيذ وهو رئيس اعلى لدوائر التنفيذ في بيروت. فيأتي اليه المتقاضون ويقول لهم نتعرّ تكليف الفريقين مناقشة بموجب أي نص قانوني تعمل دائرة تنفيذ مبنى الكونكورد ولا علم لرئاسة هذه الدائرة رسميا بذلك وبموجب اي نص قانوني يعمل احد القضاة رئيسا لدائرة تنفيذ بيروت فيما سمي فرع لها في مبنى الكونكورد، علما ان توزيع العمل يصدر عن رئيس هذه الدائرة سواء كان بالنسبة لقضاة دائرة التنفيذ او بالنسبة لكتابها ولم يبلغ أي نص او تكليف بوجود قاض يعمل في دائرة التنفيذ في فرع الكونكورد.

هذا الجواب كان في ١٦/١/١٩٩٦، اننا حفاظا على وحدة القضاء والعدلية ومنعا لاية عدوى غير مستحبة نطالب معالي وزير العدل الصديق بانهاء العمل لهذه المراكز المؤقتة التي لا اساس قانوني او نظامي لوجودها.

وهنا نصل الى موضوع الاعلام، ولنعترف انه الموضوع الاكثر حرارة واستئثارا باهتمام الناس في هذه الايام. التقرير الفني الذي صدر عن اللجنة الفنية المكلفة من قبل وزارة الاعلام قضى بأن لبنان لايستوعب اكثر من ست قنوات تلفزيونية و ١٢ محطة اذاعية منها فقط اثنتان AM والباقي FM.

هناك تقارير فنية اخرى تقول وتجزم بأن فضائنا يتسع لعشر قنوات تلفزيونية ولتسع موجات AM ولعشرات موجات FM وانه سبق لاتفاقية جنيف ان حددت لنا الحق بتسع موجات AM اشترينا منها في حينه محطتين ثم منذ سنوات اشترينا ايضا ٤ باسم الدولة طبعا وبقي لنا ثلاث محطات يقتضي شراؤها، علما ان لبنان يستوعب حتما اكثر من ذلك لان قبرص التي هي اصغر من لبنان بكثير اعطيت ١٢ محطة واسرائيل التي تساوي لبنان ١٩ محطة. لماذا نحن نعطي ٢؟

انها معطيات فنية لا اعرف ما الحكمة من عدم التعاطي معها بايجابية وبرغبة وباصرار على تبيان وتحصيل هذه الحقوق العائدة الى فضائنا الاعلامي.

لبنان بحاجة الى مناخ كبير من التنوع والحرية فاذا كان بالامكان ان نوفر له هذا المناخ فلماذا نحرمه منه؟ انه

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

يزهر بطاقات ومواهب اعلامية رائدة وخلاقة لا تحصى فلماذا نسعى الى تضييق آفاق العمل لاعلامينا عندنا بينما تفتح لهم الابواب المشرعة في العالم العربي واوروبا حيث يديرون اكبر المؤسسات الاعلامية العربية؟

هذه الطاقات هي النقد النادر اللبناني لبلد يتميز بمناخ الحرية والديموقراطية في الشرق الاوسط. لقد تكرس هذا الواقع في مقدمة الدستور حيث نقرأ: «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، حرية الرأي والمعتقد».

وكذلك المادة ١٢ من الدستور: «حرية ابداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة كلها مكفولة ضمن دائرة القانون».

هذا ما نص عليه الدستور في العام ١٩٢٦. وجاءت المادة ١٩ من شرعة حقوق الانسان التي اشترك لبنان في صياغتها والتي نصت منذ العام ١٩٤٨:

«لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات او الافكار من أي نوع كانت، واستلامها ونقلها بصرف النظر عن الحدود وذلك اما شفاهة او كتابة او طباعة وسواء كان ذلك في قالب فني او بأي وسيلة اخرى يختارها.

ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عنها في الفقرة السابقة هذا الكلام وارد في شرعة حقوق الانسان. بواجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك فانها قد تخضع لقيود معينة ولكن بالاستناد الى نصوص القانون وحسب، التي تكون ضرورية:

١) من اجل احترام او سمعة الاخرين.

٢) من اجل حماية الامن الوطني او النظام العام او الصحة العامة او الاخلاق.

ما عدا ذلك لا يوجد أي قيد.

كما نقرأ في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي انضم اليها لبنان في العام ١٩٧٢ المادة ١٩ منه ما يلي:

١ ـ يكون لكل انسان حق في حرية التعبير يوليه حرية في طلب جميع انواع المعلومات والافكار وتلقيها واذاعتها، دون أي اعتبار للحدود بالقول او الكتابة او الطباعة او الفن او بأية وسيلة اخرى يختارها.

٢ ـ يطوي استعمال الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة على واجبات ومسؤوليات خاصة، ويجوز كذلك اخضاعه لبعض القيود شرط نص القانون عليها ولزومها لتأمين ما يلي:

أ ـ احترام حقوق الغير او سمعتهم.

ب ـ حماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الآداب العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهل يجوز والواقع الدستوري والدولي على ما هو عليه منذ اكثر من نصف قرن ان نقزم اجواء الحرية عندنا وافظع، ان نوزعها طائفيا ومذهبيا وسلطويا.

ان موضوع الحرية متصل مباشرة بجوهر الكيان اللبناني ومبرر وجوده.

ان موضوع الاعلام هو من ادق واخطر المواضيع المطروحة، فلا يمكن ان يبحث بمعزل عن مناخ الحرية، ثروة لبنان الحقيقية هذا الجو الذي يجب ان يتوفر بكل ابعاده من ضمن اعلام فوق الشبهات، اعلام الناس، اعلام كل فرد، لا اعلام بعض المتنفذين او اعلام مقيد بأي موقع طائفي او مذهبي.

من حقنا ان نعود الى مضمون اتفاقية جنيف وان نطالب باصرار بكل القنوات والموجات والمحطات المحددة لنا اصلا لا بل اكثر، وان نستعين بكل الخبرات الفنية المحلية والاجنبية، وان لا نعدم وسيلة لاثبات حق لبنان وقدرة لبنان على استيعاب عدد اكبر بكثير مما تتداوله وتتشبث به الحكومة.

نأمل ان يؤجل موضوع الاعلام ليدرس بكل موضوعية، وان يعاد النظر بالقانون اذا لزم الامر لتوضع في صلبه الشروط المحكى عنها في الدستور وفي المواثيق الدولية دون سواها، بعيدا عن الاستئثار وعن كل الاعتبارات التي تصب في خانة المصالح الشخصية الضيقة التي تتنافى وتتعارض مع احكام الحرية والديمقراطية.

دولة الرئيس، اما ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة، وكل انعكاسات وضعنا المالي العام لا بد من التوقف عند هاجس اساسي ينتاب الناس، كل الناس، وهو هاجس الحالة الحريرية، أي وجود او عدم وجود الرئيس الحريري في الحكم.

لا ننكر ولا من احد بامكانه ان ينكر ان ذهاب الرئيس الحريري فجأة من الحكم وعلى غير رضى منه، من شأنه ان يحدث صدمة مالية ونقدية لا قبل للبنان على تحمل نتائجها ومضاعفاتها، ولا نخال الرئيس الحريري نفسه باستطاعته ان يركب هذا المركب الخشن مهما قست الظروف ومهما اصابه من سهام.

ان القاصي والداني يعرف ان الرئيس الحريري بشخصه وبقدراته الذاتية وبعلاقاته العربية والدولية، وباستلامه الحكم على مدى ثلاث سنوات ونيف، تمكن من احكام قبضة يده على العدد الاكبر من المؤسسات العامة التنفيذية، مالية كانت ام ادارية ام اعلامية واضحى يختصر في شخصه كل هذه المراكز. هذا الواقع يتنافى كليا مع ما يجب ان يكون في لبنان من مشاركة فاعلة للمؤسسات في كل قرار، بالاضافة الى وجوب شعور كل الفئات اللبنانية بأنها حقا مشاركة في القرار، ونحن لا يمكن ان ننسى كم من الحروب الداخلية ارتكبت باسم المشاركة، فلا نريد ان نعود الى ما قبل الطائف وان بتغيير ادوار اللاعبين.

في الطائف، اكدنا اننا انتقلنا من دولة الاشخاص الى دولة المؤسسات: هل هذا ما هو حاصل فعلا؟ كلا: اننا اليوم، اكثر من أي يوم مضى، نرى المؤسسات تضعف امام الشخص، وهذه حالة مرضية لا يمكن اخفاؤها.

اننا نعتبر ان اكبر انجاز للرئيس الحريري هو عندما يسعى ويساهم بجعل المؤسسات الرسمية اقوى من كل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شخص مهما عظمت طاقاته، لانها تبقى دون امكانيات الوطن، وعندما يستمر البلد بذات الزخم بوجوده او في غيابه: بهذا يحقق الرئيس الحريري اكبر انتصار ممكن ان يحققه لبلده، حاكم توفرت له كل هذه الامكانيات الشخصية والموضوعية.

نحن نعرف وانت تعرف بأن لا مصلحة لنا اطلاقا بتخليك قسرا عن مركز المسؤولية الذي انت فيه اليوم، ولكننا نرى ونحن على ابواب انتخابات نيابية، سمعنا انك قد تخوض غمارها انت والعدد الاكبر من اعضاء حكومتك، نرى الفرصة مؤاتية كي تجدها مناسبة للتخلي بفعل ارادي منك عن الحكم في سبيل قيام حكومة حيادية من اشخاص غير مرشحين، ضنا باطلالة حلوة لك على الحياة النيابية تدخلها لا من باب السلطة وما يحكى عن استغلال السلطة لمآرب انتخابية بل من باب المساواة مع كل المرشحين المحتملين، وانني متأكد، وصديقك من صدقك، انك انت رفيق الحريري اقوى خارج السلطة اليوم مما انت في داخلها. هذا هو ايماني بك واقولها لك.

انت لست بحاجة اطلاقا لاعطاء الانطباع فيما بعد انك نجحت في الانتخابات، لانك توسلت الحكم وامكانياته من اجل ذلك؟ بقاؤك في حكومة انتخابات دليل ضعف نربأ بك ان تقبل به.

دولة الرئيس الحريري، نرى الفرصة سانحة كي تصارح الناس بأنك عازم على ترشيح نفسك وانك من اجل ذلك تريد ان تكون الحكومة المشرفة على الانتخابات لا مصالح انتخابية لها فيكون تخليك عن الحكم بملء ارادتك، دليل قوة وثقة بالنفس، وفيه اتاحة لانتخابات لن يكون مشكوكا بنزاهتها، وقد يقدر لك الناس هذا الموقف المسؤول الذي طالما تتخذه طوعا وبهدف تعزيز الحياة الديمقراطية، وهو لذلك لن يترك ابدا الاثر الذي قلت عنه انه يسبب هاجسا مخيفا عند اللبنانيين.

انها فرصة نادرة لك، لكي تبعد قليلا عن الحكم دون احداث ضجة مسيئة للبلد، مؤكدين انك طاقة وطنية وعربية كبيرة، نتعاطى معها في المستقبل من ضمن الثوابت والمسلمات التي تقررت في الطائف واهمها الديموقراطية والمشاركة وحكم المؤسسات. وشكرا لكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ جان عبيد.

جان عبيد: دولة الرئيس،

الزملاء الاعزاء، بيننا وبينكم وبين العديد من وزراء حكومتكم صرفة قديمة ورفقة درب وصداقة عمر. واذا كان الله قد اوصى «بعشرة ساعة» من الزمن، واذا كان امير الشعر العربي على مر العصور قال:

«ان المعارف في اهل النهي ذمم» فكيف الحال مع رفقة الدرب الطويل وصداقة العمر.

ولا نجد افضل من تلك الآية الدعاء «ربي ادخلني مدخل صدق، واخرجني مخرج صدق».

«وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم».

والحقيقة ان الصدق ينفع في كل يوم وحال، فكيف في حالنا، حال الصداقة التي هو معيارها وروحها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد حاول المنافقون دائما، ولهم سورة خاصة بهم، ان يضيعوا ويضللوا حتى الرسل والانبياء فما حالهم معنا ومعكم في زماننا، ونكاد نقول في زمانهم اليوم؟

دولة الرئيس: بوحي من هذه الروح نقول في مسائل الموازنة والانماء والاعمار والاعلام قولا نتمنى له ان يجد مدخل صدق الى ضميركم وعقلكم.

ـ في الموازنة:

لقد اعلنت الحكومة عن خفض العجز في الموازنة بهدف تخفيض الدين العام والحد من وتيرة زيادته وحجم ضغوط التضخم وما ينتج عنها او يترتب عليها من سلبيات.

ولعل اهم من اعلان الالتزام هو القدرة على التنفيذ. فنحن نخشى ان لا تكون المعطيات الموضوعية في بنية الحياة الاقتصادلة والاجتماعية للدولة، قد اضحت جاهزة ومهيئة بحيث تتمكن الحكومة او يمكن للحكومة، ان تجد نفسها مجرورة او مضطرة للعودة عن هذا الالتزام، بشكل او باخر بحكم التطلعات وتحت الضغوط والمصالح.

وستكون ابسط نتائج ذلك ان تذهب الافعال في غير تيار الاقوال، ان لم يكن في عكسه. ثم ان التخفيض الحاصل في موازنة بعض الوزارات، وقد ذكر وفصل العديد من الزملاء ذلك، يتوازى مع ارتفاع كبير في الاعتمادات الملحوظة لاحتياطي الموازنة من ١٦٠ مليار ليرة في موازنة ١٩٩٥ الى ١ ٠٢٢ مليار ليرة في موازنة ١٩٩٦، (حوالي ستة اضعاف ونصف) ومع ارتفاع واضح في الديون المتوجبة الاداء من ١٦١٠ مليار ليرة الى ٢٦٠٠ مليار ليرة أي بزيادة قدرها ٣٢٢ مليار ليرة (ما يعادل ١٤٪). ملاحظتان تقفزان من هذه الارقام:

الاولى: ما تقوله الارقام نفسها من ارتفاع فعلي خارج التزايد في الديون المتوجبة الاداء، في نفقات الجزء الاول من الموازنة بما فيه اعتمادات الاحتياطي من ٢٣٣٨ الى ٣٠٣٥ أي بزيادة ٦٩٧ مليار (حوالي ٣٠٪).

والثانية: هو التنبه من ان نرخي برنامج الانفاق الاحتياطي ما شددناه بلجام ضبط الهدر، وهو كذلك الامتناع من ان تنتهي الاعتمادات المخصصة لاحتياطي الموازنة الى نفقات يومية يلامسها او تلامس هي السياسات، بدلا من ان تتجه الى الانفاق المنتج المفيد البناء الكفيل بأن يجعل منها، ولو وسيلة غير مباشرة في خلق آلية لتخفيف العجز وتحسين الاداء.

لن ندخل هنا في التفاصيل، وقد اشبعها ان لم يكن اماتها بعضهم درسا: في العديد من النواقص وخاصة نقص التوجه الكبير نحو القطاعات المنتجة وفي مقدمها الزراعة والصناعة. والاهم ونحن ننظر الى الموازنة هو التطلع الى الامور من زاوية شمولية عامة، تعني الوطن كله والاقتصاد كله والشعب كله في تطور مساره وحركة مسيرته.

ان الاستقرار النقدي هو في طليعة الاهداف من وراء تخفيض العجز. ولقد تحقق هذا الاستقرار وهذا ما لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ينكره أي موضوعي او عاقل. ولكنه تحقق بكلفة عالية تضغط هي ايضا على الموازنة وتبقي الاستقرار مرتهنا او نابعا من حالة غير اصيلة او متأصلة او ثابتة في الاقتصاد الوطني.

والعوامل الدولية والاقليمية، وحتى بعض المحلية، في ذلك ليست قليلة الاثر والتأثير وجلها في غير متناول اليد، يدنا. ولكن ما بيدنا هو ان نكمل مسيرة الامن والوحدة الوطنية، ونستكمل انجاز وتجذير العودة الشاملة للمهجرين، ونستأنف ونوسع ونعزز ونعمق مسيرة الديمقراطية والانتخابات والسلام الاهلي، سواء اتجهت المفاوضات في طريق مفتوح او مسدود.

ذلك لا بد منه لخلق مناخ من الثقة والاقبال الدائم للرساميل المنتجة وغير المضاربة واستثمارها واستقرارها.

وفي الانماء والاعمار ايضا لا بد من كلام صادق وهادف. ان هناك حركة واسعة ناشطة. ولكن الانماء المتوازن ما زال هدفا غير منجز ولا قريب يصعب ويتطلب ويتأخر الانجاز فيه، وهذا الهدف النبيل المشروع الذي يتوارثه عهد عن عهد وحكومة عن حكومة، يرقى الى مستوى الالتزام الوطني والدستوري ولا بد من ابعاده عن تقلبات التحالفات من معارضة او موالاة. فلا نكافىء عبره مناطق محرومة على ولاء بعض قادتها، ولا نعاقب مناطق اخرى على عدم ولاء بعض آخرمن ممثليها. لا مفر من مراقبتهما واحد منهما.

ولا بد من تسريع التلزيم بغير التراضي عبر استدراج ومناقصات وعبر مضاعفة وتوسيع واختصار لاعمال لجان المناقصة والمراقبة في ديوان المحاسبة او سواه.

ولاقفال هذا الباب لا بد يا دولة الرئيس من كلمات صديقة صادقة كذلك:

ان الظنون لا توفر حتى الانبياء والاولياء، اذا ظل التراضي هو قاعدتهم في التلزيم. وان شلل مؤسسات الرقابة او ابعادها عن مجالس الانفاق الطليقة لا يحد من الظنون ولا يصدها ونتمنى على وزير الدولة لشؤون المال الذي تكرم باعلامنا بعجز صندوق المحروقات ٢٥٠ مليون دولار ان يكمل فضله ويعلمنا بسبل تغيير هذا الامر. وان موازنة ١٩٩٦ قد تكون على تخوم الحرب، ولكنها ليست على ابواب السلام، قد تكون على قدر واقع لبنان ولكنها ليست على قدر طموحه.

وفي أي حال قد تكون على مستوى قدرات الوطن ولكنها ليست على مستوى احتياجاته ولا على مستوى الامال فيك وفي قدراتك يا دولة الرئيس.

ان الادارة يلزمها الكثير من العلاج الجذري، لتصبح اقل كلفة واكثر انتاجا وافضل اداء. ولا يصح في علاجها زيادة اصدقاء او انقاص خصوم، فرجل في حجمكم، وفي حجم الآمال التي حملتكم وحملتموها معكم الى السلطة والدولة والوطن، لا يزيد ولا يقلل من قدره بضعة موظفين او بضعة مجالس، فجميع الاكفياء والانقياء والنزهاء، هم ابناؤه ورعيته. هذه مصلحتك ومصلحة لبنان يا دولة الرئيس، ومصلحتك ومصلحة لبنان كذلك

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان يظل اللبنانيون يرجون ويرحبون بك مسؤولا وحاكما ورجلا استثنائيا، حبا بخير بقاؤك لا خوفا من شرور غيابك.

ان هذه الموازنة قد فتحت الاعين على ضرورة كبرى، بل على حاجة قصوى في لبنان: لا بد من ان تأخذ حكومتكم وضرائبها ورسومها من القادرين على قدر اقتدارهم ولتلبي المحتاجين على قدر احتياجهم. لا ان تأخذ من ذوي الحاجة فتزيدهم حاجات على حاجتهم، لتعطي ذوي القدرات فتزيدهم قدرات على قدرتهم.

في الاعلام:

وهو بيت القصيد الآن امام البلاد وامام البرلمان.

ان للبنان مقدسات اولها الوحدة الوطنية، وله قيم رسالية اولها الحرية. وله قواعد وثوابت اولها حق تداول السلطة والنظام الديمقراطي البرلماني. وبوحي من هذه المقدسات والقيم الرسالية والقواعد الثوابت سنجهد لان يتسم موقفنا بالحكمة والعدل والكلمة السواء، لا سيما ونحن كنا من رعيل هذا الاعلام وعانينا معه وبسببه من حالات عسيرة اقلها السجون ومرارا.

فالحل الساسي الذي استوعبت حكمته رجال الحرب والسلام ليس عاجزا عن استيعاب رجال الحرية والاقلام.

ما يصلح للبنان ومقدساته وقيمه وثوابته وقواعد نظامه، هو الذي يجب ان يصلح ويقرر للتشريع او يحدد الاجراءات، لا ما يصلح للحكومة او للمعارضة، وطبعا لا ما يصلح للمذاهب والطوائف اولا وفقط.

المسألة ليست مسألة عدد في المحطات على اهمية العدد وامكانية او ضرورة اطلاقه الى الحدود الممكنة تقنيا وفضائيا وحقوقيا وتنافسيا.

المسألة مسألة تعدد في الاراء هي ضمان لهذا التعدد. قد يصبح هناك عشرات المحطات وتكون بأسماء متعددة ولكن برأي واحد وبخط واحد. وقد يصير هناك محطة واحدة يتم الزامها بنص دستوري او قانوني او ميثاقي بأن تكون مرآة ومنبرا لاراء متعددة.

لا يعقل ان ينكر على السلطة او على بعضها ان يكون لها نافذة وشاشة وصوت الى الناس وهي التي لها ما لها وعليها ما عليها وتمثل ما تمثل في البلاد.

ولكن لا يعقل كذلك ان يحرم معارضو السلطة، نتيجة الاقتسام والتقاسم، من حق الوصول الى ضمائر الناس ومن امكانية ايصال الحقيقة اليهم.

ولو دامت السلطة لآلها لما آلت اليهم من غيرهم؟

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ومن يتعرف على الحرية، حرية غيره، في زمن حكمه، تعرفه الحرية في زمن معارضته. ولا نفعلن بالآخرين ما لا نحب ان يفعله الآخرون بنا، حسب الوصية الخالدة والعادلة للسيد المسيح.

يا دولة الرئيس، لا نملك ان نعظكم وانتم من لا بد ان يقدر الامر حق قدره. ان ميزة الحاكم الحكيم ان يتمسك بحلمه في زمن القوة وبكرامته في زمن الضعف. ونحن ننصح مثل المحبة والصدق والصداقة التي بدأنا بها مداخلتنا:

لا يجوز ان يصبح الترخيص وليد حظوة او حظ او حتى حق، يمارسه فقط اهل المذاهب والطوائف والمساهمات الكبيرة، بل ايضا واولا ان لم يكن حصرا، اصحاب الآراء والنفوس والكفاءات الكبيرة والحرة كذلك.

والخطر الاكبر على لبنان وعلى حريته ونجلكم ان لا تنتبهوا له هو ان تتمكن المذاهب والطوائف والاموال، وتحت ستار تنظيم الجو المرئي والمسموع، من «تنظيف» الحياة السياسية والعامة من كل رأي سياسي او اقتصادي او وطني يناهض التصنيف المذهبي والطائفي والطبقي في لبنان. ليس كل من يطالب بالحرية، هو بالضرورة من ابطال الحرية. وفي عشرات السنين الماضية من الحرب، وحتى قبلها، امثلة حية على تحول العديد من الطغاة ومستشاريهم، من جلادين للحرية الى ضحايا مطالبين بالحرية. والله لا يداول الايام فقط بين الناس، ولكنه يداول كذلك الاحكام والاموال.

ليس دعاة الحرية بالفطرة والقرار، كدعاتها بالالزام والاضطرار، ولا من آمن قبل الفتح كمن آمن بعده، ولا مريم العذراء الطاهرة كمريم المجدلية التائبة على ما يقول قول مأثور وقائل مؤثر.

ولكن كما ان في الجنة والسموات، منازل كثيرة مشرعة للعذراء الطاهرة والمجدلية التائبة، على تفاوت المنزلة بينهما، فكذلك جنة الحرية يجب ويمكن ان تتسع وتشرع للاحرار بالفطرة وللاحرار بالاضطرار، على فارق المنازل بينهم. كل ذلك على قاعدة حق الاختلاف في الرأي والتداول في الامر والحكم، والتنافس في الخير. وعلى قاعدة مقدسات الوطن وقيمه وثوابته.

لقد كان هناك دائما فيض من المنابر للطائفيين من جميع الطوائف، منذ مطلع هذا القرن، وكان هناك شح من المنابر للوطنيين في جميع الطوائف.

والقاعدة الذهبية ليست في حق التكافؤ في التشاتم وفي الاساءة، بل هي التكافؤ في حق الحرية وصون الكرامات ايضا.

ولتحقيق ذلك لا بد من ان يحدد الترخيص حس سياسي وطني حكيم متطور حليم حازم عادل يحترم التنوع والتعدد السياسي اكثر مما يولي العدد والعدة. ولتكن هناك هيئة رقابة مؤهلة واسعة تمول من عائدات المحطات.

دولة الرئيس، ولتكن هناك محكمة وعدالة عاجلة خاصة بالمرئي والمسموع. واذا اقتضى الامر فلتشدد القوانين والمراسيم ولتسرع المحاكمات والاجراءات، ولتغلظ الاحكام والعقوبات.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فمن الملح، ومن الاهم بمكان، ان يكون للعدالة سيف وحساب سريعان، بقدر يقارب سرعة الاقلام وقدرة الشاشات على الاساءة والانتهاك.

وما زال في البال مثل الرئيس الراحل فرنسوا ميتران الذي تدخل القضاء الفرنسي في عجلة وسرعة، ليحول دون انتهاك طبيبه لاداب المهنة واسرارها ولو من اجل حق الاموات.

والمسألة انه اذا اساء القيمون على المقدسات والقيم والثوابت في لبنان، فلنعاقب بشدة ولنجاز بحزم ولنؤدب بسرعة القيمين لا القيم ولا المقدسات ولا الثوابت.

دولة الرئيس، سينصفكم الآتي والتاريخ بقدر ما تظلون على مستوى الاتي والتاريخ، وبقدر ما تتصفون صعوبات الماضي ورجاله وتصمدون امام اغراءات الحاضر وتحدياته.

في طليعة الاغراءات والتحديات الآن: المرئي والمسموع، وسلطة الصوت والضوء: البلاد بحاجة الى ايديكم مع من في هذه القاعة وسدة مسؤولياتها، لاضاءة شعلة الحرية وانتم واقرانكم لستم بحاجة لان تسعوا الى الاستئثار بوسائل التعبير والاضواء، والبحث وراءها فمن كان مثلكم ومثل اقرانكم يفترض ان تسعى اليه الاصوات وتخرج منه الاضواء. والسلام عليكم.

الرئيس: ترفع الجلسة الى غد الساعة العاشرة صباحا.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة والدقيقة العشرين من بعد الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة يوم الاربعاء الواقع في ١٩٩٦/١/٣١

الرئيس: نتابع الجلسة والكلمة لمعالي وزير العدل.

وزير العدل: دولة الرئيس، اثيرت خلال المناقشات امور تتعلق بعمل الضابطة العدلية وتجاوزات تحصل في اثناء قيام الضابطة العدلية بأعمالها، وعلمت من دولة الرئيس البارحة ان جلسة لجنة حقوق الانسان ستعقد الثلاثاء المقبل للبحث في هذا الموضوع بالذات. والتوضيحات التي احب ان اعطيها عن هذا الموضوع ان الضابطة العدلية وعملها وكيفية معالجة هذا الموضوع تكون داخل لجنة حقوق الانسان.

اثار بعض السادة النواب خلال جلسات مناقشة موازنة العام ١٩٩٦ امورا تتعلق بي شخصيا، او تتعلق بالقضاء ووزارة العدل، فكان لا بد من الاجابة عنها، من هذه الامور ما يتعلق بدعوى ذم تقدمت بها ضد احد النواب في مجلسكم المحترم، ومنها ما يتعلق باجارة الطبقتين في مبنى «الكونكورد» ومنها اخيرا ما يتعلق بالقضاء.

لقد ترددت كثيرا في الرد على موضوع الدعوى الشخصية.

اولا: لاني لم ادرك حتى الان ما هي علاقة هذا الموضوع بمناقشة موازنة الدولة لسنة ١٩٩٦.

مخايل الضاهر: بالنظام دولة الرئيس.

الرئيس: عندما يكون الوزير متابعا كلامه، لا يمكن اعطاء الكلام بالنظام ولا يجوز ايقافه عن متابعة الكلام، اكمل معالي الوزير.

مخايل الضاهر: حسب النظام الداخلي يجوز في هذه الحالة اعطاء الكلام خاصة عندما يكون هناك تعرض لنائب، وهذا في صلب النظام.

وزير العدل: انا اعرف حدودي.

الرئيس: دع كلامك موجها الي يا معالي الوزير.

مخايل الضاهر: هذا تجاوز للنظام الداخلي.

الرئيس: لم يقل شيئا بعد.

نجاح واكيم: انني احتفظ بحقي بالرد يا دولة الرئيس.

وزير العدل: وثانيا لان هناك ملاحقة جارية حاليا احيل النائب المذكور بنتيجتها بموجب قرار ظني ليحاكم امام المحكمة المختصة، ان هذه الدعوى قدمت اثر اتهامات اطلقها النائب في تصريحات وبيانات قام بتوزيعها على وسائل الاعلام واتهامات تمس كرامتي. لقد تناولت هذه الاتهامات، خلافا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لكل الاعراف والتقاليد التي درجت عليها حياتنا السياسية، زوجة المسؤول السياسي المقصود في التهجم والافتراء.

ـ احتجاج من النائبين مخايل الضاهر ونجاح واكيم ـ

الرئيس: يا معالي الوزير، انت تقول ان هذا الموضوع هو امام القضاء.

وزير العدل: دولة الرئيس، ان هذه الامور اثيرت في الجلسات ومن حقي ان اجيب عليها.

الرئيس: تجيب عندما يتكلمون في امر الدعوى وهم لم يتناولوا شرح الدعوى التي هي امام القضاء، بل تكلموا عن الموضوع فقط.

وزير العدل:

في هذا الخصوص سمعت كلاما هنا عن الدستور وعن الحصانة النيابية، واني لست في وارد الدخول في جدل في هذا الموضوع لاني اعتبر ان المكان الطبيعي والصالح لطرحه وبحثه هو القضاء المختص، ومن واجبنا جميعا في دولة القانون التي نطمح اليها ان نمتثل لحكم القضاء.

اما فيما يتعلق بمبنى «الكونكورد» انه يخيل لمن سمع بعض الكلام الذي قيل في هذا الشأن ان ثمة مخالفات ومعاصي، لا سمح الله ترتكب هناك. ما هي قصة مبنى «الكونكورد»؟ في العام ١٩٩٠ وتحديدا في ١١/ ٧/ ١٩٩٠وافق مجلس الوزراء ـ وحسنا فعل ـ على اقتراح وزير العدل آنذاك باستئجار طبقتين في المبنى المذكور بمساحة تبلغ ٢١٤٠ مترا مربعا بالاضافة الى مستودع بمساحة ٣٠٠ متر مربع وببدل ايجار قدره ١١٤٥٠٠ دولار اميركي. العام ١٩٩٥ اصبح هذا البدل بعد الزيادات القانونية حوالي ١٤٠٠٠٠ دولار سنويا أي على اساس حوالي ستين دولارا للمتر المربع الواحد، وقد استعمل المأجور في حينه من اجل تسيير اعمال القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ والاحوال الشخصية ومخالفات السير، كما خصص جزء منه يومئذ كمكتب لوزير العدل، وفي العام ١٩٩٢ وقبل ان اتسلم مسؤوليات وزارة العدل، تقرر تخصيص جزء من المأجور للجان الوسط التجاري المنشأة عملا بالقانون الرقم ١١٧.

اما اليوم فقد توقف العمل في قضايا الاحوال الشخصية منذ اكثر من سنة كما توقف العمل في القضاء المستعجل وان قضاء التنفيذ يقوم بتصفية عدد محدود جدا من القضايا المتبقية. يبقى القاضي الناظر في محاضر مخالفات السير. وهذه من القضايا التي يسمح القانون بانجازها خارج مركز المحكمة.

ان الذين يتتبعون اعمال المحاكم يذكرون ان قاضي السير في بيروت كان قبل الاحداث يقوم بعمله في مبنى بلدية بيروت بالذات وليس في قصر العدل، وهو سيعود اليها فور انجاز ترميم مبنى البلدية في عام ١٩٩٥ قمنا بتخصيص اماكن في احدى الطبقتين من اجل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. وهو جهاز تابع لجامعة الدول العربية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقد كانت فرحتنا كبيرة عندما استجاب مجلس وزراء العدل العرب لطلب لبنان استضافة هذا المركز المهم، وقد التزمت الدولة اللبنانية في اتفاقية المقر التي صادق عليها مجلسكم الكريم بتأمين مقر للمركز وتجهيزه. اما اللجان فقد درجت الادارة منذ عشرات الاعوام على ان تعقد اللجان جلساتها داخل مباني الادارات المعنية بعمل وهذه اللجان.

فعلى سبيل المثال، كانت لجان الاستملاك التابعة لمجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت مقيمة في مبنى هذا المجلس في منطقة القنطاري وكذلك لجان مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية كانت مقيمة في بئر حسن، اما لجان الوسط التجاري، فقد احسن وزير العدل الزميل خاتشيك بابكيان في حينه عندما خصها بأماكن مستقلة تابعة لوزراء العدل.

اخيرا بالنسبة الى السؤال الموجه من احد النواب في شأن العلاقة المزعومة لوزير العدل ببعض القضاة. فقد اطلعت لدى قراءة بعض الصحف على مضمون هذا السؤال، فبادرت في اليوم التالي وقبل ان يردني السؤال بالطريق الرسمي الى توجيه كتاب الى رئيس هيئة التفتيش القضائي قلت فيه: ان وزير العدل اذ ينفي هذه المعلومات (الواردة في السؤال) بصورة قاطعة، يعتبر ان تلفيق مثل هذه المعلومات، فضلا عن ترويجها يقع تحت طائلة القانون. وبما ان بقاء هذا الكلام من دون تحقيق يسيء الى سمعة الجسم القضائي، لذلك ارجو التحقيق في الموضوع كي يبنى على نتيجته المقتضى القانوني، وقد ارفقت بالكتاب نص السؤال كما نشر في احدى الصحف المحلية. بعبارة اخرى، ان وزير العدل لم ينتظر تسلم السؤال حسب الاصول لكي يتحرك بل بادر فورا الى نفي ما ورد فيه من معلومات لا صحة لها، وطلب من المرجع المختص ـ أي التفتيش القضائي ـ ان يحقق فيها، ماذا كان موقف النائب السائل؟ استدعي من جانب رئيس هيئة التفتيش القضائي الذي طلب منه تزويده بالمعلومات التي زعم انها موجودة لديه فامتنع عن اعطاء أي معلومات، وهذا مأخوذ عن تصريح للنائب بالذات في مقابلة تلفزيونية، واني اسأل بدوري: ما هو المقصود من ترداد ما سمعناه خلال الايام الماضية بأن هناك «وشوشات في الصالونات» قد تكون صحيحة وقد لا تكون؟

دولة الرئيس، لقد بذلنا ولا نزال الجهد الحثيث خلال السنوات الاخيرة بالتعاون مع مجلسكم الكريم لكي نعيد القضاء الى سابق عزه وان نعيد الى القضاة الشعور بالكرامة، هناك قضاة، رجال ونساء في الوقت الذي نتحدث فيه، يبذلون الجهد اليومي الصامت لكي يقوموا باداء الرسالة التي ارتضوا تحمل مسؤولياتها واؤتمنوا عليها.

وقد توصلوا بفضل تضحياتهم لان يكونوا موضوع اشادة عامة بعملهم وشجاعتهم وموضوع ثقة في الداخل وفي الخارج.

قلت هنا، في مناسبة سابقة ان من حق القضاء علينا الا نزجه في نزاعاتنا وان نحترم عمله واستقلاله. من

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هنا حرصنا على الا نستعمل القضاء مدخلا لخلافاتنا السياسية. من هنا رجائي تكرارا ان نخرج عمل المحاكم عن نطاق المهاترات.

القاضي ليس معصوما عن الخطأ. لذلك فان القانون فتح باب المراجعة طعنا في الاحكام القضائية بحيث يتم تصويب الخطأ في حال وجوده. ولذلك ايضا وجدت هيئة مستقلة هي هيئة التفتيش القضائي، مهمتها مراقبة حسن سير القضاء واعمال القضاة وموظفي المحاكم، بالاضافة الى صلاحيات التأديب التي ينص عليها القانون، فاذا كنا نقصد فعلا تصويب المسيرة وازالة الشوائب، نسلك هذا الطريق، والا فاننا نسهم، عن قصد ام عن غير قصد في تغذية الحملات المغرضة المشبوهة التي ترمي الى التشكيك بمؤسساتنا بالاتهامات المجردة والتأكيدات غير الصحيحة، واننا بذلك لا نؤذي وزير العدل ولا نؤذي الحكومة فحسب، بل نؤذي مجلس النواب ومصلحتنا العامة المشتركة وبالتالي نؤذي لبنان.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، طلبت الكلام بالنظام ولي حق الاولوية بالرد.

الرئيس: سأعطيك حق الكلام بالاولوية، وانني ارى ان اكثر من واحد سوف يتناولك.

نجاح واكيم: عندما يتناولني اكثر من واحد وفي اكثر من موضوع، ارد اكثر من مرة.

الرئيس: سوف اعطيك اكثر من مرة.

نجاح واكيم: عفوا دولة الرئيس، هذه تثير لبسا لدى الرأي العام، خاصة ان هذه الجلسة متلفزة، لا يجوز ان تكون الكلمة الاخيرة في هذا الامر للوزير، خاصة انه تناول موضوعات انا لم اثرها في مناقشتي للموازنة.

الرئيس: حضرة الزميل الكريم، معك حق، انت تقول الكلمة الاخيرة والكلمة الاخيرة سوف تعطى لك.

نجاح واكيم: لا، عفوا دولة الرئيس، ان الموضوع الذي طرح هو موضوع العدلية، والان سوف يتكلم وزير الاعلام ثم وزير الدولة ومن بعده رئيس الحكومة وايضا وزير الداخلية، فأنا لا استطيع الرد عليهم في مرة واحدة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، الطريقة التي اتبعت خلال هذه المناقشة، ان اعطيت الفرصة الكاملة لجميع النواب في ان يتكلموا، خاصة ان الجلسة متلفزة وقد مرت خمسة ايام كنا في معظمها لا نسمع الا الانتقادات على الحكومة، ولم نجاوب على ذلك لاعتبارنا ان دورنا في الاجابة سيكون في النهاية، فاذا ما اعتبر الامر انه عند كل مرة يتكلم فيها وزير، فاعتقد ان المناقشة المتعلقة بالموازنة سوف تتحول الى جلسة مناقشة عامة، وهذا ليس لدينا أي مانع به، ولكن الجميع اعطوا الفرصة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبلغ عدد المتكلمين ٥٣ نائبا تكلموا على مدى خمسة ايام، وشكرا.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، يبدو ان دولة رئيس الحكومة لم يقرأ النظام الداخلي لمجلس النواب الذي يضبط عمل المجلس والمناقشات داخل الجلسات، عندما يتم تناول نائب بموضوع ما، خاصة بما يمس مصداقيته وكرامته عندئذ يكون لحق النائب بالرد بالافضلية على كل بحث آخر.

لذلك وتمسكا بالنظام الداخلي الذي يضبط عمل المجلس النيابي اتمسك بحقي بالرد.

الرئيس: حسنا، سأعطيك حق الرد فيما بعد.

نجاح واكيم: عفوا دولة الرئيس، ليس فيما بعد.

الرئيس: الكلمة للزميل زاهر الخطيب بالنظام.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، صحيح، حسب النظام الداخلي، الحكومة اصبح لها خمسة ايام تستمع وتسمع نقدا لسياستها، فاذا جرى في سياق النقد ان توجهت اهانة او قدح او ذم تناولت شخص رئيس الحكومة او احد الوزراء، عندئذ من حقهم طلب الكلام، لكننا كنا نناقش سياسة الحكومة، فالشيء الذي قدمه وزير العدل اليوم يمس شخص النائب وله الحق بطلب حق الكلام للرد عليه.

الرئيس: الرئاسة تعرف تماما ان للنائب نجاح واكيم الحق بالافضلية في الرد ولكن الرئاسة هي التي تختار الوقت في هذا الموضوع.

نجاح واكيم: عفوا دولة الرئيس، لنقرأ النظام الداخلي ماذا يقول.

الرئيس: لا بأس هذا قراري، وسوف اعطيك حق الرد.

نجاح واكيم: اذا كنا لا نريد ان نسير حسب النظام الداخلي، انا انسحب.

الرئيس: نحن نسير حسب النظام الداخلي وسوف اعطيك الكلام.

نجاح واكيم: ان لي الاولوية الان في الرد، وربما تناولني ايضا وزير الاعلام لاحقا.

الرئيس: اعطيك الكلام مرة ثانية.

نجاح واكيم: لا يا دولة الرئيس، هذا يعني ان علي الانتظار حتى آخر السهرة!

الرئيس: لا ليس لآخر السهرة ابدا، ليس اكثر من عشر دقائق. والكلمة لمعالي وزير الاعلام.

وزير الاعلام: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين، منذ ايام ونحن نستمع، داخل هذا المجلس النيابي الكريم وخارجه، الى تعليقات ومواقف تتناول موضوع تنظيم الاعلام المرئي والمسموع، في ضوء التقرير الذي وضعته هيئة تنظيم البث الاذاعي والتلفزيوني حول المساحة الاعلامية الممكنة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

في لبنان. وكم كنا نتمنى ان يبقى النقاش والحوار في هذه المسألة ضمن الاطار العلمي والتقني والموضوعي لا ان يصبح مادة استغلها البعض لاطلاق سلسلة مواقف مغايرة للواقع والحقيقة، بهدف ارباك الرأي العام، واقول تضليله ايضا والتأثير سلبا على مسيرة الاستقرار والسلم الاهلي الذي تنعم به البلاد. فالاصوات التي انطلقت في داخل المجلس وخارجه، وبعضها لنواب زملاء نحترمهم ونقدرهم، ومنهم من تمرس بالمسؤولية الوزارية فترة طويلة وشارك مشاركة فعلية في صياغة قانون البث الاذاعي والتلفزيوني الذي اقره مجلسكم الكريم. هذه الاصوات توزعت بين مطالب بتطبيق القانون وآخر بتجميد تنفيذ احدى مواده وثالث باستطلاع آراء فنيين آخرين. غير ان بعض الاصوات، داخل المجلس وخارجه، ذهبت بعيدا وقادت حملة افتراء وتجن راوحت بين نعي الحرية والديمقراطية والتحريض على سياسة وصفوها بسياسة كم الافواه ومصادرة الحريات والربط بين السلطة والمال والاعلام والدعوة الى قلب النظام وخوض المعارك من اجل العدالة والديمقراطية ومنع تعليب الحريات العامة وتدجين الحياة السياسية وغيرها من العبارات الرنانة التي تدغدغ الاذان ولا تقنع احدا.

ـ ضجيج واحتجاج من بعض النواب–

الرئيس: اريد ان اقول امرا ان هذه الطريقة ليست بطريقة كي نستمع ونتحاور على الاطلاق، ونستعرض كل كلمة، وكل كلمة نابية تشطب من المحضر، ونحن نعرف الاصول. وانتم تعرفون الاصول، هذا ليس دفاعا عن الحكومة بل هو دفاع عن المجلس، تكلم الزملاء النواب لمدة خمسة ايام. واذا اعترض حينها أي وزير او حتى رئيس الحكومة كنت اقول له سترد في النهاية، فدعونا نستمع.

وزير الاعلام:

واليوم ونحن نقترب من جلسات الموازنة دعونا نعيد الامور الى نصابها، ونتعاطى بهدوء وموضوعية مع موضوع حساس ودقيق يتعلق بقانون كان وليد مناقشات مستفيضة اجمعتم على اعتباره قانونا عصريا للاعلام زائدا في العالم العربي.

دولة الرئيس، لقد عبر الزملاء النواب داخل هذا المجلس وخارجه عن مخاوف وهواجس ودعوا الى تغليب المصلحة الوطنية العليا والمحافظة على تعددية الرأي السياسي وعلى صون الحريات العامة، وضمان حرية التعبير والرأي والتنوع السياسي.

ان هذه الاهداف السامية هي التي نعمل على تحقيقها في هذه الحكومة منذ ان بدأنا نمارس صلاحيتنا، زادنا ثقة من مجلس كريم ورائدنا الواقع الاعلامي المرئي والمسموع من حال الفوضى التي كان يتخبط بها والتي كانت دائما موضوع شكوى الزملاء الكرام وشرائح عريضة من المجتمع اللبناني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اولا: في الحرية والديمقراطية،

لقد اكدنا ونعيد التأكيد ان موضوع الحريات، ولا سيما منها الحريات الاعلامية، لا يمكن ان يكون موضع مساومة او تفريط. وفي هذا الموقف لا منة من احد على احد، فالدستور الذي يرعى العمل السياسي يشدد على الحرية ومبادىء الوفاق الوطني التي نلتزمها تركز على حرية التعبير والمعتقد... ولم يكن في حسابنا ولن يكون، لا اليوم ولا في المستقبل، تقييد هذه الحرية الاعلامية او تعليبها. ونؤكد تكرارا ان لا مساس بالحرية الاعلامية التي يجب ان تبقى محصنة. وحده القانون يرعى هذه الحرية ويحميها.

ومن اجل ذلك كان قانون تنظيم البث الاذاعي والتلفزيوني لوضع حد لحال الفلتان التي ان استمرت على ما هي عليه اليوم، ستقضي على الحرية الاعلامية. وساعتئذ لا ينفع الندم ولا ينفع خصوصا القول ان معركة الاعلام معركة مفتوحة وانه في النتيجة لا تنتصر الا الحقيقة، لانه متى قضت الفوضى وشريعة الغاب على الحرية، لن تبقى هناك ساحات لا لمعارك وهمية ولا لمبارزات بحد السيف.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، لقد جربنا الحرية الاعلامية في ظل الفوضى سنوات كثيرة، قبل ان نلج سلمنا الاهلي، فدعونا اليوم نجرب الحرية في ظل القانون، فنحميها من التسلط والاستئثار ونحافظ على مسيرة وفاقنا وسلامنا واستقرارنا.

ثانيا: في تقرير اللجنة الفنية:

لقد تناول الزملاء موضوع التقرير الفني الذي حدد المساحة الاعلامية للمرئي والمسموع في لبنان، والواقع ان النقاش حول هذا الموضوع لم يكن في معظمه نقاشا علميا هادئا بل تجاوز الاطار التقني لتوسل الاعتبارات السياسية، والواقع ان الحقيقة تدفعني الى اعادة هذا الامر الى اطاره الطبيعي.

اللجنة الفنية التي اعدت هذا التقرير، انشأها القانون الذي اقره مجلس النواب وحدد اعضائها، منهم بالصفة الوظيفية مثلا: مدير عام الاستثمار في وزارة المواصلات، والمدير العام للاعلام وممثل عن وزارة الدفاع، ومنهم خبراء واهل اختصاص زادهم العلم والمعرفة. انهم اذا نخبة من اتقنيين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والممارسة، وليسوا اميين كما يحلو للبعض ان يصفهم متناسيا الدور الذي لعبه في تسويتهم في مجلس الوزراء، ثم اصدر مرسوم تعيينهم، وهؤلاء الخبراء درسوا على مدى اشهر تقارير فنية موضوعة عن الامكانات المتاحة امام الاعلام المرئي والمسموع في لبنان واستعانوا بخبرات غير لبنانية كما زاروا على الطبيعة مواقع في لبنان صالحة للبث الاذاعي والتلفزيوني واطلعوا على ما يسمح به القانون الدولي والنظم المعمول بها في الاتحادات العالمية المعنية. وكانت حصيلة درسهم الذي امتد على نحو سنة كاملة التقرير الذي يعتبر الاساس في تحديد عدد المحطات التلفزيونية والاذاعية، تبقى قضية اعطاء التراخيص وهنا بيت القصيد.

لقد سمعنا خلال الايام الماضية كلاما كثيرا حول تقاسم القطاع الاعلامي بين قلة من المسؤولين وحول الاستنسابية وتوزيع الحصص وتقاسم الجبنة الاعلامية وغير ذلك من العبارات والمواقف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في هذا الاطار يهمنا التأكيد على الآتي:

اولا: ان عملية الترخيص لمحطات الاذاعة والتلفزيون لن تكون عشوائية فثمة اسس حددها مجلسكم الكريم في القانون ٣٨٢ منها نوعية الشركة والمساهمين فيها وحصصهم. وهناك دفاتر شروط برامجية وفنية وسلسلة من المقاييس والمعايير المحددة في القانون، ثم ان الطلبات سيدرسها المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع الذي انتخبتم خمسة من اعضائه وعين مجلس الوزراء الخمسة الآخرين. واعطي مهلة ٤٥ يوما لدرس الطلبات ومدى مطابقتها للقانون والشروط الموضوعة. ورأي المجلس لن يكون سريا بل حتم القانون نشره في الجريدة الرسمية قبل بث مجلس الوزراء الطلبات. وحددت شروط مالية واضحة لا مجال للتلاعب فيها. فاذا لم تحترم كل هذه الشروط والمواصفات فكيف يمكن للدولة ان تمنح الترخيص؟ فضلا عن ان هذه المسألة لن تجري تحت الطاولة، بل ستكون على مقدار عال من الشفافية.

فلماذا استباق الامور واطلاق التهم والتشكيك في نزاهة اعضاء المجلس الوطني، او بالوزراء، والقاء ظلال الشبهات عليهم، والحديث عن صفقات وحصص وغير ذلك من التعابير التي تصور المؤتمنين على تنفيذ القانون بانهم منغمسون في الوحول والسمسرات والصفقات.

ان هذا الكلام الذي لا طائل تحته يجعل عمل المؤسسات الدستورية مطعونا به، ليس على مستوى الترخيص الاعلامي فحسب بل على كل المستويات وهذا امر لا يجوز في نظامنا الداخلي لانه يطرح كل النظم التي ارتضيناها في الميزان.

اما عبارة الاستنساب التي اصبحت كقميص عثمان واستغلها البعض للتشكيك واطلاق التهم. فلا بد من وضعها في اطارها الصحيح منعا لاستمرار هذا التشويه.

والحقيقة ان لا استنساب في المطلق او لمجرد الاستنساب ولكن لمجلس الوزراء ان يوافق في النتيجة على الطلبات المقدمة والاكثر استيفاء للشروط الموضوعة والمتناسبة مع الشروط التقنية. وقلنا ونعيد القول ان هذا الاختيار لا بد ان يراعي مبادىء الوفاق الوطني القائم على التوازن والعدالة وعلى احترام تعددية الرأي السياسي في البلاد وعلى صون الحريات العامة، المسألة ليست مسألة توزيع حصص او قطف الثمار، والحكومة ملتزمة بالمحافظة على العدالة ومرتكزات الوفاق الوطني لضمان حرية التعبير والرأي والتنوع السياسي، نعم الاعلام لن يكون لعبة سياسية، او صفقة لارضاء هذا او ذاك، ان مسؤولية الاعلام كبيرة، ونحن ندرك اهميتها ونعاهدكم على المحافظة على ما يتميز به اعلامنا من قراءة وتنوع.

والحرية ايها الزملاء، هي ان تمارس وان تتوافر الحماية لها وممارسة الحرية، لا يحدها عدد اذ يمكن ان تمارس بأربعة، او بستة محطات، ويمكن ان لا تمارس، ولو كان عدد المحطات مئة وتكفي نظرة الى وسائل الاعلام المكتوبة، والحرية الاعلامية التي تمارسها يوميا للتأكيد على ان الحكومة ما مارست يوما ضغطا على الصحف والمجلات، بل بالعكس عملت بالتعاون مع مجلس النواب ونقابتي الصحافة والمحررين، على تعديل المرسوم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاشتراعي ١٠٤ لضمان مزيد من الحرية للاعلاميين ورفع سيف التوقيف الاحتياطي عنهم.

اما الذين حذروا من خطورة الدمج بين سلطة الدولة وسلطة رأس المال والسلطة على الاعلام وربطوا بين هذا الامر ونزاهة الانتخابات النيابية المقبلة واطلقوا تهم التفريط وحضوا على الثروة والتمرد والعصيان. فاننا نقول بأن هذه الاتهامات مردودة لانها ليست في محلها، ولانها مبنية على خلفيات سياسية لم تعد تنطلي على الرأي العام. فضلا عن ان عمل السلطة التنفيذية خاضع دائما لمراقبة السلطة التشريعية، فلتمارس هذه السلطة دورها اذا ما بدا لها ان ما تحذر منه قد يصبح حقيقة وواقعا.

ثالثا: في اوضاع العاملين في مؤسسات الاعلام المرئي والمسموع.

لقد افاض بعض الزملاء النواب في الحديث داخل هذا المجلس وخارجه عن مجزرة انسانية ترتكب في حق العاملين في وسائل الاعلام المرئي والمسموع اذا ما طبق القانون.

والواقع ان في بعض ما قيل في هذا القبيل، كلام حق يراد به باطل، ذلك ان البعض لجأ الى استغلال الناحية الانسانية كجسر عبور لتحقيق غايات اخرى.

ومن اجل وضع الامور ايضا في نصابها الحقيقي لا بد من التأكيد ان تطبيق القانون يحمي حقوق العاملين في وسائل الاعلام المرئي والمسموع ويحافظ عليهم وعلى مكتسباتهم وذلك استنادا الى الآتي:

أ ـ ان غالبية العاملين الآن في القطاع المرئي والمسموع لا يستفيدون من التقديمات الصحية والاجتماعية، لان بعض اصحاب هذه المؤسسات لم يعمد الى تطبيق القوانين والانظمة المرعية الاجراء ولا سيما منها قانون العمل وموجبات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مستفيدا من غياب القانون واجهزة الرقابة. في حين ان القانون، متى طبق يحتم على اصحاب المؤسسات الاعلامية المرخص لها، افادة العاملين فيها من كل النظم الاجتماعية المعمول بها سواء في مؤسسات الدولة او مؤسسات القطاع الخاص لجهة التقديمات الصحية والاجتماعية.

ب ـ ان موارد المؤسسات الاعلامية ومداخيلها لا تخضع حاليا لاي رقابة او محاسبة من قبل جهات معنية او مختصة، الامر الذي يجعل بعض القيمين عليها يتصرفون كما يشاؤون ويتعاطون مع العاملين فيها بمعايير وموازين مختلفة. في حين ان القانون، متى طبق، يفرض رقابة على المداخيل تمكن الدولة من اعطاء كل ذي حق حقه، فضلا عن ضمان دفع الضرائب واقتطاع الرسوم المحددة في القوانين المعمول بها خصوصا في ما خص مؤسسات الاعلام المكتوب (ضمان اجتماعي، صندوق تعاضد، تأمين الخ...)

ج ـ ان التراخيص لمؤسسات اعلامية وحصر عددها سيفتح الباب واسعا امام المنافسة في تقديم الافضل والاجود. وهذا يعني قيام جو من المنافسة بين المحطات لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المشاهدين والمستمعين والمعلنين على السواء. مما سيدفع المؤسسات الى التعامل مع الكفاءات الاعلامية اينما وجدت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومحاولة استمالتها من خلال دفع الرواتب والتعويضات المغرية. وهذا يحقق فرزا للكفاءات الشابة ولا سيما الذين اكتسبوا خبرة في العمل في مؤسسات اعلامية قائمة حاليا. وبالتالي فان احتمال بروز ازمة بطالة حادة امر غير وارد لان مجالات العمل ستكون متعددة.

د ـ ان وجود عدد محدد من محطات الاذاعة والتلفزيون، سيخلق منافسة في نوعية البرامج المقدمة وخصوصا في ما يتعلق بالانتاج المحلي منها ولا سيما ان دفاتر الشروط البرامجية التي وضعت وسترفع الى مجلس الوزراء لاقرارها وفق منطوق القانون ٣٨٢ لحظت عددا كبيرا من ساعات البرامج المنتجة محليا والتي تشمل برامج من كل الانواع.

وهذا الواقع سيدفع بالشركات الى التعاون مع عدد كبير من الممثلين والفنانين والمؤلفين والمغنيين ومعدي البرامج والمخرجين والمصورين والفنيين والمهندسين ومعدي الديكور والمنتجين، من العناصر التي تشكل مقومات العمل المسرحي او التلفزيوني او الاذاعي.

وتضمن دفاتر الشروط الموضوعة الحقوق المادية والمعنوية لهؤلاء، وهي حقوق لم يحترمها بعض اصحاب المحطات العاملة حاليا، الامر الذي جعل نقابات مهنية كثيرة تطالب الحكومة ومجلس النواب على حد سواء بحمايتها واحترامها.

اذا ان تطبيق القانون على المحطات المرخص لها سيوفر فرص عمل جديدة ولن يؤدي الى بطالة ولا الى مجزرة انسانية، ولا الى حالة هجرة للكفاءات والادمغة، كما يدعي البعض في الامعان في تشويه الحقيقة وتضليل الرأي العام.

هـ ـ ان تطبيق القانون سيساعد على ضبط الفلتان الاعلاني الذي شكا منه بعض الزملاء النواب والذي تشكو منه ايضا الحكومة والهيئات الانسانية والاجتماعية، سواء لجهة منع الاحتكار الاعلاني او لجهة المحافظة على الاخلاق العامة في الاعلانات، او لمنع خداع الرأي العام، او تشجيع الجريمة والعنف المجاني ومنع الرذيلة وضبط التعديات الطائفية والمذهبية وثمة ايجابيات كثيرة في هذا الصدد قد لا يتسع المجال لذكرها الآن.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، هذا بعض ما يمكن ان نورده كرد على تساؤلاتكم ومخاوفكم، وبعضها نعتبره نقدا بناء، نعتمده لتصحيح المسار والبعض الآخر تشكيكا وتجريحا معروف الاهداف والغايات ولن نقف عنده.

لقد اكدنا للذي بحاجة الى تأكيد على ثبات موقف الحكومة من موضوع الحريات، ولا سيما الحريات الاعلامية، والتزمنا امام الله وامامكم بالمحافظة عليها وعدم المساس بها، واكدنا ونؤكد ان تعددية الرأي السياسي مصانة، وان لا كم افواه ولا مصادرة للحرية، وان وسائل الاعلام لن تكون في خدمة احد على حساب احد. وان الشروط والمواصفات والضوابط. التي حددها القانون، والذي اقريتموه للاعلام المرئي والمسموع ستحترم سواء في اعطاء التراخيص او في المراقبة او في المتابعة التقنية والمالية والادارية، وان حقوق العاملين في القطاع الاعلامي المرئي والمسموع لن تضيع، بل بالعكس ستصان وستعزز وتترسخ، وان وسائل الاعلام لن تستعمل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

للاساءة الى الاخلاق العامة او الترويج لما يخالف مبادىء الوفاق الوطني وستباشر الحكومة في تطبيق القانون ومعاقبة المخالفين. لقد شكل قانون الاعلام على رغم ما قيل من عثرات وخلل خطوة رائدة وعصرية في الحياة الاعلامية اللبنانية والعربية والحكومة ملتزمة تطبيق ما اقريتموه فحاسبوها ان قصرت او اخطأت تلك هي قاعدة الديمقراطية ومرتكزات نظامنا البرلماني وعلى هذه القاعدة وتلك المرتكزات محافظون وشكرا لكم.

نجاح واكيم: بالنظام دولة الرئيس،

الرئيس: تفضل.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، انا لي اعتراض وذلك بموجب الدستور في ان يتكلم الوزير السنيورة ومن حقي بموجب الدستور والنظام الداخلي ان اتكلم فورا. واذا لم يطبق النظام الداخلي، فأنا اطبق مادة في النظام الداخلي التي تتعلق باستقالة النائب.

الرئيس: اولا ايها الزميل الكريم، انا سكتت من ساعة، وقد تمنينا وقلنا لك ان الحق لك في الكلام فورا بعد الوزير السنيورة. والمادة ٧٦ لا تعطي، او تلزم الرئيس ان يعطي جوابا فورا، فمن يتعرض شخصه، له الحق في الجواب مرة واحدة وسأعطيك حق الجواب فتكون الاولى.

نجاح واكيم: انا لي اعتراض بموجب النظام الذي يلزم الوزير سنيورة كوزير مال له الحق في ان يتكلم.

الرئيس: كوزير مالية، ليس له الحق ان يتكلم اما كوزير فله الحق.

نجاح واكيم: ولا كوزير دولة له الحق في الكلام في المادة ٦٤ من الدستور.

الرئيس: اقرأ المادة ٦٤.

نجاح واكيم: المادة الخامسة من النظام الداخلي تقول اولا: رئيس المجلس يحتل المجلس ويتكلم باسمه ويرعى في المجلس احكام الدستور والقانون والنظام الداخلي، اذن رئيس المجلس والمجلس مسؤولان هنا عن رعاية الدستور، منذ فترة قصيرة صدر قرار عن مجلس شورى الدولة اللبنانية يطعن فيه بصفة معالي الوزير فؤاد السنيورة.

الرئيس: كوزير مالية.

نجاح واكيم: سأصل يا دولة الرئيس، اذا الوزير السنيورة ليس وزير دولة للشؤون المالية. هو وزير دولة فقط.

المادة ٦٤ في الدستور تنص على ان: رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء وهو يمارس الصلاحيات الآتية: من ضمنها فقرة ـ ٣ ـ «يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب».

اذا لم يكن الوزير السنيورة وكيلا لرئيس الحكومة او لوزير المال الاصيل، لان الوزير الاصيل حاضر ولم يكلف فهو وزير للدولة. مناقشة الموازنة هي مناقشة للسياسة العامة للحكومة، لا يحق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لرئيس الحكومة ان يفوضها الى وزير، واعطي مثالا: اذا غاب رئيس الحكومة عن جلسة مجلس الوزراء، تكون الجلسة باطلة ولا يحق لنائب رئيس الوزارة ان يحل محله.

الرئيس: دعني اوفر عليك الشيء،

اولا: رئيس الحكومة هو الذي يمثل الحكومة وهذا امر معلوم.

ثانيا: عندما عرفت عن الوزير فؤاد السنيورة لم اقل وزير الشؤون المالية ولا قلت انه سيتكلم باسم الحكومة.

الوزير السنيورة: طلب الكلام، ربما كانت هناك امور يريد الرد عليها، بصفته وزير دولة، رئيس الحكومة طلب الكلام وسيتكلم، واي وزير له الحق في الكلام.

نجاح واكيم: ليس له الحق الا اذا اراد رئيس الحكومة ان يكلف وزيرا.

الرئيس: كلفه واعطاني كتابا خطيا.

نجاح واكيم: في مجال اختصاصه فقط، فما هو اختصاصه الوزير السنيورة؟

الرئيس: وزير للدولة.

نجاح واكيم: ليس له حق الكلام في الشؤون المالية.

الرئيس: انه حر في ان يتكلم ما يريد. والكلمة للزميل فتحي يكن «بالنظام».

فتحي يكن: دولة الرئيس، اود ان اتكلم في صحيح النظام وروحيته.

اذا كان النظام وبعيدا عن الدفاع عن الحكومة او عن المجلس النيابي، وانما دفاعا عن حرية الكلمة ونظافة الكلمة وصدقية الكلمة، اذا كان النواب قد اعطوا الفرصة ليتكلموا بملء افواههم وبالتعبيرات التي يريدون، حتى ان التعبيرات وصلت الى درجة وصفت الحكومة بأنها مسحوق من مساحيق الغسيل وهذا في صلب النظام ممنوع ونستطيع ان نراجعه.

ان أي شخص سواء كان نائبا او وزيرا يأتي بكلمات نابية، هذا ممنوع في صلب النظام، فاذا كان النواب وقد اعطوا حرية الكلام، فأنا اتمنى على الرئاسة ان تعطي حرية الكلام للحكومة، وبعد ذلك لكل حادث حديث، لاننا وخصوصا دولة الرئيس امام الرأي العام، اما ان تكون هذه النخبة تطل على الرأي العام باخلاقية واما والله لا ندري ما سيحدث بعد ذلك.

زاهر الخطيب: بالنظام،

دولة الرئيس، لدي امر اريد ان اسجله بالنظام على الاقل امام المجلس وامام آلية العمل البرلماني. نحن في هذه الجلسة لسنا في جلسة عادية، هذه جلسة مناقشة الموازنة العامة، والكل مجمع في

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

هذه المناقشة على انها مناقشة لسياسة الحكومة العامة، واولا يبدأ رئيس الحكومة بالرد على النواب، اذا كان احد النواب. او احد الوزراء جرى التعرض له ويريد الرد. يستأذن رئيس الحكومة من رئيس مجلس النواب ليمنح للوزير طالب الكلام الاذن بأن يرد، اما ان تأتي الامور مقلوبة فهذه مثل الاولويات المقلوبة.

الرئيس: لست مع هذا الرأي يا حضرة الزميل.

زاهر الخطيب: حسنا اذا لم تكن من هذا الرأي فليسجل...

الرئيس: الكلمة لمعالي الوزير فؤاد السنيورة.

فؤاد السنيورة: دولة رئيس مجلس النواب،

حضرات السادة النواب،

ان مشروع الموازنة الذي اعدته الحكومة ووضعته بين ايديكم للمناقشة، بات اليوم بعد جلسات طويلة عقدناها مع لجنة المال والموازنة تناولت دراسة ارقام الموازنة وبنودها ونصوصها بالتعمق والتفصيل، مع ما رافق ذلك من تعديلات وملاحظات، تضمنها تقرير اللجنة، نتاج جهد مشترك وتعاون بناء بين الحكومة والمجلس وهو يؤكد من جديد على حرص الجميع على التمسك بنظامنا الديمقراطي البرلماني والعمل بمقتضى اصول ومبادىء الديمقراطية البرلمانية السليمة، وهذا ينبع من ايماننا بأهمية الحوار الديمقراطي وتوسيع دائرة الحوار داخل المجلس وخارجه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لتشارك كل القوى الحية في المجتمع في مسيرة البلاد وفي بناء الدولة.

ولقد استمعنا، على مدى الايام والساعات الماضية، بكل انتباه واهتمام، الى ملاحظات السادة النواب، ونحن نقدر لهؤلاء النواب الكرام حرصهم على المصلحة العامة واهتمامهم بأوضاع البلاد ومسيرة الدولة، وستلقى ملاحظاتهم منا القبول الحسن وستكون ملاحظاتهم موضع اهتمامنا وعنايتنا البالغة. ولكن يبقى من واجبنا ان نوضح بعض النقاط الاساسية والرد على بعض الاسئلة التي وردت في مداخلات النواب ولكن قبل ذلك لا بد من التذكير بسياسة الحكومة الاقتصادية التي اتبعتها خلال السنوات الماضية والتي وضع مشروع موازنة عام ١٩٩٦ في اطارها.

دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

ان مشروع الموازنة يعبر عن سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ويظهر توجهاتها في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، وان مناقشة مشروع الموازنة هي فرصة لاعادة تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وكيفية تطوره وابراز التحديات المستقبلية التي تواجه الوطن.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

في البداية، لا بد ان نذكر بالحالة التي كانت عليها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، عشية انتخابات ١٩٩٢:

- انهيار نقدي ومالي وتدهور لسعر صرف الليرة اللبنانية.
- تضخم مزمن ومستشري.
- استمرار طغيان الاقتصاد الموازي وغير الشرعي على الاقتصاد الشرعي.
- اضمحلال الطبقة الوسطى وتدهور حاد في المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود.
- فقدان ثقة اللبنانيين بوضعهم الاقتصادي وبالمستقبل.
- فقدان ثقة العالم الخارجي بقدرة اللبنانيين على الخروج من محنتهم واستنكاف من الدول والمؤسسات الدولية عن مد يد العون والمساعدة والاقراض.
- يأس الناس وعلى الاخص الشباب من الوضع المسدود الافق وتردد واضح في عودة الادمغة اللبنانية ولقوى الانتاج واليد العاملة الماهرة التي هاجرت خلال الاحداث.
- قطاع عام ضعيف متوقف عن الحركة وادارة مشلولة وعاجزة.
- قطاع خاص متعثر وعاجز وبدون رؤية مستقبلية وفاقد للعزم والتصميم على المواجهة.
- تدمير في البنية التحتية وضعف متزايد في الانتاج وتردي في الانتاجية.

ازاء هذا الواقع، كان هناك تحديات واهداف اقتصادية ووطنية متعددة، وفي كثير من الاحيان كان هناك صعوبة متناهية ان لم تكن استحالة في التوفيق بين اهداف متعارضة على الصعيد الاقتصادي. وقد فرض هذا الواقع على كل من الحكومة والمجلس النيابي والمجتمع اللبناني بأسره التعامل معه وايجاد وسائل المعالجة ومنها:

- تأمين مستلزمات الصمود لاهلنا في الجنوب والبقاع الغربي حتى تحرير كامل الاراضي اللبنانية المحتلة.
- تعزيز الوفاق الوطني وذلك من خلال خطة شاملة لحل مشكلة المهجرين.
- اعادة الاستقرار النقدي والمالي.
- السعي لتأمين الحد الادنى المقبول من العيش الكريم لذوي الدخل المحدود وتحقيق معدلات نمو ملحوظة.
- العمل على تفعيل الادارة.
- اعادة تأهيل وترميم وتطوير البنية التحتية...
- تحفيز القطاعات المنتجة على اعادة الاستثمار وزيادة الانتاج أملا بخلق فرص عمل متزايد، لعشرات الالوف من اللبنانيين المنضمين الى سوق العمل سنويا.
- البدء بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهنا، لا بد من الاشارة، بأن جميع اللبنانيين راهنوا على ورود المساعدات الخارجية الموعودة من الاشقاء والاصدقاء والتي لم يأت منها الا النذر القليل. وازاء هذا الواقع كان امام الحكومة اما الاستمرار في الجمود والتقوقع واما الاتكال على النفس من اجل كسر الحلقة المفرغة والسير الى الامام وفتح نافذة امل لجميع اللبنانيين. وقد كانت الخطوة الاولى التي اتخذتها الحكومة آنذاك تتمثل في استعادة ثقة اللبنانيين باقتصادهم وثقة الخارج بلبنان من خلال ضبط المالية العامة الامر الذي عزز الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وفي موازاة هذه الخطوة كان على الحكومة المباشرة بمعالجة المواضيع الوطنية والاقتصادية الكبرى الامر الذي تطلب موارد واعتمادات تفوق بحجمها واردات الخزينة العادية، فلم يكن هناك خيار سوى الاستدانة.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، هذا البيان الذي يدلي به الآن معالي الوزير السنيورة يؤدي الى لغط ولبس ففي قانون المحاسبة العمومية المادة ١٨ حول مناقشة الموازنة العامة تقول: ويقدم وزير المالية الى السلطة التشريعية قبل اول تشرين الثاني تقريرا مفصلا عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادىء التي اعتمدتها المحكومة في مشروع الموازنة. هذا الكلام يدلي به الآن عليه ان يسمعنا اياه من شهر تشرين الثاني.

الرئيس: هذا ليس بالنظام.

مخايل الضاهر: نعم هذا بالنظام، ومن وحي المناقشة.

الرئيس: يا شيخ مخايل انت نائب عريق وصديق ورئيس لجنة برلمانية سابقا هي ام اللجان «المالية» اكرر الكلام. الرئاسة عندها اجتهاد اثناء الخطيب عندما يتكلم لا تعطي الكلام بالنظام وهذا الكلام الذي تتفضل به ليس بالنظام.

الوزير فؤاد السنيورة: متابعا ـ

وهنا يمكن القول بأنه كان بامكان الحكومة ان تقدم بموازنات تقشفية منذ عام ١٩٩٣ وبالتالي تخفيف تراكم الدين العام الا ان هكذا سياسة كانت ستؤدي، وفي احسن الاحوال، الى حالة من المراوحة والجمود واغلب الظن الى المزيد من التراجع الاقتصادي وتراكم المشاكل الاجتماعية والوطنية. ولهذا السبب اتخذنا معا،

الحكومة والمجلس، قرار الاستدانة مرغمين. وهنا، لا بد من التأكيد، بأن القطاع العام كان الوحيد آنذاك القادر على لعب الدور الريادي في عملية التفعيل الاقتصادي الضروري لتحريك عجلة النشاط لدى القطاع الخاص الذي طالما كان له الدور المحرك في الاقتصاد الوطني، الامر الذي يفسر الزيادة الكبيرة في حجم نشاط القطاع العام في الاقتصاد الوطني. اما اليوم، فيمكن القول وبحق انه خلال فترة الثلاث سنوات الماضية قد تم احداث نقلة نوعية في الاقتصاد اللبناني.

ـ فالوضع الامني هو احسن مما كان عليه قبل الاحداث،

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

- والثقة بلبنان داخليا وخارجيا تسجل قفزات واسعة يشهد بها كل المهتمين بوضع الاقتصاد اللبناني من مؤسسات دولية وحكومات صديقة،
- والاستقرار الاقتصادي والمالي يتعزز باستمرار،
- وموجة التضخم السابقة قد انحسرت مسجلة بذلك انجازا لم تعهده دول كثيرة مرت بحالات مشابهة للحالات التي عانى منها لبنان. ـ والاقتصاد اللبناني يحقق معدلات نمو ملحوظة تؤكدها تقارير المؤسسات الدولية.
- وهناك جهود مضنية تبذل لاستعادة فعالية الادارة وتطويرها وتحديث العمل فيها على الرغم من المصاعب الجمة الى تكتنف ذلك.
- وبوادر انتعاش الطبقة الوسطى بدأت تظهر.
- وورشة البناء والاعمار من هاتف وكهرباء وطرقات ومياه ومدارس ومراكز صحية وغيرها نراها في جميع المناطق اللبنانية وبدأت تظهر نتائجها لدى جميع اللبنانيين.
- والقطاع الخاص عاد ليستثمر ويعزز انتاجيته ويفعل دوره.

كما تمكنت الحكومة والمجلس معا من تأمين الموارد اللازمة لدعم صمود اهلنا في الجنوب والعمل على حل مشكلة المهجرين وتقديم المزيد من العطاءات الاجتماعية والدعم لتخفيف حدة المشكلة الاجتماعية على ذوي الدخل المحدود. . . ان هذه التطورات الايجابية على الصعيد الاقتصادي لم يكن من الممكن ان تتم بدون زيادة في الانفاق العام، مما ادى، بطبيعة الحال، الى تراكم في الدين العام وقد جاءت موازنة عام ١٩٩٦ انطلاقا من هذه المعطيات.

ايها السادة النواب، نحن اليوم امام مرحلة جديدة تتطلب مراجعة دور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اللبناني اذ اصبح باستطاعة القطاع الخاص ان يستعيد دوره الطبيعي والريادي وان يأخذ دورا متزايد الاهمية في عملية اعادة الاعمار والبناء.

ففذلكة مشروع موازنة ١٩٩٦ شجعت على اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وشددت على ان القطاع العام يجب ان يركز على:

- التخفيض التدريجي للعجز.
- والبدء بالمعالجة الدؤوبة للدين العام.

حضرة السادة النواب، قد نختلف على بعض التفاصيل بشأن هذا الموضوع او ذاك ولكن الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة لم يكن لها من بديل. فلقد تمكنا خلال ثلاث سنوات من الانتقال من مرحلة فقدان الامل الى مرحلة تحويل البلاد الى ورشة انماء واعمار. ان لبنان اليوم هو افضل من لبنان الامس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بالرغم من مشاكلنا الحالية والتحديات المستقبلية وعلينا ان نعمل ونثابر سويا للانتقال الى غد افضل.

دولة الرئيس، حضرة السادة النواب، ورد من قبل السادة النواب العديد من الملاحظات بشأن الموازنة والبنود الواردة فيها وسأحاول ان ابينها من خلال هذه المداخلات. لقد طرح السادة النواب قضايا تتعلق بتبويب الموازنة، وبموضوع المسح وسأترك هذا المستند في ملفات مجلس النواب الذي يمكن ان يطلع عليه كل النواب حول ما جرى القيام به في هذا الشأن والذي كنت قد اوردت جزءا منه ايضا في الفذلكة التي قدمت الى السادة النواب والتي اتركها الآن لدى امانة سر المجلس.

١ ـ لجهة الملاحظة المتعلقة بتقدير الواردات من انها متفائلة.

ان الارقام الفعلية لتحصيل واردات الخزينة لاعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ هي اقرب ما يكون الى ما جرى تقديره في الموازنات العامة لهذه السنوات: (المبالغ بمليارات الليرات)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
المبالغ المقدرة في الموازنة	١٧٠١	٢٢٤٦	٣١٥٠
المبالغ الفعلية المحصلة كواردات للخزينة حسب احصاءات مصرف لبنان	١٧٩٢	٢٢٤١	٣٠٣٦

يتبين من ذلك وبوضوح كم كانت التقديرات مطابقة للتحصيلات وواقعية وهو ما كان قد اشار اليه حضرة النائب محمد يوسف بيضون في مداخلته امس.

٢ ـ لجهة المجموع الحقيقي للرواتب والعطاءات والتقديمات في الموازنة.

سمعت ارقاما ونسبا على لسان النائبين زاهر الخطيب ونجاح واكيم حول مجموع الرواتب في الموازنة والحقيقة انهما اخطأ في التفحص في ارقام الموازنة وبنودها المختلفة التي تحتوي ايضا على رواتب وعطاءات وتقديمات موزعة على بنود مختلفة في الموازنة.

وتبيانا للحقيقة نورد هنا مجموع المبالغ الحقيقية للرواتب والعطاءات والتقديمات وتعويضات نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد التي تتحملها الخزينة، هذا مع الاشارة الى ان ما دفعته الدولة خلال السنوات ٩٣ ـ ٩٤ ـ ٩٥ من زيادات على هذه الرواتب والعطاءات والتقديمات يبلغ حوالي ٢٤٠٠ مليارا بالمقارنة مع ما كان على الخزينة ان تتحمله خلال هذه السنوات فيما لو استمرت معدلات الرواتب والاجور والتعويضات عند حدودها كما كانت عام ١٩٩٢.

٣ ـ حول ما قيل من تدن في نسبة حصة بعض الوزارات في الموازنة:

الزراعة، الصناعة والنفط، السياحة (٨١،٠٪، ٠٥،٠٪، ٢٢،٠٪...) لا تدل نسبة حصة هذه الوزارات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من الموازنة على‌عدم اهتمام الحكومة بهذه القطاعات، فهذه الوزارات تسهل قيام المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية وليست هي التي تقوم بهذه المشاريع لكي تكون حصتها في الموازنة مرتفعة. في كل حال ليست فقط هذه الوزارات هي التي تشجع القطاعات المنتجة، بل هناك وزارات وادارات اخرى تقوم بالمهمة نفسها أي دعم وتشجيع القطاعات الانتاجية من زراعة وصناعة وسياحة ومنها: الاشغال العامة، الهاتف، الموارد المائية والكهربائية وايضا التربية والتعليم المهني والتقني. . . فنحن لسنا في نظام تتملك فيه الدولة وسائل الانتاج بل ان نظامنا يسعى لتقديم حوافز فيختار المستثمرون ميادين العمل المناسبة. لا يمكننا ان ننظر الى انه كانت بهذا القدر نسبتها، نريد ان نعرف عندما نفتح طريقا نكون قد نساهم في تنمية الزراعة وعندما نعمل كهرباء نساهم ايضا بتنمية الصناعة وكذلك السياحة والزراعة والهاتف وكل الاشغال، هذا الاقتصاد كله متكامل ولا يمكن ان نجتزىء احياء صغيرة ونقول ان هذه الشبكة هي هذه على ما تكون.

٣ ـ ١ ـ في مجال دعم الصناعة الوطنية

عمدت الحكومة الى تخفيض الرسوم على عدد كبير من السلع المعتبرة موادا اولية للصناعة الوطنية في مجالات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الصناعات الكهربائية والبطاريات والبويا والمشروبات الغازية والموكيت والسجاد ومناشير الرخام ومعلبات الصناعات الغذائية.

٣ ـ ٢ ـ في مجال حماية الصناعة الوطنية

برفع بعض المعدلات التعريفية المفروضة على بعض البضائع الاجنبية حماية للصناعة الوطنية المنتجة لها، وقد تناولت العديد من مصنوعات الغذاء والعطور والجلود والاحذية والالبسة والبويا والقرميد والحنفيات والقساطل ولوازمها والحرامات والمفروشات. وقد تم اختيارها لانها تستقطب اكبر عدد من اليد العاملة الوطنية وتوفر مبالغ ضخمة من العملات الاجنبية.

٣ ـ ٣ ـ في تشجيع انشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة

كما عملت الحكومة على تشجيع انشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة وستتقدم خلال وقت قريب بمشروع قانون لمنح اعفاءات وخلق حوافز للمستثمرين في المناطق الحرة المنشأة حديثا.

٣ ـ ٤ ـ في دعم القطاع الزراعي

من جهة اخرى فكلنا يعلم بأن كان على الحكومة ان تدعم ثلاث زراعات اساسية في لبنان وهي زراعة التبغ وزراعة الشمندر السكري وزراعة القمح والتي وصل مجموع كلفة دعمها خلال عام ١٩٩٥ الى حوالي تسعين مليار ليرة لبنانية وبالتالي ـ فانه ينبغي الاخذ بهذه الارقام عند دراسة الموازنة بشكل تفصيلي ومعمق.

٤ ـ حول ما ورد من ملاحظات من السادة النواب بشأن خفض ارقام الجزء الثاني المخصص للانشاء والتجهيز في الموازنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان الاعتمادات الواردة في الجزء الثاني من مشروع الموازنة تمت دراستها في اللجنة المالية والتي تبين لها بأنه بعد الاخذ بعين الاعتبار الاعتمادات المدورة الجاهزة للاستعمال فان الارقام الحقيقية التي يمكن استعمالها في الجزء الثاني هي اكثر بكثير مما رصد في الموازنة لعام ١٩٩٦ بسبب ما سيجري تدويره من الموازنات السابقة وكذلك المبالغ الناتجة عن تنفيذ الاشغال الممولة بقروض جرى عقدها بموافقة المجلس النيابي وسأعطي مثالا على ذلك بعض الوزارات الاساسية.

٥ ـ حول الدين العام واجمالي الناتج المحلي

لقد ذهب النائبان زاهر الخطيب ونجاح واكيم بعيدا في ايراد ارقام خيالية لمجموع الدين العام.

وهنا لا بد من التوضيح بأن وزارة المالية تعتمد النمط الاحصائي الذي يعتمده صندوق النقد الدولي بالنسبة لجميع البلدان في العالم حيث يحسم من الدين العام القائم الفوائد التي لم تستحق وارصدة حسابات القطاع العام الدائنة وبالتالي فان ارقام الدين الحقيقة الصافية للقطاع العام كما كانت في نهاية عام ١٩٩٥ هي على الشكل التالي:

الدين الداخلي الصافي ٩٢٩٦ مليار ليرة

الدين الخارجي ١٢٨٢ مليون دولار

من المفيد في هذا المجال ايراد الاحصاءات الاخير لصندوق النقد الدولي حول اجمالي الناتج المحلي بأنه بلغ ١٨٢٧٧ مليار ليرة لبنانية للعام ١٩٩٥ أي ما يعادل حوالي ١١،٤ مليار دولار اميركي بينما كان الدين العام الصافي الداخلي والخارجي قد بلغ حوالى ٧،١ مليار دولار أي ما يعادل نسبة ٦٢٪ من اجمال الناتج المحلي.

بالمقارنة فان بعض الدول المنضمة الى اتفاقية ماستريخت بلغت نسب دينها الاجمالي الى اجمالي الناتج المحلي لديها ١٢٠٪ كايطاليا مثلا و١٤٠٪ كبلجيكا ولا حاجة لنا للاستشهاد بتلك النسب العائدة لعديد من الدول النامية.

ـ حول ما ورد على لسان السادة النواب بشأن المبالغ الواردة في باب رئاسة مجلس الوزراء والاحتياطي

عمد العديد من السادة النواب الى طرح تساؤلات مختلفة حول حجم الاحتياطي والمبالغ المرصودة في باب رئاسة الوزراء ويكفي ان احيلهم في هذا الشأن على الموازنة لاستطلاع بنودها وفقراتها كافة وتسهيلا للامر احيلهم الى ما جرى تبيانه بشكل واضح في فذلكة الموازنة التي قدمت لهم والتي يتبين منها حقيقة توزيع الارقام الظاهرة في هذين البابين.

٧ ـ حول ما قيل بشأن النظام الضريبي اللبناني ونسبة ضريبة الدخل المحصلة الى مجموع الواردات المحصلة من الموازنة

لا بد هنا من ان اذكر بما اتى على لسان حضرة النائبين نصري المعلوف ومحمد يوسف بيضون بشأن عدالة النظام الضريبي اللبناني واقعيا وليس اسميا وفوائده على الاقتصاد اللبناني لجهة تخفيض الاعباء على ذوي الدخل المحدود وتحفيز الاستثمار بما يؤدي الى تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل الجديدة وكذلك

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

زيادة حصيلة الخزينة من ضريبة الدخل. اما بشأن فعالية التحصيل لضريبة الدخل بالذات فانه من المفيد بيان بعض الاحصاءات التي تظهر بأن مستوى الاداء في الادارة الضريبية حقق تحسنا قياسا على ما كان عليه في سنوات ما قبل الحرب. فقبل الحرب وفي عز ايام الازدهار التي يتباهى لبنان بها على مر تاريخه فان نسبة تحصيل ضريبة الدخل الى مجمل التحصيلات الفعلية بلغت حسب ما هو مبين من قطع حساب هاتين السنتين:

عام ١٩٧٣ : ١٠،٣٣٪

وعام ١٩٧٤ : ١١،١٧٪

اما في عام ١٩٩٣ و١٩٩٤، وبالرغم من انخفاض مستوى المداخيل بشكل عام، و بالرغم من كل الكوارث التي اتت بها الحرب والتي لا تزال الدولة والمؤسسات الخاصة والافراد يحملون نتائجها وبالرغم من الامكانات المحدودة بشريا وتقنيا المتوفرة لدى وزارة المالية فان نسب التحصيلات الفعلية لضريبة الدخل الى مجموع واردات الموازنة ارتفعت الى حوالي ٢١،٥٠٪

٨ ـ دعم صندوق المحروقات

ان الاعتماد الملحوظ لتغطية عجز صندوق المحروقات في باب احتياطي الموازنة العام ١٩٩٦ والبالغ ٢٥٠ مليار ليرة لبنانية هو الحد الادنى من الدعم الذي يمكن لدولة تقديمه بنتيجة زيادة ساعات التغذية الى ٢٤ ساعة يوميا وبالتالي زيادة كمية الطاقة المنتجة.

ان كلفة استهلاك المحروقات المقدرة لعام ١٩٩٦ من اجل انتاج الطاقة الحهربائية تبلغ /٤٠٠/ مليار ليرة لبنانية. وقد اخذت مسألة تحسين الجباية وازالة التعليق وسرقة التيار في الاعتبار عندما تم تحديد الدعم بـ /٢٥٠/ مليار على اساس ان تغطي اجراءات تحسين الجباية والمحافظة على المنشآت الرصيد المتبقي البالغ /١٥٠/ مليار ليرة لبنانية. هذا يعني ان نقل مبلغ خمسين مليار ليرة من اعتماد دعم صندوق المحروقات الى موازنة وزارة الاشغال في بند الانشاءات في فصل المديرية العامة الطرق والمباني والمديريات الاقليمية سوف يؤدي الى عدم كفاية المبلغ الذي وافقت على رصده لجنتا المال والموازنة والاشغال لتغطية عجز صندوق المحروقات الامر الذي سينتج عنه مزيد من الانفاق وبالتالي زيادة اعباء الخزينة لكون هذا الامر يعني في الواقع زيادة مجموع الموازنة.

الرئيس: اريد ان اسألك هنا، لماذا كل الوزارات انقصتموها ١٠ و١٥٪ حتى وصلتم الى وزارة الاشغال العامة حيث انقصتم ٩٠ مليار ليرة من اصل ١٣٠ مليار، نريد ان نعرف ما السبب؟

الوزير السنيورة: سأجيب دولة الرئيس

الرئيس: ستقول لي بأن كل الاعتمادات موضوعة بالاسم ومنتهية. هذا الموضوع بت في اللجنة المالية وانتهيتم منه.

الوزير السنيورة: دولة الرئيس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومما تجدر الاشارة اليه ايضا الى ان مجموع مبالغ الاعتمادات التي لم تصرف وسيتم تدويرها لدى وزارة الاشغال تتعدى ٣٢٠ مليار ليرة وبالتالي فان مجموع القدرة الانفاقية لدى الوزارة خلال عام ١٩٩٦ على اساس الاعتمادات المقترحة من قبل الحكومة تتعدى مبلغ ٤٣٠ مليار ليرة.

٩ ـ حول ما قيل عن المادة ١٤ من مشروع قانون الموازنة التي تنص على نقل اعتمادات من بند الى بند ضمن الباب ٣١ (احتياطي الموازنة) من انه قابل للاستعمال في عمليات التوظيف والاستخدام.

اريد ان اذكر اولا ان المادة ١٤ هذه هي ذات المادة ١٤ من قانون موازنة ١٩٩٥ ولم نأت بجديد في هذا الموضوع. ولمزيد من الايضاح نقول انه لا يمكن استعمال الاعتمادات في باب احتياطي الموازنة الا بعد نقلها، واستعمالها يتم من قبل الادارة المنقول الاعتماد الى موازنتها. وفي موضوع تعبئة الملاكات، فان الاعتماد لا يستعمل الا بعد نقله الى موازنة الادارة المعنية التي لا تعين احدا في ملاكها الا وفق ضوابط واصول ومباريات من قبل مجلس الخدمة المدنية، الذي يدقق في توفر الشروط في المرشحين لهذه الوظائف.

اما لماذا طرأت بعض التعديلات على محتوى البندين ١٣ و ١٤ في باب احتياطي الموازنة فللاسباب الاتية:

في البند ١٣ اضيفت الفقرة «٤» وهي من عمليات التعديل التي قمنا بها لاضفاء المزيد من الواقعية على التصنيف في الموازنة وتتناول معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة، لذلك لان هذه النفقة، هي مشتركة بين عدة وزارات كما يشير البند وليست دينا متوجب الاداء لترصد في باب الديون كما كان والا كان من الواجب ان يذكر في باب الديون رواتب الموظفين ايضا. بالاضافة الى ذلك ففي الموازنات لما قبل عام ١٩٩٥ كان يرصد في باب الاحتياطي البند ١٣ فقط المخصص لتعبئة الملاكات ومن الرجوع الى القرار رقم ٥٥٩ تاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٩٦ الصادر عن وزير المالية الذي يحدد تبويب النفقات في الموازنة يتبين بأن هذا البند يجب ان يحتوي على الاحكام القضائية والمصالحات ـ تعبئة الملاكات ـ مساعدات مختلفة الخ... والتي تصنف جميعها على انها نفقات مشتركة بين عدة وزارات والتي ترصد كمبلغ تقريبي وليس نهائي وذلك ريثما يتم البت في قيمتها وعندها يصار الى نقلها الى البنود المختصة في الموازنة. لذلك جرى اعتماد هذا التصنيف في موازنة عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ مع اضافة فقرة في هذا البند تتعلق بمعاشات التقاعد وتعويضات الصرف لانها تعتبر وكما ذكرنا من النفقات المشتركة بين عدة وزارات وليست ديونا متوجبة.

في البند ١٤ من الباب ٣١ من احتياطي الموازنة اضيفت عدة فقرات كانت ترصد في السنوات السابقة، في باب الديون المتوجبة الاداء ذلك لان هذه النفقات ليست ديونا متوجبة لترصد في هذا الباب بل انها نفقات يصعب تحديدها عند اعداد الموازنة ويتوقف ترتبها على عدة اعتبارات وتدابير قد تتخذ فتؤثر على مقدار هذه النفقات او حتى على استعمالها، لذلك جرى رصد الاعتمادات المختصة بها في احتياطي الموازنة، وبذلك لا تستعمل هذه الاعتمادات أي لا تصرف الا اذا نقلت الى البنود المناسبة لها في الموازنة، ومن المفيد الاشارة هنا الى ان هذا التعديل هو ضمن اطار التصنيف الجديد للنفقات الذي ستعتمده وزارة المالية كما قلت اعتبارا من موازنة السنة القادمة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

١٠ ـ ما قيل حول التمرجل على الموظفين من قبل النائب زاهر الخطيب فيما خص المادة ٣٠ من قانون الموازنة

وهنا ايضا مثل آخر من عدم الدقة بل ما يسمى رمي القول جزافا. كيف نتمرجل على الموظف بحسب نص المادة ٣٠ وهذه المادة تعفي من رسم الطابع المالي مخصصات السلطات العامة ورواتب واجور موظفي القطاع العام. اننا يا حضرة النائب نخفف بموجب المادة ٣٠ من اعباء الموظف المالية ولا نتمرجل عليه.

زاهر الخطيب: يمكنك ان تجري مصالحة وتسوية ملغومة بعشرة ملايين دولار.

السنيورة: الآن تسمع كل شيء.

١١ ـ حول ما قيل بشأن التسوية على الغرامات على المكلفين بضريبة الدخل.

هنا يجب بيان الاسباب الواقعية والقانونية للتسوية على الغرامات. فمن الناحية الواقعية صدرت قوانين نصت على تسوية التزامات المكلفين بضريبة الدخل لقاء دفعهم مبالغ مقطوعة عن السنوات الممتدة من ١٩٧١ الى لسنة ١٩٩١، كما نصت على تعديلات لضريبة الدخل التي خفضت هذه الضريبة فاصبحت تقريبا ثلث ما كانت عليه بالنسبة لجميع انواع المداخيل (ارباح تجارية وصناعية ورواتب...) وذلك اعتبارا من اعمال عام ١٩٩٤، فيما ظلت اعمال سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ خاضعة للمعدلات الضريبية السابقة، التي هي جد مرتفعة..

تململ المكلفون وكادت عملية الاصلاح الضريبي تجهض لان التصاريح عن اعمال ١٩٩٤ وما بعدها كانت ستتأثر بما ستكون عليه الضرائب المفروضة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، لذلك كان لا بد من ايجاد حل للغرامات المرتفعة جدا والمستحقة على ضرائب مفروضة بمعدلات مرتفعة.

لقد رأينا بأن القانون يسمح لنا من خلال المادة ٥٠ من قانون موازنة ١٩٥٠ ايجاد تسوية على هذه الغرامات، وطلبنا من ديوان المحاسبة بيان الرأي فلم يجب طيلة ثلاثة اشهر ثم طلبنا الاجابة بموجب تأكيد خطي آخر فلم يجب ايضا. عندها رفعت الدراسة القانونية الى مجلس الوزراء ليس لكي يجيز التسوية على الغرامات بل لكي يبارك توجه وزارة المالية فوافق مجلس الوزراء على ذلك. بدأنا بهذه التسويات ضمن اعتماد معدل موحد لتخفيض الغرامة يسري على الجميع من دون استثناء، وعندها قدم ديوان المحاسبة تقريرا يوصي فيه بوجوب اصدار قانون لهذه الغاية، عندها توقفنا طوعا عن اجراء التسويات وادرجنا مادة في مشروع قانون الموازنة، يجيز الاستمرار فيها.

١١ ـ ١ ـ عادت ريمه الى عادتها القديمة،

عاد حضرة النائب نجاح واكيم ليتحدث عن موضوع قضية المكلف ربيع عميش وشركة الترابة اللبنانية وكذلك الاستاذ زاهر الخطيب وهو ما كان قد تحدث عنه فيما مضى امام مجلس النواب الكريم ورددنا عليه في المجلس في بيان وزعناه فيما بعد على كل وسائل الاعلام والذي اقدم منه نسخة كي تحفظ في سجلات المجلس ويبدو ان السيد واكيم يصر على المضي في افتراءاته.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مخايل الضاهر: الافتراء جريمة ولا يجوز ان يتحدث الوزير عن الافتراءات.

الوزير السنيورة:

وسأحاول ان ابين هنا بشكل مقتضب مطالعتنا بهذا الصدد فيما اضع بتصرف المجلس الكريم هذا المستند من جديد لكي يوزع على السادة النواب كوثيقة تقفل هذا الموضوع بشكل نهائي.

باختصار لو ارادت وزارة المالية محاباة المكلف ربيع عماش لكان بامكانها ان تجعله يستفيد وبطريقة قانونية من احكام القانون ٢٨٢ لعام ١٩٩٣ الذي يتناول اعمال عام ١٩٩١ وما قبلها ولكانت وبفعل هذا القانون قد كلفت السيد عماش بمبلغ يقل عن مليون ليرة وليس بمبلغ ١٦٧ مليون ليرة كما كلفته الدوائر المختصة في وزارة المالية وقام بدفعه.

١١ ـ ٢ ـ اما بشأن شركة الترابة اللبنانية فأوضح بما يأتي:

بموجب المادة ١٦ من قانون موازنة ١٩٩٢ المجلة بموجب قانون الموازنة لعام ١٩٩٣ مددت مهل التصاريح للمكلفين عن جميع اعمالهم السابقة لغاية ١٩٩٣/٩/٣٠. تقدمت شركة الترابة اللبنانية بتصريحها عن ارباحها لعام ١٩٩٣ ضمن المهلة القانونية اعلاه ولكنها لم تؤد الضريبة مع هذا التصريح بل دفعت الضريبة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢١ أي بعد ٨٨ يوما من انقضاء المهلة ففرضت الدوائر المالية على الشركة غرامة تعادل ٧٠٪ من قيمة الضريبة أي بمعدل ١٠٪ عن كل شهر تأخير معتبرة ان التأخير يحتسب اعتبارا ملى ١٩٩٣/٦/١ وهو التاريخ الاقصى للتقدم بالتصريح والدفع بموجب القانون العادي لضريبة الدخل وليس اعتبارا من ١٩٩٣/١٠/١ وهو التاريخ الذي يعقب ١٩٩٣/٩/٣٠ والذي حددته المادة ١٦ المعدلة من قانون موازنة ١٩٩٢ على انه التاريخ الاقصى للتقدم بالتصريح عن الضريبة ودفعها عن ارباح عام ١٩٩٣ وما قبلها. ازاء النسبة الكبيرة للغرامة المستندة الى مدة تأخير لم تكن قانونية او واقعية واستنادا الى المادة ٥٠ من قانون موازنة ١٩٥٠ التي تجيز التسوية على الغرامات بما لا يزيد عن اربعة اخماسها أي اجازة تخفيضها لتصبح ٢٠٪ كحد اقصى، والى قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته بتاريخ ١٩٩٥/٤/٥ وفقا لاحكام المادة ٥٠ من قانون موازنة ١٩٥٠، فلقد خفضنا الغرامة على شركة الترابة وفقا لما اجازه القانون بحيث ان الشركة دفعت الضريبة البالغة اكثر من ١٨ مليار ليرة والغرامة بحوالي ٢،٧٥٠ مليار كغرامة على التأخر في الدفع لمدة ٨٨ يوما.

الرئيس: بموجب المادة ٧٦ من النظام الداخلي، الكلمة للزميل نجاح واكيم، وللتذكير ان المادة ٧٦ تنص لكل نائب حق الجواب مرة واحدة ولا تقول فورا او يوجد اولوية.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

في البدء وصلتني ورقة الآن تتعلق بعملية ضرب للمعتصمين امام سرايا زحلة بموجب قرار من وزير الداخلية كما قال المحافظ، وتعرفون ان الاعتصام في حرم مجلس النواب قائم، ودور

to obtain the original document, please contact Mr. AdnanDaher

مجلس النواب في حماية الحرية لا يقتصر على ساحة النجمة ولكن يشمل كل لبنان. لذلك اضع هذه الورقة بين يدي دولة الرئيس.

الرئيس: اتمنى على معالي وزير الداخلية ان يتحقق من هذه المسألة.

نجاح واكيم: اما الامر الثاني ايضا بالنظام

ان رد معالي الوزير السنيورة اعتبره نقطة مخالفة للدستور والتي ستضاف الى الطعن في عدم دستورية الموازنة.

اما بشأن ما جاء على لسان وزير العدل في الحقيقة ما كنت احب ان ارد لولا ان الامر لا يتعلق بشخص نائب هو نجاح واكيم او غير نجاح واكيم، لكنه يتعلق بطبيعة وآلية عمل النظام البرلماني الديمقراطي. لن ادخل في اساس القضايا التي اثيرت وورد ذكري فيها غير مرة، ولكن سأضع امام مجلسكم الكريم بعض الحقائق المادية لتتبينوا ما الذي ترتكبه هذه الحكومة ضد الحياة البرلمانية وهي تعتبر كأن مجلس النواب هو مجلس شورى في مشيخة وليس مجلس نواب في نظام برلماني ديمقراطي. قال معالي الوزير (طبارة) انه قرأ تصريحا لي ذكرت فيه انني امتنع عن الادلاء بمعلومات عن مبالغ تدفع لقضاة. في الحقيقة انا لم ادل بتصريح من هذا النوع، لا بل انني كتمت امر اللقاء غير القانوني وغير الدستوري بيني وبين رئيس التفتيش القضائي حرصا مني على سمعة القضاء وعلى سمعة التفتيش القضائي، الذي اخبره الواقعة اذن هو رئيس التفتيش القضائي، واتحدى معالي الوزير ان يأتي بتصريح لي ذكرت فيه ما نقله عن لساني. الذي اخبر معالي الوزير هو رئيس التفتيش القضائي. اذا فاليكم الواقعة.

الرئيس: لا اريد منك حضرة الزميل ان تتطرق لاي شيء يتعلق بموضوع القضاء او دعوى القضاء.

نجاح واكيم: انا اتناول هذا الموضوع لسبب وحيد يتعلق بكيفية التعدي على الدور الاساسي لمجلس النواب كمؤسسة سياسية دورها الاساسي دور الرقابة على اعمال الحكومة.

الرئيس: احصر لي جوابك بهذا الموضوع ولا اريد التدخل في موضوع القضاء.

نجاح واكيم: انا لا اتدخل وانا لم آت على ذكر الواقع، يا دولة الرئيس، انا قلت ماذا يحصل، ومن الضروري ان يطلع المجلس على ما يحصل. اتصل بي رئيس التفتيش القضائي، وكنت قبل مدة قد تقدمت بشكوى ضد احد القضاة.

اتصل بي وقال لي: بدنا نشرب فنجان قهوة، شو رأيك الاسبوع المقبل او الذي يليه. فقلت له خير البر عاجله اليوم، قال: اليوم مشغول، فقلت له: غدا. ومررت في اليوم الثاني فوجدته يضع امامه كتابا وقال لي بالحرف: ماذا سنفعل بهذه القضية؟ قلت له اين اصبحت فيها؟

قال: سنبدأ بها، فأجبته: ألم نبدأ بها بعد؟ اذ تبين ان هناك التباسا: سألته عن الشكوى التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تقدمت انا بها، قال لي: لا، وردني من معالي وزير العدل بشأن السؤال الذي تقدمت به حول موضوع مبالغ تدفع لقضاة. قلت له نعم، سكت، ثم قال: احب ان اعرف، قلت له: اولا اريد ان اتكلم مع القاضي الاستاذ وليد غمرة رئيس التفتيش القضائي وبعد ذلك اتكلم مع الاستاذ وليد غمرة كشخص، وقلت للقاضي وليد غمرة: النظام البرلماني يقول انه عندما يسأل النائب سؤالا تجيب الحكومة، ضمن المهلة القانونية، وليس التفتيش القضائي او أي قاض واذا لم تجب، عندها يحق للنائب ان يحول سؤاله الى استجواب. اذا اجابت بما لا يقنع يحول النائب سؤاله الى استجواب. قلت له لو اجبتك الان، ستجيب بدورك الوزير، والوزير بعدها سيجيبني، النتيجة اكون قد اجبت على نفسي فكيف تصبح العلاقة اذا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ ولم اكن لاذكر هذه الواقعة لولا ان الكلام الذي حصل في مجلس خاص تسرب.

فسألني: ماذا سنسجل؟ اجبته: لا اسمح لك ان تسجل شيئا، لانني اكون قد قبلت بجلسة رسمية معك وانا لا اقبل بجلسة رسمية معك، انت هنا ممثل او تخدم السلطة التنفيذية التي هي خصم لي كنائب يراقب في هذه القضية فكيف يمكن ان اقبل بجلسة بيني وبينك؟ اما بشأن المعلومات، انا اعلم اين اتصرف فيها؟ ولكن اريد ان اسألك، لانني كنت اعرف ان بعضا من المعلومات التي لدي وصلت الى رئيس مجلس القضاء الاعلى والى نقيب المحامين والى رئيس التفتيش القضائي وسوف ادلي بكل المعلومات امام لجنة تحقيق برلمانية في هذا الموضوع الخطير. تناولني معالي الوزير بمعرض ثلاث قضايا سأرد عليها.

الرئيس: خلال عشر دقائق لو سمحت.

نجاح واكيم: لم يلتزم بالعشر دقائق. ماذا كان المقصود من ذلك كان لعبة لا يجوز ان يلعبها مسؤول، ومع ايهام الراي العام بأنهم يرفعون شكاوى على النواب، وهذا يعني ارهابا ضد النواب وانهم يفكون رقبتهم من خلال القضاء.

ليست هذه المرة الاولى ففي عام ١٩٩٢ ادليت بتصريح قالوا بعده انهم سيرفعون الحصانة عن نجاح واكيم. ووصلت القضية الى المجلس وتعطلت. القضية الثانية التي اشار اليها معالي الوزير كانت في معرض تهديد لنائب كريم في هذا المجلس هو الاستاذ سمير عون، تحدث في موضوع النفايات استغرب واستهجن، وجميعنا استغربنا واستهجنا كيف يتم توقيف ذلك الرجل الكبير بيار ماليتشيف عندها رد وزير العدل بأن هذا الشخص مس بالقضاء ونرفع الحصانة عنه. فأدليت بتصريح في اليوم التالي اقول فيه:

لا يجوز لوزير العدل ان يتصرف هكذا اذا كان يتحدث عن صون القضاء، صون القضاء يكون في الدرجة الاولى بعد من قبل وزير العدل. وقلت: من قبل وزير العدل واقرباء له ولم اشأ ان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اذكر اسم أي قريب لانني اريد ان انأى عن كل المسائل الشخصية والعائلية. فرد علي بأنه يتحدى نجاح واكيم، فقلنا له «ما دمت تتحدى يا اخي تفضل».

ذكرنا وقائع في معرض لسؤال، ارجعوا الى المادة ٦٢ من النظام الداخلي التي تتحدث عن حق النائب في توجيه الاسئلة الخطية والشفوية. ولن ادخل في نقاش دستوري حول هذه المسألة لكني سأذكر الوقائع البوليسية لهذه المسألة او بعضها. اقام معالي الوزير دعوى علي، سألت عن الموضوع عند قاضي التحقيق لكنه لم يعطني فكرة. بعد عدة ايام، اقرأ في الصحف ان نجاح واكيم مطلوب امام قاضي التحقيق، سألت: كيف يمكن للصحف ان تعلم قبل ان يعلم نجاح واكيم اظن ان القصة فيها لعبة، كان ذلك اوائل اذار ١٩٩٥.

عدت وقرأت مرة اخرى سبع مرات او اكثر، لا اذكر، ان نجاح واكيم مطلوب للتحقيق والمثول امام قاضي التحقيق. انا لست مجهول الاقامة، فكيف انا مطلوب والصحف تعرف وانا لا اعرف، هناك محامون كثر يعرفون طرق التبليغ، هل هو تبليغ عن طريق النشر؟ هل استوفيت شروط التبليغ؟

الرئيس: أليس هنالك جلسة اسئلة واجوبة في هذا الموضوع؟

نجاح واكيم: سأذكر فقط عدد من الوقائع المتعلقة بالرد على الوزير. من ضمن الملفات التي قدمتها للنيابة العامة المالية، قدمت ملفات بمخالفات منها يعاقب عليها القانون بالسجن. ورد بهذه الملفات اسم معالي الوزير بهيج طبارة، هل استدعي للتحقيق؟ وذكرت في تصريحات علنية عن تدخل وزير العدل لدى قضاة او طلبت من مجلس القضاء الاعلى ومن التفتيش القضائي التحقيق لماذا لم يحقق مع وزير العدل؟ وبعدها قيل ان هناك تحقيقا مع نجاح واكيم. أليست هناك مساواة امام القانون، امام المحاكم، امام القضاء؟ وعندما تحدثت عن تدخلات لدى القضاء، كانت النتيجة ان التفتش القضائي يقوم ويستدعي القضاء نجاح واكيم بناء لطلب وزير العدل، للتحقيق، في حين ان اسم وزير العدل امامه، لماذا لم يحقق معه. اذن «هناك اولاد ست واولاد جارية». وبقيت الامور على هذا النحو لم ابلغ مرة واحدة، باستثناء مرة واحدة بالتلفون وكان ذلك في ١٨ ايلول ١٩٩٥، عن جلسة امام قاضي التحقيق ولم ابلغ فيها شخصيا، واذا قراتم الملف تجدون فيه انني بلغت اصولا عشرات المرات، وهنا اتحداهم. لقد تسببوا لهذا الرجل بأخطاء مادية فظيعة. لانه خلال هذا الوقت تم استدعاء قاضي التحقيق من قبل عدد من المسؤولين، اذا بدنا نسمي، ويا للاسف رئيس الحكومة ووزير العدل واستخدام تعبير... والتعبير الذي استخدم...

وزير العدل: هذا الكلام فيه اهانة لنا.

الرئيس: هذا الكلام يا معالي الوزير ليس فيه اهانة، اين الاهانة؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نجاح واكيم: هناك شهود بين الموجودين على هذا الكلام.

وزير العدل: احتج على هذا الكلام.

الرئيس: ما في اهانة بالموضوع، يا معالي الوزير انه لا يتهجم عليك. سنعين جلسة خاصة من اجل هذا الموضوع، دعه يتكلم حتى ننتهي.

نجاح واكيم: اوشكت على الانتهاء. وهنا حصلت مشادة كلامية بين النواب وبعض الوزراء طلب الرئيس على اثرها من النائب نجاح واكيم التوقف عن الكلام والعودة الى مكانه. وعلى ضوء ذلك احتج النائب نجاح واكيم معترضا وقرر انسحابه من الجلسة ومن كل جلسات المجلس النيابي لعدم سماحه باكمال كلامه.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور مانويل يونس (بالنظام).

مانويل يونس: دولة الرئيس نتمنى ان تتضمن كلمة دولة رئيس الحكومة حقيقة موضوع المناقشات التي جرت في المجلس الاعلى في دمشق نظرا الى تكاثر الاقاويل والشائعات التي تدور في المجالس الخاصة وفي وسائل الاعلام.

الرئيس: هذا ليس في النظام الداخلي.

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، كان بودي حقيقة ان ابدأ كلمتي والجو في المجلس النيابي مختلف عما عليه الآن.

محمد بيضون: ديمقراطية، بدو يكون صدره واسع.

رئيس الحكومة: الزميل الدكتور محمد مصر على ان يضيف جوا من المرح على الجلسة واعتقد ان معه حق.

محمد بيضون: المهم صدورنا تتحمل الديمقراطية. ولازم يكون صدره رحب الذي هو في المسؤولية.

رئيس الحكومة: اعتقد انه لن تجد صدرا ارحب من هيك يا محمد.

محمد بيضون: ان شاء الله، ان شاء الله.

رئيس الحكومة:

الحقيقة ان الجو الذي ساد الجلسة في اللحظات الاخيرة وقبلها في كثير من الكلام الذي كتبتة والذي نويت ان اقوله عم يتغير بسرعة من جهة ومن جهة ثانية عم يتأكد بشكل قاطع.

على مدى خمسة ايام استمعنا الى الكثير من الكلام من السادة النواب. ودرجنا منذ ثلاثة اعوام الى الآن على الترفع عن الرد عندما يمس الاشخاص هناك بعض الامور كان من الممكن ان يتطرق اليها المرء في وقت آخر،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وهي مرفوضة نحن جميعا، مجلس النواب والوزراء امام الرأي العام الذي يتفرج علينا من خلال شاشات التلفزيون والمواطن يتساءل: ما الذي يحصل في البلد؟ لماذا النفوس مشحونة؟ لماذا كل شخص ينتظر الآخر على كلمة؟ هل هناك عداوة بين الحكومة ومجلس النواب؟ ومن وجهة نظري، لم انظر مرة الى مجلس النواب على انه عدو، انظر اليه دائما بكل تقدير واحترام، وننظر دائما الى السادة النواب على انهم ممثلون للشعب، على رغم بعض التهجمات الشخصية التي تحصل من وقت الى آخر نتجاهلها ونعتبر كانها لم تكن. الاستاذ الكبير نصري المعلوف وبعض الاخوة النواب «كفوني » جميعا امس الكلام عما يجب وما لا يجب ان يحكى في الندوة البرلمانية. نحن مثلما قال معالي الوزير السنيورة، عندما تسلمنا بثقتكم سدة المسؤولية ورئاسة هذه الحكومة، كان الوضع في البلد من كل النواحي مختلفا تماما عما هو الآن.

الملاحظ مني ومن كل الناس المهتمين بالشأن السياسي انه خلال المناقشات كان هناك تركيز على السلبيات حتى الصغيرة منها وتجاهل تام للايجابيات، الا ما ذكره بعض الاخوة النواب.

دولة الرئيس، الايجابيات التي حصلت في البلاد ليست من عمل الحكومة فقط الايجابيات هي نتيجة ونتاج لعمل مشترك بين مجلس النواب والحكومتين، فلولا ثقة المجلس ودعمه ومصادقته على المشاريع والموازنات المتلاحقة، لما استطاعت الحكومة ان تنفذ ما نفذته وكأن هناك بين الاخوة النواب من يريد ان يحرم مجلس النواب من ثمرة هذه الجهود بطمس كل الايجابيات التي حصلت في البلاد خلال اكثر من ثلاثة اعوام ونيف. نحن لسنا مصرين على ان نقول اننا قمنا بهذا العمل لوحدنا، دائما نقول: أي نجاح في البلد هو نجاح لمجلس النواب والحكومة والنظام الديمقراطي. احاول ان اتكلم بتجرد، كثير من الكلام الذي قيل هنا لا يعكس رأي الناس في الخارج، وكثير من الكلام الذي قيل هنا لا يجعل الناس تتجمع حول من قاله، لاننا اذا كنا نريد ان نتحدث بصراحة تامة، اذا كان مجلس النواب او الوضع في البلد بهذا السوء وغدا هنالك انتخابات، كلنا عندنا انتخابات مجلس النواب واعضاء كثيرون في الحكومة عندهم انتخابات ماذا علينا ان نقول للناس؟ ولو كنت انا نائبا ولست وزيرا او رئيس وزارة واسمع كل هذا الكلام، ويمكن انا واحد من الناس الذين يقولونه، ماذا علي ان اقول للناس، انه خلال اربع سنوات لم نستطع عمل شيء، هذا ليس صحيحا، حصلت اشياء كثيرة في البلد، وانتم ساهمتم فيها، لولاكم لم تحصل فمحاولة تصوير الامر في البلاد كانها متجهة نحو الكارثة، فيها من المبالغة ما يضر بلبنان ومجلس النواب والنواب والحكومة ورئيس الحكومة وكل النظام الديمقراطي. تزامن الكلام الذي قيل خلال الايام الخمسة الماضية مع مجموعة من المقالات التي ظهرت في كبريات الصحف العالمية تشيد بما حصل في لبنان وما يحصل الآن. هناك ثغرات، طبعا توجد ثغرات، ولم ندع يوما بأن البلد خال من الثغرات وهذه الثغرات والمشاكل لسنا نحن من اوجدها، نحن نحاول حلها بالتعاون معكم مع مجلس النواب الكريم لكن لا بد من التطرق الى بعض الامور على هامش المناقشات التي حصلت او الكلام الذي قيل خلال الايام الخمسة الفائتة. هناك خط يجمع معظم الكلام الذي قيل، اولا، التعتيم على جميع الانجازات التي حصلت معالي الوزير مخايل الضاهر يقول انه تحصيل حاصل لم يكن رأيه هكذا عندما كان في الحكومة وتسليط الاضواء على امور اخرى يعني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

توجد مجموعة ممكن ان تقول نحن نريد ان نعارض، ماذا نفعل حتى نصغر انجازات الحكومة ونكبر اخطاءها لا تتحدث عما حصل في البلد، هذا جزء وايضا لا نمزح، وهذا جزء ثان لكن هذا لا يكفي، لان الشغل الذي حصل في البلد كل الناس تراه، علينا ان نركز اذا على الاخطاء والمشاكل لكن ما هي الاخطاء والمشاكل؟ هناك امور لا نستطيع لمسها باليد فلنركز عليها ونحكي عن الهدر والمهجرين وانعدام الرقابة على المؤسسات نحكي على الادارة وان ديوان المحاسبة غير موجود، نصور الامور كأن البلد «ماشية» بدون أي رقابة بتاتا والبلد «سايبة» ونصور الحكومة كأنها حكومة فاتحة دكان، أي كان يأخذ مشروعا ويضعه تحت ابطه ويخرج لينفذه، بهذه الطريقة لا نستطيع ان نقول ان ليس هناك عمل، ولا اعمار ولا انماء ولكن نقول انه يتم بطريقة الهدر. نحكي عن التلزيم بالتراضي بطريقة استهزاء أي ان التلزيم بالتراضي وما ادراك ما التلزيم بالتراضي يعني ان الشباب والله «مدبرين حالهم» كاننا نقول ان كل وزير عمله محصور فقط باجراء الصفقات، هذا الكلام من يقوله يعرف تماما انه او بطانته تعرف انه غير صحيح، نرمي ارقاما دون ان نكون متأكدين منها بعد ذلك يتبين ان هذه الارقام وكل هذه الامور بعيدة عن الحقيقة. موضوع المهجرين قيل فيه الكثير، وانا من على هذا المنبر قلت واكرر بأن موضوع المهجرين اذا لم يكن هناك تفاهم وتفهم لوضع المشكلة بكل جوانبها، موضوع المهجرين ليس موضوعا حسابيا أي واحد+ واحد = اثنين، موضوع المهجرين هو حل لمخلفات حرب دمرت لبنان وقتلت ما يزيد على ١٥٠،٠٠٠ مواطن، مخلفات هذه الحرب هي المهجرون، لم يأت الي أي نائب ويعرض علي الذمة المالية للذين يتولون ادارة صندوق المهجرين كلهم يقولون انهم جماعة اوادم، هناك كلام سياسي حول هذا الموضوع: هناك آلاف العائلات كانت موجودة في بيروت، وآلاف العائلات موجودة حول بيروت، كما توجد مبان تم بناؤها في وسط شوارع مخططة ومستملكة البكاء على الاطلال سهل والانتقاد اسهل، ولكن حل المشكلة وتحمل المسؤولية هو الصعب، نحن آلينا على انفسنا ان نحل مشكلة المهجرين ليس وحدنا، ولكن بالعاون معكم وبدعمكم، لم ندع يوما بأننا وحدنا نستطيع ان نحل مشكلة المهجرين لا في بيروت ولا في الجبل ولا في الضاحية، ولا في الجنوب ولا في الشمال ولا في البقاع، هذا الامر يلزمه التعاون من الجميع، نريد تعاونا معك يا دولة الرئيس.

عمر كرامي: نحن جاهزون للتعاون معك يا دولة الرئيس.

رئيس الحكومة: حسنا، هذه تعتبر خطوة مباركة بحيث يكون هناك استعداد للتعاون ونحن جاهزون.

عمر كرامي: المناطق الشعبية الموجودة عندنا كلها متهدمة.

رئيس الحكومة: اعتقد ان أي شخص من المتواجدين حولك يوجه مثل هذا السؤال للمختصين لكانوا اعطوك الجواب الشافي لكنهم لا يريدون ذلك اذ يتبين ان طبيعة عملهم اعطاء معلومات وارقام غير صحيحة.

عمر كرامي: لا بأس، تكلم انت وبعدها نعود ونجيبك، لكن اريد ان تطمئنني الى تلك المسألة.

رئيس الحكومة: ماشي الحال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عمر كرامي: فلنلتزم امام الرأي العام.

رئيس الحكومة: انا دائما التزم.

عمر كرامي: لاجل ذلك اقول لك كيف يكون ذلك؟

رئيس الحكومة: في موضوع المهجرين في الشمال؟

عمر كرامي: نعم.

رئيس الحكومه: اتريد ان اعطيك تفاصيل الامر الآن؟ الآن نبحث الموازنة، كما ان دولة الرئيس قد يعترض.

عمر كرامي: هذه ضمن الموازنة.

الرئيس: انا سأجيبك سيرجع مكتب المهجرين، أليس هذا ما تريده؟

عمر كرامي: لا، لا، ليس هذا الموضوع. الموضوع هو ما الحل وليس مكتب المهجرين، ما مصير المناطق المهدمة بالكامل؟

رئيس الحكومة: تتساءل كيف يمكن حلها؟

عمر كرامي: نعم.

رئيس الحكومة: سيتم استملاك الاراضي حيت وقعت المعارك لان هناك تشابكا في الملكيات. وسنقيم مشروعا اسكانيا لحل مشكلة المهجرين في منطقة طرابلس والشمال.

عمر كرامي: سنة ٢٠٠٠ ستتم؟

رئيس الحكومة: لا، قبل ذلك، بوجودك ان شاء الله يا دولة الرئيس.

عمر كرامي: ونحن بوجودك مطمئنون يا دولة الرئيس.

رئيس الحكومة: في الحقيقة انا لست من دعاة التنكيت في المجلس لكن جو الجلسة في اللحظات الاخيرة يستدعي اضفاء جو جديد.

عمر كرامي: البرلمان الانكليزي من اشد البرلمانات عراقة في العالم وتحصل فيه امور كثيرة، فاذا كنا بدنا نعمل تلاميذ مهذبين كما يطلب الاستاذ فتحي فلا يعود هناك ديمقراطية.

رئيس الحكومة: الدكتور فتحي يطلب ان يأخذ كل طرف حده.

امس شرحنا موضوع التلزيمات بالتراضي، واليوم قال لي الوزير حبيقة انه مستعد لان يشرح هذا الموضوع باعتبار وزارته من الوزارات التي تلجأ لهذا الاسلوب.

الرئيس: بعد رئيس الوزراء لا اعطي الكلام لاحد من الوزراء، بعكس ما قال الزملاء النواب، بعد رئيس

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الوزارة لا اعطي أي كلام لاي وزير، كان يجب ان يطلب الاذن بالكلام ولكنه لم تفعل ذلك، قبل التصويت على الموازنة الكلمة الاخيرة تكون لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة:

يا دولة الرئيس، بالنسبة لوزارة الموارد التي تعتبر اكثر وزارة تلجأ لهذا الاسلوب وبدعم وتأييد من مجلس الوزراء، دائما يتم الاتصال بالوزير من قبل الزملاء النواب وذلك للاستفسار عن الامور المتعلقة بالمياه وخاصة في المناطق النائية، وانتم تعرفون مشاكل المياه في المناطق النائية، كل النواب تقريبا الذين يمثلون المناطق النائية، يقومون بالاتصال بالوزير ويطلبون منه الاستعجال باقامة المشاريع او تنفيذ المشاريع والتي تعتبر باكثريتها صغيرة، الوزير بدوره يعرض الامر على مجلس الوزراء الذي يقوم بدعم مثل هذا الامر، وبالتالي يسمح بالتلزيم بالتراضي، اكرر ان التلزيم بالتراضي كلمة مضللة لانه كما شرح امس معالي الوزير محمد يوسف بيضون يعطي الانطباع، بأننا نأتي بشخص ما ونقول له: هذا هو مشروع قدم لنا سعرك فيعطي السعر فتقول له تفضل وقم بتنفيذه الحقيقة ليست هكذا، هي مناقصة والتعبير القانوني هو التراضي وهذا يعطي انطباعا غير صحيح وانطباعا مضللا، انها مناقصة محصورة بين شركات متخصصة في هذا العمل، وبما ان نوعية هذه الاعمال قليلة، فانها تكون محصورة بشركات متخصصة عددها بين ٦ و ١٠ شركات، المناقصات الكبرى التي جرت في البلاد من كهرباء وهاتف ومطار وخلافه تمت بمناقصات عالمية، وكل متصفح للصحف اللبنانية يوميا يجد اعلانات عن مناقصات لمشاريع تجري بطريقة المناقصة المفتوحة، الحقيقة ان الاستثناء هو للتراضي والاساس هو للمناقصات المفتوحة.

معالي الوزير لقد ذكرت امس شيئا متعلقا بديوان المحاسبة وبوزارة الهاتف وقلت ان ديوان المحاسبة رفض وبعدئذ لم تعرف ماذا حصل؟

بناء عليه، اجتمعنا مع ديوان المحاسبة ومع الوزارة ومع مجلس الانماء والاعمار، وعرض الامر مرة ثانية على مجلس الوزراء وتم تصحيح الخطأ الذي حصل، واعيد، ان الامور سائرة ضمن توجيهات ديوان المحاسبة، نحن نتجاوب مع ديوان المحاسبة «اكثر بكثير» مما ترسم الصورة حول هذا الموضوع.

لكن كما قلت البارحة، الوزراء يتقدمون بالمشاريع وبطلب الصرف الى ديوان المحاسبة، ودائما يأخذون برأيه، الا في ما ندر، وهذا الامر يأتي الى مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء فعلا وفي غالب الاحيان يأخذ برأي الوزير، اما نسبة هذه العمليات الى الصرف العام فهي مبالغ بسيطة جدا لا تؤثر لا من قريب ولامن بعيد على سير العمل ولا على توجه الدولة نحو الاخذ برأي ديوان المحاسبة.

وبصفة دائمة الوزراء يأخذون برأي ديوان المحاسبة، ويتبعون القواعد التي وضعها، الا في ما ندر حيث يتم عرض الامور المستعصية على مجلس الوزراء الذي غالبا ما يأخذ رأي الوزير، وفي بعض الامور فان القانون يحدد لديوان المحاسبة ان يتخذ رأيا ويحيله الى مجلس الوزراء لكي يتخذ به رأيا مخالفا. فتصوير الامر وكأن الحكومة ضاربة بعرض الحائط بتعليمات ديوان المحاسبة، هذا الامر في الحقيقة فيه كثير من المبالغة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في موضوع التلزيم بالتراضي يوجد كذلك مبالغة في الكلمة وفي الحجم.

هناك في الحقيقة بعض الامور التي لها علاقة بوزارة الاشغال وخاصة في بعض الامور المتعلقة بالجنوب، أي تلك التي تتعلق بالواجهة البحرية لمشروع صيدا، وبمشروع طريق الجنوب.

اولا: قيل ان ديوان المحاسبة رفضها، وهذا الكلام غير صحيح، اذ لم تصل الى ديوان المحاسبة، لقد اجريت مناقصة وفتحت «المظاريف» وما زال النقاش دائرا، وطلب من المتناقصين ان يتقدموا بأسعارهم اضافة الى تمويل المشروع لمدة معينة، او تمويل جزئي للمشروع، الادارة هنا وقعت في خطأ عندما طرحت المناقصة، وهذا الخطأ يتمثل في ان الادارة كانت قد طلبت من المقاولين ان يضعوا السعر متضمنا التمويل، وكان الاجدى ان تقول الادارة: ان السعر يتقدم بالتنفيذ والدفع النقدي، واذا كان هناك من تمويل فيدفع بشكل معين ويتم تحميله بفوائد معينة، هذا الامر لم يتم ولهذا السبب فان الموضوع ما زال تحت النقاش، لم يبت به ولم يذهب الى ديوان المحاسبة حتى يقوم هذا الاخير برفضه.

هناك موضوع متعلق بالحصرية لمعرض طرابلس ـ يا دولة الرئيس ـ حصرية المعرض دافعنا عنها واقررناها، وهذه قائمة. النقاش الدائر هو حول المعرض وعدم تشغيله حتى الآن بسبب الحصرية وعدم الحصرية، ولقد ادى هذا الامر الى ابتعاد الموضوع عن طريقه، الحصرية قائمة.

انا اعتقد ان هناك مشكلة في ادارة المعرض، وهي من مسؤوليات الحكومة، فقد كان المفروض على الادارة ان تقوم بتشغيله منذ مدة، لان الامكانيات متوافرة، في هذا الامر نحن سنقوم في اول فرصة ـ ان شاء الله ـ صحيح الموضوع حتى يشتغل المعرض، والا ففي كل ساعة علينا ان نجد الاعذار، اليوم «طلع « قرار الحصرية، اليوم ما طلع . . . قرار الحصرية . . . عندهم امكانيات ويمكنهم العمل يا دولة الرئيس، والمعرض هو معرض للشمال ومعرض لطرابلس.

عمر كرامي: معرض للبنان.

رئيس الحكومة: انت حريص عليه ونحن نتيجة حرصك حريصون عليه، هل هذا يكفي؟

عمر كرامي: نحن في الحقيقة ـ يا دولة الرئيس ـ قصتنا هي قصة الحصرية، الشيء الذي تم الاتفاق عليه مع دولتكم هي.

رئيس الحكومة: التعطيل من الادارة ـ لا دولة الرئيس ـ هناك مشكلة في الادارة، وهذا الموضوع سنعالجه.

عمر كرامي: نحن نتكلم بالحصرية لاننا نسمع كلاما بانها ستخرب في حال امست الحصرية.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس لقد صدر مرسوم في هذا الامر، المشكلة هي ان المعرض حتى الآن ورغم صدور المرسوم، ورغم القرار، ورغم تأكيدي شخصيا للمعنيين بهذا الموضوع بعدم تضييع الوقت واللجوء الى العمل، وهذا الامر سينفذ اذ لا يمكننا ان نترك البلد بدون معارض.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

معرض طرابلس لم يفتتح ولا نريد حث الناس على اقامة معارض، المشكلة في الادارة وهذا الامر سنعمد الى حله. الحصرية قائمة دولة الرئيس لكن من المفروض ان يعملوا شيئا ما، الآن اذا اراد شخص ما اقامة معرض في طرابلس هل يستطيع القيام به؟ طبعا لا اذا دعني اتولى امره.

عمر كرامي: يا سيدي سيبدأون في نيسان، يملكون جدولا كبيرا.

رئيس الحكومة: حسنا، نحن نؤيدهم. بعد ذلك وطالما نحن نتكلم في الامور التي ذكرتها، السراي ما كنت اتوقع ان تعترض انت عليها.

عمر كرامي: انا اعترض على المبالغ فمثلا ما يهمني هو طريق سير الضنية التي تعتبر اهم بكثير من السراي.

رئيس الحكومة: ونحن لا نعتبرها اولوية، دولة الرئيس، انت تعرف لو كنت اعتبرها في اولوية.

الرئيس: دولة الرئيس، ارجو ان يكون الخطاب موجها لي، اما بالنسبة للحصرية بينك وبينه فقد انتهينا منها.

رئيس الحكومة: مشروع السراي لو اعتبرناه في الاولوية لكنا كما يعرف الجميع قد انجزناه منذ سنتين، ومن اجل ذلك فان العمل به ليسير ببطء بسنتين، بثلاث، بأربع، بخمس، بست... حتى يحين الوقت...

الرئيس: هذا الكلام مبطن، هو لا يحتاج الى بيت، أي انه يبقى ست سنوات او سبعا وكل «ما طول في السراي كل ما بقي هو»، هل فهمت ما المقصود؟ فالافضل ان تطالب باستعجال السراي.

عمر كرامي: نحن نستعجل الطرقات قبل السراي.

رئيس الحكومة: كما سمعت ايضا يا دولة الرئيس بأن هذه الحكومة ٣٠ في ١ في الحقيقة ان الـ/ ١/ هو من ضمن / ٣٠/ وهي ليست / ٣١/ ولكنها ٣٠ ومن ضمنها الـ / ١/.

الحقيقة كانت الشكوى دائما بأن الحكومات وان الواحد من اعضائها لا يصدق حتى تنتهي هذه الجلسات.

الحقيقة هذه الحكومة منسجمة تماما.

عمر كرامي: «اللي صار لك ما صار لغيرك ولا بقى يصير».

رئيس الحكومة: والله يا دولة الرئيس كنا نتوقع دعمك في هذا الموضوع.

الرئيس كرامي: انا داعم.

رئيس الحكومة: دعمك خاصة بالنسبة لكل الامور التي نقوم بها.

اسمع كلاما فيه شبه انتقاد موجه الى رئاسة الحكومة بأنها اصبحت مالكة لكل شيء، لا الكلام غير دقيق

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

وفيه انتقاد للوزراء، كل وزير منهم يعمل، وبعضهم يعمل اكثر فيها، والسادة النواب والرأي العام على معرفة بهذا الامر، انا بدوري اشتغل مع الوزراء، اتعاون واياهم، وانسق فيما بينهم، واعقد اجتماعات عمل، واحاول ان اعرف من موقعي كرئيس للوزراء ما الذي يحصل في البلد وعن كل شاردة وواردة، وان كان يسمى هذا انتقاصا فاعتقد اننا نغالط في فهم وظيفة رئيس مجلس الوزراء، المفروض برئيس مجلس الوزراء طالما هو يمثل امام المجلس النيابي الكريم ليقدم كشفا عما يقوم به وما تقوم به الحكومة، ان يعرف كل شيء انا لا ادعي المعرفة بكل شيء، هناك اشياء كثيرة اجهلها.

بالحقيقة ومن ضمن الكلام الذي قيل والذي اعتقد انه من المفيد الاجابة عليه هو موضوع سندات الخزينة والفوائد المرتفعة. مرت فترة ارتفعت فيها الفوائد، نعم ولكن لماذا ارتفعت؟ الكثير من السادة النواب اشاروا الى هذه النقطة، لا اريد الاشارة الى الجميع، ولكن القسم الكبير مهم يعرف لماذا؟ انتم تعرفون انه في الصيف الماضي جرت «معركة» طويلة وعريضة يا دولة الرئيس، حاول بعض الناس في هذه المعركة القول ان الوضع الاقتصادي

سيء في البلاد، وبدأوا يبشرون بخرابها، ويقولون انه من اليوم وحتى تشرين لن يبقى شيء فيها، فأصيب بعض الناس بحالة من الذعر.

ما هو موقف الحكومة من هذا الامر؟ ان موقفها هو الموقف الذي اخذته وهي مسؤولة عنه، ألا وهو الدفاع عن لقمة المواطن، وعن الثقة في البلد، وعن الانجازات التي حصلت، والتصدي لكل المحاولات التي شاهدها المواطنون على شاشات التلفزيون..

قيل الكثير ان البلاد ذاهبة الى الخراب. نعم، نحن دافعنا عن حق المواطن في الاستقرار، فارتفعت الفوائد نتيجة ذلك لمدة معينة ثم انخفضت، هذا ما حصل، وبهذا الموضوع احببنا ان نعطي رسالة لكل الناس من ان هذه الحكومة ستدافع عن الاستقرار في البلد، ولن تسمح لاحد بمس هذا الاستقرار طالما حصلنا على ثقة مجلسكم الكريم.

هناك امر قبل الاخير اشار اليه سعادة النائب الدكتور منوال يونس فيما يختص بما حصل في اجتماعات المجلس الاعلى وان لم يكن هذا المكان مناسبا لبحث هذا الموضوع لكن احب ان اقول كلاما سبق لي وقلته من يومين او ثلاثة.

اولا: نحن فخورون بعلاقتنا مع سوريا، وفخورون بكل ما نقوم به. وهذا الكلام نتكلم به بقناعة تامة، ونحن ان كنا في أي امر كان غيرمقتنعين به، لنا ملء الثقة بأنفسنا وبصداقاتنا تجعلنا نقول بعدم الاقتناع، ولنا ملء الثقة بانفسنا ايضا كي نتكلم بالامور المقتنعين بها في العلن وجهارا.

لو صدقت اتفاقيات اقتصادية او غير اقتصادية في تلك الجلسة لقلنا وبالفم الملآن اننا صدقنا اتفاقيات لاننا لا نستحي بشذا، نقول هذا ونحن مسؤولون عن كلامنا امام مجلسكم الكريم. نحن نسعى لاقامة علاقات اقتصادية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قوية بيننا وبين سوريا، وهذا السعي بدأ، من اليوم الذي وصلت فيه الى رئاسة الحكومة، واعتقد ان الذين سبقوني الى هذا المنصب قد بدأوا بهذا الشيء، فهذه السياسة قائمة في لبنان ولنا مصلحة كبيرة بها، فتصريف منتجاتنا يتم اولا عن طريق جيراننا، وبعدها «يا جماعة»، نسمع كلاما وكأننا لا نعيش في هذه الدنيا، فما الذي يحصل في العالم؟ اوروبا بأجمعها تتوحد اقتصاديا، العالم كله يتوحد بشكل او بآخر من خلال اتفاقيات الغات، ونحن حتى الآن لا نزال نتناقش اذا كانت الاتفاقيات ستجري مع سوريا، نحن لا نتوحد اقتصاديا معها، انما نجري اتفاقيات اقتصادية ستعلن على الملا، واعتقد ان البعض منها قد نشر في صحف اليوم بايعاز من قبلنا، لانني سبق وقلت اننا جاهزون لنشرها اذا اراد البعض الاطلاع عليها ولا مشكلة في هذا، وهذا النوع من الاتفاقيات سبق لنا ووقعناها مع عدة دول صديقة ونسعى لتوقيعها مع اكثر من دولة صديقة.

فتصوير الامر وكأن البلاد قد انتهت، لهو نوع من التصرفات التي نعتقد بأنها بعيدة عن الحقيقة ونواياها ليست صافية.

الرئيس: اسمح لي بمقاطعتك يا دولة الرئيس، الى الزملاء الكرام، والى الدكتور مانويل يونس بصورة خاصة، الحقيقة انه وبعدما انتهينا من اجتماعات المجلس الاعلى وجئنا الى بيروت سمعت ولعدة مرات هذا الكلام وسمعت عن سياسة الـ ريموت كونترول من الخارج التي تدير سياسة البلد، نحن مع كل رأي انا سأكشف ما الذي حصل في المجلس الاعلى اكثر مما كشفه رئيس الحكومة باعتبار ان رئيس الحكومة هو رئيس حكومة. الذي حصل مؤخرا في المجلس الاعلى، والتوقيع الذي جرى فيه هو توقيع على قطع حساب للامانة العامة للسنة الماضية حصلت هناك بعض الامور الادارية، ولم يحصل توقيع اتفاقات كما قيل، طبعا ليس هذا تهربا من توقيعها لانه ومع الاسف لم تكن جاهزة للتوقيع بسبب عدم الانتهاء من درسها انما اريد تذكير المجلس الكريم، بأنه قد وقع اتفاق يتعلق بمياه نهر العاصي.

ان نهر العاصي ونهر الليطاني يا اخوان،

من عشرات السنين من وقت الاستقلال، اضاعوا علينا وعلى السوريين الفرصة. فلم نستفد نحن ولا استفاد السوريون. واعتقد ان دولا كبيرة كانت تعمل في هذا الموضوع، ممنوع استغلال نهري العاصي والليطاني، لقد خلقوا لنا مشكلة بالنسبة لنهر الليطاني وبين الـ ٦٠٠ والـ ٨٠٠، ضاعت الـ ٦٠٠ وضاعت الـ ٨٠٠ وغدا تطالب به اسرائيل.

ومشروع نهر العاصي بين الـ ٨٠ مليون متر مكعب حقنا، وبين الـ ٦٠ مليون متر مكعب حقنا ضاعت «الحانا» اذكر عندما كنت وزيرا للموارد المائية والكهربائية عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ طالبت بلقاء خاص مع سيادة الرئيس حافظ الاسد كي اقول له انه يجب الاستفادة من الـ ٨٠ او من الـ ٦٠ هل من المعقول ان تمر في الهرمل، المدينة الاكثر ادقاعا في الحرمان والتي هي فعلا كالعيش في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها وبين جوانبها وفي حواشيها، محمول ومنقول لن

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يصدق احد هذه القصة. لقد تكلمت والرئيس الاسد بهذا الموضوع عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ وفي الحكومة الحالية، ذهب معالي الوزير وشكلت لجان واتفقوا على تقسيم المياه الـ ٨٠ باعتبار ان نهر العاصي يمر في الاراضي اللبنانية بمسافة ٣٥ كيلومتر، ويمر في الاراضي السورية على مسافة ٤٠٠ كيلومتر، فتم الاتفاق ان يكون ٢٠٪ لنا أي ٨٠ مليون متر مكعب مقابل ٣٢٠ مليون متر مكعب لسوريا، هذا جيد.

صادقت الحكومتان على هذا الموضوع، الحكومة اللبنانية والحكومة السورية، وصادق مجلس الشعب السوري على هذا الاتفاق، واحيل هذا الاتفاق الى المجلس النيابي اللبناني الى مجلسكم الكريم، واكتشفنا وجود «أفلة» في القصة، وهذه «الافلة» ليست لمصلحة لبنان، لم لا نريد الكلام بصراحة، ولماذا؟ بالنسبة لـ ٨٠ مليون متر مكعب احد روافد هذا النهر هو نبع اللبوة، ونبع اللبوة تستفيد منه الآن ومن قبل الاتفاق، قرى وبلدات عديدة، وهذا يعني ان ثلاثة ارباع الحصة التي هي من نصيبنا ستنقص فنكون بهذا قد اخذنا الـ ٨٠، واصلا نحن اصبحنا نستفيد بـ ٦٥ او بـ ٥٥ مليون متر مكعب يعني ان حصتنا بالاكثر هي ١٥ مليون مترا مكعب. وفي جلسة مثل هذه لمجلس النواب والتي كنا سنصدق فيها على هذا القانون، وصلتني رسائل بخصوص هذا الامر، سألت معالي وزير الموارد المائية والكهربائية الحاضر حاليا، فقال لي هذا صحيح؟ فأجبته اننا سنؤجل هذا الموضوع حتى اعادة النظر والبحث فيه وبالاتفاق، وحدث كلام مع النائب السيد ابراهيم السيد، ومع غيره بخصوص هذا الامر، وتم التوافق على اعادة المراجعة بشأنه.

اعطيت كل هذه المقدمة لاقول لكم، في اجتماعات المجلس الاعلى الاخيرة، قلنا للاخوان السوريين وعلى رأسهم سيادة الرئيس

ان هذا الاتفاق قد يكون عادلا بالنسبة لعملية الحساب وبعملية الجمع والضرب والطرح، ولكنه غير عادل اجتماعيا بالنسبة لنا، وغير عادل سياسيا بالنسبة لكم، والرئيس الحريري قال لهم سأفترض ان هذا الحق لكم ولكننا نحن نريده، فأجابوه، عندما تصبح القضية قضية مصلحة لبنانية حتى ولو صادقنا في مجلس الشعب السوري عليه، فسيعاد النظر به وليعقد اجتماع في ٣١ الشهر من اجل زيادة حصة لبنان ٥٠ او ٦٠ مليون متر مكعب، هذا الذي حصل.

اما بالنسبة لنهر الليطاني فقد ذكرت من خلال الحديث الآن، وانا ادافع عن فكرة العاصي واعادة النظر فيه، ولفت نظر القيادة السورية وقلت لهم بأن نفس الشيء قد جرى لنا في قضية الليطاني، وقد ضعنا بين الـ ٦٠٠ والـ ٨٠٠ مليون متر، وهم يعملون ايضا على اضاعتنا بين الـ ٨٠ والـ ٦٠ والـ ٧٠ مليون متر مكعب لذلك يا اخوان، فليتق الله. وكلمة اخيرة واعتقد اني اتكلم بها باسم المجلس وباسم اللبنانيين جميعا، لا يجوز ان نعود الى الافكار القديمة التي عملت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على هدم بلادنا، وابدا لا يجوز، لبنان بلد عربي، لا ظهره عربي، ولا بطنه عربي، ولا ذو وجه عربي كما كنا نقول سابقا. هذه القضية قد حسمت، لبنان بلد عربي، وسوريا ليست فقط بلد عربي، بل هي عدوة عدونا، الوحيد الان، والامام علي عليه السلام يقول: اصدقاؤك ثلاثة، واعداؤك ثلاثة، عدو عدوك، وصديق عدوك وعدو صديقك. لذلك، اعتقد بأنه كفى «نشوف» النالس التي لا تريدنا، وكفى نهرب من الناس التي تركض باتجاهنا، كفى بهذا الامر، وكفى مرة اخيرة ادارة هذا البلد «بالريموت كونترول»، وعفوا لمقاطعتك يا دولة الرئيس.

(تصفيق).

رئيس الحكومة:

في الحقيقة، هناك موضوع يتعلق بمعالي وزير الشؤون المالية فؤاد السنيورة، الوزير السنيورة اصبح له معنا ومعكم اكثر من ثلاث سنوات وهو مستمر في ممارسة مهامه وهو شخص نحبه ونحترمه، وانتم بدوركم اظهرتم له كل الاحترام والتقدير في مناسبات عديدة جدا. فأتمنى وانا صادق ومن كل قلبي ان نبقي المناقشات ضمن القانون وضمن الكلام الصادر عن كبار القضاة والذي آمل ان يقرأ بامعان وتفحص لانه صادر عن هيئة كلنا نحترمها ونجلها ونقدر ما تقوم به، وبالتالي اتمنى الا يدخل هذا الموضوع في عملية الجدل السياسي، لان الرجل قام بمسؤولياته واعطى لوزارة المال الكثير، وهناك اعتراف محلي وخارجي للجهود التي بذلها معالي الوزير.

تأكيدا على كل ما ذكره الوزير السنيورة في المطالعة التي قدمها امام مجلسكم الكريم، لقد بدأنا بالتعاون معكم واخذنا دعمكم وثقتكم، هناك برنامج ونحن اصحاب مشروع، ولم نخفه عن احد. قلنا ان لبنان الخارج من الحرب يجب ان يستعيد عافيته وان يستعد للمرحلة القادمة اذا حصلت، وللصمود اذا لم يحصل أي سلام في الشرق الاوسط. هذه سياستنا التي بدأنا بتطبيقها والتي سمعنا عنها الكلام الكثير، ولكن الايام وما يحصل الآن من ورشة كبيرة للاعمار تؤكد صحة نظرتنا للامور التي دعمت بثقتكم خلال اكثر من ثلاث سنوات ونيف. ما الذي نحاول ان نعمله، وتعمله هذه الحكومة والمجلس النيابي وكلنا اجمعين؟ وما الذي يحاول هذا النظام فعله؟ انه يحاول ان يزيل آثار الحرب المدمرة التي مرت على البلاد، اننا نسعى الى اعادة الحياة الى لبنان باعادة بناء البنية التحتية في جميع المناطق، وايصال الخدمات اليها، وحل مشكلة المهجرين في كل المناطق، وان نجعل للبنان مكانة ودور في المنطقة، يجب ان يكون لبنان مركزا اساسيا لمجموعة من النشاطات في المنطقة، نحاول ان نجعله مركزا ماليا للبلاد العربية، ومركزا ثقافيا لها ايضا، ومركزا تجاريا، نحاول ان نزيد الانتاجية في البلد، عندما تقدمنا من المجلس النيابي الكريم بمشروع قانون يرمي الى خفض الضرائب على المؤسسات، وعلى الشركات، وهو مشكور لانه صادق عليه، ولهذا القانون مفعول اساسي في اتجاهين. الاتجاه الاول هو تخفيض الضريبة على الموظفين والمواطنين، والاتجاه الثاني، هو تشجيع الاستثمارات للقدوم الى البلد، والمغتربين كي يأتوا ويستثمروا فيه.

اسمع بعض الانتقادات التي تقول اننا لا نفرض ضريبة عالية على الاثرياء. في الحقيقة ان هذا الامر هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سلاح ذو حدين، نريد ان نأتي الى هنا شركات كي تعمل، وتخلق عمالة، أي عمل للناس، هاجس كل النواب هو التوظيف، لا يعلن عن وظيفة شاغرة في الدولة حتى يسارع النواب الى الوزير المختص او الى مجلس الخدمة المدنية او الى أي جهة كانت ليطالبوا بتوظيف فلان او فلان، بسبب وجود مشكلة بهذا الاطار في البلاد، ان حلها يكون بخلق فرص عمل امام الناس، وهي عملية متكاملة مترابطة ببعضها البعض. اننا نحاول تشجيع المستثمرين الى القدوم، ومن هنا حرصنا على ترسيخ الثقة في البلد، وترسيخها لامن المواطنين، وبالاقتصاد الوطني.

من هنا نحن نعتقد بأن هذه الحكومة او أي حكومة اخرى ان الطريق الذي يجب علينا ان نسلكه او تسلكه هي واحدة، ودائما بثقة المجلس النيابي الكريم، ودعمه وهو طريق اعادة اعمار البلاد، والاهتمام بالانسان وبالشأن الاجتماعي وبالشأن الصحي، ومحاولة تحديث القوانين كي نتماشى مع تطور الحياة المستقبلية، اننا نحاول انشاء مناطق صناعية ومناطق حرة. اثناء الحرب نشأ في المنطقة العديد من المناطق الحرة، واستقطبت الكثير من المستثمرين. اننا ان لم نتنبه لهذه الامور، وان لم نشجع الاستثمار في البلاد، وعودة اللبنانيين الذين يعملون في الخارج والذين يملكون الكفاءة الفنية والملاءة المالية كي يعملوا ويعيدوا اعمار لبنان، فلا نكون عندها نقوم بواجباتنا تجاه بلدنا وشعبنا.

اننا نحاول تعزيز الامن والمؤسسة العسكرية وقوى الامن الداخلي، ينتظرهم دور اساسي في اليوم الذي سيتم فيه تحرير الجنوب والبقاع الغربي من الاحتلال الاسرائيلي، من دون ان يكون لدينا جيش قوي لا نستطيع القول بأننا جاهزون للاستلام، او مسؤولون عن الجنوب والبقاع الغربي، وجيشنا قوي، وجاهز وحاضر لتحرير الارض من الاحتلال الاسرائيلي.

كل هذه الامور تحاول الحكومة القيام بها، ودائما بالتعاون معكم وبدعمكم، والموازنة التي بين ايديكم هي جزء من هذا المشروع، ونأمل يا دولة الرئيس من اننا سنتقدم السنة المقبلة بمشروع قانون آخر تمهيدا لمناقشته واقراره، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للنائب الاستاذ زاهر الخطيب بالنظام.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، طبعا في ضوء المادة ٧٦ مرة اخرى، يعطى للنائب ولمرة واحدة الحق بالجواب اذا تعرض احد الخطباء لشخصه او لحزبه او لكتلته.

الرئيس: تماما.

زاهر الخطيب: هناك نقاط ثلاث وردت على لسان الوزير السنيورة.

النقطة الاولى وبالنظام ايضا يا دولة الرئيس، تنص المادة /٦٨/ من الدستور على مايلي:

«عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفاقا للمادة ٣٧، وجب على هذا الوزير ان يستقيل».

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صحيح.

زاهر الخطيب: الوزير السنيورة هو وزير دولة بدون حقيبة، وبالتالي هو وزير غير مسؤول عن أي حقيبة، تؤكد المادة ٦٤ من الدستور على ان رئيس الحكومة هو من يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب. وبالتالي فان ما تفضل به معالي الوزير السنيورة بصفته وزير دولة، اما ان يعتبر وزيرا للدولة وانه يبدي رأيا شخصيا وان ما اورده لا علاقة له مطلقا بسياسة الحكومة في ردها على النواب، واما انه يعتبر مسؤولا عما ورد على لسانه.

بهذا المعنى نحن اولا نتحفظ بحق الطعن بدستورية الموازنة من جهة، ونحتفظ بحق الطعن بقرارات وزير الدولة من جهة ثانية.

اذا تمعنا بقرار مجلس الشورى، وبما ورد على لسان رئيس الحكومة، فصحيح ما قاله. هو وكيل عند غياب الاصيل ولكن بحضور الاصيل يصبح وزير الدولة غير مسؤول عن سياسة الحكومة، (نحن نقول اننا نحتفظ حقنا بالطعن بدستورية ما ورد.

الرئيس: كلا، لاني من الناس الفخورين جدا بكلمتك التي القيتها، ولا اخفي هذا الكلام وقلته لرئيس الحكومة، ولكل الناس، وها انا اقوله علنا.

زاهر الخطيب: شكرا دولة الرئيس،

الرئيس: بالظن يا زميلنا الكريم ان هذا الموضوع قائم، اريد ان اقول لك انه في متن قرار مجلس شورى الدولة تقرأ ما يلي:

«وبما ان وزير الدولة يكون عضوا في مجلس الوزراء، وله الحق بالتصويت، وله ايضا الحق بأن يحضر جلسات مجلس النواب، وان يتكلم باسم الحكومة، وان يسمع عندما يطلب الكلام، وان يستعين بمعنى يشاء ليشرح موضوعا معين، ويتحمل مع سائر الوزراء اتجاه مجلس النواب مسؤولية سياسة الحكومة العامة.

اكثر من ذلك، هناك اجتهاد، وانت خبير في هذا، يحق للمجلس النيابي ان يعقد جلسته ويبدأ بالعمل والمناقشة حتى ولو وجد وزير واحد.

انما فعلا الذي يتحمل المسؤولية هو رئيس مجلس الوزراء الذي مثله بالمعنى المؤسساتي. اما عندما جرد مجلس شورى الدولة معالي الاستاذ الوزير فؤاد السنيورة من وزارة الشؤون المالية، فليس معناه تجريده من الوزارة، هناك فرق وهذا ما اردت كل ان اقول.

زاهر الخطيب: تجريده من التوقيع.

الرئيس: احسنت، من التوقيع.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

زاهر الخطيب: انا احترم ما ورد على لسان دولة الرئيس، واحترم ايضا ما ورد في متن مجلس شورى الدولة، طالما هو واضح وانا من جهة اخرى اقول، هناك اجتهادات، وامكانية للطعن والمحاكم كما نعرف ممكن ان يصدر عنها اجتهادات. نقول اننا نحتفظ بحقنا بالطعن لان هناك مطالعة نحضرها، واجتهادات ودراسات كانت في اساس صدور مثل هذا القرار.

هناك مطالعة ونحن بصدد تحضيرها، وهناك اجتهادات ودراسات كانت في اساس صدور مثل هذا القرار، تقدم فيها الاستاذ حسن الرفاعي وله، كفقيه دستوري، وجهة نظر حول هذه المسألة نحن نقول باننا نحتفظ بحقنا بالطعن بدستورية ما ورد لاحقا، هذه نقطة. النقطة الاولى: عندما ذكر التسمية حول مسألتين، مسألة الدين العام ومسألة المادة (٣٥) و (٣٦) و (٣٧)، اطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية لما سأقول على عكس ما ورد على لسان الوزير السنيورة ان يجري الطلب من المصرف المركزي عبر لجنة تحقيق برلمانية ان يضعنا في صورة الدين العام، حسبما يوجد بين يدي، الدين العام هو بالتحديد لغاية ١٥ كانون الاول ١٩٩٥: ١٢،٩٩٥،٤٠٠،٠٠٠ الف مليار مطروح منه ما سميناها الهرطقة الدستورية التي لا علاقة لها، ودائع القطاع العام بقيمة ٢،٠٠٠،٨٢٣،٧٠٠ مليار، معتبرين ان هذه هي ودائع القطاع العام.

الرئيس: تريد لجنة تحقيق برلمانية بماذا؟

زاهر الخطيب: للتحقيق من صحة ما اقول وعدم صحة ما يقول الوزير السنيورة بالاحتكام الى المصرف المركزي.

٢ ـ حساب الخزينة ١٣٧٨٣٠٠ ولجأ الوزير السنيورة الى اعتبار الدين الصافي ٩٠٠٠٠ مليار ليرة لانه حسم من الدين العام والذي هو حوالي ١٣٠٠٠ مليار ليرة يعني ١٢،٩٩٥ مليار الف ليرة كما قلت بالتمديد، حسم ما يقارب الاربعة الاف حتى يبقى معه ٩٠٠٠، وهذا ما يتناقض مع آخر نشرة شهرية بمصرف لبنان والتي صدرت، قبل هذه الارقام التي اعطيتها ـ في نشرين الثاني ١٩٩٥، وتقول: «سجل الدين العام الاجمالي الصافي، حتى بمنطقهم، في نهاية شهر تشرين الثاني ١٠،٩٩١ مليار ليرة.

الرئيس: لماذا تريد لجنة تحقيق برلمانية، اكتب لي رسالة في هذا الموضوع اذا امرت، وانا احولها الى المصرف المركزي، واقدم لك الجواب.

زاهر الخطيب: ممتاز، لكي يطلع الرأي العام اين اصبحنا في الدين العام نحن هنا بكل موضوعية، اعتقد انه هنا يرضى بها.

النقطة الثانية: انا لا اناقش بالاساس، فقط النقاط التي تناولها صحيح اننا في نظام حر، ولا

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

احد يقول مطلقا تأمين الزراعة والصناعة والسياحة، انما الفت نظره انه في دول النظام الحر يدعمون الزراعة والصناعة والسياحة، وانا اشكره لانه اعترف بالنسب التي ذكرتها لان كان يشكك فيها وكنت اقرأها من متن الموازنة.

النقطة الاخيرة: اطالب بلجنة تحقيق برلمانية للتحقق من احترام حصانة النائب نجاح واكيم، لنصحح الامور ونضعها في نصابها، خصوصا بعد الالتباس النموذجي الذي حصل حول هذه القضية. وبهذا السياق ان المجلس النيابي، بفهمه للحصانة، ودولة الرئيس كان دائما الحصن الحصين لكرامة النواب، ومثل كرامة النواب على اكمل وجه، ونحن على قناعة مطلقة انه لن يتساهل مطلقا بمسألة التطاول على النواب، اذكر باللامسؤولية عن الآراء، والاقوال التي يقولها النائب مدة نيابته وهذا النص في المادة (٣٩) مذكور...

الرئيس: صحيح صحيح.

زاهر الخطيب: ويميز بين الحصانة المؤقتة والتي هي الملاحقة اثناء انعقاد الجلسة نحن بصدد اللامسؤولية السياسية، وبالتالي حسما لهذه المسألة وكون هناك التباسات وجاءت اقوال جديرة بالاهتمام، ما ورد على لسان الجميع، سواء ما ورد على لسان الزميل النائب نجاح واكيم حول احاديث حصلت، او ما ورد على لسان معالي وزير العدل، ويهمنا، نحن ايضا. كسلطة سياسية وبسبب الالتباس الذي حصل هنا، ان نتوقف عنده. ونحن، من هذه الزاوية اقول، حصانتنا وتحصيننا يكون من خلال مدى شعورنا بأن هذا المجلس النيابي سيضع يده على ملف هذه القضية تحديدا، والا فاننا سنشعر اننا ازاء محاولة ارهاب من قبل الحكومة، وهذا الارهاب يهدد حصانتنا وعندها لا نستطيع الا ان نلوح بالاستقالة وان ندعو سائر الزملاء، في حال جرى التطاول على حصانة النواب وعلى كرامة المجلس، كل حادث سيكون له حديث.

الرئيس: ايها الزميل، لجنة التحقيق موجودة ورئيسها رئيس المجلس، وحصانة المجلس النيابي وحصانة أي زميل من الزملاء، وكرامة أي وزير من الوزراء ضمن حدود القانون وضمن حدود الدستور هي مسؤوليتنا وامانة من الله بين ايدينا والزميل نجاح واكيم زميل عزيز يحصل اختلاف في الآراء بينه وبين الحكومة ولكننا حريصون على كل الناس، وهذه الامور يحصل قدها على مئتين مرة في أي مجلس من مجالس العالم. ولكن تأكد تماما فيما يتعلق بالحصانة النيابية وايضا في كرامة الوزراء نحن حريصون عليها دائما والاولى هي الاقرب الى الشعب، أي الحصانة النيابية هي الاقرب الى الشعب وهي الاولى بالحصانة اكثر من غيرها.

الكلمة للزميل الدكتور زهير العبيدي، بالنظام.

زهير العبيدي: وجهت الى الحكومة سؤالا شفويا واتهاما حول انتهاكات حقوق الانسان في لبنان والتعذيب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الذي سمعته باذني والحكومة لم تجاوب.

الرئيس: بلى، اجابت.

زهير العبيدي: لا، لم تجبني، سوف احوله الى سؤال واستجواب.

الرئيس: سأقول لك اين اجابت، اولا سمعت معالي الوزير بهيج طبارة، ولكن عندما حصلت المعمعة لم تنتبه انت، قال بهذا الموضوع، بما ان رئيس لجنة النظام الداخلي الاستاذ بشارة مرهج واللجنة قرروا واعلنا هذا القرار في جلسة الثلاثاء، فلذلك نؤثر ان نتحدث هذا الموضوع ضمن اللجنة. هذا الكلام اجيب عنه، ولقد حددت جلسة لجنة خصوصا لهذا الموضوع.

الكلمة الاخيرة ـ انتهى الكلام على الموازنة ـ بالنظام الكلمة لمعالي الوزير المر. معالي الوزير طلبنا منك سؤالا منذ ساعة وخرجت واتيت بالجواب، ولكن اتيت به عندما كانت القصة قائمة ـ علم الله ـ لم نستطع سماعه منك.

وزير الداخلية: دولة الرئيس، سوف اقول كلمة مختصرة حول الموضوع الذي اثاره احد الزملاء النواب، من انه صدر امر لمحافظ البقاع بالتعرض للصحفيين الموجودين في زحلة. ان هذا الكلام غير صحيح. لم يصدر أي امر من وزير الداخلية ولم يتم أي اتصال مع محافظ البقاع في هذا الموضوع. وعندما اثير هذا الامر في المجلس، خرجت من القاعة واتصلت بمحافظ البقاع مستوضحا، لكي اعرف اذا حصل أي مشكل او تعرض احد للصحفيين. فقال لي انه اتى وفد مؤلف من عشرين او ثلاثين صحفيا على باب المحافظة، وقوى الامن موجودة هناك، وطلب مقابلة المحافظ. واعطاني تقريرا خطيا وارسله بالفاكس وطلب وفد منهم مقابلة المحافظ فتم ذلك وخرج الوفد مكرما معززا وبتفاهم كلي، وقال لهم انه سينقل مطالبهم الى الحكومة اذن ولا اعلامي تعرض لا للضرب ولا للاهانة ولا حتى للكلام القاسي وشكرا.

الرئيس: نبدأ بمناقشة الجزء الاول من الموازنة.

يتلى الباب ١: رئاسة الجمهورية الفصل ١: رئاسة الجمهورية

تلي الفصل الاول نصه؟

الرئيس: الموافقة برفع الايدي. الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الشيخ خضر طليس.

خضر طليس: حسم مبلغ من موازنة مجلس الانماء والاعمار في اللجنة المالية. نريد ان نتأكد من حسم هذا المبلغ، لا نريد ان يكون على حساب مشروع التنمية الريفية في المنطقة، هذا الامر يتعلق ببرنامج الزراعات البديلة هل مست هذا المبلغ ام لا؟

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: هل هذا صحيح؟

الوزير السنيورة: لم ننقصها.

الرئيس: لم ينقصوها.

الموافقة برفع الايدي. الخ...

الرئيس: صدق الفصل ٧.

يا دولة رئيس الحكومة، بالنسبة للمحاكم الشرعية وصندوق التعاضد، هناك صندوق تعاضد لوزارة العدل والقضاة العدليين. ولقد قلنا في السابق ونقولها الآن، واعتقد انهم ذهبوا لمراجعة دولتكم، على اساس انهم يطلبون التساوي، ان يتساوى القاضي هنا مع القاضي هناك. كيف ستضع المبلغ هنا؟ وكيف ستضع صندوق التعاضد هنا؟...

الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: البند موجود بالمساهمات والمساعدات في الجزء الاول من موازنة رئاسة مجلس الوزراء. نحن طرحنا بعد الحسابات التي اجراها القضاة، لهم مليارا ليرة في ذمة الدولة. طرحنا هذه الزيادة في بند المساهمات لرئاسة الوزارة وطبعا رفضت الحكومة كالعادة، والان سوف يعدونهم بأنهم سيعطونهم من الاحتياط لانه حق مكتسب لهم. سوف يعطونهم من الاحتياط مليارين، لانها رواتب ويجب ان يتعهد رئيس الحكومة.

الرئيس: يسجل بالنسبة لصندوق التعاضد للقضاة الشرعيين، يسجل في المحضر انه يؤخذ من الاحتياط في سبيل هذا الامر. فأما ان يكون لهم صندوق تعاضد او ان يلحقوا بوزارة العدلية.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور زهير العبيدي.

زهير العبيدي: الباب ٣ رئاسة الحكومة، طالبنا بالنسبة لادارة الاحصاء المركزي ان نقدم للمواطنين وللنواب وللباحثين البيانات والاحصاءات الازمة لتحليل ودراسة الاوضاع الاقتصادية والمالية. نرجو من الحكومة ان تتعهد باصدار نشرات دورية احصائية تتضمن بيانات واضحة حول كل الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلد.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي. الخ...

الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: بالنسبة لموضوع الاشغال، اضافة الخمسين مليار لا نريد ان نناقشها ولا حاجة لذلك. وانما يبدو ان محافظة بيروت استثنيت منها. انا اتمنى ان يضاف في التقسيم ويسجل في المحضر اننا نريد ان نضيف لمحافظة بيروت جزءا من الخمسين مليارا وشكرا.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: نحن لسنا ضد بيروت، بالعكس الآن توزعت الارقام تستطيع ان تأخذ من الاحتياط.

الكلمة للزميل الدكتور زهير العبيدي.

زهير العبيدي: دولة الرئيس، اعترضنا على حرمان بيروت في لجنة المال والموازنة، فشكل رئيسها لجنة من نواب جميع المحافظات وتعهد بأن يوزع هذا المبلغ على المحافظات الخمس. وهذا كان بوجودنا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، قال لنا معالي وزير الاشغال ان وزارة الاشغال لا تشتغل في بيروت. وهناك مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.

الرئيس: هذا صحيح، وهذا ما طلبته يا دوله الرئيس.

محمد بيضون: وعنده في الجزء الثالث من الموازنة ٢٥ مليارا.

الرئيس: انها خاضعة لمجلس تنفيذ المشاريع. الكلمة للزميل الاستاذ محمد قباني.

محمد قباني: دولة الرئيس، لا اعرف لماذا يثار هذا الموضوع مع انه قد حسم في السنة الماضية، فليصدق كما هو عليه مع اضافة بند يقول: يحق لوزارة الاشغال العمل في بيروت، او ان تحال الاعتمادات الى مجلس المشاريع اسوة بالسنة الماضية، لماذا سنظل نحيله من الاحتياطي، لا يجوز.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: ما اردت قوله سبقني اليه الزميل محمد قباني.

دولة الرئيس، في العام الماضي لحظ من ضمن موازنة وزارة الاشغال العامة ما يعود لمحافظة مدينة بيروت واتى نص في صلب الموازنة يقضي بأن من الممكن والجائز نقل هذا الاعتماد لمدينة بيروت من حساب وزارة الاشغال العامة الى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، ما نطلبه هو ان يكون لبيروت حصتها من هذا المبلغ وكما كانت حصتها نسبيا في العام الماضي.

الرئيس: ألم تأخذوا هذا في السنة الماضية من ضمن مخصصات النواب؟

الكلمة للزميل الدكتور محمود عواد.

محمود عواد: يا دولة الرئيس، بالنسبة للخمسين مليون دولار، لقد قررنا في لجنة المال تخصيص ٨ مليارات لكل محافظة، فمدينة جبيل اكبر من غيرها في المساحات والطرقات، وهي مصابة بالحرمان، فاذا قرروا احتسابها بالنسبة لعدد النواب فسيلحقنا الغبن من جراء ذلك، لذلك نتمنى اذا كان سيتم تقسيمها في جبل لبنان، ان تقسم على عدد المحافظات وليس على عدد النواب.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محمد فنيش: دولة الرئيس، بالنسبة للاعتمادات المخصصة، هناك عشرة مليارات جعلت لزيادة مخصصات او اعتمادات النواب وهي ستشمل كل النواب ولا يوجد استثناء لنواب بيروت، فاذا حصل أي التباس عند الزملاء، فلنوضح ذلك.

وبالنسبة للاربعين مليارا، هناك عشرة مليارات اخرى لاعتمادات النواب، وتبقى الاربعون مليارا لتوزيعها على المحافظات وهذا المبلغ هو مقابل الخمسة وعشرين مليارا المخصصة لمجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، وقد اعطي المبلغ لباقي المحافظات، فلماذا نحاول الآن اشراك محافظة بيروت فيها.

الرئيس: هل يوجد مبلغ ٢٥ مليارا لمجلس تنفيذ المشاريع؟

محمد فنيش: نعم، ٢٥ مليارا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بشارة مرهج.

بشارة مرهج: عملا بمبدأ المساواة، في العام ١٩٩٥ شملت الموازنة مبالغ مخصصة متساوية لكل النواب بغض النظر عن المناطق التي يمثلونها، لقد كرس هذا المبدأ في العام ١٩٩٥، ونريد تكريسه ايضا في ١٩٩٦.

الرئيس: لا خلاف على هذا يا استاذ بشارة.

بشارة مرهج: هذا شيء مكرس، وانا اؤكد على ذلك، وبعد ذلك نأتي على ذكر الاقتراح، لاننا بهذه الطريقة نضيع المبلغ المخصص لبيروت.

الرئيس: يا استاذ فؤاد السنيورة، الا يوجد مبلغ ٢٥ مليارا مخصصا لمجلس تنفيذ المشاريع؟

فؤاد السنيورة: هذا المبلغ مخصص للضواحي.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، هذا جزء من مشروع الضواحي ويتعلق بالقانون ٢٤٦، انه جزء من قانون الضواحي الذي ادخلنا فيه مبلغ ال ٣٠ مليارا المخصص لبيروت.

الرئيس: ماذا بالنسبة للخمسة وعشرين مليارا؟

رئيس الحكومة: اني اقول، انه جزء قديم اعتمد منذ ثلاث سنوات مع الاوتوستترادات ومع الضواحي... اما الموضوع الذي نتكلم اليوم عنه، فانه يتعلق باضافة خمسين مليارا على مشروع الموازنة، وكحكومة ليس لدينا النية للموافقة عليها ولكننا سنوافق تمشيا مع رغبات مجلس النواب، ونرى انه من غير الجائز حرمان مدينة بيروت منها.

الرئيس: اننا لم نحرم بيروت منها.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

رئيس الحكومة: اننا موافقون ولسنا مختلفين، وانتهينا، بيروت هي جزء من المحافظات، اذا لم تكن كذلك فماذا تمثل اذا. نحن نتحدث عن الانماء المتوازن فهل يعني ذلك حرمان مدينة بيروت؟

مخايل الضاهر: كلا، انما ولو لقليل، ساعدوا المناطق التي تفتقر الى الطرقات مثلا...

الرئيس: نرفع المبلغ الى ستين مليارا، عشرة منها لمدينة بيروت، انما هناك شيء واحد ما زلت غير مقتنع به، انظر الى هذا البند الذي هو امامي.

رئيس الحكومة: يخصص هذا في كل سنة لبيروت، وان لم يكن لها فلمن اذا؟ حسنا، اضيفوا عشر مليارات وخذوا منها لبيروت بالتساوي.

عمر كرامي: ليكن المبلغ ٦٠ مليارا ونتمنى طرحه على التصويت.

الرئيس: فلنضف ٨ مليار ات عليها.

رئيس الحكومة: كلا.

الرئيس: فلنضف عشرة وتقسم على المحافظات وبيروت، لكل محافظة ٨ مليارات. رئيس الحكومة: حسنا، نحن موافقون.

الرئيس: فلنضف ٨ مليارات ويوزع المبلغ على الكل، لكل محافظة زيادة ٨ مليارات، وتزاد لمحافظة بيروت ٨ مليارات ايضا. الموافقة برفع الايدي.

اكثرية

الرئيس: صدق الباب ١٣ معدلا. يتلى الباب ١٤ وزارة الزراعة. الفصل ١: الدوائر الادارية والفنية.

تلي الباب الاتي نصه: الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ علي عمار.

علي عمار: اذا سمحتم، انا لا اتكلم على قاعدة التخصيص المناطقي والنيابي، اريد الحديث بطريقة اخرى سبق لي وتكلمت بها في اطار اجتماعات لجنة المال والموازنة عندما طرح موضوع زيادة الخمسين مليارا.

في الحقيقة يا دولة الرئيس، انه في ظل غياب المعايير والمقاييس في توزيع ما يزيد على موازنة وزارة الاشغال، او موازنتها فيما يتعلق بالمحافظات والاقضية فاني اتصور وجود مناطق عدة ظلمت على اعتاب المحافظة، بمعنى، انه قد قرر في السنة الماضية لقضاء بعبدا مليار ومئتا مليون وذلك في موازنة سنة ١٩٩٥، وعندما احضرنا يا دولة الرئيس جدول التوزيع، وجدنا مبلغ مليار و١٢٥ مليونا موزعة على كل المناطق في جبل لبنان، في حين ان الضاحية الجنوبية التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تختزن ثلث سكان لبنان، خصص لها ٨٥ مليونا.

يا دولة الرئيس، نريد في الاساس معرفة المعايير والمقاييس التي توزع على اساسها حصص المحافظات، مثلا، لو قلنا جبل لبنان نجد ان مجمل ما يعطى له من الزيادات في الموازنة لا يتجاوز حصة لمدينة او لبلدة، من هنا فاننا نتمنى يا دولة الرئيس على وزارة الاشغال التي نكن لها كل الاحترام والتقدير لعلمها ولنشاطها ان تحدد المعايير والمقاييس على قاعدة الانصاف والعدالة في توزيع حصص المناطق، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خليل الهراوي.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، كنا قد لاحظنا في البند ٢٢ فقرة ١٦٠، طريق صنين ـ ضهور الشوير وقد لحظنا له ٥٠٠ مليون ليرة، ونفاجأ الان بأن الرقم هو ٣٠٠ مليون ليرة، فنرجو اضافة ٢٠٠ مليون ليرة لان هذا الموضوع كنا قد بحثناه في اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سميرعازار.

سمير عازار: كان من المفروض سحب ٥٠٠ مليون من اجمالي ال ٥٠ مليار، الوزير السنيورة كان في الاساس رافضا لمبدأ زيادة ال ٥٠ مليارا، وقد نقلنا مبلغ ٣٠٠ مليون التي لحظنا وجودها من بند الى بند في وزارة الاشغال، ولم نستطع نقل اكثر من ذلك.

خليل الهراوي: اذا اخذنا موافقة معالي الوزير نستطيع عندها اضافة ٢٠٠ مليون، كي لا يحصل اشكال من جراء ذلك، لاننا قد لاحظنا وجود اعتماد لهذا الطريق في الموازنة السابقة أي في موازنة ١٩٩٥ وقد تم تحويله يا دولة الرئيس الى مجلس بسكنتا، بمعنى انهم يلعبون بالموازنة كما يريدون.

الرئيس: يا فؤاد هل لديك مانع؟

وزير الشؤون المالية: انا غير موافق، فمن اين سنأتي بالمال؟

الرئيس: انه يجيبك بأنه غير موافق، من اين سيأتي بالمال؟ الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لتبق ضمن المبالغ المخصصة لكل محافظة.

خليل الهراوي: هناك قرار حول هذا يا دولة الرئيس.

الرئيس: انه يقول بعدم وجود قرار.

الكلمة للزميل دولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي: دولة الرئيس، ذكر معالي الوزير السنيورة في رده ان هناك مبالغ كبيرة دورت عائدة لوزارة الاشغال العامة، وسبب ذلك يعود الى ان طاقة هذه الوزارة لم تستطع صرف هذه المبالغ. في

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الحقيقة نحن شعرنا في السنة الماضية ان سياسة الحكومة كانت تأجيل صرف الاعتمادات حتى يتم تدويرها، لذلك نريد لفت النظر وخاصة مع وجود مبالغ مرصدة، الى المناطق المحرومة وخصوصا مناطقنا. ما نريده هو، انه منذ اليوم الاول الذي يتم فيه التصديق على الموازنة ووضعها موضع التنفيذ يجب ان يبدأ العمل لانه لا يعمل بهذه السياسة في السنة الماضية ونريد لفت النظر فقط.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ فؤاد السعد.

فؤاد السعد: دولة الرئيس، بخصوص موضوع ال ٥٠ مليارا، فان ما حصل هو التالي: ان موازنة وزارة الاشغال مخفضة في هذه السنة كسائر الوزارات، ولقد خفضوا الاموال المعطاة للمناطق اسوة بتخفيض مخصصات النواب، وارتأى النواب زيادة الموازنة ٥٠ مليارا على ان تضاف عشرة مليارات على مخصصات النواب، كما تم توزيعها في السنة الماضية على النواب جميعا ومنهم نواب بيروت، أي ان نواب بيروت قد حصلوا على نسبة من العشرة مليارات اسوة بما حصلت عليه سائر المناطق ووزعت الاربعون الباقية على اربع محافظات باستثناء بيروت وعلى منطقة الشريط الحدودي، أي اننا نقول «خمس مرات ثمانية»، وقد قسمت الاربعون على خمسة على اعتبار ان المسافات في المناطق المعدة للتزفيت واسعة وتبلغ كيلومترات، اما في بيروت فالقضية محصورة، وهي ليست بالنسبة لقيمة الارض، انما بالنسبة للمسافات فقط.

الرئيس: هذا الموضوع قد انتهينا منه.

فؤاد السعد: ان كنت قد اقريته، فلا مانع عندي.

الرئيس: حسنا، فليكن ٥٨، ولننته منه.

الكلمة للزميل الاستاذ اسعد هرموش.

اسعد هرموش: اذا جعل الموضوع على مستوى المحافظة، فاني اعتبره ظالما جدا.

الرئيس: لقد صوتنا وانتهينا.

اسعد هرموش: يا دولة الرئيس، اننا نقارن بين محافظة لا تملك الا اعتمادات النواب فقط، وبين اخرى تملك كل المجالس والمشاريع، هذا ظلم بالتقسيم، هناك محافظات كمحافظة الشمال ليس لديها سوى اعتمادات النواب، واخرى لديها مجلس تنفيذ المشاريع وكل القضايا، لذلك فالانماء المتوازن يا دولة الرئيس لا يكون على شكل التوزيع بالتساوي، انما هو نمط حضاري يكون باعطاء المناطق حصتها كي تصبح في مستوى المناطق الاخرى.

رئيس الحكومة: لم نأخذ من المناطق، ولكننا اضفنا لبيروت.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمود عواد.

محمود عواد: يا دولة الرئيس، اذا كانوا ٥٠ او ٥٨ فلا فرق عندي ونشكرهم اذا جعلوا المبلغ ٥٨، انما بالنسبة لمساحات الاقضية، فنحن في جبيل ثلاثة نواب ومساحتها اكبر من كسروان ومن المتن، ان كانت ستسجل على اساس النواب، فنصيبنا هو ثلاث حصص في حين يحصل غيرنا على خمسة او ستة. من هنا نتمنى ان يصير التقسيم بحسب الاقضية، بحيث يكون كل قضاء ـ مساويا للآخر.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سليم سعادة.

سليم سعادة: بالنسبة لهذا الموضوع يا دولة الرئيس، هناك واقع يسيء الى الحكومة والى النواب والى وزارة الاشغال، في كل سنة لا يبدأ التزفيت يا دولة الرئيس الا عندما يبدأ الشتاء، بمعنى ان «فالشات « الزفت تخرج سوية مع «البزاق» ولا يجوز هذا، فالمفروض ان يبدأ التزفيت مع ابتداء الصيف وليس مع ابتداء الشتاء، نتعرض في كل سنة لنفس المشكلة، كنت في الماضي تقول ان السبب يكمن في ان الموازنة لا يصدق عليها في الوقت المناسب، اما الآن فأصبحنا نصدقها في الوقت الملائم وما زال التزفيت مستمرا في الشتاء.

رئيس الحكومة: سنبدأ في اسرع وقت ممكن.

الرئيس: يسجل ٥٨ مليارا، منها ثمانية لبيروت. الموافقة على، الباب ١٤ برفع الايدي.

اكثرية

الرئيس: صدق الباب ١٤

يتلى الباب ١٥: وزارة الاقتصاد والتجارة.

الفصل ١: الاقتصاد والتجارة.

تلي الباب الآتي نصه: الخ...

الرئيس: صدقت المادة الثانية عشرة.

تتلى المادة الثالثة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة عشرة: تنفيذا لاحكام المادة ٨٥ من الدستور المعدلة بموجب القانون الدستوري الصادر بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠ يمكن لرئيس الجمهورية اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة ان يتخذ مرسوما بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية او بنقل اعتمادات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة وثلاثين مليار ليرة ويجب ان تعرض له التدابير على موافقة المجلس النيابي في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهرالخطيب.

زاهر الخطيب: هذه المادة مخالفة للمادة /٦٥/ من الدستور اللبناني التي تنص على ان «تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء»، هذه المادة تجوف روحية الميثاق الوطني الذي نص على ان الصلاحيات لم تنقل من رئيس الجمهورية الى رئيس الحكومة او الى وزير المالية.

الرئيس: رئيس الحكومة يقول، بأنهم يقومون بهذا الامر في كل سنة.

زاهر الخطيب: هذا يعني اننا نقع في الخطأ كل سنة، وكي لا يتكرر الخطأ تبين ان هذه المادة مخالفة للدستور، وانا اقترح على المجلس النيابي الغاءها، لانها في الوقت الذي تعطي فيه رئيس الجمهورية في اطار الظروف الاستثنائية، الحق بنقل اعتمادات في الموازنة شرط الا تتجاوز ٣٥ مليار ليرة، يخضع مثل هذا القرار لرقابة مؤخرة من المجلس النيابى عند التئامه في اول جلسة، نجد ان هذه المادة تنسفها وتجوفها المادة التي تليها وهي تتيح لوزير المالية بأن يتصرف ب/ ٦٥/ مليارا و٤٥٩ الف و ٣٨٠ ليرة، مما يجعل هذه المادة خطرة جدا...

الوزير السنيورة: احتياط، احتياط...

زاهر الخطيب: انه نقل، لا يحق... لقد اشرت الى المادة ١٤ اثناء مناقشة الموازنة وهذه ليست مسألة تدوير. انها تجيز النقل ضمن هذا الباب من بند الى بند بقرار من وزير المالية وهذا يخوله التصرف ب ٦٥ مليار بينما لا يحق لرئيس الجمهورية التصرف الا ب ٣٥ مليار.

الرئيس: يا استاذ سمير عازار، هل توضع هذه المادة في موازنة كل سنة، او فقط في هذه السنة؟

سمير عازار: كل سنة.

الرئيس: الزميل زاهر الخطيب يعتبر ان المادتين ١٣ و ١٤ مخالفتان للدستور. الموافقة على هذا الرأي باعتباره الابعد مدى، برفع الايدي.

اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح، الموافقة على المادة الثالثة عشرة برفع الايدي.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: صدقت المادة الثالثة عشرة. الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بشارة مرهج.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بشارة مرهج: لقد وعدنا معالي وزير الدولة للشؤون المالية بأن الحكومة اتخذت قرارا يقضي بالفصل بين حسابات وزارة المالية وحسابات البلديات، نريد التأكد من وجود قرار من هذا النوع قبل الاقتطاع؟

الرئيس: ما قولك يا معالي الوزير؟

وزير المالية: لقد وضعنا . . .

الرئيس: نعم ام لا؟

وزير المالية: نعم، انها مفصولة.

الرئيس: الموافقة على المادة السادسة عشرة برفع الايدي. ـ اكثرية–

الرئيس: صدقت المادة السادسة عشرة.

تتلى المادة السابعة عشرة. الخ . . .

المادة الثانية والثلاثون: تضاف الى المادة ٢٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١١٦٧/٨/٥ وتعديلاته (رسم الطابع المالي) الفقرة التالى نصها:

«شرط ان لا تتجاوز قيمة الرسم المتوجب / ١٠٠٠٠٠٠/ ل. ل. مليون ليرة لبنانية، وفي هذه الحال، يتوجب تسديد الرسم نقدا بموجب اوامر قبض صادرة عن الدوائر المالية المختصة في المحافظات او عن المحتسبين في الاقضية».

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، المادة ٣٢ تنص على الآتي: «شرط ان لا تتجاوز قيمة الرسم المتوجب / ١٠٠٠٠٠٠/ ل.ل.»، ولكن كيف يكون الوضع عندما يتجاوز رسم الطابع المليون ليرة؟ ورد هنا انه يتوجب تسديد المبلغ نقدا بموجب اوامر قبض صادرة عن الدوائر المالية المختصة في المحافظات او عن المحتسبين في الاقضية».

دولة الرئيس، ماذا يعني هذا؟ هذا يعني اذا كانت هناك عقود كثيرة امام كتاب العدل او غيرهم ويتجاوز رسم الطابع مليون ليرة فتتوقف المعاملة لانه يتوجب على اصحابها الذهاب الى صناديق الدوائر المختصة في المحافظات، الامر الذي يؤدي الى التعطيل والتأخير وهذا لا يجوز ابدا.

لهذا انا اجريت اتصالا مع وزارة المالية واتفقت معها على نص تعديل هو الآتي: «شرط الا تتجاوز قيمة الرسم المتوجب مليون ليرة لبنانية».

وفي هذه الحال يتوجب تسديد الرسم نقدا في صناديق المالية بموجب اوامر قبض صادرة عن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدائرة المالية المختصة في المحافظات او عن الدوائر العقارية التي استمعت الى العقد والتي نظم العقد لديها.

لانه حينما ينظم العقد لدى الدوائر العقارية التي هي دوائر مالية يمكن لهذه الدوائر اصدار اوامر قبض.

الرئيس: لماذا لم تحضر اجتماعات اللجنة المالية؟

محمد يوسف بيضون: لقد بحثنا بهذا الامر على ان نعالجه فيما بعد وحصل اتصال مع وزارة المالية.

الرئيس: هل اللجنة المالية موافقة؟

نواب: نعم.

الرئيس: هل توافق الحكومة على هذا النص؟

رئيس الحكومة: لا مانع من ذلك.

الرئيس: الموافقة على التعديل الذي تقدم به الزميل محمد يوسف بيضون برفع الايدي.

اكثرية. الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بشارة مرهج.

بشارة مرهج: دولة الرئيس، انا مع رفع السقف لانه لا يجوز لمن يشغل ٥٠ مترا مربعا من الاملاك العمومية ان يدفع مثل الذي يشغل ١،٠٠٠ متر مربع لذلك ومن باب العدالة والانصاف يجب رفع السقف.

رئيس الحكومة: يلغى السقف فليس من داع له.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: هذا رسم مالي وليس ايجارا. أي انهم يأخذون ايجارا من الشاغل والآن سيدفع ايجارا ثانيا، يجب ان نحافظ على السقف لانه رسم مالي ولا يجوز ان يكون بقدر الايجار.

الرئيس: تماما. الكلمة للزميل الاستاذ احمد عجمي.

احمد عجمي: دولة الرئيس، هناك امر آخر لم تلحظه المادة المذكورة، فقد صدر قرار بالنسبة لسكة الحديد، أي انه اذا مرر احدهم قسطلا بمساحة متر مربع واحد يدفع عليه ٥٠٠,٠٠٠ ل. ل. اتمنى ان تفصل هذه الناحية عن هذه المادة.

الرئيس: هل انت مصر على رأيك يا استاذ زاهر؟

زاهر الخطيب: في كل دول العالم يوضع رسم واحد احيانا واحيانا اخرى توضع عدة رسوم وفقا لنسبة الاشغال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يا استاذ زاهر، الحكومة موافقة على رفع السقف ولكن هذا الامر ضد المستهلك.

زاهر الخطيب: نحن مع الخزينة وابقاء السقف هو لمصلحة الغني.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش: مثلا ورد في المادة ٣٧: ١٠٠,٠٠٠ ل. ل. في بيروت عن المتر المربع الواحد، اذا اردنا ان نرفع السقف فيجب ان نعدل سعر المتر أي ان نعيد النظر بهذا التحديد والا فاننا لا نستطيع ان نرفع السقف جزافا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سليم سعادة.

سليم سعادة: من الافضل ان ومع رسما نسبيا للايجار عندئذ تصبح النسبة ٥٪ من الايجار او ١٪ من الايجار... عدا عن ذلك فهذا يكفي.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، هناك خلط ما بين رسم اشغال ورسم طابع مالي. نحن نتكلم عن رسم الطابع المالي.

الرئيس: هل انت مع رفع السقف؟

محمد يوسف بيضون: لا، انا ضد رفع السقف. وسأعطي مثلا:

اشغال ١٠٠٠ متر مربع من الاملاك العامة البحرية تكلف ١٠٠ مليون رسم طابع مالي، وهذا يعني اننا اغلقنا الشواطىء وهذا لا يجوز.

الرئيس: هل اقتنعت يا استاذ زاهر؟

زاهر الخطيب: نريد ان نعرف لمن نشرع؟

اذا اراد احدهم الاستحصال على رخصة «لكشك» عليه ان يدفع/ ٥,٠٠٠,٠٠٠/ل. ل. ومن يريد بناء قصر مؤتمرات ويشغل /٦٠٠٠٠/ متر مربع يدفع /٥,٠٠٠,٠٠٠/ل. ل. ايضا كرسم طابع.

نحن انتقدنا الرسوم والطوابع والضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم المباشرة وغير المباشرة.

الرئيس: الموافقة على اقتراح الزميل زاهر الخطيب برفع الايدي.

اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

الموافقة على المادة كما وردت برفع الايدي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة السابعة والثلاثون. تتلى المادة الثامنة والثلاثون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والثلاثون:

١ ـ يستمر العمل بالمادة ٥٠ من قانون موازنة ١٩٥٠، ولا سيما بأحكام التسوية على الغرامات المفروضة على ضريبة الدخل التي قضت بها المادة المذكورة.

٢ ـ تطبق أحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٠ أعلاه على الغرامات المفروضة على ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: هذه المادة تقول:

١ ـ يستمر العمل بالمادة ٥٠ من قانون الموازنة ١٩٥٠.

٢ ـ وتطبق احكام الفقرة الاولى من المادة ٥٠ على ضريبة الاملاك المبنية ورسم الانتقال. ما هي خلفيات هذه الفقرة؟ نحن لن نقول اختلاس صلاحيات او تهريبا... هذه المسألة لها علاقة بصلاحية وزير مالية حيث يستطيع ان يتصرف بكذا الف دولار ونمنحه صلاحية ان يقوم بتسوية اوضاع المكلفين بدفع ضريبة الاملاك المبنية او المكلفين بدفع رسم الانتقال. وهذا سيؤدي الى افساح المجال امام تسويات وتسويات على غرار التسوية مع شركة الترابة التي جرى فيها تنزيل ما يقارب ١٠ مليارات ليرة من الغرامة المتوجبة عليها. مع التذكير بأن نص المادة ٥٠ من قانون موازنة ١٩٥٠ يجيز لوزير المالية تخفيض غرامة ضريبة الدخل الى الخمس وبالتالي يستطيع ان يخفض رسم الانتقال الى الخمس وكذلك ضريبة الاملاك المبنية. وهذا يعني ان صلاحيات وزير المالية اصبحت اكبر من صلاحيات مجلس النواب ورئيس الجمهورية.

في المادتين ١٣ و ١٤ استولى على صلاحية رئيس الجمهورية وفي هذه المادة يستولي على صلاحيات المجلس النيابي.

هناك تسويات «ملغومة» تحصل وحولها علامات استفهام كيف يخفض وزير المالية الغرامات ورسم الانتقال الى الخمس ما هذا الكلام؟ ونعود الى القول انها صفقات.

وبذلك نكون نأذن للحكومة ونفسح المجال امامها للقيام بصفقات.

الرئيس: كيف يمكن ان يكون هناك حق بتخفيض رسم الانتقال؟

الوزير السنيورة: هذا الموضوع هو لاضفاء مزيد من العدالة على الناس وحل مشاكلهم. لقد اعطيتكم مثالا هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شركة الاسمنت التي تكلم عنها الاستاذ زاهر. هذه الشركة دفعت الضريبة المتوجبة عليها وهي ١٨ مليار ليرة. نحن لسنا ملزمين بأي غلطة يرتكبها الموظف.

لا يجوز هذا الكلام. لقد شرحت هذه العملية. لقد ترتب عليهم بسبب تأخرهم ٨٨ يوما ٧٠٪ من المبلغ وبالتالي عندما طبقنا القانون بشكل «مضبوط » ترتب عليهم ليس من ١/٦ وانما من ١/١٠ ولذلك قمت بشرح هذا الموضوع بكل اسهاب. نحن عندما كنا نعالج موضوع السنوات الماضية من العام ١٩٩١ وما سبقها اجرينا تسوية، اما في الاعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ فقد كانت العملية جدية بأن نقوم بحلحلة المشاكل حتى نبدأ بمرحلة جديدة تجاه المكلفين.

زاهر الخطيب: «انا بدي اتركك خارج اطار التشكيك» ولا اريد اعطاءك صلاحية هذه التسوية التي قمت بها، انت ذكرتها الان ولنفترض ان ما قلته صحيحا ولكن من يستطيع ان يقول انه من خلال التسوية التي تمت لم يقبض الفريق الموجود حولك من هنا ومن هناك...

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، يبدو ان هذا الموضوع لم يشرح بالشكل الواضح، كلنا على السواء حكومة ونوابا وردتنا مراجعات بالمئات من اصحاب محلات صغيرة كبائعي الخضار واللحوم والمواد الغذائية. وموضوع هذه المراجعات انه تفرض عليهم غرامات هائلة، اكثر من المبالغ المتوجبة عليهم، لذلك وضع هذا الامر من اجل حل مشاكل هؤلاء الناس لان معظمهم لا يملكون شركات اسمنت او مؤسسات كبيرة.

اذا هذه المادة الموجودة في قانون الموازنة انما هي من اجل حل الاشكالات، المجلس النيابي يتمتع بصفة دائمة بحق الرقابة على اعمال الحكومة فعندما تشذ عن هذا الامر او تتعسف في استعماله يستطيع المجلس النيابي ان يضع يده على هذه القضية ويحاسب الحكومة...

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ اوغست باخوس.

اوغست باخوس: دولة الرئيس، لماذا لا نعلق موافقة الوزير على موافقة مجلس الوزراء، وبذلك لا يتعرض شخص الوزير وحده.

زاهر الخطيب: يا دولة الرئيس، لماذا لا نحدد لها سقفا؟ لنقل مثلا مليار، لان وزير المالية قد يتصرف اذا كان مبلغ الغرامة ثلاثين مليارا وهذا لا يجوز.

الرئيس: لما لا اذا كان مبلغ الاعفاء يتجاوز مليار ليرة لبنانية فيجب ان يخضع لموافقة مجلس الوزراء.

زاهر الخطيب: هذه ضرائب مباشرة تطال الاغنياء، ونحن نقول اننا نريد انصاف الفقير.

الرئيس: يعدل النص بحيث انه اذا تجاوز مبلغ الاعفاء مليار ليرة فانه يخضع لموافقة مجلس الوزراء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين معدلة برفع الايدي.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والثلاثون. الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، تكلم دولة رئيس الحكومة عن وجود مشاكل مع الناس فلهذه الاسباب تفاهمنا في لجنة المال على اعطاء مهلة شهرين لتسوية اوضاع المكلفين لاعفائهم من الغرامات ويطبق بعد ذلك ما تفضل به الوزير السنيورة وقيامه بمعاملات التخفيض.

نحن نعطي مهلة لان المشاكل قد تراكمت وقد وصلت الغرامات في بعض الحالات الى ٢٠٠ بالمئة بحيث تخرب بيوت الناس فالمفروض ان نعطي هؤلاء مهلة شهرين لتسوية اوضاعهم.

الرئيس: هذا الاقتراح موقع من اعضاء اللجنة المالية ولم يأت «هيك ...» الكلمة لمعالي الوزير فؤاد السنيورة.

الوزير السنيورة: دولة الرئيس، هذا الاقتراح ليس خطيرا فقط ولكنه خطير للغاية وسأبين لماذا.

نحن هنا نوجه رسالة الى كل الناس نطلب منهم الا يكونوا «اوادم » وان لا يدفعوا المتوجب عليهم لان القانون سيعفيهم وهذا الامر يتكرر سنة بعد سنة. لذلك هذا الامر هو من اخطر الامور على المالية، لا يجوز ان نعطي أي نوع من التمديد على الاطلاق، نحن نحاول ايجاد باب آخر حتى يعتاد الناس على الالتزام بالضريبة في مواعيدها ونخلق لهم مجالا من الاعفاء من الغرامات التي نعرضها عليكم بنسبة ٨٠٪.

اما ان نوجه رسالة الى كل الناس بعدم الدفع لان التمديد سيأتي في قانون لاحق فهذا لا يجوز وكل السنوات الماضية كانت مبنية على هذا الاساس.

وسيكون لهذا الامر نتائج سلبية جدا على المالية.

الرئيس: يا دكتور زهير العبيدي انتم قدمتم هذا الاقتراح، فهل كان موجودا في موازنة السنة الماضية؟

زهير العبيدي: لا لم يكن موجودا.

الرئيس: وفي السنة التي قبلها؟

زهير العبيدي: لا.

الرئيس: اذا لماذا تأتون به.

زهير العبيدي: المكلفون بالرسوم والضرائب يتأخرون لاسباب قد تكون خارجة عن ارادتهم وعندما يتأخرون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على الدفع تتوجب عليهم غرامات يكون مقدارها كبيرا جدا. لذلك نطلب ان يستفيدوا لمرة اخيرة من اعفائهم من الغرامات وليس طوال السنة. كما يقول وزير المالية.

الوزير السنيورة: يا دولة الرئيس، اذا جاء المكلف ودفع وكان مواطنا صالحا، هل اقول له: لانك مواطن صالح يجب ان تبقى مغرما والشخص الذي لم يدفع ولم يكن مواطنا صالحا يعفى من الغرامة، كيف هذا؟

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، كل مرة نقول لمرة اخيرة ثم نعيدها مرة اخرى.

صحيح ما قلته يا معالي الوزير، فقد سبق حصول هذا الامر في الماضي ثم توقفنا عنه، ولكن خلال هاتين السنتين ونحن ما زلنا نلملم مآسي الحرب تراكمت امور وامور بحيث ترتبت على المكلفين غرامات كبيرة فلم يدفعوا شيئا، لا الاصل ولا الغرامة.

نتمنى ان يحصل هذا الامر لمرة اخيرة حتى تسوى اوضاع الماضي.

الرئيس: انا افكر بأمر وهو انه اذا اعطي المكلف مهلة شهر.

الوزير السنيورة: ماذا نقول للذين دفعوا كل ما يتوجب عليهم؟ هؤلاء اشخاص اوادم، وماذا نقول للشركة التي دفعت كل ما يترتب عليها؟.

الرئيس: ودفعوا الغرامة ايضا؟

الوزير السنيورة: نعم يا دولة الرئيس.

الرئيس: هناك مكلفون دفعوا الغرامة.

محمد بيضون: معالي الوزير يعتبر اننا اذا اعفينا الناس مدة شهرين فهذا يهدد الخزينة. ولكن حقه باعفاء الناس من ٨٠٪ لا يهدد الخزينة، لا يجوز ان نفتح للناس هذا الباب، ومن الطبيعي الاعفاء من الرسوم والغرامات وهذا يحصل في أي دولة وفي نهاية كل عهد، فما المشكلة بذلك، هذا تقليد قائم في كل الدول الديموقراطية.

الرئيس: الحكومة غير موافقة، ثم ماذا نفعل بالذين دفعوا الضريبة والغرامة؟

محمد بيضون: الوزير يخفض ٨٠٪، نحن نقترح تخفيض ١٠٠٪ لمدة شهرين فما المشكلة؟

الرئيس: لنبق على التخفيض ٨٠٪.

محمد بيضون: الاستنساب يبقى في يده.

الرئيس: نطرح الاقتراح على التصويت الموافقة على الاقتراح برفع الايدي.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

تتلى المادة الاربعون.

تليت المادة الآتي نصها: الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور زهير العبيدي.

زهير العبيدي: دولة الرئيس، قدمت اقتراحا في لجنة المال والموازنة حول اعفاء المكلفين الذين يقدمون هبات ووقفيات خيرية تديرها المرجعيات الروحية من رسم الانتقال، ووافق وزير المالية.

الوزير السنيورة: لم اوافق عليه.

زهير العبيدي: اعطيتك الاقتراح.

الوزير السنيورة: اعطيتني الاقتراح ولم اوافق عليه.

الرئيس: هل هذا يعني انه اذا صرح احدهم مسبقا عن موته يعفى؟

زهير العبيدي: لا يا دولة الرئيس، اذا كان احدهم يملك عقارا واراد وقفه لاحدى المرجعيات الروحية فانه يدفع رسم انتقال وهذا يؤدي الى تراجع الواهب عن موقفه، وقد وافق وزير المالية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الثانية والاربعون.

تتلى المادة الثالثة والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها: الخ...

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ اوغست باخوس.

اوغست باخوس: دولة الرئيس، القوانين تصدر وتطبق بالسواسية على كل المواطنين، لماذا تخصيص بيروت دون غيرها من المناطق.

رئيس الحكومة: لان المشكلة موجودة في بيروت ومع ذلك لا مانع ان تكون في كل لبنان.

الرئيس: تشطب كلمة «محافظة بيروت» وتستبدل بعبارة «في كل لبنان».

الموافقة على المادة الثامنة والاربعين معدلة برفع الايدي.

اكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والاربعون. تتلى المادة التاسعة والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها: الخ...

الرئيس: صدقت المادة الخمسون.

الكلمة للزميل الاستاذ محمد قباني.

محمد قباني: دولة الرئيس، وردت في موازنة ١٩٩٥ مادة لم ترد في مشروع القانون الحالي وهذا نصها:

«يسمح لوزارة الاشغال العامة بالعمل ضمن نطاقا مدينة بيروت بما يوازي الاعتمادات المخصصة لنواب المدينة ويمكن تحويل هذه الاعتمادات الى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت. ويجب ان تضاف ٨ مليارات المخصصة في وزارة الاشغال.

الرئيس: لقد اضفناها في البند السابق.

محمد قباني: ولكن سينفذها مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.

الرئيس: نفس الموازنة، هذا واضح وقد سجل في المحضر.

محمد قباني: يجب ان نضيف هذا النص.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على المادة الجديدة.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الجديدة.

تتلى المادة الواحدة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها؟

المادة الواحدة والخمسون: «يعمل بهذا القانون فور نشره. في الجريدة الرسمية».

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

اكثرية

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والخمسون. تتلى الجداول المرفقة المتضمنة الواردات العادية والاستثنائية.

تليت الجداول الاتي نصها: الخ...

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على الموازنات الملحقة لانها متوازنة.

اكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صدقت الموازنات الملحقة.

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء.

نودي السادة النواب باسمائهم.

اكثرية

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

زاهر الخطيب: نرجو تسجيل اعتراضنا وطلب رد الموازنة لعدم دستوريتها وصحتها. ونحن لم نوافق عليها.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص الآتي نصه:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الثلاثاء والاربعاء والخميس والاثنين والثلاثاء والاربعاء في ٢٣ و ٢٤ وفى ٢٥ و٢٩ و ٣٠ و ٣١ من شهر كانون الثاني ١٩٩٦ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: علي عيد، مصطفى سعد المصري، حسين الحسيني، يحيى شمص!.

واعتذر السادة: رشيد الخازن.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري والوزراء السادة: ميشال المر، شاهي برصوميان، مرو ان حمادة، الياس حبيقة، اسطفان الدويهي، قبلان عيسى الخوري، عمر مسقاوي، فريد مكاري، علي الخليل، انور الخليل، اسعد حردان، نديم سالم، محمود ابو حمدان، فارس بويز، محسن دلول، روبير غانم، نقولا فتوش، عبد الرحيم مراد، ميشال اده، بهيج طبارة، شوقي فاخوري، هاغوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، بيار فرعون، الفضل شلق، ياسين جابر، علي حراجلي، فايز شكر.

افتتح دولة الرئيس الجلسة وتلي المرسوم رقم ٧٠٨٥ الرامي الى دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي، كما تليت لائحة بأسماء النواب المتغيبين بعذر، ثم وقف المجلس دقيقة صمت حدادا على روح المرحوم النائب السابق فريد جبران، بعد ذلك تليت بعض مواد النظام الداخلي المتعلقة بمناقشة واقرار الموازنة العامة.

ثم طرح مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٤ فتم اقراره، وتلا رئيس لجنة المال والموازنة تقرير اللجنة حول مشروع قانون الموازنة العامة مبينا فيه بعضا الملاحظات الإساسية في سبيل التنفيذ السليم للموازنة بما يخدم حسن سير العمل الاداري والانمائي.

وعقب ذلك تلي بيان لمعالي وزير المالية المتعلق بفذلكة الموازنة العامة وقد تناول فيه نواحي الترشيد والانفاق العام وضبطه والاستمرار في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال الشروع التدريجي في تحقيق وفر في

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

الحساب الجاري، والنهوض بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

بعد ذلك تابع المجلس على مدى عدة جلسات مناقشة الحكومة فيما يتعلق بالموازنة العامة وفي مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية والاعلامية.

وفي ختام المناقشة العامة ردت الحكومة على مجمل المداخلات النيابية وما اثير فيها من قضايا سياسية وما يتعلق بحقوق الانسان وخاصة الحرية الاعلامية والنواحي المعيشية والانمائية والاعمارية وبعض المسائل التي تتصل بالموازنة العامة.

ثم جرى التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة بندا بندا فأقرها المجلس بالاكثرية.

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: صدق المحضر، وتسجل مخالفة الزملاء زاهر الخطيب وحبيب صادق وسليم حبيب وطلبهم رد الموازنة، وارفع الجلسة. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة الا ربعا من بعد الظهر.

رئيس المجلس

نبيه بري

أمينا السر

أكرم شهيب و كميل زيادة

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

عدنان ضاهر

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

ناصيف قالوش

مدير المحاضر والجلسات

وجيه عيسى

رئيس دائرة الجلسات الامضاء

جمال قطيش

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher